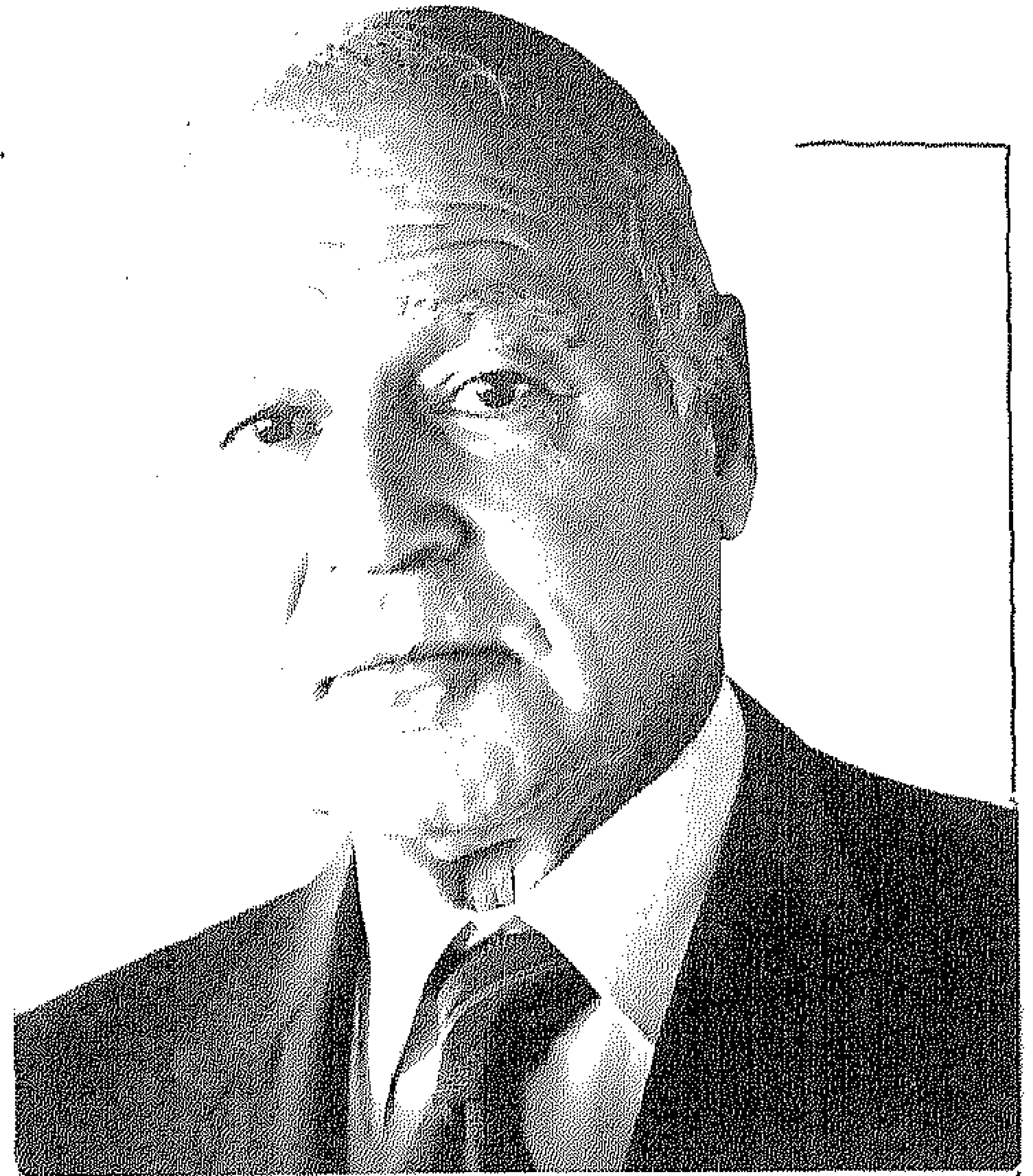
الطبعة الثانية



شَاهِدٌ عَلى الحَرب والسَّلام

أحمد أبو الغيط

دار نهضة مصر للنشر



شاهد على

الحرب و السلام

تأليف

أحمد أبو الغيط



العنـــوان:

شاهد على الحرب والسلام

تأليف:

أحـمـد أبـو الغـيــط

إشـراف عــام:

داليـــا محمـــد إبراهيـــم



الترقيم الدولي: 978-977-14-4604-0
رقـم الإيـداع: 2013/16259
الطبعـة الثانيـة: أكتـوبر 2013

أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938
21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

تليفـون : 33466434 - 02 33472864
فاكـس : 02 33462576

خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com

المحتويات

إهداء

إلى ذكرى والدي اللواء طيار علي أحمد أبو الغيط الذي قال :
سيكون ابني وزيرًا للخارجية وما زلت شابًا ...
إلى والدتي فاطمة محمد المسيري التي رعتني الرعاية الأكمل ..
إلى زوجتي ورفيقة حياتي ليلى كمال الدين صلاح ...
ووقفتها الصامدة والداعمة لي في كل معاركي ... وهي كثيرة ...
إلى نجلي كمال وعلي اللذين أشعراني بوفاء الابن البار ...
إلى كل من عملت تحت قيادتهم وتوجيههم ...
إلى كل من عمل تحت قيادتي على مدى السنوات والعقود ...
وأحببتهم وأحبوني ... وكانت التضحية للوطن دائمًا منهجنا ومسارنا.
الشكر لهم جميعًا ...

أحمد أبو الغيط

افتتاحية

القـــارئ العـــزيـــز،

إنـه لـشرف كبير أن يُتاح لي فرصة اللقاء بك مع بداية اطلاعك على وتفاعلك مع كتاب «شاهد على الحرب والسلام» لأحمد أبو الغيط.

لديَّ إحساس بمسئولية ثلاثية الأبعاد: أولها أمام القارئ، وثانيها بشأن هذا الكتاب الرائع متعدد الأبعاد، وأخيرًا أمام الكاتب الذي تربطني به صداقة عمر بأكمله.

دعني أبدأ بالمؤلف..

عرفنـاه - علىّ الأقل خلال سنوات سبع مضت - وزيرًا لخارجية مصر، وقبلها كان قد أمضى أربعة عقود دبلوماسيًّا متدرجًا في الوظائف والمواقع إلى أن أصبح أقدم السفراء ومندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة.

عرفت أحمد أبو الغيط منذ أكثر من نصف قرن عندما بدأنا الدراسة الثانوية، وكنا نلتقي أيضًا بنادي ضباط القوات المسلحة، فقد كان والدانا ضابطيْن في سلاحي الطيران والمدفعية.

وجمعنا الاهتمام بالشأن العام اعتبارًا من سنة 1958، وحلمنا، كما حلم جيلنا في هذه الفترة الصاخبة بالأحداث المثيرة «الثورة/ الجلاء/ تأميم القناة/ العدوان الثلاثي/ الوحدة مع سوريا.. إلخ»، ببزوغ دور جديد لمصر وكأننا على موعد مع القدر.

كان أحمد أبو الغيط - ولا يزال - متيمًا بحب الوطن واثقًا في قدراته واصفًا معدن شعبه بالجرانيت الذي نُحتت منه المسلات الفرعونية التي تزين أكبر ميادين عواصم العالم.

كما كان شغفه بالتاريخ الإنساني والحضارات النهرية في مصر والعراق والصين جليًّا، ومنه سمعت اسم المؤرخ أرنولد توينبي لأول مرة وكان عمرنا لم يتجاوز الخامسة عشرة بعد.

كانت لنا أحاديثنا عن الحضارة الإغريقية، والصراع بين مدينة إسبرطة العسكرية وأثينا المدنية

متنوعة الأوجه والأبعاد وكيف نجحت أثينا المدنية في الانتصار النهائي على إسبرطة العسكرية رغـم نجـاح الأخـيرة في حـرب البولوبونيز، ثم آليـات ظهـور واضمحـلال الإمبراطوريات وحلقـات التاريـخ المصري المتراكمة عـبر أربعة آلاف عام، ونظريات الحرب وكبار فلاسـفتها والمعـارك التي حكمت حركة التاريخ وأسـباب وقوعها وأسـاليب إدارتها ثـم نتائجها وعلاقة الشعوب والجيوش بقادة الفكر والأدب ودور مواهب القيادة خاصة زمن المحن.

كان أحمد أبو الغيط - منذ عرفته، وحتى الآن - هو أول من يسـتيقظ في الصباح... ربما قبل الخامسة! وأيضًا أول من يغادرنا إلى النوم فهو لم يعرف متعة السهر، ولا أظن أنه عمل في أي يوم أقل من 12 ساعة وكثيرًا ما تجاوز ذلك.

وهو قبل كل شيء إنسان وفيٌّ لأسرته وأصدقائه وقبل الجميع للوطن، كما أن طموحه لم يكن خافيًا على أحد ولا هو أيضًا حاول إخفاءه.

كان في كل موقع يمثل «طاحونة عمل ذكية» يصعب اللحاق بها كمًّا وكيفًا؛ لذا فقد كان مـن الطبيعي أن يكون في فـترات العمل بالعاصمة ضمن أطقم الوزراء أو مستشـار الأمن القومي أو رئيس الوزراء وصولًا إلى مساعد الوزير لشئون مكتبه مرتين متتاليتين.

وأن يخدم في نيويورك ثلاث دورات، فضلًا عن موسـكو وقبرص وأن يكون سـفيرًا في روما ورئيسًا للبعثة المصرية لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

وفي منزلـه عـدد لا أحصيه مـن دوائر المعارف وأمهات الكتب، وكـم تحاور مع النخب المثقفة في القاهرة وعواصم العالم التي عمل بها.

ولم أفهـم أبـدًا كيف كان يحافـظ على هذا العدد مـن الأصدقاء والمعـارف وأي نوع من الذاكرة الحية تلك التي يتمتع بها عندما يلتقي بهم.

وظني أنه تأثر خلال سـنوات دراسـته الجامعية بكتابات السـياسي البريطاني الأشهر في القـرن العشرين «ونسـتون تشرشـل» ولم يـترك أحد رمـوز العصر دون أن يطالـع مذكراته أو قصة إنجازاته: «ماوتسي تونج/ غاندي/ لينين/ أتاتورك/ هتلر/ موسـيليني/ سـتالين فضلًا عن قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

مـن هذه الروافد المتنوعة تشـكلت شـخصية أحمد أبـو الغيط التي نضجـت مع تجارب

الأيـام والأحـداث، ومن أحاديثنا الثابتة في ذاكرتي - يوم قـرر الرئيس الراحل عبد الناصر في مايـو 67 إغـلاق خليـج العقبـة أمام الملاحـة الإسرائيلية - أن قال لي إنـه يخشي أن تقوم إسرائيل «بإغارة» تحتل فيها شرم الشـيخ قبل أن يُسـتكمل الحشد العسكري بسيناء، بهدف تأمين الملاحة البحرية لميناء إيلات التي أغلق اسـتخدامها الرئيس عبد الناصر بإعلانه قفل خليج العقبة، وأجبته بأنه إذا ما حدث صدام بين الجيشـين فإنني أخشـى أن تتكرر أحداث عام 1956، وللأسف الشديد وقعت الواقعة ولم يكن أحد منا قد تجاوز عامه الـ 23 بعد.

وقبـل عـام كامل من انتهاء دوره كوزير للخارجية.. بـدأ يفكر في جمع أوراقه ومذكراته ليضعها أمانة في الذاكرة المصرية لجيل يتأهب لتحمل المسئولية في المستقبل القريب.

كان يدرك أن الكثير في تاريخنا المصري والعربي توجد وثائقه - وربما وجهة نظره - لدى الغير، وأن أسلوبنا في كتابة التاريخ وتسجيل الأحداث وطريقة احتفاظنا بالوثائق وقوانين توقيت الإفصاح عنها.. إلخ لا ترقى لما يجب أن يكون في دولة عصرية.

كانت أزمتنا في البحث عن المعاهدة التي تتضمن حدود مصر الدولية شرقًا مع فلسطين مثيرة للحزن، وكان علينـا أن نحصل على صور منها من تركيـا والمملكة المتحدة لندحض حجـج إسرائيل التي حاولـت اقتناص طابا، علمًا بأن أصل الاتفـاق كان موجودًا بالقاهرة ولم نعثر عليه!.

لهذه الأسـباب وغيرها؛ قرر أحمد أبو الغيط أن يكتب ويترك لقارئ اليوم والغد ما أتيح له من معلومات ومشاهدات لعلها تسهم في استكمال الصورة من وجهة النظر المصرية.

أمـا الكتاب الذي بين يديك... فإليك ملاحظاتي عليه إذ قُدِّر لي أن أطالعه حتى أَشْرُفَ بافتتاحيته:

- اختار الكاتب عنوان «شـاهد على الحرب والسلام» وأظن أنه كان «الشاهد المشارك» كـما سـيتضح لك في الصفحات القادمة، في أربع مراحل زمنيـة متتالية (ما بين هزيمة يونيو وقـرار الدخول في عمل عسـكري واسـع النطاق/ الصدام المسـلح/ التدخـل بين نهايات الحرب وبدايات السلام عندما صمتت المدافع/ ثم عملية السلام).

- والكتاب ممتع، برغم أن طابعه الأصلي وثائقي، فإن لغته سلسة وعباراته رشيقة دون تنازل عن الرصانة الواجبة، وعندما تبدأ في الاطلاع فسوف تجد صعوبة بالغة في التوقف...

إذ إن له مذاقًا أدبيًا ولمحات إنسانية مدمجة وسط حزم من الأسرار وخفايا ملحمة صراع الحرب والسلام.

- وأهم صفاته أنه تحرى أقصى درجات الدقة والصدق في وصف المواقف والأزمات وكيف تصرف الرجال. وبحياد وموضوعية وحرفية تعلمها من سابق اطلاعاته.

- وأخيرًا الديه خاصية فريدة فهو لا يدعي ما لا يعرفه، ولم يسجل إلا ما شارك فيه مباشرة، ولم يزعم لنفسه إلا أقل مما فعل أو عرف، كما أنه يعطي القارئ كل الفرصة لأن يختلف معه في التحليل؛ إذ كان واضحًا في الفصل بين ما هو وثيقة وما هو رأي شخصي منه أو من غيره.

- وسوف تلاحظ أنه أحيانًا ينظر للموضوع في كلياته الكبرى وكأنك تتابع معه حركة النجوم من خلال تلسكوب عندما وضع مصر أو منطقة الصراع ضمن المسرح العالمي الأوسع.

- وفي مواقع أخرى مثل سلوك القادة في أوقات الأزمات العسكرية والسياسية أو العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية وأسلوب إدخالها المجتمع السياسي الدولي فإنه يعالج الأمر وكأنه يدرس شرائح متناهية الصغر تحت مجهر مكبر (ميكروسكوب).

- وظني أن الكتاب هو أحد أكثر ما كُتب بالعربية حيادًا في وصف الأحداث وتحليلها بما في ذلك ما صاحبها من انفعالات بشرية كانت أحيانًا متصادمة.

- وستجد في ثنايا الأسطر خطين رئيسيين أولهما: أن عملية الحرب والسلام قد أدت في النهاية - برغم كل ما تعرضنا له من مشاكل ونقد - إلى نفض غبار هزيمة 1967 عن روح الأمة المصرية وعقلها، وثانيهما: عشقه الدائم لكل ما له علاقة بالأمة المصرية؛ شعبها ورجال قواتها المسلحة، وتقديره لخبرة جهازها الدبلوماسي وحنكة قيادتها.

- وفي كل الأحوال، فهو أحد المراجع المركزية لحقبة من تاريخنا المعاصر، وأعدك بأنك سوف تُمضي معه ساعات مفيدة وممتعة.

السفير/ محمد عاصم إبراهيم
سفير مصر السابق في كل من
إثيوبيا وكينيا والسودان وإسرائيل

«إن غرور القوة هيأ للبعض أن لديهم القدرة - ليس فقط على كتابة التاريخ - بل على إعادة كتابته أيضًا لتغيير حقائقه وتجاهل وقائعه».

من بيان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 59 يوم 24 سبتمبر 2004، في وصف مواقف إسرائيل على مدى حروبها ومفاوضاتها مع العرب.

مقدمــة

جاءت فكرة هذا الكتاب مع قيامي - في 6 أكتوبر 2009 - بكتابة مقال وحيد نشرته في صحيفة الأهرام في نفس اليوم تناولت فيه شخصية مستشار الأمن القومي المصري في فترة الحرب وتجربتي الشخصية معه على مدى عامين في الفترة من أغسطس 1972 وحتى فبراير 1974، حضرت خلالها كل تحضيرات وترتيبات مصر بكل أجهزتها المختصة بالأمن القومي للقيام بحرب أكتوبر واستعادة شرف مصر وكبريائها بعد أن تعرضنا لهزيمة يونيو 67، وتلقيت - فور نشر هذا المقال، والذي جاء عنوانه عندئذ «24 ساعة حاسمة في حياتي مع محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي المصري - الكثير من التشجيع وطلب الكثيرون المزيد من استعراض هذه الفترة في العمل السياسي والعسكري المصري تأمينًا للمزيد من المصادر الحقيقية والجادة في تغطية هذه الفترة والمرحلة الحاسمة والتاريخية من العمل الوطني المصري، وأخذت تدريجيًا أستجيب لهذه المطالب، فكتبت المزيد من المقالات عن حرب أكتوبر وتجربتي الشخصية خلالها في العمل في جهاز الأمن القومي المصري، وذلك على مدى عام كامل امتد ما بين سبتمبر 2009 وحتى أكتوبر 2010. لقد قوبلت هذه المقالات - والتي بلغ عددها اثني عشر مقالًا - بالكثير من الدهشة؛ إذ كيف استطاع وزير الخارجية المصرية أن يكتب هذا العدد من المقالات التي سجل كل عناصرها أثناء وقوع الأحداث ذاتها في عام 1973، رغم مشاغله وأعبائه والتزاماته كوزير للخارجية المصرية في مرحلة مليئة بالتحديات والقضايا المحورية، لقد صدرت هذه المقالات تحت عنوان رئيسي هو «شاهد على الحرب».

ومع وضوح اهتمام الكثيرين بهذه المقالات لما قدمته من رؤى إضافية حول مسألة الصدام المسلح مع إسرائيل، بدأت في أكتوبر 2010، ومازلت وزيرًا للخارجية أتنبه لأهمية تقديم المزيد لمشاهداتي عبر السنوات، لكل المرحلة التي انطلقت فيها مصر خلال حرب أكتوبر وما بعدها على مدى العقود. ولقد أسهم في تحفيزي على القيام بهذه المهمة - رغم مشاغلي والتزاماتي الأخرى - حدثان وقعا أمامي كان لهما تأثيرهما الحاسم في أخذ مسئولية

الكتابة والتسجيل، وكان أول هذه التأثيرات هو متابعتي لتدهور صحة الدكتور «أسامة الباز» المستشار السياسي لرئيس الجمهورية لأكثر من ثلاثة عقود، ووضوح ذبول ذاكرته؛ ومن ثم ضياع فرصة قيامه بكتابة وتأريخ تجربته الطويلة الممتدة في المتابعة والعمل على سرد الصراع و/ أو التسوية الفلسطينية الإسرائيلية وكذلك النزاع العربي/ الإسرائيلي.

أما التأثير الثاني ذو الأهمية المماثلة فكان في الوفاة المفاجئة للوزير «أحمد ماهر السيد» في سبتمبر 2010 وهي وفاة جاءت صادمة لنا جميعًا، كل أصدقائه ومحبيه الذين كانوا يتصورون أيضًا أن عليه أن يكتب كامل تجربته في متابعة الشأن العربي/ الإسرائيلي وبخاصة فترة عمله مع مستشار الأمن القومي المصري في أثناء حرب أكتوبر أو مع وزير الخارجية المصرية «محمد إبراهيم كامل» خلال الفترة التي تلت زيارة الرئيس «السادات» للقدس في نوفمبر 77 وحتى انعقاد قمة كامب دافيد في سبتمبر 1978، واستقالة الوزير المصري.

كان لـ«أحمد ماهر السيد» في هذه المرحلة الكثير من المساهمات والتأثيرات، وكان المتصور دائمًا أنه سوف يسجل ويكتب وينشر تجربته الممتدة والعريضة، إلا أن ذلك لم يتحقق لأسباب لا أعرفها في الحقيقة، ولقد كان ذلك الوضع بمثل خسارة كبيرة لمصر وتاريخها الدبلوماسي. ومن ناحيتي كنت قد حاولت لمرات ومرات أن أنصح وأحث وأدفع كلًّا من الدكتور «أسامة الباز» و«أحمد ماهر السيد» إلى أن يسجلا وأن يكتبا؛ إلا أن الأول دهمه المرض العضال وفقدان الذاكرة، والثاني لم يستشعر ضغط عنصر الزمن والوقت، وأننا جميعًا في سبيلنا للخروج من هذا المسرح العريض؛ من هنا كان قراري أن أحاول إتاحة الوقت والظروف - رغم المهام والانشغالات - لأن أكتب المزيد، لعل الوقت لا يتاح في المستقبل بعد انتهاء مهامي الحكومية للمزيد من التسجيل.. واستعراض مشاهداتي خلال فترات هامة - إن لم تكن محورية - في تاريخ العمل الدبلوماسي المصري، وبالتالي قمت في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2010 بكتابة ثمانية مقالات أخرى تحت عنوان «شاهد على السلام» نشرتها أيضًا صحيفة الأهرام طوال ما تبقى من عام 2010.

ومع تركي مهام منصبي الوزاري في 6 مارس 2011 قررت أن أمضي في كتابة المزيد من تجربتي ومتابعتي على مدى الفترة من 1967 وحتى يوم تكليفي بإدارة السياسة الخارجية المصرية «وزيرًا للخارجية» في 11 يوليو 2004 خلفًا لصديقي ونصيري «أحمد ماهر السيد».

من هنا يجيء هذا الكتاب لمعالجة وسرد وتقييم كل المشاهدات التي تابعتها منذ 5 يونيو

67 مرورًا بحرب أكتوبر ثم عملية السلام الممتدة في الفترة من زيارة الرئيس «السادات» للقدس، ولسنوات طويلة تالية.

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لمأساة كبرى.. ووقفت إلى جواره وخلفه الشعوب والحكومات العربية والإسلامية تدعمه وبقوة، ومع ذلك فقد كان الإخفاق هو السمة الغالبة في عدم تحقيق الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني والقومي العربي، لقد تاجر الكثيرون بالقضية الفلسطينية كما ناور الكثيرون حولها تحقيقًا لأهدافهم الضيقة.

ومن ناحيتها، فقد وقفت مصر وبوضوح تسعى وتعمل وتحاول تحقيق الهدف رغم الصعوبات والانقسامات العربية والفلسطينية والانتقادات والمهاترات، وكان البعض في الأمة - وأيضًا داخل مصر - يتصور أن علينا أن نتحرك في إطار الحرب المستمرة والصدام الممتد لحين تحقيق الهدف الفلسطيني في استعادة الوطن السليب بكامل ترابه، وذلك بغض النظر عن علاقات القوى بين العرب والفلسطينيين من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، أو وكأن العالم الغربي والولايات المتحدة ستترك إسرائيل في مواجهة القوى العربية والإسلامية، أو وكأن هذه القوى ذاتها قادرة فعلًا على حشد مواردها بشكل متكامل وحاسم في مواجهة الغرب وإسرائيل في هذه الفترة من غلبة وتقدم الغرب وتخلف العرب.

كان القرار المصري على مدى الفترة الممتدة من 9 يونيو 67 وحتى اليوم هو إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وهزيمة العرب في عام 67.. ثم بناء وضعية ملائمة تتيح للفلسطينيين إقامة دولة فلسطينية على ما تبقى من أراضي فلسطين تحت الانتداب تطبيقًا لمبدأ وجود دولتين على أرض فلسطينية... إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، واستمر هذا النهج حتى اليوم يحقق أحيانًا النجاح والتقدم.. وأحيانًا أخرى يتعثر ويتوقف.. مع استمرار مصر في الاحتضان والمساعدة والتعرض للسخافات أحيانًا والابتزاز في الكثير من الأوقات الأخرى.

وسيلاحظ القارئ الكريم أن الفصل الأول من الكتاب يتناول ما سميته «مصر وإسرائيل والحرب السرية الصامتة». وأستعرض في هذا الفصل تجربة شخصية رأيت أهمية تسجيلها ليس فقط للحفاظ على ذكرى ودور أحد أعضاء جهاز المخابرات العامة المصرية الذين عملوا لسنوات ضد إسرائيل، ولكن لتأكيد هذا العمل الكبير الذي قام به هذا الجهاز الوطني المصري على مدى فترة إنشائه ما بين عام 57 وحتى اليوم، وسوف يلاحظ القارئ الكريم أيضًا تجربتي الشخصية في هذا المجال، وهي تجربة بسيطة ومحدودة جدًا ولا تقارن

برجال المخابرات في هذه المعركة الكبيرة والمتعددة، إلا أن ذكرها قد يساعد على تفهم أبعاد هذه المواجهة، وأنها لم تكن فقط معركة عسكرية أو تحديًا دبلوماسيًّا، ولكن أيضًا عملًا سريًّا معلوماتيًّا يوفر لمصر بعض العناصر المطلوبة لتحقيق النجاح في المواجهة مع إسرائيل.

وأعود إلى يوم 5 يونيو، وأقول إن الضربة كانت بالغة الحدة.. عميقة التأثير.. روعت كل أبناء مصر من هذا الجيل الذي كان يتحمل المسئولية أو في طريقه للانضمام إلى تحمل هذه المسئولية.

هؤلاء المصريون الذين ولدوا على أرض مصر فيما بين 1914 وبدء الحرب العالمية الأولى مرورًا بالحرب الثانية في سبتمبر 39.. أي هذا الجيل الذي كان يبلغ من العمر في يونيو 67 ما بين الخمسين والعشرين... وهو جيل يجب أن يعكس حيوية الأمم وتأثيرها.

لقد روعت الضربة هذا الجيل.. ولكنها لم تهزمه أو تكسر إرادته.. بل وقف وصمد وقرر رد الصاع.. وكشر عن أنيابه ومضى يعمل ويعد للضربة المضادة.

كنت من أبناء هذا الجيل.. أبلغ من العمر في يونيو 67 الخمسة والعشرين عامًا.. ولدي اهتماماتي بالحرب والعسكرية والاستراتيجية، أقيم في القواعد الجوية التابعة للسلاح الجوي الملكي المصري قبل عام 1952 أو القوات الجوية المصرية بعد ثورة يوليو والوحدة المصرية السورية – أتابع وبدقة عمل والدي الطيار «علي أحمد أبو الغيط» في كل هذه المرحلة من تبلور فهمي للأمور وتطور شخصيتي. تابعت – بالكثير من اختلاط الأمور وعدم الفهم – معركة 48/ 1949 وغياب والدي كل يوم وعودته متأخرًا جدًّا في المساء وقلق حاد لوالدتي ثم دخوله إلى حجرة نومي لكي يقبلني. وكنت أسأل: ماذا تفعل وإلى أين تذهب؟ ويجيء الرد كنت أضرب «اليهود». كانت إسرائيل بالنسبة لهذا الجيل من المقاتلين المصريين.. هي «اليهود».

وكنت بالتالي ألعب – من جانبي ومع الأطفال الآخرين من أبناء الطيارين المصريين – لعبة الحرب والغارات الجوية، وكانت هذه هي التجربة الابتدائية في التعرف ببساطة إلى العدو ومحاربته.

تابعت واستمعت لمناقشات وأحاديث والدي مع زملائه من الطيارين الآخرين.. والكثير من أسمائهم أتذكرها وأعيها حتى اليوم. كما بدأت وقتها في التعرف على نوعيات الطائرات المستخدمة في سلاح الجو المصري.. طائرات المقاتلات والقاذفات، والأخرى التي تسهم في النقل من الداكوتا والكوماندو الأمريكية الصنع، والتي طورها الفنيون

المصريـون لكي تسـتخدم في أعمال القذف للمطارات والمنشـآت اليهودية، وكانت تسـمى عندئذ لدينا «المسـتعمرات»، ثم تحول الاسـم بعد ذلك وعلى مدى العقود إلى المستوطنات، ووعيـت وقتها أسـماء مطارات ألماظـة وغرب القاهرة وأنشـاص وبلبيس، وهـي القواعد الجوية التي كان المجهود الجوي المصري يقوم عليها.

كانت تجربة حرب 48/ 49 تمثل مأساة حزينة للجيش المصري الذي دخل الحرب بدون أي تحضـير أو فهـم لقدرات العصابـات الصهيونية! المدعومة من القـوى الغربية، وكذلك الاتحـاد السـوفيتي وتوابعه مـن دول شرق أوروبـا الخاضعـة بالكامل للإرادة السـوفيتية. ولم يتنبـه أحـد في مـصر في السـنوات التاليـة لحـرب 48 أن الإسرائيليين كانوا على وشـك الإطبـاق على مدينتـي رفح والعريش في نهاية هذا الصدام وبـما كان يفرض ضرورة الوعي بهـذه الإمكانـات اليهودية والإسرائيلية الناميـة. وقرأت كثيرًا في أدبيـات هذه الحرب، كما حاولت دراسـة معارك سـيناء عندما قام الجيش التركي العثماني بالإغارة على قناة السويس ومحاولـة احتلالهـا في عـام 1915 أو في حملـة الجنرال البريطـاني «اللنبي» في غزو فلسـطين وسـوريا في عام 1917.. كانت تحركات الجيش المصري في حملة 48 تفتقد لوضوح الرؤية الاسـتراتيجية ولم تَعِ دروس التاريخ القريب في الحرب العالمية الأولى أو القديم في حروب الجيـش المصري إبانَ العـصر الفرعوني أو المملوكـي وغاب عن القيادة المصرية العسـكرية محورية مدينة بئر سـبع كمفتـاح لكل الحملة المصرية ودفعت مـصر الثمن ولكن ليس فقط بسـبب ضعف الاسـتراتيجية، ولكن للكثير من الأسـباب الأخرى المعروفة لدى الخبراء، والتـي كُتِـبَ فيها كثير وتخرج عن إطار موضوع البحث في هـذا الكتاب. ومع ذلك يهمني أن أسرد قصـة موجـزة تعكس مدى فقدان المعرفة الدقيقـة بتفاصيل هذه الحرب.. إذ قص والدي في عام 58 أمامي تفاصيل مناقشـات دارت بـين الطيارين المصريين في قاعدة ألماظة الجويـة في الأيام السـابقة لإعلان الدولـة اليهودية في 15 مايـو 48، وحيث اقترح بعضهم القيـام بغـارة جوية في نفس لحظة إعـلان الدولة وقصف مقر الوكالـة اليهودية في تل أبيب للقضـاء على كل المشروع الإسرائيـلي وكذلك بن جوريون ورجاله، بل وأخذ بعض هؤلاء الطيارين من الشـباب المصري المتحمس في البحث عن خريطة دقيقة للمدينة لعله يستطيع أن يحدد موقع مقر الوكالة ليسهل مهاجمتها.

وقد أتجرأ بالقول إن هذا التفكير كان يتسم بقدر كبير من عدم النضوج أو الفهم لحقائق الأمور.

جاءت التجربة التالية في عام 1956 وحيث كنت أبلغ من العمر أربعة عشر عامًا.. وكانت قدرات كل من مصر وإسرائيل قد نمت بشكل ملحوظ.. ودخلت المقاتلات الميج 15/ 17 إلى الترسانة المصرية، وحيث نحيت مقاتلات الحرب الثانية من هاريكين/ سبتتفاير البريطانية والأخرى الأمريكية من طراز P51.. وبقيت مع ذلك وحتى هذا الحين المقاتلة البريطانية «فامباير» والمقاتلة القاذفة البريطانية الأخرى «متيور».

وعلى مستوى القاذفات فقد ظهرت الإليوشن 28 النفاثة وهي قاذفة سوفيتية خفيفة شبيهة بالقاذفة البريطانية الكانبرا، وذلك بدلًا من جيل الأربعينيات الذي حارب به والدي من طائرات لانكستر/ هاليفاكس/ إستيرلنيج... وعدد صغير جدًّا من القلاع الطائرة الـ B17 الأمريكية. كانت هذه هي ترسانة القوات الجوية المصرية الجديدة في معركة 56.

وعلى الجانب الإسرائيلي كان هناك المستير والأرجون والسوبر مستيير الفرنسية.. وكانت فرنسا قد قررت الدخول في الإمداد لإسرائيل نكاية في مصر بسبب تأييد القاهرة لثورة الجزائر.

تابعت إسرائيل بأكبر قدر من التركيز والتحسب صفقة السلاح السوفيتي لمصر في عام 55/ 1956 وانفتاح مصر على المعسكر الاشتراكي لحصولها على السلاح... والمؤكد أن إسرائيل والقوى الغربية خلفها قررت التصدي لمصر وإجهاض هذه العلاقة البازغة بين القاهرة وعواصم الكتلة الشرقية ودول حلف وارسو وجاءتهم في إسرائيل الفرصة عندما قامت مصر باستعادة قناة السويس وتأميم ملكيتها في عام 56... لقد مثلت هذه المعركة في عام 56 فرصة مناسبة للولايات المتحدة في إرث الإمبراطوريات العجوز.. بريطانيا وفرنسا.

شغل والدي منصب قائد ثان للقيادة الشرقية الجوية المصرية في القناة.. وأقام في معسكر الجلاء بالإسماعيلية الذي كنا نقضي فيه شهورًا طويلة بين الإجازات، ومع وقوع العمل العدواني الإسرائيلي ضد مصر بتنسيق كامل مع فرنسا وبريطانيا في 28 أكتوبر 56، ولا أجد هنا داعيًا لاستعراض هذه التطورات التي أثق أن الكثيرين على اطلاع عليها... رأيت والدي يتحدث مع زملائه من ضباط القوات الجوية الذين حضروا دورات تدريبية طويلة في بريطانيا أو كلية الأركان الجوية البريطانية في «إندوفر» بجنوب بريطانيا والتي صاحبته إليها في عامي 55/ 1956.. بقولهم بأهمية الإعداد والتجهيز لما سوف تقوم به بريطانيا فور تنفيذها للإنذار البريطاني/ الفرنسي الثنائي بضرورة وقف الأعمال القتالية بين مصر

وإسرائيل وابتعاد قوات الطرفين عن القناة إلى الشرق والغرب من المجرى المائي بعشرة كيلومترات مما يضع القناة فعليًا تحت سيطرة القوتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا.

وضح أن تقدير القيادة الجوية المصرية - وهنا أرصد مثلما فهمت من والدي بعد ذلك - أن العمل والتجهيز الجوي المصري كان يتم بمعزل عن أعمال ونشاطات الجيش في داخل سيناء، وهو ما حاولنا تفاديه والتنبه له في عام 1967 عندما جاءت الضربة الإسرائيلية التالية، وأقول: إن الجهد والعمل المصري كان يركز في هذه الأيام على أهمية الحفاظ على سلاح الطيران المصري وحمايته من الضربات التي سيتعرض لها مع بدء العمل البريطاني العسكري ضد مصر؛ إذ كان والدي - وقد درس قبل شهور قليلة في بريطانيا لعام كامل - قد فهم الأسلوب البريطاني في العمليات الجوية في مثل هذه النزاعات.. إذ تبدأ القوة الجوية البريطانية بالتركيز على المطارات والقواعد والمنشآت المعادية بغارات ليلية وبقصف من ارتفاعات عالية تستهدف إحداث الشلل بقدرات الخصم وإغلاق مطاراته وفي الأساس ممراته. ثم مهاجمتها في الصباح الباكر لتدمير الطائرات الرابضة على الأرض التي لا تستطيع الإقلاع بسبب تحطم الممرات أو ترك قنابل ومتفجرات متأخرة الانفجار تهدد كل من يتحرك على الممر بالدمار. كان الكثير من القيادات الجوية المصرية قد درسوا في بريطانيا خلال السنوات التالية لعام 52؛ ومن ثم كانوا يعلمون ما سوف يحدث لهم، لم يكن لديهم مقاتلات ليلية تدافع عن القواعد والمنشآت، من هنا تركز الجهد طوال هذه الفترة وللأيام التالية على إخفاء الطائرات المصرية حتى لا تُدمر على الأرض مع البحث عن أراضٍ جديدة للهبوط والإقلاع على الطرق المصرية التي كانت وقتها قليلة العدد وغير جاهزة، وسُمِّيت وقتها هذه الأراضي بالمطارات السرية رغم أن المواطنين كلهم كانوا يعرفون بها ومواقعها وإحداثياتها.

على أي الأحوال تحقق ما توقعته القيادة الجوية المصرية وهوجمت القواعد والمنشآت في ليلة عصيبة، وأتذكر القصف الثقيل في مساء وليلة يوم 30 أكتوبر ومنزلنا في مساكن الضباط بمطار هليوبوليس ومقر رئاسة القوات الجوية المصرية وهو يهتز بعنف، الأمر الذي فرض علينا المغادرة إلى منزل خالتي في ميدان الإسماعيلية بمصر الجديدة لقضاء الأيام التالية.

وبالفعل فقد قامت المقاتلات الفرنسية أو الإسرائيلية من طراز مستيير وسوبر مستيير بمهاجمة المطارات في الصباح الباكر بعد تعطيلها من قبل القاذفات البريطانية في الليلة السابقة... في محاولة لتدمير المقاتلات وغيرها على الأرض والحق يجب أن يذكر، فقد

رأيت مقاتلات مصرية تطارد المهاجمين في فجر يوم 31 أكتوبر ودارت معارك في سماء ضاحية مصر الجديدة وأثبت الطيارون المصريون الأقل عددًا أن لديهم الكثير من الشجاعة والتصميم في الدفاع عن سماوات العاصمة وغيرها.

إلا أن الجهد والقدرة كانا محدودين في مواجهة إمكانات الإمبراطوريات، ورأيت والدي يعود يوم 2 نوفمبر إلى القاهرة بعد إخلاء مقر قيادة القوات الجوية بقناة السويس وتعطل المطارات بهذه الناحية وانغمس فورًا في إعادة تأهيل المتاح لدينا من مقاتلات وقاذفات وبناء قدرة المطارات المتاحة لدينا في العمق المصري.

وانتهت المعركة بخسائر كبيرة للجيش والطيران المصري واحتلال مدينة بورسعيد.. إلا أن تدخل كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لوقف العمليات ضد مصر ووضوح استعداد مصر للمضي في المقاومة والتصدي أجهض المخطط، وكسبت مصر المعركة الاستراتيجية والسياسية رغم خسائرها العسكرية الجسيمة.. ولم يغب عن الكثيرين أخطاء المعركة العسكرية وجوانب القصور التي اتسم بها الأداء المصري في كل مجالاته العسكرية.. إلا أن الروح القتالية التي اتسم بها أداء الوحدات المقاتلة والطيارين وغيرهم أدى - ربما - إلى انزواء التركيز على الدروس المستفادة من المعركة أو مناقشة الأخطاء بانفتاح وموضوعية إذ كانت الأوقات لا تسمح بهذا النقاش الموضوعي الجاد؛ من هنا أمضينا عشرة أعوام بين 57 إلى 1967 ونحن نتحدث عن النجاح في معركة القناة دون ذكر للسلبيات، الأمر الذي كان له تأثيره المزعج علينا عندما جاء الاختبار التالي في يونيو 67.

ومن ناحيتي كنت أقرأ بنهم وتشوقٍ كل ما كان يُكتب حول معركة 56، وأمضيت السنوات التالية في الفترة من عام 57 وحتى انضمامي إلى السلك الدبلوماسي المصري في يونيو 65 وأنا أنهل من الكتب العسكرية والأخرى التي تتناول المسائل الاستراتيجية.. وأزعم أنني اطلعت في هذه الفترة على عشرات من الكتب التي كتبها كبار كتاب الاستراتيجية والحرب والعلاقات الدولية، كما أن انضمامي إلى الكلية الفنية العسكرية في عام 59 ولمدة سنة كاملة قد أسهم في المزيد من فتح الشهية لمثل هذه القراءات التي أعتقد جازمًا أنه كان لها تأثيرها الحاسم في تشكيل شخصيتي وفهمي وقناعاتي.

أخذت قراءاتي المتزايدة ولساعات طويلة يوميًا - حتى أثناء الأعوام الدراسية- تدفع بي تدريجيًا إلى المزيد من الشكوك في قدراتنا العسكرية وقتها... خاصة مع دخول مصر عسكريًا

في مغامـرة اليمـن التي كان لها سـلبياتها الشـديدة على قدرات الجيش المـصري في الفترة من أكتوبـر 62 وحتـى تلقينـا ضربة يونيـو 67.. وكنت كثـيرًا ما أتحدث مع والـدي الذي ترك الخدمة العسـكرية في عام 62.. بحماس الشباب من ناحية والتجارب العسكرية التي قرأت حولها من ناحية أخرى، وبالذات معارك الحرب العالمية الثانية في كل الجبهات. وكنت أقترب تدريجيًّـا من الاطلاع العميـق والمعرفة العريضة بخلفيات هذه المعارك، بل وتفاصيلها الفنية وأنواع الأسـلحة وقدراتها والتكتيكات المستخدمة ونوعية القيادات، ومدي تأهيلها وكيفية ذلـك. فرض ذلك كله أن أسـتمر في النقاش والتفكير بصـوت عال خاصة مع الكثيرين من زملاء الدراسة من الضباط الصغار الذين تخرجوا في الكليات العسكرية في الأعوام الواقعة مـا بـين 62 وحتى 65، ولقد سـيطرت عـلى فكري في هذه المرحلة خشـية كبـيرة أصبحت تنمو وتتضخم في عقلي بشـكل متسـارع، وتحدثت بهذه الخشـيـة مع الكثيرين من أصدقائي أصحـاب الاهتمام بالنزاع والصـدام مع إسرائيـل، وكانت هذه فعلًا سـنوات الحديث عن الصدام وقبول التحدي وتحويل نهر الأردن وجمع الشـمل العربي والعمل المشترك للجيوش العربية، وكنا مجموعة من الشباب منهم «محمد عاصم إبراهيم».. ووالده كان أحد اللواءات بالقوات المسلحة، وقد انضم «عاصم» بعد التخرج في عام 66 إلى المخابرات العامة وأمضى تسعة أعوام قبل أن ينتقل إلى الخارجية المصرية بعد أن نجح في أحد امتحانات المسابقة، لقد أمضى «عاصم» حياة حافلة بالخارجية، وكان سفيرًا لمصر وبشكل مستمر في كل من إثيوبيا/ كينيا/ السودان/ إسرائيل، وذلك في الفترة من 1995 حتى عام 2008.

وتحدثـت أيضًـا مع العديد مـن الضباط الصغـار، وكان بينهم «علي عبـد المنعم مرسي» و«شريـف الحكيم» من المدفعية و«حمدي خطاب» من الدفاع الجوي وغيرهم كثيرون وهـم جميعًا الجيل الذي عايشته بالمدرسة الثانوية أو بالكلية الحربية، كما تحدثت وأثرت المسألة مع بعـض الأصدقـاء الآخرين بالطيران مثل «أحمد صادق الجواهرجـي» و«كامل المواوي»... وغيرهم كثيرون.

كان يسـيطر عـلى فكـري أن إسرائيل يمكـن أن تقوم بمحاولـة لتدمير القـوات الجوية المصريـة، عـن طريـق توجيه ضربـة مفاجئة، وفي فجـر أحد أيـام الجمعة عندمـا تكون كل قواعدنـا ومطاراتنـا تتمتع بإجـازة الجمعة خاصة أنني كنت أرصد تواجـد أعداد كبيرة من الطياريـن والعسـكريين في أيام الجمعـة - بالنوادي المصريـة بالقاهرة مـع تواجد مناوبات هيكليـة بالقواعد، وأصبحنا - هذه المجموعة - نناقـش هذه الأخطار بتكتم، إلا أننا ذهبنا

بعيدًا في شكل تصور الضربة الإسرائيلية الجوية لنا وتوقيتها وشكلها، وكنا كثيرًا ما نقرأ عن العملية العسكرية «بارباروسا» التي قامت بها ألمانيا النازية ضد أراضي الاتحاد السوفيتي في 22 يونيو 1941، وكيف نجح الطيران الألماني «اللفتواف» في تدمير القوات الجوية السوفيتية من خلال ضربة إجهاضية مفاجئة في فجر هذا اليوم حيث تم تدمير آلاف الطائرات الروسية على المهابط وأراضي الإقلاع دون مقاومة، وأتذكر في هذا المجال أن بعض قادة القوات الجوية - وعندما بدأت مصر في مناقشة وتنفيذ التنظيم القتالي الروسي الجديد وعقيدة القتال السوفيتية بدءًا من عام 59/ 60 - قاوموا هذه الأفكار، وحيث كانوا يرددون أن التجربة الجوية السوفيتية ليست مثالًا يُحتذى، وتحدثت بأفكاري مع والدي الذي لديه معرفة عميقة باستخدامات القوة الجوية، وحيث خدم بسلاح الطيران في الفترة من إبريل 39 بعد تخرجه في مدرسة الطيران الملكي، وحتى مايو 1962 مرورًا بالكثير من الفرق والدورات التدريبية والتعليمية في بريطانيا.

وأخذ يناقشني في هذه الفكرة، وطلب أن أركز على دراستي ومستقبلي بعيدًا عن الحديث عن الحرب والصدام؛ لأن الأمور لن تصل إلى هذا المدى، وجاء صيف عام 1964 وعُقد في القاهرة مؤتمر للقمة الإفريقية في يوليو من هذا العام، وحاول الجانب الإسرائيلي إحراج مصر واقتحم المجال الجوي المصري في سيناء بعدة مقاتلات ميراج وتصدت لهم المقاتلات المصرية إلا أن رد فعلها كان بطيئًا وغير مؤثر.. وكان هذا الأمر - بالنسبة لشاب لديه هذا القلق الدفين - جرس إنذار حادًّا.

وفي بداية أغسطس 64، وكان يوم سبت صباحًا بمطار النزهة بالإسكندرية استعد للعودة إلى القاهرة بعد قضاء يومين بالمصيف المصري الأشهر عندئذ، رأيت الفريق «محمد صدقي محمود» يدخل القاعة توطئة أيضًا لسفره على نفس الطائرة، وبطبيعة الأحوال فقد كان لي به معرفة وثيقة للغاية، حيث كان والدي يشغل منصب مدير مدرسة الملاحة الجوية بمطار الدخيلة الساحلي غرب الإسكندرية، عندما كان «صدقي محمود» قائدًا للمحطة الجوية بين عامي 50/ 52، كما كنا نقيم بجواره في منازل الضباط برئاسة القوات الجوية في الفترة من عام 52 وحتى 1957. وجلست بالتالي بجواره بالطائرة وتحدثت معه بجرأة شديدة للغاية حول ما يشغل خواطري من الخشية من ضربة جوية إسرائيلية مفاجئة ضد مصر، وإحقاقًا للحق فقد استمع «صدقي محمود» باهتمام لأفكاري وكنت أبلغ من العمر في هذا التوقيت 22 عامًا، ثم عقب بإيجاز جدًّا بأنه يستحيل أن تنجح إسرائيل في تحقيق مثل

هـذه الضربـة المفاجئة، وأن الكثير من مطاراتنا وقواعدنا الرئيسـية بعيدة عن مدى الطيران الإسرائيلي، وانغمست لسنوات في العمل الدبلوماسي، وجاءت ضربة 5 يونيو 67، وعدت إلى القراءة بكثافة في مسـائل الحرب والاسـتراتيجية وكل ما يتعلق بالمواجهات المسلحة بين الدول، وجاءني والدي في أحد أيام يونيو 67 وقال: يا «أحمد»، كان يجب أن نتركك تلتحق بالقوات المسلحة، ولكن للأسف كان هذا قدري في ألا أخدم كضابط بالقوات المسلحة.

لقـد كُتبـت آلاف الصفحات وسُـطِّرت ملايين الكلـمات حول الجوانـب المختلفة لهذه الحرب والسـلبيات التي تكشـفت عنهـا على الجانب العربي والمـصري، إلا أن حقيقة الأمر أن الكثـير مـن العيـوب والأخطـاء كانـت معروفة لأعـداد كثيرة مـن القيـادات الصغيرة والمتوسـطة على مسـتوى الجيـش والطـيران المـصري، وكان التواجد المـصري في اليمن ما بين عامي 62 وحتى 68 له تأثيرات بالغة السـلبية، والتي هي ليسـت مجالًا للبحث في هذا المقـام، كما أن إدارة الجيش وأسـاليب تصعيـد الضباط والقيادات كانت بالغة السـوء، وفي مقدمتها التخلص المسـتمر من القيادات وتحويلها إلى السـلك المدني بدعوى تعزيـز الإدارة المدنيــة للدولـة بالعسـكرييـن دون أدنـى فهم لتأثيـرات هذا الأمر عـلى كفـاءة القيـادات العسكريـة. لقد تطرقـت في أحد الأيام ربيع 1966 إلى هذه النقاط مع اللواء أركان حرب «عبد المنعم رياض» الذي كان يجمعه بوالدي صداقة لصيقة للغاية، واستشعرت في رد فعل هـذا الضابـط العظيم أنه ذُعر لما يمكن أن أتعـرض له من أذى، وطلب مني وبأكبر قدر من الحزم ألا أعاود التحدث في هذا الأمر مرة أخرى معه أو مع غيره، وفهمت الرسالة!

أعود إلى لقائي مع «محمد صدقي محمود» وأقول إنني اقترحت عليه أثناء رحلة العودة من الإسكندرية إلى القاهرة بالطائرة أن يعد لمناورة مفاجئة لقياس كفاءة القوات الجوية في صبيحة أحد أيام الجمعة من خلال ترتيب تدريب جوي كامل ومفاجئ، واسـتمع الرجل مرة أخرى باهتمام شديد، وعقَّب بإيجاز شديد، هذا الأمر غير وارد أو ممكن، للظروف الأمنية والسياسية للبلد!! وكانت الإجابة كافية أن تكشف لي الكثير مما كانت تعانيه مصر وقتها وقواتها المسلحة التي وُضعت في عام 67 في أسوأ الظروف الاستراتيجية التي يمكن أن يوضع بها جيش.

أما الشق الآخر من هذا الكتاب - وهو في الحقيقة يمثل كتابًا ثانيًا - فيتناول جهود السلام مثلـما قامت به مصر بهدف تحقيق تسـوية سـلمية للنـزاع العربي الإسرائيـلي والتوصل إلى حل للقضية الفلسـطينية يتيح للشـعب الفلسطيني اسـتعادة حقوقه في الأرض، من هنا يستعرض

هذا الشق كل ما دار، حسبما رأيته أو شاركت فيه على مدى الفترة من زيارة الرئيس السادات إلى القدس في نوفمبر 1977 وحتى لحظة تكليفي بمهمة وزير الخارجية المصرية في عام 2004، وفيما يتعلق بمشاركتي في جهود هذه التسوية خلال سنوات عملي على رأس الدبلوماسية المصرية ما بين عامي 2004 – 2011 فقد ضمنتها تجربتي في كتابي الآخر تحت عنوان «شهادتي» الصادرة في يناير 2013 عن السياسة الخارجية المصرية. وقد يكون من المناسب في هذا السياق التفكير في قراءة الكتابين معًا وبما يربط الأحداث بعضها البعض بدقة.

أقول: إن هذا الجزء من الكتاب يبدأ بالفصل الرابع عشر وأعمال اجتماع مينا هاوس الذي عُقد كنتيجة مباشرة لزيارة القدس وما تلاها من قمة الإسماعيلية، وتقديم إسرائيل لمشروعها الافتتاحي في مقترح متكامل للتسوية العربية الإسرائيلية وللنزاع حول فلسطين وأرض سيناء المحتلة. ويسرد هذا الشق من الكتاب أعمال اللجنة السياسية والأخرى العسكرية بين مصر وإسرائيل اللتين اتفقتا على إنشائهما في بداية أعمال قمة الإسماعيلية والصعوبات التي وضعتها إسرائيل في طريق المفاوضات، ورفض المفاوض المصري للأطروحات الإسرائيلية؛ ومن ثم تعقد الأوضاع، وقيام مصر بالتالي ببذل جهد لضم أمريكا لوجهة نظرها وللضغط على إسرائيل لإظهار المرونة، واستمرار هذا الجهد على مدي شهور ممتدة من يناير 1978 وحتى انعقاد قمة كامب دافيد في سبتمبر من نفس العام، وعند هذه النقطة من الكتاب، يتم تقييم الكيفية التي نجحت بها الولايات المتحدة في الحصول على موافقة الجانبين وإقناعهما بأن كليهما قد حقق أهدافه الأساسية من مفاوضات قمة كامب دافيد، وفي الوقت نفسه اضطر إلى التنازل عن بعض مواقفه، حتى وإن كانت حيوية أو أساسية، خاصة أن أمريكا استخدمت كل ما هو متاح في جعبتها من وسائل للترغيب أو الترهيب. ثم استعرض الكتاب بعد ذلك محاولات مصر بعد توقيع إطارات السلام في واشنطن والانتهاء من الاتفاق على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في السعي نحو الربط بين مساري السلام المصري والفلسطيني، ومناورات إسرائيل لفصلهما تمامًا عن بعضهما البعض. وتسير فصول الكتاب التالية في استعراض الجهود المبذولة للإعداد لقمة مدريد وما تلاها من اتفاق أوسلو، وأخيرًا الوصول إلى دور الأمم المتحدة في وضع الأساس للاعتراف الدولي بالحاجة للموافقة على قيام الدولة الفلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل، وذلك من خلال صدور قرارين ذوي أهمية من مجلس الأمن، هما القرار 1397 والآخر القرار 1515، وهما الأولان اللذان يصدرهما المجلس في تاريخ القضية الفلسطينية ويحثان على إقامة الدولة الفلسطينية.

الجزء الأول

شاهد على الحرب

الفصل الأول

الحرب السرية الصامتة 68 - 1973

لا تبدأ الحرب عادة عندما تنطلق المدافع.. بل يسبقها إعداد شاق ومتنوع، ويدخل فيها العمل السري الصامت بهدف اكتشـاف نوايا الخصم وقدراته وإعاقته عن كشـف أسرارنا كجزء رئيسي من الصراع قبل وأثناء وبعد أن تتوقف المدافع.

وفي حـرب 73 وتوابعهـا السياسـية، وهي محور هـذا الكتاب كان لابـد لكل من مصر وإسرائيل أن تمارسا العمل السري المضاد ضد بعضهما البعض دون هوادة.

هنـاك قضايا عديدة للتجسـس والعمل الصامت بين الدولتين بـدأت بما يُعرف إعلاميًّا بفضيحـة لافون في عام 54، وحاولـت فيها إسرائيل تخريب العلاقـات المصرية الأمريكية وإفـزاع يهـود مصر للهجـرة إلى إسرائيل، وهنـاك قضايا أخري أصبحـت معروفة للجميع ونـشر الكثـير مـن تفاصيلها مثل قضيـة رأفت الهجـان أو ضرب الحفار الذي اسـتحضرته إسرائيل من كندا لاسـتخراج البترول المصري مـن مياهنا الإقليمية في البحر الأحمر، كما أن هناك قائمة طويلة من العمليات السرية لمقاومة التجسس والتخريب من قبل إسرائيل ضد مـصر نجحـت في بعضها وأصابها الفشـل في الكثـير منها، ومن نجاحاتها على سـبيل المثال تعطيـل الجهد المـصري في التعامل مع الخبراء والعلماء الألمان في زمـن الرئيس عبد الناصر، لإنتاج وتطوير صواريخ مصرية على شاكلة ما أنتجته ألمانيا في نهايات الحرب العالمية الثانية. ويعـرف الجميـع أن مصر كانـت في صراعها مـع إسرائيـل، تتعامل مع أحد أقـوى أجهزة المخابـرات في العالم وهو جهاز الموسـاد الإسرائيلي، وليـس سرًّا أن العنصر البشري في هذا الجهـاز قـد سـبق لجيلـه الأول أن كان جزءًا مـن أجهزة العمـل السري لـدول الحلفاء إبان

الحرب الثانية ضد المحور، وأنهم ينتمون للعديد من الجنسيات ويتقنون الكثير من اللغات، ولهم ولاء قواعد الأقليات والطوائف اليهودية في بلدان مختلفة، بالإضافة إلى تمرسهم كتمان الأسرار والعمل السري حتى قبل إعلان إسرائيل، وذلك من خلال عملياتهم الناجحة في جلب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

والخلاصة أن عمليات الاستطلاع والرصد وتجميع المعلومات عن العدو ومقاومة محاولات التجسس ضدنا، كانت دائمًا ضمن مهام شاقة للغاية على الأجهزة المصرية التي يجب أن أعترف أنه لم يكن لديها - في البداية على الأقل - نفس مستوى الخبرة التاريخية والغطاء البشري للخصم اليهودي ... ثم الإسرائيلي فيما بعد، من هنا وفي هذا السياق أستأذن القارئ الكريم في استعراض تجربة شخصية حول العمل السري ضد إسرائيل وهي تجربة عمرها يقرب من 43 عامًا أو أكثر قليلًا، ولا أنوي بطبيعة الحال أن أتطرق إلى ما يجب الاحتفاظ به سرًّا رغم مرور السنوات الطوال، ولكنني أستهدف فقط استعراض نجاحات مصرية مؤكدة ضد إسرائيل كنت شاهدًا على حدوثها في إطار هذه الحرب الصامتة.

والحكاية تبدأ عندما وصلت أنا وزوجتي ليلى - وقد مضى على زواجنا شهران - إلى مطار نيقوسيا يوم 2 سبتمبر 1968 على متن طائرة مصر للطيران بعد ظهر هذا اليوم. وقد استغرقت الرحلة أكثر من ساعتين بالطائرة الأنتونوف 24 التي كانت الشركة الوطنية المصرية تستخدمها للرحلات القصيرة في ذلك الوقت.

كانت رحلة طويلة نسبيًّا حيث كان المجال الجوي المصري وقتذاك يخضع لظروف الحرب.. وبالتالي كان محتمًا على كل الطائرات الذاهبة إلى أوروبا أن تتخذ طريقًا جويًّا ملتويًا، يأخذها إلى جنوب القاهرة ثم غربًا فوق الفيوم وابتعادًا بقدر الإمكان عن الدلتا بدفاعاتها وقواعدها الجوية ونطاقات الصواريخ أرض/ جو وبقية الدفاعات الجوية، وفور هبوطنا من الطائرة استقبلني رجل داكن السمرة، ممشوق القوام، أنيق الملبس، وقدم نفسه باسم مجدي عمر الذي كان يحمل درجة سكرتير أول بالسفارة المصرية، وكنت أعلم مسبقًا أنه يشغل منصب رئيس محطة المخابرات العامة في قبرص، والحقيقة أن هذا التقليد معروف ومعمول به من جانب معظم دول العالم، حيث يسهل لمندوبي أجهزة المخابرات العمل تحت مظلة سفارات بلادهم في الخارج، وكان الجانب الإسرائيلي يعمل بهذه الطريقة أيضًا، ومازال هذا الأسلوب متبعًا

في الكثير من الدول. ورحب «مجدي» بي وبزوجتي ترحيبًا حارًّا وكأنه يعرفني ويعرفها منذ سنوات، إلا أن حقيقة الأمر أننا كنا قد تعرفنا على زوجته السيدة الفاضلة «هدى» منذ أيام قليلة بالقاهرة وكانت في إجازة قصيرة مع نجلها الرضيع «محمد».

كشفت تحركات وتصرفات مجدي بالمطار والأسلوب الذي عامل وعومل به من قبل العاملين، أن هذا الشخص ذو حيثية وأنه يستحوذ على احترامهم الكبير ورغبتهم الأكيدة في مساعدته بكل الوسائل، وكان هذا كله مظهرًا من مظاهر قوة علاقة قبرص، برئاسة الأسقف «مكاريوس»، مع مصر التي وقفت مع الجزيرة دائمًا ضد الاستعمار البريطاني وساعدت منظمة «أيوكا» في عملياتها ضد القوات البريطانية التي استخدمت في عام 56 القواعد البريطانية بالجزيرة لضرب مصر.

أخذت أتعرف تدريجيًّا وعلى مدى شهور ممتدة على مجدي عمر، ووضح أنه - وبسرعة وتدقيق رجل المخابرات - أخذ يتعرف هو الآخر على شخصيتي وتجربتي وأخذنا نقترب من بعضنا البعض، ورصد اهتمامي بالتعرف على طبيعة عمله وأسلوبه، كما تبين وبسرعة شغفي بالمسائل العسكرية واهتمامي ليس فقط بالتاريخ العسكري ولكن أيضًا بنوعيات الأسلحة المختلفة والطائرات القاذفة والمقاتلة وغيرها، وأخذنا نتقارب تدريجيًّا، وقد فهمت منه وعلى شهور ممتدة الكثير من أساليب ومفاهيم العمل السري المخابراتي وأسلوب تجميع المعلومات والاجتهاد في تحليلها وكيفية تجنيد العملاء والأصدقاء وتحقيق المصالح المصرية في مواجهة خصوم مصر وأعدائها، كان مجدي عمر ورجاله أشبه بخلية نحل لا تتوقف عن العمل بذكاء وحذر في موقع كانت كل أجهزة المخابرات العالمية والإقليمية تتواجد فيه وتعمل لصالح بلادها.. وكان من الطبيعي أن تكون أطقم المخابرات المتنافسة داخل جزيرة قبرص بين أرقى رجالات الخدمة السرية المتاحة لدى كل طرف له مصالح يقدر أهمية حمايتها من هناك. ومع اقتراب المسافات بيني وبين مجدي عمر تحولت متابعتي له عن بعد إلى مشاركة في بعض عملياته ولكن أيضًا عن بعد.. فهناك دائمًا مسافة واجبة بين الدبلوماسي المحترف ورجل المخابرات ذي الغطاء الدبلوماسي.. إلا أن الولاء المشترك لمصالح الوطن كان يفرض نفسه علينا.

دخلت مكتبي في أحد أيام شهر أكتوبر 69 السكرتيرة المحلية القبرصية اليونانية،

وقالـت: إن هنـاك رجلًا كبير السـن يرغـب في مقابلة العضو المسئول عن النشـاط الثقافي بالسـفارة، ولـما كنت الشـخص المسـئول فقد توجهـت للقائـه بالصالون الملحـق بمكتب الاستقبال، واستمعت إلى حديثه وما يرغب في قوله، قال إن لديه أفلامًا 16 مم التقطها في أثناء إقامته لسنوات في روديسيا، أفلامًا عن المحميات الطبيعية في جنوب القارة وما تحتويه من أحياء ونباتات، وأضاف أنه يقوم حاليًّا بعرض هذه الأفلام مقابل أجر زهيد بالمدارس القبرصية، كما أنه يسافر إلى إسرائيل دوريًّا لكي يعرض هذه الأفلام في مدارسها.

ويجب أن يتنبه القارئ الكريم هنا إلى أن التليفزيون كأداة إعلامية في عام 69 لم يكن قد تطور بعد ووصل إلى ما نراه اليوم من محطات أفلام الطبيعة والعلوم وغيرها، وفور قوله إنه كثيرًا ما يسافر إلى إسرائيل بدأ اهتمامي به يزداد واستعدادي للحديث معه يتعمق، وأخذت أستوضح ما يرغب فيه من خلال اتصاله معنا، فقال إنه على استعداد للسفر إلى مصر لعرض أفلامه في مدارسها في مقابل زهيد يقيم به أوده، مؤكدًا أن مطالبه قليلة وأبلغته أنني أحتاج إلى مراجعة القاهرة للنظر في إمكانات تنفيذ أفكاره. وغادر على وعد بأن يعود بعد أسـبوع يكـون قـد قضاه في مدارس غـرب الجزيرة في منطقة بافوس توطئة للسـفر إلى إسرائيل لمدة ثلاثة أسابيع، وكنت في سياق المقابلة قد تعرفت على خلفياته ومهنته، إذ كان أحد المهندسين المتخصصين في السـكك الحديدية بالهند وعمل بها أثناء الحـرب العالمية الثانية، ثم أقام على مدى حياته بين الهند وجنوب إفريقيا وروديسيا الشمالية والجنوبية وكذلك بريطانيا، كما أنه أتقن التصوير الفوتوغرافي والسـينمائي، وأسرعت إلى لقاء مجدي عمر واطلعته على ما كان مـع الرجـل وأخذنا نتـداول معًا عن ماهيته وهـل هو طعم لنا وما هدفـه الحقيقي ودوافعه الخفية، وأرسـل مجدي عمر يسـتفسر من القاهرة عن أي معرفة سـابقة بالرجل.. كما طلب قيام زملاء له في بعض البلدان التي أقام بها بالسـعي لمحاولة التعرف على أي معلومات قد تكون متاحة عن سنوات إقامته بها.

وفوجئـت في اليـوم التـالي للقائـي مع هـذا الرجل المسـن الـذي كان عندئـذ في حوالي منتصف السبعينيات من العمر أنه حضر إلى السفارة وطلب مقابلتي مرة أخرى عارضًا أن يترك معي نسـخة من أحد أفلامه لكي نرسـلها إلى القاهرة لنطلع عليها وتقرر مدى الفائدة منهـا أو في عرضهـا بالمـدارس المصرية، وأخذت أسـتفسر منه عن مكان إقامته في نيقوسـيا وأسماء المدارس القبرصية والإسرائيلية التي عرض فيها أفلامه، ولاحظت في إطار الحديث

بيننا – ويلاحظ أنه حديث يدور بين شـاب يبلغ من العمر 26 عامًا وشـيخ تجاوز منتصف السـبعينيات – أنه يشـك في كل سؤال ويسعى للاقتضاب في إجاباته، كما أنه عصبي المزاج، الأمر الذي خشيت منه أن يكون فعلًا مدسوسًا علينا للتعرف على أوضاعنا وشكل نشاطنا في قبرص، واحتفظت بالفيلم، وأخذت أتدبر الأمر مع مجدي عمر ونتشـاور حول أسـباب الإلحـاح التي يتحدث بها في السـفر إلى مصر، واتفقنا عـلى قيامي بزيارته في الفندق في نفس الليلة لمحاولة التأكد من المعلومات التي يتحدث بها إلينا.

ذهبت إلى فندقه في السـاعة السابعة مساء وطلبت لقاءه.. وقد دهشت لشعوره بالمفاجأة وعدم رغبته في الهبوط إلى بهو الفندق ولكنه فضل وبحزم حضوري إلى حجرته، وينبغي أن أضيف هنا أن الفندق كان أكثر فنادق نيقوسيا تواضعًا، وصعدت إلى حجرته ووجدت أحد أتعس أسـاليب المعيشـة، وبما كشـف لي أن الرجل يحتاج لكل ما يساعده على الحياة، وأبلغته أننا لا نحتاج حاليًا لهذا الفيلم الذي تركه معي وأنني سـوف أتصل به مع ورود رد القاهرة. وأخذ مجدي عمر يتدبر أمر هذا الشخص ومدى إمكانية وفائدة محاولة تجنيده لخدمة نشاطاتنا ضـد إسرائيل وعـلى أرضها، وبعد تقييم الموقف تم الاتفاق على قيامي ببذل محاولة للسـعي لتجنيده، وحيث تم ذلك بصعوبة شـديدة نتيجة لشـخصيته المعقدة والمتشككة في كل شيء، وتم تشغيله لصالحنا وحيث زار إسرائيل مرات ومرات وأمدنا بمعلومات متنوعة وكثيرة.. ومهمـة أيضًـا للجهد المصري ضد إسرائيل، وهي معلومات وجهود لا ينبغي – مثلما سـبق الكتابة – التطرق إليها بالتفصيل رغم مرور كل هذه السنوات الممتدة. وللأسف، فإنه وبعد فترة تشغيل ممتدة نجحت الأجهزة الإسرائيلية المضادة للتجسس في القبض عليه وحوكم ثم أفرج عنه لكبر السن، والغالب أن إسرائيل لم تعلم بحجم المعلومات التي حصلنا عليها من هذا الرجل وأهميتها، ويجب أن أعترف هنا أنه انتابتني الكثير من المشـاعر والأحاسـيس بعد القبض عليه وحيث استشـعرت الألم له ومعاناته في السـجن الإسرائيلي، إلا أنني كنت أقدر أيضًا بأن المصالح والأهداف المصرية ضد إسرائيل يجب أن تتجاوز كل المشاعر، وبعودته إلى بلاده بعد إطلاق سراحه قمنا بتسليمه كل مخصصاته طبقًا لالتزاماتنا تجاهه.

مضيت أساعد مع مجدي عمر على المسرح العملياتي في قبرص قدر إمكاني وكنا نقوم بكل ما من شـأنه أن يحقق الحصول على أسرار العدو وشـبكاته، وأعلم يقينًا أن عملنا كان له عائد كبير على المواجهة المخابراتية المصرية الإسرائيلية في قبرص، وكان هناك نجاحات كبيرة.

لقد كانت معركة تجنيد عملاء، وتجنيد مصادر، وكان الحماس والوطنية عوامل تحكم تصرفاتنا، كنا أحيانًا نستشعر الخطر ونتوقع أن تؤدي الحيوية الزائدة والنشاط المكثف لنا إلى استثارة العدو وقيامه بأفعال أو إجراءات قد تعرضنا أو أسرنا للخطر، إلا أن الشعور بأن لنا زملاء وأصدقاء يحاربون بالجيش على الجبهة حربًا ضروسًا، فرض علينا ألا نعطي بالًا لأية أخطار، أخذًا أيضًا في الاعتبار بمقولة هامة للصديق الراحل مجدي عمر الذي توفاه الله في منتصف عام 2009، «بأن الجانب الإسرائيلي يعلم أن التعرض لنا بأي أذى سوف يكون له عواقبه عليهم أيضًا»، من هنا كان المفهوم أن الجانبين لا يتعرضان بالأذى لأفراد الطرف الآخر. ومع ذلك كنت دائمًا أدقق في كل شيء سواء في شقتي أو سيارتي أو حركتي بالطرق وغيرها، كنت وبمجرد دخولي شقتي أفتش في كل شيء وأتأكد من محتوياتها خشية التفجيرات، وهنا طبقت دائمًا تعاليم الأمن الشخصية بكافة عناصرها مثلما تلقيناها في التدريبات بوزارة الخارجية المصرية.

وددت في هذا الفصل - ومن خلال سرد تجربة واضحة من مجموعة كبيرة من التجارب شاهدتها بنفسي أو شاركت في بعضها بقبرص للأداء الكبير للمخابرات العامة المصرية ورجالها - أن أقول إن هذا الجهاز - وفي مواقع كثيرة على امتداد الساحة الدولية آنذاك سواء في أوروبا أو إفريقيا، عمل بفاعلية واقتدار وحارب هذه الحرب السرية في صمت بل وإنكارِ ذاتٍ استعدادًا ليوم صدام عسكري قادم.

واليوم أؤكد اقتناعي الجازم بأن الخيال والجراءة والتصميم وبأنه لا يوجد مستحيل، كلها عناصر تمثل الوصفة الناجحة للعمل السري ضد خصم ذي كفاءة مثل الموساد، وأنهي هذا الفصل بأن المؤكد أن مجدي عمر ورجاله في قبرص في أعوام 68 - 73 كان لديهم مخزون كبير من كل هذه العناصر الحيوية للنجاح. لا يفوتني هنا أيضًا أن أذكر أحد المواطنين المصريين المسيحيين الذين أتذكرهم جيدًا وكان يقيم في قبرص منذ منتصف الخمسينيات ويعمل في أعمال الشحن البحري، وحروف اسمه الثنائي «ر.ك» قد عمل بنشاط وولاء ضمن شبكة المخابرات العامة، وأخذ على عاتقه الكثير من المخاطر وأنجز أعمالًا هامة لصالح مصر وقضاياها، توفاه الله في عام 89 ولذكراه وذكرى هذا الرجل الصديق مجدي عمر وكل معاونيه كتبت هذا الفصل.

الفصل الثاني

شاهد على الحرب
24 ساعة حاسمة في حياتي
مع محمد حافظ إسماعيل

كنت أسير صباح السبت 6 أكتوبر 73 - ذلك اليوم المشهود في تاريخ مصر الحديث - مع أحد أصدقاء العمر الأخ العزيز أحمد ماهر السيد، نتحدث في هدوء في حديقة «قصر عبد المنعم»، وهو في الحقيقة فيلا صغيرة تقع في منطقة مصر الجديدة بالقرب من شارع القبة، ويطل عليها الكثير من المنازل السكنية، وقد لاحظنا أن الكثير من المواطنين يراقبوننا من شققهم وينظرون إلينا بالكثير من الاهتمام بسبب هذا الظهور المفاجئ لبعض رجال الحرس الجمهوري في حديقة الفيلا وحولها، وظهور عدد كبير من الموظفين المدنيين وما صاحب كل هذا الظهور من ضجيج لعمال نظافة وآخرين يصلحون أسلاكًا تليفونية أو يحاولون الاستبدال بها جديدة قادرة على تحقيق الاتصال الجيد بهذا «القصر» وتمكينه من أن يستخدم مقرًّا لإقامة طاقم مستشار الأمن القومي المصري، السيد محمد حافظ إسماعيل، والذي كان مطلوبًا منه وقتذاك أن يساعد الرئيس السادات في إدارة الشق السياسي الدبلوماسي لضربة أكتوبر 73.

كنا نتناقش معًا عما نعد له وما يمكن أن يسفر عنه هذا العمل العسكري القادم الذي أعددنا له وشهدنا التحركات الدبلوماسية والسياسية الموازية له والمتسقة معه. وكان ينتابنا في هذا اليوم الكثير من الترقب وربما الوجل لما هو قادم أو غير قادم؛ لأننا ومع كل اطلاعنا على الجهد المبذول والتحضيرات الجارية والإعداد المتعمق لكل شيء، وكان هناك الكثير

فعـلًا مما جرى الإعداد له وشـاركت فيـه كل منظومة الأمن القومي وعنـاصره العاملة مع حافظ إسـماعيل (مجموعة طيبة من شباب مصر من الدفاع/ المخابرات العامة/ الداخلية/ الخارجيـة) فإننـا لم نكـن عـلى ثقة كاملة بـأن العمل العسـكري فعلًا قادم وأننا على وشـك الوثـوب عـلى خـط بارليف وبدء عملية عسـكرية كبرى تضـع مصر فيهـا كل قدراتها وقد تسفر عن نجاح عسكري وسياسي ودبلوماسي كبير أو خسارة فادحة تأخذ مصر إلى وضع متردٍّ غير مسبوق في تاريخها طوال القرن العشرين.

لقـد كانت مقامرة كبيرة أعد لها بكل الحنكة والاقتدار وتم التكتم عليها وتحقيق الخداع الاسـتراتيجي لها بمهارة عالية، وأقول مقامرة لأن حقيقة الأمر أنه ورغم أن مصر حشدت مئـات الآلاف مـن أبنائها لهذا العمل العسـكري الكبير، فإننا يجـب أن نعترف أن إسرائيل كانـت عندئـذ تتفوق عـلى مصر وسـوريا من حيـث إمكانات السـلاح وبخاصـة القوات الجويـة، وذلـك في ضوء الإمداد الأمريكي الغزير لها بهذه الأسـلحة، إلا أن الاسـتراتيجية المصرية/ السـورية المشـتركة فرضت على إسرائيل أن تقاتل عـلى جبهتين إحداهما في أقصى الشمال والأخرى على جبهة قناة السويس مما فرض عليها توزيع قواتها وإمكاناتها وبذا عدم إمكانية التعرض لطرف واحد بمفرده؛ ومن ثم فقدان التفوق الإسرائيلي في نهاية المطاف.

شـاهدنا سيارة حافظ إسماعيل وهي تقترب من البوابة الخارجية للقصر، وكانت سيارة مرسيدس سوداء، موديل أواخر الستينيات ثم رأينا حافظ إسماعيل بقوامه الممشوق ووجهه الجاد والحاد يخرج متجهًا وبسرعة إلى الفيلا لكي يتسـلق سلالمها ويدلف إلى داخلها. وقال لي أحمد ماهر: ألا تلاحظ شـيئًا يا أحمد؟ فقلت ماذا؟ جديته الصارمة أم السرعة التي دخل بهـا إلى القصر متجاهلًا اثنين من معاونيه المباشرين (ماهـر وأبو الغيط) الواقفين بالحديقة؟ والمؤكـد أنـه لاحـظ وجودهما. فقـال ماهر إنه يمسـك بأصابعه بسـيجارة ونحن في شـهر رمضـان؟ مـا هذا الخطب الكبير الذي يجعله يفطر في هذا اليـوم، وأسرعنا معًا للدخول إلى القصر لكي نبدأ يومًا من العمل في هذا المقر الجديد لنا، والذي شـغلناه فقط في مسـاء اليوم السـابق 5 أكتوبر والذي لم نكـن على اطلاع بدهاليزه وحجراته وأرقـام تليفوناته الداخلية والخارجية وغير ذلك من احتياجاتنا.

رأينـا الدكتـور عبـد الهـادي مخلوف مديـر مكتب مستشـار الأمـن القومـي يتحرك في

طريقه إلى الدخول إلى مكتب حافظ إسماعيل بالدور الثاني للفيلا.. ويغيب نصف ساعة ثم يخرج قائلًا لماهر ولي: «المستشار» يرغب في رؤيتكما (وكنا نطلق على حافظ إسماعيل اسم المستشار)، فأخذت نوتة صغيرة لكي أكتب عليها ما قد يرغب في التوجيه به ودخلنا مسرعين لكي لا نتركه ينتظر طويلًا.

وأجدني اليوم أتذكر وبصفاء أنه - أي حافظ إسماعيل - قد خلع جاكت البدلة وتحدث إلى ماهر قائلًا: أرجو أن ترسل يا ماهر هذا المظروف المغلق إلى الدكتور أشرف غربال، مساعد مستشار الأمن القومي، والذي كان مكلفًا بالتغطية الإعلامية عندئذ للنشاطات القادمة ومتطلبات إدارة الأزمة ومع تركيز محدد على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأوروبية الأخرى، وأضاف حافظ إسماعيل: إن الدكتور أشرف يتواجد حاليًّا مثلما تعلمان في مبنى التليفزيون المصري بماسبيرو، ولكي يدير المواجهة الإعلامية من هناك مؤكدًا على ماهر ألا يقوم أشرف غربال بفتح المظروف قبل سعت 1330 من هذا اليوم المشهود وأن يأمر الإذاعة والتليفزيون بإذاعة محتوياته مشيرًا إلى أنه سوف يقوم بالتحدث تليفونيًّا مع الدكتور غربال لترقب وصول هذا المظروف المغلق، وكان الوقت عندئذ حوالي سعت 1030 أو قبل ذلك بقليل. ومضى حافظ إسماعيل يقول لنا (أحمد ماهر السيد وأنا): يوجد بالمظروف «بيان»مصري صادر عن قيادة القوات المسلحة المصرية بأن الطيران الإسرائيلي قام سعت 1330 اليوم بمهاجمة مواقع مصرية بالبحر الأحمر وعلى الجبهة المصرية، وأن القوات المسلحة المصرية قد قامت بالرد على كامل المواجهة بعمليات عسكرية مضادة، واستفسر ماهر عما إذا كانت العمليات من جانبنا ستبدأ سعت 1330، فعلًا وهي سعت فتح المظروف وإذاعته بالتليفزيون والراديو، فأجاب مستشار الأمن القومي: إن مصر ستقوم بعملياتها العسكرية ابتداءً من سعت 1405، فأكد أحمد ماهر أنه يستشعر بعض القلق وعدم الفهم؛ لأننا بذلك نكشف للعدو نوايانا قبل نصف ساعة من بدء العمل المصري العسكري المسلح ضد إسرائيل في سيناء، ففكر حافظ إسماعيل لبرهة في الأمر وقال له لديك حق، فليكن الإعلان المصري بعد سعت 1400 وليس قبلها.

خرجت من حجرة مكتب حافظ إسماعيل ينتابني قلق عميق على بلادي وعلى أصدقائي من العسكريين وعلى كل مستقبلنا شاعرًا بخشية حقيقية من أن يتكرر مرة أخرى هذا اليوم

التعيس الأسود في تاريخنا الحديث وهو يوم 5 يونيو 67 وتوابعه من مذلة وضعف لنا جميعًا، وأخذت أطمئن نفسي بأن قواتنا المسلحة قد أعدت نفسها إعدادًا جيدًا وأن ضربة يونيو لنا غير قابلة للتكرار وأن هذه المرة سنقوم نحن بمفاجأة العدو وقد تدربنا تدريبًا شاقًّا وتعلمنا من الدروس المستفادة للهزيمة وجهزنا جيشنا تجهيزًا مناسبًا. والتقيت مع خروجي من المكتب السيد عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة عندئذ الذي كان سيقيم معنا بالقصر ولكن بمهمة مساعدة الرئيس السادات الموجود بقصر آخر أكثر رونقًا وجمالًا، ألا وهو قصر الطاهرة، ولم أكن أعلم بالمهمة التي كُلِّف بها وسبب إقامته معنا وإن كانت الأيام التالية للمعركة قد أوضحت أن الرئيس السادات كان يريده لحضور كل جلسات العمل واللقاءات والمقابلات التي سيجريها بالطاهرة أثناء العمليات العسكرية القادمة وما يصحبها من عمل دبلوماسي وسياسي. ويجب أن أوضح هنا أن الدور الثاني للقصر كان به حجرتا نوم إحداهما خُصِّصت لحافظ إسماعيل والأخرى للسيد عبد الفتاح عبدالله ...أقول حيَّاني عبد الفتاح عبدالله تحية صارمة كعادة كل العسكريين عندما يقتربون من حدث كبير، وقد رأيت ذلك كثيرًا في حياتي من والدي اللواء طيار علي أحمد أبو الغيط، ومضى في طريقه قائلًا للدكتور عبد الهادي مخلوف الذي كان يقف بالصالة المطلة على كل حجرات الدور الثاني: سوف أذهب يا مخلوف إلى الطاهرة للقاء الرئيس.

ومع القلق الذي انتابني خشية من هذه الذراع الطويلة لإسرائيل، والتي كنت أستشعر أننا – ورغم كل الإعداد المتميز وحرب الاستنزاف التي دربت قواتنا واختبرتها وصقلتها، وحائط الصواريخ المضادة للطائرات الذي أقمناه على مدار الأعوام الثلاثة السابقة – قد نتعرض لها مرة ثانية، فقد أحسست إحساسًا غير مريح بأن وجودنا في هذا الموقع يعكس خشيتنا من تعرض مكاتبنا الرئيسة في قصر عابدين للهجوم عليها إلا أن ما ضايقني ولم أستشعر الراحة تجاهه أن الرئيس السادات قرر الإقامة في قصر الطاهرة بمصر الجديدة بالقرب من مراكز قيادة عمليات الجيش في صحراء مصر الجديدة ومدينة نصر، وودت أن أراه بدلًا من ذلك في موقع أو مكان للإقامة أكثر تواضعًا، وقد كشفت الأيام التالية أن اختيار الرئيس لهذا الموقع جاء على أساس رغبته أيضًا في إجراء مقابلات سياسية ودبلوماسية عالية المستوى مع رؤساء الدول أو سفرائها الذين قد يحتاج الأمر الالتقاء بهم أثناء فترة هذا الصدام المسلح، ولقد قرأت خلال الأيام التالية الكثير من مقابلات

الرئيس السادات مع سفراء الدول وفي مقدمتهم سفراء بريطانيا/ إيران/ فرنسا وروسيا، وقد سجلها عبد الفتاح عبد الله كلها وكثيرًا ما كلفت من د. مخلوف بالإشراف على كتابتها وموافاة الجهات المختلفة بالدولة بها. وكانت مقابلات تعكس ثقة الرئيس وإيمانه بما سوف تقوم به مصر من عمل عسكري واثقًا بأنه سبق العدو إلى «الحشد» وبالتالي لن يستطيعوا اللحاق بنا. على أي الأحوال سألنا الدكتور مخلوف: هل قال لكما المستشار ما سوف يجري خلال ساعات؟ وأجبنا بنعم، فقال علينا إذن أن نعد أنفسنا، ثم طلب أن نجتمع جميعًا، أعضاء هيئة المكتب: فاروق بركة، إيهاب وهبة، أحمد ماهر، أحمد عادل، أحمد أبو الغيط، ماهر خليفة، صلاح شعراوي، جمال بركات، وغيرهم من هذه المجموعة المتميزة من العاملين في حقل الأمن القومي لتوزيع المهام والمناوبات والعمل خلال الساعات الـ 24 لليوم... مع تنظيم الاتصالات وأسلوب عرض التقارير وتعليمات استخدام التليفونات والأسماء الكودية للشخصيات الرئيسة للدولة، والتي أعدها مساعد آخر لمستشار الأمن القومي السفير المتميز عثمان نوري، وجلسنا ننتظر، والكل يقرض أظافره، ويترقب.

ومرة أخرى أقول إن القلق كان يعتصرني، الأمر الذي سجلته في يوميات كنت أستشعر أهمية كتابتها لتسجيل هذه الأيام الحاسمة في تاريخنا، وكنت قد سجلت عدة فقرات مساء يوم 5 أكتوبر وبعد انتقالنا لموقعنا في القصر بقولي سعت 2145: «من الواضح أن شئون التنظيم ضعيفة للغاية ولم نكلف حتى الآن بأي مهام، ولا أستشعر التفاؤل وأخشى أن يتعرف العدو على تحضيراتنا خاصة وأن الكثيرين الآن يطلعون على نيتنا في توجيه الضربة»، ثم كتبت أيضًا «أننا يجب أن نبدأ فورًا وإلا فسوف يجهضنا العدو»، «حاولت النوم ولكنني قلق للغاية، وواضح أنني عصبي جدًّا» كان هذا ما سجلته مثلما سبق القول في يوميات للحرب مساء يوم 5 أكتوبر، على أي الأحوال مضينا ننتظر، ومرت الساعات والدقائق وكأنها دهر، وما جاءت سعت 1400 إلا وانطلق البيان الأول والذي سبق أن أرسله حافظ إسماعيل إلى أشرف غربال لكي يذاع حسب الاتفاق من الراديو والتليفزيون.

وفي خلال هذه الساعات الثقيلة بدأت الأمور تتحسن تدريجيًّا من حيث قدرتنا على إجراء اتصالات تليفونية والنجاح في الحصول على إمكانات للاتصالات لم تكن متوافرة في الدولة المصرية عندئذ، والتي كانت أجهزة تليفوناتها وغيرها في حالة يُرثى لها.

بدأت العمليات بالضربة الجوية، وتبعتها واتسق أيضًا معها قصفات المدفعية عبر القناة وكتبت في اليوميات:

«لا أصدق السرعة التي يتم بها العبور رغم حجم القوات، التقارير المتواردة إلينا من الجيش تقول إن تواجد القوات حاليًّا هو في حدود 2000 ياردة، وتقديري أنه يجب توسيع العمق وإلا فسوف يهدد العدو رأس الكوبري، رد فعل العدو لن يأتي إلا غدًا الأحد أو حتى الإثنين 8 أكتوبر، الجميع بدأ يستشعر التفاؤل إلا أنني كنت من جانبي آخذ جانب الحذر وهو النهج الأنجح في مثل هذه الصدامات المسلحة».

والحقيقة أنه كان لي أسبابي ومبرراتي لهذا القلق الحاد وحيث كانت وكالات الأنباء قد نقلت من سوريا يوم 4 أكتوبر أن الروس يقومون بترحيل عائلات الخبراء من دمشق وبأسلوب ظاهر وبشكل كامل للعيان، كما أن السفير الروسي بالقاهرة حضر لمقابلة حافظ إسماعيل يوم 4 أكتوبر ظهرًا وحيث طرح عليه استفسارًا مباشرًا وبتعليمات من موسكو عما إذا كانت مصر وسوريا ستقومان بكسر وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وأعتقد أن حافظ إسماعيل، وقد فوجئ بالسؤال، فكر مليًّا على حد قول زميلي فاروق بركة الذي سجل المقابلة، وبعد صمت استغرق ما يقرب من نصف دقيقة قال للسفير الروسي بأنه ينصح أن يتحدث السفير مع الرئيس السادات غدًا في الموضوع، وتقديري أن حافظ إسماعيل كان يحاول إخفاء الأمر وخداع الجانب الروسي حول توقيت العمليات. من هنا كانت خشيتي من انكشاف تحضيراتنا؛ ومن ثم احتمال تعرضنا لضربة إجهاض إسرائيلية.

إلا أن السفير الروسي الذي كان على اطلاع كبير وعميق بالشأن المصري وما يدور في مصر من تدابير، أبلغ موسكو بما يرصده، من هنا عاد في اليوم التالي الجمعة 5 أكتوبر حاملًا رسالة من القيادة الروسية إلى الرئيس السادات، ولاحظت أن الترجمة العربية المصاحبة لها كانت تتسم بالركاكة الشديدة وبشكل فاجأني كثيرًا لما كنا نعلمه من تمكن الكثير من الدبلوماسيين الروس من اللغة العربية، على أي الأحوال جاءت الرسالة لكي تحذر مصر من مغبة العمل العسكري ضد إسرائيل، وأن القدرات المصرية غير متكافئة مع قدرات إسرائيل، وأن مصر قد تعرض نفسها لهزيمة جديدة ساحقة إذا ما مضت مع سوريا في الهجوم على الجيش الإسرائيلي المتحصن في خط بارليف، وأن أي هزيمة ستؤدي إلى وضع يصعب لمصر عندئذ تجاوزه.

من هنا – ولكل تلك الأسباب – كان قلقي الحاد، ولا شك أن كتابات العسكريين الإسرائيليين وما صدر عن إسرائيل بعد الحرب، يكشف أن قلقي كان له مبرراته إذ وصلت التقارير المخابراتية للإسرائيليين يوم 5 أكتوبر وفجر 6 أكتوبر بما يؤشر إلى أن مصر وسوريا على وشك توجيه الضربة العسكرية وكسر وقف إطلاق النار وإن على إسرائيل أن تتحرك وفورًا وإلا تعرضت لخسائر فادحة من العرب.

واستقر رأي الإسرائيليين وقتذاك على انتظار الضربة العربية القادمة مثلما يرصدونها إن وقعت فعلًا ثم الرد عليها، وكان هذا هو نفس الخطأ القاتل الذي وقع فيه الرئيس عبدالناصر عندما قرر تلقي ضربة إسرائيل في يونيو 67 وعدم البدء بالأعمال المسلحة من ناحية مصر.

على أي حال ذهبت في نهاية نوبتجية اليوم السبت (6أكتوبر) سعت 2300 للنوم في منزلي بمصر الجديدة تاركًا مجموعة أخرى من الزملاء يعملون مع السيد/ حافظ إسماعيل بالقصر، ويجب أن أقول هنا إنه وطوال هذه الساعات الطوال منذ سعت 1400 يوم 6 أكتوبر وحتى موعد المغادرة إلى منزلي في مصر الجديدة كان حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي على اتصال دائم إما مع الرئيس السادات لإخطاره بكل وقائع تطورات الوضع الدولي والسياسي، خاصة الاتصالات الواردة من الأمريكيين أو الاتصالات مع الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الذي كان متواجدًا في نيويورك وتلقى من كيسنجر هذا الاتصال الشهير فجر يوم 6 أكتوبر بتوقيت الولايات المتحدة طالبًا طمأنة مصر بعدم وجود نوايا إسرائيلية ضد قواتنا المسلحة، وذلك في ضوء ما وصل إليهم من معلومات بأن مصر تحشد قواتها على خط الجبهة، وهي الرسالة التي نقلها حسن الزيات إلى حافظ إسماعيل، ربما في نفس توقيت بدء العمل العسكري المصري عبر القناة.

وأقول إن حافظ إسماعيل كان يمارس دوره بقدر كبير من الهدوء والسيطرة والتيقظ وبشكل أكد لديَّ خبرته الكبيرة وتجربته العريضة ويجب أن أعترف هنا أنه ورغم صغر سني ودرجتي بالمقارنة به فقد كان لي معه الكثير من الأحاديث والمناقشات التي تناولت تجارب الدول ومسئوليها في حروب متعددة وفي مقدمتها الحرب العالمية الثانية والتي كان لحافظ إسماعيل كتابات فيها أمتعتني كثيرًا في سنوات الخمسينيات وقبل خدمتي تحت

رئاسته في السبعينيات، وأقول إن قراءته للتاريخ العسكري والاستراتيجية العامة للدول التي دخلت هذه النزاعات التاريخية كان لها ولا شك تأثيرها في أسلوبه المتعمق في أدائه لمسئولياته ومثلما تتطلبها المواقف.

استيقظت مبكرًا جدًّا صباح الأحد 7 أكتوبر، وأسرعت بالمرور على أحمد ماهر الذي كان يجمعني معه سيارة خدمة واحدة وذهبنا إلى قصر عبد المنعم، وأخذت أطالع تقارير المساء والصباح الباكر التي أعدت لإطلاع مستشار الأمن القومي من نوباتجية الليل، وكان شغلي الشاغل هو التفكير فيما سيفعله سلاح الطيران الإسرائيلي بقواعدنا الجوية وبقواتنا في الجبهة.

وأخذت أقرأ تقارير الليلة الفائتة وفجر اليوم التالي (7 أكتوبر) وبدأت الطمأنينة تدخل قلبي، لقد حاول الطيران الإسرائيلي ضرب قواعدنا الرئيسة، وتصدت له مقاتلاتنا التي كانت تنتظره ودارت معارك، وفقد الإسرائيليون المبادأة، وقدرة السيطرة على سماء مصر، وكتبت في اليوميات:

■ خسائر القواعد الجوية غير محسوسة وقواتنا الجوية ذات تأثير كبير ومقاتلاتنا الميج 21 تدافع عن سماواتنا بنجاح.

■ رءوس الكباري ما زالت ضيقة جدًّا وهي رءوس الفرق المشاة «التي أصبحت - في نهاية الصدام... أشهر فرق الجيش المصري»، الفرقة 19 بقيادة العميد «فؤاد عفيفي» والفرقة 7 بقيادة العميد «أحمد بدوي»، وهما فرقتا الجيش الثالث والفرقة 16 بقيادة العميد «عبد رب النبي حافظ» والفرقة الثانية بقيادة العميد «حسن سعده» والفرقة 18 بقيادة العميد «فؤاد عزيز غالي» وهي فرق مشاة الجيش الثاني مضافًا إليها جميعًا لواء مدرع إضافي على تسليح كل فرقة، أي حوالي مائة دبابة إضافية لكل فرقة مشاة من فرق الخط الأول التي عبرت القناة في ذلك اليوم المجيد.

■ عمق الشريط حوالي 2/ 4 كم والجيش الثاني أحسن حالًا من الجيش الثالث، ولدينا 400 دبابة على الأقل في شرق القناة. وقد اضطر الجيش الثالث لاستخدام جسور الجيش الثاني لعبور دباباته حيث كان السد الركامي الإسرائيلي في الجنوب أكثر تماسكًا وصلابة من

الشمال في مواجهة مدافع المياه التي أطلقتها مضخات عملاقة قوية لتسييل وإذابة مصاطب خط برليف الدفاعية الترابية والصخرية.

■ وصلت برقية الدكتور الزيات عن اتصال كيسنجر به في نيويورك مطالبًا بعودة القوات المصرية إلى غرب القناة ومشيرًا أيضًا إلى أن استمرار مصر في عملياتها العسكرية قد يكون له عواقب ضارة عليها إذ قد تتحول العمليات إلى غير صالحها.. أي غير صالح مصر»، وتقديري أن أمريكا يهمها الآن إتاحة الفرصة لإسرائيل بتوجيه الهجوم المضاد الذي سيأتي ربما يوم الإثنين 8 أكتوبر حسب اطلاعي على التقارير العسكرية».

وبانتهائي من قراءة تقارير المساء 6 أكتوبر والفجر 7 أكتوبر، بدأنا يومًا جديدًا من العمل الجاد، وكنت أحس طوال هذه الساعات الأربعة والعشرين التي مضت منذ قيام حافظ إسماعيل بإطلاعنا على توقيت الهجوم المصري ثم وقوعه، بأن الأمر وكأنه دهر كامل وليس مجرد 24 ساعة من يوم كامل من أيام حرب أكتوبر العظيمة. وعقبت صحيفة الأهرام بقولها في نهاية المقال:

(كتب أحمد أبو الغيط هذا المقال ليس فقط في ذكرى مرور 36 عامًا على حرب أكتوبر ولكن لذكرى هذا العملاق العسكري والدبلوماسي مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل والذي شغل مناصب كثيرة في خدمة الأمن القومي المصري، من بينها وزير للدولة للشئون الخارجية ومدير للمخابرات العامة وسفير لمصر في لندن/ روما/ باريس/ موسكو ومدير لمكتب قائد عام القوات المسلحة ووكيل لوزارة الخارجية، كذلك لذكرى كل هؤلاء الذين خدموا مع حافظ إسماعيل في هذه الأيام الصعبة والخالدة في آن واحد، ويقول أحمد أبو الغيط إن شخصية حافظ إسماعيل لا يجوز الحكم عليها فقط من أدائه في تنفيذ كل المهام التي كُلِّف بها ولكن أيضًا في اختياره لمساعديه ومرءوسيه.. من هنا لم يكن غريبًا أن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية الأسبق كان مديرًا لمكتبه في فترة وكالته لوزارة الخارجية، كذلك عمرو موسى الذي عمل سكرتيرًا خاصًا له والوزير أحمد ماهر الذي عمل معه فترة مستشارية الأمن القومي، وأخيرًا أحمد أبو الغيط الذي كان عضوًا صغيرًا بالمكتب له مسئولية العالم العربي ومصر).

الفصل الثالث

- مصر والانتصار في معركة أكتوبر - المقدمات والنهايات
- ما بين كلاوزفتز... وكيسنجر... وأهداف السادات
- الإدارة الدبلوماسية والعسكرية للحرب

دخلت، في يونيو 1999، قاعة الاحتفالات الكبرى في فندق هيلتون نيويورك، وكنت عندئذ أشغل منصب المندوب المصري الدائم لدى الأمم المتحدة، لحضور حفل دعت إليه منظمة بذور السلام وشارك فيه أيضًا جلالة الملك عبد الله الثاني والملكة رانيا، وكذلك سفيرنا في واشنطن عندئذ، الصديق العزيز أحمد ماهر، ومثلما هو معروف فإن هذه المنظمة أنشأها أحد اليهود الأمريكيين الذي روَّج - بعد توقيع اتفاق أوسلو - في عام 93 لفكرة إتاحة الفرصة لشباب إسرائيل وفلسطين وغيرهم للالتقاء في معسكرات لعدة أسابيع سنويًّا لبناء علاقة سلام صحية والتعرف إلى بعضهم البعض، وكانت الظروف عندئذ تسمح بمثل هذا الفكر.

ووجدت بالحفل ما يقرب من أكثر من ألف شخص، وأخذت أتحرك بين المدعوين أتحدث وأجامل وأسعى للتعارف كعادة الدبلوماسيين بحثًا عن فرصة للوقوع على شخصية كبيرة نتعرف عليها أو معلومة ذات أهمية نحصل عليها، وفجأة وقع نظري على هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ومستشار الأمن القومي أيضًا في إدارة الرئيس نيكسون الأولى. واقتربت منه وقدمت نفسي له، وكان يقف وسط مجموعة من الأمريكيين المدعوين، فظهر عليه الاهتمام وقال بلهجته الإنجليزية الثقيلة التي تعكس بطبيعة الحال، خلفيته الألمانية: إنه يسعده التعرف على سفير مصر الدولة التي يكن لها كل

الاحترام، مضيفًا أنه يقدر أن هذا البلد هو المفتاح الحقيقي دائمًا للشرق الأوسط والمنطقة العربية، كما أنها - مصر - هي القادرة على إعطاء العالم زعماء كبارًا قد تختلف أو تتفق معهم إلا أنهم يفرضون الاحترام على الجميع لما لبلدهم من ثقل وقيمة. وأخذت أتجاذب مع كيسنجر جوانب الحديث الهادئ مشيرًا إلى أن الكثير من الكتب التي كتبها فتحت الطريق أمامي للمزيد من المعرفة بحقائق العلاقات الدولية، والاستراتيجيات العسكرية، وبخاصة النووية منها، ومشيرًا إلى عدة كتب له، كنت قد قرأتها على مدى الأعوام والعقود السابقة، ومنها كتابه الشهير «الحاجة للاختيار» الذي بزغ اسمه بعد نشره كأحد المفكرين الأمريكيين في الاستراتيجيات النووية، ومن بينهم «هولستتر»/ «هيرمان كاهان»/ «وماكسويل تيلور» وغيرهم، وكذلك كتاباه عن «سنوات البيت الأبيض» عندما كان مستشارًا للأمن القومي، 68 - 72، و«سنوات الفورة» عندما كان وزيرًا للخارجية 73 - 76، وظهر السرور والرضا على وجه كيسنجر، خاصة عندما أشرت إلى كتابه «عالم ما بعد 1815 وتوازن القوى بعد سقوط نابليون»، وهي رسالة ماجستير كان كيسنجر قد أعدها في جامعة هارفارد في نهاية الأربعينيات بعد مشاركته في الحرب ضد ألمانيا، وأخذنا نتحادث ونتحادث لأكثر من نصف ساعة، كنا بمفردنا بعد أن ابتعدنا عن الجميع من الحاضرين لهذا الحفل، وفجأة أطلقت قنبلتي نحوه.. إذ قلت له: أتعلم يا سيادة الوزير أن حديثك مع الدكتور الزيات في يوليو 1973 وقولك له «ليس لديَّ وقت أضيعه على الشرق الأوسط في الوقت الحالي خاصة أنه ليس لديكم قدرة على تغيير علاقات و/ أو توازن القوى في المنطقة وليس في إمكانكم القيام بأي شيء حربًا.. كما أنكم لا تعترفون بضرورة دفع ثمن الهزيمة التي لحقت بكم»، وأضفت بقولي لكيسنجر إن حديثه هذا، وتصرفات أمريكا معنا ساهمت ودفعت أو عجلت بالقرار المصري بالذهاب إلى الحرب.

استشعرت وبوضوح شديد حجم الصدمة وربما الانزعاج الذي ظهر على وجه كيسنجر من استماعه لهذه الشهادة التي تعطي الانطباع وكأن كيسنجر كان يشجع المصريين على هذا التوجه مع إسرائيل من خلال عمل عسكري، ونفى بشدة أنه كان يسعى لدفعنا للعمل العسكري، وإن كنت قد أكدت له أن هذه كانت خلاصاتنا من واقع اللقاءات التي أجراها معه الدكتور الزيات وغيره من مسئولي مصر.

يجب هنا أن أسجل أن عام 73 - ووصولًا إلى العمل العسكري المصري في أكتوبر من نفس العام - كانت مصر خلاله تسعى إلى الاستمرار في بناء قدراتها العسكرية من ناحية (قاذفات مقاتلة جديدة + صواريخ أرض/ أرض وغيرها مما استطاع الرئيس السادات إقناع السوفيت بتقديمه إلى مصر بصعوبة شديدة خلال هذا العام) أو محاولة تحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل دون اللجوء للحرب من ناحية أخرى، وذلك عن طريق إيفاد حافظ إسماعيل، مستشار الأمن القومي المصري في سلسلة مشاورات ولقاءات ومحاولات مع كيسنجر نفسه (مقابلات في ولاية نيويورك في فبراير 73 وكذلك مايو من نفس العام في بلدة خارج باريس، وهي كلها مقابلات أعدت لها المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع المخابرات المصرية التي كان حافظ إسماعيل رئيسًا لها في عام 70) أو زيارات هامة إلى كل من تشاوتشيسكو رئيس رومانيا الذي كانت تجمعه علاقات طيبة مع جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل أو تيتو، رئيس يوغسلافيا في أغسطس 73 وحيث حاولت مصر تحقيق تفاهمات مع إسرائيل تؤدي إلى تسوية سياسية للنزاع مع طرح العديد من الخيارات في هذا الشأن، وكان الرئيس الروماني «تشاوتشيسكو» يسعى لإقناع الرئيس «السادات» بقدرته على الوساطة بين مصر وإسرائيل وأن يسعى لتسهيل بدء مفاوضات مصرية/ إسرائيلية عن قرب تستهدف النظر في إمكانات تحقيق تسوية انتقالية أو نهائية، كما كان الرئيس «تيتو» رئيس يوغسلافيا يحاول في نفس الاتجاه. من هنا وافق «السادات» على إيفاد مستشاره للأمن القومي للتشاور والبحث مع هؤلاء القادة في فرص تحريك الأمور نحو تسوية سلمية دون حاجة لحرب أو عمل مسلح، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن شيء، وأخيرًا جاءت المحاولة المصرية لطرح التسوية المقترحة مع إسرائيل من خلال الذهاب إلى مجلس الأمن في يوليو 73 والتي حصلت مصر أثناء هذا الجهد أمام المجلس على 14 صوتًا مؤيدًا لمشروع قرار قدمته وإن كان قد سقط باستخدام حق النقض من قبل أمريكا، وتوقف جهد السلام المصري، ووضح أننا نتجه إلى المواجهة المسلحة.

نفى كيسنجر بالكامل كل شروحاتي أو أن لقاءاته مع حافظ إسماعيل هي التي دفعت بنا إلى العمل المسلح، خاصة عندما أبلغنا في حينه «أنه مشغول بالحرب والمفاوضات الفيتنامية في باريس وأن لا وقت له يضيعه على مسألة باردة وعناد مصري لعدم دفع ثمن هزيمة

67».. ويجب أن أقول إنني التقيت كيسنجر ، مرة أخرى، أثناء مناسبة اجتماعية في عام 2000 بنيويورك واقترب كيسنجر وقال إنه لا يزال يرفض فكرة مسئوليته عن تشجيع مصر للاتجاه للحل أو الحسم العسكري في عام 73، وتقديري شخصيًّا أن كيسنجر كان يرغب في نفي كل مسئولية عن الحرب وإلا اتهمته دوائر في أمريكا وإسرائيل بأنه حرض العرب بشكل غير مباشر على العمل المسلح ضد إسرائيل.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن أقفز على فترة حرب 73 وصولًا إلى يناير/ فبراير 74 عندما تقرر أن ينزوي حافظ إسماعيل عن مسئولياته نتيجة عناصر كثيرة ليست محل مناقشة بهذا الفصل، وطلب مني الدكتور عبد الهادي مخلوف، مدير مكتب مستشار الأمن القومي برئاسة الجمهورية أن أحضر إلى مكتبه، وقال بصوته الهادئ: «يا أحمد... تعلم أنه يوجد ملحق بمكتبي في قصر عابدين حجرة كبيرة بها إحدى كبريات الخزائن المسلحة التي توجد في مصر، وأن بها الكثير من المستندات بالغة الأهمية التاريخية، كما أنها أيضًا ذات سرية عالية جدًّا».. مضيفًا «إننا وقد اقتربنا من نهاية خدمتنا مع المستشار حافظ إسماعيل برئاسة الجمهورية، فإنه يرغب في تكليفي بإعداد أرشيف كامل لهذه المستندات التي تعالج أوضاعًا داخلية مصرية وأوراقًا كذلك تتضمن الخطط المصرية السياسية و/ أو العسكرية لحرب أكتوبر، ما سبقها وما تم خلالها» وأعطاني مهلة خمسة عشر يومًا لكي أنتهي من هذا الجبل من الثروة المعلوماتية والوثائقية، ودخلت إلى الحجرة والخزينة، وأخذت أأرشف وأفتح الملفات وأقوم بالتقسيم والتوزيع، ووجدت أنني وبدلًا من أن أعمل عدة ساعات كل يوم، فقد استغرقت في القراءة بنهم واهتمام لكل ما خفي عني وعن، ربما، بعض أعضاء مكتب مستشار الأمن القومي عدا السفير مخلوف وكذلك أحمد ماهر السيد، ووقعت يدي على هذا المحضر التاريخي الذي سجله السفير عثمان نوري مساعد مستشار الأمن القومي والسفير عبد الهادي مخلوف حول اجتماع بالغ الأهمية يوم 30 سبتمبر 1973 ضم الرئيس السادات وكل رجال القيادة المصرية ومنهم محمود فوزي/ مصطفى خليل/ ممدوح سالم/ أحمد إسماعيل، ودارت المناقشة التاريخية حول ما هو قادم وحيث قال الرئيس إننا ذاهبون إلى الحرب وعلى الجميع الاستعداد لها، وظهرت مواقف، وذكر البعض أن مصر يمكنها أن تحاول مرة أخرى أن تسعى لتسوية سياسية متفاوض عليها، وأن على مصر أن تتحسب من أوضاعها الصعبة وعلاقات القوى غير

المتكافئة مع إسرائيل، ودار نقاش قرأته على مدى صفحات ممتدة، وقال الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية الأسبق، الذي كان يشارك في الاجتماع: إنه يقدر الحاجة للدخول إلى هذا الصدام المسلح، وحكى للحضور قصة ذات دلالة رمزية حيث قال: إنه كان في اليابان دبلوماسي صغير في الثلاثينيات وإنه كان يحصل على دروس تدريبية في مبارزة الساموراي مستخدمًا السيف الياباني الطويل والحاد، وفي يوم ذهب إلى الدرس مرتديًا الملابس اليابانية للساموراي وحاملًا السيف الطويل في حزام ملابسه، وقال له المدرب الياباني أين السيف القصير؟ أنت تحمل الطويل فقط والساموراي يحملون سيفين أحدهما طويل والآخر قصير يستخدمه عند الحاجة أو إذا ما فقد أو كسر سيفه الرئيسي، وخلص محمود فوزي بقوله للحضور: لقد فقدت مصر سيفها الطويل في عام 67 ولعلها قد استبدلت به سيفًا طويلًا آخر أكثر حدة، أو لعلها تحمل السيف القصير فقط إلا أنها مثل الساموراي عليها أن تستخدمه لتحقيق أهدافها المطلوبة من عملها المسلح القادم، وهو هدف تحريك عملية السلام... وخلق توازن عسكري وسياسي جديد مع إسرائيل يفرض عليها وعلى الولايات المتحدة أن تتفاعلا مع المطلب المصري في تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء، ودار حديث ممتد بين الحضور، وقال حافظ إسماعيل في إحدى المداخلات أثناء الاجتماع التاريخي إنه يقترح وفي ضوء خشية البعض من عواقب العمل المصري المسلح القادم أن نتحرك وبتدرج لعمليات مصرية عسكرية شبيهة بفترة حرب الاستنزاف وقبل تحقيق وقف إطلاق النار في يوليو 70، واقترح مستشار الأمن القومي إجراءات عسكرية سياسية تقود إلى تسخين الجبهة المصرية دون التعرض لعواقب العمل العسكري الكبير، ورد المشير أحمد إسماعيل علي، وزير الحربية حينذاك بقوله إنه يختلف مع بعض الآراء التي قيلت، وإنه يقدر ويحسب الموقف من خلال اقتناعه بأن إسرائيل لن ترد على أي عمل عسكري مصري محدود أو تسخين للجبهة بعمليات محدودة لأنها لا تستطيع أن تتحمل ثقل تعبئة ممتدة أو استنزاف مستمر على مدى شهور من خلال عمليات صغيرة هنا وهناك خاصة وهم يرصدون أن الجيش والقوات الجوية المصرية قد زادت كفاءتها على مدى السنوات الثلاث لوقف إطلاق النار من يوليو 70 حتى سبتمبر 73 وأن إسرائيل بالتالي سوف تقوم بالتصعيد الفوري وبأقصى درجات العنف.

ولذا فإن أحمد إسماعيل يرى أن الأسلوب الأمثل لهذا العمل العسكري هو في توجيه

ضربة رئيسية بالغة العنف من جانب الحشد المصري الهائل وعبر القناة ثم امتصاص الضربة الإسرائيلية المضادة والوقوف على المواقع المصرية التي جرى احتلالها من مناطق سيناء وما يستتبع ذلك من فرض لتسوية سياسية برؤية مصرية، وتحدث الرئيس السادات في النهاية بقوله فلنقم بما هو لازم لمستقبل البلد، وحسم الموقف، وجاء العمل العسكري يوم 6 أكتوبر، وقد جسد هذا العمل المسلح وبكل وضوح واقتدار رؤية مصرية ثاقبة تعكس كل المفاهيم الصحيحة التي كتب عنها كارل فون كلاوزفتز في القرن الثامن عشر من حيث إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وإن الحرب يجب أن تسعى إلى استخدام أقصى درجات العنف المسلح لفرض الإرادة على الخصم، ثم أخيرًا إن الدفاع - وبعد العمل العسكري - هو الشكل الأقوى في المعركة العسكرية، وهي كلها عناصر لأفكار ناضجة نفذتها مصر وقواتها المسلحة باقتدار وتوازن منضبط. وتبقى النقطة الأخيرة أن لكل حرب هدفًا سياسيًّا يسعى العمل المسلح لتحقيقه، وفي حالة مصر - وبأكبر قدر من الوضوح - كان الهدف المصري من العمل المسلح هو احتلال شريط عريض بسيناء وضرب الهجمات المضادة والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ومصر على الجانب الآخر وقد فرضت رؤيتها، وكان هذا كله ما سجله التوجيه الرئيسي للقتال الذي كلف به الرئيس السادات القوات المسلحة المصرية في هذا اليوم الكبير، ثم بدء التفاوض ومن خلال التوازن مع إسرائيل وصولًا إلى تحقيق الانسحاب من سيناء، من هنا يجب أن نعترف أن نتائج هذا العمل المسلح كانت تتمثل إما في قبول الخصم الإسرائيلي التجاوب مع نتائج وخلاصات الحرب وقبول الخروج من سيناء وإما أن يبقى السيف المصري الطويل مسلطًا على إسرائيل من خلال التهديد المستمر للانطلاق شرقًا وعلى مراحل وحسب نمو قدرات القوات المسلحة واستطاعتها تحقيق الأهداف حسبما تسمح الإمكانات.

كان هذا كله هو الشغل الشاغل للعاملين في حقل الدفاع والأمن القومي المصري، وكان الجميع يشغله كيف نتحرك لضرب إسرائيل والكيفية التي يمكن أن تدار بها المعركة القادمة سياسيًّا وعسكريًّا، وكان لي - ورغم كوني دبلوماسيًّا صغيرًا - أفكار أطرحها على مستشار الأمن القومي المصري الذي كان يشجعني وغيري من أعضاء هيئة مكتبه على مناقشة أمور استراتيجية الحرب القادمة وكيف يمكن لنا أن نحكم إيقاعها بالشكل الذي

يؤمن حركة دبلوماسية نشطة وفي إطار زمني واعٍ بالمتطلبات العسكرية التي ستفرض ثقلها على الدبلوماسية وصولًا إلى التسوية، وكان لي نقاشات ومذكرات مكتوبة مع حافظ إسماعيل، وكتبت يومًا في شهر يونيو 73 وقبل شهور من الحرب أن علينا أن نرتب لضربة مفاجئة نحقق بها أهدافًا محدودة على الجانب الآخر من قناة السويس في سيناء ونتحرك بعدها إلى العمل الدبلوماسي من خلال التفاوض المباشر أو غير المباشر مع إسرائيل وصولًا لقبولها بالانسحاب، وسلمت المذكرة إلى الدكتور عبد الهادي مخلوف الذي عرضها على مستشار الأمن القومي، الذي احتفظ للأسف بها (وحيث كان يسعدني دائمًا أن أطلع على تعقيباته الحكيمة ورؤيته للمواقف). ثم جاءني د. مخلوف بعد أيام وأطلعني على تعقيب مستفيض مكتوب بخط حافظ إسماعيل تضمن قوله:

أبو الغيط: تثير مذكرتك عددًا من المسائل المتصلة بالعمل العسكري، وفي ضوئها لا أظن – مع تقديري – أنني أتفق معك في الرأي:

1 - **حسب فهمي، فإنك تفترض:**

(أ) ضربة مصرية مفاجئة.

(ب) ضربة سريعة جدًّا في تحقيق أهدافها (المحددة).

(جـ) قبول إسرائيل للنتيجة وموافقتها على وقف النيران..

ولعل «صورة» عمليات 67 هي التي تسيطر على تفكيرك.. كما يبدو أنك مقتنع بإمكان تكرارها..

2 - **هناك عدد من الاعتبارات، تجعلني أصل إلى رأي مختلف:**

(أ) سيصعب علينا توجيه ضربة تحقق مفاجأة «استراتيجية»؛ ومن ثم يمكن للحرب أن تبدأ قبل أن نبدأها.

(ب) «المزاج» المصري في التخطيط والتنفيذ لا يحبذ العمليات «BlitzKrieg».. كما أن طبيعة المواقع أمامنا ومستوى الدفاعات والقوات الأمامية الإسرائيلية، واستخدام الطيران سيجعل الاشتباك ما يسمى «Slugging Match» يعتمد على «الثقل» أكثر من «الحركة».

(جـ) إن تدخل أمريكا لوقف النيران (الأمر الذي نقبله حسب افتراضك) يفترض هزيمة

إسرائيل في غرب سيناء وتدميرنا لأغلب جيشها.. العكس صحيح، إن أمريكا «Would Sit Back & Wait» ما دامت لإسرائيل قدرة الهجوم المضاد، وعلى هذا فإن العمليات ستكون ممتدة ويجب أن نعمل حسابنا على هذا (وهذا يتطلب إعدادًا خاصًا جدًا).

(د) وهذا سيثير التساؤل متى وكيف تتوقف العمليات؟ أرى ألا نبدأ إلا إذا قدرنا إمكان تحقيق هدف محدد ضمن قدراتنا بحيث يحقق: تغيير الموقف بقدر يستثير العمل السياسي بعد ذلك، أو يمكن منه تأمين مصر مستقبلًا، ويحقق لها فقط تأمين الملاحة في السويس والخليج وسوف يستنزف طاقة إسرائيل ومصر بقدر يدعوهما إلى De-Escalate الصدام تدريجيًا.. وإن لم يكن نهائيًا.

(هـ) هذه خواطر سريعة، قد يحتاج الأمر إلى التفكير فيها وتأملها، لتصور كيف تبدأ الحرب. وكيف تنتهي. وأرجو إعادة هذه الورقة».

وعاد الدكتور عبد الهادي مخلوف لكي يستعيد هذا التعقيب المكتوب بهذا الخط الجميل الذي اتصف به حافظ إسماعيل، وما كان لي أن أتذكره أو أستعيده إلا بعد حوالي 36 عامًا عندما جاءني د. مخلوف في نهاية 2009 بمكتبي بوزارة الخارجية وأطلعني عليه قائلًا: لقد احتفظت بها لك على مدى ستة وثلاثين عامًا، ويالها من مفاجأة! إلا أن الأخطر في تقديري أن حافظ إسماعيل كان يرغب في التشويش عليَّ وعلى غيري من أعضاء مكتبه لحقيقة الأهداف والنوايا المصرية من العمل العسكري المصري المسلح والكيفية التي سيدار بها هذا العمل عسكريًا ودبلوماسيًا.

وأرى بعد كل هذه السنوات التي مرت أننا - وبالذات مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل - كان يتصور بحسه وخبرته السياسية والعسكرية، الشكل الذي يمكن أن تدار على أساسه المعركة المسلحة والأخرى الدبلوماسية وذلك رغم أنه قدر أيضًا صعوبة تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية للصدام فإن الواقع كشف أن مصر نجحت في خططها بأسلوب فرض المفاجأة على العدو بشكل كامل وتام.

ونعود إلى فترة العمل المسلح طوال شهر أكتوبر 73 فلقد أبقى الرئيس السادات، وفي إطار إدارة النزاع على المستوى الدبلوماسي، على اتصالاته وانفتاحه على كل القوى وفي

مقدمتها الاتحاد السوفيتي الذي اتسمت العلاقة معه طوال الأعوام الثلاث السابقة على الحرب بتوتر مكتوم أو علني، وأبقى الرئيس المصري على التواصل معهم بهدف تأمين الدعم العسكري والسياسي على المستوى الدولي.. كما أبقى الرئيس أيضًا على خطوط اتصال، وكذلك حافظ إسماعيل، مع الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته كيسنجر.

ووصلت الرسائل المتبادلة بين الجانبين على مدى الفترة من 7 أكتوبر حتى 28 أكتوبر ومع بزوغ وقف إطلاق النار إلى حوالي 15 رسالة بين السادات ونيكسون وما يقرب من عشرين رسالة بين حافظ إسماعيل وهنري كيسنجر، ويجب أن أشير هنا إلى أن أحمد ماهر السيد - المستشار الدبلوماسي لحافظ إسماعيل عندئذ ووزير الخارجية المصرية في الفترة من مايو 2001 حتى يوليو 2004 - كان هو الذي يصوغ كل هذه الاتصالات وتحت التوجيه والإشراف المباشر لمستشار الأمن القومي المصري الذي سعى لنقل رؤية الرئيس السادات ومطالبه ومواقفه إلى الجانب الأمريكي.

كما استمر الرئيس السادات يدير المعركة الدبلوماسية عن طريق الحفاظ على اتصال دائم مع البريطانيين باعتبار صلتهم الوثيقة مع واشنطن وكذلك مع إيران والشاه الذي قدَّر السادات أنه يستطيع أيضًا توظيفه للعمل على الأمريكيين. ولم تقتصر بطبيعة الحال اتصالاتنا على هذين الطرفين فقط، بل لم ينقطع سيل سفراء ومبعوثي ورسائل الدول التي سعى السادات لإبقاء الاتصالات معها خدمة لهدف وقف القتال عندما يحين الموعد وتحت الظروف المناسبة التي تخدم الهدف الاستراتيجي للحرب.

وتبقى نقطتان لهما أهمية محورية.. أولاهما تتعلق بإحدى الرسائل التي أحيطت بالكثير من القيل والقال، وأقصد بها رسالة حافظ إسماعيل إلى كيسنجر، بعدما يقرب من 48 ساعة من بدء الاقتتال وردًّا على رسالة من كيسنجر أن مصر «لا تسعى لتوسيع إطار المواجهة أو تعميقها». وحيث قيل من قبل البعض، ومن بينهم أناس على درجة عالية من المعرفة والقدرة التحليلية والقيمة التاريخية: إن مصر بهذا الموقف كشفت عن نواياها وأعطت لإسرائيل وأمريكا فرصة رسم ردود فعلها وعملياتها تجاه العمل العسكري المصري سواءً عسكريًّا أو دبلوماسيًّا.. إلا أنني وللحقيقة والتاريخ لا أرى هذا الرأي وأقول: إن الجانب الأمريكي وأطرافًا عربية كثيرة كانت تتحدث عن احتمال قيام الأردن عندئذ بفتح الجبهة

الأردنية وبشكل يزيد من تعقيد الأمور والحسابات مع إسرائيل وأخذت الضغوط تتزايد على الأردن لتوسيع إطار الصدام والانضمام إلى مصر وسوريا وكانت هناك رسائل أمريكية بالخشية من هذا الوضع المحتمل والتحذير منه، واتصالاً بذلك وعلى الجانب الآخر من الحرب كانت عمليات سلاح الجو الإسرائيلي تسعى للتعرض للقواعد الجوية المصرية في الدلتا وبالقرب أيضًا من خط الجبهة، وفي إحدى الغارات ضد مطار طنطا ومع ظهور فاعلية المقاتلات المصرية (الميج 21) فقد أسقطت طائرات إسرائيل - إما بالخطأ نتيجة لتهديد مقاتلاتنا، أو بنية متعمدة - قنابلها على إحدى القرى القريبة من القاعدة الجوية المشار إليها في طنطا، ومن يتابع صحف هذه الفترة يتبين حقيقة ما أتحدث به هنا، على أي الأحوال، كان الرئيس السادات يحاول الإبقاء على خطوط اتصاله مع أمريكا وفي نفس الوقت قصر المواجهة مع إسرائيل على الجبهة المصرية/ والسورية حتى يستطيع أن يُحكم إيقاع تحركاته الدبلوماسية والسياسية مع توقف الصدام العسكري في توقيت ما قد تفرضه تطورات المعركة. من هنا ومع غضب الرئيس للهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين المصريين فإنه كلف حافظ إسماعيل بأن يخطر كيسنجر الذي كانت الاتصالات الكثيفة قد بدأت معه من خلال المخابرات العامة المصرية ومحطة المخابرات المركزية بالقاهرة، برسالة بأن مصر لا ترغب في توسيع إطار المواجهة المسلحة، وقصد بذلك عدم تشجيع الأردن على فتح النيران، وإن كانت الضغوط العربية والشعبية قد أدت في حقيقة الأمر في النهاية إلى دفع الأردن لأحد الألوية المدرعة للدخول من الأراضي الأردنية إلى جنوب الجولان للاشتباك مع إسرائيل داخل أراضي سوريا، واستمرت رسالة حافظ إسماعيل تشير إلى عدم رغبة مصر في تعميق الاشتباكات أو الصدام بتحويله إلى ضرب في العمق وأخذًا في الاعتبار بما توافر لدى مصر عندئذ من صواريخ (سكود ب) التي كان يمكن أن تنال أراضي إسرائيل في النقب، وأعتقد أن هذا التهديد المُبطن قد أدى رسالته، حيث لم تتكرر عملية الإغارة على أي مدن أو قرى في عمق مصر ولم تخسر مصر بالتالي أيًا من المدنيين المصريين.

وأحسب أن - وبكل أمانة التحليل والمسئولية - ما أقوله هو ما اقتنع حافظ إسماعيل أنه ينقله إلى كيسنجر وبالشكل الذي صاغه به مستشاره السياسي أحمد ماهر السيد، من هنا أعتقد أننا صدمنا جميعًا من هذه الكتابات التي اتهمت القيادة المصرية بأنها نقلت إلى

إسرائيل وأمريكا نواياها في إطار العمل المسلح المصري وأنها نوايا ضيقة للغاية، وأتصور أن الربط بين المسألتين في رد واحد من حافظ إسماعيل إلى كيسنجر ربما يكون هو المتسبب في الوصول إلى هذه النتيجة الخطأ لهذه الرسالة (انضمام طرف عربي ثالث للمعركة + التعرض للمدنيين في العمليات الجوية). وتأكيدًا لصحة هذا التقييم أن الجيش قد سعى لتطوير الهجوم يوم 14 أكتوبر والانطلاق شرقًا نحو المضايق حيث توقف الهجوم في المساء بعد تعرض القوات لخسائر كبيرة، من هنا أيضًا كانت محاولة تطوير الهجوم في جنوب الجبهة بدفع اللواء الأول مشاة ميكانيكي في اتجاه صدر، وتوقفه أيضًا في ضوء الهجمات الجوية الإسرائيلية الكثيفة.

ومرت أيام الصدام وتوقف القتال، واستقرت الجبهة يوم 28 أكتوبر، والتقى اللواء الجمسي مع الجنرال ياريف لتحقيق الاتفاق على الإجراءات الكفيلة باستقرار وقف القتال.

وكنا لا نزال نُقيم في قصر عبد المنعم بمصر الجديدة، وهي إقامة اتسمت بالتقشف الشديد من قبل مستشار الأمن القومي المصري الذي أتذكر أنه صمم أن الأطعمة التي نحصل عليها تكون بمثابة «جراية» الجيش، وقد توقفت لسنوات تالية عن أكل اللوبيا ذات الرأس الأسود أو الكوسة بالطماطم والأرز التي اضطررت لأكلها على مدى أكثر من شهر.

أما النقطة الثانية والأخيرة في هذا السياق الذي أكتب فيه، وهو نهايات الصدام المسلح وقدرة مصر على تحقيق أهدافها السياسية منه، فلقد كان اقتناعي الجازم عندئذ أن مصر حققت أهدافها السياسية بشكل كامل من الصدام المسلح، ولو على مدى زمني ممتد، إلا أن هذا الصدام والنجاح فيه وانتهاءه ومصر لا تزال تمتلك قوات مسلحة قادرة ونشطة، يجب ألا يخفي حقيقة حجم المخاطرة التي خاضتها والجهد الذي بذل لتحقيق هذه الأهداف، لقد كانت هناك معاناة ومررنا بصعوبات جمة وبذلنا تضحيات هائلة، ولا يفهم ذلك إلا هؤلاء الذين شاركوا في هذا الجهد الهرقلي، لقد تهدد الجيش الثاني، وحوصر الجيش الثالث، إلا أن التصميم المصري وإرادة القتال والتصدي وبقوة لمخططات العدو، أفشلت في النهاية محاولته إلحاق الهزيمة بنا، وعلى الجانب الآخر كانت المعركة الدبلوماسية التي أدير بها هذا

الشق من الصدام مثالًا للقدرة على الخيال والمبادرة وفهم الهدف ومتابعة تحقيقه دون خشية أو خوف، وفي يوم 28 أكتوبر 73 حققت الحرب أهداف السياسة ووضعت مصر على طريق التسوية النهائية التي تمخضت عن كامب دافيد ومعاهدة السلام، إذ إن المؤكد – وقد تبين هذا الأمر الجميع في حينه – أن مصر استطاعت مع توقف القتال، استعادة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل على مستوى الجبهة وكذلك الإقليم ، وهو التوازن الذي كان قد فقد لأكثر من ستة أعوام منذ هزيمة يونيو 67 ، وفرضت وبثقل قواتها المسلحة أن تدفع بالولايات المتحدة «أخيرًا» أن تتحرك وبشكل جاد لتحقيق تسوية سياسية قد تكون طالت بعض الشيء، إلا أنها أدت إلى استعادة مصر سيطرتها وملكيتها الكاملة لسيناء وبالعودة إلى خط الحدود الدولية لعام 1906 بين مصر وفلسطين (إسرائيل). ولا شك أن تواجد قوات مصرية مسلحة، ونشاطها وحيويتها وقدرتها على العمل ضد إسرائيل، ومع توافر قوات جوية أثبتت فاعليتها في المعركة، وتمركز وحدات بحرية مصرية ذات تأثير وسيطرة على جنوب البحر الأحمر، كل ذلك في نهاية هذا الصدام المسلح يوم 28 أكتوبر 73 قد أقنع الولايات المتحدة أن مصر يمكنها تكرار الصدام والعمل العسكري مرة أخرى في أي وقت تراه، ومن ثم اتجهت أمريكا إلى التحرك الجاد لأول مرة ومن خلال وزير خارجيتها كيسنجر نحو تفريغ شحنة الصدام المصري/ الإسرائيلي المسلح، والذي هدد العالم لعدة أيام في الأسبوع الأخير من أكتوبر 73 بصدام نووي بين القوتين العظميين عندئذ، وبالتالي السعي إلى فتح الطريق أمام تسوية سياسية – ولو على مراحل – حققت كل أهداف العمل المصري المسلح الذي اضطرت مصر إليه بعد محاولات فاشلة منذ بداية عام 73 لاستخدام الدبلوماسية لتحقيق التحرك نحو هذه التسوية دون طائل.

أكدت الحرب المقولة القائلة إنها مجرد امتداد للسياسة ولكن بأساليب ووسائل أخرى، وهي مسألة وعاها الرئيس السادات ومعاونه المباشر محمد حافظ إسماعيل وبنضوج وعمق، وعلى العكس من ذلك تصور البعض في مصر وربما أيضًا في سوريا أن الحرب يجب أن تستمر لأجل هزيمة العدو بشكل كامل، أي تحقيق الانتصار الكامل، وهو فهم لست فقط لا أتفق معه، بل هو يمثل فقدان الرؤية الصائبة لعلاقات القوى بين إسرائيل ومصر في حينه من ناحية، وكذلك القواعد الحاكمة لعلاقات القوتين العظميين حينذاك من ناحية أخرى.

الفصل الرابع

الاتصالات مع الأمريكيين وتقديراتهم للموقف

تضمن الفصل السابق إشارات موجزة للجهد المصري الدبلوماسي خلال الأشهر الأولى لعام 1973 في محاولته تحريك الموقف السياسي وإقناع الولايات المتحدة بقبول وجهة النظر المصرية في خطورة استمرار تجمد الوضع بين مصر وإسرائيل وأهمية قيام أمريكا - بالتالي - بالضغط على إسرائيل للتخلي عن تعنتها والقبول بجهد صادق وحقيقي تقوده الولايات المتحدة وبدعم من الاتحاد السوفيتي لأجل تحقيق السلام مع مصر والانسحاب من سيناء مع الاعتراف بالسيادة المصرية الكاملة عليها حتى خط حدود 1906 بين مصر وفلسطين.

وفي هذا السياق انفتحت مصر - مثلما سبق الإشارة إليه - على الولايات المتحدة ووافق مستشار الأمن القومي المصري على عقد لقاء أول مع كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي للبحث في كيفية التوصل إلى تفاهم مصري/ أمريكي يفتح الطريق لحركة جادة وربما تحرك نحو تسوية سلمية، من هنا وافق الطرفان على اللقاء في لونج أيلاند بالولايات المتحدة، بالقرب من مدينة نيويورك لمشاورات يومي 25/ 26 فبراير 73، ورغم أنني لم أشارك في هذه المشاورات - التي اقتصرت المشاركة فيها من الجانب المصري على «حافظ إسماعيل» وكل من الدكتور «عبد الهادي مخلوف» و«أحمد ماهر السيد» وأخيرًا السكرتير الأول «إيهاب وهبة» من هيئة مكتب «حافظ إسماعيل» - فإنني اطلعت بعد عودتهم على محاضر اللقاء، كما أبلغني «أحمد ماهر» بالكثير من تفاصيله ثم أخيرًا، ما نشرته المصادر الأمريكية الرسمية بعد سنوات عن تفاصيل هذا اللقاء.

واليوم وفي إطار تقييم هذا اللقاء الأمريكي المصري الافتتاحي نقول: إنه كان يستهدف استشفاف كل طرف لمواقف الآخر؛ حيث طرح الجانب المصري التزام مصر بالسعي - حتى حينه - نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع من خلال تنفيذ أمين لقرار مجلس الأمن 242 وبتفسيرات واضحة، وأن مصر على استعداد للتفاوض على هذه التسوية المطلوبة من خلال الاتفاق على إعلان مبادئ ومجموعة من رءوس الموضوعات التي تمثل عناصر التسوية طبقًا للقرار 242. وعلى الجانب الأمريكي طرح «كيسنجر» في اجتماع باريس على مدى يوم 20 مايو 73 استعداد الولايات المتحدة لتحمل مسئولياتها في تحريك الموقف، إلا أنها أوضحت فلسفة «كيسنجر» في معالجة الموضوع من خلال طرحه فكرة التحرك خطوة بخطوة وعلى مدى زمني ممتد - ربما عامين أو أكثر - للتوصل إلى هذه التسوية التي يمكن أن تقوم على أساس مرحلة لتسوية مؤقتة تتبعها التسوية الدائمة النهائية بعد فترة زمنية محدودة، وأوضح الأمريكي أنه يصعب عليه تصور إمكانية النجاح في إطلاق تحرك يقود إلى تسوية نهائية على خطوة واحدة وذلك بسبب اقتناع أمريكا بتعقيد المسألة وتشابكها مع اعتبارات كثيرة أخرى تتجاوز الوضع المصري/ الإسرائيلي وتمتد إلى الدول العربية الأخرى التي تخوض في النزاع.

كان الانطباع العام للجانبين المصري والأمريكي حول هذا اللقاء الأول بينهما يؤشر إلى رضاهما عنه رغم شكوك كل منهما في نوايا وأفكار وتوجهات الآخر، بل واستعدادهما للمضي في المزيد من هذه اللقاءات وللبحث فيما يمكن أن يتفقا عليه من مفاهيم قد تفتح الطريق لحركة ذات مصداقية.

وفي أعقاب هذا اللقاء الافتتاحي المصري/ الأمريكي، كثر الحديث عن أهمية العمل العسكري المصري وضرورة ألا تعتمد مصر على حسن النوايا الأمريكية؛ لأن إسرائيل لن تلتزم بأي موقف أو وضع إلا ما يمكن أن يحقق آمالها في فرض إرادتها على الدول العربية من خلال ثقل الغزو والقوة المسلحة. وكان المصريون مثلما يتذكر الجميع يهددون الأطراف الدولية بأنهم لا يمكن لهم الانتظار طويلًا بعد مرور ما يقرب من خمسة أعوام ونصف على احتلال أراضيهم وأن كسر إطلاق النار أو القيام بعمل مصري عسكري ليس من الأمور المستبعدة. والحقيقة فقد كشفت إحدى الوثائق الأمريكية التي تم نشرها في عام 2000

في إطـار نشر المعلومـات طبقًا للقانون الأمريكي أن الأمريكيـين كانوا يتابعون مثل غيرهم مـن القوى الكـبرى التحضيرات المصرية التـي كانت مصر تقوم بها في ذلـك الحين، والتي كنا جميعًا من العاملين في هذا الشـأن نستشـعر وجودها بقوة. وتشير الوثيقة الأمريكية التي كتبت في إبريل 73 إلى وعي أمريكا بزيادة الجهد العسـكري المصري، والذي وصفه كاتب التقرير التقييمي بأنه «رصد لنوايا عدوانية» وأن عناصر هذه النوايا تدور حول:

■ تحريك بطاريات صواريخ سام 6 المضادة للطيران من أُسْوان والمناطق المحيطة بها في الربع الأول من عام 73 إلى مسافة 30 كم من قناة السويس وإلى الغرب منها. كذلك رصد الأمريكيون تطورًا كبيرًا لبطاريات الصواريخ سام 2 المضادة أيضًا للطيران مع وضوح رفع كفاءة تشغيلها.

■ نقل حوالي 30 مقاتلة قاذفة من طراز ميراج 5 الفرنسي من ليبيا التي كانت قد عقدت صفقة شراء لهذه المقاتلات في عام 69 مع نية السـماح لمصر باسـتخدامها في أي مواجهة مع إسرائيل ومع تدريب الطيارين المصريين على استخدامها، ووصول هذه المقاتلات فعلًا إلى مصر.

■ وصـول 16 طائـرة قتال قديمة من طراز «هوكر هنتر» مـن العراق بطيارين عراقيين وتدريـب المصريين عليها وبـدء اسـتخدام هذه المقاتلات في القواعــد الجويـة المصريـة في إبريل 73.

■ نقـل القاذفـات المصرية الثقيلة من أُسْـوان إلى مناطق حول القاهـرة وبالذات قاعدة غرب القاهرة الجوية التي كانت دائمًا مقرًّا لهذه القاذفات. وأضاف التقرير الأمريكي حينئذ أنه لا يوجد ما يؤشر إلى نقل أو تجهيز هذه القاذفات بصواريخ جو/ سطح. وهي صواريخ ذات فاعليـة وأثبـت اسـتخدامها في معركـة أكتوبـر فاعليتهـا في تدمير محطـات الرادارات الإسرائيلية واتصالات القيادة والسيطرة في جبل أم مرجم بسيناء.

■ رصد رفع حالة الاستعداد للقوات الجوية المصرية في أواخر إبريل 73 وإعادة توزيع الكثـير مـن الأسراب الجوية المصريـة ورفع كفاءتهـا القتالية توطئة لتكليفـات بمهام قتالية جديدة في ضوء وصول المقاتلات القاذفة من ليبيا.

■ دفع الكثير من الوحدات والقوات الخاصة المصرية بالقرب من مناطق القناة وتوارد

معلومات للأمريكيين عن خطط كبيرة لعبور مصري للقناة مع اختيار توقيتات يكون القمر خلالها كاملًا، بل وذكر التقرير الأمريكي يوم 19 مايو أو 16 يونيو 73 كتاريخين محتملين لعملية مصرية عسكرية كبيرة.

■ قيام مصادر أردنية - طبقًا للتقرير الأمريكي المدعوم بريطانيًا - بالتعبير عن قلقها حول احتمالات الموقف وذلك بسبب تصميم المصريين على القيام بعمل عسكري كبير وبغض النظر عن النتائج، بل ردد التقييم الأمريكي أن المعلومات المتوافرة لديهم أن الملك حسين قام بإخطار الإسرائيليين بخشيته من تدهور الوضع عسكريًا ما بقيت الأحوال على ما هي عليه وعدم قبول إسرائيل بتحريك جهد سلام حقيقي.

■ وجود مؤشرات على محاولات مصرية لترتيب حظر بترولي عربي ضد الغرب في حالة بدء الأعمال العسكرية ووقوف الأطراف الغربية إلى جانب إسرائيل.

■ واستعرضت الوثيقة الأمريكية الموقف بقولها: «إن مثل هذه النشاطات المصرية والمزيد منها سوف يتعزز ويزداد في الفترة القادمة وذلك لتحقيق أحد هدفين أو كليهما وهما: إما القيام بعمل عسكري مصري فعلي عبر القناة وإما التأثير على الأطراف الدولية لإقناعها بالتدخل بين طرفي النزاع وتحقيق انفراجة سياسية في الموقف»، ومضت الوثيقة الأمريكية تقول: إن مصر قد تحاول احتلال مناطق في شرق قناة السويس لعدة أيام فقط وفرض تدخل دولي، وأن القوات المصرية متواجدة بكثافة في مناطق شرق القاهرة حتى قناة السويس.

■ وذكر التقرير التقييمي الأمريكي أنه يصعب التحقق بدقة من النوايا المصرية إلا أن المتصور أن الرئيس «السادات» لم يحسم أمره بعد بالنسبة للعمل العسكري، سواء شكله وحجمه أو توقيته. كما أن الأوضاع الاقتصادية المصرية تتدهور، إلا أن التقدير أن تلك الأوضاع لن تفرض ثقلها على الرئيس «السادات» أو تدفع به للعمل العسكري الكبير، إذ إن الرئيس المصري يعلم أن عملًا عسكريًا فاشلًا قد يكون له عواقبه في إزاحته عن السلطة بمصر.

■ ويصل التقييم الأمريكي الوارد في هذه الوثيقة المنشورة في عام 2000 وبعد كل هذه المتابعة الأمريكية المدققة إلى نتيجة خلاصتها:

«أن الأغلب أن الرئيس «السادات» سوف ينتظر نتيجة مناقشات أعمال الأمم المتحدة في مايو قبل أن يتخذ قرارًا في هذا الشأن»، وهو الجهد الذي قامت به مصر حينذاك أمام مجلس الأمن وانتهى بالفيتو الأمريكي في يوليو 73».

■ ثم يمضي التقرير في سرد المزيد من الرصد الأمريكي للتحركات المحيطة بالإعداد لمعركة مسلحة بين العرب وإسرائيل، إلا أن التقرير يقول: إنه وتعزيزًا لبناء ضغط دبلوماسي عربي على القوى الدولية فقد تم رصد تحريك وحدات مدرعة مغربية إلى سوريا وأن سفن نقل وإنزال سوفيتية استخدمت في نقل المعدات المغربية من موانئ جزائرية. كما نقلت 20 مقاتلة جزائرية من طراز ميج 21 إلى مطارات في ليبيا بهدف رفع كفاءة الدفاع الجوي الليبي وفي نفس الوقت التواجد بالقرب من الحدود المصرية إذا ما احتاج الأمر إلى إدخالها في أي معركة مع إسرائيل. وكذلك فإن هناك أخبارًا عن تحريك مقاتلات جزائرية من طراز ميج 17 وأخرى ميج 15 إلى سوريا.

■ عالج التقرير أيضًا موقف الأردن إذ قال: إن نقطة الضعف الكبيرة في الجبهة العربية هي رفض الأردن وضع قواته تحت القيادة المصرية/ السورية المشتركة. إلا أن الملاحظ، على الجانب الآخر، أن هناك حاليًّا – إبريل 73 – توترات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وقد تقوم المقاومة الفلسطينية بدفع الأمور بما يؤدي إلى انفجارها على كل الجبهات، وبخاصة الجبهة المصرية/ الإسرائيلية، مما قد يفرض على الأردن الانجرار إلى أي معركة رئيسية.

■ وفيما يتعلق بالسوفيت وتحركاتهم، فقد كشفت الوثيقة الأمريكية عن متابعة دقيقة للمواقف السوفيتية التي تشير إلى أن السوفيت يرغبون في استمرار وجود قدر من الضغط على كل من أمريكا وإسرائيل، إلا أنهم – أي السوفيت – لا يرغبون بالتأكيد في أي عمل عسكري ينتهي بخسارة عربية جديدة بأسلحة سوفيتية متطورة، ومن ثم التأثير السلبي على سياسات القيادة السوفيتية وبرجنيف على وجه التحديد الذي يهتم بالحفاظ على تهدئة أمريكية/ سوفيتية تم التوصل إليها منذ منتصف عام 72. من هنا تشير الوثيقة الأمريكية إلى معلومات مؤكدة بأن السوفيت طلبوا من سوريا عدم الدخول في أي مواجهة مسلحة مع إسرائيل وإبلاغ مصر بعدم القيام بعمل في هذا الشأن. وتأكيدًا لهذه التوجهات فقد قام المارشال السوفيتي جريشكو، وزير الدفاع السوفيتي بإثارة الموقف مع رئيس الأركان

الفرنسي أثناء لقاء بينهما، حيث طلب السوفيتي من الفرنسي محاولة التأثير على مصر لعدم الدفع في اتجاه صدام مسلح.

■ ووصل التقييم الأمريكي في النهاية إلى خلاصة إضافية مفادها أنه يستبعد وقوع أعمال عدائية قبل الانتهاء من اجتماعات الأمم المتحدة المقررة عندئذ في مايو 73 وأن مصر لن تقوم بالتالي خلال الأسابيع القليلة القادمة - ربما ستة أسابيع - بعمل عسكري كبير.

كشف هذا التقييم الأمريكي - الذي لاشك أيضًا أنه أبلغ إلى إسرائيل، كما أنه اعتمد على معلوماتها ومخابراتها في الوصول إلى خلاصاته - أن الولايات المتحدة وإسرائيل يتابعان بدقة وحرص الإطار الذي تتحرك في دائرته مصر. والحقيقة أن من يقرأ هذه الوثيقة بعد نشرها في عام 2000 يرصد الجهد العربي الجاد الذي كانت الجيوش العربية تحاول القيام به، فنرى المغرب يرسل قواته إلى سوريا وأيضًا مصر وإن كانت المعلومات الأمريكية لم تشر إلى هذا التطور، كما نشهد الجزائر التي تدفع بقوات جوية إلى كل من ليبيا وسوريا، ولا يفوتنا في معرض التعقيب على هذا الجهد أن نتناول إرسال المغرب لوحدات برية تم تحميل معداتها على سفن سوفيتية، درءًا لخطر التعرض لها في البحر الأبيض المتوسط، واستخدام موانئ الجزائر في هذا الصدد. ولا شك أن قيام الجزائر بالموافقة على دخول هذه المعدات بأفراد مغاربة إلى أراضيها وموانيها يمثل خطوة كبيرة تعكس مدى الولاء الجزائري لفكرة دعم سوريا وقوات المشرق في المواجهة مع إسرائيل. وعندما نقول قوى المشرق [مصر/ سوريا] فإننا لا شك نقصد أن الأمة واحدة وأن مغربها يدعم مشرقها في تحرك عسكري متكامل.

وعلى الجانب الآخر فقد يستثار بعض المتابعين من العرب اليوم لقول الوثيقة الأمريكية إن القيادة الأردنية أخطرت إسرائيل باحتمالات العمل العسكري القادم من قبل مصر وسوريا، إلا أن تقديري اليوم - وأيضًا وقتها - أن الأردن كان يستخدم - مثله مثل مصر وسوريا - احتمالات العمل العسكري تجاه إسرائيل لتطويع مواقفها أو تحقيق استخدام القوى الغربية للضغط عليها للسير في طريق التسوية مع العرب. أما ملاحظة الأمريكيين برفض الأردن وضع قواته تحت إمرة القيادة المصرية/ السورية المشتركة، فلاشك أن التجربة الأردنية المريرة في حرب 67 فرضت الحذر الأردني وعدم الرغبة في المغامرة مرة أخرى، خاصة مع ظهور أحاديث وأفكار إسرائيلية وغربية حينئذ، بأن الأردن هو فلسطين العربية

وأخذًا في الاعتبار عدم التوازن الديمغرافي السكاني بالبلاد وغلبة المجتمع الفلسطيني على الأردني.

تناولت الوثيقة الأمريكية أيضًا تقييم الوضع الاقتصادي المصري مع تقديرها أن الرئيس «السادات» يستطيع تحمل الضغوط الاقتصادية وأخطارها على الاستقرار الداخلي بمصر، وحقيقة الأمر - مرة أخرى - أن من يطلع اليوم، أو في حينه، على محضر مقابلة الرئيس «السادات» مع مجلس الأمن القومي المصري في 30 سبتمبر 73 - أي ستة أيام قبل بدء المعركة ضد إسرائيل - يتوصل إلى اقتناع بأن هذه الأوضاع الاقتصادية المصرية الضاغطة كان لها تأثيرها الحاسم في الدفع بالرئيس المصري نحو ضرورة التحرك ومحاولة البحث في حل للوضع المصري وإلا سقطت مصر في حينه فريسة للفشل الاقتصادي والعسكري.

لقد أوضح التقييم الأمريكي الرسمي للوضع المصري والعربي عندئذ، أن الأمريكيين يعطون أيضًا - وهو الأمر الطبيعي - اهتمامًا كبيرًا بالعلاقة الأمريكية السوفيتية. فهم يقدرون أن السوفيت لن يقبلوا دخول مصر الحرب، حتى لا تتعرض الأسلحة السوفيتية للإذلال مثلما حدث في عام 67، وهي ذات النظرة الأمريكية التي كانت تحكم الكثير من تصرفات وأداء كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكية - في تعامله مع معركة 73 من حيث تصميمه على عدم السماح بهزيمة الأسلحة الأمريكية أمام السوفيتية.

كما أنه لا شك في أن التقدير الأمريكي كان يحكمه أيضًا حينذاك، ما جمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليس فقط من وفاق دولي جاء مع لقاء موسكو في نهاية 1972 بين الرئيس الامريكي نيكسون وليونيد برجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس المكتب السياسي الحاكم، ولكن أيضًا ما استقر عليه رأي القوتين العظميين في ذلك الحين من أهمية توفير الاسترخاء العسكري في علاقتهما وفي كافة المشكلات الدولية التي كانت تحظى باهتماماتهما وفي مقدمتها بطبيعة الأحوال الوضع المتوتر في الشرق الأوسط.

كانت مصر فعلًا تعد في مارس وإبريل 73 لعمل عسكري كبير عبر القناة، وكان التوقيت المصري يركز على شهر إبريل لهذه الوثبة عبر القناة، وقد أوضحت الوثائق والكتابات الإسرائيلية بعد حرب أكتوبر 73 أن إسرائيل كانت ترصد هذه التحضيرات وتعد نفسها لها، بل إن المتابع للأداء العسكري والإعلامي الإسرائيلي في ذلك الوقت

يلاحظ أن إسرائيل كانت تقوم بعمليات صغيرة ضد سوريا لإقناع الجميع بقدرتها على سحق العرب، كما أن التحذيرات الإعلامية من قبل العسكريين والسياسيين الإسرائيليين لم تكن خافية على الناحية العربية.

كان الحشد العربي يجري ويعد له، وفي نفس الوقت استمرت الجهود المصرية الدبلوماسية لعلها تفلح في تحقيق هدفها. من هنا استقر الأمر على إتاحة فرصة أخيرة لهذه الجهود لكي تحقق المراد منها، وقرر الرئيس «السادات» بالتالي تأجيل هذا العمل العسكري وعدم القيام به في شهر إبريل مثلما كان مقررًا له...

وجاء هذا التأجيل لكي يخدم خطة الخداع الاستراتيجي المصري عندما حل الموعد وقامت مصر بضربتها عبر القناة. لقد رصدت إسرائيل التحضيرات المصرية في إبريل، كما رصدتها الولايات المتحدة طبقًا للوثيقة المنشورة، وقامت القوات الإسرائيلية بالاستعداد والحشد ولم تأت الضربة المصرية/ السورية المشتركة. وما إن أتى وقت العملية العسكرية في 6 أكتوبر حتى وجدنا إسرائيل تتخبط وتقرر عدم القيام بحشد جديد مقابل التحضيرات المصرية المرصودة، إذ كانت قد تكلفت كثيرًا في حشدها لقواتها في إبريل 73، وتصورت أن الحشد العربي في أكتوبر هو بمثابة تكرار لا قيمة له لما قام به العرب في إبريل 73، وفشلت إسرائيل في التصدي للضربة العربية ودفعت بالتالي ثمنًا باهظًا في صدامها مع العرب وإهمالها للمؤشرات المكتوبة على الحوائط أمامها.

لقد قرأت في فبراير 2013 – مع الانتهاء من إعداد هذا الكتاب – بعض الأوراق التحليلية الأمريكية لاحتمالات العمل العسكري المصري ضد إسرائيل، والتي أعدت إما في الأيام السابقة لاندلاع القتال وإما خلال مرحلة الصدام في أكتوبر 73، وقام أحد مراكز الأبحاث الأمريكية التابع لوكالة المخابرات الأمريكية بنشرها في تقرير في 30 يناير 2013 تناول عناصر الفشل أو النجاح للمخابرات المركزية الأمريكية في متابعتها لهذه الحرب، وكشفت الدراسة الأمريكية عن أن الأمريكيين يعترفون أنفسهم، أن الخداع الاستراتيجي والتكتيكي المصري – على المستوى السياسي والعسكري – حقق أهدافه بالكامل تجاه كل من أمريكا وإسرائيل، بل وصل الأمر بالمخابرات المركزية أن ترفع إلى هنري كيسنجر، مساء يوم 5 أكتوبر 73 تقريرًا حول احتمالات الموقف تستبعد فيه قيام مصر بعمل عسكري

مباشر ضد إسرائيل، ثم مع نشوب القتال أخذت هذه التقارير تقول إن الحرب ستكون قصيرة الأجل، تستغرق أيامًا قليلة، وسوف تنتهي بهزيمة ساحقة للعرب كما أن أمريكا سوف تضطر للضغط على إسرائيل للقبول بوقف لإطلاق النار خلال أيام قليلة.. والحقيقة فقد خابت كل هذه القراءات والتوقعات الأمريكية بسبب عناد العسكرية المصرية التي أفشلت أعداءها وحققت بالتالي هدف الحرب.

وأعود في هذا السياق إلى تناول مسألة الاتصالات الأمريكية المصرية في الشهور الأولى من عام 73 من أجل الإعداد للقاء مصري/ أمريكي جديد على مستوى مستشاري الأمن القومي في البلدين في إحدى ضواحي باريس للمزيد من البحث في كيفية تحقيق تحريك جهد سلام جاد وذلك تنفيذًا للقرار المصري بإعطاء فرصة إضافية لجهد مصري مع أمريكا من ناحية وتحسس الطريق إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة لعلها تفرض نفسها على إسرائيل من ناحية أخرى.

وعقد اللقاء الجديد يوم 20 مايو 1973 عندما ذهب «حافظ إسماعيل» مصحوبًا بمجموعة العمل المصرية والتقى «كيسنجر» الذي كان قد حضر أيضًا إلى فرنسا في إطار مقابلاته وجهوده لتسوية الأزمة الفيتنامية التي كانت مفاوضاتها تسير قدمًا إلى الأمام في ذلك الحين.

كان الجانب الأمريكي قد طرح على مصر نقطتين في اللقاء السابق بالولايات المتحدة في فبراير 73 في لونج أيلاند: أولاهما أن الولايات المتحدة تعرض التحرك نحو التسوية من خلال مفهوم الخطوة بخطوة، ويلاحظ هنا أن كيسنجر لم يحد عن هذا النهج طوال خوضه في المفاوضات مع مصر حتى بعد انتهاء معركة أكتوبر وانطلاقه في بناء عملية سلمية ممتدة بدأت في 7 نوفمبر 73 بحضور كيسنجر إلى مصر وانتهت بفض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل في مايو 1975 وتنفيذ المزيد من الانسحابات الإسرائيلية إلى عمق سيناء. مما أتاح إعادة افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية وإعادة تسكين مدن القناة كلها وإعادة تأهيلها، أما ثانية الأفكار الأمريكية التي تحدث بها كيسنجر مع حافظ إسماعيل فكانت تقضي بمطالبته مصر بأن تقدم رؤية مصرية جديدة أو أن تقوم بطرح مبادرة مصرية تفتح الطريق للولايات المتحدة لكي تسعى للدفع بإسرائيل للتحرك مع مساعي السلام والتسوية. إلا أن

ما أوضحته أمريكا أيضًا هو أنها لا تستطيع ضمان رد الفعل الإسرائيلي أو قدرتها على تحقيق الضغط الناجح عليها بسبب الأوضاع الأمريكية الداخلية.

بـدأ الاجتماع الذي عقد في منزل يملكه أحد ضباط المخابرات المركزية الأمريكية بقول كيسـنجر إنـه يرغب في تأكيد عدم نيتـه في الوعد بما لا يمكنه تنفيـذه وإن الولايات المتحدة تود أن تبلغ مصر أنها تتحرك في مسألة الشرق الأوسط بمعزل عن إسرائيل، وإنها – ونتيجة للظروف الداخلية الإسرائيلية وتشـدد القادة الإسرائيليـين توطئة للانتخابات الإسرائيلية القادمة – لا تستطيع أن تضمن أن صوتها أو رؤيتها سـتحظى بالاستماع بإسرائيل، وعقب «حافـظ إسـماعيل»على هـذه الرؤيـة الافتتاحيـة التي جـاءت على لسـان كيسـنجر بقوله: إن التعنـت الإسرائيـلي هـو إحدى الصفـات الكامنـة في مواقفها وبغض النظر عن مسـألة الانتخابات الإسرائيلية من عدمها. كما أن أمريكا لا تستطيع أن تزعم أنها لا يمكنها الضغط عـلى إسرائيل إذ إن شـحنات السـلاح الأمريكي مازالت مسـتمرة، بل إن هنـاك تعاقدات جديدة للمزيد من المقاتلات الأمريكية لإسرائيل على مدى عامي 74، 1975 مما يثير عمق القلق المصري. ويزيد الأمر بلة أن الولايات المتحدة تدفع حاليًا بالاتحاد السوفيتي للموافقة على المزيد من هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، كما أنها تقدم الأموال كحوافز للسوفيت لتسهيل موافقتهم على المطالب الأمريكية في هذا المجال.

وتطـرق «حافظ إسـماعيل» بعد ذلك إلى جوهر اللقاء المـصري الأمريكي ، فأوضح أن مـصر على اسـتعداد لتوقيع اتفاق سـلام مع إسرائيـل وأن مصر بذلك تسـتجيب للمطلب الأمريكي في تقديم مبادرة أو طرح جديد، ثم تناول مستشار الأمن القومي المصري المفهوم الأمريكـي المتدرج لتحقيق التسـوية المصريـة الإسرائيلية بقوله إن مصر تخشـى من مفهوم التسـوية الانتقالية أو المؤقتة مثلما يطرحها الأمريكيون وأن الخشية المصرية تنبع من خطورة تحول التسوية المؤقتة أو الانتقالية إلى تسوية نهائية مع توقف جهد السلام أو فقدان الاهتمام الأمريكي ... وطلب «حافظ إسماعيل» بالتالي ضرورة النظر في الكيفية التي يمكن بها ضمان ربط التسوية الانتقالية المقترحة بالتسوية النهائية ومن خلال إطار زمني محكم وأن المطلوب في حالـة موافقـة إسرائيل على المنهج الأمريكي أن يعلـن الجانبان الأمريكي والإسرائيلي أن هذه الخطوة الانتقالية أو المؤقتة في الانسـحاب بسـيناء – في مقابل ضمانات أمنية لإسرائيل – هي جزء من عملية سلام كاملة وفي إطار زمني مقبول.

جاء الدور على «كيسنجر » لكي يتحدث، وأوضح أنه يرغب في الاستفسار من «حافظ إسماعيل»عن المفهوم المصري في وضع رءوس موضوعات للمفاوضات لكي يمكن ضبط مسار هذه المفاوضات مشيرًا إلى صعوبة قبول الولايات المتحدة لأي محاولة مصرية للاتفاق مسبقًا – في إطار رءوس الموضوعات – على تفسير محدد جديد للنقاط المختلف عليها بين الأطراف بالنسبة للقرار 242 الصادر من مجلس الأمن في 22 نوفمبر 67 والذي يمثل أساس التسوية. وأجاب «حافظ إسماعيل» بأن رءوس الموضوعات تمثل جدول أعمال المفاوضات وبقدر من التفصيل، حتى لا تراوغ إسرائيل. وعاد مستشار الأمن القومي المصري يعبر عن انتقاده للمواقف الأمريكية في مساعدة الجهد النووي الإسرائيلى. وقاطعه «كيسنجر » قائلًا إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تساعد أي طرف في الحصول على الأسلحة النووية أو المعرفة بها وإنها دائمًا تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي. وطلب من الجانب المصري أن يقدم أي معلومات تفصيلية عن وقائع محددة ساهمت فيها أمريكا بمساعدة إسرائيل في مجال القدرة النووية العسكرية.

مضى «حافظ إسماعيل» يشرح مسار العمل الدبلوماسي المصري مؤكدًا أن مصر لجأت إلى الأمم المتحدة وإعادة طرح قضية الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن لكي تحصل على التفسيرات الخافية، والتي غابت عن قراره في عام 67.

ثم ألمح مستشار الأمن القومي المصري إلى أن مصر لا ترغب في أن تدفع في اتجاه العمل العسكري بسبب التعنت الإسرائيلي وأن مصر على الجانب الآخر تتابع النضال الذي تقوم به فيتنام وقدرتها على متابعة الصدام الممتد، ورد «كيسنجر» على هذه التلميحات ببعض الضيق قائلًا إن من الخطورة مقارنة الوضع الفيتنامي الذي يقوم على معركة ممتدة ومستمرة لسنوات تعتمد على طبوغرافيًا مختلفة تمامًا للأرض عن صحراوات الشرق الأوسط وإننا في مصر يجب أن نعي أن معارك الصحراء وصداماتها العسكرية تكون دائمًا قصيرة في الإطار الزمني وحاسمة في نتائجها وليست كمعارك الغابات والأدغال. وقال «كيسنجر » بقدر كبير من الوضوح إنه يرى أن أي عمل عسكري مصري سيكون له أضراره وعواقبه على مصر وسوف يؤدي إلى تدهور أوضاعها بالمنطقة.

وعاد «حافظ إسماعيل» لكي يأخذ الكلمة مؤكدًا أن المبادرة المصرية التي كلفه الرئيس

«السادات» بنقلها للأمريكيين تستهدف الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام وأن مصر تطلب من الولايات المتحدة التعبير وبوضوح عن تفسير أمريكي للقرار 242 وأن يأتي هذا التفسير من البيت الأبيض.

كما أن مصر تتوقع من الولايات المتحدة أن تعلن رؤيتها بالنسبة للاعتراف بخط الحدود المصرية مع فلسطين [إسرائيل] وبالسيادة المصرية الكاملة على سيناء، ويعقب «كيسنجر» بما يمكن وصفه بـ«الكثير من المراوغة» ويقول إنه قد لا يكون هناك مشكلة للاعتراف بالسيادة المصرية إلا أن المؤكد أن هناك ترتيبات أمنية لإسرائيل يجب ضمانها وألمح «كيسنجر» إلى أنه يمكن الاعتراف بسيادة مصرية اسمية وإن كان يعلم أن إسرائيل ستطالب بترتيبات صارمة.

واقترب اللقاء المصري الأمريكي الثاني من نهايته والذي استغرق بين المشاورات والغداء حوالي أربع ساعات حيث وعد الجانب المصري بإبلاغ الأمريكيين بقرار الرئيس «السادات» ورؤيته من الطرح الأمريكي المتدرج ومنهج الخطوة بخطوة، وعاد «كيسنجر» يطلب من مصر تأجيل دفع القضية أمام مجلس الأمن انتظارًا للقمة السوفيتية الأمريكية في واشنطن في 18 يونيو 73 وما يمكن أن يخلص عنها بالنسبة لمسألة الشرق الأوسط، وقال «حافظ إسماعيل» إن مصر يمكنها النظر في تأجيل تحركها أمام الأمم المتحدة إلا أن الولايات المتحدة يجب أن تلتزم بإعطاء فرصة حقيقية لهذا الجهد أمام مجلس الأمن.

واتفق الجانبان على إمكانية الترتيب للقاء ثالث للمزيد من البحث في فرص تحقيق التسوية السلمية. وهنا ينبغي ألا يفوت القارئ أن يرصد زيادة اهتمام مستشار الأمن القومي المصري بمثل هذه اللقاءات التي كانت تكشف الكثير - ولأول مرة - عن المفاهيم المقترحة للتسوية من الجانب الأمريكي، ويلاحظ في هذا المجال أن «حافظ إسماعيل» حاول إقناع الرئيس «السادات» خلال اجتماع مجلس الأمن القومي المصري يوم 30 سبتمبر لاتخاذ قرار الحرب بتأجيل هذه الخطوة الكبيرة وإتاحة الفرصة للقاء ثالث مع «كيسنجر» قد يحقق ما تبتغيه مصر من خلال العمل المسلح إلا أن الرئيس «السادات» كان قد حسم أمره وساعده في ذلك أيضًا أن الموقف الأمريكي أمام مجلس الأمن في يونيو/ ويوليو 73 كان يتسم بالسلبية المطلقة.

أخيرًا رأيت أن أنقل بعض خلاصات هذا الاجتماع من واقع وثيقة أمريكية رسمية أعدها «أثرتون»، مساعد وزير الخارجية الأمريكية وقدمها إلى «كيسنجر» لإرسالها إلى البيت الأبيض ونشرت في عام 2001 في إطار نشر هذا النوع من الوثائق بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عامًا عليها، وتضمنت هذه الوثيقة القول بأن «حافظ إسماعيل» أوضح لـ«كيسنجر» في إطار حديث ثنائي لم يشارك فيه أحد من الجانبين قبل غداء العمل في ذلك اليوم استعداد مصر للتوقيع على أي اتفاق سلام طبقًا للمفهوم الأمريكي الذي طرح في اجتماع باريس قبل كل من سوريا والأردن.

واستفسر «كيسنجر» من الجانب المصري في إطار استماعه لهذا الطرح - طبقًا للوثيقة الأمريكية - عن الرؤية المصرية لطبيعة السلام بين مصر وإسرائيل وعلاقة أي اتفاق مصرى/ إسرائيلي مع القضية الفلسطينية والوضع بين سوريا والأردن من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، ولم يشرح المصريون رؤيتهم تحديدًا وإن كانوا قد عادوا إلى التمسك بالإعلان الأمريكي بسيادة مصر الكاملة على سيناء.

وغادر الجانبان منزل ممثل المخابرات المركزية الأمريكية بضواحي باريس مع تفاهم باحتمالات لقاء جديد وبأن يقوم «حافظ إسماعيل» بالرد على الجانب الأمريكي حول تساؤلاته وأفكاره. وذهب كلاهما ولم يتقابلا إلا بعد انتهاء الصدام المسلح في أكتوبر 73، والمؤكد اليوم أن من يتابع نتائج هذه اللقاءات وعناصرها لا يفوته أن الكثير من هذه الأفكار الأمريكية قد تم الدفع بها وتنفيذها في السنوات التالية.

الفصل الخامس

الاقتراب من المعركة.. أزمات الأسبوع الأول من الحرب

أعود في هذا الفصل للتعرض لما سميته «الاقتراب من المعركة» وأزمات الأسبوع الأول من الحرب، وفي هذا السياق أجد أن من الضروري أن أشدد على نقطتين أساسيتين أرى أهميتهما قبل أن أمضي في استعراض ما حدث خلال هذا الصدام التاريخي وذلك من وجهة نظر متابع مدقق عايش تلك الأيام.. وهما:

إنني أولًا أكتب عن أحداث مضى عليها اليوم 40 عامًا كنت خلالها أسجل الكثير من وقائعها في يوميات تسرد ما أرصد وأرى، ثم أعقب على ما أرصده وأراه لحظة بلحظة.. واليوم وبعد كل هذه الأعوام الطوال الممتدة أعود إلى تقييم ما كتبته آنذاك مستخلصًا النتائج التي رصدتها وقتها وكيف امتد تأثيرها على مصر ورؤيتها للحرب وضروراتها اليوم. من هنا يجب أن أؤكد أنني أكتب تجربتي الشخصية وليس اعتمادًا على كتابات لشخصيات أخرى قد تكون شاركت في هذه الأحداث بشكل أو آخر، كما أنني لا أكتب للرد على هذا التقييم أو ذاك أو هذه القضية أو تلك، وأخيرًا ليس لتناول الكتابات التي صدرت عن عسكريين أو مؤرخين دوليين أو إقليميين حاولوا تحليل هذه الحرب وهذا الصدام في مجمله أو شموليته أو حتى في تفاصيله الصغيرة والمتناهية، بل على العكس قد يبدو أحيانًا وكأنني أخالفهم الرأي، إلا أن المؤكد أن ما أكتبه الآن يصدر عن مشاهدات مسجلة ومدققة في لحظة وقوع الحدث ومثلما عاصرته أو قرأته وتابعته.

وأقول هنا إنني سجلت هذه اليوميات ابتداءً من يوم 5 أكتوبر سعت 2130 حتى سعت 1700 من يوم 25 نوفمبر 1973 حينما توقفت تلك اليوميات التي حاولت خلالها

أن أسـجل - وبإيجـاز شـديد - مـا كان يحدث في هذه الأيام الخمسـين وهـو الكثير. ولعلي أستشـعر الندم اليوم حيـث كانت الأحداث تصنع أمامي، وربما كان يجب أن أسـجل أكثر كثـيرًا مما سـجلت بالفعـل في حينه، إلا أن نهجي هـذا انطلق من فكرة تبينتهـا في الكثير من قراءاتي ليوميات كتبتها في الماضي شخصيات عسكرية وسياسية ذات شأن وبالذات خلال فـترة صـدام البشرية مع بعضهـا البعض في الحرب العالميـة الثانية، شـخصيات مثل «فرانز هالـدر» رئيـس أركان الجيش الألماني، أو الجنرال «آلان بـروك» رئيس أركان الإمبراطورية البريطانيـة إبـان هـذه الحرب وغيرهم مـن الآخريـن ذوي التأثير والسـمعة الكبيرة، وهي يوميات اتسـمت بالإيجاز والدقة وحازت اهتمام المعلقين والاستراتيجيين الكبار ومازالت تنـير - للكثيريـن مـن المهتمـين بالشـأن العسـكري والاسـتراتيجي وتوليفة الدبلوماسـية والحـرب في مسـألة صدامات القوى والشـعوب - الطريق نحو فهم فلسـفة صـدام القوة المتمثلة في الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف الدول والمجتمعات.

وقد يتصور البعض أنني أسـعى لكي أقارن نفسي بهؤلاء الكبار من القادة العسـكريين أو الدبلوماسـيين العظام في تاريخ البشرية ممن أبقوا على يوميات كاشـفة وهم كثيرون، إلا أن الحقيقـة أن هـدفي عندئذ في عـام 73 - كما هو الحال اليوم- يتمثـل في إطلاع أبناء بلدي على مشـاهداتي وبغض النظـر عما كلفت به من مهام أو تبوأته مـن مناصب، وصلت بي إلى منصـب وزير خارجية مصر، كبرى الدول العربيـة وإحدى أكثر القوى في الإقليم تأثيرًا في شئونه وتطوراته.

أمـا النقطـة الثانية التي أبغي أن أشـدد عليهـا، فهي تتعلق أيضًا بالمهمـة التي تحملتها في نهاية مسـاري لخدمة المجتمع المصري، وهي مسـئوليات وزير خارجية مصر الذي يضطلع بتنفيذ وتدبير شـئون الدبلوماسـية المصرية وصولًا للنجاح في تحقيق سياسة خارجية قادرة ومؤثـرة بـما يؤدي إلى تأمين وحمايـة المصالح المصرية الاسـتراتيجية والوطنية في إقليم يتوتر صباح مساء كل يوم من جراء وقوع هذا الحدث أو ذاك. من هنا وفي هذا الإطار أجد أن من المهم أن أحرص على عدم التطرق إلى مسائل قد تؤثر على العلاقات اليوم مع أطراف أخرى وربما، بشكل سلبي لا يجوز السماح به، وإن كنت من ناحية أخرى سوف أتمسك وبالكامل بكل صدق الأمانة التي أحملها، والتي سجلتها بشرف الكلمة وبدقة القول والفكر.

والشاهد أنه ومثلما سبق التحدث به في الفصلين السابقين، فقد كنا جميعًا نحن العاملين مع «حافظ إسماعيل» نستشعر أن هناك شيئًا كبيرًا وخطيرًا لا شك قادم، وزاد هذا الشعور في ضوء وجود مؤشرات كثيرة كنت أرصدها بدقة وتحفز.

إلا أن أهم هذه الشواهد على إحساس الاقتراب من الحرب، ما لاحظته يومًا ما خلال شهر أغسطس 73 من وجود اسم العميد عندئذ «طه المجدوب» على قائمة المقابلات اليومية لمستشار الأمن القومي وتحت مسمى رئيس فرع الخطط بهيئة عمليات القوات المسلحة، وقد رأيت في هذا اليوم هذا العسكري الصارم ذا البشرة السمراء والملامح المصرية الأصيلة وهو يسير في طريقه إلى مكتب «حافظ إسماعيل» قادمًا من هذا الممر الممتد في قصر عابدين بين مكاتب مستشار الأمن القومي ومكاتب سكرتارية الرئيس للمعلومات، والتي كان يشغلها عندئذ الدكتور «أشرف مروان».. وقد لاحظت وقتها - أو أعتقد - أنني لاحظت أنه كان يرتدي بزة «الباتل درس» الكاكي الغامقة وبيريه الفرسان الأخضر اللون.

تكررت هذه الزيارة - ولمفاجأتي - مرتين أخريين، ولم نكن جميعًا نعلم في مكتب «حافظ إسماعيل» - سوى «الدكتور السفير عبد الهادي مخلوف» مدير مكتب مستشار الأمن القومي - مغزى هذه الزيارات واللقاءات بين «طه المجدوب» و«حافظ إسماعيل»، إلا أنني يجب أن أعترف أنه عندما أتيحت لي فرصة الاطلاع على مستندات الحرب ووثائقها، الموجودة في هذه الخزانة الحديدية التي جاء ذكرها سلفًا، كان «طه المجدوب» قد أوفد من قبل «أحمد إسماعيل علي»، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية آنذاك لكي يطلع «حافظ إسماعيل» على الإطار العام لخطة الحرب وأهدافها الاستراتيجية والتعبوية وإطارها الزمني المرغوب فيه، وتقديري أن التعاون بين هذين الرجلين، بل ودعوني أقُل «العملاقين العسكريين» كان دائمًا في أحسن صورة وكانا يتبادلان الكثير من الأفكار والمقترحات وينفتحان على بعضهما البعض دون أي حساسيات أو منافسات، بل كان محركهما الأساسي هو الجيش وكيفية بناء قدراته وإمكاناته وتوفير كل ما هو متاح له لكي يخوض معركة قوية تعيد لمصر كرامتها وتحقق لها استعادة سيناء كهدف رئيسي يمكن أن يفتح طريق التسوية للمشكلة الفلسطينية. ويجب أن أقول أيضًا في هذا المجال إن كلًّا من «حافظ إسماعيل»

و«أحمد إسماعيل علي» كانا من العسكريين المصريين التقليديين الذين شاهدوا - وعن قرب وهم صغار السن - تجربة الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية المصرية.. ولا شك أنها أثرت فيهما كثيرًا.. سواء من حيث الفهم الدقيق لاستراتيجية الحرب واستخدام القوة المسلحة في إطارها الاستراتيجي العام أو تفاصيل وتكتيك استخدام القوات والأسلحة في المعركة المتكاملة العناصر وبالذات في الصحراء، وهي المقدمة الضرورية والتدريب الأساسي لصقل قدراتهما في مواجهة إسرائيل، سواء في النقب أو سيناء وكلتاهما صحراء تفرض الاستفادة من دروس السابقين.

من هنا لا شك أن قراءتهما لكل عمليات شمال إفريقيا سواء على الجانب البريطاني وتجربة الجيش الثامن بقيادة «مونتجمري» ومن سبقوه أو العمليات على الجانب الألماني مثلما مارسها فيلق شمال إفريقيا بفرقه الشهيرة وقيادته المتمرسة المتمثلة في «أروين روميل».

بل ولعلي أضيف - ولا يليق أن أبدو هنا وكأنني أحد العسكريين يتحدث في هذه الأمور المتخصصة - أنهما فهما أيضًا تأثيرات استخدام أسلحة محددة على نتائج أي معركة مثل استخدام الدبابة - باعتبارها سيدة معركة الصحراء - أو المدفع المضاد للدبابات واستخدامه بكفاءة في الصحراء المكشوفة لكي يحد من سيادة أو تفوق الدبابة على الأرض، وكذلك تأثير جندي المشاة الذي يتمسك - وبعناد - بمواقعه على الأرض، وأخيرًا الطائرة وتأثيرها المخيف على إلحاق الخسائر بالقوات في تحركاتها المكشوفة، ومن ثم أهمية الإخفاء والتمويه وغير ذلك من فنون كشفتها معارك شمال إفريقيا. وأعود إلى هذين الرجلين الكبيرين وأقول إنهما حصلا في سنوات الخمسينيات على أعلى الدرجات العلمية سواء من بريطانيا، كلية أركان الحرب في كمبرلي بإنجلترا وأكاديمية «فرونزا» بالاتحاد السوفيتي.

كان الاحترام والتقدير يجمعهما والفهم المشترك لقدرات الجيش وما يمكن أن يطلب منه تنفيذه وحدود إمكاناته.

اطلعت بعد الحرب - مثلما سبق أن أوضحت - على الخطة جرانيت 1 وجرانيت 2 في إطارها العام، والتي كان «طه المجدوب» قد تركها أمانة لدى «حافظ إسماعيل» لكي يتحدث برأيه فيها مع القائد العام، وأجدني أقف ولو لوهلة هنا وأقول إنني استغربت كثيرًا أن يكون «حافظ إسماعيل» قد طرح ما تحدث به أمام اجتماع مجلس الأمن القومي

المصري يوم 30 سبتمبر برئاسة «الرئيس السادات» واختلافه في الرؤية مع القائد العام «أحمد إسماعيل»، خاصة وأن الوثائق الموجودة في مكتبه كانت تكشف الإطار العام للحرب وكيف ستدار عسكريًا، وأعلم من بعض وثيقي الصلة بالمشير «أحمد إسماعيل» أنه هو كذلك استغرب موقف ورؤية «حافظ إسماعيل» في هذا اليوم، إلا أن المؤكد أيضًا أن ذلك الموقف لم يؤثر على علاقتهما التي بقيت وطيدة حتى النهاية.

ويبقى القول في هذا السياق إنه ينبغي ألا أقصر مؤشرات الاتجاه نحو الحرب على زيارة العميد «طه المجذوب» ولقائه بمستشار الأمن القومي، بل كان هناك غيرها الكثير، وفي مقدمتها كانت كثافة حديث الدبلوماسيين الغربيين مع سفراء مصر في العواصم المختلفة حول التحذير من العمل العسكري وإنه يمكن أن يجر عليها عواقب وخيمة، وكذلك أحاديث كبار المسئولين الروس الذين لم يكن لديهم اقتناع بأن لدى مصر قدرات وإمكانات عسكرية، أو أن لدى قادتها من العسكريين التأهيل اللازم للتعرض لإسرائيل في معركة ناجحة ذات إطار واسع أو شامل على كل امتدادات الجبهة في قناة السويس والبحرين الأبيض والأحمر، وتقديري بطبيعة الحال - كمصري - أؤمن بقدرة بلادي وجيشها أننا كنا نختلف مع السوفيت هنا اختلافًا شديدًا وعميقًا؛ إذ إن المؤكد أنهم لم يتفهموا ضخامة وعمق الإساءة التي حلت بنا في عام 67 ورغبتنا في الانتقام لشرف عسكريتنا وبلدنا.

كما أنهم ـ وللأسف الشديد ـ لم يتعلموا من درس الحرب العالمية الثانية، عندما نجحت قوات الجيش الأحمر السوفيتي، سواء الجندي البسيط أو قائد التشكيل الرئيسي، بل والجيش، أن الجيوش - وتحت ضغط التحدي - تستجيب وإذا ما استخدمت قدراتها بوعي ونظر ثاقب وتم تدريبها وتسليحها، فهي تنطلق لتنفيذ المهمة مهما صعب الأمر على الآخرين فهم الموقف. وأعود الآن لكي أستأنف متابعة ملامح ومؤشرات الاقتراب من الحرب إذ إنه - على الجانب العسكري - كنت أرصد خلال شهور صيف عام 73 كثافة محاولات الاستطلاع الإسرائيلي الجوي على مستوى الجبهة أو العمق المصري، إذ كان الكثير من تقارير المخابرات الحربية التي ترسل إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات لإطلاعه ـ والتي كان مستشار الأمن القومي يحصل دائمًا وكتعليمات مستديمة على صورة منها ـ يعكس الاهتمام الإسرائيلي بالتعرف - وبشكل مكثف وفي توقيتات متقاربة - على تحركات القوات المصرية أو قياس ردود أفعالها تجاه مثل هذه الطلعات الجوية، وبالذات قواتنا الجوية.

وفي مواجهة كل هذه المؤشرات كان هناك، على الجانب الآخر، محاولات لإقناع مصر بمحاولة استكشاف احتمالات التوصل إلى حلول سلمية سياسية للموقف، وكان «تشاوشيسكو» رئيس رومانيا من بين هؤلاء القادة، كذلك الرئيس اليوغسلافي «تيتو» الذي كان الحصول على دعمه لمثل هذه التحركات أمرًا مطلوبًا.

وفي وسط هذا الخضم من المناورات والاتصالات والتحركات، كانت مصر تسعى لتوفير الأرضية المناسبة لتضييق الخناق على إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة في مجلس الأمن وبشكل يجردهما من الكثير من الدعم الدولي الذي ستحتاج مصر لبنائه لصالحها إذا ما اضطرتها الظروف إلى الدخول في المواجهة المسلحة.

لذا كان الاتجاه إلى عرض القضية - مرة أخرى - أمام مجلس الأمن. وأتذكر في هذا الشأن أن «حافظ إسماعيل»، وحفاظًا على سرية التحرك المصري وأهدافه من طلب عقد مجلس الأمن، أوفدني في مهمة إلى باريس «لليلة» واحدة في شهر يوليو لكي أحمل إلى الدكتور «الزيات» وزير الخارجية وقتها توجيهات مكتوبة لما ينبغي التحرك في إطاره من أهداف؛ وذلك في ضوء معلومات إضافية كان لها حساسيتها، وصلت إلى مصر بعد مغادرة «الزيات» القاهرة في طريقه إلى باريس ولندن لمشاورات مع وزراء الخارجية للبلدين استهدفت عزل الطرفين الإسرائيلي والأمريكي.

دخلنا شهر أغسطس واستمر العمل والتحضير الدبلوماسي بكثافة شديدة وكأنها خلية نحل تعمل بإتقان للإعداد والترتيب. وصاحبت مستشار الأمن القومي والدكتور «عبدالهادي مخلوف» في زيارة لعدة أيام في النصف الثاني من أغسطس إلى كل من رومانيا ويوغوسلافيا؛ حيث التقينا الرئيس «تشاوشيسكو» في منتجع منجاليا على البحر الأسود حيث شرح له «حافظ إسماعيل» رؤية «الرئيس السادات» واستعداده لبدء مفاوضات غير مباشرة أو «مفاوضات عن قرب» عبر رومانيا وسؤال عن تقييمه عما إذا كانت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدامائير لديها من عناصر القوة والقدرة على التفاوض وقبول الانسحاب من الأراضي المصرية والتحرك في اتجاه تسوية فلسطينية عادلة، أم أنها ستستمر في التمسك بهذه الأفكار التي تنكر وجود شعب فلسطين، الأمر الذي وصل بها يومًا ما للقول على نفسها «نحن الفلسطينيون» إنكارًا لوجود هذا الشعب المناضل، وتكررت نفس الرسالة

مع يوغوسلافيا والرئيس «تيتو» في منتجع آخر أكثر جمالًا هو مدينة دوبروفنيك الكرواتية الرائعة. ووعد الجانبان بنقل الرسائل إلى إسرائيل، وجاءت الردود باردة والتصريحات الإسرائيلية مليئة بالعجرفة، ومضت مصر في طريق الحرب، ومضى أغسطس بحرارته المعهودة وانشغال أهل مصر بصيف مليء بالتكهنات، ورأيت من ناحيتي أننا نقترب من أيام ثقيلة وأنني أحتاج فعلًا إلى عدة أيام لكي أعيد فيها شحن بطاريات جسدي وعقلي، كما استشعرت أن هناك حاجة لكي أقضي عدة أيام مع «زوجتي» وابني «الطفل كمال»، واستأذنت الدكتور «مخلوف» لإجازة قصيرة وسافرت إلى الإسكندرية.

وكعادتي كل صيف، قمت بزيارة اللواء بحري «فؤاد ذكري» قائد القوات البحرية في منزله بمنطقة العجمي وتربطني به صلة قرابة وثيقة، حيث جلسنا نتحدث، وهنا أجد لزامًا عليَّ أن أشرح ولو بإيجاز شديد شكل هذه العلاقة التي تجمع دبلوماسيًّا صغير السن - ثلاثون عامًا وقتها - وقائدًا للبحرية المصرية لمرتين: إحداهما ما بين 67 - 69 والأخرى بين عامي 72/ 74، إذ إنه كان يعلم باهتمامي الشديد الذي يقرب من الولع بدراسة التاريخ العسكري والاستراتيجية الحربية وشخصيات التاريخ والقادة، وهو على الجانب الآخر يقرب من كونه مؤرخًا بحريًّا، ولاشك أن دراسته في بريطانيا وإتقانه اللغة الإنجليزية سهلت عليه الاطلاع على الكثير.

كانت مناقشاتنا ثرية جدًّا، وكان يتحدث دائمًا معي بكل الجدية والوضوح. وأقول في مسار حديثي معه في ذلك اليوم إنني تطرقت إلى ما أرصده من مؤشرات وما أراه من ملامح من اقتراب شيء ما كبير، خاصة أنه وضح أيضًا أن الأيام الأولى من سبتمبر 73 بدأت تشهد توترات بين إسرائيل وسوريا، وعقَّب «فؤاد ذكري» بقوله، ولاحظت هنا أنه يتحدث بتحفظ شديد: «إننا سوف نقطع أوصال اتصالاتهم وخطوطهم البحرية وسنضربهم بعنف، وسنربك خططهم ونلقنهم درسًا»، وتصورت رغم معرفتي الوثيقة به أنه يتحدث من منطلق وطنيته وحبه لبلاده ولم أتبين ما كان يقصده إلا بعد بدء الحرب وانكشاف تواجد الوحدات البحرية المصرية في مدخل باب المندب وعلى سواحل اليمن ولكي تصل الرسالة إلى إسرائيل، بأن سيطرتها على مضيق شرم الشيخ أو تيران وصنافير لا يجديها نفعًا وأننا نستطيع أن نغلق عليها البحر الأحمر ونمنع وصول سفنها إلى ميناء إيلات.

ويجب ألا أترك هذه المناسبة دون أن أعبر عن عميق الإعجاب بهذا الرجل الذي قاد البحرية المصرية باقتدار في ظروف بالغة الصعوبة وأدار معاركها بحنكة وحذر حقق من خلالها الكثير من النتائج التي كان لها تأثيرها على المعركة وبخاصة في ختامها. وأقول مرة أخرى إن «فؤاد ذكري» كان مطلعًا اطلاعًا واسعًا على الاستراتيجيات والمعارك البحرية وبالذات تاريخا الحرب العالمية الأولى والثانية، وكثيرًا ما ذهبت إليه على مدى السنوات شارحًا رؤية أو تفصيلًا متعلقًا بقراءتي لمقال هنا أو كتاب هناك يتناول المسائل البحرية ومعاركها المختلفة، وكان دائمًا على اطلاع واسع ومتخصص ليس فقط كضابط بحري ولكن أيضًا كمؤرخ متعمق في كل جوانب التاريخ الحربي البحرى.

مضينا «فؤاد ذكري» وأنا، نتحدث في منزله الساحلي، وإذا بالراديو يذيع أن اشتباكًا جويًا قد وقع في هذا اليوم بين سوريا وإسرائيل وقالت إسرائيل إنها أسقطت ثلاث عشرة طائرة ميج سورية، وفوجئ «ذكري»، بل وظهر عليه الكثير من القلق، خاصة أننا كنا قد انتهينا في الوقت نفسه من التحدث حول لقاءات مصرية سورية على مستوى القائد العام والقيادات المصرية للقوات المسلحة مع قرنائهم في سوريا بمدينة الإسكندرية، لقاءات كنت أعلم بها، وأن «فؤاد ذكري» كان يشارك فيها، وأسرع يجري اتصالاته التليفونية مع حجرة عمليات البحرية ثم مع عمليات القوات المسلحة، ويعود واجمًا لما علمه من أن هذه الأخبار الإسرائيلية في الغالب صحيحة، وظهر لي بعد ذلك أن هذا القلق العميق لم يقتصر على «فؤاد ذكري» بل امتد إلى كل قيادات القوات المسلحة التي كانت تعد لمعركة أكتوبر بمشاركة من سوريا التي اعتمدنا عليها لتوزيع جهد العدو وتشتيت قدراته بضربة من الشمال والجنوب، وهنا أتذكر أنني تحدثت مع الرئيس مبارك – في إطار حديث حول معارك 1973 – وأشرت إلى تجربتي مع فؤاد ذكري الذي كان الرئيس السابق يحترمه كثيرًا، وما حدث في هذا اليوم في سبتمبر 73 من إسقاط عدد كبير من المقاتلات السورية، أن قال مبارك إنه أيضًا أُخذ من هذه الخسائر وساوره القلق العميق من قدرات أو نقص قدرات هذا الحليف الذي ستقاتل إلى جواره قواتنا خلال أسابيع قليلة قادمة.

قد يتذكر القارئ الكريم أن الفصلين السابقين، تناول أحدهما بداية الحرب، والأربع والعشرين ساعة أو ربما الست والثلاثين ساعة الأولى من رصد الاقتراب المباشر من المعركة

أو اليوم الأول لها، ثم ثانيهما الذي عالج إشكالية وقف القتال وتحقيق أهداف الحرب مثلما حددها الرئيس «السادات» ونفذتها قيادة واعية وعاقلة للقوات المسلحة وجيش تم تدريبه على المهمة ومتطلباتها على مدى أكثر من ستة أعوام.

وفي هـذا الفصل أتطلع إلى تغطية بقية أيام الأسـبوع الأول مـن الحرب وما وقع خلالها من أزمة أو أزمات كثيرًا ما تقع خلال الحروب والصدامات المسـلحة وتكشـف في الحقيقة مـدى عمـق وتصميم القائمين على الحـرب أو فقدانهم عناصر فهمهـا وكل تداعياتها نصرًا أو خسرانًا، والشاهد فقد كان يوم الإثنين 8 أكتوبر يومًا – طبقًا ليومياتي – يتسم باستمرار انسـياب الحشد المصري إلى سـيناء، ووصل عمق القوات في بعض مناطق رءوس الكباري إلى الخمسة 15 كيلومترًا ونجحت هذه الفرق الخمس في توحيد مواقعها في رأسيْ كوبريين للجيشـين الثالـث بالجنـوب والثـاني بالشـمال، ورصـدت في هـذا اليـوم وحسـب تقارير المخابـرات الحربية، أن القوات الجوية المعادية مبعثـرة المجهود على جبهتنا، كذا قدرتها على الشـوشرة الإلكترونيـة محدودة، ووضـح أن مصر قد قضت على خـط بارليف الذي وضع العدو فيه الكثير من ثقته. واستمر الجيش ينتظر الضربة الإسرائيلية المضادة، والتي لم تأت، ولكـن جـاءت بدلها هجـمات مضادة متفرقة ضربتهـا قواتنا محدثة بهم الكثير من الخسـائر، وعـلى الجانب الآخر كان هناك مؤشرات بأن سـوريا هي الأخـرى حققت نجاحات كبيرة في الجـولان واقتربت قواتها المدرعـة من الجليل الأعلى، إلا أنه ظهر أيضًا أن القوات الجوية الإسرائيلية تركز على التصدي للتهديد السوري المباشر على إسرائيل، ووقعت خسائر كبيرة للغاية، وبدأت مصادر سوفيتية تتحدث عن رغبة سورية في وقف القتال وقد نجحت قواتها حتى تاريخه في هذا الصدام، وسـجلت في يومياتي ليوم الإثنين 8 أكتوبر سـعت 2330 «أن سـوريا تميل إلى وقف إطلاق النار ويردد السـوفيت هذا في أكثر من عاصمة»، واستشعرت الكثير من القلق بل والوجل لعواقب هذا الوضع إذا ما صح أو تحقق، إذ إن إسرائيل قد تقبل بـه وتركز بعد ذلك على الجبهة المصرية، وأنهـي متابعة اليوميات لهذا اليوم الإثنين 8 أكتوبر سـعت 2400 «أن القيادة العسـكرية السـوفيتية تبلغنا، من واقع متابعة تطورات القتال أن لديها قلقًا من عدم وجود عمق كاف لرءوس الكباري، ويطمئنهم «الرئيس السادات» بأننا سنداوم تعميق هذه الكباري وتوحيدها في كبريين رئيسيين»، ثم يجيء يوم الثلاثاء 9 أكتوبر

وأسـجل في اليوميات، سـعت 0200: أن هجمات العدو مازالـت متفرقة وغير قادرة على إحـداث أي اخـتراق لكبارينـا، كـما أن الجهد الجـوي المعـادي لم يحقق منع اسـتمرار تعزيز وتشـوين المعدات والذخيرة للجيشـين في سـيناء، ثم يأتي ذكر سـوريا مرة أخرى وتعكس معلومات السوفيت لنا وبقية مصادرنا الرسمية وغيرها أن إسرائيل قد فرضت على الجيش السـوري الانسـحاب مرة أخرى من الجـولان وبخسـائر فادحة وأن القوات السـورية قد حاربت ببسـالة منقطعة النظـير، وبالذات الوحدات المدرعة التي ألحق بها خسـائر فادحة، وعـلى الجانـب الآخر بدأت القـوات الإسرائيلية المدرعـة والجوية نشـاطًا عاليًا ضد الجبهة المصرية وفي محاولات؛ إما لاختراق رءوس الكباري، وبالذات في القطاع الأوسط للجيش الثاني، وإما لفتح ثغرات في دفاعات بطاريات الصواريخ على جانب القناة في الغرب.

وتكشـف اليوميات في هذه اللحظات سـعت 0200 من يوم 9 أكتوبر صعوبة الموقف والاقتراب من الأزمة، إذ يعود الوزير «عبد الفتاح عبد الله»، وزير الدولة بمجلس الوزراء، والمصاحـب للرئيس «السـادات» في قصر الطاهرة، والذي حضر وشـارك في كل مقابلات الرئيـس مـع السـفراء وغيرهـم، يعـود إلى قـصر عبد المنعـم (الحريـة) لكي يفـرغ مجموعة المقابـلات التـي تمت خلال اليـوم، ويكلفنـي الدكتور «عبـد الهادي مخلـوف»، مرة أخرى بـالإشراف على موظف الآلة الكاتبة المناوب، وحتى أسـاعده أيضًا - بالإضافة إلى الحفاظ عـلى سرية المضمون - لفك طلاسـم شـفرة خط «عبـد الفتاح عبد الله» الـذي كان يصعب قراءتـه إلى حد كبير، وأقول: لقد فزعت من مضمون المحضر... إذ كان يعكس رسـالة من «بريجنيف» السـكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي والمسيطر على القرار السوفيتي من خلال المكتب السـياسي للحزب، يقول فيها إن سـوريا ترغب في التوصل إلى وقف فوري لإطـلاق النـار، وأن «بريجنيف» يشـجع هـذا الاتجاه، بل ويحـث الرئيس «السـادات» على القبول به خشـية اسـتمرار العمل العسـكري وتركيزه على سـوريا وصولًا إلى دمشـق بكل ما يعنيه ذلك من تهديد لمسـتقبل الوضع بالمنطقة والمصالح السـوفيتية بالإقليم وفي علاقتها بالقوة العظمى الأخرى، ويجب أن أعترف هنا أن شـعورًا هائلًا بالجزع داخلني لإحساسي بخطورة هذه الرسـالة السـوفيتية، إلا أن رد الرئيس «السـادات» كان حازمًا: سـوف تمضي مـصر في المواجهـة المسـلحة حتـى تحقـق كامل الأهـداف السياسـية المصريـة، وأضفت في

اليوميـات: في نفـس هذه الفقرات سعت 0200 من يـوم الثلاثاء 9 أكتوبـر، «الموقف مع سـوريا تاريخي، الرئيس يرسـل مندوبًا للتحدث مع الرئيس السـوري بأهمية الاستمرار في المعركة مع التحول للدفاع وبهدف استنزاف العدو، مع طلب المزيد من العتاد من السوفيت في إطار الإمداد العسكري، وإشراك الجيش العراقي الذي يتحرك ببطء.

أصـل الآن وفي هـذا الاستعراض ليـوم الثلاثاء 9 أكتوبـر - أي نهار هـذا اليوم - لكي أسجل سعت 1830 «الموقف جيد/ خسائر العدو مخيفة/ صدت جميع الهجمات المضادة ضد قواتنا/ العدو يستهلك قواته كأجزاء وليس ككل متكامل، وهذا بسـبب التسرع والرغبة في إحـداث أثر علينا، مـن هنا خسـائره/ واللواء الإسرائيلي المدرع 190 مثـال على ذلك«أحمد إسماعيل» يبلغ «حافظ إسماعيل» تليفونيًّا سعت 1600 أن الألوية المدرعة الثلاثة الإسرائيلية في مواجهـة قواتنـا قـد أصبحت غير قادرة على القتـال» ويقول «حافظ إسـماعيل» أيضًا: إن الجيش سـيتقدم مرة أخرى بعد مرحلة إعادة تنظيم وترتيب أوضاع الوقفة التعبوية الشهيرة التي دار حولها الكثير من الحديث واللغط والتي سوف أتطرق إليها مستقبلًا.

ولا يفوتنـي هنـا أن أذكر واقعة خلال هذا اليوم الذي اتسـمت كل أخبـاره على الجبهة المصريـة بالإيجابية، أن «حافظ إسـماعيل» وفي حديث لي معه في شرفة القصر في مسـاء هذا اليوم، يستشـعر الآن أنه يسـتطيع أن يلتقي وفورًا أي مسـئول إسرائيـلي وبالتحديد «إيجال ألـون» صاحـب الأفكار المختلفة للتسـوية مع العرب، وفي أي مـكان إذ إن الجيش ضربهم وكشـف حدود إمكاناتهم، والحقيقة فقد دهشت عندئذ لهذه الجرأة في التفكير والمبادرة، إلا أن الحقيقة أن هذا الموقف كان يعكس تقديره الممتاز لأهداف العمل العسكري، واستخدام نجاحاته لتحقيق المزايا والأهداف السياسية المطلوبة.

وتقترب اليوميات من سـعت 2000 من يوم الأربعاء 10 أكتوبر لكي تقول وبالحرف «السـوفيت يضغطون على الرئيس لقبول وقف إطلاق النار/ الرئيس يرفض بحزم/ احتد على السفير السوفيتي وهدده بفضح الموقف السوفيتي/ طلب منه أيضًا أن يستمر السوفيت في الإمداد بالمعدات والجسور والأرايل المطلوبة لبطاريات الصواريخ، وبجسر جوي عاجل وإلا فإنه سوف يخرج للأمة بالحقيقة. من الواضح أن السوفيت يتعرضون لضغط أمريكي، وهو لاشك ما يخشاه أيضًا الرئيس «السادات».

وأتطـرق في هـذه المرحلة للفقرة الحاسـمة في هـذا اليوم، وربما في أزمة الأسـبوع الأول للحرب، عندما اتصل الرئيس «السادات» تليفونيًّا بالرئيس «الأسد»، وقد أوضح الرئيس السـوري اقتناعـه بـأن موقف سـوريا العسـكري جيـد للغاية وأنهـا صـدت الاختراقات الإسرائيلية وأوقفتها، وقام الرئيس المصري بإبلاغ نظيره السـوري بالموقف من السوفيت. وتـأتي بعد ذلك رسـالة مندوب الرئيس إلى سـوريا بعـد حديثه مع السـوريين ويؤكد أنهم ماضون في الصدام، وهنا يجب أن أعترف أن اليوميات تكشـف، ولأول مرة، عن قلقي من الموقف السوفيتي والكثير من الشكوك التي تموج في رءوس القادة المصريين تجاه السوفيت، وربما أيضًا بعض القلق والتحسـب من الرؤية السـورية للحرب وأهدافها والحاجة القوية للتنسـيق السـياسي والعسـكري بين الجانبين العربيين اللذين كانا يعملان باتساق عسكري ولكن عن مبعدة عن بعضهما البعض سياسيًّا.

حاول السـوفيت إقناع الرئيس «السـادات» بقبـول وقف القتال، وتقديـري أنهم كانوا يخشـون أن تستخدم الولايات المتحدة إمكاناتها كلها لدعم إسرائيل وبشكل يحقق للأخيرة التفوق في المعركة وبما يؤثر تأثيرًا سـلبيًّا على المصالح السـوفيتية. وعندما رفض «السادات» وبحـزم موقفهـم، استشـعروا الحاجة للحفاظ عـلى علاقتهم به مهما كانـت تتصف بالتوتر أو عدم الثقة والشك، من هنا اتخذ القادة السوفيت قرارهم ببدء الإمداد للجيشين السوري والمـصري وتعويض الخسـائر وتلبية الاحتياجـات، إلا أن المؤكد أن التصرفات السـوفيتية تجاه الجيشـين كانـت تعكس تفضيل أحدهما عـلى الآخر أو على الأقل الإحسـاس بالحاجة الضروريـة لدعـم أحدهما فورًا في مقابـل تزويد الثاني - الجيش المـصري - بما يطلبه ولكن كأولوية ثانية.

وترصد يومياتي أن السوفيت، وقد اتخذوا قرار الإمداد، حركوا بعض الوحدات المدرعة السـوفيتية إلى ميناء «أودسـا» لكي تسـلم دباباتها إلى السـفن السـوفيتية للإبحـار الفوري، وتقـول معلوماتنـا المؤكدة عندئذ إن السـوفيت وما بين الفترة من 8 إلى 11 أكتوبر أرسـلوا أربعمائة دبابة سـوفيتية وصلت إلى اللاذقية في مسـاء يوم 11 أكتوبـر، وجرى تفريغها فورًا لاستخدامها من قبل الجيش السوري الذي كان قد فقد الكثير منها. وكان الملاحظ أيضًا أن القوات الجوية الإسرائيلية ابتعدت في هذه الأيام عن ميناء اللاذقية ونتيجة لرسائل سوفيتية حادة بأن الهجوم على أي من السـفن السـوفيتية في أثناء رحلتها إلى اللاذقية أو بداخل الميناء

سيكون له عواقبه الخطيرة. وعلى الجانب الآخر انتظرت القوات المسلحة المصرية لحين وصول أعداد كبيرة من أرايل بطاريات الصواريخ التي كانت إسرائيل تدمرها بشكل كثيف لتعمية الدفاع الجوي المصري، كما انتظرنا صواريخ الفولجا ذات المدى الأبعد للدفاع بها عن القوات في عمق سيناء، ولاشك أن صاحب فلسفة الهجوم المصري قد خطط أعمال الهجوم وتوقيتاته وإيقاعه بشكل يؤمن عدم خروج القوات البرية المصرية خارج مظلة دفاعات الصواريخ المضادة للطائرات، كما أنه فضل عدم السماح باستهلاك القوات الجوية المصرية في صدامات مع إسرائيل قد تؤدي إلى تدميرها، من هنا كانت أهمية الدفاع الجوي لكل فلسفة المعركة، ومن هنا أيضًا كانت اتصالات الرئيس «السادات» التي تكشفها مقابلاته مع السفير السوفيتي تركز على هذا النوع من الإمداد تحديدًا، وأخذنا نقترب من لحظة تطوير الهجوم، وهي مسألة كنا ننتظرها جميعًا منذ الوثوب على خط بارليف وتدميره وضرب الهجمات المضادة المتناثرة، وكان البعض يستشعر تأخرنا فيها وكان البعض الآخر يتفهم احتياجاتها لتأمين القوات بالكامل ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية مثلما سبق القول، لقد ركز الإسرائيليون على سوريا في الأيام الأولى لتلقيهم الضربة الافتتاحية للمعركة، وقدر البعض، وكنت منهم، أن هذا التصرف الإسرائيلي في التركيز على سوريا أولًا يجافي المنطق، إذ إن تجربة الحروب في مثل هذا النوع من الصدامات تفرض على هؤلاء الذين يعملون على «خطوط داخلية» أن يركزوا على الطرف الأقوى والأكثر تأثيرًا لهزيمته، ثم التحول إلى الطرف الأضعف والأقل خطرًا، إلا أن المؤكد أيضًا أن اقتراب المدرعات السورية من الجليل الأعلى فرض على القيادة الإسرائيلية أن تركز على مفهوم «سوريا أولًا»، ومن ثم ظهر هذا الوضع الخطر الذي تعرض له الجيش السوري، وحدوث الاختراق الذي أدى إلى هذه الحساسية المفرطة لدى السوفيت، ثم القيادة السورية، وفرض أيضًا على مصر أن تتحرك في اتجاه التطوير ومحاولة إما الوصول إلى الممرات بسيناء وإما مجرد السعي إلى التخفيف عن سوريا بعملية برية كبيرة على الجبهة المصرية، من هنا اقتربنا من الأزمة الثانية في الحرب، وبالتوازي مع بزوغ هذه الأزمة استمرت اتصالات الرئيس «السادات» الخارجية وأخذ يكثف من عمله الدبلوماسي النشط حتى مع استمرار صدام الدروع. وقد يكون من المناسب أن أتطرق إلى اليوميات في يومي الجمعة 12 والسبت 13 أكتوبر وحيث تعكس إلى حد كبير ما كنا نستشعره من حساسية الموقف، وقد كتبت سعت 150 يوم الجمعة بأن «موقف سوريا العسكري سيئ للغاية/ تقدمت مدرعات إسرائيل نحو دمشق في اختراق

عمقه 5 كم/ السوريون يهاجمون بعنف لرد الاختراق/ ماذا سيحدث إذا ما خرجت سوريا من المعركة؟ سنستمر طبعًا. هل فقدنا المبادأة؟ - ربما -/ مازلنا في انتظار الصواريخ الفولجا/ ويبلغنا السوفيت أنها ستصل اليوم أو غدًا / من الواضح أن المعركة ستكون أطول كثيرًا مما تصورت، ربما خمسة عشر يومًا أخرى/ سيوجه الإسرائيليون جهدهم الأساسي قريبًا ضدنا، الرئيس يمارس ضغوطه على أمريكا من خلال دول الخليج البترولية وخاصة المملكة العربية السعودية، كذلك من خلال استمرار الحوار مع «كيسنجر» عبر «حافظ إسماعيل»/ حذرنا الأمريكيين أننا سنضرب المدنيين في إسرائيل إذا ما استمرت في ضرب المدنيين المصريين، هذا هو التحذير الثاني، بدأ الجسر الجوي السوفيتي إلى مصر منذ الأمس، هل سنلحق باستخدام الصواريخ الجديدة؟ هل ستصلنا كميات معقولة لكي تكون مؤثرة؟ أتمنى. وصلتنا معدات كباري إضافية/ أتصور أن العدو سيهاجمنا بحدة قريبًا، وسوف نرد عملياته ونهزمها ثم ننطلق تحت غطاء الصواريخ، بل ربما ننطلق قريبًا جدًّا قبل بدء هجوم العدو الكبير، الموقف حساس، لم يصل إلى كونه حرجًا، ربما بعد يومين، أمامنا الآن ثلاث مجموعات قتال إسرائيلية، المستشار «حافظ إسماعيل» متضايق وعصبي جدًّا بسبب الوضع السوري.

أما ما سجلته يوم السبت 13 أكتوبر في ساعاته الأولى فقد ركز على سوريا حيث قلت: «الهجوم المضاد السوري نجح في وقف الاختراق الإسرائيلي/ الجميع متفائل، سوف تنجح سوريا في ردِّ الاختراق».

الفصل السادس

معركة أكتوبر.. أزمات الفترة من 13 - 21 أكتوبر
واستمرار تناسق العمل العسكري والدبلوماسي

قرأت منذ سنوات في كتاب شهير لرجل الدولة البريطاني «تشرشل» مقولة رائعة نصها «أن الأدميرال جون جيلكو هو الشخص الوحيد على الجانبين الألماني والبريطاني الذي كان يمكن بتصرفاته وأدائه أن يؤدي إلى خسران بريطانيا للحرب خلال نصف نهار».

كان «تشرشل» وزيرًا للبحرية البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى وحتى خروجه في عام 1916، بعد فشل غزو شبه جزيرة جاليبولي ومحاولة اختراق الدردنيل، وكان يقصد بهذه المقولة، الأدميرال «جيلكو» قائد «الأسطول الكبير البريطاني» في معركته مع أسطول أعالي البحار الألماني في معركة «جاتلاند» حيث اصطدم الأسطولان للمرة الأولى والأخيرة بكامل إمكاناتها في عام 1916 ولم يتمكن الأسطول البريطاني من تدمير خصمه الأضعف من حيث القدرة أو التجربة تحت قيادة الأدميرال الألماني الشهير «برنس شير». بل على العكس انتهت المعركة خلال يوم واحد، شهد إحدى أكبر معارك التاريخ البحري وبعد خسائر بريطانية أكبر عددًا في السفن الرئيسية مقارنة بما حل بالألمان.

وتحدث الكثيرون وكتبوا بعد المعركة، وكذلك بعد انتهاء الحرب في عام 1918، يتساءلون عن أسباب حرص أو حذر الأدميرال «جيلكو» وأسباب عدم استثماره لتفوقه الكبير في حسم المعركة عن طريق نهج أكثر جراءة وعدوانية، وجاءت مقولة «تشرشل» لكي تعطي «جيلكو» حقه بالكامل، إذ إن هزيمة الأسطول البريطاني في هذا النهار كانت ستؤدي بلا شك إلى هزيمة كاملة لبريطانيا في صدام الحديد والنار الذي جرى مع ألمانيا

على أرض القارة الأوروبية. وينبغي هنا أن أشرح أسبابي بهذا التقديم لمعركة «جاتلاند» الشهيرة؛ إذ استشعرت دائمًا أن مصر ألقت على عاتق «أحمد إسماعيل علي»، القائد العام للقوات المصرية المسلحة مسئوليات جسامًا، وأن الرجل تحمل هذه المسئوليات باقتدار حاسبًا وبكل دقة قدرات وإمكانات القوات المسلحة والمهام التي يمكن أن تنجزها، والأهداف المطلوب تحقيقها والوصول إليها، وأخيرًا الكيفية التي يمكن بها ومن خلالها حفز القوات والأفرع الرئيسية لها على تحقيق الهدف العسكري، ومن ثم الأهداف الاستراتيجية السياسية للحرب. وأجدني أمضي في القول اليوم إن «أحمد إسماعيل علي» وبعميق خبرته وحكمته كان يعي بدقة أن هدف العمل العسكري المصري عبر القناة ليس هو فقط تحطيم خط بارليف وكل نقاطه وحصونه - ويجب هنا أن نؤكد أنه خط محصن بعمق يستند إلى مانع مائي عريض ويماثل في تحديه ما يمكن أن يكون قد واجهته أي من جيوش الحرب العالمية الثانية بكل قدراتها - ولكن أيضًا في احتلال هذا الشريط الممتد على طوال الجانب الشرقي للقناة وضرب الهجمات الإسرائيلية المضادة وتأمين انتهاء الصدام المسلح ولدى مصر قوات قادرة وفاعلة وذات تأثير داخل أرض سيناء - حتى لو كان ذلك على شريط لا يتجاوز 10/ 15 كم - وبذا تكون مصر قد حطمت نظرية الأمن الإسرائيلي وفرضت على الإسرائيليين والولايات المتحدة ضرورة التحرك لتسوية سياسية.

من هنا أمسك «أحمد إسماعيل علي» بتلابيب قواته ومنع أيًا من وحداته الرئيسية التابعة للجيشين الثاني أو الثالث من الانجراف المتسرع للخروج من رءوس كباري الفرق الخمس المشاة، بل وصمم على مقاومة كل تفكير بضرورة وأهمية التحرك الفوري لاستغلال النجاح الابتدائي والافتتاحي للمعركة بعد تحطيم خط بارليف ونجاح فرق المشاة في ضرب كل الهجمات المدرعة المضادة وهزيمتها والتواجد بالتالي على الخطوط التي حددت منذ البداية لتحقيق الهدف الابتدائي والنهائي للعملية العسكرية وبتوابعها السياسية الاستراتيجية.

جاء النجاح المصري الابتدائي بثمن يقل كثيرًا عما توقعته القيادة العسكرية والسياسية في إدارتها للحرب، من هنا تعرض «أحمد إسماعيل علي» لضغوط تحثه على أهمية استغلال النجاح والدفع بالقوات وإطلاقها في اتجاه الممرات الرئيسية في عمق سيناء [ممري متلا/ والجدي]، وذكر البعض أيضًا في معرض تحليل المعركة والصدام العسكري، واعتمادًا على

ما نشر بعد الحرب، أن رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» صدمت لانهيار «موشي ديان» وزير الدفاع وكذلك الجنرال «جونين» قائد الجبهة الجنوبية لإسرائيل عندما عادا إليها في اجتماع عاصف عقد يوم 9 أكتوبر في مقر قيادة الجنوب في وسط سيناء طالبًا فيه بالنظر في سحب القوات الإسرائيلية المتواجدة في مواجهة المصريين إلى عمق سيناء وخلف المضايق، إلا أن «مائير» منعت هذا الانسحاب وقررت اللجوء وبشكل فوري إلى الولايات المتحدة لمطالبتها بالتحرك الفوري للإمداد بكل الاحتياجات الإسرائيلية من السلاح والذخيرة، ودار جدل في واشنطن، وذلك حسبما كشفت السنوات التالية للحرب، ودار نقاش بين الدفاع والخارجية وأخذ في الحسبان رد الفعل العربي وبالذات في مسائل الإمداد العربي بالبترول للعالم الغربي، وحسم الأمر لصالح الخارجية و«كيسنجر» الذي دفع بأهمية عدم السماح للسلاح السوفيتي بهزيمة السلاح الأمريكي، ومن ثم اتخذ قرار أمريكي بإمداد إسرائيل بكل احتياجاتها وأكثر واستخدام كل الطاقات البحرية والجوية الأمريكية لتحقيق هذا الهدف.

وأستذكر هنا - وللرد على هذه الآراء القائلة إنه كان ينبغي تطوير الهجوم ابتداءً من يوم 10 أكتوبر وقد صدت كل الهجمات المدرعة المضادة التي قامت بها إسرائيل - بالقول إن «أحمد إسماعيل علي» كان يعلم أن السوفيت لا يرغبون في قيام الجانب العربي بكسر وقف إطلاق النار ابتداءً، وأن مصر وكذلك سوريا نجحتا في وضع السوفيت تحت ضغوط هائلة، استراتيجيًا وسياسيًا، للمضي في الإمداد بالسلاح وتمكين الجيش المصري والقوات الجوية المصرية من بناء قدراتها خاصة في فترة العام الممتد ما بين أكتوبر 72 وحتى أكتوبر 73، بل أقول إن مصر نجحت وببراعة ليس فقط في إعطاء الانطباع لإسرائيل والغرب أنها غير مهيأة عسكريًا، ولكن أيضًا في خداع السوفيت الذين تصوروا أنها غير قادرة بكوادرها وقياداتها على استخدام هذا السلاح في يد المقاتل المصري، من هنا فإن المتصور أن القائد العام المصري ما كان يرغب أن يجد نفسه - وتحت ضغط المعركة التالية - مرة أخرى، تحت طائلة السوفيت أو إرادتهم في الإمداد أو عدم الإمداد بالاحتياجات الملحة للمصريين. وبذا كان الحرص والاقتصاد في القوى والإمكانات والجهود هي العناصر الممسكة بالموقف المصري مع الاقتراب من المعركة، ثم المضي فيها حتى نهايتها.

ولاحظت أن الكثير من تقارير سفاراتنا ودبلوماسيينا في مناقشاتهم مع قرنائهم من الغربيين والأوروبيين تشير إلى أن الجميع يتوقع أن يتقادم السلاح السوفيتي لدينا خلال عامين، وأنه يصعب تصور موافقة السوفيت أو انجرافهم للمزيد من تعويض العرب بالجديد والمتطور من المقاتلات والدبابات والأسلحة الثقيلة، وفي اعتقادي الجازم، أن «أحمد إسماعيل علي»، القائد العام للقوات المسلحة كان يقدر أن فقدانه هذا الجيش، مرة أخرى، أو تكرار هزيمة 67 سوف يمثل الضربة القاضية لمصر ونجاح إسرائيل على الجانب الآخر في الإمساك بسيناء لعقود وربما أجيال قادمة، من هنا جاء حذره الواضح في تقييد الجيش وعدم الخضوع لمغريات التطوير ومزاياه، حيث إن عواقبه أيضًا كانت ماثلة أمامه.

وفي هذا السياق يجب أن أنقل عن مستشار الأمن القومي المصري «محمد حافظ إسماعيل»، في معرض تحليله لهذه الرؤية، قوله في كتابه عن الأمن القومي المصري ومعركة أكتوبر، «إنه وبإتمام القوات المسلحة تحقيق هدفها المباشر بتاريخ 10 أكتوبر، فينبغي أن أشير إلى أنني - وكنت من خلال أحاديثي مع الفريق أول «أحمد إسماعيل علي» قبل نشوب الحرب - أدرك أنه لا ينوي التقدم حتى الممرات الجبلية وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق إنما قصد به أن يستحث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رءوس الكباري على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر للجيش».

واستمر الحشد المصري بالتالي يتابع تجهيزاته وتحصيناته في شرق القناة حتى دهمتنا الأزمة الأولى للمعركة.

وأجد هنا وقبل الاستمرار في سياق رؤيتي لهذه التجربة الشخصية للحرب وفي أسلوب إدارتها عسكريًّا وسياسيًّا التأكيد على قناعتي بأنه عندما تقرر الدول والمجتمعات أن تنهج نهج الصدام المسلح وتستخدم القوة العسكرية، فواجب الدبلوماسية هو استمرار التحرك لتأمين النجاح للعمل العسكري وعدم إتاحة الفرصة لإعاقته، وأخيرًا استمرار البحث والسعي لاستكشاف كل الفرص التي ستتاح من أجل التوصل إلى الوضع الاستراتيجي والسياسي الأمثل عند الاتفاق على وقف إطلاق النار. وهذا في تقديري كان الشغل الشاغل عندئذ لـ«حافظ إسماعيل»، مستشار الأمن القومي لـ«الرئيس السادات» ومجموعة العمل المصاحبة له.

والآن نعالج «الاضطرار» لتطوير الهجوم المصري والانطلاق شرقًا وما صاحب ذلك من استمرار عمل دبلوماسي هادئ يحبس أنفاسه انتظارًا لنتائج التطوير ولكي نصل إلى اللحظة التي نقدر فيها أن مصر وصلت إلى النقطة المبتغاة في تحقيقها لأهدافها العسكرية ونبدأ في السعي لجني المكاسب السياسية.

وأبدأ بالقول إن تدهور الوضع على الجبهة السورية فرض على مصر أهمية التحرك لتخفيف الضغط عن الجيش السوري واجتذاب قوات إسرائيلية رئيسية إلى جبهة سيناء، إلا أن الملاحظ أن العدو الإسرائيلي كان - وابتداءً من يوم 12 أكتوبر - يدفع بالكثير من وحداته الرئيسية فعلًا في اتجاه سيناء، كما كشف تقرير للاستطلاع المصري في سيناء، أرسلته العناصر المصرية المنتشرة في العمق ووراء خطوط العدو، وفي اليوم نفسه تم رصد تحرك كميات كبيرة من معدات الكباري المنقولة أيضًا، بما يؤشر إلى نية إسرائيل القيام بمحاولة لعبور قناة السويس، وقد استغربت كثيرًا عند قراءتي لهذا التقرير المعروض على «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي، إذ كيف يتصور الإسرائيليون أنهم سينجحون في إزاحة القوات المصرية المتمركزة أمامهم وكيف يمكنهم التعامل مع الفرق المدرعة المصرية والأخرى الميكانيكية المتواجدة غرب قناة السويس وبالقرب منها وهي الفرق المدرعة 21 ، 4 والأخرى المشاة الميكانيكي 23 ، 6، وعلى أي الأحوال فمن الواضح أن هذه المعلومات لم تفرض اعتباراتها على «الرئيس السادات» الذي صمم على تطوير الهجوم، أو على رؤية القيادة العامة التي تحركت تحت توجيهاته، ومن جانبي أعلم أن جدلًا حادًّا دار ونَمَى إلى علمنا فعلًا في هيئة مكتب «حافظ إسماعيل» في هذا اليوم - 13 أكتوبر - أن قائد الجيش الثاني اللواء «سعد مأمون» كان يقاوم فكرة التطوير لساعات طويلة حفاظًا على القوات وتوازن الجيش على جانبي القناة، وأنه - في سياق جدله مع القيادة العامة - أصيب بأزمة قلبية خفيفة فرضت انزواءه وتكليف اللواء «سعد خليل» بمهمة قيادة الجيش الثاني.

وكتبت في يومياتي سعت 1700 من يوم السبت 13 أكتوبر «أن أمام قواتنا حاليًا ثلاث مجموعات قتال رئيسية وأن تقديري أن دمشق لا يمكن أن تسقط، بل ولن يسعى الإسرائيليون إلى الدخول إلى مدينة عربية بهذا الحجم والكثافة السكانية، بل إن سوريا سوف تنجح في صد الاختراق». وأضافت اليوميات أن السفير البريطاني قام بإيقاظ الرئيس

سعت 0400 فجر يوم السبت 13 أكتوبر ونقل إليه رسالة من رئيس الوزراء البريطاني أن «كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكية طلب من رئيس الوزراء «اليك هيوم» تقديم اقتراح للمصريين مفاده أن إسرائيل لن ترفض وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية للقوات المتحاربة وذلك إذا ما وافقت مصر، وقد رفض «الرئيس السادات» هذا المسعى في غياب أفق سياسي متكامل للتعامل مع الصدام وتوابعه السياسية، وكان السفير السوفيتي قد أجرى هو الآخر اتصالًا مباشرًا مع الرئيس قبل ذلك ببضع ساعات في الدقائق الأولى من السبت 13 أكتوبر مطالبًا بالنظر في وقف القتال. وكتبت في يوميات اليوم نفسه «أن السوفيت يخشون على علاقاتهم مع أمريكا، كذلك فإن لديهم خشية ولا شك على أوضاع النظام في سوريا، وقد طلب الرئيس وفقًا لمحضر الاتصالات التي سجلها السيد «عبدالفتاح عبدالله» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أن يكون وقف إطلاق النار مصحوبًا بالاتفاق على مفهوم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وتفاهم على جدول زمني لهذا الانسحاب مع عقد مؤتمر سلام تشارك فيه القوتان العظميان. وكتبت أيضًا في هذا السياق أن الرئيس يملك وضوح رؤية عظيمًا فهو يرى:

- أن إسرائيل تهاجم سوريا لهدف سياسي وليس عسكريًّا، وللمساومة في المستقبل، كما أن العسكريين الإسرائيليين يبحثون عن نصر شكلي يخفي الصدمة الاستراتيجية التي تعرضوا لها وحلت بإسرائيل.

- أن الجبهة الأساسية هي جبهة قناة السويس، وهي التي ستقرر نتيجة الصراع وأن المعركة الآن هي معركة مصر وليس سوريا وأن الفيصل سوف يكون هو نجاح مصر في ضرب الجيش الإسرائيلي في سيناء، وإجهاض خططه الهجومية ضد القوات المصرية.

كانت مجموعة النقاط التي تحدث بها الرئيس «السادات» مع سفيري الاتحاد السوفيتي وبريطانيا هي النقاط نفسها التي تناولها «محمد حافظ إسماعيل» في رسالته المكتوبة الأولى إلى «كيسنجر » وزير الخارجية الأمريكية مساء يوم 7 أكتوبر وأن «هدف مصر الثابت هو في التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط وليس تسوية جزئية، من هنا فإن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة، وعندئذ ستكون مصر على استعداد للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف مناسب». وبدأت الرسائل بين «حافظ إسماعيل»

و«كيسنجر» تتزايد، وجاء في رسالة لـ«حافظ إسماعيل» يوم 9 أكتوبر أن على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط 5 يونيه ويعقد بعد ذلك مؤتمر سلام لوضع الاتفاق على سلام نهائي وأن مصر لا تمانع في وجود دولي محدد في شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة في مضيق تيران وصنافير، وأخذ كل يعرض مواقفه، ووضح أن الأمريكي في إجاباته يناور ويراوغ لكي يستهلك الوقت انتظارًا لنجاح عسكري إسرائيلي على الأرض، من هنا أخذت رسائل «كيسنجر» تطرح تساؤلات عن المقصود بإشارة مصر إلى الانسحاب من كل الأراضي وهل يسبق الانسحاب المؤتمر أم يتلوه وهكذا، وعاودت رسالة جديدة من «حافظ إسماعيل» على تأكيد الرؤية التي نقلها إلى «كيسنجر» في بداية الصدام – مرة أخرى –.

كان هناك اعتبارات كثيرة للموقف المصري الذي سار فيه «الرئيس السادات» ونفذه «حافظ إسماعيل» بالتزام واضح، إلا أن المؤكد أن عدم الثقة المصرية في كل من إسرائيل وأمريكا فرض ثقله على صاحب القرار بعدم التوقف عن الصدام خاصة مع خشيته أن يكون الجانبان الأمريكي والإسرائيلي يسعيان فقط إلى وقف مؤقت أو تكتيكي للنيران، تعاود بعده إسرائيل عمليات عسكرية جديدة ضدنا، إلا أن المؤكد أيضًا أن القيادة السياسية المصرية ناقشت الأمر، خاصة مع تزايد الضغط السوفيتي لوقف إطلاق النار، إذ جاء في كتاب «حافظ إسماعيل» المشار إليه – «أمن مصر القومي» – أن الدكتور «محمود فوزي» كان يخشى ردود فعل سلبية في صفوف قواتنا لو أنها دعيت الآن للتوقف، بينما تكبد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة ويستمر تقدمها إلى الشرق من القناة، لكن «فوزي» عاد واقترح أن تعلن إسرائيل احترامها للسيادة الكاملة للدول العربية المجاورة على أراضيها وأن تطلب رسميًا وقف إطلاق النار»، والحقيقة أن ما كتبه «حافظ إسماعيل» في هذا الكتاب لم يكن على الإطلاق بعيدًا عن تفكيري وأنا أتابع كل هذه التطورات من واقع ما أقرؤه من مكاتبات ومحاضر «عبد الفتاح عبد الله» وغيرها من أوراق وتسجيلات تليفونية.

وتحركت مصر لتطوير الهجوم وبعد هذه الوقفة التعبوية في الفترة من 6 إلى 13 أكتوبر والتي كان من المتصور أنها سوف تمتد حتى نهاية الصدام المسلح، إلا أن الوضع السوري فرض الخروج منها نحو الشرق.

وعلمت أن تطوير الهجوم، تخفيفًا عن سوريا – مثلما صمم «الرئيس السادات» – سيبدأ

في ساعة متأخرة من يوم 13 أكتوبر، ثم تأجل حتى فجر يوم الأحد 14 أكتوبر، وكتبت في يومياتي سعت 1700 من يوم السبت أن إحدى طائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز SR 71 مرت فوق الدلتا والقاهرة وإلى قناة السويس وسيناء وخرجت من العريش عائدة إلى مقصدها الذي انطلقت منه في قاعدة أمريكية بأوروبا، وكانت على ارتفاع عال للغاية وبما لم يمكن المقاتلات المصرية أو نطاقات الصواريخ المضادة من التصدي لها، وكان لهذا الاستطلاع آثاره الهائلة على تطورات المعركة، إذ كشفت الصور الجوية التي قدمها الأمريكيون إلى إسرائيل أن الوحدات الرئيسية المصرية الموجودة في الاحتياط غرب القناة قد عبرت القناة إلى الشرق أي بما يعني النية في التطوير، وكشفت هذه الصور أيضًا أن غرب القناة قد أصبح خاليًا إلى حد كبير من القوات الرئيسية الثقيلة، وتهيأ العدو بالتالي لتلقي ضربتنا، ودخلت المعركة إلى ميزان غير مسبوق من الحساسية والخطورة.

وقامت قواتنا بهجوم التطوير صباح الأحد 14 أكتوبر، وتوقف الهجوم في المساء بعد تعرض قواتنا إلى خسائر كبيرة وصلت إلى ما بين 220 و250 دبابة ومركبة مدرعة وهي خسائر لا شك جسيمة للغاية وسجلت في يومياتي سعت 0700 من صباح الإثنين 15 أكتوبر «من الواضح أن هجومنا قد توقف وهذا سيكون له آثاره الخطيرة على المعركة.. كما أن من المهم عدم التخلي عن عنصر المبادأة للعدو وإلا ضربنا دون رحمة؛ من هنا يجب الاستمرار في العمليات النشطة والضغط عليه».

وقد لاحظت بعد ذلك بسنوات، أن «حافظ إسماعيل» توصل إلى نفس النتائج التي طرحها في كتابه أمن مصر القومي عندما ذكر: «كان الهجوم الذي شنته قواتنا خلال نهار يوم 14 أكتوبر قد حقق الهدف منه، حتى من قبل أن يبدأ انطلاق القوات من قواعدها داخل رءوس الكباري، فمنذ 13 أكتوبر توقفت العمليات الهجومية الإسرائيلية في جبهة الجولان وأمكن درء الخطر الذي يهدد دمشق، إلا أنه مع انتهاء معركة التطوير في مساء 14 أكتوبر، كانت القيادة العسكرية المصرية قد استنفدت طاقة قواتنا وبذلك سلمت بميزة المبادرة التي حققتها منذ 6 أكتوبر، إلا أن الحقيقة أيضًا أن ميزة هذه المبادرة كانت تتآكل منذ بداية الوقفة التعبوية الممتدة لتنتقل في النهاية إلى القيادة الإسرائيلية».

وأقول من جانبي وبكل اقتناع إن «أحمد إسماعيل علي»، وقيادة الجيش التي واجهت

هذا الموقف بالغ الصعوبة والحساسية في مساء 14 أكتوبر قد اتخذت القرار الأسلم، وهو وقف المضي في الهجوم وتفادي تعريض القوات لمزيد من الخسائر الفادحة خاصة لما لذلك من تأثير على مستقبل المعركة وعلى ضوء ما قد تقوم به إسرائيل من عمليات مضادة كشفت عنها عمليات الرصد والاستطلاع قبل 72 ساعة أي يوم 11/ 12 أكتوبر.

أعود مرة أخرى إلى ما تضمنه كتاب «حافظ إسماعيل» في تحليله لنتائج هذا اليوم «أن الأمر كان يقتضي المسارعة من جانبنا بإعادة تسليح وتنظيم الوحدات التي خاضت المعركة وإعادة تجميعها وانتشارها خلال الـ24/ 48 ساعة التالية استعدادًا للمرحلة القادمة والحتمية من عمليات العدو، أخذًا في الاعتبار أن فشل الهجوم المصري يوم 14 أكتوبر كان هو المنطلق الصحيح لشن الهجوم الإسرائيلي المضاد».

والحقيقة أن هذه النقاط التي تناولها «حافظ إسماعيل» في تحليله لتوابع معركة التطوير لم تكن غائبة عن ذهن صاحب القرار المصري الذي سعى للحصول على أكبر دعم عسكري لمواجهة متطلبات هذه المرحلة الخطرة القادمة. وترصد يومياتي سعت 0700 لليوم نفسه الإثنين 15 أكتوبر أن مصر حصلت على مائتي دبابة من يوغسلافيا، كانت سترسل خلال الأيام التالية بالبحر إلى ميناء الإسكندرية كذلك كان هناك حديث يدور حول دبابات من كل من المغرب/ الجزائر/ ليبيا.

بدأت هذا الفصل بالإشارة إلى الأدميرال «جون جيلكو» الذي كان يمكن أن يخسر الحرب لبريطانيا في نصف نهار، وأنهيه اليوم بأن «أحمد إسماعيل علي»، القائد العام للقوات المسلحة، كان يمكن أن يخسر الحرب هو الآخر خلال نهار 14 أكتوبر، إذا ما كان قد صمم على الاستمرار في عمليات الهجوم وصولًا إلى مداخل المضايق مثلما كان الهدف عندئذ.

الفصل السابع

أزمة الاختراق الإسرائيلي لغرب القناة والقبول بمطلب وقف إطلاق النار

اقترنت الأيام القليلة التالية لنجاح إسرائيل في إجهاض جهد القوات المصرية لتطوير الهجوم يوم 14 أكتوبر بعدد من التطورات المهمة التي كان لها تأثيرها الكبير على شكل مسار العمل العسكري من ناحية، والجهد الدبلوماسي من ناحية أخرى. فقد تحرك «الرئيس السادات» يوم 16 أكتوبر لكي يطرح أمام مجلس الشعب المصري الرؤية المصرية المتكاملة فيما تتصوره مصر من شكل للتسوية المقترحة ويصوغ بشكل متكامل كل ما تحدث به مع سفراء الدول الرئيسية على مدى الأيام السابقة وما تضمنته رسائل «محمد حافظ إسماعيل» إلى «كيسنجر» طوال الأسبوع الأول للحرب.

وجاء حديث «الرئيس السادات» أمام المجلس لكي يؤكد أن هدف مصر هو استعادة أراضيها في سيناء وتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، كما أن مصر على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة فورًا وتحت إشراف دولي، وأن مصر على استعداد، فور إتمام الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، أن تحضر مؤتمر سلام دوليًا بالأمم المتحدة من أجل وضع قواعد وضوابط سلام في المنطقة يقوم على الحقوق المشروعة لكل شعوبها، ثم ذكر «الرئيس» أخيرًا استعداد مصر للبدء الفوري بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة. ولا شك أن هذا الطرح تضمن إشارات جديدة بشأن الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة وكذلك ضوابط وقواعد السلام في المنطقة، وهي كلها إشارات مضت فيها مصر منذ ذلك الحين وحتى الوصول إلى محادثات

كامب دافيد وتوقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية، مرورًا بمؤتمر جنيف للسلام في ديسمبر 73. ويلاحظ أنه وفي نفس توقيت خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب كانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل تلقي بيانًا قصيرًا في الإذاعة الإسرائيلية مفاده أن وحدات من الجيش الإسرائيلي وقواته الخاصة قد عبرت قناة السويس وبدأت في العمل المسلح بين مدينتي الإسماعيلية والسويس.

كان «حافظ إسماعيل» في سياق اتصالاته مع «كيسنجر» قد نقل إلى الأخير رؤية مصرية قريبة لما تحدث به «الرئيس» وإن كانت قد تقدمت بعض الشيء عما جاء على لسان «الرئيس» أمام الشعب. وقد طلب «إسماعيل» يوم 10 أكتوبر أن تنسحب إسرائيل في فترة زمنية محددة إلى خطوط 5 يونيو وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، وأنه عند إتمام الانسحاب تنهى حالة الحرب، كما أنه وبعد الانسحاب أيضًا يوضع قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة وإلى حين مباشرة الفلسطينيين حق تقرير المصير. وجاء رد «كيسنجر» سريعًا على خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب وكذلك رسالة «حافظ إسماعيل» المرسلة يوم 9 أكتوبر المشار إليها بعاليه وحيث وضح أن أمريكا «تبغي إنهاء القتال والصدام الحالي تحت ظروف تسهل التقدم نحو تسوية نهائية». وكانت هذه الفقرة في رسالة «كيسنجر» كاشفة لما سعى إليه الجانب الأمريكي خلال الأسبوع التالي من القتال والتي استهدفت مساعدة إسرائيل بكل الدعم العسكري لكي تعيد التوازن العسكري والاستراتيجي مع مصر وبما يُمكن «كيسنجر» من أن يلعب دوره في التقريب بين الأطراف والتحرك بها نحو تسوية للنزاع. وعاد «كيسنجر» لكي يؤكد لـ«حافظ إسماعيل» أن الرؤية المصرية التي جاءت في خطاب «الرئيس السادات» ورسائل «مستشار الأمن القومي المصري»، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حرب ممتدة وأن مصر عليها أن تنظر في تقييد أهدافها إذ إن الإصرار على الحد الأقصى للرؤية المصرية سيعني استمرار الصدام المسلح واحتمال تعرض كل النجاح المصري المحقق حتى الآن للتآكل. وركز «كيسنجر» أخيرًا على مطلبه في أهمية وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية مع تأمين موافقة الأطراف المتنازعة ببدء مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة لإقامة سلام كامل وعادل على أساس القرار 242 مع أهمية التوازن بين السيادة والأمن.

وكتب «كيسنجر» في هذا السياق إلى «حافظ إسماعيل» يوم 14 أكتوبر بأن أمريكا سوف تسعى إلى إمداد إسرائيل بمعدات ومواد «تستهلك»، وكأنه يدعي أن الأمر لن يزيد على الذخيرة التي تستهلك بطبيعة الحال، إلا أن حقيقة الأمر أن الأمريكيين مضوا في إمداد الجانب الإسرائيلي بالكثير من المعدات الثقيلة والمدفعيات والدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وغير ذلك.

وسجلت في يومياتي سعت 0700 من يوم 15 أكتوبر أن هذه الرسالة الأخيرة توضح أن القرار الأمريكي في البدء بالإمداد يشير - كحجة - إلى بدء السوفيت فعلًا بإمداد مصر وسوريا باحتياجاتها للاستمرار في المعركة، وأوضح «كيسنجر» أيضًا في رسالته أن الولايات المتحدة ستوقف هذا الإمداد فور توقف القتال، وأضاف أنه يريد استمرار هذا التشاور المفيد وأنه طلب من إسرائيل عدم التعرض للمدنيين وأنه كان أيضًا قد حصل من إسرائيل على موافقة بوقف إطلاق النار على المواقع الحالية إلا أن مصر هي التي رفضت الأمر.

وبطبيعة الحال فإن أي قارئ اليوم لهذه الرسائل مع ربطها بتطورات القتال على الأرض بدءًا من يوم 15 أكتوبر مساءً يصل إلى هذه النتيجة الواضحة أن أمريكا كانت قد قررت في ضوء رفض مصر لوقف إطلاق النار أن تسعى إلى إحداث تغيير جوهري على الأرض يعيد التوازن إلى الموقف، من وجهة النظر الأمريكية، ويُمكن إسرائيل من تحقيق مكاسب مقابل المكاسب المصرية في تحطيم خط بارليف واستعادة السيطرة العسكرية المصرية على هذا الشريط الممتد على طول مواجهة القناة وإلى الشرق منها وبعمق 10/ 15 كيلومترًا.

وأقول إن هذا التبادل المصري/ الأمريكي للرسائل والمواقف وطرح «الرئيس» لرؤيته بشكل متكامل أمام المجتمع الدولي، اقترن أيضًا بزيارة مهمة قام بها «كاسيجين» رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، للقاهرة مساء يوم 16 أكتوبر. وكان الواضح أن «الرئيس السادات» وفي اختياره لموعد إلقاء بيانه أمام مجلس الشعب في صباح يوم وصول «كاسيجين»، استهدف طرح الموقف المصري المتكامل وبما لا يتيح لـ«كاسيجين» أن يؤثر على قرارنا في المضي في السعي لتحقيق أهداف الصدام وعدم القبول بالمطلب السوفيتي لوقف إطلاق النار على الخطوط الحالية دون وضوح الأفق السياسي للتسوية المطلوبة. وكتبت في يومياتي لهذا اليوم سعت 0100 من الثلاثاء 16 أكتوبر «يحضر «كاسيجين» إلى مصر اليوم/ سيحاول الضغط

علينا من أجل وقف إطلاق النار/ سيلقي الرئيس خطابه ليسبق «كاسيجين» وليعلن مبادرته في النقاط الخمس وسوف يورط ذلك السوفيت في مواجهة الأمريكيين الذين أخذوا هذا القرار المتعلق بالدعم العسكري لإسرائيل، وسوف يتأزم الموقف سياسيًّا». وجاء في اليوميات في هذا السياق أيضًا إشارة إلى محاولة «الرئيس» استخدام اتصالاته الوثيقة «بشاه إيران» لكي يتحرك في اتجاه أمريكا ولتخفيض غلواء الموقف الأمريكي. وهنا يجب أن أذكر أن «الرئيس السادات» قد أبقى على أكبر قدر من التواصل والاتصال مع «الشاه» منذ بداية العمل العسكري عن طريق «سفير إيران» النشط بالقاهرة عندئذ، وأخذ «الشاه» من جانبه يتجاوب مع «السادات» ويرد عليه ويسعى لمحاولة التأثير على الموقف الأمريكي لصالح مصر، وهي مسألة لا أعتقد أنها كانت بعيدة عن تفكير «الرئيس» وردود فعله على ما واجهه «الشاه» بعد ذلك وقبول «السادات» لجوءه إلى مصر.

ومن المهم عند هذه النقطة من السرد أن أتطرق إلى ما سبق أن تحدث به «حافظ إسماعيل» معي في الأيام الأولى للصدام، حيث قال ما معناه إنه لا يمانع الآن في لقاء «إيجال ألون» «نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والذي كان قد طرح في سنوات سابقة مشروعًا لتسوية عربية إسرائيلية» خاصة وقد تحررت مصر من مأساة وإذلال معركة 67، وأعود للقول إن يوميات سعت 0100 من يوم 16 تتناول أيضًا هذه المسألة مرة أخرى وحيث عاودت مناقشة الأمر مع «مستشار الأمن القومى» مشيرًا إلى أهمية متابعة التحرك في اتجاه ما سبق أن تحدث به يوم 9 أكتوبر وأننا يجب أن نتسلح بالمرونة في تفكيرنا ولا نمانع في اللقاء مع الإسرائيليين بشكل مباشر خاصة وقد أبرحناهم ضربًا، وأجاب «حافظ إسماعيل» أن ما يقلقه هو سوريا والخسارة التي حلت بها في الأراضي وكيف يمكن ترضيتها، كذلك فإن الدول العربية التي سارعت بالمشاركة في القتال بوحدات صغيرة سوف تمثل هي الأخرى مشكلة يجب التعامل والتفاعل معها.

وأعود في إطار هذا الاستعراض للموقف إلى زيارة «كاسيجين» وجلساته الممتدة مع «الرئيس السادات» بمفردهما بهدف الاتفاق ليس فقط على شكل التنسيق السياسي المصري السوفيتي المشترك على مستوى الاتصالات مع الأمريكيين وعلى مستوى مجلس الأمن، ولكن أيضًا للتفاهم على ما سوف يقوم السوفيت بإمدادنا به من معدات وأسلحة. وأتذكر قراءاتي

لأحـد محـاضر مقابلات «الرئيس» مع «السـفير السـوفيتي» بالقاهرة في اليوم السـابق لزيارة «كاسـيجين» قوله للسفير: «أرجو أن تخطر صديقي أليكسي [كاسيجين] أن يعد نفسه ويفتح جيوبه وسوف أضع يدي فيها وأغترف مما بها من معدات وأسلحة وكل احتياجات قواتنا.

جاء التفاهم المصري/ السوفيتي في نهاية هذا اللقاء بين «السادات» و«كاسيجين» والذي غـادر القاهـرة يوم 19 أكتوبر مع بدء تهديد حاد للوضع العسـكري المصري، وبحيث يقوم السوفيت بالسعي مع الأمريكيين للاتفاق على تحرك سوفيتي/ أمريكي مشترك لوقف إطلاق النار مع بدء انسحاب إسرائيل فور تحقيق وقف إطلاق النار تنفيذًا للقرار 242 مع الحصول على ضمانات أمريكية/ سـوفيتية مشـتركة لتنفيذ كل عناصر هذا التفاهـم. وفي هذا التوقيت تحديـدًا ومن واقع الاتصالات مع بعض أعضاء المخابرات العامة فقد علمت أن المخابرات الحربيـة المصرية وفي إطـار تنصتها على القـوات الإسرائيلية غرب القنـاة توصلت إلى نتيجة مفادها أن القوات الإسرائيلية تبلغ حجمًا كبيرًا وذلك من واقع ما أتيح لها من رصد لمعدات واحتياجات الإمداد والتموين والوحدات الطبية المرافقة ولم يكن الأمر يبشر بالخير.

وفور وصول «كاسـيجين» إلى موسـكو قام بطلب قيام الأمريكيين بإيفاد «كيسنجر» إلى العاصمة السـوفيتية بشـكل فوري للتشـاور حول ما يمكن لهما القيام به معًا للسـيطرة على الاقتتال ووقفه والتحرك في اتجاه تسوية مرضية ومؤتمر دولي.

وأجد من الضروري في هذا السـياق الذي سـيطر عليه العمل الدبلوماسي أن أعود إلى تناول الوضع العسـكري الذي بدأ يتطور بشـكل أشر إلى وجود أخطار في تقليص نجاحنا المحقق حتى هذه اللحظة من الصدام.

وأقرأ في يومياتي من يوم الثلاثاء نفسـه 16 أكتوبر سـعت 1720 «العدو يقوم باختراق بـين ج 2 ، ج 3 ويدفـع بقـوات برمائية عبر البحـيرات المرة في مواجهة منطقة الدفرسـوار ويهاجـم الضفة الغربيـة للقناة بهـدف تدمير المعابر الخاصـة بقواتنا وبطاريـات الصواريخ المضـادة للطائرات والتـي تعوق حرية الحركـة لمقاتلاته القاذفة في التصـدي لقواتنا/ قواتنا المدرعـة وأساسًـا الفرقـة 21 المدرعة تهاجمه بعنف حتى سـعت 1400 من اليوم/ سـنفقد المبادأة بسبب جمودنا الحالي/ يجب أن نتحرك بسرعة وإلا فسنخسر كثيرًا/ ماذا يهدف العدو بعملياته هذه؟/ هل تطوير هجوم في الغرب، ربما/ أشـعر بالضيق الشـديد بسـبب نشـاط

زائد للعدو وهو ما تسببنا فيه بعدم حركتنا»، وأعود إلى اليوميات سعت 1500 من يوم الأربعاء 17 أكتوبر وقد تضمنت قولي «سكوت مريب/ القتال عنيف جدًّا في محور الفرقة المشاة 16 من الجيش الثانى/ لا بيانات ولا أخبار أو إبلاغات/ هل يرغب العدو بعملياته تحقيق ثغرة على الضفتين الشرقية والغربية للقناة/ يجب وبسرعة قتل قواته في الغرب وحتى لا يكرر المحاولة، يجب قتل قواته وليس الأسر، القتل/ من الواضح أن العدو قد بدأ معركة مصر رغم أنه لم ينه معركة سوريا ولن يتمكن من إنهائها ومن ثم لا يتصور أنه يستطيع أن ينهي بنجاح معركة مصر».

اطلعت بعد كتابة هذا التقييم بسنوات طويلة على مستند بريطاني رسمي تناول هذه الفترة من الصدام وحيث جاء بالتقرير البريطاني المعروض على رئيس الوزراء البريطاني سعت 1130 يوم الثلاثاء 16 أكتوبر عام 73. «أن الأغلب أن تحاول القوات الإسرائيلية في سوريا الوقوف على مواقع تهدد دمشق ولكن في الوقت نفسه تمكن الإسرائيليون من الدفاع عنها بقوات أقل وبما يتيح للإسرائيليين نقل قواتهم إلى جبهة سيناء».

وبطبيعة الحال لم أكن على اطلاع بأن إسرائيل ستقوم في الأيام التالية بنقل الجزء الأعظم من قواتها للتعرض للقوات المصرية في جبهة القناة.

استمر القتال في الأيام الحرجة التالية وتضمنت اليوميات سعت 0800 من صباح الخميس 18 أكتوبر «معركة الأمس كانت حرجة للغاية/ العدو يهدف إلى إقامة رأس جسر له على الجانب الغربي للبحيرات وضرب الجيش/ قواتنا المدرعة تضربه في أجنابه» ونصل في اليوميات إلى سعت 0100 من يوم الجمعة 19 أكتوبر لكي أكتب «لقد فقدنا المبادأة وسندفع الثمن/ من الواضح أن للعدو فعلًا قوات كبيرة قادرة على التعامل معنا في الغرب من القناة/ «المستشار» مع ذلك واثق من نجاحنا في الصدام العسكري/ يجب أن نضرب رأس الجسر الإسرائيلي ثم نضرب الاختراق في الشرق/ يجب أن ننتزع المبادأة بالعمل الفعال النشط وإلا تدهور الموقف وقد نضطر بالتالي إما إلى سحب الجيش من سيناء لمواجهة الاختراق في الغرب وإما خسرانه».

وتصل اليوميات بعد ذلك إلى سعت 1700 من نفس يوم الجمعة 19 أكتوبر وأكتب «تحاول إسرائيل إما الحصول على مجرد رأس جسر وانتظار وقف إطلاق النار، أي أن إسرائيل

لم تهزم، وإما أن تعمل على تطويق الجيش الثاني، وهذه عملية صعبة للغاية وتحتاج للكثير من الجهد ولا أعتقد أن لإسرائيل قدرًا مناسبًا من القوات لتحقيق هذا الهدف/ يقول «المستشار» في أحاديثه معنا إن أمريكا وإسرائيل تعملان على خروج الجميع متساوين ومن ثم يسهل التوصل إلى تسوية تالية/ «حافظ إسماعيل» لا يزال متفائلًا ويفكر في الكيفية التي سنحقق بها وقف إطلاق النار حسب الاتفاق مع «كاسيجين» والعمل على الفصل بين القوات وأسلوب تنفيذ ذلك وكيف سنتناول رأس الجسر الإسرائيلي في الغرب مع وقف إطلاق النار.

وتصل اليوميات إلى اللحظات الحرجة يوم السبت 20 أكتوبر وأكتب «قواتنا تسعى لإغلاق ثغرة الاختراق من الشرق والغرب معًا وتتعرض لخسائر رهيبة ولكنها تقاتل بشراسة متناهية».

ونقترب بعد ذلك وخلال اليومين التاليين وبسرعة إلى قبول وقف إطلاق النار وأكتب سعت 0815 من الأحد 21 أكتوبر حضر «أشرف مروان» للقاء «حافظ إسماعيل» سعت 0200 من فجر هذا اليوم واصطحبه إلى «الرئيس» ثم عاد بعد فترة وجيزة وطلب «مستشار الأمن القومي» قيام وكيل المخابرات العامة «رفعت حسنين» باستدعاء ممثل المخابرات المركزية بالقاهرة لإبلاغه بإرسال رسالة إلى «كيسنجر» في موسكو بموافقة مصر على وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية وعقد مؤتمر سلام فوري بضمان أمريكي- سوفيتي بتحقق هذا الوقف للاقتتال وانسحاب إسرائيل/ من الواضح أن الموقف العسكري الصعب قد فرض هذا القرار/ أبلغنا المستشار «حافظ إسماعيل» أن القائد العام وبعد أن قام «الرئيس السادات» بزيارة مقر العمليات والتأكد من خطط المواجهة مع الاختراق الإسرائيلي، اختلى «بالرئيس» وأبلغه أنه يحتاج للمزيد من الاحتياطات التي يتطلب إعدادها وتجهيزها وقتًا ولكي نعاود الصدام المسلح مع الإسرائيليين في الشرق والغرب من القناة. من هنا فإن «أحمد إسماعيل علي» لا يمانع في التوصل الآن إلى وقف لإطلاق النار لتحقيق بناء المزيد من القدرات والاحتياطات». وأضفت في اليوميات أن وقف إطلاق النار قد يتم بعد حوالي ثلاثة أيام والمتصور أن إسرائيل ستقبل هي الأخرى بذلك، ولاشك أن الأمريكيين سيهتمون وبسرعة بوقف القتال على الخطوط الحالية وبحيث تكون مصر في سيناء وإسرائيل في الغرب من القناة ومن ثم تحقيق التوازن الذي يسعى «كيسنجر» لتحقيقه وبحيث يتم تسهيل العمل الدبلوماسي والتوصل إلى التسوية.

خلاصة القول والحقيقة مثلما رأيتها منذ 40 عامًا، وتعزز اقتناعي بها عندما عاودت الاطلاع على ما كتبته عندئذ وما كتب من قبل آخرين، في مقدمتهم «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي، أن إجهاض تطوير الهجوم نحو مداخل الممرات بسيناء يوم 14 أكتوبر وخسائرنا الفادحة في ذلك اليوم، أتاح لإسرائيل فرصة الهجوم المضاد وتحقيق ثغرة في دفاعات قواتنا في الشرق ثم الوثوب إلى الفضاء المصري الخالي من القوات في الغرب وتحقيق هذا النجاح الذي أثر على علاقات القوى بين الطرفين والتوازن العسكري بينهما.

لا شك أن التدخل الأمريكي الكاسح للإمداد لإسرائيل كان له تأثيره الأكبر، ليس فقط لتحقيق هذا الاختراق، ولكن أساسًا في تمكين الجيش الإسرائيلي من التصدي للتطوير المصري، وأعتقد أنه ليس ببعيد أيضًا أن خفوت القتال على الجبهة السورية في الفترة من 13 حتى صدور قرار وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر كان له أثره في إتاحة الفرصة للإسرائيليين بتحريك قواتهم إلى الجنوب نحو سيناء وهو ما كشفت عنه تطورات المعركة من ناحية، وأكدته التقارير الدولية من ناحية أخرى.

ويبقى أن نقص الاحتياطات الفاعلة المصرية كان له أثره في إتاحة الفرصة للإسرائيليين بالتحرك الناجح في الغرب وتوسيع آثار التهديد للقوات المصرية، ومع ذلك يبقى أن نؤكد أن قوة الأداء العسكري المصري وصلابته وتصميمه في استمرار الضغط على الإسرائيليين في غرب القناة وشرقها والكمائن ذات التأثير القاسي على الإسرائيليين والخسائر الكبيرة التي حلت بهم في هذه المنطقة كان لها أيضًا ثقلها في وصول القيادة الإسرائيلية إلى الخلاصة بأن أقصى ما سوف يمكنهم تحقيقه هو إقامة قدر من التوازن مع مصر وبما يفتح الطريق لمفاوضات نشطة للتسوية.

لقد ناور «كيسنجر» والجانب الأمريكي لكي يصل الوضع بين الجيشين إلى هذه النتيجة وبحيث يتحرر الجانبان من عواقب إحساس أحدهما بهزيمته من الآخر وبما فتح فعلًا الطريق إلى هذا النشاط الدبلوماسي والسياسي في الفترة التالية لتوقف القتال، والمؤكد أيضًا هنا أنه ينبغي الإشارة إلى أن النجاح الاستراتيجي المصري كان هو الأساس في تحريك الأوضاع وإعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وبما أدى إلى انزواء تأثير هزيمة 67 إلى حد كبير في علاقات الطرفين بعضهما ببعض.

الفصل الثامن

الأزمة الصعبة للأسبوع الأخير للحرب

كنا نجلس معًا، «أحمد ماهر السيد» و«أنا» سعت 0200 من فجر 21 أكتوبر في إحدى مناوباتنا المشتركة بالدور الأول لقصر عبد المنعم، والذي كان يستخدم مقرًّا لمستشار الأمن القومي «حافظ إسماعيل»، نتحدث بصوت خافت مراعاة لوجودنا بالقرب من حجرة نوم «حافظ إسماعيل» وكذلك السيد «عبد الفتاح عبد الله» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الذي كان مكلفًا بحضور وتسجيل كل مقابلات واتصالات الرئيس «السادات» أثناء فترات العمل خلال النهار ولساعات طويلة بالليل.

وقد يتصور البعض عند حديثنا عن قصر عبد المنعم أننا نتناول قصرًا كبيرًا به عشرات الحجرات والقاعات، وحقيقة الأمر أن هذا القصر أو هذه التسمية لم تكن إلا لفيلا صغيرة الحجم نسبيًّا؛ إذ إن هذا الدور الذي كنا نجلس فيه معًا - «أحمد ماهر» و«أحمد أبو الغيط» - لم يكن سوى حجرة طعام أو ما يسمى صالة تطل عليها ثلاث حجرات صغيرة، تستخدم كمكتب لمستشار الأمن القومي وحجرتي النوم مثلما سبق شرحه، وكان يوجد على حافة صالة الطعام مكتب صغير يوجد فوقه بعض أجهزة التليفون والاتصالات مع «عابدين»، المقر الرئيسي لرئاسة الجمهورية، كما كان هناك «بارافان» أنيق يحجب الجالس على مقعد المكتب عن بقية صالة الطعام، كنا نتحدث «ماهر» و«أنا»، نتناول الأخطار والتطورات القائمة التي بدأت تفرض ثقلها على هذه المواجهة الدموية، والمعركة المستعرة شرق وغرب قناة السويس، وكنت شخصيًّا قد بدأت أتبين، على الأقل قبل هذه اللحظة بحوالي 48 ساعة الأوضاع الصعبة التي تسير إليها المعركة، إذ كتبت في يومياتي التي كنت أسجلها كلما أتيحت لي الفرصة، سعت 0100 من فجر الجمعة 19 أكتوبر:

[«إننا فقدنا المبادأة... وإننا سوف ندفع الثمن بالتالي، وإن «حافظ إسماعيل» رغم ذلك يبدو هادئًا وواثقًا من الموقف، وذلك حتى سعت 0500 من فجر يوم 18 أكتوبر». «من الواضح الآن أن للعدو فعلًا قوات كبيرة قادرة على التعامل معنا في غرب البحيرات، كما أن من الواضح أيضًا أننا نتعامل معها بأسلوب غير قاطع، يجب أن نضرب رأس الجسر الذي يهدد توازن قواتنا في الجبهة شرقها وغربها ثم نتحرك لضرب الاختراق بين الجيشين الثاني والثالث، من الهام انتزاع المبادأة بالعمل الفعال النشط وإلا تدهور الموقف واضطررنا إما لسحب الجيش من سيناء وإما لتركه في وضع خطر بها»].

وعند هـذه النقطة يجب أن أنبه القارئ الكريم إلى عناصر أساسية في كل هذا الحديث وهي أنني - وعندما سجلت هذه اليوميات - كنت أتابع وأدقق فيما يحدث وفيما أقرأ من تقارير عسكرية وسياسية... إلا أن خلاصاتي كانت تتم في إطار ضبابية الحرب وعدم التيقن من أي شيء وعلمًا بأن هذه المعلومات والتقارير التي كانت تصل وتُرفع إلى مستشار الأمن القومي كانت تخضع للإيقاع السريع للمعركة وكثيرًا ما جعلتها الأحداث على أرض الواقع مجرد معلومات حول تطور العمليات ربما منذ ساعات سابقة، أما النقطة الثانية التي آمل أن يعذرني القارئ بشأنها فهي الاختلافات الشديدة ما بين التشاؤم الحاد والتفاؤل الحذر في متابعة هـذه التطورات التي كانت تقع تحت ناظري، إلا أن المؤكد أيضًا أننا، وإلى حد كبير، كنا على اطلاع بالتطورات وعواقبها الخطيرة على مستقبل الحرب.

والعنصر الثالث والأخير الذي ينبغي الالتفات إليه دائمًا وعدم فقدان رؤيته إطلاقًا... أنه ورغم كل صعوبات المعركة واللحظات القاتمة التي مرت بنا خلالها فإن هذا كله يجب ألا ينسينا أنه ومع نهاية الصدام المسلح فإن مصر نجحت في تحقيق أهداف هذا الصدام؛ إذ فرضت على الجيش الإسرائيلي الدخول في معركة ممتدة فقد فيها الكثير من قدراته العسكرية ولم يعد هو العنصر المهيمن على الموقف مثلما كان الأمر بعد 67، كذلك قد انتهى الصدام ولدى مصر قدرات عسكرية كبيرة سواء في الشرق من القناة أو في الغرب منها، كما كانت القوات الجوية المصرية نشطة وذات تأثير طوال المعركة وما بعدها، وأخيرًا تواجد القوات

البحرية المصرية التي أغلقت مضيق باب المندب وفرضت على إسرائيل عدم استخدام ميناء إيـلات وبما أدى إلى إلغاء وتجميد التواجد الإسرائيلي في شرم الشـيخ، وأن القوات المصرية المسـلحة، وبعـد تجربة الصدام المسـلح مع إسرائيـل وفي ضوء معنوياتهـا العالية، أصبحت قادرة على تكرار العمل العسكري إذا ما لم تستجب إسرائيل لمنطق الانسحاب والتسوية.

وفجـأة وأثناء جلوسـنا - «ماهر» و«أبو الغيط» - أطل علينـا الدكتور «أشرف مروان» الذي كان وجهه عابسًـا ومتجهمًا، وقال: أرجو إيقاظ «حافظ بك» فورًا... ثم دخل حجرة المستشـار وتحدث لبرهة معه وغادر بعدها فورًا، وخرج «حافظ إسـماعيل» وكذلك الوزير «عبـد الفتـاح عبد الله» الذي تـم إيقاظه هو الآخـر، ولاحظت أن مستشـار الأمن القومي يهرول بالصالة الواسـعة ثم على درج القصر، وهو لا يزال يحاول ضبط ملبسـه، وذهب إلى لقاء «الرئيس» سعت 0200 من فجر يوم الأحد 21 أكتوبر.

ومرة أخرى أعود إلى التفاعل مع أحداث وتطورات اليومين السابقين على هذه اللحظة الفارقـة، إذ كتبـت في يوميـات الجمعة 19 أكتوبر سـعت 1700: [أن رأس جسر العدو به حوالي لواء مدرع 100 دبابة]، (وقد كشفت حقائق الأيام التالية والدراسات التي تمت بعد انتهاء القتال أن الجيش الإسرائيلي كان لديه بالغرب ما بين 3-4 ألوية مدرعة).

وتتطرق اليوميات إلى تساؤلات حول حقيقة أهداف العدو، وأكتب في حينه.

[الهدف الإسرائيلي من كل هذا الجهد هو إما الحصول على رأس جسر ولو صغير وانتظار وقف إطلاق النار... أي أن إسرائيل لم تهزم في الصدام مع مصر، وإما أن تعمل على محاولة تطويق الجيش الثاني إلى الشمال من البحيرات وحول مدينة الإسماعيلية... وهذه عملية صعبة وتحتاج للكثير من الجهد ولا أعتقد أن لإسرائيل القدر الكبير والكافي من القوات لتحقيق ذلك الهدف].

وعلى الجبهة الدبلوماسية جاء في اليوميات:

[أن المشاورات مع السوفيت - «كاسيجن» وزيارته للقاهرة - تضمنت بحث إمكانيات وقف إطلاق النار في المواقع التي بها الأطراف مع الحصول على ضمانات من القوتين العظميين لضمان انسحاب إسرائيل من سيناء طبقًا

لمتطلبات القرار 242، وبسرعة، وأن ما يفكر فيه حاليًا «حافظ إسماعيل»... هو كيفية تحقيق وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات وأوضاع رأس الجسر الإسرائيلي لدينا في الغرب، وأسلوب التعامل معه سياسيًا، بالإضافة إلى مؤتمر السلام الذي كنا نطالب بانعقاده فور وقف إطلاق النار وأخيرًا تشكيل قوة من الدولتين العظميين تكون مهمتها الفصل بين المتحاربين]...

وتضمنت اليوميات ولليوم نفسه، الجمعة 19 أكتوبر سعت 1700:

[أن محاولات إغلاق ثغرة الاختراق من شرق القناة في سيناء لم تنجح، وانسحب اللواء مدرع 25 من الجنوب إلى داخل رأس جسر الجيش الثالث، وعناصر الفرقة 21 المدرعة من الشمال في رأس كوبري الجيش الثاني وقد لحقتها خسائر جسيمة].

ووضح في الكلمات والفقرات التالية التي سجلتها سعت 0150 من يوم السبت 20 أكتوبر أن التشاؤم قد سيطر على ذهني إذ كتبت:

[مازال رأس الجسر الإسرائيلي نشطًا، بدأت أشك في إمكاناتنا في ضربه، وإذا ما لم ننجح في الساعات والأيام القليلة القادمة في ضربه والقضاء على هذا التهديد الحقيقي لقواتنا فلن نحقق هدف الحرب ألا وهو تحقيق الانسحاب الكامل من خلال مفاوضات سياسية].

لعل هذه الكلمات التي نقلتها بكل الأمانة من اليوميات تؤشر إلى مدى القلق والتوتر الذي كنا جميعًا نستشعره، وهنا أجدها فرصة مناسبة أن أتطرق إلى حديث دار مع «حافظ إسماعيل» ظهر الجمعة 19 أكتوبر، بعد أن غادر الكثيرون من أعضاء المناوبة القصر للصلاة في أحد المساجد القريبة وبقيت في المناوبة في الدور الأرضي للقصر، وبقاعة كبيرة بها مائدة مستطيلة كبيرة كنا نستخدمها في اجتماعاتنا وكتاباتنا، ظهر فجأة مستشار الأمن القومي مرتديًا قميصًا وبنطلونًا وأخذ يتحدث حول الموقف، ثم اقترب من الخريطة الكبيرة الموجودة على حائط الغرفة أمام مائدة الاجتماعات، (وهي خريطة كان ضابطا

المخابـرات العامـة «ماهر خليفة» و «نبيل حسـن» المتخصصان في المعلومـات والتقديرات الخاصـة بإسرائيل والمنضمان إلى هيئة المكتب يشرحـان دائمًا عليها تطورات المعركة أخذًا في الاعتبار خبرتهما العسكرية وحصولهما على دورات عسكرية كثيرة مكنتهما من فهم وتحليل الموقف من ناحية والإبقاء على اتصال مسـتمر مع المركز 10 – مقر القيادة العامة – وجهاز المخابرات العامة من ناحية أخرى لتأكيد المعلومات والتحقق منها.

وقف «حافظ إسـماعيل» أمام الخريطة وأخذ يشرح أهمية أن تتبنى القيادة العامة الحاجة لإنشـاء – وبشـكل فـوري – قيادة مسـتقلة عن قيـادتي الجيشـين الثاني والثالـث.. وتكون مسـئوليتها التعامل المباشر مع الاختراق الإسرائيلي في غرب القناة وفي منطقة البحيرات... وأوضـح في مسـار حديثه أن مثل هذه القيادة سـتؤمن قدرة السـيطرة على القـوات المتاحة لهـا... ويجـب أن تكون قوات قادرة.. وغـير متنازع عليها بين قيادتي الجيشـين.. وبذا يتاح للجيش أن يعمل بأسـلوب وشـكل يتيحان الاسـتخدام الأمثل والشـامل للقوات وبعيدًا عـن ضياع المسـئوليات والمهام بين أكثـر من قيادة وقائـد.. وأعتقد أن القيـادة العامة، وقد اسـتقر وقف إطلاق النار في الفترة التالية وبدأت تعد لتصفية الجيب الإسرائيلي في الغرب، قـد أخـذت فعلًا برؤية مماثلة خلال نوفمبر أو ديسـمبر 73 عندما تم تكليف اللواء «سـعد مأمون» بقيادة كل القوات والاحتياطيات المصرية التي وضعت تحت إمرته للقيام بالعملية «شامل» التي استهدفت تصفية الجيب الإسرائيلي في الغرب إذا ما لم تتحرك الأمور في اتجاه التسوية أو الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق القناة.

عكس حديث «حافظ إسـماعيل» وشروحه أمامي في هذه اللحظات ليس فقط حكمته وفهمـه لحقائـق الوضـع الذي يواجـه الجيش ولكـن أيضًا القلـق والتوتر الـذي كان ينتابه عندئـذ مثلنـا جميعًـا، على مسـتقبل الوضع واحتمالاتـه، إلا أن المؤكد أيضًا أنـه لم يغب عني النقد المغلف لما وصلت إليه الأمور عندما قال في مسار حديثه، يجب أن يكون هناك إحدى القيـادات ذات الكفـاءة التي يمكن أن تتحمل المسـئولية، وأن تتحرك على الأرض وسـط التهديـد... ولا يمكـن أن تـدار المعركـة عن بعد، ربـما إشـارة إلى وجود القيـادة العامة في صحراء مصر الجديدة وليس على مقربة من خط المواجهة وهي تقترب من مناطق الحساسية الخاصة في الإسـماعيلية/ والسـويس وعقد مواصلات الطرق في هذه المنطقة. وقد يقال إن

الفريق الشاذلي أوفد يوم 18 أكتوبر إلى نطاق الجيش الثاني، إلا أن ذلك تم بالتأكيد بمفهوم مختلف.

وبعد سنوات من هذا الحديث، أقول إن هذا النقد الذي تحدث به «حافظ إسماعيل» كان يتسم بالكثير من الإحباط من جهة والحذر من عدم الظهور وكأنه ينتقد مفهوم إدارة المعركة من جهة أخرى، من هنا كان حديثه أمامي فقط، وإن كان قد لوحظ أن كتابه «أمن مصر القومي» الصادر في عام 78، قد كشف عن الكثير من مكنون نفسه وأفكاره في هذه اللحظات الحالكة.

وتبقى نقطة أخيرة حول ما سميته «حديث حجرة المؤتمرات» إشارة حافظ إسماعيل ظهر ذلك اليوم – الجمعة 19 أكتوبر – إلى عدم ارتياحه لعلاقات القائد العام «أحمد إسماعيل»، مع رئيس الأركان، الفريق «الشاذلي» وانعكاساتها على أسلوب إدارة المعركة، وهي إشارة كان الكثير من المتابعين للأمر يعلمون بصعوبات هذه العلاقة ليس مع بدء القتال أو الإعداد للمعركة أو حتى تطوير الهجوم ولكن مع أول صدام لهما عند وجودهما في الكونغو معًا عام 1960، عندما كان «أحمد إسماعيل» يشغل منصب المستشار العسكري للسفير المصري الدكتور «مراد غالب»، وكان «الشاذلي» يقود كتيبة المظلات المصرية التي تشارك في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو صدام ما كان يجب أن يقع حيث لم يكن لأي منهما صلة تنظيمية بالآخر، أو هكذا كان يجب أن يكون.

وأتطرق الآن – مرة أخرى – إلى عودة «حافظ إسماعيل» و«عبد الفتاح عبد الله» بعد فترة وجيزة من اللقاء مع الرئيس «السادات» في قصر الطاهرة وتكليفه لوكيل المخابرات العامة لكي يرسل إلى «كيسنجر» رسالة عبر وكالة المخابرات المركزية بقبول مصر لوقف إطلاق النار على الخطوط الحالية للطرفين... وكان «كيسنجر» قد وصل إلى موسكو بدعوة من «بريجنيف» سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي وفي أعقاب عودة «أليكسي كاسيجين»، رئيس الوزراء السوفيتي من القاهرة وتفاهمه مع الرئيس «السادات» على عناصر تسوية الموقف من خلال وقف إطلاق النار وعقد المؤتمر الدولي وغير ذلك من نقاط سبق التعرض لها من قبل.

وأجدني اليوم وبعد ما يقرب من 40 عامًا من الحرب أستعيد هذه اللحظات بالغة

الصعوبـة عندما قام «أحمد ماهر» بكتابة الرسـالة التي أملاها «حافظ إسـماعيل» عليه لكي تلحق بـ«كيسـنجر» في موسـكو، ويدلف «حافظ إسـماعيل» بعدها مباشرة إلى حجرة نومه للراحـة وقـد وصلت السـاعة إلى حوالي سـعت 0400، وبهـدوء قمت أنـا و«أحمد ماهر» بالنزول إلى الدور الأرضي للقصر وقد تركنا عضوًا من سكرتارية المكتب يتابع التليفونات واحتمالات الاتصالات خلال هذه الساعات المبكرة من يوم 21 أكتوبر، وحاولنا الاسترخاء قليـلًا، وصعب علينا ذلـك، وأخذنا نتناول الوضع الصعب بالحديث والتحليل خاصة أننا كنا نعلم الآن أننا في سباق مع الزمن، إذ نحتاج لوقف لإطلاق النار ولكي نعمل على بناء الاحتياطيات المطلوبة للاستمرار في المواجهة المسلحة وإنهاء التواجد الإسرائيلي في الغرب، ولم ننم ليلتها، وعلمت بعد سـنوات وعند قراءتي لكتاب «حافظ إسـماعيل، أنه هو الآخر لم يسـتطع النوم، لقد كانت سـاعات ضاغطة على النفس عكستها بدقة مشاعري وأحاسيسي سـعت 0815 من صباح الأحد 21 أكتوبر، مع وجود «كيسـنجر» في موسكو في مشاوراته مع القيادة السـوفيتية للتوصل إلى رؤية مقبولة للقوتين العظميين يمكن من خلالها الاتفاق عـلى قرار بوقف إطلاق النار يصدر عـن مجلس الأمن بأسرع وقت ممكن. وجاء باليوميات في هذا اليوم:

[الرئيس كان قد قابل السفير السوفيتي بعد ظهر السبت 20 أكتوبر حيث أبلغه أن القوات المسلحة المصرية مازالت تحاول ضرب رأس الجسر الإسرائيلي، ثم طلب موافاة مصر بدبابات وبشكل فوري حيث تنهال على إسرائيل مئات الدبابات الأمريكية، كما أننا نحتاج إلى صواريخ م.د [مالوتكا] وهي التي أثبتت معارك الأسابيع الأخيرة فاعليتها وتأثيرها المدمر على القوات المدرعة الإسرائيلية، وأكد الرئيس أيضًا في هذه المقابلة أن مصر تطلب ارابيل بطاريات صواريخ لأن أغلب البطاريات متوقف، وأنه – أي الرئيس – يرغب في تحقيق مفاجأة للعدو عن طريق إعادة تشغيل بطاريات الدفاع الجوي كلها فجأة].

ويجب أن أعترف أيضًا بأنني وفي هذه اللحظات الصعبة كنت أستشعر الكثير من الغضب

مـن أسـلوبنا في التعامل مع رأس الكوبري الإسرائيلي أو ما سـمي بعـد ذلك جيب الثغرة، بالذات لما كشـفته العمليات الإسرائيلية من اسـتعداد كبير للمخاطـرة بل المغامرة، والذي لم يكن مرجعه - في تقديري - حنكة عسكرية بقدر ما كان يستند إلى معلومات استطلاعية أمريكيـة كاملة عن مسرح العمليات على الجانب المـصري. وبوصول طلائع الجسر الجوي للإمـدادات الأمريكية لإسرائيل أصبح هذا المسرح معدًّا لهذا العبور الإسرائيلي المضاد. إلا أننـي يمكننـي القول الآن إننـي كنت ومازلت مقتنعًا بـأن هذه المغامـرة وإقامة هذا الجيب الإسرائيلي في الغرب من القناة كان دائمًا قابلًا للتحول إلى كارثة غير مسـبوقة ضد إسرائيل إذا ما تمكنت مصر في الفترة التالية، وبعد إعادة بناء الاحتياطات المصرية وبالإيقاع السريع الذي كان يجري عليه العمل، بعمل عسـكري جديد يضرب الجيب مثلما كان التخطيط يتم لذلـك. وعـلى الجانب الآخر فإن أي صاحـب اطلاع على تطورات المعركـة، ممن له القدرة على الحكم والمعرفة، يستطيع التوصل إلى نتيجة مفادها أنه كان ينبغي التركيز على الثغرة في الغرب منذ لحظتها الأولى وما كان يجب الاسـتهانة بها إطلاقًا وما كان أسـهل من تدمير كل قوات إسرائيل في الغرب في الأيام الثلاثة أو الأربعة الأولى.. ما بين 15 حتى 19 أكتوبر.. وهنا تدق كلمات «حافظ إسـماعيل» أذني وعقلي عندما أشـار إلى خلافات «أحمد إسـماعيل» و«الشاذلي» ونزاعهما في الكيفية التي يمكن بها معالجة الاختراق في شرق القناة وكذلك بدء تواجـد الجيب الإسرائيلي في الغرب منها.. وهي مسـألة كانت مثـار الكثير من التحليلات عـلى جانبـي أصحابهـا.. من حيث نقـل بعض الوحـدات المدرعـة من الـشرق إلى الغرب مـن القنـاة لمعالجة الجيب أو الحفاظ على تواجد الجيشـين الثاني والثالـث وبكامل وحداتهما الأساسـية في الـشرق دون تعديـل للأوضاع مـع إدارة المعركة بما هو متاح مـن احتياطيات لـدي القيادة العامة والجيشـين غرب القنـاة. وحقيقة الأمر وبكل الاقتنـاع الذي توصلت إليه ومنذ سـنوات بعيدة فور انتهاء الصدام المسـلح، أن الرئيس «السـادات» سـلك النهج الأكثر شـجاعة لمعالجة الموقف. فلقد وضح له أن القوات الإسرائيلية بالثغرة أكبر كثيرًا من أن تسـتطيع القوات المصرية التي تواجهها القضاء عليها في هذا التوقيت أو تلك الظروف، كما أن التخفيف من الشرق والنقل إلى الغرب، كان له أخطاره، سـواء في قدرة القوات على الحفاظ على رءوس الكباري تحت الضغط الإسرائيلي في سـيناء، والإمداد الأمريكي الكبير

إلى الجيش الإسرائيلي من خلال العريش، أو غياب الاحتياطيات المصرية بالغرب في ضوء خسائرها من قبل قوات إسرائيلية أكبر في الجيب، ومن ثم بزوغ احتمال الحاجة إلى انسحاب شامل إلى الغرب وإضاعة كل إنجازات العبور، بل التسوية السياسية المرضية لنا.

من هنا.. أسرع الرئيس - وبحكمة واقتدار - إلى الموافقة على ما طرحه السوفيت من وقف لإطلاق النار. ومع ذلك كتبت في يوميات هذا اليوم السبت 21 أكتوبر سعت 1340 «أن شكل التسوية القادم مثلما أراها وفي ضوء المعارك الدائرة من ناحية وما تتحدث به المصادر الدولية والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، هو الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مراحل وعلى مدى عام ونزع السلاح في شبه الجزيرة مع السماح لإسرائيل بالمرور في مضايق تيران وصنافير وحق العبور في قناة السويس مع انتهاء حالة الحرب والاعتراف بإسرائيل وتوقيع معاهدة سلام».

وعلى مدى يوم 21 أكتوبر كان القلق يعتصرنا... وكنا نترقب مشاورات موسكو بين «كيسنجر» والسوفيت الذين كان الرئيس قد أطلعهم على موافقته المرسلة إلى «كيسنجر» على وقف إطلاق النار في نفس ليلة إرسال رسالة «حافظ إسماعيل» إلى الوزير الأمريكي، وتعكس الفقرة المقتبسة من كتاب «حافظ إسماعيل»، [أمن مصر القومي]، صعوبة هذا اليوم وحيث كتب يقول: «ومن نافذة غرفتي المطلة على حديقة القصر، شهدت بعض مساعدي يتحاورون، ولحقت بهم، أتحدث إليهم، وأستمع منهم. فلم أكن أعرف تمامًا ماذا حدث حتى نتحرك بهذه السرعة نحو قبول وقف إطلاق النار، غير المشروط بالانسحاب الإسرائيلي، وانتابني شعور مبهم، بالمأساة التي تواجهنا»، لقد استغربت عند قراءتي هذه الفقرة من كتاب مستشار الأمن القومي، تساؤله عن الأسباب التي فرضت هذا التحرك السريع لوقف إطلاق النار، إذ كان الواضح أن القوات المسلحة قد تعرضت لتآكل كبير في قدراتها في غرب القناة، وكانت تحتاج لوقفه لعدة أسابيع تستطيع خلالها إعادة بناء احتياطياتها الجديدة ثم استئناف القتال إذا احتاج الأمر لذلك، وهو الوضع الذي أعتقد أن أحمد إسماعيل علي قد أبلغ به الرئيس السادات في هذه الليلة الصعبة، ليلة 20/ 21 أكتوبر.

وأقول اليوم: إن الأيام التالية لهذا الحديث الذي شاركت أنا و«أحمد ماهر السيد»، وربما

الدكتور «عبد الهادي مخلوف» فيه صبيحة 21 أكتوبر، كانت تحمل الرد الحاسم والتفسير الدقيق للحركة السريعة للرئيس «السادات» في الموافقة على طلب القوتين العظميين وقف إطلاق النار، إنقاذًا للأهداف المصرية من الدخول في هذا الصدام المسلح التاريخي مع أمريكا وإسرائيل.

وجاءنا بعد ظهر يوم 21 أكتوبر أن الطرفين الأمريكي والسوفيتي قد وافقا على مشروع قرار سيتقدمان به إلى بقية أعضاء مجلس الأمن في نيويورك يقضي بمطالبة الأطراف المتحاربة بوقف إطلاق النار وبدء أعمال مؤتمر دولي للسلام وعقد محادثات بين طرفي النزاع لتنفيذ القرار 242 لمجلس الأمن الصادر في عام 67 تحت الإشراف المناسب. وتناولت رسائل الطرفين الأمريكي والسوفيتي لمصر إشارة إلى الضمانات التي اتفقت القوتان العظميان على إحاطة مشروعهما بها حتى يتم التنفيذ الفوري والكامل للقرار 242... كما حملت الرسائل السوفيتية إلى مصر في هذا السياق تأكيدات سوفيتية إضافية بتنفيذ وقف إطلاق النار... وعقد مجلس الأمن على عجل فجر يوم الأحد 21 أكتوبر حيث أصدر قراره الشهير 338 والذي تضمن:

■ دعوة جميع الأطراف المشاركة في القتال والأعمال العدائية الحالية إلى إيقاف إطلاق النار في خلال اثنتي عشرة ساعة في المواقع التي تتواجد فيها.

■ دعوة الأطراف إلى البدء فورًا - وفور وقف إطلاق النار - في تنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه.

■ البدء فورًا وبالتزامن مع وقف إطلاق النار بالدخول في مفاوضات تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط.

أخذت أحبس أنفاسي انتظارًا للحظة توقف القتال سعت 1900 من مساء الأحد 22 أكتوبر وأتابع التطورات والعمليات على الأرض... وأخذت أستشعر بعض الهدوء بعد يومين بالغي الصعوبة... خاصة أنني رصدت بعض التحسن في الأوضاع العسكرية أو هكذا تصورت... إذ جاء في اليوميات سعت 0150 من يوم الإثنين 22 أكتوبر:

[أن الموقف العسكري تحسن نسبيًا.. مدرعاتنا وقواتنا بغرب القناة تدفع

بالعدو إلى رأس جسر ثابت يمكن بعد ذلك تصفيته، أو هكذا قدرنا من تقارير المخابرات الحربية والاستطلاع التي كانت تصلنا كل عدة ساعات، ستصلنا مائتا دبابة T62 ربما غدًا أو بعد غد كما أن السوفيت نشطوا بالجسر الجوي للإمداد، واستعادت بطاريات الصواريخ في قطاع الجيش الثاني كفاءتها، كما أن هناك وعودًا سوفيتية لموافاتنا بشكل عاجل بعدد 85 مقاتلة ميج 21].

كانت هناك إشارة أيضًا في تقرير للمخابرات الحربية أن الفرقة 16 على الحد الأيمن للجيش الثاني، والتي تحملت صدمة الاختراق الإسرائيلي وبما أدى إلى انبعاج مواقعها، ومعها الفرقة 21 المدرعة والدفع بهما إلى شمال رأس الكوبري عدة كيلومترات.. أنها حققت ومعها اللواء المدرع 14 من الفرقة 21 بعض النجاح واستعادت بعض الأوضاع.. وأدت هذه التقارير وما ارتبط بها من ضبابية كاملة للموقف إلى محاولة البعض من هيئة مكتب مستشار الأمن القومي بإقناعه بأن قرار وقف إطلاق النار يجب عدم احترامه أو الدفع نحو قبوله. وتصور البعض أيضًا أن القيادة السياسية والعسكرية لم ترصد وسط ضباب المعركة أن الموقف ليس بهذه الصعوبة، وبقيت على اقتناعي بأن قبول وقف إطلاق النار هو النهج الأمثل في وجه غياب الاحتياطيات القادرة في حينه على ضرب العدو في الغرب مع الاقتناع بأهمية استمرار التواجد الفاعل والنشط والمؤثر في شرق القناة تحقيقًا لتأمين تسوية سياسية ذات إيقاع عالٍ؛ خاصة أنني كنت أيضًا على اقتناع بأن الجيب الإسرائيلي في الغرب، وإذا ما توافرت الاحتياطات وبسرعة.. سيمكن التعامل معه في فترة تالية إذا ما لم تتحرك الأمور سياسيًّا نحو تسوية سلمية، خاصة أن السفير السوفيتي كان قد أكد للرئيس «السادات» سعت 2230 من مساء الأحد 21 أكتوبر عندما سلمه رسالة «بريجنيف» بالموقف الذي توصل إليه السوفيت والأمريكيون لوقف إطلاق النار، وردًّا على استفسار الرئيس، بأن هناك ضمانات روسية/ أمريكية، وأن مقر المؤتمر الدولي سيكون بالأمم المتحدة، كما أن الطرفين السوفيتي والأمريكي يضمنان الانسحاب.

وفي حديث آخر لي مع مستشار الأمن القومي سعت 1300 من يوم الإثنين 22 أكتوبر

وقبل دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ، أشار فيه «حافظ إسماعيل» إلى تقديره أن القتال - ورغم صدور القرار خلال ساعات قادمة - سيستمر على الأرجح يومين آخرين... وأن الأمر سيحتاج إلى قرار آخر. ولا شك أن هذا الرأي كان يستند إلى خبرة كبيرة في التعامل مع إسرائيل وعدم التزامها إطلاقًا بأي تعهدات تأخذها في حروبها ضد العرب، خاصة أن التقدير الغالب عندئذ أن التواجد الإسرائيلي في غرب القناة له نقاط ضعفه وقصوره الشديد التي - لا شك - لا تغيب عن المصريين، من وجهة النظر الإسرائيلية. من ثم قدر «حافظ إسماعيل» أنهم سيحاولون توسيع حدود الجيب وربما توسيع العمليات لكي تطول حصار أو تطويق الجيشين أو أحدهما، ومن جانبي رددت بأنه من الخطورة بمكان وقف إطلاق النار مع وجود إسرائيل في الغرب، وأنه من الضروري التلكؤ بعض الشيء لحين تصفية الجيب. وكان من الواضح أنني مع غيرى.. من المتابعين عن بعد من ميدان القتال ولكن عن قرب أيضًا لتطورات المعركة، لسنا في الصورة من الأخطار التي كان يراها الرئيس «السادات» أو أطلعه عليها المشير «أحمد إسماعيل علي» وزير الحربية عندئذ، والتي تمثلت في حاجة القوات المسلحة إلى بناء احتياطيات جديدة من الوحدات يمكن استخدامها في الغرب من القناة للدفاع عن عمق الجيشين الثاني والثالث، بل التصدي للجيب الإسرائيلي في غرب القناة، وهي مسائل فات على الكثير من المتابعين أخذها في الحسبان عند تقييم كل جوانب المعركة العسكرية والسياسية الجارية في حينه.

الفصل التاسع

أزمة ما بعد صدور القرار 338

في صباح يوم 23 أكتوبر كنا.. [«أحمد ماهر» و«أنا»] نسير معًا، في حديقة القصر نتناقش حول الموقف وما يجب توقع انتظاره من تطورات، ويجب هنا أن أطلع القارئ الكريم على أسباب تواجدنا دائمًا معًا «أحمد ماهر» و«أحمد أبو الغيط» في كل مناسبات الحرب، فأقول إن هيئة المكتب كانت قد قسمت نفسها - طبقًا لتوجيهات السفير مخلوف - إلى مجموعات عمل دائمة، وكنا - «ماهر» و«أنا» - في مجموعة عمل واحدة تصادف أن شهدت - ربما - كل اللحظات الأكثر أهمية في هذه الحرب، إذا بمستشار الأمن القومي يهبط إلينا قادمًا من حجرة نومه مباشرة، وأخذ يتحدث طويلًا وباستفاضة، وصمتنا، لكي نتيح له فرصة التعبير عن أفكاره وخلاصاته ولكي يحكم قبضته على ما يواجهنا، وكانت الخلاصة لرؤيته في إطار تقييمه أسلوب الدولة المصرية في إدارة هذه المعركة العسكرية السياسية، أن «الرئيس» كان يعمل في غياب ما تصوره «حافظ إسماعيل» الدعم الكافي من كبار معاونيه، وأنه ترك ليتحمل مسئوليات القرار السياسي و/ أو العسكري، فيما عدا بعض المناقشات التي كان بعض كبار المسئولين القريبين منه يجرونها معه بين الحين والآخر.

واعتقادي - بعد مرور كل هذه السنوات - أنه ربما كان «حافظ إسماعيل» يتصور وجود تأثير سلبي للبعض وغياب البعض الآخر عن المساهمة البناءة في رسم الصورة والموقف، وأخذ «حافظ إسماعيل» يتحدث ونحن نسير ذهابًا وإيابًا في حديقة القصر وهي صغيرة، وبعد ما يقرب من ثلاثين دقيقة من الحديث معنا غادرنا «حافظ إسماعيل» لكي يرتدي ملابسه الكاملة، ويغادر إلى بعض اللقاءات مع الشخصيات الرئيسية بالدولة، وقيل عندئذ

إنـه ذهب للقاء خمس شـخصيات كبـيرة أو أكثر، منها نائب الرئيس «حسـين الشـافعي»/ الدكتور «محمود فوزى»/ الدكتور «عبد القادر حاتم»/ الدكتور «مصطفى خليل»/ الدكتور «عزيز صدقى»/ ووزير الداخلية «السـيد/ ممدوح سالم»، وتحدث معهم حول ما يستشعره مـن حاجة للالتفاف حـول «الرئيس» وعدم تركـه بمفرده، ونمى إلى علمنـا بعد ذلك، أن أحاديث «حافظ إسـماعيل» ومناقشاته مع أربع من الشخصيات الخمسة أو أكثر على الأقل قد وصلت إلى «الرئيس السـادات» بشـكل أعطاه الانطباع الخاطئ بأن «حافظ إسـماعيل» يسـعى لتقييد حركته، ومن ثم كان هذا الموضوع أو هذه المسـألة أحد المسـببات في اقتراب مستشار الأمن القومي من نهاية مسئولياته وتكليفه بمهام جديدة، وتقديري أن هذا الموضوع أو هذه المسـألة، بفرض صحتها ودقتها لم تكن الوحيدة وراء اقتراب «حافظ إسـماعيل» من مغـادرة موقعه، وهو ما سـوف أتعرض له في مناسـبة أخرى، ولكن الأمر المهم حسـب ما أتذكر أن «أحمد ماهر» وبعد مغادرة «حافظ إسماعيل» بعدة أسابيع وفي إطار نقاش لنا حول تجربـة الحـرب والأمن القومي، وهي نقاشـات كانـت كثيرة في الفترة مـن فبراير حتى مايو 1974 وحيث كنا في انتظار النقل إلى بعثات تتيح لنا المزيد من خدمة الدبلوماسية المصرية، ونقضي أغلب وقتنا خارج ساعات العمل معًا في نادي هليوبوليس الرياضي بمصر الجديدة أن قـال «أحمـد ماهر».. أتعلم يا «أحمد»، لقد كنت على وشـك أن أقول له ألا يذهب إلى أي مـن «شـخصيات الدولـة»، وأن عليه أن يتحـدث – إذا ما اقتنع فعلًا بالأمـر – إلى الرئيس مبـاشرة وحتـى لا يعطـي الانطباع الخاطئ لرؤيتـه، على أي الأحوال كان هـذا ما حدث.. وهـي قصـة كانت محور حديث لي مع د. «عبد الهادي مخلوف» مدير مكتب مستشـار الأمن القومي خلال لقاء أخير منذ أسابيع قليلة في مكتبي بالخارجية.

ويبقى أن من المهم لكل من يرغب في التعرف على المزيد من أحاسـيس ومشاعر وتقييم «حافـظ إسـماعيل» لهذه المرحلة وهـذه الأيام بالغة الصعوبة أن يطلـع على بعض صفحات كتابه المشار إليه بعاليه «أمن مصر القومي – في عصر التحديات».

كان «هنـري كيسـنجر»، وزيـر خارجية الولايـات المتحدة خلال مراحـل كثيرة في هذا الصـدام الـذي امتد عسـكريًّا على مدى ثلاثة أسـابيع يمسـك بالكثير من الخيـوط، كما أنه وفي الفترة التالية لوقف العمل العسـكري وحتى خروجه من السـلطة في 20 يناير 78، مع

وصول إدارة «كارتر» إلى البيت الأبيض، يسيطر على كل جهود التسوية السياسية ويمسك أيضًا بإيقاعها ويسعى للوصول بها إلى نتيجة تحقق السلام والاستقرار بالشرق الأوسط ويؤمن للولايات المتحدة اليد العليا في مستقبل ومقدرات المنطقة.

ولا شك أن كل من يقرأ كتابات «كيسنجر» في معالجته هذه الأزمة التي واجهت إدارة الرئيس «نيكسون» في واحدة من أصعب فتراتها، وهي فضيحة «ووترجيت»، يتبين حجم النفوذ والتأثير الذي كان له في إدارته للعلاقات الخارجية الأمريكية في وقت انشغل فيه الرئيس «نيكسون» إلى حد كبير جدًّا في محاولة إنقاذ مستقبل إدارته. من هنا فقد أبقى «الرئيس السادات» على الاتصال الوثيق مع الجانب الأمريكي، وكلف «حافظ إسماعيل» بالاستمرار في تبادل الرسائل بشكل مكثف. كما لم يفت الرئيس السادات أيضًا أن يكتب هو كذلك ويتحاور مع «نيكسون»، وهي حوارات ورسائل أتاحت الفرصة للجانبين لتقييم المواقف تقييمًا مفيدًا لكل منهما. وأقول هنا إن «الرئيس السادات» وقد أبلغه «حافظ إسماعيل» أن «كيسنجر» أحاطه علمًا بأهداف زيارته إلى إسرائيل قادمًا من موسكو وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن 338 بنيته في التحدث مع القيادة الإسرائيلية حول أهمية وقف إطلاق النار ومرحلة ما بعده من بدء مفاوضات السلام ودور القوتين العظميين فيها، فقد طلب «الرئيس السادات» من «حافظ إسماعيل» الإسراع بدعوة «كيسنجر» لزيارة مماثلة لمصر ولكي يؤكد التوازن في العلاقة بينهما، إلا أن «كيسنجر» تهرب. وتقديري الآن وفي حينها أنه كان يعلم بصعوبة الأيام القادمة وأن ظهوره على المسرح المصري و/ أو العربي خطوة لم يكن قد اكتمل نضجها بعد، وأقصد بذلك نتائج الصدام المسلح الذي لم يكن قد وصل إلى نهايته بعد بشكل مستقر.

جاءت الأيام التالية، وبالذات يوما 23/ 24 بالصدمة الكبرى التي هزت الجميع، ألا وهي نجاح القوات المدرعة الإسرائيلية في الوصول إلى ميناء الأدبية جنوب السويس على الساحل الغربي للخليج في ظلال جبال عتاقة ثم محاولة دخول السويس، وحصار المدينة وفرقتي الجيش الثالث في الشرق من القناة. وكتبت في اليوميات سعت 1400 من يوم الأربعاء 24 أكتوبر... ولم نكن على اطلاع بعد بنتائج هذه المعركة الخالدة، معركة السويس... والتي كشفت الكثير في هذه الحرب وبخاصة في هذه اللحظات الصعبة، أن هناك أيضًا جوانب براقة وذات تأثير حاسم على مسار المعركة وتطوراتها التالية.

وأضيف هنا أنني ومع عدد كبير من هيئة مكتب «حافظ إسماعيل» دخلنا السويس فور تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من منطقة الجيب في الدفرسوار... في زيارة استغرقت يومًا واحدًا... ورأينا هذا العدد من الدبابات والعربات الإسرائيلية المدرعة والمدمرة بالكامل في مداخل مدينة السويس نتيجة لهذه المعركة الحاسمة في هذه الحرب... كما رأينا هذه الإمكانات العسكرية المصرية التي كانت متوافرة لدى قوات الجيش في منطقة الحصار.

وكتبت...

> [العدو يطوق الجيش الثالث/ «الرئيس السادات» يتحدث مع «برجنيف» سكرتير عام الحزب الشيوعي وزعيم الاتحاد السوفيتي ويطالبه بالتدخل الفوري وطبقًا لتعهدات السوفيت وضماناتهم التي قدموها إلينا وشجعتنا على قبول وقف إطلاق النار، وأنه يجب وقف العمليات العسكرية من جانب إسرائيل وإلزامها بذلك من قبل السوفيت والولايات المتحدة، كما أرسل الرئيس إلى «نيكسون» يطالبه بنفس الموقف في ضوء نفس التعهدات المقدمة لنا عبر «كيسنجر»/ قطع طريق السويس عند الكيلو 102/ ضربت معابر الجيش الثالث أو على الأقل تم تفكيكها لتفادي تدميرها من قبل الطيران والمدفعية الإسرائيلية التي أصبحت تكشفها/ ثغرات كثيرة في دفاعات بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات/ القوات الجوية المصرية تبذل جهودًا فائقة ورائعة ومستميتة ومع تحملها قدرًا من الخسائر لتحقيق مهام الجيش والدفاع عن القوات البرية/ هل يفرض على الجيش الثالث في شرق القناة الاستسلام أم أن هذه الفرق المتمرسة سوف تحارب وهما الفرقتان 19، 7؟].

وتستمر اليوميات تُكتب وسط ضباب الحرب، ويجب هنا أن أؤكد أن الحرب، أي حرب، دائمًا ما تكون فيها لحظات صعبة وقد تذهب الأمور إلى هذا الاتجاه أو ذاك، أي نصر أو هزيمة، إلا أن المؤكد أن صلابة المقاتلين وتضحياتهم وصحة قرارات القيادة ونضوجها ومعرفتها الواقعية بالموقف الذي تواجهه ويواجهه معها العدو دائمًا ما تحقق للطرف الأكثر ثباتًا النتائج الأحسن، واستمرت طوال يومي 24/ 25 أكتوبر جهود

تأمين فرق شرق القناة ومدينة السويس، وزادت وتيرة الاتصالات المصرية مع الجانبين الأمريكي والسوفيتي وطرحنا الأمر على مجلس الأمن، وصدر القرار الجديد 339 الذي توقعه «حافظ إسماعيل»، واستشعر السوفيت أن أي نجاح إضافي لإسرائيل أو أي فشل مصري سوف يكون له عواقبه الخطيرة على الصورة السوفيتية ومن ثم تدخل «برجنيف» بحدة مع «نيكسون» وقرر السوفيت الإيحاء للأمريكيين بنيتهم التدخل للفصل بين القوات وعلى الجانب الأمريكي استجاب الأمريكيون للتحدي شكليًا وأعلنوا حالة الاستعداد للقوات الأمريكية عبر العالم؛ إلا أن الأمريكيين كانوا منتبهين إلى أن السماح بنجاح إسرائيل فيما يتجاوز الحدود المرسومة لها يمكن أن يكون له عواقبه على إهدار فرصة كبيرة أو تاريخية لإمساك أمريكا بالموقف في الشرق الأوسط وتحويله إلى صالحها بشكل كامل، من هنا جاءت رسالة «نيكسون» الأخيرة يوم 25 أكتوبر لكي تؤكد أن واشنطن ستفرض على إسرائيل وقف إطلاق النار، وكانت المعلومات المتواردة إلينا على مستوى الإمداد العسكري لنا أن القوات المسلحة بدأت في تلقي أعداد طيبة من الدبابات، حيث وصلت مائة دبابة من يوغسلافيا T55، كذلك كان من المنتظر وصول مائتي دبابة T62 خلال ساعات في نهاية يوم 25 أكتوبر وهي معدات ومدرعات كانت ضرورية لإعادة تسليح وتأهيل وحداتنا التي تعرضت لخسائر كبيرة خلال ثلاثة أسابيع من القتال، كذلك وردت دبابات من ليبيا وكميات من الجزائر.

كان ما يشغلني في الحقيقة، ويشغل جميع أعضاء هيئة مكتب مستشار الأمن القومي، هو الكيفية التي سيتم من خلالها تأمين فرق الجيش الثالث في شرق القناة، وكذلك كيفية إمداد مدينة السويس مع استمرار وجود عدد كبير من سكانها الذين قاتلوا دفاعًا عنها وهزموا محاولة قوية من جانب الوحدات المدرعة الإسرائيلية لاحتلالها واستمر الضغط المصري السياسي على الطرفين السوفيتي والأمريكي طوال يوم 26، وكذلك 27 أكتوبر.

طلب «الرئيس السادات» في ذروة الأزمة التي واجهتنا يوم 24 أكتوبر إرسال قوات سوفيتية/ أمريكية مشتركة للفصل بين القوات، إلا أنه وفي ضوء عدم إمكانية اتفاقهما على ذلك، وكذلك مع وقوع أخطار المواجهة المسلحة - التي رأيتها شكلية وقتها - فقد استقر الأمر على إنشاء قوة طوارئ جديدة للشرق الأوسط فيما سمي UNEF II.

وتحت الضغط السوفيتي/ والأمريكي / والدولي وصلت رسالة من «كيسنجر» فجر يوم السبت 27 أكتوبر ينقل فيها وجهة نظر حكومة «مائير» حول وقف إطلاق النار ووضعية الجيش الثالث الذي كان من الواضح أنه نجح في إجهاض محاولات دفعه أو فرض الاستسلام عليه، واقترحت «جولدا مائير» في رسالة «كيسنجر» إيفاد ضابط مصري عالي المستوى لكي يقابل رئيس الأركان الإسرائيلي أو حتى وزير الدفاع الإسرائيلي وللاجتماع في الزمان والمكان الذي نختاره لبحث موضوع «إيجاد مخرج مشرف للجيش الثالث، وقام «حافظ إسماعيل» بالرد على الرسالة بعد عقد اجتماع هام سعت 0400 وحتى سعت 0600 من فجر يوم 27 أكتوبر، شارك فيه كل من القائد العام المشير «أحمد إسماعيل علي»/ «عبد الفتاح عبد الله» / «إسماعيل فهمي» الذي كان يتحمل مسئوليات وزير الخارجية بالنيابة أثناء غياب وزير الخارجية الدكتور «محمد حسن الزيات» في نيويورك طوال هذه الأسابيع الثلاثة للحرب (وهي في تقديري غيبة طويلة ما كان يصح أن تستمر طويلًا بعد بدء العمليات في 6 أكتوبر).

تضمن الرد المصري حسب يومياتي المكتوبة سعت 0800 من صباح السبت 27 أكتوبر أننا نقترح على «كيسنجر» أن يبلغ الإسرائيليين بأن مصر ستوفد ضابطًا مصريًّا برتبة لواء إلى النقطة 110 على طريق السويس للاجتماع وبحث تفاصيل تنفيذ القرارين 339 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن في الأيام الأخيرة، وكذلك اقتراح إيقاف القتال كلية سعت 1300 يوم السبت 27، وأضافت الرسالة المصرية أن موعد اللقاء سيكون سعت 1500 من بعد ظهر اليوم نفسه، وسوف يصحب الوفد المصري إلى الاجتماع قول إداري لسيارات تموين للجيش الثالث ومدينة السويس، حمولة 60 طنًّا فورًا.

وأضفت في يومياتي:

[أعتقد أن إسرائيل ستقبل].

كان «حافظ إسماعيل» قد أبلغنا أن الجيش وقيادته مصممان على أنه، وفي حالة عدم سماح إسرائيل بسريان قوافل الإمداد إلى السويس وفرق الشرق للجيش الثالث فسوف نقوم بتوجيه ضربة قوية لفتح الطريق بالقوة – خاصة وقد بدأت إمدادات الجيش بالمدرعات

القادمة من الأصدقاء والأشقاء تصل وتتسلمها الوحدات. وكان المنطق المصري أن هناك وحدات دولية تابعة لقوة الطوارئ والمراقبين بدأت تصل إلى مواقعها وأنه يمكن وفي ظل هذه القوات العودة إلى فتح الطريق بالقوة.

وكشفت الساعات التالية استمرار توتر الموقف بين القوى العظمى، واستمرت مصر تطالب الطرفين الأمريكي والسوفيتي بعودة إسرائيل إلى خطوط وقف إطلاق النار المفترض في 22 أكتوبر.

أوضحت تجربة هذه الأيام الصعبة أن «النجاحات» الإسرائيلية كان لا يزال أمامها الكثير لكي تحقق الهدف منها أو تتمكن من كسر إرادة الجيش المصري؛ خاصة أن لدى مصر أيضًا الكثير من أوراق الضغط، في مقدمتها الإمكانيات القتالية الكبيرة للفرقتين المدعمتين في رأس كوبري الجيش الثالث وكذلك نجاح مدينة السويس/ شعبًا وجيشًا وشرطة في رد عملية احتلال المدينة وبخسائر كبيرة لإسرائيل.

وأخيرًا استمرار تصاعد الضغط المصري من الغرب في اتجاه طريق السويس وسرعة مصر في بناء الاحتياطات واستكمال تأهيل وحدات احتياطي القيادة العامة والفرق التي تعرضت لخسائر في السابق جرى استعواضها الآن وهي الفرق 21 مدرع/ 4 مدرع/ 23 مش ميكا/ 6 مش ميكا... وكذلك قدرات كبيرة لمصر في منطقة الإسماعيلية وإلى شرق القناة في نطاق فرق الجيش الثاني الميداني.

من الهام في هذه المرحلة من التحليل لمجريات هذه الأيام في ختام الحرب أن نقول إن رسالة «مائير» عبر «كيسنجر» لم تأت من فراغ، بل سبقها اقتراح جاء من الجانب البريطاني قدم للسوفيت ونقله السفير السوفيتي لنا في مقابلته مع «الرئيس السادات» سعت 2400 يوم 25 أكتوبر أي فجر 26، ويقضي الاقتراح بأن تقوم مصر بتسليم الأسرى الإسرائيليين إليها وأن «ترفع المدمرات والوحدات المصرية المتواجدة في مدخل باب المندب التي تفرض حصارها على تجارة إسرائيل وسفنها واستخدامها لميناء إيلات، وفي المقابل فإن إسرائيل على استعداد للانسحاب إلى مسافة معقولة وبما يتيح للجيش الثالث اتصالًا مباشرًا مع بقية الجيش المصري. «واستشعرت الرضا لقراءتي هذه المقابلة التي تحدث بها السفير السوفيتي مع «الرئيس».

وفكـرت لحظتها في حديث الفريق بحري «فؤاد ذكري» في الأسـبوع الثاني من سـبتمبر 73 عندمـا قال لي: «إننا سـوف نقطع أوصال اتصالاتهم وخطوطهم البحرية وسـنضربهم بعنف وسنربك خططهم ونلقنهم درسًا».

لقـد وَفَّى الرجـل بكلمتـه وله أن يرقد قريـر العين وقد حقـق لبلاده ما وعدهـا به، لقد توفيـت حماتـه في عام 2010 ودهشـت من هذا الطابـور الممتد من ضباط وأفـراد البحرية المصرية وبالملابس الرسـمية وهم يقدمون واجب العزاء بمسـجد عمر مكرم بالقاهرة بعد وفاته بأكثر من ربع قرن، إنها مصر.. الواجب والوفاء لكل من قدم لها من أبنائها.

وكتبت في اليوميات المسجلة بخط يدي وبالقلم الرصاص سعت 0800 من السبت 27 أكتوبر لوقائع الأيام الأخيرة السـابقة.. والتي - نتيجة للضغط وتراجع المعنويات - لم أعد قـادرًا على الكتابة والتسـجيل لحظة بلحظة مثلما فعلت في بدايـات الحرب: «الرئيس يوافق مـن حيـث المبدأ خاصة أن السـفير السـوفيتي أكد في حديثـه أن بريطانيا أبلغت السـوفيت أن إسرائيل سـتوافق إذا ما عرض عليها الأمر»، بمعني وبمفاهيم الدبلوماسـية أن بريطانيا بحثـت الأمر مسـبقًا مع إسرائيل. وأخذت أقلب الأمر وسـجلت عـما إذا كان التحرك هو مبـادرة بريطانية مسـتقلة لجس النبض، وأسرعت بالقول إننـي لا أعتقد ذلك؛ ومن ثم هل هذا يمثل جس نبض من إسرائيل لتحقيق بعض المكاسـب الرئيسـية قبل أن يفرض عليها إيصال المؤن إلى مدينة السويس والجيش الثالث في الشرق؟

وتسـاءلت عـما إذا كان الطـرف الإسرائيـلي الذي سـيلتقي معنا سـعت 1500 من يوم 27 أكتوبـر سيطرح نفس الطرح، خاصـة أن الجانب البريطاني في طرحه للفكرة أشـار إلى أنها تمثل اتفاقًا منفصلًا ومسـتقلًا بين مصر وإسرائيل وبعيدًا عن تسـوية شـاملة ولكي تحل مسألتي إغلاق مضيق باب المندب وبالتالي مضيق تيران، وإيجاد صلة أرضية بين القوات في السويس وبقية القوات المصرية.

وصلت إلينا رسالة من «كيسنجر» يقترح حضوره في زيارة للقاهرة يوم 6 نوفمبر ولمدة يـوم للبحـث في كل عناصر التسـوية وتنفيـذ القـرار 242، 338 ورحبت مـصر بالزيارة. وفهمت من أوراق «حافظ إسـماعيل» ومقابلاته مع «الرئيس السـادات» أن الرئيس ينوي أن يعرض على الجانب الأمريكي وقبل مجيء «كيسنجر» أفكارًا محددة تدور حول:

■ انسحاب إسرائيلي إلى خطوط 22 التي تجاوزتها إسرائيل وضربت بها عرض الحائط في عدم الالتزام بوقف إطلاق النار طبقًا للقرار 338 وذلك مقابل قيام مصر بتسليم الأسري الإسرائيليين لديها وأن تفتح باب المندب.

■ انسحاب إسرائيلي تال وبعد ذلك بفترة وجيزة إلى شرق ممرات سيناء مقابل قيام مصر بالبدء في تطهير قناة السويس.

■ عند استكمال انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية للقناة يبدأ مؤتمر السلام... ويمكن لمصر أن ترسل وابتداء من الآن مقدمة للوفد المصري إلى جنيف أو نيويورك للبحث في الجوانب الإجرائية الأولية للمؤتمر.

عدت أكتب في اليوميات سعت 0010 من الأحد 28 أكتوبر أنه قد تحدد للمقابلة بين العسكريين المصريين والإسرائيليين سعت 2400 يوم 27 أكتوبر، ووقع بعض سوء الفهم، إذ إن الإسرائيليين توجهوا إلى النقطة 110 في اتجاه السويس وفهم الجانب المصري أنها النقطة 101 من الطريق وتم تدارك الموقف والتقى «اللواء الجمسى» رئيس هيئة العمليات مع الجنرال «ياريف» ووعد الأمريكيون أن يتم في نفس الليلة دخول قول إداري للتموين من ثلاثين مركبة، وأخذ المستشار «حافظ إسماعيل» يتحدث عن النية في عمل عسكري يوجه ضربة لفتح الطريق عنوة وتحت مظلة وجود الأمم المتحدة التي كانت قواتها قد بدأت احتلال مواقعها بين الجانبين. وجاء في اليوميات سعت 1715 من الأحد 28 أكتوبر: «يقول الجنرال (ياريف): إنه ليس لديه تعليمات ببحث العودة إلى خط 22 أكتوبر أو مسألة الانسحاب بل أثار موضوع الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب – وكذلك تبادل الأسرى – وأن اللقاء شابه الاحترام المتبادل». واليوم أقول مثلما توصلت في وقتها إلى نتيجة مفادها أن رغبة «كيسنجر» في الحضور إلى مصر أوضحت عدم نيته في السماح للمصريين أو الإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاق فيما بينهم وبمعزل عن الولايات المتحدة مثلما حاولت بريطانيا، وأننا يجب ألا نتوقع بالتالي أي نتائج من محادثاتنا الحالية بين العسكريين سوى تفاهمات حول عدم كسر وقف إطلاق النار وأسلوب الإمداد للمدينة المحاصرة وغير ذلك من مسائل التنظيم وخطوط الاتصال بين جيشين يتداخلان بشكل كثيف في بعضهما البعض.

وعلمـت أن «إسـماعيل فهمـي» سيسـافر يـوم 28 أكتوبـر إلى واشـنطن لمقابـلات مع «كيسـنجر» وربما «نيكسون» كما سيعود الدكتور «الزيات» أخيرًا... وأضفت في اليوميات: أعتقـد أن الزيـات في طريقه للخروج قريبًا جدًّا، فلقد نجح إسـماعيل فهمي في امتلاك فكر الرئيس في شهر الصدام الحالي وخلال الأزمة؛ ومن ثم فإن تقديري – عندئذ – أن «الرئيس» سيستفيد به وزيرًا للخارجية في المفاوضات القادمة خاصة أن أزمته مع «مراد غالب» وزير الخارجية خلال 1972 كانت معروفة للجميع عندما وجه إسـماعيل فهمي انتقادات حادة إلى السـوفيت مما دفع مـراد غالب إلى تجميده، لقد كان إلغاء تعيين إسـماعيل فهمي سـفيرًا لمصر في ألمانيا في بداية عام 73 وتكليفه بالعمل وزيرًا للسياحة واستمراره خلال تلك الفترة في الكتابـة إلى الرئيس السـادات برؤيته في الموقـف وتطوراته وكيفية التحرك على مسـتوى الأمـم المتحدة وتقييمه لفرص ووسـائل تنفيذ القرار 242، كانـت كلها مؤشرات بأنه يعد ليشـغل مهام وزير الخارجية بدلًا من الزيات الذي لا شك أنه غاب عن المسرح الداخلي في فترة حاسمة وهامة.

وكنت أستشـعر الكثير من القلق والضيق في تصرفات حافظ إسـماعيل ومعالجته بعض المسائل وبما دفع بأحمد ماهر في حديث ممتد معي إلى القول باقتناعه أن هناك صراعات شديدة في قمة السلطة وأن هناك تيارات متنازعة، وأنه أخيرًا لا يعتقد أن حافظ إسماعيل سيستطيع أن يبقى كثيرًا أو أن يعمل مع وجود إسـماعيل فهمي الذي وثق به الرئيس السـادات في شهر الصـدام وأحيانًـا كنت أستشـعر بعض النقد من جانبي لأسـلوب مستشـار الأمن القومي، وإحسـاسي بأنه لا يدفع بقوة بأفكاره ومنطلقاته مع الرئيس ولا يصمم على الالتقاء به يوميًّا خلال هذه الفترة لكي يستطيع المساعدة في إحكام المواقف والأفكار، إلا أن الواضح أنه كان يرى ويرصد ما لم أكن قادرًا على تبينه في حينه، وهو صراعات القمة وشخصياتها وتوجهاتها، مثلما تحدث بها معي أحمد ماهر السيد الذي كان أقرب كثيرًا لحافظ إسماعيل منى.

لقـد كانت مهمة إسـماعيل فهمـي هي محاولة التأثـير على كيسـنجر والجانب الأمريكي ولكي يأتي الطرح الأمريكي مثلما حاول الرئيس السادات صياغته في الصفحات السابقة.. ومـن جانبـي لم أتوقع تحقيق أهداف هذه المهمة، لأن «كيسـنجر» كان يحـاول تحقيق الهدف المطلوب بنفسه ولكن في القاهرة أثناء زيارته لها.

على الجانب الآخر أخذ الرئيس السادات يتحدث مع السوفيت فيما كان حافظ إسماعيل قد أطلعنا عليه وهو نيتنا في توجيه ضربة قوية بغرض فتح طريق السويس إذا ما لم نتبين جدية في الموقف الأمريكي/ أو الإسرائيلي.

وقرأنا في السنوات التالية للصدام المسلح الكثير من الادعاءات والمزاعم بقدرات غير موجودة أو خيالية لدى الجيش الإسرائيلي ورددت «جولدا مائير» رئيسة الوزراء الإسرائيلية، كما تحدث «ديان» وزير الدفاع و«إليعازر» رئيس الأركان ومجموعة الجنرالات الذين قادوا الجهد الإسرائيلي في غرب القناة، «برن إدن»/ «ماجن»/ أو «شارون» أنه تم إيقافهم تحت تهديد الولايات المتحدة وفرضها عليهم ضرورة وقف الأعمال العدائية قبل استكمال مهام قواتهم. والحقيقة أن هذه – في تقديري وفي رؤية الكثيرين من المعلقين العسكريين – مقولات تجافي الواقع تمامًا وتتناقض مع ما حدث على الأرض.

وإذا كان بمقدورنا أن نعترف أن الكثير من الاحتياطيات المصرية قد لحق بها خسائر فادحة في الغرب نتيجة لسوء الاستخدام أو الحشد أو طبيعة المهام المشوشة التي ألقيت على عاتقها في لحظات صعبة فإن المؤكد أن هزيمة المسعى الإسرائيلي أمام السويس يكشف أن القوات الإسرائيلية كانت ومع وصولها إلى مشارف هذه المدينة المصرية الباسلة منهكة وقد تعرضت لخسائر جسيمة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل، حوالي 500 إلى 600 دبابة وبذا لم يكن لديها القدرة على الدفع مرة أخرى بهجمات جديدة؛ أي وصلت إلى أقصى ما تستطيع تحقيقه تحت الظروف التي كانت ستتغير بالحتم إلى صالح مصر إذا ما استمر بناء القدرات المصرية خلال الأسابيع التالية، مثلما شهدناه في تحضيرات العملية «شامل» لتصفية الجيب في الغرب في الشهور التالية، وأيضًا في حفر الدفاعات وموانع الدبابات في منطقة الجيب الإسرائيلي وبما يؤشر إلى تنبه إسرائيل أنها هي التي ستتعرض لعمل عسكري مصري في غرب القناة.

أما ادعاءات «شارون» أنه كان على مقربة من الإسماعيلية، أو أوشك على دخولها فهي أيضًا تقولات لا قيمة لها،إذ إن الدفاع المصري الصلب في الغرب وجنوب طريق الإسماعيلية وشراسة وحدات ومجموعات الصاعقة وعناد قوات المظلات التي قاتلت على المصاطب كلها تسببت في دحر الجهد العسكري الذي ركز على الإسماعيلية، وكشف

الانسـحاب بعيـدًا عن المدينة أنـه هناك أيضًـا في قطاعات الجيش الثاني، فقـد وصل الجهد الإسرائيـلي إلى أقصى ما يسـتطيع ولم يعد هنـاك أمرًا متاحًا إلا انتظـار تلقي الضربة المصرية القادمة لتصفية الجيب.

ومع بدء اسـتقرار وقف إطلاق النار كتب السـيد/ محمد حسـنين هيكل مقالًا بالأهرام حول إدارة المعركة على الجانب المصري واستشـعرت الاسـتياء الشـديد من جانب «حافظ إسماعيل» مما كتب عندئذ وحيث قدر مستشار الأمن القومي أن المقال يمس القائد العام في ظروف بالغة الصعوبة وأنه يجب الاعتراف لأحمد إسماعيل بأنه حارب وحطم خط بارليف وتحت إمرته هذه القوات الرائعة والقيادات ذات الإرادة الحديدية ثم تحمل عبء المواجهة التاليـة مـع إسرائيـل ثـم حقق هدف الحـرب وأنهـى الصـدام في التوقيت المناسـب محافظًا بذلـك على فاعلية وقدرة القوات المسـلحة ومع تكبيد إسرائيل خسـائر فادحة وأخيرًا قدر الموقف بدقة وبشكل أدى إلى إنذار القائد الأعلى بأهمية الوصول إلى وقف لإطلاق النار بما لا يتجاوز 72 ساعة.

والمؤكـد - في تقديـري - أن هذا الرأي الذي تحدث به «حافظ إسـماعيل» وآراء أخرى كثـيرة كتبـت في تفاصيـل العمليات العسـكرية وتحدثت عـما كان يمكن ومـا لا يمكن أن مثـل هذا الجدل الإيجابي سـيبقى معنـا ولسـنوات، إلا أن المؤكد أيضًا أن أسـماء مثل «أحمد إسماعيل علي»/ «سعد الشـاذلي»/ «الجمسي»/ «محمد على فهمي»/ «حسني مبارك»/ «سعد مأمون»/ «عبد المنعم خليل»/ «عبد المنعم واصل»/ «فؤاد ذكري»/ «يوسف عفيفي»/ «أحمد بدوي»/ «عبد رب النبي حافظ»/ «حسـن أبو سعده»/ «فؤاد غالي»/ «العرابى»/ «قابيل»/ «الزمر»/ وكل أركان حرب الجيوش وأركان حربهم وغيرهم كثيرون وكثيرون، سـيبقون دائـما في ذاكرة المصريين إلى مئات قادمة من السـنوات، لقد كانـت أيامًا صعبة بعضها قاتمة، ولكنها كانت رائعة بأي معيار لاستعادتها شرف العسكرية المصرية.

الفصل العاشر

شاهد على الحرب والسلام
(محاولات تخليص الجيش الثالث)

انتهت المواجهة المسلحة وقد أصبح لمصر قوات رئيسية في شرق قناة السويس، كما نجحت إسرائيل، على الجانب الآخر، وبدعم أمريكي هائل، في إقامة جيب إسرائيلي يمتد من جنوب طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي حتى منطقة عتاقة وميناء الأدبية المطلة على خليج السويس في منطقة غرب القناة وفرض الحصار على مدينة السويس وجزء كبير من قوات الجيش المصري الثالث شرق القناة. والمؤكد أنه ورغم هذا التواجد الإسرائيلي العسكري في منطقة غرب قناة السويس، فقد كانت القيادة المصرية تعي أنها حققت وإلى حد كبير الأهداف الاستراتيجية للحرب، إذ فرضت على الولايات المتحدة وخلفها إسرائيل حتمية التعامل مع المطالب المصرية في تحريك عملية تفاوضية، ولو امتد إطارها الزمني لسنوات؛ لاستعادة السيطرة المصرية الكاملة على شبه جزيرة سيناء. كما كانت هذه القيادة تقدر وبدقة أيضًا أن الجانب الإسرائيلي قد وضع نفسه في موضع تحمل الكثير من الأخطار الكبيرة إذا ما قررت مصر استئناف القتال وفرض فتح طريق وبالقوة إلى مدينة السويس ومن خلفها قوات الجيش الثالث أو قوات بدر المتواجدة في مواقعها بشرق القناة.

لقد اتسمت هذه المرحلة في الأيام التالية لوقف القتال ببذل جهد هائل للجيش المصري لبناء الاحتياطيات والتمركز حول التواجد الإسرائيلي في الغرب وبكثافة مصرية غير مسبوقة فرضت على الجيش الإسرائيلي استمرار الاحتفاظ بمواقع دفاعية وقوات رئيسية يتهددها الحصار مثلها في ذلك مثل حصارها للجيش الثالث، خاصة أن منفذ هذه القوات

الإسرائيلية على قناة السويس وإلى أرض مصر خارج سيناء يتسم بالضيق الشديد ولا يتيح إلا عـدة كيلـو مترات مـن الأرض للإطلال على غرب القناة في منطقـة الجيب، وهو وضع يعي كل العسكريين المتمرسين أنه يعرض صاحبه كثيرًا للمخاطر ويهدد توازن قواته بشكل خطير.

كانـت مـصر تقدر هذا الأمـر، إلا أن القيادة السياسـية المصرية رأت أيضًـا أن من المهم محاولة التوصل إلى تسـوية سياسـية سـلمية للوضع تتيح الاسـتفادة بكل إنجازات الحرب ومـن خلال إيقاع سريـع وبتحركات تركز على الهـدف الاسـتراتيجي دون الالتفات كثيرًا إلى المنـاورات الصغـيرة. أو أخذ مخاطر إضافيـة لا داعي لها، وهي إحـدى صفات الرئيس السادات في كل خطواته الكبيرة.

من هنا فإن المتابع للجهد المصري عندئذ يستطيع أن يتبين أيضًا أن مصر - وفور توقف إطـلاق النـار - اشـتبكت في معركـة تفاوضية على محـاور ثلاثة، اقترنـت ببعضها البعض، وحققت مصر في نهايتها أولى مراحل التسـوية السياسـية المتمثلة في فك الاشـتباك الأول في ينايـر 1974 ثم التحرك نحو فك الاشـتباك الثاني في عـام 75 وأخيرًا صدمة زيارة القدس لعام 77 وصولًا إلى مفاوضات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية.

وقـد يلاحـظ القارئ الكريـم أن عنوان هـذا الفصـل وتوابعه هو «شـاهد على الحرب والسـلام» وذلك بخلاف الفصول الأولى التي كانت تتناول شـهادتي على الحرب، دون أي إشارة للسلام. إلا أن أسبابي لذلك الأمر تنبع أساسًا من أنني، وبالإضافة إلى متابعتي لكل المفاوضات التي جرت فور وقف إطلاق النار، قد شاركت في الوفود كافة والجهود المصرية التي دارت عقب زيارة الرئيس السادات للقدس؛ وحيث اشتركت مع «أحمد ماهر السيد» في وفد التفاوض المصري الذي زار القدس في يناير 1978 مع بدء أعمال اللجنة السياسـية وكان قد سـبقها مؤتمر ميناهاوس في ديسـمبر 1977 وكنت أعمل عندئذ سـكرتيرًا خاصًا لرئيـس الوفـد المصري في هذا الاجتـماع الافتتاحي للدبلوماسـيين المصريين والإسرائيليين وهـو الدكتـور «عصمت عبد المجيد» منـدوب مصر الدائم في الأمم المتحـدة الذي كان قد اسـتدعي من نيويورك للمسـاعدة في أعمال المفاوضات لما له من خبرة كبيرة ومعرفة عميقة بخفايا النزاع العربى/ الإسرائيلي.

لقد مضيت أشارك في هذه المفاوضات لوزراء الخارجية المصريين بدءًا بالسيد/ «محمد إبراهيم كامل» في محادثات «ليدز كاسل» ثم قمة «كامب دافيد» في سبتمبر 78 حتى قمة «مدريد» في عام 91 عندما ترأس السيد «عمرو موسى» الوفد المصري.

كانت سنوات طويلة شهدت جهودًا خارقة للدبلوماسية والدبلوماسيين المصريين بدأت فور هزيمة 67 واستمرت حتى استخلاص كل شبر من أرض مصر الطاهرة بتحكيم طابا في عام 1988. وهنا لا يفوتني أن أذكر أسماء الكثير من هؤلاء الدبلوماسيين المصريين المرموقين والذين كانوا – عندئذ – في ريعان شبابهم وقوتهم، إلا أن تجربتهم كانت كبيرة وعميقة كما أن التزامهم بمستقبل بلدهم كان يرتفع إلى مستوى هؤلاء الجنود الأبطال في القوات المسلحة وبقية أجهزة الأمن القومي المصري. أذكر منهم بالطبع السفير المقتدر «أسامة الباز»، وكل الطاقم الذي عمل بشكل خاص في بداية مرحلة المفاوضات مثل السفير «عبد الرءوف الريدي»/ الدكتور «نبيل العربي»/ «أحمد ماهر السيد»/ «عمرو موسى».

وأعود إلى المحاور الثلاثة للتحرك المصري فور توقف القتال... وحيث قام «إسماعيل فهمي» المبعوث الخاص للرئيس «السادات» بالسفر بشكل عاجل إلى واشنطن يوم 29 أكتوبر 73 لمشاورات مع الأمريكيين. واقترن هذا التحرك بالخطوة الموازية والتي تمثلت في محادثات الكيلو 101 بين اللواء «عبد الغني الجمسى» والجنرال «أهارون ياريف» الممثل الشخصي لرئيسة الوزراء جولدا مائير، وأخيرًا السعي المصري للإعداد لتنفيذ أحد العناصر الرئيسية للقرار 338 الذي يطالب بإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وكان تقديري حينئذ – مثلما هو الآن – أن حصار الجيش الثالث قد فرض على الرئيس «السادات» اتخاذ خطوات ما كان ليقوم بها لو أن وضع الجبهة استمر على ما هو عليه حتى 20 أكتوبر على سبيل المثال. وقد صدَّق الرئيس على بدء المحادثات في الكيلو 101 وبسرعة شديدة لتأمين عدم تعرض الجيش الثالث للأخطار، كما سعى إلى محاولة دفع إسرائيل – مع استخدام الضغط الأمريكي – للعودة إلى خطوط 22 أكتوبر، إلا أنها محاولات كنت أثق أنها لا يمكن أن تنجح، إذ إن تنفيذها كان سيضع الجيش الإسرائيلي في خطر حاد في مواجهة الجيش

المصري. وعلى الجانب الآخر ورغم أن زيارة المبعوث المصري «إسماعيل فهمي» قد تمت في هذا السياق أيضًا فإن أهدافها كانت تتجاوز كثيرًا العودة إلى خطوط 22 أكتوبر، بل إن الزيارة تعكس بدقة ووضوح كل ما سعى إليه «السادات» على مدى السنوات الثلاث السابقة منذ طرحه مبادرته في مايو 71 وما تلاها من تحركات تجاه الولايات المتحدة.

استغرقت هذه المرحلة بمحاورها الثلاثة الفترة من 28 أكتوبر 73 حتى تحقيق فك الاشتباك الأول الموقع في 21 يناير 74 وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من الجيب الإسرائيلي في غرب القناة وابتعاد هذه القوات إلى مدخل ممرات سيناء الرئيسية.

كما شهدت هذه المرحلة أيضًا وبوضوح شديد نقطتين مفصليتين في نزاع الشرق الأوسط: أولاهما استمرار الانزواء التدريجي للعلاقة المصرية السوفيتية وبدء اضمحلال الدور السوفيتي بالنسبة لجهد السلام أو الحرب ووصولًا إلى انغماس مصر في مكافحة الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 79، والنقطة الثانية الأكثر أهمية في تقديري كانت بزوغ علاقة مصرية أمريكية أدت إلى وقوع تحول استراتيجي للسياسة الخارجية المصرية في السعي لصداقة الولايات المتحدة والاعتماد عليها في مهمة تسهيل المفاوضات التي تستهدف تخليص الأرض المصرية من براثن الاحتلال الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، صاحب هذين التطورين بعد إضافي تمثل في افتراق عميق بين مصر وسوريا شريكي الحرب في فلسفة ومفهوم هذه المعركة وأهدافها الاستراتيجية وهو افتراق كان يطفو ويغوص بين الحين والآخر وعلى مدى السنوات التالية لعام 73 وربما حتى اليوم. إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى تتسم بالعنف. ولقد وعى الرئيس السادات حكمة هذه المقولة الشهيرة لأبي الاستراتيجية العسكرية «كلاوزفتز» وطبقها بحذافيرها وسعى إلى التوصل إلى تسوية سياسية من خلال استخدام المعركة المسلحة.

لعل القارئ الكريم - وبعد هذا العرض الموجز لخطوات التحرك المصري السياسي في الأيام والأسابيع القليلة التي تلت وقف إطلاق النار في 28 أكتوبر 73 - يستعجل تفاصيل هذه المحاور التي نتحدث عنها، وأسرع بالقول إن الهدف المصري المباشر بالنسبة لخطوتي زيارة «إسماعيل فهمي» إلى واشنطن، وبدء المحادثات في الكيلو 101 بين «الجمسي» و«ياريف» ومثلما تطرقت إليه سابقًا، كان بالتأكيد «السعي نحو تخليص الجيش الثالث

ومدينة السويس من عواقب الحصار الممتد. و«كذلك التلويح للولايات المتحدة بأهمية استغلال الانفتاح المصري الذي تمثل في هذه الرسائل المتبادلة والمستمرة بين مستشاري الأمن القومي المصري والأمريكي من ناحية والرئيسين السادات ونيكسون من ناحية أخرى، وهي رسائل عديدة كان يتم تبادلها خلال فترة الحرب وما بعدها.

والحقيقة أن الجانب الأمريكي كان يعي تمامًا أهمية استغلال هذه الفرصة التي أتاحتها الدبلوماسية المصرية النشطة لكي تعمق التعاون المصري/ الأمريكي ويحدث تأثيره الكيفي الكامل في هذه العلاقة، من هنا وضح الالتزام الأمريكي منذ يوم 28 أكتوبر بأهمية وصول القولات الإدارية للمدينة والجيش المحاصر وعدم السماح لإسرائيل بالمراوغة التقليدية، أو تهديد أوضاع هذا الجيش وسلامته بأي شكل من الأشكال.

وكشفت كتابات «كيسنجر» وغيره من مسئولي إسرائيل، وكذلك كتابات المسئولين المصريين وفي مقدمتهم «محمد حافظ إسماعيل»/ «إسماعيل فهمي»/ «الجمسى»/ والمؤرخين المصريين الذين كتبوا في الموضوع عن الجهد الذي بذل على الجانبين المصري والأمريكي لتأمين وصول الإمدادات وبدء بناء الثقة المفقودة بين القاهرة وواشنطن.

أسفرت الجهود الأمريكية والتفاهم المصري/ الأمريكي عن دخول قول إداري إلى السويس؛ ومن ثم الجيش الثالث مشكلًا من ثلاثين ناقلة عسكرية وذلك مع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وأعود إلى يومياتي التي سجلتها سعت 1715 من يوم الأحد 28 أكتوبر لكي أكتب: أنه و«بالإضافة إلى مرور هذا القول الإداري الأول، فقد عقد اجتماع «الجمسي»/ «ياريف» الأول سعت 2400 في الليلة السابقة ووضح أن الجانب الإسرائيلي ليس لديه تعليمات ولا يرغب في التحدث في العودة إلى خطوط 22 أكتوبر، وهي الخطوط التي كان يفترض أن تتوقف عليها إسرائيل ومصر مع دخول وقف إطلاق النار الصادر في 22 أكتوبر طبقًا لقرار مجلس الأمن 338.. إلا أن إسرائيل تجاوزت هذه الخطوط وقامت في الفترة الممتدة من يوم 22 أكتوبر حتى 27 أكتوبر بتوسيع مناطق تواجدها بالجيب الإسرائيلي مما أدي إلى حصار الجيش الثالث، وكان الهدف المصري عندئذ يسعى سواء في واشنطن أثناء زيارة مبعوث الرئيس «إسماعيل فهمي» أو اللواء «الجمسي» في خيمة المحادثات بالكيلو 101 إلى تحقيق انقباض التواجد الإسرائيلي إلى داخل خطوط 22 أكتوبر. وأضفت في

اليوميـات أن الجانـب الإسرائيلي يثير موضوع الملاحة في البحـر الأحمر والحاجة إلى رفع يد البحرية المصرية عن باب المندب وكذلك المطالبة بتبادل الأسرى بين الجانبين.

اتسـم هـذا اللقـاء الأول بين العسـكريين المصريـين والإسرائيليين منذ هدنـة عام 49، وطبقًا لانطباعات اللواء «الجمسي» في تقريره إلى القائد العام والرئيس «السادات» و«حافظ إسـماعيل» مستشاره للأمن القومي «بالاحترام المتبادل». وعدت أكتب في اليوميات سعت 1330 يوم الثلاثاء 30 أكتوبر «إن الاجتماعات الثلاثة التي عقدت حتى حينه بين الطرفين المـصري والإسرائيـلي وبحضـور ممثل الأمم المتحدة تتسـم بالاحترام الشـديد، ويستشـعر البعـض أن هـذا الاحترام قد يتحول إلى صداقة حيث تجـاوز «الجمسي» و«ياريف» البرودة التقليدية في مثل هذه المواقف والاتصالات الافتتاحية، خاصة بعد معركة عسكرية عنيفة لم يمر على انتهائها إلا أيام قليلة».

أوضحـت اللقـاءات أيضًـا أن الجانب الإسرائيـلي يرغب في الحصول عـلى قتلاه داخل مواقعنـا وتبادل الجرحى، والأسرى ويرد عليه اللـواء «الجمسي» بأن موضوعات الأسرى مرتبطـة بالعـودة الإسرائيليـة إلى نقاط التراجع التـي يمكن للطرفين المـصري والإسرائيلي الاتفاق عليها باعتبارها تمثل خطوط 22 أكتوبر أو شيء شـبيه بذلك. ولعل هذه الإشـارة تمثـل أول بـادرة مصريـة بالمرونة التي تـصر على رفع الحصـار عن الجيـش الثالث، وحيث قـال «الجمـسي» «فلتعودوا إلى الدفرسـوار وحولها ونتحدث بعد ذلك في مسـائل الأسرى والقتلى». و«إن القوات المصرية لا يمكن أن تقبل بالحصار الدائم على الجيش الثالث».

عـلى الجانـب الآخـر، جاء في محـضر اللقاء الثالـث بـين «ياريف»/ و«الجمـسي» وطبقًا لليوميـات لهذا اليـوم الثلاثاء 30 أكتوبـر أن الجانب الإسرائيلي يرغب في تمثيل سـياسي في المحادثـات ولكي يبـدأ الجانبان في مناقشـة تفاصيل الفصل بين القـوات وكذلك المضي في البحـث في فض الاشـتباك بينهما، وبالتالي قامـت مصر بترقية اللواء «الجمسي» إلى مسـاعد وزيـر حربيـة ومـن ثـم يسـتطيع التكلم أيضًـا بموقف سـياسي وليـس فقـط الموضوعات العسـكرية. وتوضـح اليوميات أن «الجمـسي» كان قد كلف بأن يعـرض على الإسرائيليين المفهـوم المـصري لفك الاشـتباك، وهو المتمثـل في تحقيق الانسـحاب الإسرائيلي من غرب القناة وصولًا إلى خط جديد شرق الممرات الرئيسـية في عمق سـيناء وذلك مقابل السـماح

بتبادل الأسرى والجرحى والبحث عن القتلى ورفع اليد المصرية عن باب المندب والبدء في تطهير قناة السويس وعقد مؤتمر السلام». وسجلت أيضًا في هذا اليوم قولي «أعتقد أن الجانبين سيتوصلان خلال الاجتماعات القادمة إلى وضع ثابت متفق عليه فيما يخص موضوعات الأسرى وإمدادات الجيش الثالث ومدينة السويس بشكل دائم، كما سنبدأ من اليوم – 30 أكتوبر – في إمدادهم بأسماء الأسرى الإسرائيليين لدينا، كما وافقنا على تبادل فوري للأسرى والجرحى، وهو مطلب إسرائيلي مُلح وافقنا عليه مقابل إمدادات الجيش الثالث».

كان الانطباع السائد لدينا في مصر أن اختيار الجنرال «ياريف» من قبل «جولدا مائير» يعكس رغبتها في وضع رجلها لتحمل مسئولية المفاوضات مع المصريين، حتى لا تتيح الفرصة لـ«ديان» وزير الدفاع لأن يعقد الموقف بوضع أحد رجاله من المتشددين.

أكد اللواء الجمسي انطباعه أيضًا أن «ياريف» – حسب تقرير قدمه «الجمسي» إلى القيادة السياسية – هو رجل مائير ويتسم بالاتزان والموضوعية وله اتصال مباشر بالقيادة السياسية الإسرائيلية مما يمكن أن يكون له فاعلية إذا ما تعقدت الأمور.

ونصل في هذه المرحلة إلى زيارة السيد/ «إسماعيل فهمي» مبعوث الرئيس «السادات» إلى واشنطن... والذي أعلن عن تعيينه وزيرًا للخارجية المصرية وهو متواجد في العاصمة الأمريكية، حيث كتبت في اليوميات سعت 1345 من الثلاثاء 30 أكتوبر أن: «إسماعيل فهمي» سيعرض تصور مصر للخطوات المقبلة وتتمثل في المطالبة بـ:

■ انسحاب إسرائيل إلى خط 22 أكتوبر.

■ التصور المصري في فك الاشتباك [الانسحاب من الغرب إلى شرق الممرات/ مسألة باب المندب/ الأسرى].

■ موعد إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية الأمريكية.

■ موعد البدء بتطهير قناة السويس.

■ توقيت عقد مؤتمر السلام وعناصره كافة. والمرحلة التي يعقد خلالها، وعلاقة ذلك بالانسحاب الإسرائيلي من غرب القناة، وتقديري أن إسرائيل سترفض قطعًا هذا الطرح.

■ الانسحاب النهائي وأهمية إتمامه في مرحلة واحدة وليس على مراحل متدرجة.

■ إنهاء حالة الحرب مع الانسحاب الكامل ومرور سفن إسرائيل بالقناة.

■ وضعية شرم الشيخ وهل تتواجد بها قوات دولية من عدمه.

■ النظر في فكرة اقتراح وجود شخصيتين سياسيتين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمراقبة وقف إطلاق النار.

أضفت أخيرًا في هذه الفقرات المسجلة ليوم الثلاثاء 30 أكتوبر، أن مفاوضات «إسماعيل فهمي» ستكون صعبة وطويلة.

وأتذكر أثناء المشاركة في العشاء التقليدي اليومي مع «حافظ إسماعيل» وبوجود «أحمد ماهر السيد» قولي أمامه وفي معرض تقييم الحرب وطبقًا لليوميات يوم 30 أكتوبر:

■ «إن مصر قد حققت الهدف من الحرب إذ فرضت القوة المصرية المسلحة - التي لم تدمر خلال الصراع الدموي، بل والتي ظلت قادرة على العمل النشط- حتمية التحرك السياسي الذي نشهده حاليًّا».

■ «كما أن هذه القوة المسلحة حققت ضرب فكرة الأمن الإسرائيلي بإغلاقها باب المندب وبذا فلا قيمة لسيطرة إسرائيل على مضيق تيران».

■ «إن المؤشرات توضح أنه ينبغي لنا أن ننجح بالتالي في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل في خلال شهور قليلة مقابل تنازلات لإسرائيل في مسائل المرور بقناة السويس وإنهاء حالة الحرب وضمان حدود مصر وإسرائيل حسب القانون الدولي».

ننتقل الآن إلى نتائج زيارة الوزير «إسماعيل فهمي» إلى واشنطن حيث سجلت في يومياتي المعلومات الأولية التي ضمنها برقيته الأولى إلى الرئيس «السادات، ووزعت على «حافظ إسماعيل» بصفته المستشار للأمن القومي، وتضمنت اليوميات سعت 2315 من مساء الثلاثاء 30 أكتوبر أن «كيسنجر» «أوضح في لقائه الوزير المصري اهتمامه بمسألة الجيش الثالث وأنه سيتناول هذا الموضوع في لقائه مساء نفس اليوم مع الرئيس «نيكسون» للنظر في تبني موقف أمريكي حازم بشأنه، ثم تطرق كيسنجر إلى موضوع الحظر البترولي العربي وأن هذا الحظر يضعف من قدرة الإدارة الأمريكية في الداخل وبالتالي يجعل من الصعب

عليهـا الضغط على إسرائيـل مضيفًا اقتناعه بأنه ليس في صالح أي من الأطراف استسـلام الجيـش الثالث، وأضفت قولي هنا، و«كأنهم يصدقون أن بإمكان إسرائيل القضاء على هذه الوحدات المصرية التي صقلت في معركة نيران غير مسبوقة، أو وكأن الاحتياطيات المصرية الهائلة التي بدأت تنتشر حول الجيب سوف تتركهم يعملون ضد الجيش الثالث دون عقاب مماثل لقوات الجيب»، وكتبت أيضًا في هذه الفقرة أن الوزير «إسماعيل فهمي» بادي التفاؤل وأنه سيحصل على رؤية الرئيس «نيكسـون» في مساء يوم 30 أكتوبر، وإن كنت قد أضفت معلومة ذات أهمية بأن تقرير هيئة المعلومات يوضح أن تعيينات الجيش لا تكفيه حاليًا لأكثر من 36 ساعة، ولعل ذلك يفسر الحديث للقائد العام «أحمد إسماعيل علي» وكذلك «حافظ إسماعيل» وأخيرًا الرئيس «السادات» عندما تحدثوا جميعًا للجانبين الأمريكي والسوفيتي وللمسئولين المصريين بأن الجيش المصري سيسعى لفتح طريق إلى الجيش الثالث عنوة ومن خلال معركة كبيرة.

ثم عدت للكتابة والتسجيل سعت 2050 من الأربعاء 31 أكتوبر «إننا نقترب من النجاح في تسوية موضوع الجيش الثالث وإن ذلك سيتحقق من خلال، إما التوصل إلى تسوية دائمة بإمداده يوميًّا بالتعيينات والمياه وليس بأي أسلحة أو ذخيرة، علمًا بأنه كان لديه منها الكثير وإما بتأمين انسحاب إسرائيل إلى خط جديد يسمح لقوات الجيش الثالث بالاتصال الأرضي مع قواته في غرب القناة وجنوب الجيب الإسرائيلي. وكانت تعليمات الرئيس «السادات» الصادرة إلى وزير الخارجية في واشنطن تؤكد عليه أيضًا أن يطرح بالكامل الأفكار المصرية في فض الاشتباك مثلما ذكر سابقًا، إلا أن الرئيس أكد أيضًا عدم الموافقة على تبادل الأسرى إلا مقابل الانسحاب إلى خط 22 أكتوبر، وهي نفس الأفكار التي تحدث بها اللواء «الجمسي» مع «ياريف» في الكيلو 101. وأخذت برقيات وزير الخارجية تتوالى، وأخذت أسجل كل ما أقرؤه بإيجاز شديد، وجاء في فقرات اليوميات سعت 800 من يوم الجمعة 2 نوفمبر، اقتناعي بأن برقيات وزير الخارجية تعكس التفاؤل بشكل يفرض أهمية الحذر، حيث تضمنت قول «إسماعيل فهمي» في برقيته المرفوعة للرئيس أن «نيكسون» «سيرغم» إسرائيل على تنفيذ طرح مصر في فض الاشتباك من خلال تأكيد وقف إطلاق النار/ تسكين قوات حفظ السلام الدولية/ الانسحاب الإسرائيلي إلى

خط 22 أكتوبر/ فتح طريق للجيش الثالث مع عدم دخول معدات عسكرية. كما قال «نيكسون» للوزير «فهمي» أثناء المقابلة بينهما إن الطرح أو المشروع المصري يعتبر «بناء» في حين اعتبره «كيسنجر» «معقولًا». وفي هذا السياق، فإن من الضروري الإشارة إلى فقرة بالغة الأهمية في سياق أحاديث الوزير «إسماعيل فهمي» والتي سجلتها من جانبي بالكثير من الاهتمام، وهي طلب وزيرنا من الجانب الأمريكي تعهدًا كتابيًّا بأن إسرائيل لن تقوم أو تبادر بعمليات عسكرية بقواتها في الجيب الإسرائيلي بغرب القناة. وقد تضايقت بشدة من هذا المطلب حيث تصورت أن الجانب الأمريكي إذا قدم لنا هذا التعهد فسوف يطلب في المقابل تعهدًا مصريًّا مماثلًا وهو ما لا يمكن لنا تقديمه وأراضينا محتلة. كما أن طلبه منا ورفضنا له سوف يكشفان نوايا مصرية يجب عدم الكشف عنها في حينه علمًا بأن الكثيرين في القوات المسلحة كانوا يعملون للإعداد لضربة جديدة لفتح الطريق لوحدات الجيش الثالث بالقوة والسعي لغلق الطريق أمام انسحاب الجيب الإسرائيلي عن طريق الوصول إلى المعابر الإسرائيلية على القناة. وتقديري الآن وبعد استرجاع هذه المسألة، أن الأغلب أن الوزير «فهمي» قرر أهمية تحقيق الاستقرار في الجبهة وبما يؤمن عدم محاولة أي من الطرفين هز الموقف أثناء مرحلة التفاوض الحساس الجارية في حينه، ولعله رأى أهمية اختبار حقيقة ومصداقية النوايا الأمريكية تجاهنا. وعلى أي الأحوال فقد حصل الوزير «فهمي» على هذا التأكيد الكتابي وعاد به إلى القاهرة وكتبت في حينه وبعد الاطلاع عليه أن «صياغة التعهد سخيفة وتتسم بالميوعة، وقد وقعها «كيسنجر» بالحروف الأولى».

أخذ الوزير «إسماعيل فهمي» يسرد عناصر مقابلتيه مع كل من «نيكسون» و «كيسنجر» حيث أوضحا بجلاء إعجابهما بالعمل العسكري والسياسي المصري وأن الولايات المتحدة ستوفد شخصية أمريكية مرموقة للعمل كنقطة اتصال بالقاهرة. كما أكدا له أن أمريكا هي القادرة على تحقيق الأهداف المصرية في الوصول إلى سلام عربي/ إسرائيلي، وإن لم يفتهما التحدث أيضًا في مسألة الحظر البترولي وضرورة رفعه وإنهائه. وأخذت الإيماءات والإيحاءات من «نيكسون» و«كيسنجر» تتكرر في ضرورة أن يتحدث الطرفان المصري والأمريكي بشكل مباشر وبدون وسطاء، وكأنهما يشيران إلى إبعاد السوفيت، وكتبت في ذات الفقرة «أن من الخطورة بمكان إخراج السوفيت من الموضوع وإلا انفرد بنا الأمريكيون»

واستمرت مقابلات «إسماعيل فهمي» مع «كيسنجر»، وكتبت خلاصة ما قرأت وذلك سعت 2315 من الجمعة 2 نوفمبر، أن «كيسنجر» يعاود المناورة وربما التراجع عما التزم به معنا؛ إذ أبلغ وزير الخارجية أنه يحتاج للمزيد من الوقت لإقناع الجانب الإسرائيلي بقبول الأطروحات المصرية من حيث فض الاشتباك، ثم عاد في اليوم التالي السبت 3 نوفمبر لكي يكرر الموقف نفسه وحاجته لإقناع «جولدا مائير» الموجودة في واشنطن بقبول المطروح مصريًّا، وسجلت سعت 2230 من هذا السبت «أنه ربما يسعي كيسنجر لتعطيل أي اتفاق يمكن التوصل إليه في واشنطن مع إسماعيل فهمي والانتظار لحين زيارة الوزير الأمريكي لمصر والمنطقة يوم 7 نوفمبر بحيث يحقق شيئًا كبيرًا عندئذ»، ثم عدت أكتب سعت 800 من الإثنين 5 نوفمبر «إن كيسنجر استمر في مناوراته ومراوغاته مع وزير خارجيتنا وإنه، أي «كيسنجر»، يحتاج للمزيد من الوقت لتحقيق العودة إلى خط 22 أكتوبر وربما يبلغنا بنتيجة جهوده أثناء زيارته للقاهرة، كما أنه يبحث أيضًا في وسائل بديلة للتغلب على موضوع خطوط 22 أكتوبر. ثم أشار «كيسنجر» في هذه المقابلة الأخيرة له مع «إسماعيل فهمي» قبل مغادرة الأخير واشنطن لكي يكون في استقبال الأمريكي بالقاهرة، إلى ما إذا كان من الممكن النظر في الدخول إلى مؤتمر السلام فورًا ودون النظر إلى مسألة خط 22 أكتوبر مضيفًا أنه ينوي أن يتحدث أثناء زيارته للقاهرة مع الرئيس حول الطرح المصري لفض الاشتباك، وأضاف «كيسنجر» أخيرًا أنه يحتاج لشهرين على الأقل لكي ينجح في إقناع الكونجرس والرأي العام الأمريكي بالسياسات والمناهج الأمريكية الجديدة في التعامل مع أزمة الشرق الأوسط، ثم إنه ينوي بعد ذلك التقدم بمشروع أمريكي للسلام، وفي هذا السياق يجب أن أذكر أن «إسماعيل فهمي» ركز كثيرًا في مناقشاته ومشاوراته مع كل من «نيكسون» و«كيسنجر» في واشنطن على خطورة استمرار الإمداد الأمريكي لإسرائيل بالسلاح وأن مصر والعرب دهشوا بل وغضبوا غضبًا شديدًا لهذا الإجراء الأمريكي في إمداد إسرائيل بالسلاح في خضم المعركة، الأمر الذي هدد كل النجاحات العسكرية المصرية في وقتها. وكان أربعة من الوزراء العرب الذين يجب تحيتهم وشكرهم على جهودهم، وهم وزراء خارجية الجزائر/ المغرب/ الكويت/ تونس، قد قاموا في 17 أكتوبر 73 بالسفر إلى واشنطن والتقوا أيضًا كلًّا من «نيكسون» و«كيسنجر» وأثاروا بقوة نفس النقطة التي

تحدث بها «إسماعيل فهمي» لاحقًا، كان رد «نيكسون» أنه انتظر لأيام ممتدة يتابع الإمداد السوفيتي لكل من مصر وسوريا في بداية الحرب لعله يتوقف في لحظة ما، إلا أنه لاحظ أن السوفيت مضوا يقدمون للعرب كل الدعم العسكري حتى وصلت شحنات الأسلحة إلى ثلاثمائة طلعة طائرة شحن سوفيتية الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة ألا تنتظر بعد وضوح الموقف السوفيتي في الدعم الحاسم للعرب، وقال «نيكسون» في إجابته وتعقيبه على موقف «إسماعيل فهمي» إن الولايات المتحدة قررت ضرورة السعي إلى إعادة التوازن العسكري بين الأطراف وهو ما كرره «كيسنجر» أيضًا، وإن الشحنات الأمريكية المضادة لما كان يرسله السوفيت للعرب لا تتضمن معدات أو أسلحة هجومية، وكأن الدبابات الأمريكية M60 لا تمثل سلاحًا هجوميًا؟ ورد «إسماعيل فهمي» على هذه المقولات بقوله إن هذا الإمداد قد أخذ كثيرًا من النجاح العسكري المصري بل ودعم يد إسرائيل بما سوف يؤدي إلى صعوبات في استجابتها للعمل السياسي والدبلوماسي القادم بين أطراف النزاع في المرحلة التالية التي كان يترقبها الجميع بعد استقرار وقف إطلاق النار. [لقد قرأت في الفترة الأخيرة، وللمرة الثانية مذكرات الوزير «إسماعيل فهمي» التي سجلها في كتابه «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط»، وأنصح كل صاحب اهتمام بهذه الحقبة أن يستعيد قراءتها لأنها تكشف وبشكل تفصيلي ما جاء في هذه الشهادة لي مع بعض الاختلافات خاصة أني أرى جدوى عدم التطرق من جانبي إلى تفاصيل كثيرة قد تكون غير ذات صلة بالموضوع المشار هنا ويمكن أن تؤدي إلى فقدان القارئ متابعته لجوهر الأمور]، وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن يعود القارئ أيضًا إلى المعلومات الأمريكية المنشورة في وثائق الخارجية الأمريكية حول لقاءات «إسماعيل فهمي» في واشنطن في الفترة من 29 أكتوبر حتى 2 نوفمبر 1973، وهي الوثائق التي سمح بالإعلان عنها ونشرها في الفترة من 1999 حتى نهاية عام 2000.

أعود الآن إلى تناول المحور الثالث للتحرك المصري، وأقصد به موضوع الإعداد للمفاوضات مع إسرائيل وعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت الإشراف المناسب طبقًا للقرار 338 الصادر عن مجلس الأمن يوم 22 أكتوبر. وكان الرئيس «السادات» قد طلب من الجانب السوفيتي إيفاد شخصية سوفيتية عالية المستوى لمناقشة الأمر معنا، وقد وصل بالتالي «فاسيلي كوزنتسوف» نائب وزير الخارجية السوفيتية للتحدث معنا في الموقف.

كان اعتقادي عندئذ - ومثلما كتب السيد «حافظ إسماعيل» في كتابه «أمن مصر القومي» - أنه كان من الأوفق أن يبعث السوفيت بوزير الخارجية العتيد «جروميكو» حتى يكون لديه القدرة على اتخاذ القرار والتواجد على قدم المساواة مع «كيسنجر» الذي كان قد أعلن أيضًا عندئذ عن حضوره للقاهرة.

ولا شك أن من يعرف المسئولين السوفيت من رجال الصف الثاني فسوف يصل إلى الخلاصة أنهم ورغم حرفيتهم العالية وقدرتهم على فهم المسائل بدقة فإن النظام السوفيتي عندئذ لم يكن يتيح لأي منهم أي حرية حركة أو اتخاذ قرار. وعلى أي الأحوال جرت محادثات «كوزنتسوف» مع الرئيس «السادات» ومع «حافظ إسماعيل» وبهدف الاتفاق على مجموعة من التفاهمات والعناصر المتعلقة بالإعداد لمؤتمر السلام الذي استقر الأمر عندئذ على عقده في جنيف.

أدى التشاور المصري السوفيتي إلى استمرار تمسك الرئيس «السادات» بعدم عقد مؤتمر السلام ما دامت مسألة خطوط 22 أكتوبر لم تُحل، إلا أن الرئيس «السادات» قرر - أثناء مشاوراته مع «كوزنتسوف» - القبول أو الاستعداد للقبول بالبدء في تحضيرات عقد مؤتمر السلام لحين إمكان إقناع إسرائيل بالانسحاب إلى خط 22 أكتوبر ثم يبدأ المؤتمر فورًا، كما أوضحت تعليقات «مستشار الأمن القومي المصري» مع «كوزنتسوف» أن مصر لن تتمسك كثيرًا بموضوع التواجد في باب المندب، وأخيرًا انتهز كل من الرئيس «السادات» و«حافظ إسماعيل» زيارة «كوزنتسوف» للتأكيد على أهمية استمرار الإمداد العسكري لمصر، ثم استقبل الرئيس السفير السوفيتي يوم 5 نوفمبر حيث طلب إمداد مصر بشكل عاجل بمقاتلات ميج 21. كما طلب كميات كبيرة من القواذف المضادة للدبابات «المالوتكا» ودبابات T 62 وصواريخ كتف مضادة للطائرات [ستريلا]، وسلم السفير السوفيتي الرئيس «السادات» في نفس المقابلة رسالة من «برجنيف» سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي يحيي فيها بطولة الجيش المصري وأن هذا الجيش قام بمعجزة مستخدمًا أسلحة متطورة وحديثة للغاية، وكتبت في اليوميات في نفس اليوم تعقيبًا على الرسالة، «وكأن السوفيت لا يصدقون أنفسهم رغم موقفهم السابق من رفض العمل العسكري ضد إسرائيل». ومضت رسالة «برجنيف» تحذر مصر من «كيسنجر» وما سماه السوفيت «ألاعيبه» مع وصفه بأنه خادم الإمبريالية وضرورة ألا تخدع مصر بما يقول».

تضمنت اليوميات في نهاية يوم الإثنين 5 نوفمبر سعت 2330 أن الرئيس يتحدث مع الكثير من ضيوفه من العرب بأن «جيش إسرائيل في غرب القناة في مصيدة كبيرة وأننا يمكننا أن نضربه، ولكننا نحاول أن نوازن بين فائدة ضرب الجيش الإسرائيلي أو استمرار التمسك بوقف إطلاق النار ولتحقيق الهدف سياسيًّا ودون فقدان دماء شباب مصر».

وأجد من الضروري ونحن نقترب من التعامل مع زيارة «كيسنجر» للقاهرة وآثارها الهامة التي كنا جميعًا نتوقعها، أن أتطرق إلى ما جاء في كتاب «حافظ إسماعيل» حول السوفيت والأمريكيين وعلاقات مصر وموقفها بينهما، حيث قال «مستشار الأمن القومي المصري» «إن الرئيس السادات استمر يمارس الضغط على السوفيت من أجل استكمال تسليح قواتنا - مثلما جاء ذكر ذلك في مقابلته مع السفير السوفيتي - وحتى نكون في وضع يمكننا من فتح طريقنا عنوة إلى قواتنا في شرق السويس فيما لو فشلت جهودنا السياسية، ولهذا لم يعد الرئيس يخفي ضيقه بموقف السوفيت، عندما لم تبلغ استجابتهم لمطالبنا مستوى تطلعاتنا». ويصل «حافظ إسماعيل» بالتالي إلى تقييم نهائي للتصرفات السوفيتية معنا بقوله «إن السوفيت أسهموا مرة أخرى في أن تفلت من بين أيديهم المبادرة، فتنتقل إلى الأمريكيين الذين كانوا على استعداد للاستجابة للاحتياج المصري المباشر بفتح طرق الإمداد إلى شرق السويس وإن استبعدوا إعادة القوات الإسرائيلية إلى خط 22 أكتوبر وبذلك تأكد دور الولايات المتحدة وأصبحت وحدها المعنية بتحقيق التقدم بممارسة ضغطها على إسرائيل ولم تدع الولايات المتحدة المبادرة تفلت بعد ذلك من يدها، حتى نهاية الطريق».

الفصل الحادي عشر

(كيسنجر والدخول لحصد النجاحات)

أخذ الجميع ينتظر بترقب وباهتمام كبير وصول «كيسنجر»، وزير الخارجية الأمريكية لأول مرة إلى القاهرة، وهي زيارة افتتاحية تلتها زيارات عديدة أدت إلى وقوع تطورات رئيسية في منحى العلاقة الأمريكية المصرية، وأسلوب تناول مسألة التسوية، سواء على المستوى المصري/ الإسرائيلي أو السوري الإسرائيلي.. وأخيرًا كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية التي كانت واستمرت وما زالت جوهر النزاع في الشرق الأوسط وذلك رغم كل الاتفاقات التي وقعت خلال هذه الفترة وما تلاها على كل الجبهات العربية الإسرائيلية.

وأقول إن الجميع كان يحمل الكثير من التوقعات، كما إن مجموعة عمل مكتب «حافظ إسماعيل»، وتحت الإشراف المباشر والحكيم للسفير الدكتور «عبد الهادي مخلوف»، سعت لترتيب الأوراق وعرض المذكرات والتقييمات والقراءات.. وتم طرح أفكار «كيسنجر» التقليدية وأسلوبه في العمل من واقع تجربة مفاوضات فيتنام التي دارت على مدى عدة سنوات سابقة ومنذ شغل «كيسنجر» منصب مستشار الأمن القومي في يناير 69 بإدارة الرئيس «نيكسون» الأولى.. وكذلك أثناء استحواذه على منصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية لفترة انتقالية خلال فترة رئاسة «نيكسون» الثانية والتي لم تستكمل نتيجة لأحداث وخفايا فضيحة «ووترجيت» الأمريكية.

كان المستشار «حافظ إسماعيل» يقرأ بنَهَم كل ما نكتبه حول أسلوب «كيسنجر » في التفاوض.. وخلاصته أن كيسنجر يقوم بتقسيم الموضوع مجال التفاوض بين الأطراف إلى أقسام عديدة وصغيرة، ويبدأ بأقلها صعوبة بأمل أن ينجح في التوصل لاتفاق بشأنها بين

الأطراف ويتمكن في ذات الوقت من بناء الثقة بينها فضلًا عن تأكيد دوره الشخصي في أنه القادر على تحقيق ما يصعب على الآخرين القيام به.. بعبارة أخرى سياسة الخطوة بخطوة، والتدرج، وتأكيد حيوية الدور الأمريكي.

ووصل الوزير الأمريكي مساء يوم 6 نوفمبر إلى القاهرة.. والتقى الرئيس «السادات» صباح الأربعاء 7 نوفمبر.. وكتبت في يوميات يوم الخميس 8 نوفمبر سعت 1240 أن الرئيس و«كيسنجر» توصلا وبسرعة إلى اتفاق يستهدف تحقيق الاستقرار بالجبهة وقد «أرسلاه» إلى إسرائيل عن طريق «سيسكو» مساعد «كيسنجر» بالخارجية الأمريكية وينص على:

■ يتعين على مصر وإسرائيل أن يلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراراته التي بدأت بالقرار 338.

■ تبدأ المحادثات فورًا بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط 22 أكتوبر ضمن خطة لاتفاق «لفك الاشتباك» وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.

■ يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام والماء والأدوية ونقل الجرحى منها.

■ لا تفرض أي عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.

■ تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل مراكز إسرائيل على طريق القاهرة/ السويس. وفي نهاية الطريق من ناحية السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسئولي الأمم المتحدة في التفتيش والتأكد من طبيعة الإمدادات غير العسكرية..

■ وفور إتمام إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى..

ثم عادت اليوميات لنفس اليوم لكي تذكر أن «كيسنجر» تحدث مع الرئيس «السادات» طارحًا فكرة تحقيق انسحاب الجيش الثالث إلى الغرب من القناة إلى مواقعه الأصلية قبل بدء العبور في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي بشكل كامل من الجيب في الغرب والعودة إلى شرق القناة في مواقع الجيش الثالث.. وهو نفس الطرح الأرعن الذي كان الجنرال

«ياريف» الإسرائيلي قد قدمه إلى اللواء «الجمسي» في محادثات الكيلو 101 على طريق مصر/ السويس الصحراوى.. وكذلك تطرق إليه «كيسنجر» مع الوزير «إسماعيل فهمي» في واشنطن.. بل وأقول إنه نفس المطلب الذي طرحه «كيسنجر» على «حافظ إسماعيل» في اليوم الثاني لانطلاق العملية المصرية العسكرية يوم 7 أكتوبر.. وقد رفض الرئيس «السادات» بحزم هذه الفكرة مثلما رفضها كل المسئولين السابقة الإشارة إليهم.. ثم ذكر «كيسنجر» للرئيس فكرة ربط تسوية خطوط 22 أكتوبر بموضوع التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك أو فصل القوات المصرية/ الإسرائيلية وبدء الانسحاب الإسرائيلي التدريجي إلى الشرق من القناة.

اقترح «كيسنجر» أيضًا أن تنظر الأطراف في عقد مؤتمر السلام المشار إليه في القرار 338 في أوائل ديسمبر وحضور كل من أمريكا والسوفيت المؤتمر ومشاركتهما في كل اللجان، وكذلك استجابته لطرح مصري بأهمية تنفيذ فض اشتباك موازٍ أيضًا بين إسرائيل وسوريا وعلى نمط ما بدأنا بحثه مع الأمريكيين بالنسبة للجبهة المصرية.. وعاد «كيسنجر» أخيرًا لكي يطرح عدة نقاط كان يرى أن لها أهميتها.. في مقدمتها إنهاء حظر البترول المفروض على الصادرات إلى أمريكا، وكذلك عدم استمرار الدول البترولية في تخفيض إنتاجيتها حسب قراراتها منذ 20 أكتوبر.. وهو اليوم الذي اتجهت فيه هذه الدول إلى فرض هذه المواقف. وما زلت في هذا الصدد أعترف بأن هذه الخطوة العربية كانت ذات تأثير وأهمية.. إلا أنني أيضًا على اقتناع بأنها جاءت متأخرة وكان ينبغي القيام بها والإعداد لها فور وضوح تبني الولايات المتحدة لمواقف مؤيدة وداعمة عسكريًا لإسرائيل.. أي على الأقل أسبوع سابق لصدور القرار العربي فعلًا.. ولعل عدم جاهزية الأشقاء العرب لهذه الخطوة فور وقوع الحرب وكذلك عدم إحاطتهم بشكل دقيق بموعد الضربة العربية العسكرية قد أبطأ من إيقاعهم في مواجهة الموقف. وعلى أي الأحوال فقد تمسك الرئيس «السادات» في مواجهة مطالب «كيسنجر» بأن العودة إلى مستوى الإنتاج السابق – قبل الحظر – والعودة إلى التصدير مرتبطان في الحقيقة بانسحاب إسرائيل.. ودون تحديد مفهوم دقيق لذلك الأمر. وتطرق «كيسنجر» أيضًا في لقائه الرئيس «السادات» إلى مسألة إغلاق مصر باب المندب أمام السفن والتجارة الإسرائيلية.. قائلًا إنه يأمل أن نغض الطرف بهدوء عن هذا

الحصار. وهنا يجب أن أضيف أن مصر كانت قد تغافلت عمدًا عن مرور سفينة ترفع علم ليبيريا ناقلة للبترول عبر باب المندب يوم أول نوفمبر في طريقها إلى ميناء إيلات كإشارة إلى مرونتها إذا ما كانت مواقف الولايات المتحدة إيجابية وكذلك إذا ما قامت إسرائيل بالاستجابة للمطالب المصرية.. وأعلم أن نقاشًا عميقًا دار في هذا الشأن بين «مستشار الأمن القومي المصري» من جانب والقائد العام للقوات المسلحة المصرية «أحمد إسماعيل علي» من جانب آخر.. وكان الأخير يرغب في التصدي لإغراقها خاصة أنها كانت تحت رؤية ومراقبة ومدى إحدى غواصاتنا بالمنطقة.. وقد فضل «حافظ إسماعيل» عدم التعرض لها؛ وذلك حفاظًا على فاعلية مهمة الوزير «إسماعيل فهمي» في واشنطن.. مع إبلاغ الأمريكيين باحتفاظنا بمواقفنا وحقوقنا في التعرض للسفن مستقبلًا.. وكتبت في يوم هذه الواقعة «أن هذه الخطوة تعتبر بمثابة تنازل عن سيطرتنا على البحر الأحمر.. وهي لاشك تتم مقابل فتح طرق الإمداد للسويس والجيش الثالث».

في هذا السياق كله أصدر الرئيس «السادات» فور عودته من زيارة سريعة لكل من الكويت والسعودية يوم 2 نوفمبر، تعليماته المشددة باعتراض جميع السفن المتجهة إلى إيلات مرة أخرى.

واتفق أخيرًا على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين مصر والولايات المتحدة منذ عام 67. وأجدني اليوم أعود لقراءة اليوميات المسجل بها كل هذه اللقاءات وبعد مرور 40 عامًا بالكثير من الاهتمام والتدقيق.. إذ كنت لا أستشعر الرضا عما كنت أرصد بعض عناصره وفي حدود رؤيتي وتجربتي وقتها والمتاح لي من معلومات وتقييمات أيضًا.. إذ كنت قد كتبت «أن الجميع بهيئة مكتب حافظ إسماعيل يستشعرون القلق.. بل ويمكن القول إنهم غير سعداء أو مستريحين لنتائج اللقاء.. إذ فتح الأمريكيون لنا طريقًا للجيش الثالث مقابل تبادل الأسرى والانزواء عن باب المندب ومع استمرار بقاء إسرائيل في مواقعها وعدم الانسحاب إلى خطوط 22 أكتوبر.

من هنا.. يمكنني توقع استمرار حصار الجيش الثالث لفترة طويلة غير معروف مداها الزمني.. إذ إنه تم الربط بين النقاط الست المتفق عليها والسعي إلى تحقيق فك الاشتباك أو فصل القوات.. والمؤكد أن البحث فيها والتوصل إلى اتفاق حولها سيستغرق شهورًا

وسـوف تسـعى إسرائيل لتحقيـق مطالب ومكاسـب ونحن لا نسـتطيع الاسـتجابة لها.. وسـوف تحاول إسرائيل ربط خطوة فض الاشـتباك بالخطوات التالية.. ومن ثم بالتسـوية النهائية، وسيسـتغرق ذلك وقتًا.. ربما سـتة شـهور.. يكون الجيش الثالث خلالها قد ترهل وهو تحت الحصار»..

وعدت في اليوميات في مواجهة هذا الموقف مثلما قرأته... أطرح على نفسي ذات السؤال المحوري عما إذا كانت لدينا وقتها قدرة عسـكرية على فتح طريقنا إلى الجيش الثالث بالقوة أم أننا نحتاج إلى المزيد من الوقت... وهو سـؤال لاشـك لم تكن هناك إجابة عليه إلا لدى القليـل من العسـكريين المصريين العالمـين بخلفيات الأوضاع وإمكانات القوات المسـلحة وشكل الإمداد السوفيتي والقوات العربية ومعداتها التي بدأت تتقاطر علينا من كل حدب وصوب.

وحـول هـذا الوضـع.. فإن مـن المهم أيضًـا تنـاول وعرض فحـوى اسـتقبال الرئيس «السـادات» سـعت 1130 يوم 6 نوفمبر – اليوم السـابق للقائه مع «كيسنجر» – للجنرال «لاشنكو» كبير الخبراء السوفيت وقت الرئيس «عبد الناصر» حيث طلب الرئيس وبإلحاح مرة أخرى مقاتلات ميج 21 وقد ألمح «لاشـنكو» بشـكل غير مباشر إلى عدم وجود كفاية لديهـم مـن هذا الطـراز!!! كما طلب الرئيـس صواريخ «كوادرات» سـام 6 معدل لمواجهة مقذوفات شرايك التي كانت المقاتلات القاذفة الإسرائيلية تستخدمها بكثافة ضد رادارات بطاريات الصواريخ المصرية ويجيب «لاشـنكو» أن السـوفيت ليس لديهم أي أنواع جديدة أو معدلـة عـما هو لدينا من بطاريات، وطلب الرئيس ثلاثين طائرة بشـكل فوري من طراز M500 (ميـج 25) وأجابـه «لاشـنكو» أن عدد 30 طائرة لن يكـون مؤثرًا، أي بمنطق العكـس.. فـلا داعـي لها.. وعقـب الجنرال السـوفيتي رغم كل هـذه الإجابـات بقوله إن خبراءه سيدرسـون مطالب مصر واحتياجاتها وسيعملون جهدهم لقبولها والاستجابة لها. وأضاف السوفيتي أنه يرى أن قوات إسرائيل في غرب القناة في وضع خطير للغاية ويمكن القضاء عليها بعملية عسكرية.. وأنه لا يعرف – أي «لاشنكو» – من هو المحاصر ومن هو المحصور. وقد وافقه الرئيس على تلك القراءة وهذا المفهوم مضيفًا أن «أحمد إسـماعيل» قد جهز لعملية كبيرة لتنفيذها إذا ما اقتضى الأمر.. وتسـاءل «لاشـنكو» بالتالي وردًّا على رؤية

الرئيس «السادات»: «ولماذا لا تنفذونها بدعوى تنفيذ القرار 242 وكذلك فرض العودة إلى خطوط 22 أكتوبر؟». ولعل من الأهمية بمكان في هذا السياق أن نمضي في استعراض محاولات الرئيس «السادات» للحفاظ على قدر من العلاقة الإيجابية مع السوفيت، حيث إن المؤكد أن الرئيس ورغم انفتاحه الكامل وتوجهه المطلق في التحرك على المسار الأمريكي الواعد كان أيضًا يعي أن عناصر القوة المصرية المسلحة هي الأساس لتطويع الموقف الأمريكي والإسرائيلي وللوصول إلى الصيغة المرضية له.. من هنا استمر الرئيس يحاول مع السوفيت ويناور للحصول على ما يمكن له الاستحواذ عليه منهم. من هنا استقبل مرة أخرى السفير السوفيتي يوم الأحد 11 نوفمبر وعاود المطالبة بالمقاتلات الميج 21 م ف خاصة أن تقديره أن حالة الطيران المصري بعد الخسائر والتضحيات أصبحت حساسة. وبهدف الدفاع عن مطالبه في المقاتلات، أوضح الرئيس السادات للسفير السوفيتي أن مصر لديها تفوق واضح في الدبابات في الغرب والعدو متوتر فعلًا بسبب ذلك وقد يحاول العدو ضربنا بقواته الجوية.. من هنا يجب أن نكون على استعداد لملاقاته.. وعاد الرئيس إلى التأكيد على قدرتنا على تصفية الجيب بالغرب.. واختتم الرئيس حديثه بالتعبير عن الضيق من الموقف والتصرفات السوفيتية معنا وطلب موافاته بتفسير للموقف والتصرفات السوفيتية مؤكدًا أن امتناعهم عن إرسال المقاتلات يمثل رسالة واضحة لنا.. ووعد السفير السوفيتي بإبلاغ «برجنيف» فورًا بالموقف واستفسر عما إذا كنا نقبل بأنواع أخرى من المقاتلات.. وعقبت من جانبي في معرض التعليق عقب قراءتي لهذا المحضر: «أخشى أن يرسل لنا السوفيت مقاتلات ميج 17» وقد ختم الرئيس المقابلة بقوله إنه «يرفض الشكوك السوفيتية في مصر وتصرفاتها».

أعود الآن إلى النقاط الستة وقراءتي لها وزيارة «كيسنجر» للقاهرة وتأثيراتها.. وأستأذن القارئ الكريم في الاقتباس من كتاب «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي بقوله: «إن الرئيس لخص نتائج زيارة كيسنجر في اجتماعه بمعاونيه بقوله إنه أمضى أغلب وقت المحادثات مع كيسنجر من أجل فض الاشتباك مع الولايات المتحدة وليس إسرائيل كما كنا نظن. واعتبر الرئيس أنه بدأ بذلك صفحة جديدة مع الولايات المتحدة. وكان تقديره أنها وحدها القادرة على تحريك الموقف بدون التعاون مع الاتحاد السوفيتي». ولقد كشفت

هـذه الكلمات بوضـوح التوجه المصري القادم. كما لاشـك أن ردود فعل السـوفيت، مثلما أوضحت مواقف الجنرال «لاشـنكو»، أظهرت عدم نية الاتحاد السوفيتي في المضي بعيدًا في تقويـة مـصر أو بناء قدراتها إلا بتأكيدات صارمة لم يكن الرئيس «السـادات» على اسـتعداد لتقديمهـا أو حتـى التفكير فيها في تلك الظروف.. ومرة أخرى حسـم الأمر واتجهت مصر إلى طريق الخطوة بخطوة والتدرج وبناء الثقة مع أمريكا.

مـضى الرئيـس - وفـور إقـرار النقـاط الست وتوقيعها يـوم 11 نوفمـبر - إلى إصدار تعليماته إلى اللواء «الجمسي» بالبدء في تناول موضوع فك الاشتباك مع الجنرال «ياريف»... حيـث عاودا اجتماعاتهما في اليوم التالي مباشرة. وقد يكون من المناسـب في هذه المرحلة من مناقشـة موضوع النقاط السـت القول بأن الجانب المصري لم يستسغ أحاديث الإسرائيليين وتسريباتهـم حول تضمن هذه النقـاط نصًّا خاصًّا برفع الحصار عن باب المندب وقد طلب وزيـر الخارجيـة المصرية وقـف الإعلان عن الاتفاق لحـين توضيح الأمـر.. كذلك لاحظ الجانب المصري بدء سلسلة من المضايقات الإسرائيلية في مسائل الإمداد للسويس والجيش الثالث.. وهي مضايقات كانت قد دفعت بالعميد «أحمد بدوي»، قائد الفرقة السابعة مشاة وقائـد قـوات بدر في الشرق مع بـدء الحصار إلى رفض مرور بعـض التعيينات والمياه إليه.. بل وأفرغ بعض «الجراكن» من المياه أمام الإسرائيليين وقوات الأمم المتحدة.. لقد لقى هذا الموقـف تقديـرًا كبيرًا في مصر ولدى القيادة المصرية.. وكشـفت عن معـدن مصري رائع.. لقد توقع الكثيرون عندئذ أن هذا الرجل سـوف يكون له شـأنه في قيادة القوات المسلحة في مستقبل الأيام مثلما تحقق فعلًا مع تعيينه وزيرًا للدفاع.. إنه شخصية أخرى من شخصيات الجيـش المـصري الذيـن ظلموا في فترة سـابقة وفي أعقـاب هزيمة 67.. مثلـه في ذلك مثل الفريـق «العـرابي» قائد الفرقـة 21 المدرعة ورئيس الأركان المقبـل وكلاهما تعرض لوضع مسيء لكنه لم يفل عضدهما أو يضعف من معنوياتهما ووفائهما لبلدهما.

ومـع توقيـع هذا الاتفـاق - يوم الأحـد 11 نوفمبر - وهو ذات اليوم من ذات الشـهر لتوقيع اتفاق الهدنة في الحرب العالمية الأولى- كتبت أن الكثير من اللغط سـيدور حول هذا الاتفاق كما ستكون هناك تفسيرات متضاربة.. إلا أن المؤكد أننا نسير على طريق «التسوية» ويجب أن نحشـد أكبر ضغط سـياسي وعسـكري للإسراع من هذه التسـوية التي يمكن أن

تقـوم – كبدايـة – عـلى انسـحاب إسرائيل إلى شرق الممـرات مع تخفيـف الوجود المصري العسـكري شرق القناة ووضع قوات حفظ سـلام دولية.. وعبرت عن أملي و/ أو توقعي أن يتم ذلك الموضوع في خلال شهرين أو ربما ستة أسابيع مع عقد مؤتمر السلام.

وتابعـت مصر في الأسـبوع التـالي لانتهاء زيارة «كيسـنجر» للقاهـرة جهودها من أجل البدء في تنفيذ النقاط الست وتأمين إمداد مستقر ومستمر للجيش الثالث ولمدينة السويس.. وكذلك الاستمرار في الإعداد لعقد مؤتمر جنيف للبحث في التسوية الشاملة للنزاع العربي/ الإسرائيلي ومع التحرك بالتوازي للعمل على نسـج علاقة مصرية/ أمريكية متطورة وبذل جهد نحو محاولة يائسـة للحفاظ على علاقات مصر بالاتحاد السـوفيتي.. وأيضًا الاستمرار في تعظيـم الأوراق المصريـة عـن طريـق التعاون والتنسـيق النشـط مـع الأطـراف العربية وبالـذات البترولية منهـا.. مع الصبر والتعاون البناء مع سـوريا، حفاظًا على وحدة شركاء القتال.. خاصة وأن الأداء السوري من وجهة نظر الكثير من المسئولين المصريين كان يتسم إما بالتشدد وإما برفض أي تحرك سياسي لمتابعة النتائج الإيجابية في المواجهة المسلحة بعمل سياسي واعٍ. واعتقادي في الحقيقة، اليوم، أننا ربما كان يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لإقناع سـوريا بصواب التحرك المصري النشط ذي الإيقاع السريع لاستغلال الزخم الذي أوجده الصدام المسـلح والضغوط العسـكرية على قوات إسرائيل على جبهتي قتال تفرقهما مئات الأميال.. كما كان يجب أيضًا السعي للحفاظ على ثقتها في التوجهات المصرية.. وكان تقديـري وقتهـا، مثلما هـو الآن، أن الطرفين حاربـا معركة رائعة وطبقًا لاسـتراتيجية عامة واضحة لتوزيع القدرات الإسرائيلية على جبهتين إلا أنهما لم ينجحا في أن يعملا باتساق كامل أثنـاء إدارة العمليات.. والحقيقة أن ذلك الأمـر كان يتطلب الكثير من التحضير والإعداد والتنسـيق والتشاور قبل بدء العمليات العسـكرية وخلالها وما بعدها.. وهو الوضع الذي كان يتصـف في تقديـري بعدم الكـمال.. ويبقى أن الجانبين لم يتفاهما عـلى الأهداف النهائية للصدام المسلح.. كما أثق أنه لم تكن لديهما رؤية واضحة لما بعد توقف القتال.. وما يتبع هذا دائمًا من دراسـة مسـبقة لأي سيناريوهات يجب توقعها ودراستها والعمل على أساسها فور ظهور هذا الاحتمال أو ذاك ومواجهته بهذا الخيار أو غيره.

كانـت هنـاك لحظـات صعبة في تلـك العلاقـة.. وكتب الكثـيرون.. ومن بينهم السـيد

«محمود رياض» أمين عام الجامعة العربية وقتها، أن الشكوك كانت تنتاب القيادتين تجاه بعضهما البعض وكان هناك اقتناع لدى القيادة السورية بأن مصر تحركت بسرعة وبمفردها، وعلى الجانب المصري كان الاقتناع أن سوريا لم تتفهم متطلبات العمل السياسي فور انتهاء الصدام المسلح، كما أن سوريا تصورت أن مصر لم تكن مضطرة للقبول بوقف إطلاق النار. لقد مرت العلاقة بين الشريكين بفترات بالغة الصعوبة.. وأتذكر أنه وفي إطار الإعداد لمؤتمر جنيف دارت خلافات مصرية/ سورية إلى حد أنني اطلعت في وقتها على بعض الاتصالات التليفونية المسجلة بين وزيري خارجية مصر وسوريا، «فهمي» و«خدام»، تضمنت الكثير من الحدة والمواجهة، الأمر الذي صدمني كثيرًا، ومرة أخرى أقدر أن غياب الفهم المشترك لأهداف العمل المسلح من ناحية وعدم الاتفاق بين الشريكين على الإطار السياسي والتحرك في اتجاهه في الفترة التالية من ناحية أخرى أدى إلى هذا التعقيد، وأدى بالتالي إلى افتراق متدرج ثم نهائي مع مبادرة الرئيس «السادات» في نوفمبر 77 وذلك رغم محاولات حقيقية وجادة للرئيس «السادات»، على مدى عدة سنوات تلت وقف القتال في أكتوبر 73، حاول خلالها تحقيق مصالح سوريا والدفاع عن مطالبها في مواجهة إسرائيل ومع الأمريكيين.

لقد قرأت خلال العامين الأخيرين أكثر من كتاب ودراسة حول الحرب العالمية الثانية ولقاءات ومشاورات القيادتين السياسيتين والعسكريتين على جانب الحلفاء.. بريطانيا وأمريكا.. وكشفت هذه الكتب المدى الذي ذهب إليه الجانبان البريطاني والأمريكي في التنسيق بينهما والجدل والخلاف من ناحية أو التفاهم والوئام من ناحية أخرى.. إلا أنها لم تكن فقط حربًا ضد ألمانيا ولكن أيضًا خلافات فيما بينهما كحليفين.. ونجحا معًا في هزيمة ألمانيا ودول المحور. وتقديري اليوم مرة أخرى أنه كان ينبغي أن تكثف القيادات العسكرية والسياسية المصرية والسورية تنسيقها ولقاءاتها ومفاهيمها المشتركة حتى لا يصلا إلى هذا الوضع الذي واجههما في نوفمبر 73.

وأسترجع الآن المحور الأخير للحركة المصرية وهو محور العمل على تحقيق فض اشتباك كبير للقوات يفتح الطريق لبدء التدرج في اتجاه تسوية الموقف وتناول بُعد «الأراضي» والانسحاب منها.. وهي مهمة استمر اللواء «الجمسي» يقوم بها مع «ياريف» لعدة أسابيع

تاليـة بعد توقيع اتفاق النقاط الســت في 11 نوفمـبر.. وبالتوازي يعمل عليها أيضًا الجانب المـصري ممثّـلا في الرئيس «السـادات» والخارجية المصريـة. وهي تحركات إن كشـفت عن شيء فهـي توضح منهجيـة العمل المصري منذ توقف القتال.. وهي السـعي الحثيث لعمل سـياسي يصـل بنـا إلى نهاية الطريق وهـو تخليـص الأرض المصرية، والعمـل بالتوازي على التسـوية الفلسـطينية.. ويجب الاعتراف هنا أن الأيام كشفت عن نجاح إسرائيل في المناورة والمراوغة مع كل من مصر والولايات المتحدة، بما أدى إلى فقدان الإيقاع للتسـوية بعد عام 75 – مرحلة فض الاشـتباك الثاني – وما تلاه من سكون.. فرض على الرئيس «السادات» التفكـير في تجهيز صدمة جديدة.. ولم تكن صدمة عسـكرية هـذه المرة.. ولكن كانت عملًا سياسيًّا صادمًا للكثيرين وخاصة من العرب. وسوف أتناوله في إطار عرض جهود السلام في الشرق الأوسط خلال هذه الأعوام.

وقبل أن أعود إلى تناول مسألة مفاوضات الكيلو 101 وموضوع الإعداد لمؤتمر السلام في جنيـف أجـد أن من المهم التطرق إلى علاقة السـيد «حافظ إسـماعيل» كمستشـار للأمن القومي مع السيد/ «إسماعيل فهمي» وزير الخارجية الجديد الصاعد.

كان «فهمـي» يقـدر أن وزير الخارجيـة هو من ينبغي له أن يجـري الاتصالات مع وزير الخارجيـة الأمريكية وليس مستشـار الأمـن القومي المصري.. كما أن التطورات السياسـية والاقـتراب مـن التحضـير لمؤتمـر جنيـف كان يفـرض أن تتنـاول الخارجية وليـس الأمن القومـي هذه التحضـيرات.. وهو ما تم فعلًا وبذا بدأ انزواء السـيد/ «حافظ إسـماعيل».. خاصـة وقـد ابتعد تدريجيًّـا عن الإيقاع الذي انطلـق فيه الرئيس «السـادات» في تحركه تجاه الولايـات المتحدة تحديدًا.. وكشـفت التيارات الدفينة أو المعلنـة داخل القيادة المصرية عن وجـود توجهات مختلفة وأخذ دور وزير الخارجية بالتالي يتصاعد في مقابل اضمحلال دور «مستشـار الأمـن القومي». ونتذكر جميعًا في مكتب مستشـار الأمـن القومي واقعة تكليف وزير الخارجية..للدكتور «عبد الهادي مخلوف» مدير مكتب مستشار الأمن القومي بموافاته بصورة كاملة من كل المكاتبات والرسـائل التي دارت بين «حافظ إسـماعيل» و«كيسـنجر» خـلال فترة أسـابيع الحـرب وذلك بناءً على تعليمات الرئيس. وقد سـأله الوزير «إسـماعيل فهمي» لماذا لم توزعوا صورة من هذه الرسـائل عـلى الخارجية؟ وأجابه الدكتور «مخلوف»:

إن تعليمات الرئيس كانت حظر إطلاع أحد على هذه المكاتبات وإنه عندما وجه بالعكس.. فقد تم إحاطة الخارجية بكل الملف.. وهنا يجب ألا يفوتني أن أقول إن مراسلات «حافظ إسماعيل» إلى «كيسنجر» لم تكن تتم باعتبار «كيسنجر» وزيرًا للخارجية.. بل بكونه مستشارًا أيضًا للأمن القومي الأمريكي حتى تخليه عن هذا المنصب للجنرال «برنت سكوكروفت» في فترة تالية.

لقد كان هناك بعض التوتر إلا أنه انزوى تدريجيًّا بانتهاء مسئوليات «حافظ إسماعيل» في فبراير 74 وعودتنا جميعًا إلى وزارة الخارجية وبقية الأجهزة المصرية التي تم إعارتنا سابقًا منها إلى جهاز الأمن القومي المصري برئاسة الجمهورية. وأخذ الوزير «إسماعيل فهمي» يعد لمؤتمر جنيف.. وكتبت بعض الفقرات في اليوميات بما يكشف مراحل التقدم في التجهيز والإعداد، وكان الحديث يدور حول مشاركات لمصر/ الأردن/ سوريا/ إسرائيل، كما قيل إن وفدًا فلسطينيًّا وآخر لبنانيًّا سيشاركان في المرحلة التالية للمؤتمر.

وهي مرحلة لم تتحقق، كما لم تشارك سوريا في المرحلة الأولى.. وعقد المؤتمر ليوم واحد وانقضى دون أي تقدم.

وعاد التركيز ينصب على محادثات الكيلو 101 واتصالات «كيسنجر» مع الخارجية المصرية للاتفاق على فض الاشتباك مثلما استقر عليه الأمر في محادثات الرئيس «السادات» مع «كيسنجر» يوم 7 نوفمبر.

وسجلت في يومياتي لهذه الفترة، وبالتحديد يوم 13 نوفمبر الثلاثاء سعت 1800، أن «أحمد ماهر» يتحدث – من واقع أحاديث له مع المستشار «حافظ إسماعيل» – عن تفاهم مصري/ أمريكي لم يفتني تسجيله سابقًا في اليوميات عن فض اشتباك يأخذ إسرائيل إلى الشرق من القناة ويفتح الطريق أيضًا إلى تسوية شاملة للنزاع بترابط محكوم بين المراحل، خاصة أن «كيسنجر» كان قد تحدث مع الرئيس «السادات» أيضًا عن أهمية التوصل إلى تسوية فلسطينية تنهي النزاع، وأنه تصور حسب اليوميات المسجلة سعت 2300 من يوم الخميس 15 نوفمبر وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة يحدد العرب لها حدودها! وقد دار هذا من خلال حديث للرئيس «السادات» مع وزير خارجية الأردن الذي كان الملك «حسين» قد أوفده إلى القاهرة في هذا اليوم.

سارت محادثات «الجمسي»/ «ياريف» واستمر الجدل بين الجانبين، سواء بالنسبة لتفسير اتفاق النقاط الست أو مفهوم فض الاشتباك ونقل التسوية إلى مرحلة سياسية بدلًا من التحركات العسكرية.. وطرح الجنرال «ياريف» يوم 15 نوفمبر في الاجتماع الحادي عشر للجانبين أفكارًا تقوم على أهمية عدم ظهور غالب أو مغلوب نتيجة لهذه المحادثات وتحقيق فض الاشتباك مع أهمية تحرك مصر لإعادة السكان إلى مدن ومناطق القناة واستعادة الحياة المدنية إلى هذه المناطق، وأن تنسحب إسرائيل إلى «خطوط دفاعية قوية تردع العدوان وتغني عن بناء خطوط جديدة مؤقتة، مع تسكين قوات حفظ سلام دولية بين الجانبين مستقبلًا مع تطور الانسحابات».. كما أكد «ياريف» أهمية وضرورة تأمين الاتصالات المباشرة بين مصر وإسرائيل، وهي نقطة كانت إسرائيل تعطيها تركيزها واهتمامها المحوري. واستفسر اللواء «الجمسى»: «هل يعني ذلك أن إسرائيل تعرض الانسحاب إلى الشرق من القناة لمسافة بعيدة مع عدم تأثر أو انسحاب القوات المصرية إلى الغرب؟» فأجابه «ياريف» بالإيجاب. وإن أضاف: مع تخفيف للتواجد المصري على طول القناة نحو الشرق؛ حتى تستطيع إسرائيل أن تثق في صدق النوايا المصرية وبالتالي التحرك معًا للمزيد من التسويات والانسحابات في فترة تالية. وتساءلت من جانبي في اليوميات المسجلة سعت 2400 من الجمعة 16 نوفمبر: «هل نقبل؟ وهل نرضى بستارة من القوات؟ أشك». وأضفت: «لعلنا نقبل بفرقة ونصف للتواجد بالشرق، وسوف تكشف الأيام التالية حقيقة مواقف الطرفين ونواياهما». إلا أن الأمر المهم الذي ينبغي أن أوضحه بشأن هذه النقطة أن القوات المسلحة المصرية كانت تتواجد وبشكل متعاظم وبحشد رئيسي غير مسبوق حول الجيب الإسرائيلي.. كما كانت دائمة الاستفزاز للإسرائيليين والتعرض لهم.. وكان الجانب الإسرائيلي يخشى احتمالات عمل مصري مفاجئ، إلى حد أنه أقام مجموعة تحصينات وخندقًا واسعًا عميقًا مضادًّا للدبابات حول كل الجيب لتقييد مسارات ومحاور أي هجوم مصري محتمل ضده.

كشف الانسحاب الإسرائيلي من الجيب بعد توقيع اتفاق فض الاشتباك في أسوان في 21 يناير 74 عن وجود حجم ضخم للغاية أيضًا للجانب الإسرائيلي داخل الجيب.. وبما يؤشر إلى أنه لو أن الجانب المصري قام بالهجوم لتصفية هذا الجيب لكانت قد دارت معركة هائلة ربما تجاوزت كثيرًا ما سبقها من صدام في حرب أكتوبر.. خاصة أن مساحة

الأرض كانـت ضيقة ومحصورة مـن ناحية.. وبها حجم هائل من القـوات من ناحية ثانية. لقـد أحصى الجانب المـصري - ومع عودة القـوات الإسرائيلية إلى الشرق عـبر الكباري.. وكانت تحت نظر قواتنا وفي مدى ضربها- أكثر من 600 دبابة إسرائيلية عدا آلاف المركبات الأخرى. ورغم هذا الحديث من جانب «ياريف» فإن جلسـات المفاوضات التالية كشفت مـرة أخـرى عن تراجع الجانب الإسرائيلي، ودار لغط بـين الجانبين، وبدأ الصبر المصري في النفاد، واستشعرت ذلك على مستوى أحاديث أعضاء المكتب أو حتى أحاديث العسكريين المصريين العاملين معنا، وأخذت الآراء تتفاوت، وقال البعض: فلنتحرك عسـكريًّا.. وقال البعـض الآخر: فلنأخذ إسرائيـل إلى مؤتمر جنيف وهي موجـودة بالغرب في الجيب حيث إن أوضاعها العسـكرية الضاغطة وطول وامتداد خطـوط مواصلاتها واتصالاتها تضعفها كثـيرًا وتفـرض عليهـا المرونـة السياسـية في المؤتمـر.. وقد رأى وزيـر الخارجية «إسـماعيل فهمي».. طبقًا لليوميات أنه يجب حث «كيسـنجر» على إنهاء مسـألة الوجود الإسرائيلي في غرب القناة قبل بدء مؤتمر جنيف حتى تكون المفاوضات ذات توجه إيجابي واسـتراتيجي. وزادت كثافة الرسـائل بين «فهمي» و«كيسـنجر».. وكنا لا نزال نحصل على صورة كاملة من كل التقديرات والمعلومات التي ترفع للرئيس من أي جهة بالدولة.. وبالذات الدفاع/ الخارجية/ الداخلية/ والمخابرات العامة.. واستمر «كيسنجر » يضغط بالنسبة لمسألة المرور الـبريء في بـاب المندب.. وقام الجانب الأمريكي بإبلاغنا بأن عددًا من السـفن المتجهة إلى إيلات ستمر في المضيق خلال أيام حول 20 نوفمبر أو ما بعدها.. وأجاب الجانب المصري «عليكم أن تبلغونا مقدمًا باسـم كل سـفينة».. وكان الهدف بطبيعة الأحوال محاولة الإبقاء على شـكل من أشكال السيطرة على المضيق رغم أن القرار المصري عندئذ كان رفع الحصار بهـدوء. وعقـد الاجتماع الثـاني عشر بين «الجمسـى» و «ياريـف» يوم الثلاثـاء 20 نوفمبر وسـجلتُ «لا اتفاق.. وقد عرض الإسرائيليون انسحابًا إلى الشرق في مقابل تخفيف قوات الجيش الثالث وبقاء الجيش الثاني على ما هو عليه.. ولم نوافق.. وكان الواضح أن الأطراف اسـتمرت تناور على بعضها البعض دون التزام بعد بموقف استراتيجي نهائي.. ووضح أن الجانب الإسرائيلي يسعى لإضاعة الوقت.

جـاءت رسـالة من «كيسـنجر » إلى «حافظ إسـماعيل» يـوم الأربعـاء 21 نوفمبر.. يرد

فيها على ما وصل إليه من وزير الخارجية المصرية حول موضوع فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف.. وتضمنت الرسالة الأمريكية أنه تقرر تأجيل مؤتمر جنيف لكي يعقد في 17 ديسمبر.. وفي الحقيقة أنه عقد بعد ذلك بعدة أيام في 21 ديسمبر.

طلب «كيسنجر» الحضور إلى مصر قادمًا من سوريا يوم 14 ديسمبر مضيفًا أن من الخطأ تصميم مصر على تنفيذ أو مناقشة فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف.. لقد كشفت الرسالة عن محاولات «كيسنجر» لتطويع مواقف الطرفين بشكل يحقق في النهاية المصالح الأمريكية، ومضى «الجمسي» و«ياريف» في العمل لمحاولة الإسراع بخطوات فض الاشتباك.

وعقد اجتماعان بينهما يومي 22/ 23 نوفمبر.. وكتبت في سعت 1700 من الجمعة 23 نوفمبر.. «أعتقد أن الجانبين على وشك التوصل إلى اتفاق.. وأن إسرائيل تعرض الآن الانسحاب إلى الشرق وإلى مسافة 12 كم من الحد الأمامي لقواتنا في سيناء مع وجود ستارة رمزية لقواتنا في الشرق.. وأجاب «الجمسي» بطرح مصري يقترح انسحاب إسرائيل إلى مسافة 60 كم من الحد الأمامي لقواتنا.. ورفضت إسرائيل. وكتبت باعتقادي بأننا سنتوصل إلى اتفاق مهم يؤمن الانسحاب الإسرائيلي إلى خط الممرات/ وبقاء قواتنا في مواقعها الحالية مع تخفيف واضح لها ونشر قوات حفظ سلام دولية بينهما وبدء مؤتمر السلام.

أخذ الجانبان المصري والإسرائيلي «يقايضان العناصر بعضها بالبعض».. وتصورت من كل ما قرأته عندئذ أننا فعلًا نقترب من تفاهم.. وفجأة تجمد الموقف الإسرائيلي، واضطررنا إلى الذهاب إلى جنيف دون نتائج.. وعاد «كيسنجر » إلى المنطقة مرة ثالثة في يناير 74. وكشفت الأوراق والكتب التي نشرت بعد ذلك في الأعوام التالية أن «كيسنجر» تدخل مع الإسرائيليين وفرض إبطاء الإيقاع، ولكي يقوم هو وليس الأطراف بصياغة الاتفاق.. اتفاق فض الاشتباك الأول الموقع في 21 يناير، (يلاحظ القارئ هنا أنني لم أتعرض لتفاصيل اتفاق فض الاشتباك كما لم أتعرض لمؤتمر جنيف حيث أفضل أن تكون الرواية لمن شارك فيها وكتب عنها). وأتذكر قيامنا أي هيئة مكتب «حافظ إسماعيل» بزيارة الجبهة في السويس وإلى الجيش الثالث يوم 25 يناير.. ورأيت صورة رائعة للجندية والروح النضالية للجيش المصري.. رأيت قوات رائعة.. ومعدات مصونة وأفرادًا وجيشًا لا ينسى..

ومرة أخرى استشعرت كل ما هو رائع في الشخصية المصرية عندما تواجه التحدي.. كان «حافظ إسماعيل» موجودًا في أسوان.. ولكن على هامش اجتماعات الرئيس «السادات» مع «كيسنجر».. وعاد بعد ذلك إلى القاهرة.. ومضى في طريق آخر لخدمة الوطن.. وكتب في كتابه «أمن مصر القومي» أنه: «وكما كان توقيع اتفاقية فض الاشتباك يمثل نهاية للوضع العسكري المعقد على الجبهة المصرية.. ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصر الخارجية.. فقد أصبح أيضًا بداية لمرحلة جديدة.. ولقد أحسست في هذا الإطار أن الوقت قد حان لكي أخطو خارج دائرة رئاسة الجمهورية بعد 29 شهرًا من العمل مستشارًا للأمن القومي وذلك تنفيذًا لما استقر عليه الأمر في لقاء مع الرئيس «السادات».

وانتهى بالتالي عملنا مع «حافظ إسماعيل» في مستشارية الأمن القومي.

الفصل الثاني عشر

عودة إلى قرار الحرب

مساء يوم 30 سبتمبر 1973 أي قبل بداية عبور الجيش المصري لقناة السويس بستة أيام كنا جميعًا نشارك في إفطار رمضاني بدعوة من الدكتور «عبد الهادي مخلوف».. مجموعة صغيرة من دبلوماسيي وزارة الخارجية الذين يعملون تحت رئاسته في هيئة مكتب مستشار الأمن القومي «حافظ إسماعيل».. كان العدد محدودًا، المستشار «أحمد ماهر السيد»/ السكرتير الأول «إيهاب وهبة»/ السكرتير الأول «أحمد عادل»/ السكرتير الثاني «فاروق بركة»/ السكرتير الثالث «محمد الجوالي»/ السكرتير الثالث «أحمد أبو الغيط»/ السكرتير الثالث «حسين شلش».

كان يعمل معنا أيضًا مجموعة أخرى من أعضاء بعض الأجهزة المصرية العاملة في حقل الأمن القومي.. من المخابرات العامة/ الحرس الجمهوري.. وبعض المتخصصين الآخرين في المسائل الاقتصادية.. مجموعة صغيرة العدد ولكن يحكمها الانضباط الشديد ولديها اطلاع كبير على أوضاع الدولة المصرية في كل المجالات، سواء الوضع الاقتصادي/ التمويني/ الأمني/ علاقاتنا الخارجية/ وتطورات الموقف العسكري وحيث كان يصلنا بشكل دوري.. ربما يومي.. تقرير عن نشاطات العدو وتحركاته أمام قواتنا بالجبهة بالإضافة إلى أي نشاطات استطلاعية يقوم بها على خطوط وقف إطلاق النار أو حتى محاولات اختراق العمق للتحقق من وضع ما يثير اهتمامه أو قلقه أو للحصول على معلومات عن قواتنا وتسليحها وغير ذلك من مسائل.

وأذكر في هذا المجال أن «حافظ إسماعيل» كتب على أحد تقارير الاستطلاع الجوي

الإسرائيلي في مايو 73 - وهو تقرير دقيق يتسم بالإيجاز ولكن يعرض لتفاصيل خط الطيران والأهداف المحتملة للطلعة موضوع التقرير وتعده إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.. وحيث دخلت طائرتا ميراج إسرائيليتان للاستطلاع إلى المنطقة ما بين جنوب البحيرات المرة والسويس واتجهتا جنوبًا إلى منتصف الساحل المصري على البحر الأحمر ثم عادتا أدراجهما شمالًا ودخلتا من فوق نقطة بالقرب من شرم الشيخ إلى قاعدتهما في سيناء - وأقول: كتب «حافظ إسماعيل» [إن استطلاع العدو سوف يزداد في الفترة القادمة بشكل مكثف فوق الإسكندرية ومناطق الدلتا].. وتنبهت لهذه التأشيرة وأهميتها.. إذ إن توقع «حافظ إسماعيل» زيادة محاولات الاستطلاع معناه أن العدو سيسعى إلى الحصول على معلومات لمسائل تشغله ربما بخصوص النوايا المصرية أو لمعرفة التغيرات في الأوضاع المصرية.. وأخذت أتحدث مع «أحمد ماهر» وقلت إن هذا أمر غريب، ولماذا يتوقع المستشار «حافظ إسماعيل» هذا الوضع؟ واستخلصت نتيجة مفادها أن ذكر «الإسكندرية».. أي الميناء.. يعني أنه سيصلنا في الغالب معدات جديدة سيعلم بها العدو ويسعى لرصدها.. وضحك «أحمد ماهر» وقال فعلًا.. هذه قراءة دقيقة للموقف.. [إنها مقاتلات قاذفة جديدة.. سوخوي 17.. وصواريخ متوسطة المدى SCUD/B وهي تفاهمات مصرية/ سوفيتية جاءت نتيجة للعقود الموقعة بين مصر والاتحاد السوفيتي في نهاية عام 72.. كان «حافظ إسماعيل» قد أبلغه بها في أحد مناقشاتها].

مضى الإفطار الرمضاني.. وأخذنا نتبادل أطراف الحديث الهادئ بعد الإفطار ثم تلقى صاحب الدعوة اتصالًا تليفونيًّا، وتحدث قليلًا وعاد إلينا لكي يقول إنه سوف يستأذن في الذهاب للقاء المستشار «حافظ إسماعيل» الذي كان هو المتحدث على الجانب الآخر.. وانصرفنا جميعنا.. ومرت أيام قليلة.. وجاءت حرب أكتوبر.. وفي يناير/ فبراير 1974 ومثلما سبق أن كتبت.. طلب الدكتور «عبد الهادي مخلوف» أن أقوم بإعادة جرد وتسجيل وفهرسة الأوراق الأكثر أهمية وحساسية بمكتب مستشار الأمن القومي.. وأخذت أنهل من قراءة الأوراق أثناء هذا الجرد الذي استغرق أسابيع ممتدة.. قرأت من محاضر مقابلات ولقاءات ومفاوضات الرئيس «السادات» مع القيادة السوفيتية على مدى الفترة من نهاية 1970 حتى منتصف 73.. ولاحظت العراك الذي كان يدور بيننا وبين السوفيت حول

أوضاعنا العسكرية واحتياجاتنا من السلاح والمعدات ورغباتنا في زيادة قدرات الردع لدينا لكي نستطيع أن نفرض على الجانب الإسرائيلي إرادتنا، على الأقل فيما يتعلق بسيطرتنا على سماواتنا وأراضينا.. من هنا كان الملاحظ أن الكثير من المناقشات كان يدور حول الحاجة لتعزيز القدرات الخاصة بقواتنا الجوية وتسليحها لكي تتمكن من التصدي للتهديدات الإسرائيلية للعمق المصري.. وهو ما كان يمثل خشية كبيرة دائمًا لنا.. كما كان الاهتمام ينصب على زيادة قدرات الدفاع الجوي وزيادة عدد بطارياته بما يؤدي إلى وضع القوات البرية المصرية وكل المناطق الحيوية المصرية تحت الستارة المؤثرة لنظام دفاعي جوي كان يمثل وقتها واحدًا من أقوى الدفاعات الجوية في العالم.. وفي إطار هذا التسجيل.. اطلعت على هذه الوثيقة الهامة الخاصة باجتماع الرئيس «السادات» مساء يوم 30 سبتمبر.. نفس ليلة الإفطار الذي حضرناه في منزل الدكتور «عبد الهادي مخلوف» والذي غادرنا وقتها للمشاركة فيه وتسجيل كل مناقشات الرئيس مع أعضاء القيادة المصرية أو فيما سمي مجلس الأمن القومي المصري.. وكنت قد تطرقت بإيجاز إلى محتويات المحضر في المقال المنشور بالأهرام يوم 6 أكتوبر 2009.. وفوجئت منذ عدة أسابيع بعد ذلك في يوليو 2010 باتصال من الدكتور «عبد الهادي مخلوف» الذي طلب أن أرسل إليه سيارة لكي يبعث مع سائقها مظروفًا يرغب في إطلاعي على محتوياته.. وفتحت المظروف.. ويالها من مفاجأة كبيرة.. لقد احتفظ الدكتور «مخلوف» بصورة المحضر الذي سجله لهذا الاجتماع التاريخي للإعداد لحرب أكتوبر.. لقد كان ما قرأته في قصر عابدين في يناير/ فبراير 74 هو التفريغ الكامل للوثيقة.. ثم أجدني بعد ذلك بـ 37 عامًا أطلع على الأصل بخط «عبد الهادي مخلوف».. وأخذت أحاول أن أفك طلاسم وشفرة خط صاحبها.. واسترجعت قراءة المحضر، واستشعرت الدموع في عيني، لقد كانت أيامًا رائعة وتحديات هائلة، وكانت إرادة القتال لدى الرئيس واضحة وقوية ولديه من التصميم ووضوح الرؤية ما يكشف عن إيمان هائل بالوطن والله.

وقد لا يستشعر الكثير من أبناء وطننا اليوم، ممن تقل أعمارهم عن الخمسين، الظروف التي عاشها هذا الجيل من أبناء مصر الذين حاربوا معركة أكتوبر.. وأيضًا تعرضوا لصدمة ومأساة 5 يونيو 67، لقد كانت الضربة الإسرائيلية موجعة، ولكنها لم تكن قاضية، إلا أن

الإحسـاس الهائل بالحاجة لرد الاعتبار والحفاظ على دور مصر وتأثيرها في المنطقة - وهي الدولـة والوطـن الذي حمل لواء الدفاع عن المنطقة وثقافتهـا وحضارتها على مدى أكثر من ألـف عام - قد فرض ثقله على أبناء هـذا الجيل، ومن ثم جاء التصميم والعمل والتخطيط والتدريـب والتصـدي والتحدي، وكل ما هو إيجابي في هذه الشـخصية المصرية التي ما هي إلا انعكاس لصلابة جرانيت أسوان أو شدة وقسوة صحراء درب الأربعين.

ولذلك فقد رأيت من الأهمية بمكان أن أعود في هذا الفصل إلى ما تضمنه هذا المحضر، أعني محضر اجتماع قرار الحرب، وما شـهده من اتجاهات أوضحتها المناقشـات بين أقطاب السلطة السياسية والعسكرية والأمنية في مصر في هذه اللحظة..

يبدأ الاجتماع سـعت 2130 في منزل الرئيس «السادات» على النيل في الجيزة بالترحيب بالمجموعة... ومن بينهم الدكتور «محمود فوزي» وزير الخارجية/ السيد «عزيز صدقي»/ الفريـق «أحمد إسـماعيل عـلي» وزير الحربية/ الدكتـور «عبد القادر حاتـم» وزير الإعلام/ السـيد «أحمد ثابـت» وزيـر التموين/ السـيد «حافظ بدوي» رئيس مجلس الشعب/ السيد «عبـد العزيـز كامـل»/ السـيد «ممدوح سـالم» وزيـر الداخليـة/ الدكتور «حافـظ غانم»/ و«حسن التهامي» و«حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي/ «عبد الفتاح عبد الله» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء/ الدكتور «أشرف غربال» مسـاعد مستشـار الأمن القومي. وقام بتسجيل المحضر كل من الدكتور «عبد الهادي مخلوف» والسيد «عثمان نوري» مساعد مستشار الأمن القومي.

يقـول الرئيس إنـه يعقد هذا الاجتماع لكـي يضع الحضور في الصـورة وبهدف مراجعة الموقف العام في مصر والتحرك في مواجهة تحديات هذا الوضع، وتابع الرئيس «السادات» شرحـه بالقـول: «إن أيًّا من حكام مصر على مدى خمسـة آلاف عـام لم يواجه الوضع الذي نواجهـه حاليًّا، كما أنه لم يواجه مسـئول مـصري ما يواجهه الرئيس مـن تحديات على مدى سـبعة آلاف عـام مـن التاريخ المـصري المكتـوب. وأن هذه الأوضـاع بالتـالي تفرض على صاحـب القـرار المصري، وهذه المجموعة الصغيرة من المسـئولين المصريـين، واجب اتخاذ القـرار المصـيري وأن تقـرر مـصر لنفسـها ولا تترك القـرار لأحد آخـر». ثم ذكـر الرئيس «السـادات» أنه يرغب في تحليل الأوضاع من حولنا وداخليًّا... ففيما يتعلق بتحليل الوضع

الدولي وارتباطه بالصراع مع إسرائيل فإن المؤكد، والحديث للرئيس «السادات»، أن أمريكا تستمر في دعمها الكامل لإسرائيل رغم تفوق الأخيرة بشكل كبير على كل الأطراف العربية مجتمعة... وأن من الواضح بالتالي أن الولايات المتحدة تسعى وتحاول أن تفرض على مصر شروط إسرائيل ووجهات نظرها في علاقتها بمصر وبالنزاع العربي الإسرائيلي. كما أن واشنطن وفي محاولة تحقيق أهدافها تجاهنا تطرح بعض أفكار تستهدف تحريك الموقف... ومن بينها فكرة إعادة تشغيل وفتح قناة السويس ثم بدء مفاوضات تالية بين مصر وإسرائيل... وهنا فإن الموقف والمقترح يمثل خطورة شديدة إذ سوف يصبح الأمر هو فتح القناة وإتاحة الفرصة لإسرائيل بحق المرور دون أي تسوية شاملة للنزاع، بل هذا سوف يمثل حلًّا جزئيًّا ناقصًا وخطيرًا ويعرض مصالح مصر لخطر جسيم».

وأخذ الرئيس يشرح عناصر التفكير والتحركات المصرية في مواجهة مناورات إسرائيل وأمريكا بقوله: «إننا وبدلًا من القبول بالطرح الأمريكي / الإسرائيلي مضينا بعرض القضية على مجلس الأمن وحققنا انتصارًا كبيرًا في شهر يوليو 73 عندما نجحنا في عزل إسرائيل والولايات المتحدة وحصلنا على 14 صوتًا مؤيدًا لمشروع القرار المقدم للتسوية في مقابل الفيتو الأمريكي ، بما كشف عن تأييد دولي كبير لوجهة النظر المصرية والعربية».

وتطرق الرئيس إلى الإطار العربي للجهد المصري للتحضير للمعركة الدبلوماسية ضد إسرائيل وأخذ يشرح محاولاته لتأمين أرضية تعاون عربي عميق وذلك رغم التناقضات العربية السائدة والتي تعوق حشد الموارد لدعم مصر في جهدها الدبلوماسي والعسكري.. وأشار الرئيس «السادات» إلى أن التهديد الإسرائيلي لا يقتصر على مصر وأراضيها أو الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة، بل إن التهديد يشمل الجميع ولا يغيب عن المراقب المدقق أن يلحظ أن المسافة بين رأس محمد في سيناء بالقرب من شرم الشيخ والإسماعيلية، على سبيل المثال، هي نفسها المسافة بين رأس محمد والمدينة المنورة مثلًا أو سوهاج.. وهو ما لا يغيب عن العدو أيضًا. وأشار الرئيس «السادات» في استعراضه للموقف إلى أن السعودية والكويت تشتريان حاليًّا السلاح لمصر.. ثم اقترب الرئيس بعد ذلك من الوضع الداخلي بالبلاد وأكد أن الاقتصاد المصري أصبح مستنزفًا، وهو استنزاف يراه أخطر كثيرًا من التهديد العسكري، إذ إن ارتفاع الأسعار قد أصبح خطيرًا، كما أن النمو

الاقتصـادي توقف بالكامـل، وعاد الرئيس يتحدث عن الوضع الدولي مشـيرًا إلى خطورة تجميد جهود التسوية بين القوتين العظميين واستمرار بناء إسرائيل للمستوطنات في أراضي سـيناء، مشيرًا إلى أخطار انفجار الوضع الداخلي نتيجة لسريان اليأس إلى النفوس وأن هذا الانفجـار المحتمـل- إذا ما وقع - فسـوف تتمكـن إسرائيل من تحقيق كل أهـداف ونتائج هزيمـة مـصر في عام 67 وذلـك دون أن تطلق طلقـة واحدة. وعاد الرئيـس لكي يتحدث عن الاتحاد السـوفيتي مضيفًا أنه صحيح أن السوفيت يدعمون مصر ويقفون معها إلا أنهم لا يزالون أيضًا ينهجون الأساليب القديمة لهم ويقدمون السلاح بالشكل الذي يبقي مفاتيح الموقف في يدهم، ثم اختتم الرئيس تقديمه للموقف بالقول: «إن القوات المسـلحة المصرية قد جرى إعدادها على مدى الفترة من أكتوبر 72 إلى اليوم [30 سـبتمبر 73] بشـكل يتيح لهـا قدرات وإمكانيات كبيرة للعمل العسـكري.. وإن الأمر يتطلـب بالتالي أن نقرر قرارنا بالمـضي إلى المعركة المسـلحة، وإنـه يطلب رؤية الجميع في هذا القرار مشـيرًا إلى أن المطلوب من هذا الجيل من المصريين أن يسـلم الجيل القادم من أبناء الوطن أوضاعًا مصرية مسـتقرة وبلدًا غير محتلة أراضيه».

كانت هذه المقدمة القوية تعكس في الحقيقة قرار الرئيس «السادات» بالحرب والدخول في المواجهة المسـلحة.. إلا أنه لم يُبلغ حتى هذه اللحظة المشـاركين الآخرين بتوقيت المعركة وأهدافها وفلسـفتها. وجاءت ردود أفعال المسـئولين المشاركين بشـكل يكشف الكثير من صعوبات الوضع الداخلي من ناحية وكذلك بعض اختلافات الرؤية بالنسبة لشكل المعركة مـن ناحيـة أخـرى، وتحدث البعـض عن صعوبـة الوضع العـربي واسـتمرار الاختلافات العربية وتأثيرها السـلبي على قدرة مصر لحشـد موقف عربي متكامل شامل، وأن المطلوب في هذه اللحظة هو توفير المزيد من الوقت لمصر لكي تعيد حشـد الطاقات العربية وأنه من الـضروري ألا تنفـرد مصر بالمعركة أو تتحمل الأمر بمفردهـا وبالتالي فإن هذه الرؤية ترى أهمية إتاحة ستة شهور إضافية للمزيد من التجهيز السياسي وإتاحة وتأمين المشاركة العربية والدعم العربي المادي لمصر بشكل مطلق.

واقترب وزير التموين من المسـألة بالتأكيد على أهمية قيامه بإطلاع الرئيس والمشـاركين في الاجتـماع عـلى الصورة الحقيقيـة للوضع التمويني بالبلد لكي يكـون الجميع على إحاطة

بالموقف مشيرًا إلى أن أكثر ما يهم المواطن المصري في هذه اللحظة التي ستدخل فيها مصر معركة عسكرية هو تأمين التموين وأسعار السلع الأساسية وتنظيم أعمال التوزيع والبطاقات وغير ذلك من مهام، مع محورية أن تبقى السلع متاحة طوال معركة الصدام المسلح.. وأخذ الوزير «أحمد ثابت»، يشرح وبالكثير من التفاصيل الأوضاع التموينية الصعبة بالبلاد، ومنها العجز في الأرز وكمياته والصعوبات التي تواجه وزارة التموين والداخلية والزراعة في توفير الأراضي لزراعة الأرز وقيام المزارعين بتخزينه أملًا في ارتفاع أسعاره.. كما تطرق الوزير أيضًا إلى الصعوبات التي تواجه الحكومة في توفير الزيوت والشحوم واستيرادها من الخارج.. والقمح والحاجة لتوفير العملات الصعبة للحصول عليه من الأسواق الخارجية.. مضيفًا أنه يؤكد أهمية توفير 3/ 4 شهور من المخزون السلعي من الأرز والقمح والاحتياجات الأساسية الأخرى قبل بدء القتال، خاصة مع احتمال التعرض للموانئ المصرية وخطوط الملاحة إلى مصر والبحث عن الموانئ البديلة وغير ذلك من اهتمامات.. واستغرق شرح الوزير وقتًا طويلًا حيث قال: «يجب فرض تسليم الحيازات للمحاصيل المطلوبة» وانتهى الوزير بالقول إن الصورة الحالية مثلما يراها تشير إلى أن الجهاز التمويني المصري ليس جاهزًا بعد لتوفير الاحتياجات المطلوبة من كل السلع الأساسية ولمدة تسعين يومًا على الأقل.. من هنا فهو يطلب بعض الوقت الإضافي لتوفير هذا المخزون من الشراء من الخارج إذا ما توافرت الموارد المادية. وتدخل البعض الآخر بالحديث عن أهمية التعرف على الإطار الزمني الذي ستدور خلاله المعركة المسلحة ولكي يمكن الاستجابة لمتطلبات التموين. كما أشاروا إلى قدرة الدولة المصرية على فرض إجراءاتها وقراراتها في تأمين العمل بالبطاقات التموينية وكل ما يتعلق بتوريد المحاصيل.. وأوضحت المناقشات والتعقيبات أن الغالبية تؤمن بأهمية الانطلاق إلى المعركة، إلا أن من المهم الاتفاق ليس فقط على أهداف المعركة ولكن على إطارها الزمني وأسلوبها.. حيث ذُكر إمكانية التركيز على حرب استنزاف ممتدة وأكثر اتساعًا عما دار بين مصر وإسرائيل في الفترة من 68 حتى 1970.. وتدخل وزير الحربية حيث شرح وبوضوح ومصداقية شديدتين قائلًا: «إن الظروف الحالية والعسكرية لا تمكن مصر أو تتيح لها تحرير كامل الأرض في ضربة واحدة شاملة، وإن أوضاع القوات المسلحة أصبحت مطمئنة إلا أن الوقت والتطورات والدعم الأمريكي لإسرائيل وقبض

اليد السوفيتية عن مصر في إمدادات السلاح بشكل مفتوح كلها تؤشر إلى أن التطورات العسكرية لن تكون لصالح مصر إذا ما انتظرنا كثيرًا». وأكد وزير الحربية أنه «لا يرى إمكانية لقيام مصر بتخليص سيناء كلها من خلال الإمكانيات الموجودة». وشرح رؤيته للموقف مؤكدًا «أن الفارق بين الجيشين المصري والإسرائيلي يزداد لصالح إسرائيل.. والأسلحة تتآكل في أيدي المحاربين المصريين والذخيرة تستهلك.. وقد مضى على القوات المصرية في الخنادق ما يقرب من ستة أعوام وهذا له تأثير كبير على معنوياتها.. وأن المعنويات هي نصف أي معركة». واعترض وزير الحربية على رؤية بعض الحضور في «أن نبدأ بمعركة استنزاف ثم نحولها إلى معركة شاملة» مؤكدًا أن المعركة يجب أن تكون ممتدة وفي إطار زمني طويل وليس من خلال صدام لمدة 48 ساعة مثلًا، ثم شرح «أحمد إسماعيل» خطته للمعركة مشيرًا إلى نيته في توجيه ضربة رئيسية قوية إلى العدو، وتلقي ضربة العدو المضادة وأن هذا الأمر يجب أن يتم بشكل عاجل، ولا تسمح الظروف بالتالي بأي تأجيل لشهور مثلما قال بعض الحضور. وعاد الحديث يدور حول أهداف المعركة المسلحة حيث طرح تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 مع أهمية إعداد موقف مصري متكامل فيما يتعلق برؤية مصر لمعنى القرار 242 ومسألة الاعتراف بإسرائيل.. وقال الدكتور «أشرف غربال» إننا يجب أن نتفهم أن حروب اليوم أصبحت ذات إطار زمني قصير وأنه مضى عهد وزمن الحروب الطويلة التي تستغرق شهورًا وسنوات، وأن المسألة لن تستغرق أيامًا وفي أقصى تقدير أسابيع وليس شهورًا مؤكدًا أن الوضع الدولي سيفرض ثقله علينا.. وأن العالم أصبح لا يسمح بحروب طويلة، والأمر ليس في يدنا بمفردنا، من هنا توصل الدكتور «غربال» إلى نتيجة مفادها أنه ولما كان المجتمع الدولي والعلاقة بين القوتين العظميين لن يتيحا هذه الحرب الممتدة فإنه ينبغي – بالتالي – السعي لتحقيق أكبر مكسب عسكري في أضيق إطار زمني ثم التحرك بعد ذلك وبشكل فوري للعمل السياسي لتسوية مشكلة مصر مع إسرائيل مشيرًا إلى أن النزاع العربي الإسرائيلي سيستغرق أجيالًا ويجب أن نسلم الجيل القادم المشكلة الفلسطينية في أحسن أوضاعها من وجهة نظر مصالحنا.

ثم دار نقاش هام بين المشاركين حول سلاح البترول وكيفية توظيفه لصالح الصدام المسلح.

وقال الدكتور «عزيز صدقي» إن استخدام النفط كسلاح يجب أن يتحقق؛ لأن انقطاعه سوف يفرض على الجميع التحرك.. وقال الدكتور «أشرف غربال» إننا يجب ألا نسعى لوقف إمدادات البترول للعالم الخارجي؛ لأن ذلك سيؤدي إلى نشوب حرب ضد العرب.. إلا أن تخفيف الإنتاج والصادرات يمكن أن يحقق الهدف المطلوب.

انتقل الحديث إلى «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي، فقال إن من المهم أن نحدد رؤيتنا لمعنى السلام، وكذلك الموقف من القضية الفلسطينية وكيفية تسويتها مؤكدًا أهمية وجود فهم مصري/ سوري مشترك، وكذلك مع الأردن لشكل التسوية والرؤية من النزاع. وأضاف أنه تمت محاولات على مدى النصف الأول من عام 73 للتوصل إلى تفاهم مصري/ أمريكي يمكن أن يؤدي إلى تعديل الموقف والتناول الأمريكي للعلاقة معنا وبالنسبة للاحتلال الإسرائيلي لأراضينا فإن المحاولتين اللتين بذلتا في فبراير/ ومايو لم تؤديا إلى انفراجة.. من هنا فهو يقدر أهمية القيام بمحاولة أخيرة في اتجاه أمريكا قبل المضي إلى العمل العسكري ضد إسرائيل وأنه يتصور عقد هذه الجولة الجديدة مع الأمريكيين – كيسنجر – في نوفمبر/ ديسمبر 73 بحيث تتم بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية وكذلك لإعطاء الفرصة للرئيس «نيكسون» لتجاوز مشكلات الإدارة الأمريكية وقتها وبهدف الوصول إلى تفاهم مع أمريكا بالمبادئ الأساسية لتسوية سياسية تكون هي المظلة لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل وتحقيق التسوية النهائية.

أضاف المستشار: إننا ونحن نقترب من هذا الوضع علينا أن نبقي على أعلى درجات الاستعداد لقواتنا لمواجهة الاستفزازات الإسرائيلية.. كما يجب ألا نترك عملية، مثل المعركة الجوية السورية/ الإسرائيلية الأخيرة والتي فقدت سوريا فيها عددًا كبيرًا من الطائرات المقاتلة، تمر دون رد إيجابي، وإذا ما قررت إسرائيل فتح معركة فيجب أن نكون على استعداد لملاقاتها.. وأمامنا بالتالي صورتان أو تصوران للمعركة.. أحدهما رؤية القائد العام «أحمد إسماعيل».. والآخر الذي قال به البعض منا، وهو الدخول في معركة استنزاف والحقيقة فإن رؤيتي – حافظ إسماعيل – هي أن العمليتين واردتان بالتوالي، وإحداهما تتبع الأخرى، والمؤكد أننا وبعد ثلاث سنوات من وقف إطلاق النار – والحديث لا يزال لحافظ إسماعيل – يجب أن نتعرف على إمكانيات قواتنا وما أمامها في عمق دفاعات العدو وبالتالي يجب أن

نرتب لمواجهة معركة عبور معقدة للغاية.. من هنا فإننا يجب أن ننظر أيضًا في خيار آخر يختلف عن استنزاف عام 70 ويمكننا من كسر حالة الجمود والحصول على قراءة دقيقة لإمكانيات العدو قبل بدء المعركة الأساسية.. ونستطيع مع بدء هذه المعركة الاستنزافية الكبيرة أن نصعد الموقف في المنطقة كلها وعلى جبهة إمدادات البترول.. وإذا ما تم تبين وجود مؤشرات لتفوق لنا نقوم بالعملية العسكرية الكبيرة، وهنا يجب تحديد الهدف السياسي للعملية العسكرية الكبيرة.. خاصة أنه وبانتهاء هذه المعركة الكبيرة سنكون قد استنزفنا مواردنا نحن أيضًا إلى آخر قطرة وسوف نحتاج لـ 10/ 15 سنة لإعادة تأهيل قواتنا، وقد يتجمد الموقف لأعوام، مصر في غرب سيناء وإسرائيل في شرقها لفترة طويلة.. ويجب أن ندرس كل عناصر الموقف بتركيز كبير، وأن نأخذ وضع الجبهة الداخلية بكل الاهتمام. وأن نضمن الحدود الدنيا للمطالب والاحتياجات الجماهيرية والتموينية.. وسوف يحتاج الأمر أيضًا إلى إعطاء أكبر الاهتمام لمسألة المعركة الإعلامية داخليًّا وعربيًّا ودوليًّا.

تدخل الدكتور «محمود فوزي» قائلًا: «هناك اعتبارات كثيرة تدفعني إلى أن أكون مستبشرًا بنظري إلى الأفق رغم الغيوم في بعض جوانبه.. هناك تغيرات كثيرة حدثت.. أولها داخل نفوسنا.. هناك الآن وضوح في الرؤية لما يحدث وتفسيراته.. نحن رتبنا أوراقنا في استخدام البترول والطاقة.. والجميع يعلم ذلك الآن.. والأشقاء العرب يسايرون فكرة استخدام البترول كسلاح فعال.. علينا أن ندرس المواقف بشكل متكامل وننشئ غرفة عمليات لدراسة كل العناصر والأشهر القليلة القادمة.. ربما ثلاثة أشهر.. يجب أن نعد لتحرك عسكري يقوم على أرضية سياسية واقتصادية، وفي كل الأحوال يجب أن نتخلى عن هذا الوضع الدفاعي ونلجأ إلى الهجوم.. وعلينا أن نستخدم السيف المتاح لنا طويلًا أو قصيرًا.. وهذا لا يعني المجازفة ولكن الظروف هي التي تفرض هذا الوضع.. والحقيقة أننا فعلًا في حرب..وهي مجموعة معارك مستمرة.. وسوف تكون مصيبة كبرى إذا ما انهار الوضع الداخلي دون حرب.. من هنا نحن مصرون وملزمون بأن نحارب وليس لدينا خيار آخر.. ولا بد لنا بجانب الاستمرار في التصعيد العسكري من الاستعداد وعند اللزوم التحرك.. لا بد من التحرك بدون تسرع في تصعيد الضغط على إسرائيل وأمريكا بكل الوسائل.. خاصةً في مسألة البترول.. وأخيرًا لا يمكن أن تنكمش مصر وتبقى تحت

الاحتلال.. وليس بالتالي أمامنا سوى المعركة الكبرى، كما يجب أن نحارب معركة إعلامية مؤثرة تعيد النظر في أوراق المواجهة.

ويعـود «أحمد إسماعيل» وزيـر الحربيـة لكـي يتدخـل، مرة أخـرى، في ضـوء حديث كل مـن «حافـظ إسماعيل» و«محمـود فـوزي» بقولـه: إن إسرائيل اليـوم وإذا ما شـعرت أو رصـدت أن القـوات المسـلحة المصرية قـد أصبحت مسـتعدة للعمل المسـلح فقد تبادر هي بالعمل العسـكري ضدنا، فسـوف تحقق ضدنا نجاحات، على الأقل في المرحلة الأولى للمعركـة.. وبالتـالي «ومـن وجهة نظـري، فإنه يجب البدء مـن جانبنا بالعمليات وبشـكل مفاجـئ». وأضـاف «أحمد إسماعيل» أنـه يرغب في التعقيب عـلى النقاط التـي تطرق إليها «حافظ إسماعيل» مستشار الأمن القومي.. وأن الأسـلم بطبيعة الأحوال التعرف على كل إمكانيـات وتفاصيـل قدرات العدو.. إلا أن الظروف قد لا تسـمح بذلك، وبذا فيجب أن تقوم العمليات على أساس الإمكانيات والقدرات المصرية المتاحة، ويجب أن نعترف أننا لن نحرر سيناء في ضربة واحدة.. كما لا يمكن القيام بحرب استنزاف جديدة.. وسوف نعمل في حـدود إمكانياتنـا وبواقعية، والعدو متفـوق علينا من حيث نوعية السـلاح والطائرات إلا أن ذلك ليس معناه أن العدو سيكسـب المعركة ضدنا.. بل يجب أن أعترف أن لنا حاليًّا وسائل استطلاع وتعرف على أوضاع إسرائيل، وهي معلومات كفيلة بإحداث تأثير إيجابي عند بدء القتال».

واسـتعاد الرئيس «السادات» الكلمة مرة أخرى وقال: «الجميع خارج مصر يتصور أننا جثـة هامدة، وبالتـالي لا أحد يتحرك، وعندمـا يعرضون علينا أفكارًا فهي تسـعى لتحقيق المزايا لإسرائيل، وهم يسـتغربون كيف نرفض ما يعرضه الأمريكيون علينا، والجميع يقدر أننـا في وضع دفاعي ولا يمكن لنا الهجوم وأن اسـتمرار الوضع الحالي معناه الموت المحقق لمـصر. لا يمكـن أن نقبل بهذا اليأس الـذي يحل علينا، ولا يمكـن إلا أن نتحدى إسرائيل، فـإذا لم نسـتطع ذلـك فعلينا أن نحيط الشـعب بالحقيقة، فـإذا ما كسرنا وقـف إطلاق النار فمعنـى هذا أننـا أحياء وقادرون، أما مسـألة التموين والحاجة للوقت وغير ذلك، فلسـت عـلى اسـتعداد للخضوع لهـذه الاعتبارات، وأقول عـلى القوات المسـلحة أن تقبل التحدي ولا أقول لها أن تسـتعيدي سـيناء في ضربة واحدة، علينا أن نقول للعالم إننا أحياء، مصر لن

تستطيع الصبر إلى الأبد، ويجب أن تتحرك، وكل العناصر تضغط على مصر لكي تنهار، لكننا لن نسمح بذلك».

ثم عقب الرئيس على ما أبداه «حافظ إسماعيل» من تفضيل محاولة إجراء جولة ثالثة من المفاوضات مع أمريكا بهدف التوصل إلى تفاهم مصري/ أمريكي، إلا أن «كيسنجر» أرسل لنا في يوليو الماضي يطلب هذا اللقاء الذي لا أرى أي فائدة منه، حيث سيعرض علينا استعادة نصف سيناء وفتح القناة ونوفق بين السيادة المصرية والأمن الإسرائيلي، كما أن «روجرز» سبق أن قال «لجروميكو» وزير خارجية الاتحاد السوفيتي: لابد أن تجني إسرائيل ثمرة انتصارها، من هنا لا أتفق مع الرأي القائل بعقد جولة ثالثة مع أمريكا وهي لن تقود إلى شيء، وطلب الدكتور «فوزي» الكلمة مرة أخرى وقال إنه لا ضرر من محاولة التوصل إلى تفاهم مع أمريكا أو إعطائها فرصة جديدة للتعرف على مواقفها. ورد الرئيس: إننا استطلعنا الموقف الأمريكي مرتين في النصف الأول من العام وهذا يكفي، وأجابه الدكتور «فوزي» بأنه قد يكون من المناسب أن نحاول مرة ثالثة وتدخل «ممدوح سالم» قائلًا: فلنحاول ويجب ألا تكون هناك عداوات دائمة، كما يجب أن نأخذ في حسباننا أوضاعنا الداخلية، وأجابه الرئيس «السادات» وبشكل مباشر: «إنني لا آخذ الجبهة الداخلية في الحسبان، والإنسان الشاطر هو الذي يرصد المواقف بدقة ووضوح، ونحن دخلنا مرحلة الخطر الشديد ولا أستطيع الانتظار لستة شهور أو عام.. ويجب أن نعترف أن خسائر الحرب دائمًا أقل من تكاليف الإعداد لها وإذا ما خسرنا منشآت بمبلغ 100 مليون أو 200 مليون جنيه كنتيجة للحرب، فإن ذلك بالتأكيد أقل من تكاليف القوات المسلحة سنويًّا، إذ إننا نتكلف حاليًّا 700 مليون جنيه مصري وهو مبلغ باهظ التكلفة علينا، من هنا يجب أن نقول لأمريكا وإسرائيل لا، وسوف نحاربكم».

اقترب الاجتماع من نهايته.. وأثير موضوع استخدام البترول مرة أخرى وتحدث الرئيس بتأكيد اقتناعه أن العرب سوف يتحركون ولكن بحذر وإتقان، حتى لا تنقلب الموائد علينا.. ومع اتخاذ قرار الحرب تحدث مستشار الأمن القومي مرة أخيرة قائلًا: إن قطاعات هامة بالدولة يجب أن يتم إنذارها بالاستعداد لنشوب المعركة.. وهذا سيتطلب 4/ 5 أيام لكي تدخل مرحلة الاستعداد.. وسوف يحتاج الأمر أيضًا للجنة عمليات للسيطرة على إدارة الدولة ومواجهة متطلبات الصدام.. ووافقه الرئيس فورًا.

وتم تكليف السيد «عبد الفتاح عبد الله» لكي يعمل كرئيس أركان حرب للرئيس السادات في إدارة العمليات وتنسيق المواقف، بالتعاون الكامل مع مستشار الأمن القومي.. وتدخل الدكتور «أشرف غربال» قبل رفع الجلسة قائلًا: «يجب مع بدء المعركة أن نطلق مبادرة للسلام تعرض مواقف إيجابية لمصر ويمكن توظيفها فور توقف القتال.

ومرة أخرى وافق الرئيس «السادات» على المقترح.. وقال إن هذه سوف تمثل مرحلة التحضير وإدارة الصدام.. ويجب أن نكون جاهزين ببدائل وأطروحات كثيرة.

وانتهى الاجتماع سعت 0200 من فجر يوم أول أكتوبر، واتخذ قرار الحرب.

ولعل القارئ الكريم، وبعد أن اطلع على هذا العرض الموجز لهذا الاجتماع الاستراتيجي والتاريخي، يمكن أن يتوصل إلى خلاصات أساسية، وهي:

أولًا: أن الرئيس «السادات» هو فعلًا صاحب قرار الحرب وهو المحرك والدافع لها وما كان لمصر أن تقوم بهذه العملية العسكرية إلا نتيجة لرؤيته وتحليله للوضع بالغ الصعوبة الذي وجدت مصر نفسها فيه..

ثانيًا: أن المناقشات كشفت عن وجود تفاهم كامل بين الرئيس «السادات» والقائد العام «أحمد إسماعيل» على شكل إدارة الصدام المسلح، وأهداف الضربة العسكرية وحدود إمكانياتها.

ثالثًا: أن القوات المسلحة المصرية كانت تعي أنها أقل قدرة من الجيش الإسرائيلي عندئذ.. إلا أنها كانت تثق في قدرتها على تحقيق عبور ناجح للقناة وإيذاء العدو وفرض رؤيتها لإيقاع المعركة.

رابعًا: أن بعض كبار المسئولين المصريين كان يتصور، بل ويطرح إمكانية تأجيل الصدام المسلح لعدة شهور.. للمزيد من إعداد المواقف.. خاصة على مستوى الجبهة الداخلية.. كما قدر البعض أن القلق الداخلي المصري يمكن السيطرة عليه بإجراءات أمنية احترازية.. إلا أن الرئيس «السادات» كان حاسمًا في رفض كل هذه الأطروحات.

خامسًا: أن عددًا من المسئولين الكبار الذين شاركوا في هذا الاجتماع.. كان لديهم قلق دفين وعدم ثقة في وضوح التأييد العربي للمعركة المسلحة.. بل وطالب البعض أن تستمر

مصر في مطالبة العرب بالمزيد من الالتزام بالدعم المادي إذا ما كان لها أن تقوم – أي مصر – بمعركة عسكرية ناجحة ومؤثرة.

سادسًا: أن الرئيس «السادات» ومستشار الأمن القومي تفهما وبدقة احتياجات ومتطلبات إعداد الدولة للمعركة.. من هنا كان هناك تقسيم واضح للمهام وتكليفات محددة لكل من الشخصيات المصرية المشاركة، وبشكل آمن تحرك مصري داخلي وخارجي وعسكري متكامل وشامل.. وأتاح لمصر – بالتالي – استخدام كل أدوات التأثير لتحقيق هدف المعركة العسكرية وتوابعها من جهد مصري وعربي في اتجاه الضغط السياسي على الولايات المتحدة والغرب لتطويع مواقف إسرائيل بشكل تدريجي.

سابعًا: أن الأسلوب الذي أدار به الرئيس السادات المعركة، في شقيها العسكري والسياسي، أثار بعض الانتقادات من عناصر من هنا وهناك، وبخاصة رفضه القبول بالأطروحات السوفيتية والبريطانية في ساعة مبكرة من يوم 13 أكتوبر في وقف القتال أو تصميمه على تطوير الهجوم المصري فجر 14 أكتوبر .. وقال البعض إن انفراده بهذه القرارات قد أضر بالموقف المصري كثيرًا .. وقد يكون في ذلك النقد بعض المصداقية .. وكان على الرئيس أن يعتمد في هذه المواقف على المزيد من التشاور وتبادل الرأي مع عدد أكبر من مستشاريه ومعاونيه.. إلا أنها – مرة أخرى – الحرب في كل تقلباتها، خاصة مع مثل هذه الشخصية الطاغية في تأثيرها على من حولها من رجال .. وهنا لا يفوتني أن أتناول الأسلوب الذي أدارت به شخصيات تاريخية أخرى مماثلة صدامات بلادها الحربية مع ألمانيا النازية .. وحيث كانت هذه الشخصيات مثل تشرشل، ستالين، بل وأيضًا روزفلت .. التي كان لها رؤاها وتصميماتها على نهج مواقف محددة .. ربما كان لها خسائرها .. إلا أن خلاصات المواقف تحسم دائمًا بالنتائج .. وكانت في الحقيقة إيجابية في النهاية في الحرب مع ألمانيا وأيضًا في حربنا مع إسرائيل.

ومرة أخرى نقول إنها كانت أيامًا تاريخية وقرارات مصيرية.. ويبقى بعد ذلك التقييم النهائي للحرب والظروف التي دارت فيها العمليات والخلاصات التي وصلنا إليها والأخطاء التي قد نكون قد وقعنا فيها والنجاحات النهائية المحققة من الضربة العسكرية.

ملحق الصور

أبو الغيط

تشير مذكرته عددا من المسائل المتعلقة بالعمل العسكري ..

ولا مندوحة من أن أقول ، مع تقديري ، أنني أتفق معه في الآتي ..

١. من فروض فإننا نفترض ..

أ. ضربة مصرية مفاجئة ؛

ب. ضربة سورية معا في توقيت متزامن (لأهداف محددة)،

جـ. قبول إسرائيل للنتيجة وموافقتها على وقف إطلاق النار..

ولعل "صورة" عمليات ٦٧ هي التي تسيطر على تفكيره .. كما يبدو أنه مقتنع بإمكان تكرارها..

٢. هناك عدد من الاعتبارات تجعلني أميل إلى رأي مختلف:

أ. سيصعب علينا توجيه ضربة "مفاجأة" استراتيجية ومن ثم تحقيق الحرب الخاطفة .. قبل أن نبدأها..

ب. "المزاج" المصري في التخطيط والتنفيذ لا يحبذ العملية "Blitzkrieg" .. كما أن طبيعة المعركة [illegible] الطيران .. تجعل الأنسب لنا "Slugging match" [illegible] تعتمد على "الثقل" أكثر من "الحركة"..

جـ. أن تدخل أمريكا لوقف إطلاق النار (الأمر الذي [illegible]) [illegible] إسرائيل [illegible] .. لكن [illegible] أن أمريكا "would sit-back & wait" — وهذا [illegible] العملية ستكون ممتدة [illegible] ..

د. وهذا يستتبع [illegible] .. متى وكيف تتوقف العمليات؟

أرى أن [illegible] إلا إذا قدرنا [illegible] تحقيق هدف محدد .. [illegible]

[illegible] de-escalate [illegible]

[illegible]

ب. هذه فكرة [illegible]

[illegible]

(١٩٧٢/٢/٩)

▲ تعقيب بخط يد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي حول عملية عسكرية مقترحة من قبل أحمد أبو الغيط.

الاثنين ٨ أكتوبر

١١ رمضان ١٣٩٣ — ٢٨ توت ١٦٩٠

[illegible]

الثلاثاء ٩ أكتوبر

١٢ رمضان ١٣٩٣ — ٢٩ توت ١٦٩٠

[illegible]

الأحد ١٤ أكتوبر

١٧ رمضان ١٣٩٣ — ٤ بابة ١٦٩٠

ساعة ١ يوم ١٢/١٠/٧٣ السبت

- الموقف في سوريا سيئ للغاية
- جبهتنا هادئة ،
- العدو يضرب سوريا الآن ، على ضوء المبدأ القائل يضرب الأقوى الآن ،
- الجسر الجوي نشط ،
- ربما نتطلع من أسس الجسر يوم الاثنين ١٥/١٠ ،
- الموقف لا يعد خطيرا حتى الآن ،

ساعة ١٠ ١٣/١٠ السبت

- الهجوم المضاد السوري نجح - الجبهة متماسكة

ساعة ١٧ ١٣/١٠ السبت

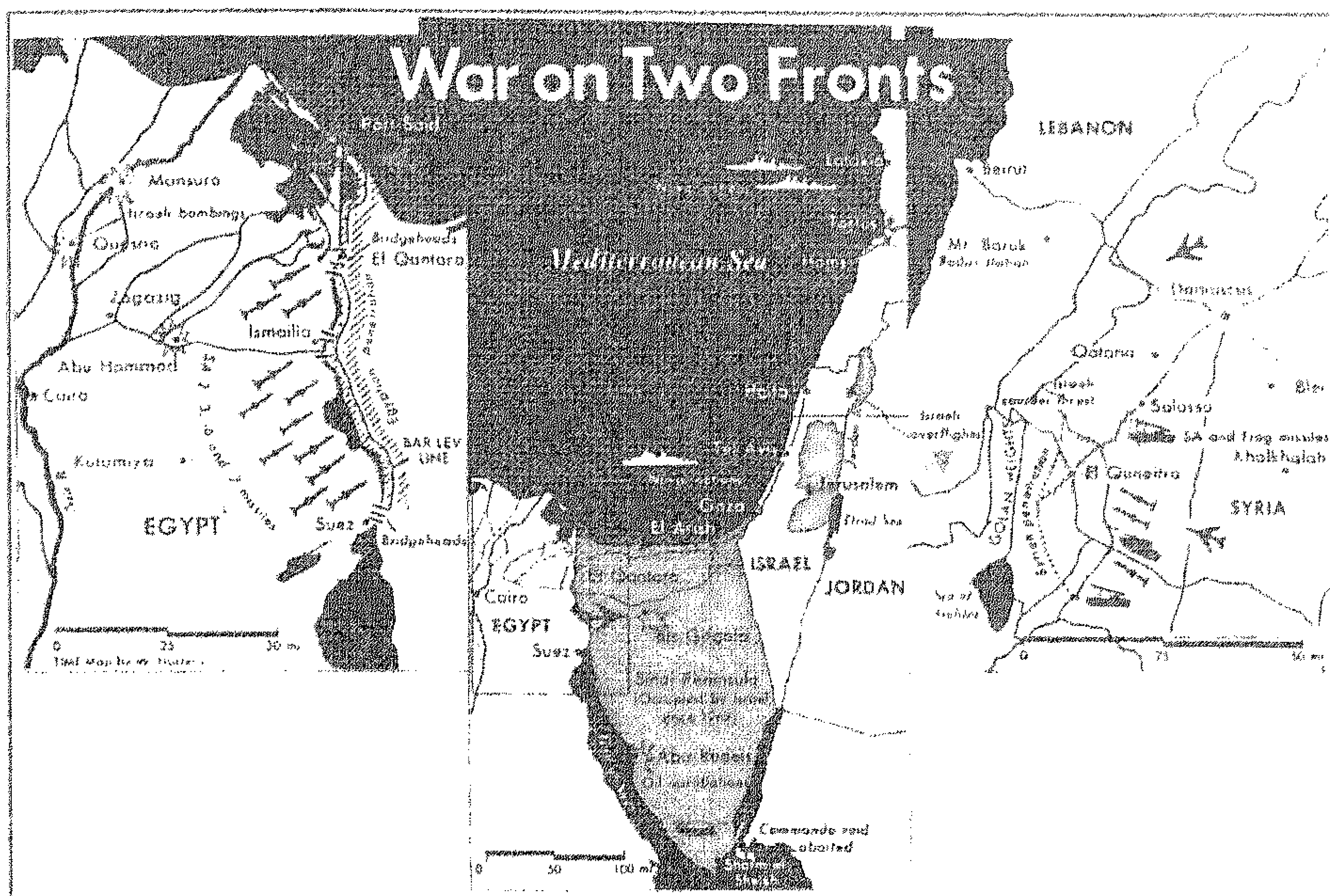
- الموقف في سوريا [illegible] [illegible]
- الأردن دخل بلواء مدرع - [illegible]

الاثنين ١٥ أكتوبر

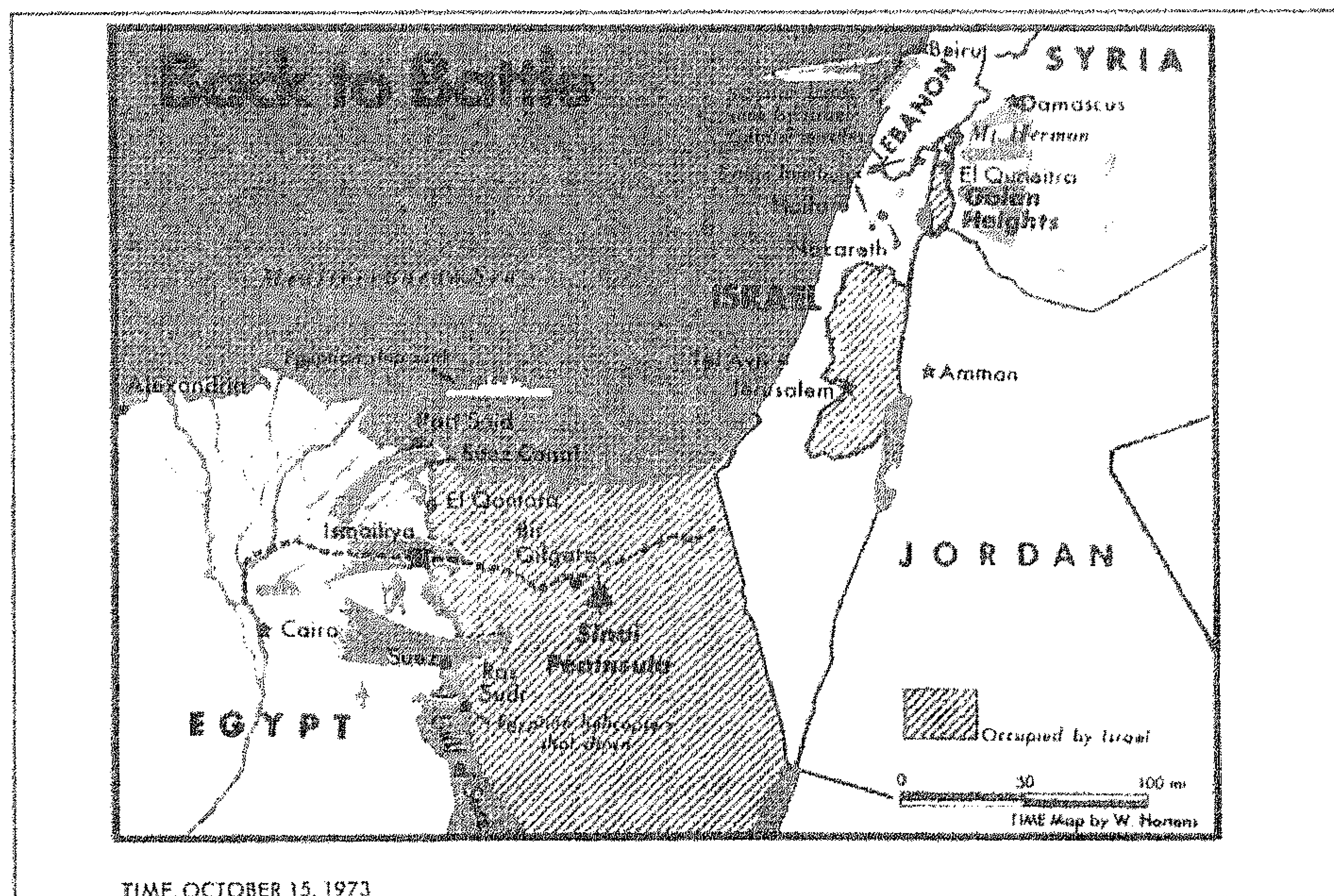
١٨ رمضان ١٣٩٣ — ٥ بابة ١٦٩٠

[illegible]

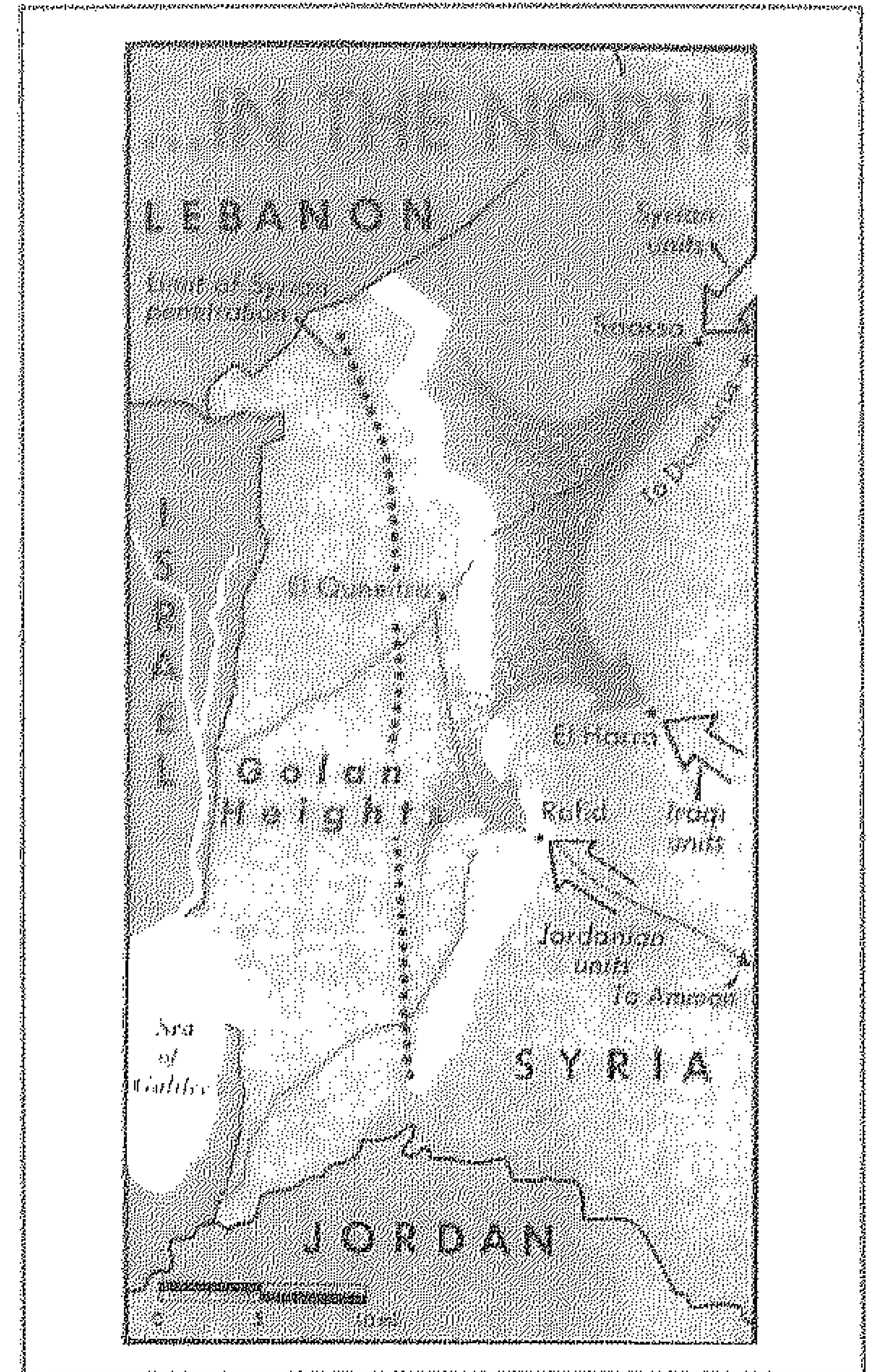
▲ صورة من يوميات الكاتب أيام 8 – 9 – 13 – 19 أكتوبر 73.

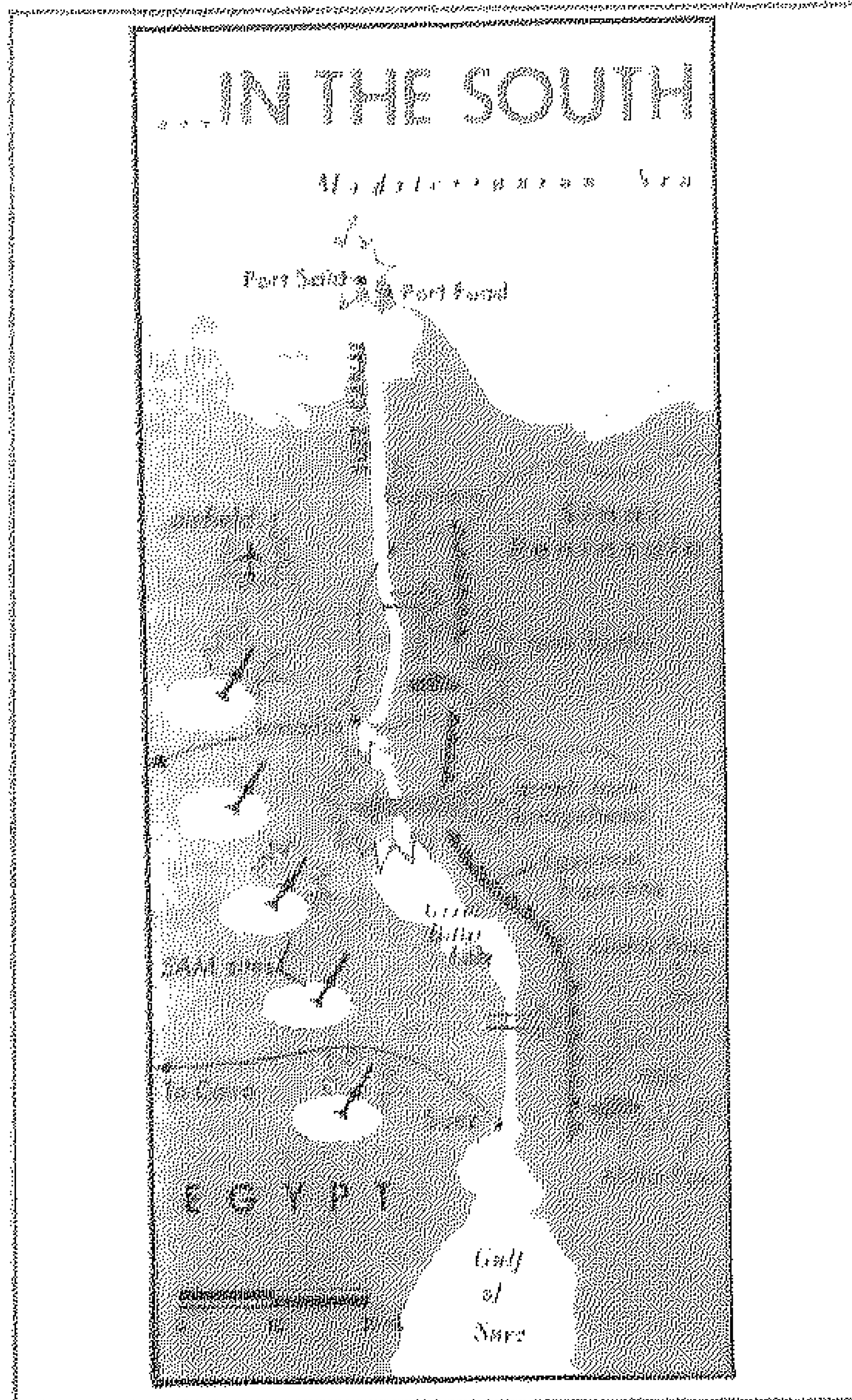


خريطة مسرح العمليات على الجبهتين الشمالية والجنوبية.

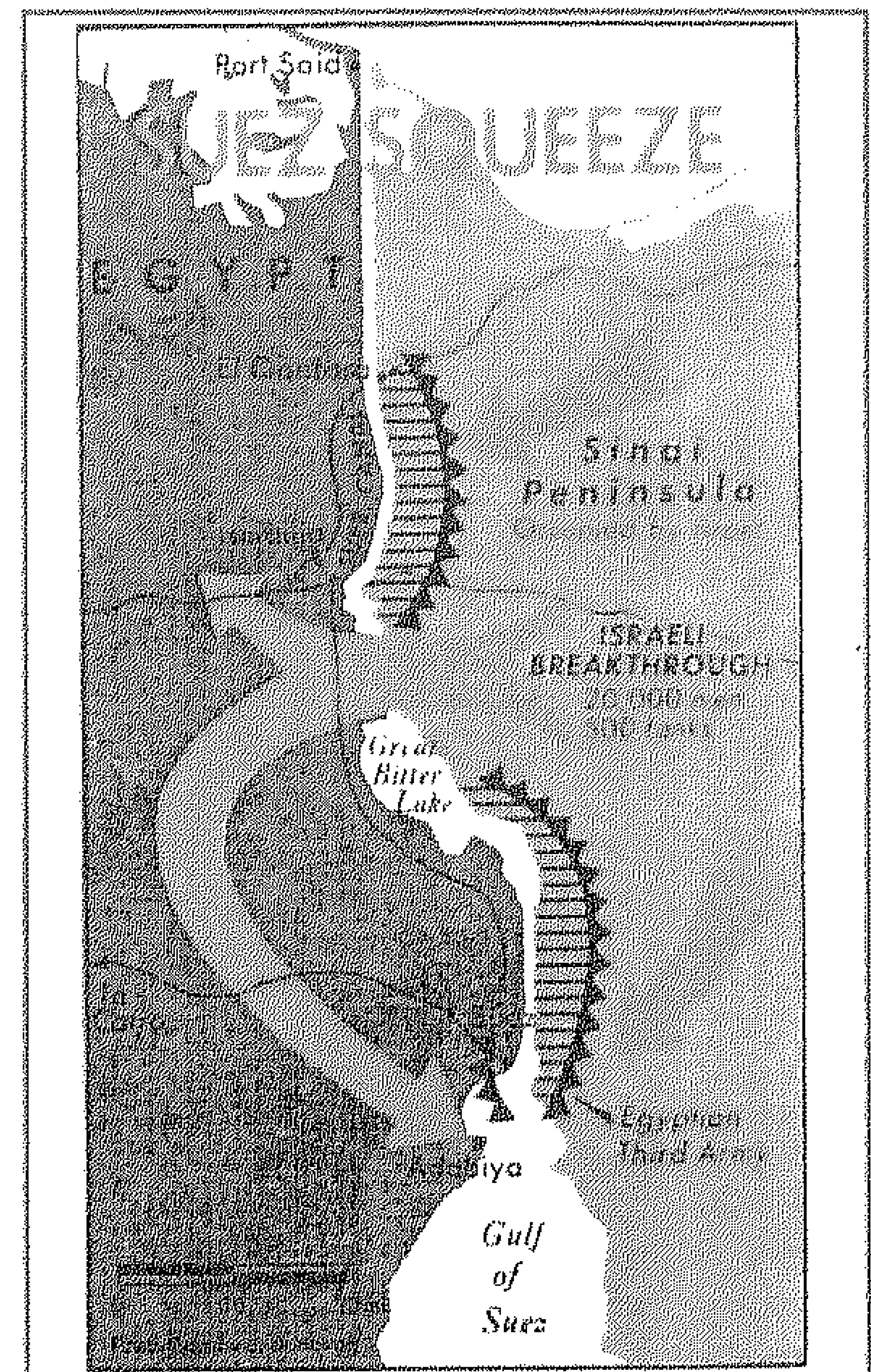


خريطة الهجوم المصري والسوري على الجبهتين في قناة السويس والجولان.

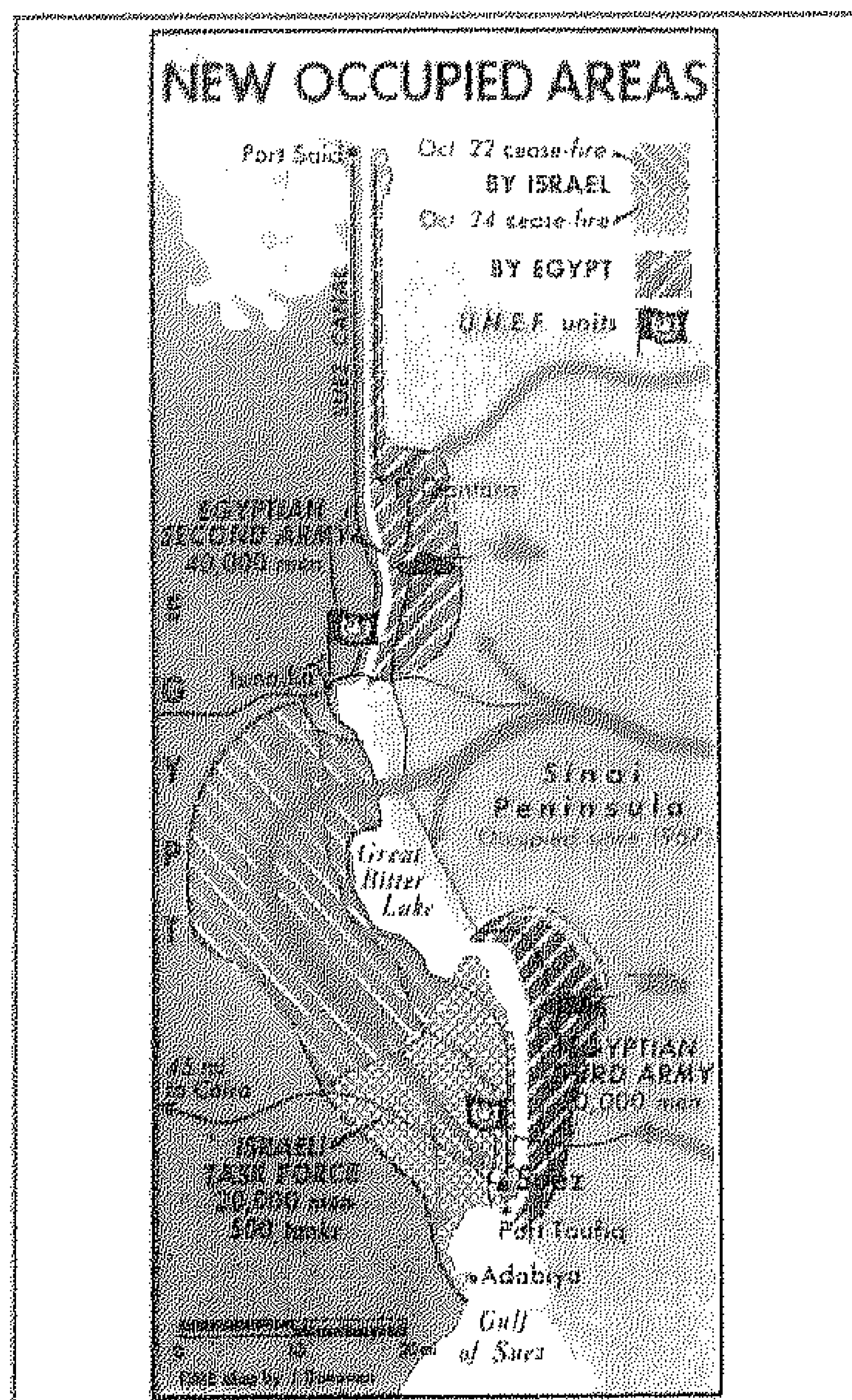




▲ خريطة الهجوم الإسرائيلي المضاد في الشمال والجنوب.



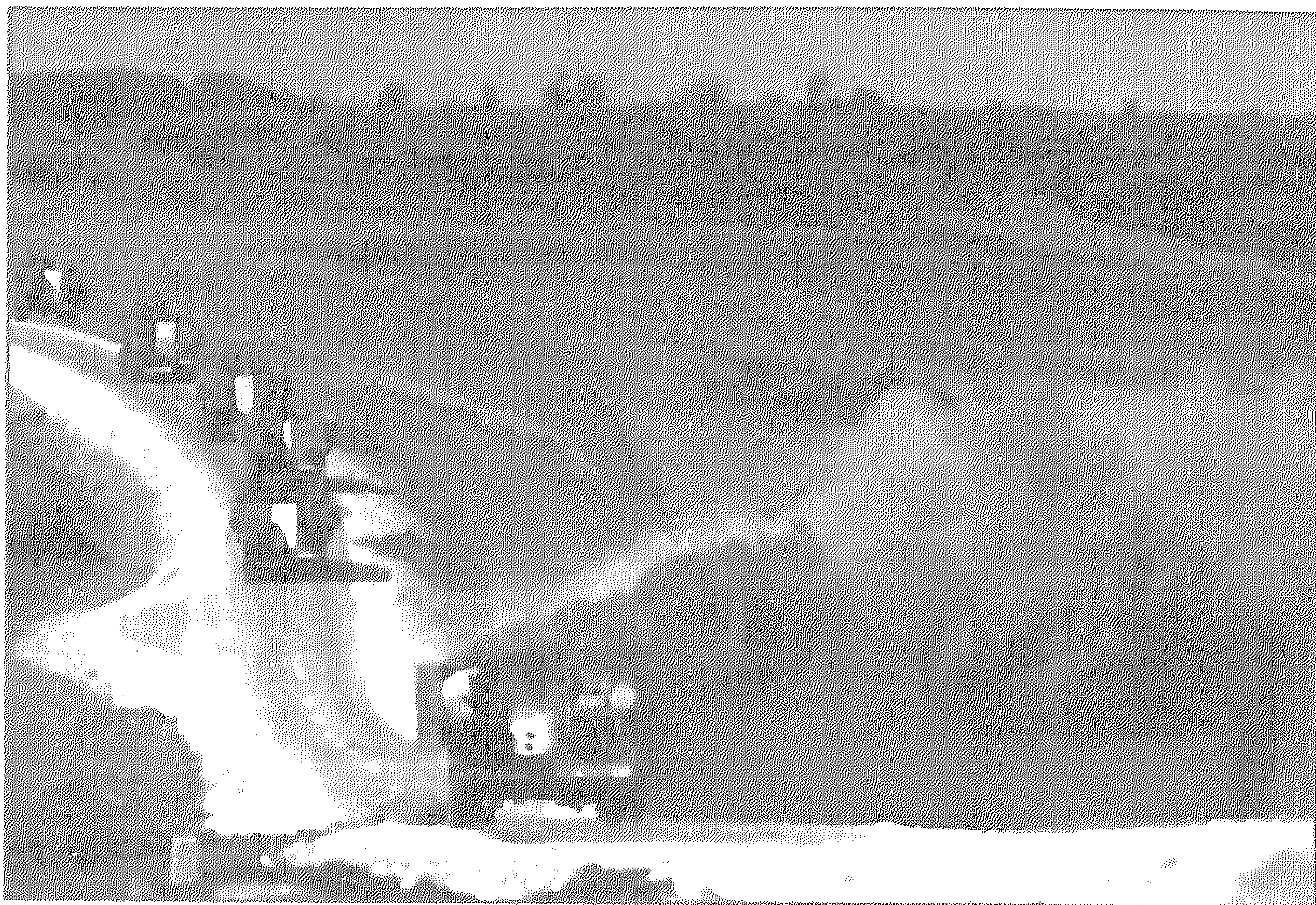
▲ خريطـة الاختراق الإسرائيلي إلى غرب قناة السويس.

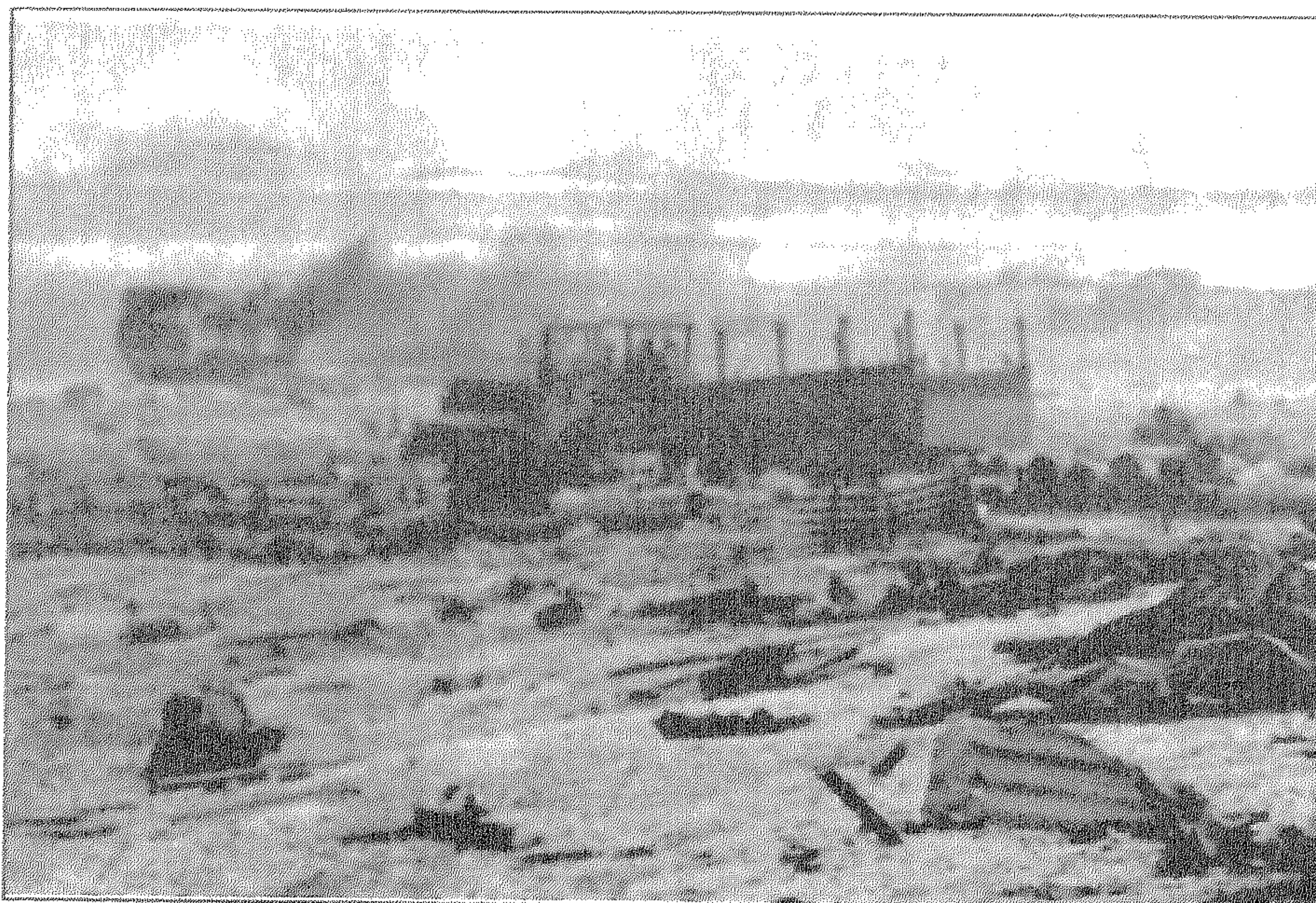


▲ خريطة تكشف الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر 73.



مدفع إسرائيلي ثقيل M107 يطلق نيرانه على القوات المصرية.





صورة البطارية المصرية نفسها بعد تدميرها بقصفة مضادة من المدفعية أو الطيران المصري.



صورة الأسرى الإسرائيليين على جبهة القناة



صورة أعضاء السفارة المصرية في قبرص/ مارس 69.



أحمد أبو الغيط وهو يقوم بتحية الأسقف مكاريوس عند مقابلته للدبلوماسيين الأجانب في نيقوسيا.

الفصل الثالث عشر

حرب أكتوبر بين تحقيق الأهداف وخلاصات النتائج

أثـار البعـض، ومنهم من لـه تأثيره الكبـير، وعلى مدى سـنوات، الكثير مـن الأقاويل والاتهامـات بأن حـرب أكتوبر كانت ملفقـة وأنها تمت فقط لإتاحـة الفرصة لمصر لتحقيق تسـوية غـير عادلة لها أو للعـرب.. وزادت هذه الأحاديث عقب مبادرة الرئيس السـادات للسـلام.. وبطبيعة الحـال فقد أثارت هـذه الآراء الكثير من الجدل.. وأجـدني وبأكبر قدر مـن الوضـوح أعبر عن رفـضي العميق لكل هـذه الأقاويـل.. وكأن دماء شـهداء مصر في هـذا الصدام غير المسبوق مع إسرائيل تم التضحية بهـا في تمثيلية باهظة الثمن.. بل وذهب البعض إلى القول إن مصر أبلغت الجانب الأمريكي عمدًا بحدود وأطر أهدافها العسكرية مـن هجومها عـبر القناة؛ وذلك لتأمين التفهم الأمريكي لهـذا العمل ومقتضياته.. ومن ثم التجاوب الأمريكي معه.. وكأن الحروب والصدامات يمكن أن تحاك وكأنها تمثيلية محبوكة الأطراف وذات دائرة مغلقة لا يستطيـع أحد النفاذ إليها أو كأن الدول الكبرى أو الصغرى لا تسـتطيع أن تقـرأ بدقـة قدرات وإمكانيات الخصـم أو الأطراف المتصارعـة في نزاع مثل الشرق الأوسط وما يمكن لها القيام به أو ما تعجز عنه.

ويمكنني القـول وبأكبر قدر من الثقة إن مـن تابع الأوضاع الاسـتراتيجية والتكتيكية للقوات المسـلحة المصرية وقدراتها وإمكانياتها كان سـيصل إلى نتيجـة مفادها دائمًا أن هذه القوات، وإن فكرت في اقتحام قناة السـويس واحتلال خط بارليف، كان المتاح أمامها بعد ذلـك إمـا البقـاء في مواقعها في رأس جسر محدود الاتسـاع لفترة زمنية غـير معروف مداها وإمـا العمل على الوصول إلى ممرات سـيناء ذات الأهمية الرئيسـية بحد أقصى، وبالذات في

المحور الجنوبي لجبهة القناة.. ولعل أسلوب وبناء الدفاع الإسرائيلي المتحرك على الجبهة الجنوبية المصرية كان يؤشر إلى الفكر الإسرائيلي في هذا الصدد، حيث كانت إسرائيل تقدر أنه وبافتراض تحطيم حصون قناة السويس ونجاح الجيش المصري في إقامة رأس جسر على طول المواجهة إلى الشرق من القناة فإن القوات المدرعة والميكانيكية الإسرائيلية ستعتمد على قاعدة عمليات في المناطق الأكثر ارتفاعًا إلى الشرق من القناة إما دفاعًا وإما هجومًا.. وللعمل ضد أي تواجد مصري في الشرق إما بهدف القضاء عليه وإما بهدف النفاذ إلى حد المياه من ثغرة تحققها حيث تقوم بالعبور إلى غرب القناة للتطويق أو الاحتلال.

من هنا فإن الباحث الجاد في التوجهات المصرية والتي يمكن رصدها في مواقف الرئيس «السادات» والمشير «أحمد إسماعيل علي» وغيره من كبار المسئولين المصريين في اجتماعهم في 30 سبتمبر 1973 (الذي تناولناه في الفصل السابق) يتبين أن الجميع كان يعلم بأن القوات المسلحة المصرية تقل في قدراتها وإمكانياتها عن الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية.. ومن ثم فقد قررت قيادة الجيش، ومعها القائد الأعلى، أن تكلف هذه القوات المصرية بالقيام بعملية عسكرية كبيرة تتناسب مع إمكانياتها وقدراتها ولا تستهدف بحال من الأحوال تخليص سيناء كلها من خلال ضربة واحدة. ومثلما قال «أحمد إسماعيل علي»: «سوف نعمل في حدود إمكانياتنا وبواقعية.. والعدو متفوق علينا حاليًا من حيث نوعية السلاح والطائرات، إلا أن ذلك ليس معناه أن العدو سيكسب المعركة ضدنا»..

من هنا أيضًا فإن الخلاصة التي يمكن الوصول إليها هي أن مصر كانت تسعى للدخول في صدام مسلح محسوب، بحيث تنتهي المواجهة المسلحة وقد حققت مصر نجاحات عسكرية واضحة ومؤثرة تؤدي إلى تعديلات جوهرية ليس فقط في أوضاع القوات على الأرض بين الجانبين وإنما تحقق لمصر أيضًا أوضاعًا سياسية استراتيجية، ما كان لها أن تحققها إلا من خلال عمل عسكري تثبت فيه القدرة العالية لقواتها المسلحة. على الجانب الآخر كان التحرك المصري في قمة الحكمة والقدرة على المناورة والفاعلية عندما انفتح على الولايات المتحدة أثناء الصدام المسلح واستجاب لرغبة الأمريكيين في التحاور، رغم عنف المعركة المسلحة والمعرفة الكاملة بأن أمريكا ستقف إلى جانب إسرائيل وتتيح لها كل الإمكانيات التي يفترض أن تمكنها من هزيمة الجهد العسكري المصري.. كما أوضحت

تطورات المواجهة فاعلية صاحب القرار المصري في طرح أفكاره ومبادراته سواء من خلال الحوار مع الأمريكيين في رسـائل «حافظ إسـماعيل» إلى «كيسـنجر» والرئيس «السـادات» إلى «نيكسـون» أو في المواقف العلنية التي أطلقها الرئيس أمام مجلس الشـعب المصري يوم 16 أكتوبر.

لعـلي أقـول: إن المتابـع لمواقفنا يتبين أن هذه المبـادرات والمواقف المصريـة لم تكن وليدة السـاعة.. أي وليدة النجاح العسـكري المصري الذي تحقق على مدى الأيام العشرة الأولى للحـرب بالتحديد.. وإنما جاءت من خلال الإعداد المسـبق مثلما تحـدث الدكتور «أشرف غربال» أمام اجتماع 30 سـبتمبر بأهمية طـرح مبادرات ومواقف مصرية تعكس رغبة مصر في التسوية السياسية رغم كل ظروف الحرب.. وهي أطروحات كنا جميعًا في مجموعة عمل مستشار الأمن القومي على اطلاع على كل عناصرها ولفترة طويلة سابقة على بدء الحرب.

لقـد صُـدم كل أبنـاء مـصر لنتائـج مواجهـة عـام 67.. والمؤكـد أن كل المصريين بكل مناهجهم كانوا يثقون بأن رد الاعتبار المصري لن يأتي أو يتحقق إلا من خلال توجيه ضربة مسـاوية ومكافئة لمـا تعرضت له مصر على يد إسرائيل في 5 يونيـو 67.. كما فهم المصريون وبعمق أسـباب هزيمة 67.. من هنا عالجوا في 73 كل مشـاكلهم قدر الإمكان وبما أتاحته الظـروف، وفهمـوا أنـه يجب ألا توضـع القوات المسـلحة المصرية - مرة أخـرى - في هذا الوضع السـياسي/ والعسكري/ والاسـتراتيجي الذي أدى إلى هزيمتها بهذا الشكل الذي شـهدناه في 5 يونيـو.. ومن ثم أنهيـت المواجهة في اليمن وعاد الجيـش إلى مصروكان عدد قواتـه هناك كبـيرًا.. وأعيد تأهيـل القوات وتسـليحها وتمكينها من الحصـول على قيادات عسكرية مؤهلة مع إعادة تنظيمها بقواعد وقوانين صارمة...

وعـاد الانضبـاط لها، وابتعدت عن العمل السـياسي أو إدارة الدولـة وأصبحت بالتالي جاهزة لبدء عمليات أكتوبر 73.

ومرة أخرى.. أعود للحديث عن هذا الجيل من شباب مصر الذي كان يبلغ من العمر في عام 67 منتصف العشرينيات أو أكثر قليلًا.. لقد قاد هذا الجيل - جيلي - الكتائب والسرايا والوحدات الصغيرة التي قاتلت في حرب الاستنزاف ومعارك الخنادق.. وقصفات المدفعية وطلعات الطيران.. وكنت أعمل وقتها دبلوماسـيًّا صغير السـن في سفارة مصر بقبرص..

والحقيقة أنني كنت أستشعر قدرًا لا بأس به من الخجل وأنا أتابع وأرى العشرات من أصدقائي وهم يقاتلون في جبهات القتال ومواجهات المقاتلات.. وهم بعيدون عن أسرهم وأطفالهم.. وأنا وأسرتي نقيم في قبرص ونعمل بالعمل الدبلوماسي الذي لا يقارن هدوءُه برحى الحرب الدائرة.. وقررت أنني لا يمكن أن أقبل بذلك.. وأخذت أشارك في أعمال.. من خلال التطوع والتصميم.. للمخابرات والعمل السري ضد إسرائيل.

وأقول إننا كنا- هذا الجيل- نعلم علم اليقين أننا يجب أن نرد الاعتبار لبلدنا، ومن ثم- وبمجرد انضمامي إلى مجموعة عمل مكتب مستشار الأمن القومي المصري في أوائل أغسطس 1972 - انطلقت في المشاركة في كل ما كان يمكن أن يساهم في خدمة الأهداف الاستراتيجية المصرية في إطارها السياسي.. بل أجدني أقول وتجرأت، بتشجيع من الدكتور «عبد الهادي مخلوف» مدير المكتب والمستشار «أحمد ماهر السيد»، على الكتابة في بعض المسائل العسكرية التي كنت ولوعًا بالقراءة النهمة فيها.

كان «حافظ إسماعيل» من السماحة بحيث قبل قراءة ما كنت أكتبه وأقوم بعرضه عليه من أفكار ومبادرات بشكل أسبوعي.. وكنا جميعًا أعضاء هيئة الأمن القومي نعي أهمية التفكير الخلاق والمبادرة بطرح الأفكار الجديدة أو المقترحات التي تسعى لدعم فاعلية العمل المصري.. لقد كانت فترة مليئة بالتوقد والتوتر والإحساس بالحاجة لقبول التحدي. وأتذكر اليوم أني اطلعت على بعض الأوراق التي توافرت لي كصور لمذكرات كنت أكتبها حينئذ تضمنت الكثير من الأفكار التي كانت تدور في الأفق في حينه.

وعلى سبيل المثال فقد وجدت في أوراقي مذكرة كتبت في 3 يونيو 73 وعرضت في حينه على مستشار الأمن القومي وتناولت مسألة الخداع الاستراتيجي توطئة للحرب... وجاء نصها على النحو التالي:

«حول التحضير للصدام العسكري مع العدو وخطة الخداع الاستراتيجي»

1 - تتفق جميع الآراء على ضرورة وجود خطة للخداع الاستراتيجي والعسكري، كي تطبق عند وقوع الصدام المسلح مع العدو، لتحقيق هدف إخفاء توقيت بدء العمليات الحربية واتجاهات ومحاور الهجوم.

2 - وبطبيعة الحال، فإن خطة الخداع تلك يجب أن تتناسـب مع حجم العمليات المتوقعة، والأهداف المطلوب تحقيقها من خلالها.

3 - وبافتراض أن مصر ستلجأ إلى إحداث صدام عسكري مع العدو، فإنه ينبغي النظر في النقاط التالية لتضمينها في عناصر خطة الخداع الاستراتيجي لمصر:

(ا) النظر في استخدام شخص رئيس الجمهورية، كأحد عناصر تلك الخطة، لتضليل العدو عن توقيت أو نوايا مصر الحربية، وذلك على الوجه التالي:

(1) أن يقـوم الرئيس بزيـارة إحدى الدول العربية، ولتكـن الجزائر مثلًا، في يوم (ي-1)، على أن تقوم وسائل الإعلام المصرية بالإشارة إلى أن هدف الزيارة، هو بحث الموقف العسـكري والسـياسي المتوتر في الشرق الأوسط، وضمان مشاركة الجزائر في الصدام القادم. وأن الزيارة ستستمر لمدة يومين مثلًا.

(2) أن يعود الرئيس سرًّا إلى القاهرة، في نفس ليلة السفر.

(3) قـد تعطـي تلـك التحـركات - بجانـب بقية عنـاصر الخداع الاسـتراتيجي والعسـكري- إحساسًـا بالأمن الكاذب لدى العدو، وذلك بافتراض عدم رغبتـه في توجيـه الضربـة الأولى. إذ قد يتصور العدو أن مـصر لا يمكن أن تبـدأ الأعمال الحربية الواسـعة إلا بعد انتهاء زيارة السـيد الرئيس للخارج. ويلاحظ في هذا الشأن، أن شق الخداع العسكري سيتكفل بإخفاء تحضيرات العمليات، أو توقيتها، أو المحاور المختارة.

(ب) النظر أيضًا في مجموعة العناصر التالية في إطار الخداع الاستراتيجي:

(1) أن يقـوم أيضًا وزير الحربية، أو شـبيه له، بزيـارة دولة عربية أخرى، في ذات التاريخ وفي قمة التوتر السـياسي والعسـكري، بدعـوى التحصل على مزيد من الدعم، ولتحقيق نفس الهدف الوارد في البند السابق.

(2) اسـتغلال التوتر السياسي والعسـكري الذي سيسبق بدء العمليات، في قيام السـيد الرئيس بالدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي - لن يعقد في الحقيقة، لبحث وتحديد مسئوليات الأمة في الصراع مع إسرائيل، على أن يقترح موعد عقده

في تاريخ لاحق لبدء العمليات. وليكن (ي + 3) مثلًا، ومن ثم قد يوهم العدو أن العمل العسكري العربي لن يأتي إلا بعد الانتهاء من المؤتمر.

(3) قيام وزارة الخارجية بإرسال برقية أو برقيتين رمزيتين إلى جميع بعثاتنا في الخارج، تشير في الأولى - مثلًا - إلى وجود نوايا عدوانية لدى العدو، وتطلب من السفارات تكثيف نشاطها لاستشفاف نوايا إسرائيل في هذا الاتجاه.

كذلك قد تبلغ السفارات بالرمز، ببيان يتضمن سمات وشواهد التعبئة العامة في إسرائيل.

وقد تساعد مثل هذه البرقيات المطولة - إذا ما كسرت - في إقناع العدو أن التفكير المصري هو - كعادته - ينتظر الضربة الإسرائيلية، ولا ينوي البدء بها.

(4) من المتصور وجود عشرات من النقاط التي يمكن تضمينها خطة الخداع الاستراتيجي على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد يرى النظر في تشكيل لجنة من وزارات الخارجية - الحربية - الإعلام - المخابرات العامة، لوضع خطة متكاملة، تنفذ في توقيتات محددة، تتلاءم مع التطورات ومع مراحل الاقتراب من الصدام المسلح، على أن يكون لديها التصور المصري الكامل لشكل الاقتراب من هذا الصدام.

وأثق اليوم أن من يقرأ هذه المذكرة وهذا الأسلوب في التفكير - ولو بعد مرور 39 عامًا - سيصل إلى خلاصة مفادها أن مسألة الحرب والمواجهة والصدام ورد الاعتبار كانت أمرًا متداولًا على مستوى الأجهزة المصرية العاملة في حقل الأمن القومي المصري.. وأن الإعداد للعمل العسكري المصري كان يتم على قدم وساق وذلك مثلما جاء في مذكرة أخرى أعددتها وعقَّب عليها «حافظ إسماعيل» بشكل مستفيض.

كما وجدت في هذا المجال بين أوراقي الشخصية مذكرة أخرى قدمتها إلى السيد «حافظ إسماعيل» بتاريخ 5 ديسمبر 1972 حاولت خلالها أن أوظف فكرة إعداد وقوع اشتباك جوي معدٍّ له إعدادًا جيدًا مع مقاتلات العدو، بما يحقق له خسائر وأن يتم ذلك الاشتباك في التوقيت الذي قررت فيه مصر أن تذهب إلى الجمعية العامة لعرض قضيتها وبما يقنع المجتمع الدولي بخطورة الموقف واحتمالات تدهوره، ومن ثم فقد يقنع هذا التطور الدول

الكبرى بالمزيد من التدخل في القضية وبدافع تسويتها.. وجاءت صياغة هذه المذكرة على الوجه الآتي:

حول الموقف بالشرق الأوسط

1 - تتحرك أزمة الشرق الأوسط حاليًا في الإطار التالي:

(أ) العمل السياسي المصري في الجمعية العامة.

(ب) التنشيط العسكري السوري في جبهة الجولان.

2 - من المتصور أن المناخ الذي تتحرك في إطاره الأزمة، يسمح لمصر بالقيام بعمل عسكري منفصل ISOLATED ومحدود، وذلك في شكل اشتباك جوي معدٍّ له ومخطط مسبقًا.

3 - يتيح هذا الاشتباك الجوي لمصر - شريطة تكبيده إسرائيل خسائر في مقاتلاتها أو على الأقل الخروج بمعركة متوازنة - جني النتائج التالية:

(أ) ممارسة الضغط على مناقشات الجمعية العامة.

(ب) تأكيد خطورة تفجر الوضع بالمنطقة، خاصة أن مثل هذه الحوادث تتبعها اهتمامات إعلامية دولية كبيرة.

(جـ) إظهار مشاركة مصر أيضًا - أمام الدول العربية - للنشاط العسكري المتصاعد بالمنطقة.

(د) محاولة التأثير على نظرة العدو تجاه القدرة العسكرية المصرية.

(هـ) التأثير على الجبهة الداخلية بمصر ورفع الروح المعنوية للقوات المسلحة المصرية، بعد انتهاء أثر تداعيات الأحداث الأخيرة بها.

4 - يمكن القول - في سياق تحليل وقياس رد الفعل الإسرائيلي - إن إسرائيل لا ترغب حاليًا في تحريك الموقف عسكريًّا، على الجبهة المصرية، وقد وضح ذلك في تصرفاتها فور نشوب العمليات الأخيرة على الجبهة السورية. ومن ثم يمكن توقع عدم حدوث رد فعل عسكري إسرائيلي قوي تجاه هذا العمل المصري المنعزل والمحدود والذي يمكن ترجمته بأنه اشتباك تقليدي مماثل لما يحدث بين الحين والآخر.

كان مستشار الأمن القومي يقرأ كل هذه المذكرات مني أو من أعضاء المكتب الآخرين

بالكثير من الاهتمام، فإذا ما استفزته الأفكار يقوم بالتحدث طويلًا مع العضو أو يكتب له تعقيبًا قصيرًا أو مستفيضًا بخط جميل ومنمق في الصفحة وبشكل يثير الدهشة.. كما أنه وفي أحيان أخرى كان يوقع بالأحرف الأولى على المذكرة ويطلب القيام بإجراءٍ أو مجرد التأشير بأنه قد اطلع على الموضوع مثلما تم فعلًا مع المذكرة المشار إليها بعاليه.. وطبقًا لهذا النهج كنت قد عرضت عليه في منتصف يوليو 1973 ورقة أخرى أعددتها في حينه أقترح فيها فكرة استغلال الجمود الحالي في الموقف العسكري، وفشل مجلس الأمن في التوصل إلى الموافقة على مشروع قرار سعت مصر لطرحه عليه، ويتضمن الإطار العام لعناصر التسوية؛ نتيجة للفيتو الأمريكي.

أقول اقترحت عليه قيام قواتنا المسلحة بعمل عسكري مفاجئ ومحدود.. أطلقت عليه «عملية إغارة بقوة» وتتمثل في قيامنا بنقل لواء من القوات الخاصة بالإبرار الجوي إلى منطقة شرم الشيخ وقيامنا بتدمير كل تجهيزات العدو في هذه المنطقة على مدى نصف نهار مع انسحابنا في المساء أو الفجر.. وأشرت في هذا السياق إلى أهمية الحصول على السيطرة الجوية على مستوى المنطقة، وأخذت أدافع في الورقة عن الفكرة وأنها ترسل إلى العدو رسالة جادة بأن لمصر قدرات وأسنانًا حادة كما أن ذلك كان سيفرض على القيادة الإسرائيلية إبقاء قواتها - وعلى مواجهة عريضة - في درجات عالية من التيقظ والطوارئ، وما لذلك بطبيعة الحال من آثار على معنويات القوات المعادية.. وقد قرأ «حافظ إسماعيل» الورقة ووقع بالأحرف الأولى عليها ولم أتجرأ على سؤاله عن رأيه أو موقفه مما طرحته..

ومرت عدة أسابيع وسافرت مع مستشار الأمن القومي في مهمة قصيرة لمقابلة كل من الرئيس الروماني «تشاوشيسكو» والرئيس اليوغسلافي «تيتو» للتحدث حول رؤيتهما لقدرة رئيسة الوزراء «جولدا مائير» على التوصل إلى تسوية سلمية مع مصر.. وهي مهمة قام بها «حافظ إسماعيل» بدعوة من رئيسي البلدين للرئيس «السادات» لإيفاد شخصية مصرية للتحدث معهما حول عروض تعرضها إسرائيل.. وأثبتت هذه المحاولات أن العروض الإسرائيلية لم تكن تتجاوز الاتفاق على الانسحاب الجزئي الإسرائيلي إلى ممرات سيناء وأن تقوم بافتتاح قناة السويس وإعادة تسكين مدن القناة.. وفي رومانيا وعلى أحد شواطئ البحر الأسود في منطقة تسمى «مانجاليا» أخذ «حافظ إسماعيل» يتذكر قراءاته وولعه بالبحث في

دراسة موضوعات الحرب العالمية الثانية.. ونظر إليَّ بنظرة ثاقبة وعميقة وقال: «لا أستطيع أن أوافقك أو أقبل بفكرة قيامنا بتعريض قواتنا المنقولة جوًّا لخسائر كبيرة من جراء ما تقترحه في مذكرتك يا «أحمد».. أنت تفترض حصولنا على السيطرة الجوية المحلية فوق منطقة شرم الشيخ، وهو أمر بالغ الصعوبة.. إن قواعدنا الجوية في المنطقة ليست كافية.. ومقاتلاتنا ينقصها المدى.. أنت تفكر في الإغارة بقوة على نمط غارة «دييب» على الساحل الفرنسي في عام 42.. لقد كانت كارثة للحلفاء وخسر فيها الكنديون الكثير من أفرادهم.. بل وبلغت خسائر الحلفاء ما يقرب من خمسة آلاف فرد بين قتيل وجريح وأسير.. واهتزت معنويات الحلفاء.. لا أوافق على عمل بهذا الشكل».

لقد تبينت لحظتها أنه – أي «حافظ إسماعيل» – لم يقرأ فقط المذكرة.. بل إنه فكر مليًّا فيها.. كما أنه استوعب الفكرة بالكامل من واقع قراءاته في الحرب العالمية الثانية.. ويجب هنا أن أعترف أن الفكرة ذاتها جاءتني بعد قراءات مختلفة حول إغارة «دييب» التي تناولها هو بالتعقيب..

كان محور التفكير والعمل مع مستشار الأمن القومي هو البحث الدائم في كيفية تأمين مناخ سياسي يوفر كل الإمكانيات لضربة مصرية عسكرية تغير من موازين الموقف.. ووقعت الضربة، وحققت أهدافها العسكرية والسياسية في نهاية المطاف رغم لحظات حساسة أو ربما مخيفة اهتزت فيها الأمور أمام الكثير منا.. إلا أننا وفي نهاية المطاف نجحنا في تحريك المياه الراكدة والتحرك في اتجاه تسوية سياسية تعتمد على فاعلية وكفاءة وقدرة القوات المسلحة المصرية وكذلك من خلال الوقفة البترولية العربية الصارمة، وأخيرًا نتيجةً للنجاح في دفع الولايات المتحدة لأخذ مسئولية تحقيق السلام على عاتقها.

لقد قيل الكثير.. وتساءل الكثير عن أسباب عدم مضي مصر في الصدام المسلح أثناء الفترة الصعبة التي مرت بها قواتنا في منطقة الاختراق والثغرة الإسرائيلية.. ولم يتبين هؤلاء أن مصر كانت تتلقى سلاحها كله من الاتحاد السوفيتي، وأن السوفيت كانوا يعطون أولوية للإمداد السوفيتي الكثيف لسوريا باحتياجاتها من السلاح وأن محاولات الرئيس «السادات» والقادة والمسئولين المصريين في إقناع السوفيت بموافاتنا بكميات من المعدات والمقاتلات تؤمن لنا ضرب الاختراق كانت تواجه بتعقيدات كثيرة من قبل السوفيت..

لقد كان الاتحاد السوفيتي يرصد التحرك نحو أمريكا وكلما اقترب منا «كيسنجر» أو اقتربنا من واشنطن ابتعد السوفيت عنا.. وكان ذلك جوهر الموقف المعقد.. كنا نرى أن الولايات المتحدة - وبعد الضربة العسكرية - هي المفتاح لتحقيق التسوية.. وكنا نأمل في نفس الوقت الإبقاء على قدرات عسكرية عالية يتيحها السوفيت الذين كانوا لا يثقون في النوايا المصرية، إلا أنهم على الجانب الآخر لم يكونوا قد فقدوا الأمل في الحفاظ على علاقة مصرية/ سوفيتية إيجابية.

كشفت معركة 73 وكذلك مأساة 67 أن من لا يصنع سلاحه أو يوفر مصادر أجنبية متواصلة وسريعة له يبقى دائمًا رهنًا للضغوط.. كما أن عليه أن يتجنب الدخول في مواجهات مسلحة واسعة؛ لأن خسرانه لسلاحه دون تعويض مناسب ومؤكد سوف يؤدي إلى خسرانه للكثير.

لقد دار الكثير من المناقشات والحوارات حول تأخر القوات المسلحة في تطوير الهجوم فور تحقيق الصدمة وهزيمة العدو بشكل كامل في حصون خط بارليف، وأنه كان ينبغي التحرك وبسرعة لاستغلال النجاح والوصول إلى الممرات واحتلالها ومنع عودة العدو إلى مناطق غرب سيناء.. وكنت خلال هذه الأيام الأولى للنجاح المصري أكتب لنفسي وبشكل مستمر عن الحاجة لعدم التوقف وأهمية استغلال النجاح.. وكتبت في يومياتي سعت 0200 يوم الأربعاء 10 أكتوبر - أي بعد ثلاثة أيام ونصف من بدء العمليات - أن هناك خشية من المواقف الأمريكية، ثم تساءلت عما إذا كنا نستطيع إقناع الأمريكيين بأننا لا ننوي الاستمرار في الصدام العسكري لما بعد تحقق الوصول إلى ممرات سيناء. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها الإشارة إلى الممرات كهدف عسكري مصري... ثم عدت إلى المسألة مرة أخري فيما سجلته في نفس اليوم [الأربعاء 10 أكتوبر] سعت 1900 وتساءلت: «متى ننطلق إلى الممرات»؟

واستمرت المعركة وتم تطوير الهجوم يوم 14 أكتوبر، واهتز الموقف بعد ذلك حتى وصلنا إلى وقف إطلاق النار يوم 28 أكتوبر.

لقد تبين الكثيرون في حينه أنه كان من الضروري تطوير الهجوم والوصول إلى الممرات فور ضرب الهجمات المضادة غير المؤثرة التي قام بها العدو في الفترة من 8 حتى 10 أكتوبر،

وأنـه لمـا كان الوقـت على التطويـر قد فات في حينه.. فـما كان على الجيـش أن يطور الهجوم بعـد هـذا التاريـخ وكان يجب الاكتفـاء بالدفاع الصلـب الذي هزم كل الضربـات المضادة والاحتفاظ بالقوات المدرعة كاحتياطي استراتيجي سواء في الشرق أو الغرب.

وأقول اليوم لو أننا تمسكنا بالأرض مع تطوير الهجـوم لما كنا قد تعرضنا للوضع الذي حل بنا بعد 16 أكتوبر 73، ولكانت التسوية المصرية/ الإسرائيلية قد تحققت بشكل أسرع كثـيرًا عـما تم على مدى السـنوات التالية بين نوفمـبر 73 حتى إبريـل 1982 ... وإن كنت أتصور أن هذه التسـوية كانت سـتتم بنفس المعايير والأُطر التي تمـت بها في نهاية الأمر بعد صدمة زيارة القدس.

كانت زيارة «السادات» للقدس بمثابة تطوير للهجوم ووثبة للأمام في إطار هدف قومي واستراتيجية يتناوب فيها العمل العسكري ثم السياسي أدواره المتتابعة.

لقـد وقعـت أخطاء فادحة أثناء مكافحـة الثغرة والاختراق، إلا أنه وباسـتعادة التوازن للقـوات وضـح عندئـذ أن إسرائيل قد وضعت قواتهـا أيضًا في متنـاول العقاب المصري.. ومـن ثـم رأى الجانبـان المصري والإسرائيـلي - وبمسـاعدة أمريكية نشـطة - أهمية تفادي تجديد الصدام والعودة إلى العمل السياسي عبر الولايات المتحدة.

وتبقى نقطة أخيرة أستشـعر أهمية التحدث فيها حول الأسـباب الحقيقية لقرار التطوير المتأخـر... وهـل جاء فعـلًا للتخفيف عـن سـوريا. وإذا كنت أستشـعر أن هذا التسـبيب صحيـح إلى حـد ما، فـإن حقيقة الأمر في تقديـري تتمثـل في أن النجاح المحقـق في العبور وتدمـير خـط بارليف وظهور فاعليـة قواتنا المسـلحة في ضرب هجمات مضـادة إسرائيلية متعجلـة ومـع التأكد من تأثير القوات الجوية المصرية التي كان هناك دائمًا خشـية عليها قرر الرئيس «السـادات» أن يمـضي في قرار التطوير متأثرًا بهذه النجاحـات ودون أخذ عواقب الفشـل وأخطاره في الحسـبان. من هنا أقول: إن تخلي «السـادات» عن حذره أدى إلى نتائج ضارة بنا، إلا أنها ولا شك الحرب في كل أبعادها وضبابها..

في الخلاصـة، هنـاك عـدة نقاط يهمنـي أن أختتم بها هذا الشـق الخاص بحـرب أكتوبر وهي:

أولًا: أن التغيير الذي حل بالقيادة المصرية متمثلًا في تعيين اللواء الجمسي رئيسًا للأركان مكان الفريق الشاذلي لا يضير الأخير في شيء؛ إذ إن المعترف به في كل معارك الحرب العالمية الأولى أو الثانية أنه عندما تختلف رؤى القادة وتدب الصراعات فيما بينهم، تتدخل القيادات السياسية للحرب متمثلة هنا في الرئيس السادات الذي لم يكن أمامه إلا إزاحة الفريق الشاذلي والسير في نهج أحمد اسماعيل الذي كان يعمل باتساق كبير مع الرئيس المصري منفذًا التوجيه العسكري الصادر له وبهدف تحريك الموقف سياسيًّا وانتهاء الصدام، والقوات المصرية موجودة في شرق القناة ولديها قدرة القتال.. على الجانب الآخر فإنني رأيت اللواء أركان حرب «حسني مبارك» قائد القوات الجوية المصرية لأول مرة في قصر عبد المنعم عندما حضر ليومين متتاليين في ساعة متأخرة من المساء لكي يقابل الرئيس «السادات» في خضم المعركة وخلال أيامها الحاسمة ابتداء من اللحظات الصعبة والحاسمة يوم 18 أكتوبر.. لقد رأيت عسكريًّا هادئًا للغاية يتحدث ويتناول الأمور الصعبة بشكل تحليلي عميق وبدون صخب أو توتر.. وكان لي أحاديث مع «أحمد ماهر السيد»، حيث كنا نعبر عن استغرابنا لهذا الهدوء الذي يعكسه وجه قائد القوات الجوية التي تتحمل الكثير من المهام في هذه الظروف بالغة الحساسية، وكان الملاحظ أنه قبل دعوة مستشار الأمن القومي للعشاء قبل الذهاب لمقابلة الرئيس «السادات» في قصر الطاهرة.

ثانيًا: أن نتائج الحرب ظهرت بشكل مبكر جدًّا، حيث التزمت الولايات المتحدة بتنفيذ تسوية سياسية أعادت في نهاية الأمر كل الأراضي المصرية في سيناء إلى الوطن الأم.. وقد يقول قائل إنه كان بإمكاننا أن نفعل هذا أو ذاك.. وقد يكون أصحاب هذا الرأي مصيبين في قراءاتهم للموقف، إلا أن المؤكد أن الرئيس «السادات» كان قد وصل في نهاية عام 73 إلى نهاية الطريق مع السوفيت وافترق الجانبان واتجهت مصر إلى استعادة علاقة بدأت تنحو وبسرعة إلى شكل العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.. لقد طبقت مصر وبدقة المقولة البريطانية الشهيرة «إنه لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة في علاقات الدول.. ولكن مصالح دائمة تحركها».

وقد تحركت مصر وراء مصالحها بشكل أساسي مع الإبقاء على سعيها والتزامها بمساعدة سوريا وتأييدها لحقوق الفلسطينيين ... وجاءت تحركات كيسنجر الفاعلة ..

وبرضا الطرفين الإسرائيلي والمصري لكي تحميهما من محاولة معاودة الكرة بكل أخطارها في المرحلة التالية لوقف إطلاق النار بعد 28 أكتوبر 1978 .. وتؤمن لكل طرف تحقيق ما يراه من مصالح ضاغطة، وتتيح في نفس الوقت نجاحات أمريكية على مستوى الإقليم تبقى مع الولايات المتحدة لعقود تالية.

ثالثًا: أن السنوات التالية لانتهاء الصدام المسلح في عام 73 وبدء التسوية السياسية على مراحل واقتران ذلك بالاتفاق على إنهاء الحرب الفيتنامية شهدت انطلاقًا سياسيًا وتوسعًا استراتيجيًا ضخمًا للاتحاد السوفيتي.. وظهر السوفيت من خلال شركائهم الكوبيين واليسار الدولي والإفريقي في مناطق مثل أنجولا/ موزمبيق/ إثيوبيا وغيرها.. ثم جاء التحرك السوفيتي في احتلال أفغانستان.. وبدأ الغرب في مواجهة هذا التوسع السوفيتي خاصة أن الولايات المتحدة استشعرت الهزيمة في فيتنام وأنها قد أصبحت في وضع الدفاع الاستراتيجي.. وضغط الغرب على السوفيت.. وامتد سباق التسلح إلى آفاق جديدة غير مسبوقة.. وأخذ الاقتصاد السوفيتي تحت ضغط المواجهة ينحسر.. وانتهى الأمر بانفجار الاتحاد السوفيتي قبل مرور عقدين من حرب 73 وأخذ البعض يتساءل عما كان سيحدث لدولة مثل مصر، اعتمدت بشكل كامل على التنافس بين القوتين العظميين في بناء قدراتها المسلحة واستخدمت الدعم العسكري السوفيتي للتصدي للتوسع الإسرائيلي. وسوف يبقى هنا السؤال مشروعًا ومطروحًا، خاصة أن صدام 73 كشف عن قدرات هائلة للأسلحة الهجومية والدفاعية وإمكانيات تدميرية عالية أدت - على سبيل المثال - لخسارة إسرائيل ما يقرب من ثمانمائة دبابة على الجبهة المصرية فقط.. إن تعويض هذا النوع من الخسائر لم يكن ليستطيع أي طرف أن يحققه في حينه حتى اليوم إلا مثل هذه القوى العظمى التي لم يعد موجودًا منها اليوم ومنذ نهاية الحرب الباردة سوى الولايات المتحدة. لقد كان أمرًا طيبًا أن تخلصت مصر من الاحتلال الإسرائيلي في فترة سابقة على الاضمحلال السوفيتي.. وإلا ما كنا شهدنا تحرير سيناء في تقديري.

رابعًا: أنه وبافتراض أن مصر قد تمكنت من استبدال قوة دولية أخرى بعنصر التسليح السوفيتي، فإن المؤكد أن التطورات التي شهدها التسليح الدولي والنوعيات المتطورة والأجيال الجديدة من الدبابات والمقاتلات وشكل الحرب الحديثة التي بزغت مع

الثمانينيات كانت ستفرض ثقلها على مصر التي ما كانت ستتمكن من تمويل احتياجاتها من السلاح الحديث باهظ التكلفة.. لقد كانت تكلفة المقاتلة الميج 17 في عام 56 نحو 25 ألف جنيه إسترليني.. ثم وصل سعر الميج 21 في بداية الستينيات إلى نحو 150 ألف جنيه إسترليني.. ورأينا تكلفة المقاتلة الـ F14 في عام 74 بنحو 15/ 20 مليون دولار.. واليوم في عام 2013 تبلغ تكلفة المقاتلة الأمريكية المتطورة الجديدة F35 ما بين 110/ 150 مليون دولار حسب تجهيزها.. كذلك فإن المقاتلة الفرنسية رافال التي تقترب من مستوى قرينتها الأمريكية تكلف أصحابها ما يقرب من 100/ 120 مليون دولار للوحدة الواحدة.. وهكذا تذهب كل المقارنات للنوعيات الجديدة من مقاتلات الجيل الخامس.. وهي حقائق ينبغي دائمًا وضعها في الحسبان عند الحديث عن الحرب والسلام.

لقد كتبت حول هذه النقطة تحديدًا مذكرة بتاريخ 25 يوليو 73 وعُرِضت على مستشار الأمن القومي في نفس اليوم.. ورأيت أن أرفقها كملحق في نهاية هذا الفصل.. وهي تكشف إلى حد كبير الفكرة التي انطلقت إليها في إطار هذا التحليل.

خامسًا: كشفت حرب 73 عن نجاح الجانب العربي في تضييق الثغرة التكنولوجية والكيفية مع إسرائيل. كما أوضحت المعارك أن الأطراف المتصارعة ستضطر - إذا ما استمرت المواجهة المسلحة لفترة طويلة في المستقبل - للاحتفاظ بـ/ وتخزين كميات ضخمة للغاية من المعدات والسلاح وذلك لتأمين سرعة تعويض الخسائر الهائلة... خاصة أن عدم التخزين سوف يفرض على كل طرف أن يعتمد على قوة كبرى تدعمه وما في ذلك من تأثير على قدرة المناورة وفرض الإرادة على الخصوم أو الحلفاء.

سادسًا: لقد وعت إسرائيل الدرس القائل بأنها إذا لم تترك أمام خصمها اختيارات معقولة للحركة، فقد يجد الخصم أن مصلحته هي اللجوء إلى الحرب والعمل العسكري حتى إذا ما كان أقل في قدراته العسكرية... وقد كانت إسرائيل تعتقد أن الرئيس «السادات» ومصر لن تلجأ للصدام المسلح اقتناعًا منها بأن مصر عاجزة وليس لديها أمل في النصر... أو حتى تحاشي الهزيمة. إلا أن إسرائيل غفلت في تقديرها هذا عن أن الرئيس «السادات»

وجـد فائدة في اللجوء إلى الحـرب عندما وجد فرصة معقولة لتحقيق الأهداف العسـكرية المحدودة للعمل العسكري المصري ثم توابعه السياسية البراقة.

سابعًا: كشَـفَ الصدام المسـلح أيضًا أن إسرائيل ما كان لها أن تُبقي بعد معركة 73 على الأمر الواقع أو الاحتلال لسـيناء... كما انكشـف وهمُ السـيطرة على شرم الشـيخ كعنصر محوري للأمن الإسرائيلي. وأن الجغرافيا من ناحية وتكنولوجيا الصواريخ من ناحية أخرى كان لهـما أثرهما الحاسـم في التأثـير على مفاهيم الأمن مثلما كانت إسرائيل تتمسـك بها حتى ظهر 6 أكتوبر 73.

ثامنًا: والخلاصة أن الحرب وامتياز الأداء العسـكري والسياسي وضعا مصر في أحسن الظروف من أجل التوصل إلى تسوية تستعيد بها مصر سيطرتها وسيادتها الكاملة على سيناء. كما كشف الصدام لمصر وللإسرائيليين، بشكل أساسي، أننا كنا دائمي الانتقاص من قدرتنا العسـكرية الحقيقية وأن نتائج القتال وصلابة المقاتلين كشفت عن معدن مصري قادر يجب أخذه في الحسبان سلمًا أو حربًا ومواجهة.

وأوضح الصدام العسكري، مرة أخرى، أن القوات المسلحة المصرية كانت هي الأضعف ولا شـك في قـدرات التسـليح، كـما أن أي مقارنة متزنـة وموضوعية بين تسـليح الطرفين المصري والإسرائيلي ستصل إلى نتيجة مفادها أن الدبابة م60 على الجانب الإسرائيلي تفوق الـــتي 55 / 62 السـوفيتية التـي يسـتخدمها المصريـون وأن الصاروخ المضـاد للدبابات «التـاو» الأمريكي يتجاوز في قدراته «المالوتكا» المسـتخدمة من قبل المشـاة المصريين.. وفي هـذا السـياق يمكن القول أيضًـا إن معارك 1973 كشـفت وإلى حد كبير قـدرات التدمير المتطورة ضد الدبابة كسـلاح رئيسي في المعركة التصادمية وأن الصـواريخ المضادة للدبابات قادرة على إلحاق أذى كبير بها، الأمر الذي فرض تعديلات سـواء في التكتيك والاستخدام أو توفير الحماية لها بوسائل مختلفة.. كما أن المدفعيات الأمريكية المحمولة على شاسيه تتجاوز في إمكانياتهـا المدفعيات الروسـية المجـرورة.. ورغم ذلك كله فقد نجحـت القوات البرية المصرية في أداء مهامها بنجاح مثير للاهتمام والاحترام وكشفت المعارك الجوية أن الطيارين المصريـين الذين تم تدريبهم بقسـوة على مدى سـنوات الهزيمة في الفـترة من 67 حتى 73 والذيـن خسروا أعـدادًا كبيرة جـدًّا من الشـهداء في هذه العمليـات التدريبية، اسـتطاعوا

تجاوز نقاط ضعف مقاتلاتهم وقاذفاتهم المقاتلة في مواجهة طائرات أكثر تقدمًا في مجال التكنولوجيا أو المدى وفترة البقاء في سماوات المعركة. كانت مشكلة الطيارين المصريين في عام 67 وقبلها أنه يعوزهم التدريب حتى إن بعض هؤلاء الطيارين كانوا يتدربون شهريًا ست أو سبع ساعات في حين كانت معدلات حلف الأطلسي أو وارسو تصل بساعات التدريب الشهري إلى ما يقرب من أربعة أضعاف الأرقام المصرية للتدريب؛ نتيجة لقلة الموارد عندئذ. ونجحت القوات الجوية المصرية في تأمين متطلبات السيطرة والتوجيه أثناء المعارك الجوية وكذلك حماية المقاتلات والمطارات خلال أعمال إعادة التموين والتسليح على الأرض .. من هنا ظهرت بفاعلية كبيرة وتأثير مدمر على القوات البرية الإسرائيلية أو القوة الجوية الإسرائيلية التي أخذت تتآكل ليس فحسب لمقاومة المقاتلات المصرية ولكن أيضًا وفي الأساس بسبب الدفاع الجوي المصري ووسائطه المختلفة التي كان لها تأثيرها الرئيسي في إتاحة الفرصة للقوات البرية المصرية للعبور ومهاجمة حصون خط بارليف.. ولا شك أن معركة العبور بكل تعقيداتها تفوق في صعوباتها - في تقديري- عمليات العبور التي قامت بها القوات السوفيتية في الجبهة الشرقية أو قوات الحلفاء في الغرب أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت مواجهة القناة كلها تحت مرمى نيران إسرائيل بشكل كثيف، في حين أن ثغرات دفاعات الأنهار في الجبهتين الشرقية والغربية كان بها الكثير من الثغرات الدفاعية التي أتاحت للقوات عبورًا أقل تعقيدًا وخطورة، خاصة أن المعركة التي خططت لها مصر كانت تخضع بصرامة لقيود الجغرافيا والطبوغرافيا ومن ثم العمل المباشر على دفاعات العدو المستندة إلى المانع المائي بكل صعوبات هذا الوضع.

أوضحت المعارك أيضًا أن القيادة العامة كانت تحكم قبضتها على القوات والجيوش رغم وجودها في صحراء منطقة مصر الجديدة .. وكثيرًا ما استشعرتُ في وقتها الحاجة لأن تقترب بعض الشيء من خطوط القتال والجبهة تأمينًا للمزيد من السيطرة، خاصة في الأيام الصعبة التي صاحبت الاختراق الإسرائيلي ابتداءً من يوم 15 أكتوبر. أما البحرية المصرية فقد حققت أهدافها إلى حد كبير في هذه المواجهة .. صحيح أن الإسرائيليين كانوا - وإلى حد ما - أكثر عدوانية في محاولات التعرض لشواطئنا وموانينا إلا أن الأسباب الحقيقية لم تكن تغيب عن المتابع العارف بهذه الأمور.. إذ إن عمليات الجانب الإسرائيلي كانت تتم

في ظلال سيطرة جوية محلية في كل المرات التي خرجت فيها البحرية الإسرائيلية بزوارقها لمهاجمة الجانب المصري .. وهنا يجب تأكيد أن كل تحركات إسرائيل في هذا الشأن تم إجهاضها من قبل البحرية المصرية التي منعت عمليات الإغارة من تحقيق أي مكاسب أو نتائج.. ويبقى أخيرًا حصار باب المندب بكل نتائجه وتأثيراته على الإطار الاستراتيجي العام للمواجهة والتي كشفها البريطانيون لنا مع نهاية الصدام عندما طلبوا - بعد تشاور مع إسرائيل - رفع الحصار عن باب المندب، وبالتالي ميناء إيلات، في مقابل إتاحة الفرصة لاتصال أرضي بين قوات الجيش الثالث في الشرق من القناة وبقية كتلة الجيش المصري في الغرب منها.

لقد تمثل الوضع الجديد في الشرق الأوسط، ولسنوات تالية ممتدة، في هبوط طائرة أمريكية عملاقة من طراز C5A جلاكسي في مطار القاهرة في إبريل 74 آتية بمعدات وسيارات أمريكية لتأمين زيارة الرئيس الأمريكي «نيكسون» في الزيارة الأولى لرئيس أمريكي للقاهرة منذ زيارة الرئيس «روزفلت» أثناء الحرب العالمية الثانية.

وكنت يومها أنظر من إحدى نوافذ منزلي المطلة على ممر الاقتراب والهبوط في مطار القاهرة الدولي وتأملت الموقف وقلت في نفسي لعلها في لحظة ما كانت إحدى الطائرات التي نقلت الدبابات إلى مطار العريش وإلى الجيش الإسرائيلي في سيناء لكي يتصدى بها للعمل العسكري المصري ويوقف تقدمه.. ولكنها مرة أخرى السياسة الدولية والمصالح وتطويع المواقف لتحقيق الأهداف العليا للدول.. ومصر في ذلك، مثل أي طرف دولي آخر يسعى لمصالحه ولمصالح أمنه.

ملحق

25 يوليو 1973

حول مستقبل التسليح في الشرق الأوسط

أولًا: عام

1 - نشرت وكالات الأنباء نقلًا عن مجلة «أفييشن ويك» الأمريكية أن إسرائيل قد عبرت عن اهتمامها للولايات المتحدة، بالحصول على المقاتلة الأمريكية الجديدة (F14) خلال الربع الأخير من العقد الحالي، كي تحل مكان الفانتوم التي ستبدأ في التقادم - بالنسبة لإسرائيل - خلال الثمانينيات.

2 - أشارت وكالات الأنباء أيضًا إلى أن شاه إيران سيناقش خلال زيارته الحالية لواشنطن احتمال حصول بلاده على هذه المقاتلة الجديدة.

3 - المعروف أن الولايات المتحدة ستنتج حوالي 400 وحدة من المقاتلة الجديدة، وأنها ستدخل الخدمة في البحرية الأمريكية خلال عام 1974.

4 - تبلغ تكلفة هذه المقاتلة حوالي 15 - 20 مليون دولار.

ثانيًا: مستقبل التسليح في المنطقة

5 - يمكن القول: إن تجربة الصراع العربي الإسرائيلي في السنوات العشرين السابقة، تثبت أن دول المنطقة تطمح دائمًا إلى الحصول على نوعيات متقدمة من التسليح، الأمر الذي أدى إلى اندلاع سباق متصاعد للتسلح من جانب الأطراف المختلفة.

6 - إلا أنه من ناحية أخرى، توضح التطورات النوعية الحالية للأسلحة المختلفة، الارتفاع

الضخم في تكاليف الإنتاج، وهو ما انعكس على حجم الأعداد المنتجة أو المستخدمة من نوع معين، كذا أسعار البيع بقصد التصدير.

7 - والواقع أنه يمكن القول إن تلك التطورات والمعطيات - وبفرض صحتها - تفرض على مصر ضرورة القيام بدراسة آثارها المستقبلية - كأحد عناصر تقييم الموقف- فيما يخص احتمال امتداد المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل إلى الثمانينيات، وذلك على الوجه التالي:

(أ) هل ستستمر مصر وإسرائيل فعلًا بافتراض عدم توصلهما إلى تسوية سياسية في السبعينيات، في السباق الحالي من أجل التسلح المتطور في الحقبة القادمة؟

(ب) كذلك هل ستستطيع القدرات الذاتية المادية لمصر أن تساير هذا التطور في الثمانينيات؟ وهل ستنجح المعرفة الفنية والعلمية، وكذلك أسلوب الإدارة والقيادة المصرية في التلاؤم مع هذا التطور الجديد؟

(جـ) ثم هل ستبقى أعداد وكميات الأسلحة الأساسية المتوافرة لدى أي من الطرفين على وضعها الحالي، أم أن ارتفاع القيمة وتكاليف التشغيل والاستخدام، ستفرض عليهما إنقاص الأعداد المستخدمة من جانبهما بنسبة كبيرة، وما يعكسه ذلك من مزايا أو عيوب يتمتع بها أو يتعرض لها أيهما؟

(د) ثم يبقى السؤال الأخير.. هل سيكون في صالح أو قدرة مصر، في ضوء تلك التطورات، مد المواجهة العسكرية مع إسرائيل إلى الثمانينيات، أم أن الأمر قد يفرض ضرورة إنهاء تلك المواجهة بشكل أو بآخر - في جانبها العسكري - قبل تحول الظروف كلية إلى غير صالح مصر؟

8 - في ضوء ذلك، فإنه من المرجح أن الأسباب التي تمنع مصر من القيام بعمل عسكري في الحاضر ستستمر، بل وستزداد حدتها في غير صالح مصر في المستقبل، الأمر الذي يدعو بإلحاح إلى تقييم الموقف، والبحث عن حل في إطار تلك المعطيات.

الجزء الثاني

شاهد على السلام

الفصل الرابع عشر

شاهد على السلام (زيارة الرئيس السادات للقدس)

مع زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للقاهرة في إبريل 74 دخلت مسألة النزاع العربي/ الإسرائيلي وصراع الشرق الأوسط، مرحلة جديدة، رأيت أن أسردها مثلما اطلعت عليها وما وقع بشأنها من أحداث أمامي أو ما شاركت فيه بشكل مباشر.. في الفترة من إطلاق مبادرة الرئيس «السادات» في نوفمبر 1977 حتى مؤتمر مدريد في أكتوبر عام 91.. ثم بعد ذلك في الفترة من 96 حتى 2004 عندما شغلت منصب مساعد وزير الخارجية، وكذلك مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة.

سوف يلاحظ القارئ الكريم أنني لا أؤرخ أو أسرد كل أحداث هذه الفترة.. إذ تم تناولها في الكثير من الكتب والدراسات التي كتبت خلال كل هذه السنوات منذ عام 1977 حتى مؤتمر مدريد في عام 1991 أو ربما حتى اليوم.. إلا أنني سوف أسرد رؤيتي وتقييمي للمرحلة من واقع مشاهداتي ومشاركتي فقط.. وهو الأمر الذي تمسكت به طوال الوقت.

وأبدأ بالقول: إنني جلست مساء يوم 19 نوفمبر 1977 في حجرة الجلوس بمنزلي في مصر الجديدة أتابع في صمت، وربما وجوم، هبوط طائرة الرئيس «السادات» في مطار اللد بإسرائيل على التليفزيون ثم اقترابها من منطقة الاستقبال التي تجمع بها عشرات من مسئولي إسرائيل ورجال الصحافة والتليفزيون ينتظرون فتح أبواب الطائرة البوينج 707 المصرية الرئاسية..

كان هناك كل قادة إسرائيل، نفس القادة الذين حاربهم الرئيس «السادات» في معركة أكتوبر 73.. «جولدا مائير» التي كانت نتائج هذه الحرب قد أطاحت بها وحزبها من

حكـم إسرائيـل.. و«أبا إيبان» وزير الخارجية الشـهير الذي كان يتحدث العربية وسـبق له الخدمة بالجيش البريطاني في أثناء الحرب العالمية الثانية بالإسكندرية وتزوج إحدى الفتيات اليهوديـات مـن مصر.. كان هناك أيضًا بعض هؤلاء المسـئولين ممن سبق لهـم الزواج من يهوديات مصريات مثل الجنرال «هيرتزوج» الذي عمل كمتحدث للجيش الإسرائيلي أثناء بعـض حروبها معنا.. ثم تدرج في المسـئوليات لكي يشـغل منصب منـدوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة في السبعينيات قبل أن ينتخب في الكنيست رئيسًا لإسرائيل في الثمانينيات.

تواجـد أيضًا «موشي ديان».. وزيرًا للخارجية الإسرائيليـة... الذي انفصل عن حزب العمـل أو تجمـع المعـراخ لكـي تتاح لـه فرصة شـغل منصب وزيـر الخارجيـة... كان كل الجنرالات والسياسيين يتواجدون بكثافة كبيرة، والجميع في حالة ترقب، وربما زهو إذ إنهم يتواجدون على أرض إسرائيل أثناء لحظات تاريخية لم يسبق لإسرائيل أن مرت بها إلا عندما أعلنت هذه الدولة في 15 مايو 1948..

وفتح باب الطائرة، في هذا المشـهد التاريخي وصعد مدير البروتوكول بإسرائيل السـلم لكي يدلف إلى الطائرة ويدعو الرئيس «السادات» لاصطحابه خارجها وإلى أرض المطار.. ثم الاسـتقبال الرسمي المشهود، وأحسسـت أن بعض قطرات الدموع تنساب على وجهي بشكل هادئ..

كان يجلس بالحجرة معي نجلي «كمال» الذي لم يكن قد بلغ من العمر 7 سنوات.. ونظر الطفـل إلى جهاز التليفزيون ثم إلى والده وقـال: «إيه يا بابا.. إنت بتعيط.. إحنا اتغلبنا؟».. ولم أعقـب.. لأنني وقتئـذ لم أكن فعلًا أعرف كيف أصـف الأمر أو أتفهمـه.. لم أكن أفهم الخطـوة المصرية أو عواقبها ونتائجها وتأثيراتها علينا في مصر وعلى الإقليم العربي والقضية الفلسطينية وشكل النزاع العربي الإسرائيلي الذي عشت حياتي، سواء في منزل والدي الطيار الذي حارب إسرائيل وقصف قواعدها الجوية وجيوشها أو عندما انضممت إلى الخارجية المصرية في عام 1965 لكي أحارب معاركها الدبلوماسـية جنديًّا من جنودها.. لقد كانت الصدمـة كبـيرة واحتاجت إلى الكثير من الجهد والتدبـر والتفكير لكي أصل إلى خلاصات هـذه الخطوة.. لقد كنـا بالخارجية المصرية في صـدام مباشر ودائم مـع إسرائيل على مسرح الدبلوماسية الدولية.. وكنت قد عدت منذ عدة أسابيع قليلة من نيويورك حيث عملت في

وفد مصر لدى الأمم المتحدة في الفترة من 74 حتى أكتوبر 77.. واليوم ومع هذا الحدث فسوف تختلف الأمور ولا شك.. ولم أكن أعرف كيف نتفاعل كلنا مع الأمر، خاصة وقد استقال وزير الخارجية «إسماعيل فهمي».. ونُحي وزير الدولة للشئون الخارجية «محمد رياض» الذي تشكك في الموقف كله عندما طلب منه تحمل المسئوليات مؤقتًا.

كنت وقتها أعمل مع «عمرو موسى» الذي كان يشغل منصب مدير الهيئات الدولية بالخارجية ولديه صلات قوية مع الوزير «إسماعيل فهمي» والوزير «محمد رياض».. لم أكن على ثقة بما سيحل به أو بغيره وكيف عسانا أن نعمل.

لقد كانت أيامًا بالغة الصعوبة علينا خاصة وقد كُلف الدكتور «بطرس غالي» بمسئوليات وزير الدولة للشئون الخارجية وبإدارة شئون الدبلوماسية المصرية.. وهو غير مُطلع على دهاليزها أو أشخاصها ونظامها وأساليبها وإن كان المؤكد أنه كان على معرفة بكل قضايا مصر في المجال الدولي من واقع تدريسه بجامعة القاهرة وكذلك رئاسته لمجلة السياسة الدولية التي أنشأها في مؤسسة الأهرام. ومضت الأيام التالية لخطاب الرئيس «السادات» في الكنيست والصخب الإعلامي الدولي الذي صاحب هذه الفترة.. ومضى كذلك الاستقبال الهائل الذي رحب بالرئيس «السادات» عند عودته من إسرائيل وشهدت القاهرة مظاهرة غير مسبوقة في تأييد خطوة الرئيس وتوجهاته نحو السلام.. وبدأنا بالخارجية نتأقلم تدريجيًّا مع هذه الخطوة وتوابعها وذلك رغم المعاناة التي صادفت البعض منا في تحقيق هذا التحول أو استيعاب الخطوة المصرية وما سوف يترتب عليها من تحولات، لقد قال «أبا إيبان» يوم زيارة القدس: «إن الشرق الأوسط لن يعود إطلاقًا مثلما كان». وأعتقد أننا جميعًا وبدرجات متفاوتة وصلنا إلى هذا الاقتناع في الخارجية المصرية، واقترحت مصر عقد مؤتمر تحضيري للبحث في عملية السلام ولدراسة إمكانيات السعي لاستعادة مؤتمر جنيف الذي عقد ليوم واحد في ديسمبر 73 ولم يعد للانعقاد منذ ذلك الحين، وجاءت الدعوة المصرية لعقد المؤتمر المشار إليه بالقاهرة في منتصف ديسمبر، وكان الواضح أن الرئيس «السادات» وقد قام بهز الموقف السياسي والدولي وفي العلاقة مع إسرائيل قرر التحرك وبسرعة للإمساك بكل خيوط العملية السياسية والتفاوضية وعدم إعطاء الفرصة لإسرائيل للهروب من ضغوطها، خاصة أن المجتمع الدولي في غالبية توجهاته عبر عن دعمه القوي للمبادرة المصرية ودوافعها.

وتلقى الدكتور «عصمت عبد المجيد».. مندوب مصر الدائم في نيويورك والذي كنت قد تركته منذ أسابيع قليلة بعد انتهاء فترة عملي معه وعدت إلى القاهرة.. وأقول تلقى تعليمات الرئيس «السادات» التي نقلها إليه الدكتور «بطرس غالي» وتقضي بأن يحضر للقاهرة فورًا لرئاسة وفد مصر وكذلك مؤتمر السلام التحضيري بالقاهرة.. وهو المؤتمر الذي عرف فيما بعد بمؤتمر مينا هاوس إشارة إلى الفندق الذي عقد به يوم 15 ديسمبر 1977.

كان الدكتور «عصمت عبد المجيد» من أوائل السفراء المصريين الذين عبروا عن تأييد قوي للمبادرة بعد عدة أيام من هضمه لها.. ومن يتعرف على الدكتور «عصمت عبدالمجيد» يصل وبسرعة شديدة إلى نتيجة مفادها أنه رجل مبدأ.. يفكر كثيرًا في خطواته ويحسبها بحساب دقيق ثم يقوم بتنفيذ أفكاره بكل تصميم وإجادة..

ولقد كان اختياره في هذه اللحظات اختيارًا صائبًا للغاية لما كان لديه من تراكم الخبرة والمعرفة القانونية والسياسية وتاريخ القضية الفلسطينية وتطورات النزاع العربي الإسرائيلي منذ عمله مع وزير الخارجية المصرية الأسبق والشهير «محمود فوزي».. وكذلك على مستوى الأمم المتحدة التي كان قد أمضى بها عندئذ حوالي خمسة أعوام ونصف.

تواجد بوزارة الخارجية في هذا الوقت مجموعة عمل صغيرة من عدد من الدبلوماسيين المصريين المعروف عنهم الكفاءة والكتمان، يعملون في هدوء تحت رئاسة الدكتور «أسامة الباز» مدير مكتب وزير الخارجية وكانت مهمتهم الأساسية هي مساعدة وزير الخارجية على إدارة ملف مؤتمر جنيف للسلام وكل الجهود التي كانت تُبذل عندئذ للعودة إلى انعقاد المؤتمر وتسيير أعماله، تشكلت هذه المجموعة بالإضافة إلى الدكتور «أسامة الباز» من كل من السفراء «عبد الرءوف الريدي» مدير التخطيط السياسي/ «نبيل العربي» مدير الإدارة القانونية/ «أحمد الزنط» بإدارة المعلومات / المستشار «عمرو موسى» مدير الهيئات الدولية/ السكرتير الأول «حسين حسونة» بمكتب وزير الخارجية والسكرتير الأول «محمد البرادعي» السكرتير الخاص للوزير إسماعيل فهمي والمقرب جدًّا منه .. ورغم استقالة الوزير «إسماعيل فهمي» فقد بقيت مجموعة العمل التي أدارها الدكتور «أسامة الباز» الذي كان يشغل أيضًا منصب مدير المكتب السياسي لنائب الرئيس عندئذ.

ووصل الدكتور «عصمت عبد المجيد» في أوائل شهر ديسمبر قادمًا من نيويورك

لكي يرأس مجموعة العمل المشار إليها ويعد لانعقاد مؤتمر مينا هاوس التحضيري تمهيدًا للانطلاق في المفاوضات مع إسرائيل وبهدف تحقيق فكرة السلام الشامل بالمنطقة.

حاول الدكتور «عصمت عبد المجيد» الاتصال بي فور الوصول في مكتبي بإدارة الهيئات الدولية.. وكنت قد غادرت مبكرًا بعض الشيء.. فاتصل بالمنزل حيث ترك رسالة مع زوجتي «ليلى» لكي أقوم بالحضور إليه في فندق شبرد مساء نفس اليوم.. وقمت فور علمي بالأمر بالاتصال به في الفندق حيث طلب أن أقوم بزيارته ومعي قرينتي التي تستطيع أن تجلس مع السيدة الفاضلة «إجلال هانم» قرينته أثناء اجتماعنا.. وأضاف الدكتور «عصمت عبد المجيد» أنه دعا أيضًا السكرتير الأول «صلاح الهنداوي» الذي عمل معه في نيويورك وغادرها في نفس يوم مغادرتي لها في أول أكتوبر السابق 1977.

تحدث «عصمت عبدالمجيد» فور انضمامنا إليه -«صلاح الهنداوي» و«أحمد أبو الغيط»- في فندق شبرد بقوله: إن مهمته القادمة هي أخطر المهام التي كلف بها خلال عمله الطويل في خدمة الدبلوماسية المصرية.. وذلك رغم هذه الخبرة التي تراكمت له منذ عمله مع الدكتور «محمود فوزي» نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري في الفترة من 53 حتى 64.. وهي فترة شهدت مفاوضات الجلاء البريطاني عن مصر وتأميم قناة السويس والانسحاب الإسرائيلي الأول من سيناء في عام 57 وغيرها من تحديات كبيرة وضخمة.. أضاف الدكتور «عصمت عبد المجيد» أن هذا التحدي يفرض عليه أن يعتمد على هذين الاثنين من معاونيه السابقين الذين لديهم اطلاع واسع على أسلوبه في التفكير وإدارة أعمال الوفد المصري في نيويورك.. وعبر «صلاح الهنداوي» عن موافقته على ما سوف يكلفه به رئيس الوفد المصري في المفاوضات مع إسرائيل.. وأجبت من ناحيتي وبقدر كبير من الوضوح والأسلوب المباشر.. وهي صفة كنت أنتهجها دائمًا مع الدكتور «عصمت عبدالمجيد» الذي أتصور أن من أقوى خصاله استعداده لاستيعاب صراحة المتحدث معه وامتصاص وجهات نظره مع فهمها بدقة.

«إنني لم أهضم بعد كل عناصر المبادرة المصرية رغم مرور ما يقرب من أسبوعين على زيارة الرئيس «السادات» للقدس.. وأضفت أنني ربما لست على اقتناع بفاعلية المبادرة أو ما أدت إليه على المستوى العربي رغم تقديري أنها تلقى دعمًا دوليًّا ضخمًا».. ثم أوضحت

اقتناعي بأنني «بمثابة جندي من جنود الدبلوماسية المصرية ولا يمكن له إلا أن يشارك في معركة بلده عندما يناديه قائده.. وهو هنا الدكتور «عصمت عبد المجيد».. من هنا أشرت إلى استعدادي لأي تكليفات ستصدر منه لي». ثم عرضنا عليه أن يطلب من الدكتور «بطرس غالي» بأن يصدر تعليماته بضمنا إلى مجموعة العمل المصرية والوفد الذي سيشارك في المفاوضات في الأيام التالية. وقام بالتالي وفي نفس الجلسة بالاتصال بالدكتور «بطرس غالي» وزير الدولة للشئون الخارجية الذي وافق فورًا وطلب أن تقوم إدارة شئون السلك الدبلوماسي والقنصلي باتخاذ اللازم.

وبدأنا بالتالي، «صلاح الهنداوي» و«أحمد أبو الغيط» في اليوم التالي بالاجتماع مع الدكتور «عصمت عبد المجيد» في حجرة المكتب السابق للدكتور «محمود فوزي» عندما كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية في وجود الوزير «محمود رياض وزير الخارجية، وبدأ الدكتور «عصمت عبد المجيد» في تنظيم أعماله بمساعدتنا.. وعقد أول اجتماع له مع «مجموعة العمل السياسية للأزمة» وهو الفريق الذي سبق لي الإشارة إليه بعاليه.. والمؤكد أن معرفة الدكتور «عصمت عبد المجيد» العميقة بهم وبتوجهاتهم وقدراتهم سهلت من عملية إدارة أعمال المجموعة.. وبدأ – كرئيس للوفد – بالاطلاع على الوثائق والمستندات الأساسية التي لم يكن على اطلاع عليها وهو بعيد عن هذه المسئولية في نيويورك.. ثم أخذ يعقد الاجتماعات اليومية مع هذه المجموعة القوية من الدبلوماسيين المصريين.. لقد كانوا جميعًا من الشخصيات التي لها تأثيرها ودورها.. ولا شك أن المستقبل الذي كان ينتظرهم كشف فعلًا في السنوات التالية عن معدنهم وقدراتهم..

ومع ذلك يجب أن أعترف هنا أيضًا أن التنافس فيما بينهم من ناحية وبعض التناقضات في المواقف والتوجهات من ناحية أخرى أدت إلى بعض التعقيدات سواء وقتها أو في سنوات تالية فيما بينهم.

لعلي أشير في هذا المجال إلى واقعة أو واقعتين تعكسان «برفق» ما أتحدث فيه.. إذ قمت بإثارة مسألة ضم السفير «أحمد ماهر السيد».. أحد مفكري الجيل الصاعد من الدبلوماسيين المصريين إلى مجموعة العمل.. وتحدثت بالفكرة أولًا إلى الدكتور «عصمت عبد المجيد» الذي رحب بها.. إلا أن تجربته فرضت عليه أن يكلفني بالتحدث مع بعض

أعضـاء المجموعة لتحسـس مواقفهم في ضم عضو جديد بمثل هـذا الثقل.. من هنا قمت بإثارة الأمر مع عضو أو أكثر.. ورأيت مقاومة.. وعرفت أن الأمر لن يلقى الترحيب.. على أي الأحوال تحدثت في نفس الشـأن مع الدكتور «نبيل العربي» الذي أبلغني أنه سـبقني إلى هذا الجهد دون طائل..

رأى أحد هذه الشخصيات، وكان صاحب تأثير، أن وجود «ماهر» سيؤدي إلى توترات في المجموعة.. من هنا فإنه يفضل عدم الموافقة على انضمامه.. وبذا خسرت المجموعة لعدة أسابيع فقط، مثلما سيأتي ذكره، جهد «أحمد ماهر» وتأثيره..

أما النقطة الأخرى المرتبطة بهذه الأولى.. فكانت في قيام إدارة شئون السلك الدبلوماسي بترجمـة تعليمات الوزير «بطرس غالي» في موضوع ضم كل من «أحمد أبو الغيط»، و«صلاح الهنداوي» إلى مجموعة العمل، بأن يعملا كسكرتارية رئيس الوفد وليس كعضوين لمجموعة العمل.. والفارق طبعًا كبير.. ورغم ذلك فقد جلسـنا وشـاركنا بالكامل في كل مداولات المجموعة في وجود الدكتور «عصمت عبد المجيد» أو في غيابه.. لقد كان هذا الإجراء يمثل انعكاسًا جيدًا لمناورات القصر التي مارسها أحدهم وعلمنا نحن بمراوغاته حينها وإن كنا قـد فضلنا عدم إثارة الأمر أو القيام بمواجهة قد تدمر ترابط هذه المجموعة الهامة التي كان عليهـا أن تركـز على خدمة أهداف الدبلوماسـية المصرية وتوجهاتها في فـترة بالغة الصعوبة والحساسية.

عـلى أي الأحـوال أخذت أعمل بتصميـم وقوة للتعرف على الموقف وأبعاده وأسـلوبنا التفـاوضي وحـدود حركتنـا القادمـة في المؤتمـر، خاصـة وقـد اجتمـع الدكتـور «عصمت عبدالمجيد» بكل من نائب الرئيس «حسني مبارك» في مصر الجديدة ثم بالرئيس «السادات» نفسه في القناطر لكي يحصل على توجيهاتها لإدارة أعمال المؤتمر والمفاوضات.

انتقلنا بعد ذلك بأيام للإقامة في فندق مينا هاوس توطئة لبدء الاجتماعات مع الإسرائيليين الذين كان يترأس وفدهم أحد الإسرائيليين المولودين في رومانيا «بن أليسار» الذي عُين في فترة تالية وبعد عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كأول سفير لها بالقاهرة.

أخذنا - «صلاح الهنداوي» و«أحمد أبو الغيط» - نعمل تحت الإشراف المباشر للدكتور «عصمـت عبد المجيد».. فقمنا معًا بإعـداد بيانه الافتتاحي أمام الاجتماع التحضيري الذي

كان هدفه مثلما تكشف تسميته الإعداد للعودة إلى انعقاد مؤتمر السلام الذي - مثلما قلت سابقًا - اجتمع لمدة يوم واحد في ديسمبر 73.. من هنا كانت صياغة البيان الذي ألقاه رئيس الوفد في هذا الاجتماع الافتتاحي لعملية السلام بعد استئنافها بيانًا قويًا يأخذ في عناصره الأساسية كل ما تحدث به الرئيس «السادات» أمام الكنيست في القدس.

كان الدكتور «عصمت عبد المجيد»، ولكي يعد نفسه لأعمال المفاوضات، قد طلب من الدكتور «أسامة الباز» - مدير مكتب وزير الخارجية المستقيل ومدير مكتب نائب الرئيس في نفس الوقت - أن يوافيه بأي مستندات ووثائق يمكن أن تساعده على إعداد الرؤية المصرية أمام الاجتماع. كما عُقدت سلسلة اجتماعات تحت رئاسته لمجموعة العمل السياسية، حيث اتفق خلالها على الأسلوب الأمثل للتعامل مع الجانب الإسرائيلي والسيناريوهات التي يمكن أن نتحرك في إطارها في ضوء الاحتمالات التي يمكن للإسرائيليين الإتيان بها أو إثارتها معنا.

ووصل الوفد الإسرائيلي إلى مطار القاهرة حيث نقلته طائرة هليكوبتر مصرية مباشرة إلى أرض فضاء بالقرب من فندق ميناهاوس.. وكان الوفد يتشكل في قائمته الرسمية من السفير «إلياهو بن إليسار» والقانوني الإسرائيلي «مائير روزين» والجنرال «أفراهام تامير» رئيس فرع التخطيط برئاسة الأركان الإسرائيلي. لقد تعرفت على الجنرال «تامير» في السنوات التالية عندما عملت سكرتيرًا خاصًا لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية «كمال حسن علي» في الفترة من 82/ 84 وحيث كان كلاهما يعجب إعجابًا كبيرًا بالآخر.. فقد رآه «كمال حسن علي» أحد الشخصيات الإسرائيلية التي كان لها رغبة كبيرة في تحقيق السلام مع مصر وبناء علاقة مصرية إسرائيلية مستقرة. وكان لي خلال هذه الفترة أحاديث كثيرة مع الجنرال «تامير» كلما زار مصر لمقابلة «كمال حسن علي».. وكنت كثيرًا ما أناقشه في معارك 73 خاصة، وقد شغل منصب رئيس أركان مجموعة القتال التي قادها الجنرال «شارون» إلى الغرب من القناة بعد عبور الجيش الإسرائيلي لها.

الفصل الخامس عشر

(مؤتمر مينا هاوس)

أعود إلى فعاليات مؤتمر مينا هاوس التحضيري الذي دُعيت إليه كل من الأمم المتحدة/ الولايات المتحدة/ إسرائيل/ الأردن/ منظمة التحرير الفلسطينية/ سوريا/ لبنان والاتحاد السوفيتي.. ورُفعت أعلام هذه الأطراف، إلا أن الأطراف الثلاثة الأولى هي التي حضرت فقط (الأمم المتحدة/ الولايات المتحدة/ إسرائيل). وغابت كل الأطراف العربية والسوفيت. وكان إحساسنا جميعًا بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد خسرت فرصة هائلة لإحراج إسرائيل والجلوس أمامها، إلا أن المنظمة للأسف الشديد فقدت هذه الفرصة. وتُرك مقعدها خاليًا بقاعة الاجتماع. وكان من الأمور التي تندَّر بها البعض أن العلم الذي رُفع على الساري الخاص بفلسطين أمام قاعة المؤتمر ومبناه كان هو علم دولة اليمن، وكان خطأً سخيفًا تم تصحيحه بعد ذلك.

طلب «إلياهو بن إليسار» رئيس الوفد الإسرائيلي وفور وصوله الالتقاء برئيس الوفد المصري، ووافق الدكتور «عصمت عبد المجيد»، وتم اللقاء في جناح رئيس الوفد المصري وجلس الإسرائيلي مشدودًا وكان يتقن الفرنسية والإنجليزية، وبعد تبادل الكلمات الرقيقة والمجاملات التقليدية، قام بفتح حقيبة مستنداته التي كانت معه وأخرج ملفًّا كبيرًا منها وقال إنه يسعده أن يقدم هذا المشروع لاتفاقية سلام مقترحة من قِبل إسرائيل إلى مصر، ونظر إليه الدكتور «عصمت عبد المجيد» ببرود شديد وقال له إن عليه إعادة الملف إلى حقيبته وإغلاقها وأنه غير مخول باستلام أي وثائق من الجانب الإسرائيلي خاصة أن هدف هذا المؤتمر التحضيري في مينا هاوس هو الإعداد للشق التنظيمي والإجرائي للعودة إلى

اجتماع السلام امتدادًا لمؤتمر جنيف وليس مناقشة مضمون أو محتوى السلام المصري الإسرائيلي أو أي معاهدة إسرائيلية مصرية للسلام.

استفاد «عصمت عبد المجيد» كثيرًا من الوثائق والمستندات التي أمضى أيامًا في الاطلاع عليها والتدقيق فيها وقراءتها بإمعان ومن بينها مشروع هذه الاتفاقية الإسرائيلية التي كان الأمريكيون قد قدموها للوزير «إسماعيل فهمي» في سبتمبر 77 باعتبارها طرحًا إسرائيليًا ينبغي أن تنظر فيه مصر وتقوم بالرد عليه بمقترح مقابل، وهو ما تم فعلًا في حينه.

لقد سببت هذه الاتفاقية المقترحة من إسرائيل الكثير من الضيق لبعض أعضاء مجموعة العمل المصرية وحيث لم يكونوا على اطلاع عليها طوال فترة الشهور السابقة على كشفها من قِبل «بن إليسار»، وتحدث بعضهم بهذا الضيق مع الدكتور «أسامة الباز» الذي برر عدم إطلاعهم عليها في ضوء رغبة الوزير «إسماعيل فهمي» في عدم الكشف عنها أو المقترح المصري المقابل الذي تم تقديمه عندئذ.

كان المقترح الإسرائيلي للسلام والذي رفض الدكتور «عصمت عبد المجيد» استلامه اعتمادًا على وجوده لدينا سابقًا، يحمل الكثير من الأفكار السلبية التي اعتاد الإسرائيليون البدء دائمًا في طرحها في المفاوضات مع العرب، تضمن المقترح الإسرائيلي في أهم عناصره الرئيسية. أن الهدف هو عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وعدم التهديد بالدخول في الحرب مستقبلًا وأن تعترف كل دولة بحق الأخرى ودول المنطقة في السيادة والاستقلال داخل حدود آمنة ومعترف بها، وطلبت المادة الأولى من المعاهدة بالتالي إعلان الجانبين إنهاء حالة الحرب.. كما نصت المادة الرابعة منها أن الحدود بين مصر وإسرائيل سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة، وأن الطرفين سيحترمان دون أي تحفظ وحدة أراضي الطرف الآخر داخل حدوده الجديدة، وكشفت هذه الفقرة أن إسرائيل كانت - وحتى بعد مبادرة الرئيس «السادات» وضربة أكتوبر الموجعة - تتصور أنها يمكنها تغيير خط الحدود المصرية أو الحصول على أراضٍ من مصر تحت ضغط الغزو، وبطبيعة الحال فلقد كان عودة إسرائيل إلى طرح مشروع اتفاقيةٍ معوجة معيبة سبق أن قُدمت إلى مصر في سبتمبر 77، برغم مبادرة الرئيس المصري، مؤشرًا سلبيًا لما هو قادم في أنبوب المفاوضات القادمة.

عُقـدت الجلسـة الأولى والأخـيرة للمؤتمر في يـوم الخميس 15 ديسـمبر وحيث تحدث الدكتـور «عصمت عبد المجيـد» من البيان الذي أعددناه له - «صـلاح الهنداوي» و «أحمد أبو الغيـط» - بنـاءً عـلى توجيهاتـه والذي تضمـن مطالبة مـصر بالانسـحاب الكامل من الأراضي المحتلـة طبقًا للقرار 242 وتأمين حق الشـعب الفلسـطيني في تقرير المصير وحق جميـع الـدول بالمنطقة في العيش في أمن وسـلام، ورد الجانب الإسرائيـلي بطرح كل عناصر معاهدة السلام المقترحة من جانبه، وانتهى الاجتماع دون نتائج وتوقفت أعمال المؤتمر وبقينا في فنـدق مينا هـاوس كوفد مصري نتدبر الموقف ونبحث في السـيناريوهات المتاحة ونتابع التطورات. ولقد لاحظت بالكثير من الاسـتغراب قيام رئيس الوفد الإسرائيلي بالكتابة إلى الدكتـور «عصمـت عبد المجيد» يوم 16 ديسـمبر لكي ينقل إليه رسـالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي «مناحم بيجين» تقـطر عـسلًا، ولم يكن بالطبـع يقدر الصعوبات التي ستواجهه في مبارزة قانونية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي من ناحية ومندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة من ناحية أخرى بعد تسـعة أيام فقط في اجتماع الإسماعيلية بين الرئيس «السادات» ورئيس الوزراء «مناحم بيجين» يوم 25 ديسمبر.

كتـب «مناحـم بيجين» إلى «عصمـت عبد المجيد» يقـول: «إنه اليوم وهـو في طريقه إلى الولايـات المتحـدة في مسـعى لتحقيق السـلام فإنه يرسـل بالنيابة عن شـعب إسرائيل كل تمنياتـه إلى مؤتمر القاهرة، وأن الجميع في كل مكان يُصلّون ويأملون بصدق أن يكون المؤتمر قاعدة للسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب العظماء»، ولم يكن هناك ذكر بالرسالة للشعب الفلسطيني أو حقوقه.

عـاد «مناحم بيجـين» من زيارتـه للولايات المتحدة وحيـث دعاه الرئيس «السـادات» للحضور إلى مصر للمزيد من المناقشات حول تحقيق السلام بين البلدين.

كنـت أجلـس في حجرتي بالفندق بعـد ظهر يوم 24 ديسـمبر 77 أعد بعـض الأوراق للعرض على رئيس وفد المفاوضات الذي كان يستعد للسفر فجر اليوم التالي إلى الإسماعيلية للمشاركة في مؤتمر الإسماعيلية بين مصر وإسرائيل وإذ براديو الـ BBC باللغة العربية يقول إن هنـاك أخبـارًا مـن القاهرة أنه تم تكليف السـفير «محمـد إبراهيم كامل» سـفير مصر في ألمانيا بشغل منصب وزير الخارجية المصرية الجديد، وهرولـت حاملًا الراديـو إلى الدكتور

«عصمت عبد المجيد» بغرفته وطرقت الباب متوترًا، وأطل الدكتور برأسه عبر الباب لكي أقول له بقدر من التهيج إنه تم تعيين «محمد إبراهيم كامل» وزيرًا للخارجية، واستشعرت لحظتها قوة كبرياء هذا الرجل الكبير، فلقد كنا جميعًا.. أو على الأقل «أحمد أبو الغيط» و«صلاح الهنداوي» ننتظر أن يحظى بتكليف الرئيس «السادات» لقيادة العمل الدبلوماسي في هذه اللحظة الفارقة من العمل الدبلوماسي والسياسي المصري.

قال «عصمت عبد المجيد» بهدوئه المعروف: «محمد.. صديقي وأستطيع أن أعمل معه بكفاءة وفاعلية لخدمة البلد وأهدافها».. رأيته رابط الجأش، على استعداد دائم لخدمة بلاده في الموقع الذي تختاره له، ومضت سنوات سبعة ولكي يحظى بتكليف الرئيس «مبارك» بقيادة العمل الدبلوماسي المصري في يوليو 84 بعد تخلي «كمال حسن علي» عن منصبه توطئة لتحمله مسئوليات رئيس مجلس الوزراء، ووجدتني وقتها بين رجلين من الكبار والعظام: «كمال حسن علي» الذي كلفني بالذهاب معه من الخارجية حيث كنت أعمل معه مستشارًا دبلوماسيًا وسكرتيرًا خاصًا.. إلى مجلس الوزراء، و«عصمت عبد المجيد» الذي طلبني للعمل معه في نفس المهمة، واعتذرت بحرج شديد، ومع ذلك استمر «عصمت عبدالمجيد».. في السنوات التالية يدفع بي إلى المناصب الرئيسية بالوزارة وأعادني للعمل معه في وظيفتي القديمة مع سابقه «كمال حسن علي» في الفترة من 89 وحتى 1991.

أعود إلى هذه الأيام الحاسمة، فبتعيين «محمد إبراهيم كامل» كنت أعلم أنه سوف يسعى وفورًا للاستفادة من قدرات وإمكانيات ومعرفة وثقافة «أحمد ماهر السيد».. فقمت بالاتصال تليفونيًا به في منزله بالزمالك حيث أكد الأخبار وقال إنه تلقى اتصالًا تليفونيًا من الوزير الجديد للذهاب إليه فورًا في منزله وحيث كلفه بمسئولية مكتب الوزير وإدارة أعمال الوزارة، وأضاف «أحمد ماهر»: «أن عليك الاستعداد لكي نعمل معًا مرة أخرى وذلك في إشارة إلى سابق عملنا مع مستشار الأمن القومي المصري «محمد حافظ إسماعيل» في الفترة من 72 حتى 1974، مضيفًا «أنني مضطر – مرة أخرى – للمعاناة من الاستماع إلى سيل أفكارك ومبادراتك» وبالنسبة لباقي أعضاء مجموعة العمل فلقد كانت مرحلة جديدة من التدبر والتأقلم مع رئيس جديد للدبلوماسية المصرية. وبالنسبة لي شخصيًا فلم أجد صعوبة في الانطلاق في العمل مع «أحمد ماهر» من ناحية والوزير «محمد إبراهيم كامل» من ناحية

أخرى.. فقد كنت أعرفه جيدًا منذ خدمت تحت رئاسته في إدارة الصحافة بوزارة الخارجية في عام 66 قبل نقله إلى كينشاسا عاصمة زائير - الكونجو الديمقراطية اليوم - سفيرًا لمصر بها. لقد كان «محمد إبراهيم كامل» وطنيًا مصريًا مخلصًا، تجاور مع الرئيس «السادات» في أحد زنزانات السجن في قضية سياسية قبل الثورة، كان دمث الأخلاق، يدخن بشراهة، يقيم علاقات طيبة مع كل البشر وإن كان له رأي سديد في الكثير منهم، جاء إلى وزارة الخارجية، وزيرًا لها رغم أنفه، واعتقادي بعد العمل الممتد معه أنه لم يكن يعد نفسه إطلاقًا لهذه المهمة الثقيلة، وفي هذه الظروف بالغة الصعوبة والمليئة بالتحديات.

وأخطرت «عصمت عبد المجيد» بأن «محمد إبراهيم كامل» قد اختار «أحمد ماهر السيد» لكي يرأس هيئة مكتبه ورد «عصمت عبد المجيد» أن هذا اختيار ممتاز وأنه كان ينوي أن يفعل نفس الشيء لو أن الاختيار قد وقع عليه وزيرًا للخارجية. وقلت وقتها مثلما أقول اليوم إنها شهادة رائعة في حق «أحمد ماهر» الدبلوماسي الفيلسوف المتمرس الذي فقدناه في سبتمبر 2010 بعد أن غيبه الموت.

أجد أن من المناسب في هذه المرحلة أن أعود إلى سرد وقائع اجتماع الإسماعيلية، إذ إنه ورغم عدم مشاركتي فيه إلا أن الدكتور «عصمت عبد المجيد» وبمشاركته فيه مع الدكتور «أسامة الباز».. فقد عادا إلى القاهرة في مساء هذا اليوم 25 ديسمبر فور انتهاء القمة لكي يطلعا أعضاء مجموعة العمل على الترتيبات وما تم الاتفاق عليه ومهام المرحلة القادمة وما وقع من أحداث خلال مناقشات اجتماع الإسماعيلية يوم 25 ديسمبر.

واجتمع بمجموعة العمل الدبلوماسية المصرية، وأوضحت شروحهما الأولية مدى الإحباط الذي يستشعرانه من جراء هذه المواجهة الأولى على مستوى القمة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. فلقد قام الجانب الإسرائيلي - وفور افتتاح الاجتماع الأول للقمة بعد ظهر يوم 25 ديسمبر 77 - بتقديم مشروع جديد لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل مؤرخة في 24 ديسمبر، أي اليوم السابق لقمة الإسماعيلية وكانت إلى حد كبير تماثل مشروع المعاهدة الذي قدمه الأمريكيون إلى الوزير «إسماعيل فهمي» في 19 سبتمبر من نفس العام وحاول «إلياهو بن اليسار» تسليمه إلى الدكتور «عصمت عبد المجيد» مساء يوم 14 ديسمبر 77.

ومع ذلك أدخل الإسرائيليون تعديلًا رئيسيًّا على مشروعهم لكي يسيل لعاب الجانب المصري، وبذا يوافق على المقترح المعيب الجديد، إذ تضمن المشروع «أن إسرائيل ستسحب قواتها إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وهي أول إشارة لاعتراف إسرائيل بهذه الحدود الدولية منذ عام 67، وسوف يتم هذا الانسحاب على مرحلتين: أولاهما الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد [شرق العريش وإلى الغرب من رأس محمد]. والثانية هي الانسحاب إلى خط الحدود الدولية المشار إليها مع إتمام هذا الانسحاب الأخير في خلال 3/ 5 سنوات من يوم توقيع المعاهدة».

ويمضي مشروع المعاهدة ليكشف الهدف الإسرائيلي الحقيقي والذي تناور به إسرائيل دائمًا في مفاوضاتها المختلفة مع العرب، ألا وهو البقاء في الأرض والمراوغة حول عدم ضرورة الانسحاب منها، إذ نص المقترح «على بقاء القواعد الجوية الإسرائيلية الموجودة على أرض مصر في سيناء بين خط العريش/ رأس محمد والحدود الدولية المصرية مع فلسطين تحت الانتداب [إسرائيل] وهي القواعد الجوية التي ضربت ضربات مبرحة من قبل مصر في عام 73 – القاعدة الجوية «اتزيون» وكذلك الأخريان وهما «إيتام» و«أوفيرا» وكذلك الإبقاء على محطات الرصد الإلكتروني في جبل هلال وجبل حريم مع تأمين تواجد قوات متحركة بحرية وبرية داخل الأراضي والمياه المصرية الإقليمية. ويصل بعد ذلك المشروع الإسرائيلي لمعاهدة السلام مع مصر إلى قمة التبجح؛ حيث ذكر أنه وبعد تمام «الانسحاب» وتنفيذه حتى الخطوط الدولية – هكذا – فإن التواجد الاستيطاني الإسرائيلي في هذه المنطقة.. وهو مدني الطابع؟!.. سوف يبقى على أرض مصر في ظل تواجد الأمم المتحدة التي ستقيم تواجدها في منطقة منزوعة السلاح بين الخطين المشار إليهما بعاليه [أي بين رأس محمد/ العريش وإلى الحدود الدولية]. كما ستحتفظ هذه المستوطنات المدنية بقوة دفاعية على أرض مصر لحماية نفسها، وسوف يخضع هذا التواجد للقانون الإسرائيلي والمحاكم الإسرائيلية. ويستمر المقترح الإسرائيلي في هذا الاستخفاف بالموقف المصري وحيث يشير إلى حق المدنيين الإسرائيليين والعرب «المقيمين» في سيناء بحرية الحركة في المنطقة الخاضعة للأمم المتحدة وقواتها التي لا يمكن إخراجها من سيناء إلا بموافقة الجانبين المصري والإسرائيلي ومع صدور قرار إجماعي من مجلس الأمن باتخاذ هذه الخطوة.

ولا شـك أن هذا المقترح كشف – مرة أخرى – الأسلوب التفاوضي الفج الذي تنطلق فيـه إسرائيل في مفاوضاتها مع العرب إذ تسـعى لتطويـق وربط الأوضاع المقبلة بالكثير من الصياغـات القانونيـة التـي يمكن أن تضع أي طرف عربي في ضائقـة وصعوبات جمة إذا ما قبل بها، وحقيقة الأمر فلقد كان من المسـتحيل أن يقبل المصريون بهذا الطرح الذي جاء به «مناحـم بيجـين»، لقد فاته أن مثـل هذا المشروع يمكن أن يطرح مـن قبل طرف منتصر إلى آخـر مهزوم، وهو ما لا يعكس حقيقة علاقات القوى بعد حرب 73، لقد كان لمصر، مثلما سـبق وأن أوضحت في خلاصات «شـاهد على الحرب» – قوات مسلحة قادرة على العمل النشـط الفاعل ضد إسرائيل، كـما كان لها وضعيتها العربية والإفريقيـة والدولية وتحالفاتها الممتدة في كل الاتجاهات، كما أن مبادرة السـلام قد أطلقت عندئذ فعاليات وتطورات غير مسـبوقة في الفكـر الأمريكي والغربي بشـكل عام واليهودي الـدولي والإسرائيلي على وجه الخصـوص، وفي هذا السـياق يجب أن أعـترف أنني عندئذ فقط بدأت أقـترب من الاقتناع الكامل بالمبادرة وتوجهاتها وأهدافها وما يمكن أن نحققه لأنفسنا من خلالها إذا ما أديرت بشكل حرفي متزن ومتعمق.

وأخذ السـفيران المصريـان «عصمت عبد المجيد» و«أسـامة البـاز» يشرحان تفاعلات القمة.. وقال «عصمت عبد المجيد» إنه اشـتبك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما تطرق أثناء الاجتماع إلى حق إسرائيل في الإبقاء على الأراضي المصرية والفلسطينية تحت سيادتها إذ إن مصر والعرب قاموا – من وجهة نظر «بيجين» – بحرب عدوانية هجومية ضد إسرائيل في عام 67، وبذا يحق للطرف المعتدى عليه – هكذا؟ – الاستمرار في السيطرة على الأراضي التي أصبحت أراضي متنازعًا عليها، وتصدى «عصمت عبد المجيد» بقوة وقام بتسفيه رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي سواء بالنسبة لمفهوم الحروب العدوانية أو فيما يتعلق بالقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في نوفمبر 67 عندما ادعى الإسرائيلي أنه يتيح لإسرائيل اسـتبقاء الأراضي المصرية والعربية تحت سيطرتها. وكان جدالًا حادًّا أدى في الأيام والسنوات التالية إلى اقتناع إسرائيل.. «بعدوانية الخارجية المصرية».. التي تعيق التسوية.. هكذا!!

لقد كشـفت الأفكار والأطروحات والتسميات التي تحدث بها رئيس الوزراء الإسرائيلي مدى الخلط والتضارب الذي كان يدفع به.. كما أن استعادة هذه الأطروحات اليوم.. والجانب

الفلسطيني يخوض معركة تفاوضية مماثلة تفرض علينا جميعًا مراجعة ما دار عندئذ وما يحدث اليوم.. وأحيل القارئ الكريم هنا إلى كتابي الدكتور «عصمت عبد المجيد» «زمن الانتصار والانكسار» والوزير «محمد إبراهيم كامل» في «السلام الضائع». لقد تحدث «مناحم بيجين» عندما تناول علاقة اليهود بالفلسطينيين داخل دولة إسرائيل بقوله: إن لدينا الفلسطينيين العرب من سكان إسرائيل، كما أن لدينا الفلسطينيين اليهود من مواطني إسرائيل، واليوم تطرح إسرائيل في مفاوضاتها مع الفلسطينيين وبعد ما يقرب من ثلاثين عامًا من بدء المفاوضات بين العرب وإسرائيل.. فكرة الدولة اليهودية والاعتراف بها، من هنا أحيلهم إلى حديث رئيس وزراء إسرائيل وقتذاك، بل أمضي إلى جذب النظر في هذا السياق إلى سابق تحدث السيدة «جولدا مائير».. عند تناولها للموقف بين الفلسطينيين وإسرائيل بقولها: «من هؤلاء الفلسطينيون الذين تتحدثون عنهم؟!.. نحن الفلسطينيون؟!.. ونعود إلى قمة الإسماعيلية وحيث طرح الإسرائيليون فلسفة الحكم الذاتي للفلسطينيين بشكل واضح ومباشر لأول مرة، وحيث تم تسمية الفلسطينيين بالأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية بأنهم «الفلسطينيون العرب من سكان جوديا وسامريا وقطاع غزة».

تضمن المقترح الفكرة التي استمرت إسرائيل تتمسك بها منذ 25 ديسمبر 77 حتى سنوات قليلة مضت عندما اضطرت تحت الضغط العربي/ والدولي والتطورات الإقليمية والديموجرافية إلى تطوير مواقفها من فكرة الحكم الذاتي ولكي تقبل بمفهوم «الدولة الفلسطينية» مع الاستمرار في السعي إلى تقزيمها وعدم تفعيلها مع وضعها في أضيق الأطر والأحزمة القابضة على عنقها، والمؤكد اليوم أنها ستكون معركة طاحنة وممتدة، إلا أنني أثق أن الفلسطينيين – وبدعم من مصر والأمة العربية – قادرون على تحقيق هدف إقامة الدولة الفاعلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني داخل خطوط عام 67. لقد كان لمصر دائمًا قواتها المسلحة القادرة على فرض رؤيتها والدفاع عن مصالحها، واليوم قد لا يكون لدى الفلسطينيين هذه القدرة التي تأخذها إسرائيل في حسبانها عند التفاوض معهم، إلا أن قدرة الفلسطينيين على رفض محاولة إسرائيل فرض الأمر الواقع عليهم وارتكانهم إلى دعم الأمة والدول العربية من ناحية والقوى الإسلامية من ناحية أخرى سوف يفرض على إسرائيل في نهاية المطاف – مثلما تحقق لمصر – تحقيق تسوية ترضيهم، وإلا فإن البديل، هو استمرار النزاع لعقود إن لم يكن لقرون ممتدة.

تضمن المشروع الإسرائيلي عندئذ في ديسمبر 77 أفكارًا محددة من بينها:

■ إلغاء الإدارة التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي في جوديا وسماريا وغزة (الضفة الغربية وغزة).

■ إقامة إدارة للسكان للحكم الذاتي في هذه المناطق من خلال انتخاب مجلس للحكم.

■ حق جميع المقيمين - السكان - في انتخاب هذا المجلس لهؤلاء الذين يزيد سنهم عن ثمانية عشر عامًا، وسوف تنشئ هذه الإدارة ومجلسها، هيئات مختلفة لكل مجالات الإدارة الذاتية من تعليم/ صحة/ صناعة وخلافه.

■ سوف تبقى إسرائيل على سيطرتها الأمنية والدفاعية على الإقليم.

كشف هذا المشروع الإسرائيلي - في أجلى صوره - الهدف الحقيقي لإسرائيل من استمرار البقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وغزة مع إعطاء حقوق كاملة للمدنيين الإسرائيليين في هذه الأراضي، كما كشف الإسرائيليون أيضًا عن مخططهم في استمرار الإبقاء على سيطرتهم على هذه المناطق بطرح نفس المواقف التي نسمعها اليوم عندما تحدثوا عن التهديدات العربية الصادرة عن الأردن أو ما وراء الحدود الأردنية في العراق.. واليوم يتحدثون عن التهديدات فيما وراء الحدود الأردنية - في مقاومتهم لإقامة الدولة الفلسطينية القادرة - عن طريق الإشارة إلى التهديدات الإيرانية والإسلام المتشدد الذي يمكن أن يسيطر على مصر أو الأردن، وكلها أطروحات لا شك أنها تستهدف فقط الإبقاء على السيطرة وثقل الغزو.

لقد كان هناك حديث مستفيض بين الدكتور «عصمت عبد المجيد» و«موشي ديان» وزير الخارجية الإسرائيلي في قمة الإسماعيلية أثناء فترة راحة بين اجتماعي القمة، إذ سأل الدكتور «عصمت عبد المجيد» الوزير الإسرائيلي عما إذا كان اهتمامهم أو مطلبهم في الضفة الغربية يقوم على البعد التاريخي أم البعد الأمني، ورد «موشي ديان» الاثنين معًا، نحن فلسطينيون يهود، لنا الحق في الأرض كما أننا يجب أن نحمي أنفسنا من غلواء العرب وهجماتهم وتهديداتهم لنا، وعلق الدكتور «عصمت عبد المجيد».. بأن العرب لن يقبلوا بذلك الطرح

وسوف تستمر المواجهة، والحقيقة فلقد استمرت المواجهة، وزادت حدة وجذبت عناصر إسلامية لم تكن في الميزان من قبل، ومادام الموقف الإسرائيلي من التسوية السلمية مع الفلسطينيين لم يتعدل، فسوف تستمر هذه المواجهة وهذه الأوضاع الضاغطة على الجميع.

وأتذكر أنني حضرت نقاشًا ممتدًّا آخر بين الوزيرين المصريين اللذين شاركا في أعمال اجتماعات القدس لمفاوضات اللجنة السياسية التي سوف آتي لذكرها، وهما «محمد إبراهيم كامل» و«بطرس بطرس غالي»، ووزير الخارجية الإسرائيلية، في مطار اللد في انتظار عودة الطائرة المصرية لحمل الوفد المصري في طريقه إلى القاهرة مساء يوم 18 يناير 78 إذ تناول الوزيران المصريان نفس النقاط التي استعرضها الدكتور «عصمت عبد المجيد» مع «موشي ديان» بالإسماعيلية وعاد الإسرائيلي لكي يؤكد اقتناعه بحق اليهود الفلسطينيين في الإقامة في كل أراضي الضفة الغربية وأهمية تواجد الجيش الإسرائيلي لحمايتهم ضد عدوانية الأطراف العربية الخارجية وما وراء الحدود، وهو نفس المنطق الذي يساق اليوم لتأكيد تواجد القوات المسلحة الإسرائيلية في غور الأردن حتى في إطار اتفاق سلام يتيح إقامة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح، وأثق اليوم مثلما وثقت حينها أن الفلسطينيين لا يمكن لهم القبول بالأطروحات المساقة إليهم إسرائيليًّا، كما آمل أن الفلسطينيين سينجحون – مثلما فعلت مصر قبلهم – في تحقيق أهدافهم، في إخلاء كل الأراضي الفلسطينية من التواجد الإسرائيلي العسكري و/ أو السكاني الاستيطاني.

وأصل الآن إلى نشاط مجموعة العمل المصرية تحت إدارة وإشراف الدكتور «عصمت عبد المجيد» وبالمساهمة النشطة للدكتور «أسامة الباز»، إذ أعددنا مقترحًا مصريًّا للسلام من وجهة النظر المصرية لكي يطرحه الجانب المصري على الإسرائيليين في قمة الإسماعيلية ولا يترك الأمر فقط للمبادرات الإسرائيلية، وكان المقترح يدور حول فكرة إصدار بيان عن التسوية كإعلان للمبادئ الحاكمة لها، وتضمن في أهم نقاطه:

■ انسحاب إسرائيل من سيناء/ الجولان/ الضفة الغربية وغزة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

■ ضمان سيادة كل دولة على كامل أراضيها من خلال إجراءات يتم التوافق عليها بين الأطراف.

■ التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها من خلال الحق في تقرير المصير وبمشـاركة كل مـن مصر/ الأردن/ وممثل الشـعب الفلسـطيني في المفاوضات مع إسرائيل.

وصـدر عن الاجتماع بيانٌ يعكس اتفاق الرئيس السـادات ورئيـس الوزراء الإسرائيلي على بدء اجتماعات وزارية بين الجانبين وتشكيل لجنتين إحداهما عسكرية والأخرى سياسية للتفاوض حول هذه الأفكار التي تناولها الطرفان في لقائهما، جاء هذا الاتفاق بينهما في إطار اجتماع ثنائي لم يشـارك فيه غيرهما، وكان علينا بالتالي أن نعد لمعركة حول الأسـس والمبادئ التي ستحكم المفاوضات.

الفصل السادس عشر

(قمة الإسماعيلية)

أنهى الدكتور «عصمت عبد المجيد» تلقينه لنا في مساء يوم 25 ديسمبر بقوله: إن لدينا اليوم وزيرًا جديدًا للخارجية سيحتاج إلى كل الدعم، كما أنه لا يعرف شخصيًّا ما إذا كان سيبقى معنا بالقاهرة أم سوف يعود إلى استئناف عمله في نيويورك، إلا أن الأمر المهم هو أن تستمر مجموعة العمل في مداولاتها ونشاطها وإعدادها للمواقف المصرية توطئة لمفاوضات القدس التي اتفق أن تكون مقرًّا لاجتماعات اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية، والقاهرة التي ستشهد مفاوضات وزيري الدفاع في مصر وإسرائيل على المسائل العسكرية تحقيقًا لهدف الانسحاب الكامل من أراضي مصر والالتزامات الأمنية المصرية في هذا المجال.

وجاء توجيه الرئيس «السادات» للوزير «محمد إبراهيم كامل» بالإبقاء على الدكتور «عصمت عبد المجيد» لفترة من الوقت بالقاهرة وحضوره أيضًا لمفاوضات القدس عند انعقادها وحتى يستفيد الوزير «محمد إبراهيم كامل» بخبرات ومعرفة الدكتور «عصمت عبد المجيد» في المسائل المحيطة بالقضية الفلسطينية والمفاوضات القادمة بشأنها، وبدأت أتبين عندئذ أن المنهج المصري هو السعي فعلًا لاتفاقية شاملة بين العرب وإسرائيل تنهي النزاع العربي/ الإسرائيلي وتقيم سلامًا شاملًا واستقرارًا للجميع، من هنا أخذ اقتناعي يزداد بإيجابيات المبادرة وقدرتها على تحقيق الكثير من المكاسب والمزايا التي غابت عن العمل العربي المشترك حتى ذلك الحين، وكان الملاحظ أن الإعلام المصري خرج في الأيام التالية لانتهاء لقاء الإسماعيلية ينتقد بحدة بالغة الأسلوب الإسرائيلي في التفاوض وصدرت

مقـالات حـادة من كُتَّاب قريبين من السـلطة المصرية مثل «موسـى صـبري» و«علي حمدي الجمال»، كما صدرت صحيفة الأهرام بمقال بالغ العنف ضد إسرائيل كتبه الصحفي المقتدر «صـلاح منتصر»، كما صدرت مقالات عن «شـيلوك» وأسـلوبه في التفاوض، واسـتثيرت إسرائيـل وبـدأ الأمريكيـون يتدخلـون لوقـف الانتقـادات المصرية للأسـلوب التفاوضي الإسرائيلي.

التقينـا جميعًـا بالوزيـر «محمـد إبراهيم كامل»، وهو شـخص مثلـما كتبت سـابقًا دمث الأخـلاق، لديـه اقتناع عظيم ببـلاده وقدراتها، كما أنه تمتع في هذه الفـترة بقناعات محددة لم يتنازل عنها حتى استقالته في قمة كامب دافيد.

قـام «أحمد ماهر السيد»، مدير مكتبه ووزير الخارجية القادم في مسـتقبل الأيام بإبلاغه أنني سوف أعمل معه في ملف التسوية، وبذا فسوف أقترب من الوزير كثيرًا.. وعبر الوزير عـن معرفتـه بي وتقديره لي وأنه سـوف يكلفني بالكثير مـن المهام والمسـئوليات، وأخذت أعمل معه منذ ذلك اليوم 26 ديسمبر 77 اليوم التالي لانتهاء مؤتمر الإسماعيلية وحتى يوم إعلان استقالته في 22 سبتمبر 78 عن قرب لصيق.

وكنـت ومنـذ بدايـة العمل مـع الوزيـر الجديد أستشـعر أنه ورغم بـدء اقتناعـه بالمزايا الإيجابية للمبادرة المصرية إذا ما تم إدارتها بمقدرة وفاعلية، فإنه اسـتمر أيضًا يطرح الكثير من الأسئلة والاستفسارات حول الأسباب والدوافع التي فرضت على الرئيس «السادات» أن يفكـر في نهج هذا السـبيل وتحقيـق هذه الصدمة للجميع بزيـارة القدس وتحريك عملية السـلام بهذا الأسلوب غير المسبوق في جرأته. وكتبت للوزير الجديد في الأيام التالية لتوليه مسـئولياته ما تصورته تفسـيرًا منطقيًّا لمبادرة الرئيس وحيث جاء بالمذكرة المرفوعة له والتي وافق عليها السفير «أحمد ماهر السيد».

«أن مصر وبعد مضي أربع سنوات على صدمة معركة الحرب وضرب الجيش الإسرائيلي في سيناء تبينت أن الموقف قد تجمد بشكل واضح».

«كما أن محاولات جمع العرب وإسرائيل في إطار مؤتمر للسلام في جنيف قد كشفت أيضًا عن الاسـتمرار في إضاعة الوقت حول مسـائل إجرائية وأن الأطـراف العربية من ناحية.. والمفترض رضاها بالمشـاركة في المفاوضات، والجانب الإسرائيلي من ناحية أخرى، تسـتمر

تناور وتراوغ حول الإجراءات دون البحث في الجوهر وكيفية التوصل إلى المفاوضات الجادة التي يمكن أن تفتح الطريق إلى التسوية العادلة والصادقة التي تحقق أهداف الجميع، وهي نقاط لا شك أنها لم تغب عن الرئيس «السادات» رغم اقتناع وزير الخارجية عندئذ، «إسماعيل فهمي».. أنه يقترب من تحقيق هدف عقد المؤتمر وإطلاق المفاوضات الجادة في إطار عربي متماسك وصلب»..

في هذا السياق أبلغت الوزير «محمد إبراهيم كامل» شفهيًا بحديث كان لي مع أحد الأصدقاء والزملاء الذين جمعتني بهم صلة وثيقة منذ وجودنا في مدرسة مصر الجديدة الثانوية معًا، وهو الصديق «محمد أحمد إسماعيل» نجل المشير «أحمد إسماعيل علي» الذي كان قد أخبرني في أكتوبر 77 أنه كلف من الوزير «إسماعيل فهمي» أثناء مشاركته في دورة الجمعية العامة في سبتمبر من نفس العام بحمل تقرير سياسي للعرض على الرئيس «السادات» رأى «إسماعيل فهمي» إرساله مع مخصوص وعدم تضمينه الحقيبة الدبلوماسية أو الإبراق به خشية كسر شفرته، وكان التقرير على حد قول «محمد أحمد إسماعيل» يتناول جهود الوزير «إسماعيل فهمي» لعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى واتصالاته مع الأمريكيين وبقية الأطراف في هذا الشأن. لقد أبلغني «محمد أحمد إسماعيل» في حينه أنه حمل التقرير إلى ديوان رئاسة الجمهورية في الأسبوع الأول من أكتوبر 77، إلا أن الرئيس «السادات» وقد علم بأن حامل التقرير هو نجل المرحوم المشير «أحمد إسماعيل علي» فقد طلب أن يأتي حامله السكرتير الثاني «محمد أحمد إسماعيل» للقائه في القناطر الخيرية، في استراحة الرئيس هناك.

واستقبل الرئيس «السادات»، الشاب «محمد أحمد إسماعيل» في حجرة نومه بالاستراحة وفتح المظروف المغلق بالخاتم، وأخذ يقرأ بإمعان وتدقيق كبير، ثم نظر إلى الشاب الواقف أمامه «محمد أحمد إسماعيل»، وسأله هل لديك اطلاع على محتويات هذا التقرير وأجابه الدبلوماسي الصغير بالنفي.. فتحدث إليه الرئيس بإيجاز شديد بمحتواه، وسأله الرئيس: ما رأيك؟ وأخذ الشاب «محمد أحمد إسماعيل» يتحدث ويعقب دفاعًا عن رؤية الوزير «إسماعيل فهمي»، وإذا بالرئيس يقاطعه ويقول له هذا كلام لن يقود إلى شيء حقيقي، الأمور لن تتحرك، إن الأمر يحتاج لصدمة.. وصدمة شديدة؟! وعبر للدبلوماسي عن شكره، وطلب منه العودة إلى مقر عمله في نيويورك.

سرد «محمد أحمد إسماعيل» لي هذا الأمر قبل سفره عائدًا إلى نيويورك واستغربنا معًا، ماذا يدبر الرئيس؟ على أي الأحوال مضت الأسابيع بطيئة بعد ذلك حتى الإعلان عن زيارة الرئيس إلى القدس، وقدرت كما قدر «إسماعيل» أنها هي الصدمة التي تحدث بها الرئيس معه في القناطر الخيرية في أوائل أكتوبر 77، ويجب ألا يخفى على القارئ هنا أن الاتصالات المصرية/ الإسرائيلية المباشرة كانت قد بدأت في المغرب في نهاية سبتمبر 77 بين «حسن التهامى» و«موشي ديان» مع وجود رئيس المخابرات المصرية «كمال حسن علي» في المغرب في نفس التوقيت.

وأطلعت الوزير «محمد إبراهيم كامل» على هذه القصة، تأكيدًا لاقتناعي بأن الرئيس «السادات» لم يكن على يقين بأن مؤتمر جنيف سوف يعقد، وأنه إذا ما كان قد عاد للانعقاد.. فإنه ما كان سيؤدي إلى شيء حقيقي في التسوية، وأخذت مذكرتي تسرد بقية الأسباب والتفسيرات التي أراها سببًا للمبادرة وقلت «إن ما يتردد عن الرئيس أنه يرى أن العرب – ما بعد انتهاء حرب أكتوبر – لم يدعموا مصر بالشكل المناسب، بل إن البعض منهم ذهب بعيدًا في التعبير عن ضيقه من المطالب المصرية للدعم الاقتصادي في فترة التحولات التي أطلقها الرئيس «السادات» في المسرح المصري سواء في أبعادها الاقتصادية أو السياسية».

وقيل إن الرئيس غاضب من أسلوب المعاملة الذي تعرض له بعض مبعوثيه في دول عربية، عند طلب الدعم للاقتصاد المصري ومشروعاته الطموحة.

وتطرقت بعد ذلك إلى عنصرين اعتقدت وقتها أن لهما ثقلهما في قراراته بالتحرك في إطار المبادرة، وكان أولهما انفجار المسرح الداخلي المصري في مظاهرات 18/ 19 يناير والشعور بأنها تعبر عن استنفار المجتمع المصري والحاجة للإسراع في برامج التنمية الاقتصادية لحماية الجبهة الداخلية خاصة وكان العدو لا يزال يرابط في الجزء الأعظم من سيناء.. أما السبب الآخر فكان في وصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، في مايو 77 ولم يكن خافيًا عن الرئيس «السادات أن الحزب – وهو في الأصل والأساس حزب «حيروت» الذي يعد من عتاة التشدد بإسرائيل – برئاسة «مناحم بيجين» التلميذ الحميم والمحب لمعلمه «جابوتنسكى» البولندي الذي كان أكثر اليهود عداءً للعرب في فلسطين. لقد كان وصول الحزب إلى السلطة في إسرائيل مؤشرًا إلى مرحلة من التشدد والاتجاه نحو اليمين لأول

مـرة في إسرائيل منذ إنشـائها في عام 48، وكان مؤشرًا سـلبيًا، فرض عـلى الرئيس أن يفكر مليًّـا في كيفيـة تطويق الجانب الإسرائيـلي ووضعه في موضع الدفاع، وجـاء الأمريكيون في هـذا التوقيـت ينقلون محاولـة إسرائيل الانفتاح عـلى مصر وطـرح رؤى ومواقف جديدة، أو هكـذا أوحى الأمريكيون، وقدر الرئيس المصري إمكانية السـعي للتحقق منها، من هنا تحـرك في اتجـاه الموافقـة على لقاءات «حسـن التهامـي» و«موشي ديان» في المغـرب وتلاها، بالتالي بصدمة القدس، ويبقى السـبب الأخير في تقديري وقتها وهو أن مصر وقد أضعفت علاقتها بالاتحاد السـوفيتي فقد مضى السوفيت في تضييق الخناق على الإمدادات السوفيتية بالسـلاح لمصر واستشـعر الرئيس عندئذ أن علاقات القوى وتوازنها العسكري يتحول إلى صالح إسرائيل وكان عليه التحرك.

واطلـع «محمد إبراهيم كامـل» على هذه المذكرة الصريحة التي رفعتهـا إليه، وأخذنا نعد لاجتـماع القدس الـذي عقد فعلًا يـوم 17 يناير 1978. وأخـذ الوزير يتحول باتجاه تبني أهداف مبادرة الرئيس «السادات» ويعبر عن اقتناعه بها وبما يمكن أن تحققه لمصر وللعرب خاصةً إذا ما نجحوا في الاستمرار في الضغط على الجانب الإسرائيلي وتوظيف الرأي العام الدولي للقبول بالأطروحات المصرية.

كان تقديـر مجموعـة العمـل المصرية أن أحد الأهـداف المصرية المبـاشرة يجب أن تكون في تطويـر التعاون والاتصال مع الأمريكيين، وفي هذا السـياق أبقـى الوزير «محمد إبراهيم كامـل» عـلى اتصال وثيـق مع السـفير الأمريكي بالقاهـرة وهو السـفير الأمريكي الكفـء «هيرمان أيلتس»..

دعت الولايات المتحدة إلى بدء الاجتماعات للجان السياسية والعسكرية، وأخذنا نحن على الجانب المصري دبلوماسـيين وعسـكريين ننسـق المواقف ونعد لما سوف نتبناه سواء في البعد العسـكري للمفاوضات أو المسائل السياسـية والدبلوماسية للتسوية.. وعقد اجتماع عالي المسـتوى لوزيري الدفـاع والخارجية المصريين في مقر الخارجيـة المصرية يوم 10 يناير توطئـة لبـدء أعـمال اللجنـة العسـكرية في الأيام التاليـة بالقاهـرة، والأخرى السياسـية في القدس، وأسـفر التنسـيق على أهمية عدم وقوع الدبلوماسـية المصرية في شرك قد ينصبه لها الجانب الإسرائيلي للبحث في موضوعات خطوط الانسـحاب والمسـتوطنات وخلافه، إذ

اتفق أن تلك هي موضوعات تدخل في المسائل العسكرية للانسحاب المحسوم أمره مسبقًا وبالتالي فلن تتطرق لها الاجتماعات الدبلوماسية.. أما في اجتماعات القدس فقد اتفق أن يكون المنهج هو البحث في إطار التسوية السياسية الشاملة بين العرب وإسرائيل وليس فقط بين مصر وإسرائيل، كما كان الهدف المصري المعلن هو التوصل إلى إعلان مبادئ متفق عليه يحكم عناصر التسوية والمفاوضات التالية والتي يجب ألا تستغرق طويلًا، وأخذ الجانبان الإسرائيلي والمصري يتبادلان الوثائق التي تعكس رؤية كل منهما لما يمكن أن يكون إعلانًا مرضيًا للمبادئ الحاكمة للتسوية وذلك عبر الجانب الأمريكي الذي أبقى وإلى حد كبير على حيادية واضحة.

شهدت هذه الأيام بدء تململ المسرح الإيراني وظهور الإمام الخوميني على المسرح الإيراني وبدء متاعب الشاه داخليًا وتركيز الولايات المتحدة على التطورات الإيرانية.. وجاء الرئيس «كارتر» إلى مصر قادمًا من الهند، والتقى الوزير «محمد إبراهيم كامل» مع «سيروس فانس» لأول مرة في الأقصر، وتوطدت الثقة بينهما بعد لقائهما القصير والذي لم يستغرق أكثر من نصف ساعة، وهنا ينبغي القول إن من يعرف «سيروس فانس» لا يستطيع إلا أن يستشعر الرجولة في أخلاقياته، ولقد كنت أنظر إليه دائمًا باعتباره إحدى الشخصيات «الخارجة» من التاريخ الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، من هؤلاء الرجال «الأنجلو ساكسون»، من أمثال «إفريل هاريمان»/ «لوفيت»/ «ماكلويد»/ «مارشال»/ «هوبكنز».. الذين ساعدوا بلادهم على الانتصار في الحرب وتوجيه العالم الغربي نحو الحرب الباردة وحلف الأطلسي وغير ذلك من تطورات، وأقول سعى الجانب المصري مرة أخرى لتأمين أكبر قدر من التفاهم المصري الأمريكي، وأعلن «كارتر» في أسوان في مصر - ولأول مرة - موقفًا أمريكيًا أكثر مواءمة للوضع الفلسطيني إذ قال البيان الأمريكي «أنه يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها.. وأنه ينبغي أن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في المشاركة في تقرير مصيره»، وهي إشارة ذات مغزى كان يجب التمسك بها والبناء عليها في الأيام والأسابيع والشهور التالية، لم أكن أعرف عندئذ، أنني السكرتير الأول صغير السن سوف أبقى أتناول هذه المسألة مع غيري من أعضاء وزارة الخارجية المصرية ليس فقط على مدى عام 1978 ومفاوضات

كامب دافيد ولكن عبورًا بمؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 بعد ثلاثة عشر عامًا، ثم بعد ذلك كمساعد رئيسي لوزير الخارجية المصرية «عمرو موسى» في الفترة من 91 وحتى عام 99.. وأخيرًا وزيرًا للخارجية حتى 2011، وهي لازالت تضغط علينا جميعًا في صعوبة تسوياتها ..

وأسترجع الآن الجهد الذي بذل للإعداد والاتفاق على جدول أعمال المفاوضات، إذ سارع الجانب الإسرائيلي لكي يقدم لنا في أول يناير 78 تصورًا لما يمكن أن يكون عليه هذا الجدول للأعمال، وتكشف الوثيقة المؤرخة في 31 ديسمبر عناصر المشروع الإسرائيلي في هذا الصدد، إذ كتب «هيرمان ايلتس» السفير الأمريكي بالقاهرة إلى وزير الخارجية «محمد إبراهيم كامل» بما جاءه من قرينه الأمريكي «صمويل لويس» بإسرائيل وحيث اقترح «موشي ديان» جدول أعمال من ثلاث نقاط:

■ بحث موضوع وضعية المستوطنات الإسرائيلية المدنية في سيناء في المنطقة الواقعة إلى الشرق من خط العريش/ رأس محمد.

■ مبادئ معاهدة السلام المتعلقة بكل من جوديا وسماريا، يقصد الضفة الغربية والمقترح الإسرائيلي في الحكم الذاتي للفلسطينيين العرب من سكان جوديا وسامريا وقطاع غزة.

■ العناصر التي يمكن تضمينها في اتفاقية السلام.

طلبت الرسالة من مصر أن تقدم رؤيتها وإذا ما كانت ترغب في تقديم مقترح مضاد. وأشارت الرسالة الأمريكية أيضًا أن «موشي ديان» يحث الجانب المصري على سرعة إعداد رده ولكي تتحرك الأمور إلى الأمام، كما أضاف – أي «موشي ديان» – أنه يُقدر أن موضوع نزع سلاح سيناء سوف تعالجه اللجنة العسكرية بالقاهرة التي ستبدأ أعمالها عدة أيام قبل اللجنة السياسية بالقدس.

وأضافت رسالة «موشي ديان» أخيرًا أنه إذا ما تمكنت الاجتماعات العسكرية من تسوية موضوع نزع سلاح شبه الجزيرة فإنه يمكن بالتالي أن تركز أعمال اللجنة السياسية على المسائل السياسية – على سبيل المثال – مسألة وضعية المستوطنات المدنية الإسرائيلية في سيناء. أما إذا ما لم يتم التوصل إلى تسوية مسألة نزع السلاح.. فإنه يمكن بالتالي بحثها

أيضًـا في القدس والقاهـرة في اجتماعات اللجنتين رغـم تقدير الوزير الإسرائيلي أن المسـألة هي عسكرية أكثر منها سياسية.

أكد السـفير الأمريكي بالقاهرة في نهاية رسـالته أنه مجرد ناقل للرسـالة وهي لا تعكس أي موقف أمريكي.

وقرأنـــا نحـن في القاهرة، مجموعة العمل السياسية والسفير «أحمد ماهر السيد» و«أحمد أبو الغيط»، الرسالة بالكثير من الضيق لأنه وضح منها أن إسرائيل لازالت تفكر بالأسلوب القديم، وأنها تفترض افتراضات غير موجودة، في مقدمتها مسألة مطلب «مناحم بيجين» في مشروعه المعيب بالحفاظ على المسـتوطنات الإسرائيلية داخل أراضي سـيناء وكذلك مسألة نـزع السـلاح... كذلك وضـح أن الإسرائيليين يتحدثون عن تسـوية للقضية الفلسـطينية باعتبارها قضية تدور حول مجرد ضمان الحكم الذاتي للفلسطينيين.

كان الملاحظ.. مرة أخرى.. اسـتمرار إسرائيل في تناول أوضاع السـكان الفلسـطينيين باعتبارهـم الفلسـطينيين العـرب.. أي أن هناك فلسـطينيين يهودًا.. وهـم الإسرائيليون.. وذلك تماشـيًا مـع النهج الذي طرحـه «مناحم بيجـين» في لقاءاته بالإسـماعيلية وأحاديث «مـوشي ديان» و«جولدا مائير» وغيرهم من أن الإسرائيليين هم الفلسـطينيون اليهود وأن هناك فلسطينيين عربًا في أرض متنازع عليها.

وقمنـا من جانبنا بمناقشـة الأمر فيما بيننا، ووافق وزيـر الخارجية «محمد إبراهيم كامل» عـلى مقـترح قدم له لكي يطـرح على الإسرائيليين عـبر الأمريكيين للرؤية المصرية بالنسـبة لجدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية. وتضمن في أهم عناصره:

■ بندًا خاصًا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 67.

■ ضمان وحدة أراضي والاسـتقلال السـياسي لـكل دول المنطقة من خـلال إجراءات يتفق عليها بين الأطراف على أساس المعاملة بالمثل.

■ ضمان حق كل دول المنطقة لسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها.

■ التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كافة عناصرها من خلال مفاوضات تشارك فيها كل من مصر/ الأردن/ إسرائيل/ وممثلي الشعب الفلسطيني.

■ إنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلمية بين كل دول المنطقة بالاتساق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال يلاحظ القارئ الكريم أن الطرح المصري في هذه الوثيقة لم يتغير كثيرًا في جوهره خلال هذه السنوات الثلاثين.. إذ ركزنا عندئذ على إنهاء الاحتلال/ بحث التسوية الفلسطينية/ حق الجميع في العيش في سلام/ وإقامة علاقات طبيعية في إطار سلام شامل وتسوية للقضية الفلسطينية.

غاب الجانب الإسرائيلي لعشرة أيام بعدما طرحت مصر مشروع جدول أعمال المفاوضات في الأول من يناير 78.. وجاءت رسالة من «موشي ديان» إلى «محمد إبراهيم كامل» تعبر عن موافقة إسرائيل على ثلاثة مقترحات من التي قدمتها مصر مع تعديلات محددة تفرغها في الحقيقة من محتواها.. كما أضاف رفضهم لفقرتين؛ هما بند الانسحاب من الأراضي المحتلة/ والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية. وذكرت رسالة «موشي ديان» أنه بطبيعة الحال فإن إسرائيل توافق بالكامل وبدون أي تحفظات على حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل أراضيها.

أكد «موشي ديان» في رسالته أن إسرائيل على استعداد لقبول أي صياغة لجدول الأعمال يكون قد تضمنها قرار مجلس الأمن 242.. وما عدا ذلك فإن إسرائيل لا تستطيع القبول بأي شيء آخر، مشيرًا إلى رفض إسرائيل ما قدمته مصر من مقترحات في الإسماعيلية يوم 25 ديسمبر 77 مثلما سبق التعرض له في الصفحات السابقة.. وعاد وزير خارجية إسرائيل إلى تكرار الموقف الإسرائيلي بخصوص الفلسطينيين العرب وعلاقتهم بجوديا وسامريا، ثم اقترح أن تكون الصيغة الأساسية لجدول أعمال مفاوضات القدس تدور حول «معاهدات السلام» مع معالجة كل النقاط السياسية والمدنية للقضايا، مثل مسائل المستوطنات المدنية في سيناء.. وعادت الرسالة في نهايتها تؤكد الرؤية الإسرائيلية في خمس نقاط كجدول أعمال مقترح، وهي:

■ ضمان قدسية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال إجراءات، من بينها إقامة مناطق منزوعة السلاح.

■ ضمان حق كل الدول بالمنطقة في السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

■ إنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل الدول من خلال توقيع معاهدات سلام.

■ تضمين معاهدات السلام، المسائل السياسية والمدنية كالمستوطنات في سيناء.

■ الاتفاق على إعلان خاص بالفلسطينيين العرب المقيمين في جوديا وسامريا وغزة.

ومرة أخرى نلاحظ أن إسرائيل تسعى للتركيز على النقاط التي تراها إيجابية لها، وفي مقدمتها إنهاء حالة الحرب وتوقيع معاهدات السلام.. وتراوغ في استمرار الإشارة إلى مسألة المستوطنات بسيناء كوسيلة لتثبيت وضعية هذه المستوطنات.. ثم أخيرًا إضعاف البعد الفلسطيني وحقوق الفلسطينيين باعتبارهما مجرد قضية سكان لا شعب له كل الحقوق، وعدم تناول مسألة الانسحاب بأي شكل من الأشكال.

وعدنا في مجموعة العمل السياسية المصرية نتدبر الموقف، ووافق وزير الخارجية يوم 12 يناير 78 على موافاة الجانب الإسرائيلي، عبر الأمريكيين، بمقترح جديد.. مع تأكيدنا أن الأفكار المصرية لجدول الأعمال تعكس في الأساس روح ونص القرار 242 الذي يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومن ثم مطالبتنا لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام 67 وأن مصر ترفض بشكل حازم إسقاط مطالبها في الانسحاب الإسرائيلي من جدول الأعمال المقترح للمفاوضات، مع تأكيد رفض مصر أيضًا للموقف الإسرائيلي المعلن في الإسماعيلية ومقترحاتها في هذا الصدد وتقديم مصر مقترحات بديلة في حينه تؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل من سيناء/ الجولان/ والضفة الغربية وغزة. وأخذت الرسالة المصرية من «محمد إبراهيم كامل» إلى «موشي ديان» تسخف الموقف الإسرائيلي وترد عليه باستفاضة وبالكثير من التفاصيل، واتسمت الرسالة المصرية بالتالي بالحدة وبالاقتراب من نفاد الصبر.. وعاد «محمد إبراهيم كامل» يكرر الموقف المصري السابق طرحه في جدول الأعمال المصري السابق اقتراحه.

وبدا أن الجانبين المصري والإسرائيلي لن ينجحا بمفردهما في التوصل إلى اتفاق على جدول للأعمال يفتح الطريق أمام بدء المفاوضات في إطار اللجنة السياسية بالقدس. وقدر الأمريكيون أهمية، بل ضرورة التفكير في التدخل بين الطرفين لمساعدتهما على تجاوز خلافاتهما. وجاءت رسالة من السفير الأمريكي إلى وزير الخارجية المصرية في 12 يناير 78 تقترح التركيز على

التوصل إلى إعلان مبادئ للمفاوضات والتسوية باعتبارها الهدف الابتدائي لأعمال اللجنة السياسية، ومع التوضيح لأهمية التسوية الفلسطينية والتحرك من خلال حل مرحلي لها مدته حوالي خمسة أعوام.. ووصلت خلاصة الطرح الأمريكي في الرسالة إلى المطالبة بإتاحة الفرصة للوزير الأمريكي «سيروس فانس» أن يناقش في القدس مع الطرفين المصري والإسرائيلي مسألتين أساسيتين هما الاتفاق على خطوط استرشادية للتفاوض على ترتيبات للضفة الغربية وغزة لفترة خمسة أعوام، وكذلك إعلان مبادئ للتسويات بين العرب وإسرائيل.. من هنا اقترحت الولايات المتحدة تحديدًا جدولًا للأعمال يتناول ثلاث نقاط محددة هي:

■ إعلان مبادئ حاكم للمفاوضات ومعاهدات السلام في الشرق الأوسط، مع تركيز هذا الإعلان على مسائل تتناول السلام/ الانسحاب من الأراضي المحتلة/ اتفاق حول الحدود الآمنة والمعترف بها/ والتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

■ الخطوط الاسترشادية للمفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية في كل عناصرها.

■ عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها اتساقًا مع مبادئ القرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 67 عن مجلس الأمن.

وانغمسنا مرة أخرى وإسرائيل في جدال حول عناصر الطرح الأمريكي، وحاول كل طرف أن يحقق المزيد من المكاسب لوجهة نظره.. وعادت الولايات المتحدة يوم 15 يناير 78 لكي تطرح رؤية نهائية لما تراه جدولًا عادلًا للأعمال.. ونص المقترح الأمريكي الأخير على عناصر ثلاثة هي:

■ إعلان مبادئ للعناصر الحاكمة للمفاوضات التي تستهدف تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

■ الخطوط الاسترشادية للمفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة.

■ عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وكل جيرانها اتصالًا بمبادئ القرار 242 لعام 67 الصادر عن مجلس الأمن.

وقبل الطرفان المصري والإسرائيلي الذهاب إلى المفاوضات في إطار أعمال اللجنة السياسية بالقدس على هذا الأساس.

كانت اللجنة العسكرية المصرية/ الإسرائيلية قد بدأت أعمالها وعقدت فعلًا أربعة اجتماعات في أيام 11، 12 يناير 78 قبل أن يصل الوفد المصري إلى القدس يوم 16 يناير.. ورأس الجانب المصري الفريق أول «محمد عبد الغني الجمسي» والجانب الإسرائيلي «عيزرا فايتسمان» وزيرا الدفاع في البلدين.. وكشفت مواقف الأطراف في هذه الجولات الأولى بين الجانبين العسكريين عن تباعد كبير؛ إذ أخذ الإسرائيليون يؤكدون حاجتهم للأمن وحساسيته الكبيرة لديهم؛ وبذا استمروا يتمسكون باستخدام القواعد الجوية في سيناء من قِبل قواتهم الجوية وبقاء المستوطنين في مستوطنات سيناء.. وأخذوا يرددون سخافات وسخافات.. منها على سبيل المثال أن بقاء المستوطنات سيوفر لهم الشعور بالأمن، كما أن التواجد في مطارات الجورة/ رأس النقب/ رأس نصراني- يعتبر ضروريًّا لأمن منطقة شرم الشيخ التي سينسحبون منها، كما أنها – أي القواعد الجوية – تصلح قاعدة للدفاع عن إيلات في مواجهة السعودية والأردن، بالإضافة إلى أنها بعيدة عن مدى الطيران السوري، وأكد الإسرائيليون بعد ذلك عدم ثقتهم بالأوضاع العربية خاصة بالنسبة للدول ذات العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفيتي، وعادوا يكررون عدم ثقتهم بضمانات الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، ثم أكدوا أن مستعمرات رفح وياميت تشكل عازلًا للتجمع البشري السكاني الفلسطيني في غزة. ووصل الموقف والطرح الإسرائيلي في نهايته إلى القول إنهم يطلبون ضمانات من خلال السيطرة على هذه المطارات والمستوطنات؛ وذلك لعدم ثقتهم بالأجيال المصرية القادمة.

رد الجانب العسكري المصري بتسفيه كل هذه المطالب والحجج، مؤكدًا عدم الاستعداد إطلاقًا وتحت أي ظرف بالقبول ببحث مسألة الأمن من خلال التنازل عن أراضٍ أو السماح بالتواجد على الأرض المصرية بأي شكل من الأشكال. ورفض الجانب العسكري المصري بالتالي المقترحات الإسرائيلية لإخلالها الفاضح بالسيادة المصرية.. كما أنها تحد من قدرات مصر في الدفاع عن سيناء أو الدفاع عن قناة السويس ضد أي نيات عدوانية إسرائيلية مستقبلية.. وأخيرًا، عقب العسكريون المصريون بقولهم: إن الأطروحات الإسرائيلية تعكس الميول التوسعية لإسرائيل وهو أمر مرفوض بالكامل ولن يمكن القبول به إطلاقًا.. وأقول من جانبي إنني وبعد أن استعدت قراءة ما هو مسجل لهذه المفاوضات

بين العسكريين.. إن اليوم ما هو إلا انعكاس للأمس.. وإن محاولات إسرائيل اليوم في تطويع الفلسطينيين تحت دعاوى مختلفة أشرت إليها سابقًا.. ما هي إلا محاولات في الحقيقة تستهدف الحصول على الأرض وتحت دعاوى مختلفة أثبت التاريخ والواقع خلوها من أي منطق أو حقيقة.

وكشفت المفاوضات في إطار اللجنة العسكرية أيضًا أنه وبرغم الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية المصرية مع فلسطينيين تحت الانتداب وعودة السيادة المصرية على سيناء - فإن إسرائيل استمرت تتمسك بالمطارات والمستوطنات داخل أراضي مصر... أي استمرار التمسك بالموقف الذي جاء في مشروع «بيجين» للسلام مع الرئيس «السادات» في الإسماعيلية في 25 ديسمبر 77.. واتفق الجانبان من ناحية أخرى، وخلال هذه الاجتماعات الأربعة على مدى يومي 11، 12 يناير، على عناصر للأمن المتبادل في مقدمتها الموافقة على وجود مناطق منزوعة السلاح وأخرى محدودة التسلح، وأن القوات الرئيسية للطرفين في سيناء والنقب لن تمثل تهديدًا لأي من الطرفين.

الفصل السابع عشر

(اللجنة السياسية وزيارة القدس)

أخذنا على الجانب السياسي نعد للسفر إلى القدس، وكلفني «أحمد ماهر» بأن أشرف على كل أوراق المهمة سواء في أبعادها ومتطلباتها الإدارية والتنظيمية أو الأوراق الموضوعية التي كلفت بحملها إلى القدس، وقمت بتكثيف العمل والاتصال مع الأجهزة الأمنية المصرية التي كان من المقرر أن تسبق وصول الوفد إلى إسرائيل لكي تقوم بتأمين مقر الوفد وحجرات أعضائه وغرفة الاجتماعات التي كنا سنستخدمها وحجرات الاتصالات والتليفونات المؤمنة التي كان المتوقع أن نستخدمها للاتصال بالقاهرة وغرفة شفرة الوفد التي كانت المخابرات العامة المصرية مسئولة عنها..

كانت ملاحظتي الأساسية في هذه المرحلة أن الكثيرين من أعضاء الخارجية والأجهزة المصاحبة الأخرى يتهافتون على المشاركة في الوفد.. واتضح لي في الحقيقة أن هناك لدى الكثيرين رغبة جارفة للتعرف على إسرائيل وأسلوب الحياة بها وشكل المجتمع الإسرائيلي وحقائق أوضاعه وكل ما يتعلق بشئونه، كما لاحظت أيضًا أن الكثيرين من المتخصصين في الشئون الإسرائيلية بوزارة الخارجية المصرية يلحون في المشاركة والسفر لتقديرهم أن هذه الزيارة وهذه المشاركة ستتيحان لهم فرصة فريدة للمزيد من المعرفة في الشأن الإسرائيلي.. وأخذنا نسلم السفارة الأمريكية بالقاهرة كل الأسماء والإيضاحات ونوعيات جوازات السفر ومهام الأعضاء لكي تنقل إلى الجانب الإسرائيلي، ولكي يمكن تحقيق الإقامة المناسبة للجميع.

لقد كانت إحدى الملاحظات التي لفتت نظرنا بالقاهرة عندما حضر الوفد الإسرائيلي إلى مصر يوم 13 ديسمبر وسبقه وفد مقدمة أمنية للتحضير لوصول الوفد الرئيسي والحصول

على مقر إقامته في فندق مينا هاوس بمنطقة أهرامات الجيزة أن هذا الوفد تصرف مع الفندق وكأن لا شيء يمكن أن يردع الأمن الإسرائيلي ورغبته في التأكد من عدم وجود ميكروفونات في الغرف أو أجهزة التليفون أو الحوائط أو الأثاث.

من هنا كانت الصدمة كبيرة عندما غادر الإسرائيليون مينا هاوس لكي تكتشف إدارة الفندق أن كل الأسلاك والتليفونات والحوائط، وربما كل الأثاث قد أسيئت معاملته بشكل احتاج إلى إعادة تأهيل كاملة لهذه الأجنحة والأقسام التي احتلها الإسرائيليون بالفندق، وذلك تحت دعاوى الأمن والتأمين والتأكد من خلو الغرف والأجنحة وحجرات الاستقبال من أي أجهزة تنصت مصرية.

وبالتالي، ومع وصول وفد المقدمة الأمنية المصرية.. فقد قامت بتسلُّم الأدوار التي كنا سنقيم بها في فندق هيلتون القدس وهي أدوار عالية.. وتعاملنا مع كل شيء بنفس الأسلوب الذي عُومل به فندق مينا هاوس، وكأن الرسالة هي أن «البادي أظلم».. وقام الوفد المصري بتركيب شبكة اتصالات كاملة بين كل غرف أعضائه، ومُسحت حوائط الأدوار والحجرات بأجهزة كشف ميكروفونات التنصت. لقد كانت مهمة كبيرة لجهاز المخابرات العامة تتسم بالتحدي والمواجهة، إلا أن المؤكد أنها لم تكن المواجهة الأولى بين جهازنا المخابراتي الأمني وأجهزة التجسس الإسرائيلية. لقد كانت التوصيات التي قُدِّمت لنا من مخابراتنا، نحن الدبلوماسيين من أعضاء وفد التفاوض المصري، ألا نتحدث إلا في الأماكن المفتوحة خارج مباني الفندق.. وإن اضطرتنا الظروف للجلوس معًا في قاعة اجتماعات ومشاورات الوفد، أو أجرينا أحاديث فيما بيننا لدراسة الموقف.. أن يتم ذلك وهناك أكثر من جهاز مذياع وتليفزيون مفتوح وعلى صوت عالٍ كي لا تنجح وسائل التصنت في التلصص على مناقشاتنا.. ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى أننا كنا نتحدث مع وزير الخارجية في جناحه، أو فيما بيننا ونحن نصرخ حيث لم نكن في الحقيقة نسمع أصواتنا أو نقاشنا بسبب علو صوت الأجهزة التي وضعتها المخابرات المصرية لنا.. وتبينا سريعًا أن أصلح الوسائل وأنجحها هو في التحدث معًا خارج الفندق في حدائقه أو حول حمام السباحة وبصوت هامس.

أعد الدكتور «بطرس بطرس غالي»، وزير الدولة للشئون الخارجية مشروع كلمة الوزير

«محمـد إبراهيـم كامل» التي كان مـن المفترض أن يلقيها في المطار فـور الوصول.. وكذلك في الاجتـماع الافتتاحي لأعمال اللجنة السياسـية في يوم 17 ينايـر صباحًا.. وقرأت الكلمة بتكليف من «أحمد ماهر» واستشعرت عدم الارتياح.. وقدرت أنها تحتاج لتقوية وأن نكرر فيهـا مواقفنـا الواضحة التـي تطالب بتحقيق الأهداف التي كنا نسـعى إليهـا، وهي تحقيق الانسـحاب الكامل مـن الأراضي العربية المحتلة والتسـوية العادلة للقضية الفلسـطينية.. والأمـن للجميع.. واسـتأذنت السـفير «أحمد ماهـر» في أن أقوم بإعادة صياغـة الكثير من فقرات مشروعي الكلمتين أو البيانين فوافق فورًا.

وطالبنا بالتالي في كلمة مطار «اللد» أن ينتهي الاحتلال إذ إنه لا سلام مع هذا الاحتلال، كما أكدنا حق تقرير المصير للفلسـطينيين، وتحولـت الكلمة التي وافق عليها «محمد إبراهيم كامل» إلى كلمة نارية تتسـم بالجرأة والحزم خاصة أن من سـيلقيها هو وزير خارجية مصر في عقـر دار الخصم.. وأقلعـت الطائرة المصرية وكانت من طراز بوينـج 737، وعلى متنها كل أعضاء الوفد المصري برئاسة الوزير «محمد إبراهيم كامل» ومشاركة الدكتور «عصمت عبـد المجيد».. وانضـم إلى المهمة الدكتور «بطـرس بطرس غالي» الذي طلـب منه الرئيس «السادات» أن يشارك في هذه الجولة من المحادثات لمساعدة وزير الخارجية المصرية.

تواجدت مجموعة العمل السياسية بكل أفرادها، كما كان هناك كثير من ضباط المخابرات من أعضاء هيئات التقييم والمعلومات ورجال من الأمن والداخلية والاتصالات وغيرهم، ووصلنـا إلى القـدس بعـد فترة زمنيـة ليسـت بالطويلة وألقى «محمـد إبراهيم كامـل» بيانه القـوي. وأُخـذ الجانـب الإسرائيلي لوضـوح الرسـالة وصرامتها وكان الليـل قد هبط على أرضيـة مطـار اللـد وتحركـت سـيارات قافلة الوفد مـن المطـار في طريقهـا إلى القدس عبر مناطـق جبلية مرتفعة.. كان المخصص لي سـيارة متوسـطة الحجم صحبني فيها السـكرتير الأول «حسـين حسـونة» عضـو مجموعـة العمـل، والدبلومـاسي الوحيد الـذي ذهب مع الدكتور «بطرس بطرس غالي» في المهمة الأولى عند مصاحبته للرئيس «السـادات» في زيارة القدس في نوفمبر 77.. واستقل معنا السيارة مدير مكتب وزير الخارجية الإسرائيلية «إيلي روبنشـتاين»، وأخذنا جميعًا نتحدث حديثًا بسـيطًا.. وأخذت أسـأل الإسرائيلي عن بعض مواقـع المعـارك التـي دارت على هـذا الطريق الجبلي بين العـرب وإسرائيل.. سـواء الفيلق

الأردني أو الجماعات الفلسطينية التي كانت تقاتل في عام 48 ضد الهاجناه والأرجون وغيرهم من جماعات وميليشيات إسرائيل.. وفجأة استدار «روبنشتاين» ليقول: وهنا في هذا الاتجاه ربما ترى سجن «الرملة» الذي نستضيف فيه بعض أصدقائك.. وتنبهت إلى ما يقصده واستشعرت التحدي فيما قاله ورددت: هم ليسوا بأصدقائي.. هم إخوتي.. وسوف نحارب من أجل استقلالهم وتخلصهم من الاحتلال الإسرائيلي.. وسوف ننجح في نهاية المطاف.. وساد الصمت حتى وصلنا إلى الفندق بعد حوالي نصف ساعة.. ويجب أن أعترف هنا بأن لحظات الوصول إلى إسرائيل، ثم التحرك بالسيارة في هذا الطريق الذي كان موحشًا أدى إلى كثير من التوتر في نفسي.. وفجأة، استشعرت أن أنفي يفصد دمًا.. وأخذت أبلع ريقي، ولكي لا أسمح بانفجار الشعيرات الدموية؛ ومن ثم اتساخ قميصي أو جاكت البدلة التي كنت أرتديها.. لقد فكرت في هذا المنظر الذي كان يمكن أن يحدث ضجة إعلامية.. لهذا الدبلوماسي المصري الذي يخرج من السيارة أمام الفندق وهو مضرج بدماء على قميصه.. ولم يكن لديَّ منديل أو أي شيء أحكم به الدماء.. وتحدثت مع «حسين حسونة»، زميلي بالسيارة.. بالمشكل الذي يواجهني.. وقال بهدوء.. «ضع رأسك خارج شباك السيارة؛ لعل الهواء البارد يوقف النزيف.. وفعلت ما نصحني به.. ولم يتنبه «إيلي روبنشتاين» للوضع الذي أتعرض له.. وبدأ النزيف يتوقف.. وإن كنت أحسست أن التهابًا رئويًا سوف يصيبني في نهاية هذه الرحلة القصيرة زمنيًا رغم أنني أحسست أن لا نهاية لها بسبب هذا الوضع الذي واجهني خلالها.

ووصلت الفندق، وكانت الصحافة الإسرائيلية والدولية والمصرية تنتظرنا.. ووضعت يدي على أنفي وأسرعت بدخول البهو، وحاول بعض الإعلاميين التحدث معي وتوجيه الأسئلة.. مثلما فعلوا مع كل أعضاء الوفد المصري.. وتفاديت الجميع وأسرعت إلى حجرتي وانتهت الأزمة.

قمت بعد فترة وجيزة.. وبعد التأكد من توقف النزيف تمامًا نتيجة لتدخل أحد الأطباء المصاحبين لنا- بالذهاب إلى جناح الوزير «محمد إبراهيم كامل» ورأيت جناحًا رائعًا كبيرًا مؤثثًا بأجمل أنواع الأثاث، إلا أن ما استوقفني كان وجود أكبر تل رأيته في حياتي للفواكه الطازجة والمجففة الموجودة على مائدة طويلة للغاية في مدخل حجرة طعام الوزير.

كان الإسرائيليون عند وجودهم في مينا هاوس يأمرون بكميات كبيرة من الأطعمة المصرية؛ أطعمة تكفي لأعداد غفيرة من البشر.. إلا أن الوفد الإسرائيلي كان محدودًا جدًّا في عدد أفراده.. وتبينا أنها وسيلة لمضايقة الفندق وتحميل الضيافة المصرية.. ولم يفتنا نحن أن نقوم باللازم لرد الصاع صاعين؛ فإذا ما كان العشاء لثمانية أفراد بالحجرات أو بجناح الوزراء فإن قائمة الأطعمة المطلوبة كانت دائمًا أضعاف الاحتياجات الحقيقية والفعلية للوفد.

وجاء وزير الدفاع الإسرائيلي «فايتسمان» لكي يعبر عن تحياته للوزير المصري، وكان «موشى ديان» قد غادر الفندق بعد اصطحابه الوزير «محمد إبراهيم كامل» من الطائرة في مطار اللد إلى جناحه بالهيلتون.. وكان «فايتسمان» يتحدث كلمات عربية وينطقها باللهجة المصرية نتيجة لخدمته السابقة في سلاح الطيران البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية.. وكان بادي السعادة والمجاملة للوزير المصري.. وكنت أجلس بتعليمات من «أحمد ماهر» لكي أسجل محضر المقابلة أو أي نقاط هامة قد يتطرق إليها النقاش بين وزير الخارجية المصرية وأي من زواره.. وفي أثناء الحديث الخفيف بين الوزيرين، أبلغه «محمد إبراهيم كامل» أن والدي كان طيارًا مصريًّا في أثناء الحرب العالمية الثانية.. وسأل «فايتسمان» عن اسمي واسم والدي، ثم عقب بالقول إنه كان يعرف الكثير من الطيارين المصريين أثناء هذه الحرب العالمية وفي السنوات التالية، وإنه شارك مع «محمد صدقي محمود» في دورة أركان حرب الطيران في كلية «أندوفر» في بريطانيا.. وقلت له لعلك تقصد «جمال عفيفي» الذي كنت أعلم منه أنه زامل «فايتسمان» في هذه الدورة.. فقال نعم.. إنه «جمال عفيفي» وليس «صدقي محمود».. وذكر.. لقد أسفت لما حل بهما بعد حرب 67.. ولم أعلق.. وسألني ما الطائرات التي كان يقودها والدك؟ وعددتها له.. سبتفاير/ هاريكان/ هاليفكس/ لانكستر/ داكوتا/ والكوماندو، مشيرًا إلى أن سنواته الأولى شهدت طيرانه على المقاتلات، ثم القاذفات وأخيرًا طائرات النقل. وأضفت أن لديه – أي والدي – الكثير من القصص التي يسعده أن يقصها على أصدقائه وابنه في الإغارة على إسرائيل في عام 48/ 49.. وجاملني «فايتسمان» بالقول: لن يحدث ذلك مرة أخرى وسوف يحل السلام فيما بيننا.

وأخذ وزير الدفاع الإسرائيلي يتحدث مع وزير الخارجية المصرية؛ حيث أكد أنه سيعمل

بقوة من أجل تحقيق السلام مع مصر وإن كان أشار أيضًا إلى الاهتمام المحوري لإسرائيل بأمنها ومستقبلها.

بدأت أعمال اللجنة السياسية صباح يوم 17 يناير.. وألقى الوزير «محمد إبراهيم كامل» بيانًا مصريًا قويًا يطالب بتحقيق السلام الشامل والانسحاب من كل الأراضي المحتلة وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، وتحدث الجانب الأمريكي بنفس النقاط التي تطرق إليها الرئيس «كارتر» في أسوان في 4 يناير، وكذلك بنقاط ومفهوم جدول الأعمال الذي قدمه الأمريكيون إلى الطرفين يوم 15 يناير وتبعه «موشى ديان» الذي عكس بيانه، وبدقة، المواقف الإسرائيلية المعروفة عندئذ.. ورفعت الجلسة.. ولكي تتحرك الوفود من بدروم الفندق حيث عقد الاجتماع الافتتاحي في قاعة متوسطة الحجم إلى الدور الحادي والعشرين بالفندق لاجتماع ثلاثي مغلق فقط على أعضاء الوفود الثلاثة (الأمريكي/ الإسرائيلي/ والمصري)، وأخذت الأطراف الثلاثة تتحدث مرة أخرى بمواقفها، وأوضحت النقاشات الاختلافات الكبيرة بين الجانبين المصري والإسرائيلي حول التوصل إلى مفهوم متفق عليه لإعلان مبادئ يحكم التسوية حسبما يقضي جدول الأعمال الأمريكي المقبول من كليهما.

طرح الإسرائيليون علينا مقترحهم فيما يجب أن يكون عليه إعلان المبادئ الذي يمكن أن يصدر عن اجتماع اللجنة السياسية وتضمن المقترح:

■ أن حكومتي مصر وإسرائيل مصممتان على مواصلة جهودهما للوصول إلى تسوية شاملة للسلام بالإقليم.

■ أن الحكومتين، وفي إطار مثل هذه التسوية، يبديان استعدادهما للتفاوض حول معاهدات سلام على أساس المبادئ التي تضمنها قرارا مجلس الأمن 242 ، 338 في عامي 67، 1973.

■ واتفقت الحكومتان على أن إقامة هذا السلام الدائم يتطلب إجراءات لتأمين الآتي:

– انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلت في خلال نزاع عام 67.

– إنهاء كل حالات الحرب.. والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي واستقلال وحق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون أي تهديد باستخدام القوة.

- ضمان حرية الملاحة في المجاري المائية الدولية.. [يقصد بذلك قناة السويس/ ومضيق تيران].

- التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.. ويلاحظ هنا أنها لم تشر إلى اللاجئين الفلسطينيين ولكن سمتهم اللاجئين؛ بهدف فرض التعامل مع ادعاء إسرائيل بأن هناك لاجئين يهودًا من الدول العربية.

- ضمان سيادة الدول وسلامتها الإقليمية من خلال اتخاذ إجراءات، من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

■ أن التسوية العادلة لقضية الفلسطينيين العرب المقيمين في يهودا وسماريا وقطاع غزة سوف تحل من خلال الحكم الذاتي لهم وحق الإدارة الذاتية.

كان من الطبيعي أن نرى نحن في الوفد المصري أن هذا المقترح الإسرائيلي لإعلان المبادئ الحاكمة للتسوية والذي يمكن على أساسه بدء التفاوض الجاد- لا يستجيب لأهدافنا أو مطالبنا؛ إذ غاب عنه الإشارة الواضحة للانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

كما استمر الطرح الإسرائيلي يتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين بعيدًا عن حق تقرير المصير وهو المطلب الفلسطيني والعربي المحدد.. من هنا قامت مجموعة العمل بطرح المشروع المصري لإعلان المبادئ مثلما أعددناه نحن بالقاهرة مع تعديلات طفيفة قمنا بتضمينها في أثناء وجودنا بالقدس، وذلك على ضوء ما جاء من الإسرائيليين.. وتضمن الطرح المصري:

■ أن الجانبين المصري والإسرائيلي على استعداد للتفاوض على اتفاقات سلام على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 في كل أجزائهما.

■ أنه ومن أجل التوصل إلى هذه الاتفاقات فإن المطلوب:

- انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة طبقًا للقرار 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

- ضرورة ضمان سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي من خلال إجراءات يُتفق عليها ومن خلال مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل.

- احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دول المنطقة.

- تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها على أساس حق تقرير المصير، ومن خلال مفاوضات تشارك فيها كل من مصر/ الأردن/ إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

- إنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل دول الإقليم من خلال توقيع معاهدات سلام تقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال أيضًا، فقد رفض الجانب الإسرائيلي المقترح المصري الذي استهدف وضع الأمور في نصابها بشكل محدد فيما يتعلق بمسألة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام 67 وكذلك القضية الفلسطينية والتي هي ليست بقضية لاجئين فقط، ولكن قضية حق تقرير مصير لشعب كامل يبغي أن يحكم نفسه وفي استقلال كامل داخل بلده.

وضح أن الأمور لن تتحرك بعيدًا بهذه المواقف المصرية والإسرائيلية التي تُظْهِر لدى العين أو العقل غير المدرب على قراءة النصوص أن الفروق بينها ليست كبيرة.. إلا أن القانونيين والدبلوماسيين المدربين يمكنهم فورًا تبين نقاط الخطر والشراك والفخاخ الموجودة في كل نص.. وجاء «سيروس فانس» لكي يقابل وزير الخارجية المصرية ولكي يتحدث حول ما يمكن للولايات المتحدة القيام به من مبادرات أو أفكار يطرحها لتجاوز المشاكل بين الطرفين.. وأكد له الوزير «محمد إبراهيم كامل» ما سبق أن تحدث به مع «موشى ديان» أثناء الاجتماع الرسمي الصباحي.. وسجلت وقتها أن «محمد إبراهيم كامل» رفض المطلب الإسرائيلي في إنشاء لجان لبحث المسائل والنقاط المعروضة على جدول الأعمال، والتي تفصل الجانبين عن بعضهما البعض قبل الاتفاق بشكل كامل على صياغة إعلان المبادئ التي ستحكم المفاوضات؛ وبالتالي التسوية السياسية للنزاع.. وعاد الوزير «محمد إبراهيم كامل» طبقًا لما سجلته عندئذ إلى أن مصر ترفض بالكامل الطرح الذي جاء في مشروع «مناحم بيجين» بالإسماعيلية أو مواقف الوفد العسكري الإسرائيلي في القاهرة يومي 11، 12 يناير 78.. وفيما يتعلق بالتسوية الفلسطينية فإن مصر تهتم بتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.. وأما تفاصيل تطبيق هذا الحق ومراحل تنفيذ أي اتفاق في

هذا الشأن فإنه أمر يمكن لإسرائيل أن تبحثه مع ممثلي الشعب الفلسطيني وبحضور كل من مصر والأردن باعتبارهما الطرفين اللذين كان لهما السيطرة على الضفة الغربية وغزة قبل اندلاع الأعمال العسكرية وهجوم إسرائيل على مصر والأردن في عام 67. وحاول «سيروس فانس» أن يتطرق إلى مسألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء.. ورفض «محمد إبراهيم كامل» فورًا التطرق إلى الموضوع.. وأضاف أن هذه المسألة مسألة عسكرية ستحتاج إلى تسوية بين العسكريين المصريين والإسرائيليين في إطار اللجنة العسكرية المعنية بمناقشة ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي من أراضي مصر وإخلاء المستوطنات والمنشآت والمطارات والموانئ وغير ذلك في سيناء، وصولًا إلى خط الحدود المصرية مع فلسطين تحت الانتداب.. وأكد «محمد إبراهيم كامل» أن الفهم المصري لعمل اللجان هو أن اللجنة العسكرية ستعمل على بحث كل الإجراءات العسكرية وترتيبات العلاقات بين الجانبين ومنع الخطأ في أي أعمال عسكرية.

أما اللجنة السياسية فإن دورها هو في صياغة اتفاق تفاوضي سياسي لتسوية سياسية بين مصر وإسرائيل يتم تضمينها في معاهدة سلام مقترحة.. وكذلك التفاوض على مستقبل تسوية القضية الفلسطينية وبما يتيح للفلسطينيين حق تقرير المصير الكامل.

واستمع «سيروس فانس» بإمعان شديد.. وكان يرافقه كبار مساعديه، مثل «أثرتون»/ «ساندرز»/ «إيلتس»/ وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي من معاوني «برزنيسكي»، مثل «بيل كوانت».

على الجانب المصري، تواجد الدكتور «أسامة الباز»/ «أحمد ماهر/ و«أحمد أبو الغيط».. وهنا يجب أن أتطرق إلى الوضع الجديد لأسلوب الوفد المصري في التعامل مع كل أنواع هذه المفاوضات أو دعنا نقل المشاورات والمحادثات.. فلقد وضح أن الوزير الجديد «محمد إبراهيم كامل» لا يرغب في أن يكون هناك هذا العدد الكبير من المعاونين المصريين.. من هنا تم وبشكل هادئ وبالتدريج تقليص دور عدد من أعضاء مجموعة العمل المصرية الدبلوماسية التي أدارت المفاوضات خلال الشهور السابقة وبالتحديد في شهر ديسمبر 77 حتى الوصول إلى القدس.

وتقديري أن دور «أحمد ماهر» الذي تعاظم كثيرًا في هذه الفترة كان له تأثيره الحاسم،

كذلك فإن خشية «محمد إبراهيم كامل» من الاعتماد على بعض الدبلوماسيين الذين سبق لهم العمل اللصيق مع الوزير «إسماعيل فهمي» كان أيضًا له تأثيره.. إلا أنه ينبغي القول أيضًا إن «محمد إبراهيم كامل» احتفظ بعلاقة طيبة للغاية مع الدكتور «بطرس بطرس غالي»، خاصة مع وجود الحساسيات التقليدية بين منصبي وزير الخارجية صاحب التأثير المطلق في أعمال الوزارة وتوجيه السياسة وغير ذلك من مهام ووجود وزير دولة للشئون الخارجية يسعى لإيجاد دور.. ربما له صفة الاستقلال عن وزير الخارجية، وهو ما يثير دائمًا مشكلات مختلفة يعانيها هذا التنظيم في حالة وجوده.

ينبغي القول أيضًا في هذا السياق إن «محمد إبراهيم كامل» احتفظ بأحسن العلاقات مع الدكتور «أسامة الباز».. ولكن مع وجود الكثير من الحذر في نظرته، وكذلك «أحمد ماهر» نتيجة للنفوذ الكبير والمعرفة العميقة للدكتور «أسامة الباز» في الملفات وصلاته الواسعة مع كل أقطاب الحكم في مصر.. وأبلغني كل من «أحمد ماهر».. والدكتور «أسامة الباز» أن الأخير.. بادر بالتحدث إلى الأول مشيرًا إلى قلق مجموعة العمل من تنحيتها وأن بعض أعضائها بدأ يُحمل على «ماهر» إلا أن الأول أكد أن هذا هو أسلوب الوزير الجديد وأنه لن يعدل من منهجه بسبب ضيق البعض من هذا الأسلوب.. وبقي الحال بعد ذلك في شكله الجديد.. أي وجود فاعل وقادر للدكتور «أسامة الباز» وكل من السفير «الريدي» والسفير «العربي» وأخيرًا «أحمد أبو الغيط».. وانزوى دور بقية أعضاء مجموعة العمل تدريجيًّا حتى استقالة الوزير «محمد إبراهيم كامل» في سبتمبر 1978.

وخرج «سيروس فانس» من الاجتماع مع «محمد إبراهيم كامل» مساء يوم 17 يناير؛ لكي يلتقيا على مائدة العشاء التي دعا لها «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل، مع وعد من جانب «سيروس فانس» بأن يحاول التوصل إلى صياغة مُرْضية لإعلان مبادئ يمكن أن يقبله الجانبان المصري والإسرائيلي في اليوم التالي.

الفصل الثامن عشر

(الصلف الإسرائيلي)

نصل الآن إلى الأزمة التالية التي واجهها الاجتماع بالقدس بعد أزمة عدم الاتفاق على صياغة إعلان المبادئ، وأقصد بها المشكلة التي أثارها «مناحم بيجين» في حفل العشاء.

كان السفير «أحمد ماهر» قد طلب مني – مرة أخرى – أن أعد كلمة بسيطة وقصيرة يلقيها الوزير «محمد إبراهيم كامل» في نهاية العشاء في إطار تبادل الأنخاب بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي.. وأعددت كلمة قصيرة جدًّا بها المجاملة الضرورية إلا أنها تتصف بالاتزان وتتفاعل مع المناسبة ليس أكثر أو أقل.. وقام «أحمد ماهر» بتصحيح بعض صياغاتها دون تعديل في توجهها وكُتبت على كروت صغيرة، وذهبنا جميعًا إلى هذا العشاء الذي أعتقد أن كل مسئولي إسرائيل وكبار أصحاب القرار بها تواجدوا فيه.. وكان الطعام جيدًا للغاية، وقال بعض الإسرائيليين على المائدة التي كنت أجلس إليها وحيث كان التنظيم بالحفل يقضي بوجود مجموعة كبيرة من الموائد المستديرة لجلوس أعضاء الوفود متفرقين مع الضيوف من الإسرائيليين، ومائدة مستطيلة جلس إليها رئيس الوزراء وضيوفه الرئيسيون «محمد إبراهيم كامل»/ «سيروس فانس»/ وكبار مسئولي إسرائيل وقريناتهم.. قالوا.. أي الإسرائيليون.. لي.. وكنت أجلس مع السفير «أحمد ماهر» الذي كان يؤكد دائمًا ضرورة تواجدي معه في كل المناسبات: إن هذه الأسماك المقدمة لنا اليوم أسماك بحيرة البردويل، وقلت لهم سوف نستردها منكم.. ولكنني أضفت؛ وبهدف تخفيف الصدمة عليهم: وسوف نبيعها لكم بسعرها الحقيقي.

مضى الحفل في هدوء ورصانة، ثم قام «مناحم بيجين» لكي يدلي بكلمة ترحيب

بالوفدين المصري والأمريكي وبضيوفه، وإذ به يخوض في إلقاء كلمة مستفيضة غير مكتوبة لكنهـا بالتأكيد جاهـزة في باطن عقله.. وتحدث عن معاناة اليهود في تاريخ العالم، وطردهم مـن مـصر وتعرضهم للهولوكست على أيـدي هتلر.. وحـق الـدول والمجتمعات في صد العدوان الذي تتعرض له الشعوب المسالمة مثل إسرائيل وحقها في الاحتفاظ بغنائم الحرب العدوانية التي فرضت عليها وتجربة الشـعوب الأوربية في هذا الصدد.. واستشـعرت وأنا أسـتمع لهذا البيان الفلسـفي الطويل الكثير من الضيق والقلق.. ونظرت بهدوء – وإن كان لا يخفـى التوتر الذي أستشـعره – إلى «أحمد ماهر» ولم أعلق لوجـود إسرائيليين من الذين يتحدثـون العربيـة على المائدة معنا.. وكنت أحاول أن أبـصر «محمد إبراهيم كامل» من على بعـد، ورأيته – من خلال حركات جسـده – يعكس التوتر والضيـق.. لقد فاتنا إطلاقًا أن نعده لهذا الاحتلال الذي يجد نفسه الآن في مواجهته.. وأخذت أترقب الموقف وكنت أسجل بسرعـة مـا تحدث بـه «مناحم بيجين»، كما سـجلت وبسرعة شـديدة أفـكاري في الرد عليه فلسفيًا وتاريخيًا.. لقد كان لديَّ ما يمكن أن نفحمه به.. وانتهى رئيس الوزراء الإسرائيلي.. وأعطى الكلمة لرئيس وفد مصر.. «محمد إبراهيم كامل» .. ولم يقرأ وزيرنا بطبيعة الأحوال والظـروف البيـان القصير المكتوب على الكـروت التي أعددناها، وقال إنه يود أن «يشـكر حكومة إسرائيل على حسـن الاسـتقبال والضيافة وإنه عندما دُعِيَ إلى هذا العشـاء.. وقبل الدعوة فقد كان يتوقع أن يقضي أمسية هادئة مع طعام طيب، إلا أن رئيس الوزراء رأى أن يقحم في كلمته أمام العشـاء قضايا ونقاطًا ليس مجالهـا هذا الحفل، وإنني– والكلام للوزير المـصري – لا أعتقـد أن هـذا الحفل هو المكان المناسـب للـرد على ما قاله رئيـس الوزراء.. وإن كل مـا أريد قوله هنا هو أن المبادئ التي حددتها في خطابي في افتتاح اللجنة السياسـية، والتي يرفضها رئيس الوزراء الآن، هي الأسـاس الوحيد الذي يمكن أن يُبنى عليه سـلام عادل وشامل.. أما ردي على ما قاله فأحتفظ به لأقوله في اجتماع اللجنة السياسية غدًا فهي المنـبر المخصص لذلك».. وبهتت القاعـة.. وتكهرب الموقف.. ولم يـشرب «محمد إبراهيم كامـل» أو أي منا أي نخب مع الحضور.. وطلـب «مناحم بيجين» وقد ألجمته المفاجأة من «سـيروس فانـس» وزير خارجية الولايـات المتحدة أن يتحدث، وانتهـى الحفل فور انتهاء كلمته.. وكانت ليلة صاخبة في كل معانيها.

لقد كرر «محمد إبراهيم كامل» كثيرًا، بعد ذلك ولأعوام، تجربته مع «مناحم بيجين» الذي حاول أن يربت على كتفه لكي يسأله: ما السبب لضيق الضيف المصري؟ وأنه لم يقصد الإساءة.. ويضيف «محمد إبراهيم كامل» أنه نظر شزرًا إلى الإسرائيلي وبكل قسوة، وأنه تبين الكثير من القلق لدى «مناحم بيجين» عندما أزاح الوزير المصري يده بقوة من على كتفه.

تعرضت أعمال اللجنة السياسية، وبعد مجرد مرور اجتماع واحد مغلق لأعمالها، لكثير من المشكلات العويصة التي تحتاج لجهد كبير.. وكنا نرسل إلى القاهرة، لحظة بلحظة، وبشكل دوري أيضًا مجموعات من البرقيات الشفرية إلى الرئيس «السادات» عبر مكتب نائب الرئيس «حسني مبارك» نشرح فيها كل المواقف وصعوبات المفاوضات.. وكان الوزير «محمد إبراهيم كامل» قد التقى قبل حفل العشاء الحزين والمشهود في نفس الوقت وبصحبته كل من الدكتور «بطرس بطرس غالي» و«أحمد ماهر السيد» الذي سجل المحضر بدقته المعهودة.. بـ«مناحم بيجين» في مبنى الكنيست في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي.. واتسم حديث «مناحم بيجين» بالحدة والنقد لكل ما جاء على لسان الوزير المصري من مطالب ومواقف مصرية سواء في مطار اللد عند الوصول أو أمام اجتماع اللجنة السياسية في بدروم الهيلتون صباح نفس اليوم.. 17 يناير.. وأبرقنا بالموقف إلى الرئيس «السادات».. ثم جاءت هذه المواجهة في حفل العشاء وتوصل الرئيس «السادات» إلى خلاصات الموقف.. وكان في كل برقياته المرسلة إلى «محمد إبراهيم كامل» يحثه على الهدوء وعدم السماح للإسرائيليين باستثارته.. مع تشجيعه الدائم.. من خلال تأييد خطواته ومواقفه وحتى يطمئن وزير الخارجية لنهجه وما يسير فيه.

ذهبنا جميعًا؛ كل الوفد المصري والصحافة المصرية نعبر عن تشجيعنا ورضانا للوزير المصري في جناحه بالفندق.. وكانت مظاهرة مصرية قوية، ثم جلست مع «أحمد ماهر» في حجرته المجاورة لجناح الوزير المصري.. وهمست بعدم رضائي عن كل الوضع.. لقد كان أداء الوزير قويًّا وحازمًا.. إلا أنني تصورت أنه كان ينبغي لنا أن نرد على كل فلسفات رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان يعشق التاريخ.. وله معرفة كبيرة بالتاريخ الأوروبي.. واستحواذ الأوروبيين تاريخيًّا على أراضي بعضهم البعض.. ونقل سكانهم.. وغير ذلك

مـن قصصهـم.. لقد كان في إمكاننـا أن نوجه لكل هذه الفلسـفة والمنطق الإسرائيلي ضربة قاصمة.. خاصة أن كل الحفل كان في العلن وأمام الإعلام الدولي، ونظر إليَّ «أحمد ماهر».. وعكسـت عيناه تفهمـه لما أقول.. وقال يـا «أحمد» «محمد» بك ليس هكذا.. واسـتيقظنا في الصباح لكي نعد للاجتماع التالي للجنة السياسية.. وجاء «سيروس فانس» الذي كان عليه أن يغـادر في مسـاء هذا اليوم 18 يناير عائدًا إلى واشـنطن لارتباطـات حاكمة.. بعد انتهاء حفل عشاء كان قد دُعي الجانبان الإسرائيلي والمصري إليه.

كان «سـيروس فانـس»– مثلـما سـبق لي القـول– رجـلًا يتمتـع.. ليـس فقـط بالحكمة والإخلاص، بل كان ذا مصداقية كبيرة في كل مواقفه.. ولقد شهدته بعد ذلك يعمل في قمة كامب دافيد الثانية في سبتمبر 1978 أو الاجتماع السابق عليها في «ليدز كاسل» ببريطانيا.. وفي كل المشاورات الأخرى التي حضرتها مع «محمد إبراهيم كامل» و«أحمد ماهر السيد».. وكان أداؤه يتسم دائمًا بهذه الجدية.

لقد كنت أراه بعد ذلك لسـنوات في عام 85 وما بعده، عندما كنت أعمل في وفد مصر لدى الأمم المتحدة؛ إذ كان يسـير دائمًا إلى مكتبه من شـقته في منطقة «سـنترال بارك» بمدينة نيويـورك.. وكنت كثيرًا ما أسـير على قدمي من محطـة الأتوبيس الذي يحضرني من منزلي في «نيوجـيرسي» عـبر نهر «الهدسـون» إلى «مانهاتن».. وأراه في الشـارع الخامس حاملًا حقيبة صغيرة جدًّا للأوراق، وكانت ملامحي الشرقية تكشـف هويتي.. وأنظر إليه وأحييه.. فيرد التحيـة بابتسـامة رقيقة.. وفي يوم أوقفنـي.. وقال: أعتقد أنك أحـد المصريين الذين عملنا معهم سـنوات في المفاوضـات.. وأجبت بالإيجـاب.. وأبلغته أنني أعرفـه جيدًا من خلال مفاوضـات القـدس/ القاهرة/ الإسـكندرية/ ليدز كاسـل/ قمـة كامب دافيـد.. وكثيرًا مـا جلسـت إلى نفس المائدة معـه.. وعلق وقتهـا.. بأنه «يتذكر الآن».. لقد كان «سـيروس فانس» أحد دبلوماسيي أمريكا العظام.. واستقال في مايو 1980 من إدارة الرئيس «كارتر» احتجاجًـا على العملية العسـكرية الفاشـلة التي قامت بها القـوات الأمريكية ضد إيران في مواجهة أزمة الرهائن الأمريكيين والسفارة الأمريكية في طهران.

أقول جاء «سـيروس فانس» وكبار معاونيه وطرح عـلى «محمد إبراهيم كامل» مشروعًا أمريكيًّا يسـعى للتقريـب بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ويقـدم صياغة جديدة لإعلان المبادئ.. وتضمن المقترح الأمريكي أربع نقاط محددة.. هي:

■ إن حكومتي مصر وإسرائيل مصممتان على الاستمرار في جهودهما للوصول إلى تسوية سلمية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط.

■ وفي إطار هذه التسوية فإن الجانبين يعبران عن استعدادهما للتفاوض حول معاهدات سلام لتنفيذ القرارين 242/ 338.

■ إنه سيتم التوصل إلى حل عادل للمسائل الخاصة بالضفة الغربية وغزة والتي ستمكن الفلسطينيين العرب من المشاركة في تقرير أمر مستقبلهم، وذلك من خلال محادثات تشارك فيها مصر/ الأردن/ إسرائيل/ وممثلون عن الفلسطينيين العرب.

■ سوف يتم إنهاء كل حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وإقامة علاقات سلمية طبيعية من خلال معاهدات سلام.

وجاء الطرح الأمريكي مخيبًا للآمال.. ولم يتحدث الأمريكيون عن الانسحاب.. كما أنه تناول الفلسطينيين باعتبارهم «الفلسطينيين العرب».. وهي نفس الصياغات التي تستخدمها إسرائيل، والتي أعتقد أن القارئ الكريم قد أصبح على اطلاع بَيِّن عليها في ضوء تكرارها طوال هذا الشهر منذ 14 ديسمبر 77 في اجتماعات مينا هاوس حتى يوم 18 يناير 1978.

وصارحهم «محمد إبراهيم كامل» عن غياب الإشارة إلى الانسحاب أو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.. وكذلك الإشارة إلى ما يُسمى القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وليس الفلسطينيين العرب في مواجهة الفلسطينيين اليهود مثلما يحاول «مناحم بيجين».. وأوضح الجانب الأمريكي وكان الحديث دائمًا في هذا اليوم لكل من «سوندرز» و«أثرتون».. اللذين كانا يصوغان الرؤية الأمريكية ويقودان محاولات التقريب بين الأطراف.. أنه علينا أن نتنبه أيضًا إلى أن هناك طرفًا إسرائيليًا له مطالبه ومواقفه وأن التفاوض لا يدور بين أمريكا ومصر.. ولكن بين إسرائيل ومصر.. وتشددنا وقلنا لهم: إذن لا نرغب في إعلان مبادئ لا يعكس اهتماماتنا ورؤيتنا وأهدافنا.. وطرح الأمريكيون أن نقدم مشروعًا مصريًا للأراضي الفلسطينية والقضية الفلسطينية في مواجهة ما يطرحه «مناحم بيجين».. ورفضنا أن نقدم طرحًا مصريًا متكاملًا في القضية الفلسطينية مع تمسكنا أن يتضمن إعلان المبادئ الإشارة إلى التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في

كل جوانبها، والحقيقة فقد فرضت علينا التطورات في المرحلة التالية.. في مايو/ ويونيو 78 ثم في ليدز كاسل في يوليو 78 أن نطرح رؤيتنا للتسوية الفلسطينية عبر أفكار محددة وواضحة.

واستمر الجدال بين الجانبين المصري والأمريكي عدة ساعات.. ثم انفض الاجتماع.. توطئة للالتقاء بعد الظهر لاستكمال النقاش.

وحصلت على وجبة غداء سريعة.. وعلمت من الدكتور «عصمت عبد المجيد» أنه سيقوم بزيارة المسجد الأقصى.. فصاحبته.. وكانت زيارة مشهودة أخرى.. إذ دخلت المسجد وتعرفت عليه.. وهزني المشهد بما لم أعهده قط في حياتي خاصة أن الاحتلال وجنوده كانوا يخيمون على كل الزيارة.. وزرنا مسجد عمر.. ووقفت بجوار الصخرة وتجولنا في القدس القديمة، وصمم الإسرائيليون على قيامنا بزيارة منطقة حائط البراق.. ودخل الدكتور «عصمت عبد المجيد» وأمسك بغطاء الرأس اليهودي المفروض وضعه في مثل هذه المناسبات.. ورفض ارتداءه، وأخذت أتابع خطواته عبر الحاجز الحديدي إلى الباحة حيث فضلت عدم الدخول أو مصاحبته.. وعدنا بعد ساعة.. وذهبت بعد ذلك بصحبة «أحمد ماهر السيد» للتجول في القطاع الغربي للمدينة بصحبة بعض أفراد الأمن الإسرائيليين ذوي الملابس المدنية ولاحظت رواجًا كبيرًا بالمحلات.. وأناقة التقديم في الأسواق.. وكأنني في مدينة أوربية مزروعة بالشرق الأوسط.. كانت ملاحظتي التالية أن الكثير من الشبان والفتيات وهم يتسوقون أو يتنزهون يحملون البنادق الآلية.. واستغربت الظاهرة.. وسألت بعض أفراد الأمن الذين كانوا من نفس عمر هؤلاء الشباب.. فقالوا: إنه الحرص والحاجة للدفاع عن الشوارع ضد احتمالات الهجمات الفلسطينية.. إن لديهم الحافز لذلك، كما أن هناك تقسيمًا للمهام والمسئوليات.. واستغربت الظاهرة؛ لأن الكثير من الحوادث يمكن أن يقع في مثل هذا المجتمع الذي يحمل السلاح بسبب أو بدونه.. وتذكرت قراءاتي حول مدينة إسبرطة الإغريقية أو المدينة المسلحة والمستعدة للقتال دائمًا.

وعدنا إلى الفندق لكي يتسلم «أحمد ماهر» من الأمريكيين المشروع الأمريكي المُعدل حول إعلان مبادئ التسوية والذي سبق أن وعد «سيروس فانس» بإعداده وتسليمه لنا بناء على اجتماعه في الصباح مع «محمد إبراهيم كامل».. وأخذنا نقرأ النص الذي تضمن:

■ تكرار الفقرة الخاصة بتصميم حكومتي مصر وإسرائيل على الاستمرار في جهودهما للوصول إلى تسوية سلمية شاملة في الإقليم. وأنه في إطار هذه التسوية فإن الحكومتين تعبران عن استعدادهما للتفاوض للتوصل إلى معاهدات سلام طبقًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ قرار مجلس الأمن 242 في كل أجزائه.

■ سوف يتم انسحاب إسرائيل من أراض احتلت في نزاع عام 1967، كما سوف يكون هناك حدود آمنة ومعترف بها لكل الدول، وهي فقرة جديدة طرحها الأمريكيون، في ضوء اجتماع وزير الخارجية المصرية، لغيابها عن النص الأمريكي الأول.

■ سوف يتم إنهاء كل دعاوى الحرب واحترام وحدة أراضي الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وإقامة علاقات سلام طبيعية بين الدول طبقًا لميثاق الأمم المتحدة.

وضح لنا بعد القراءة السريعة للنص، أنه لا يستجيب بعد للمطالب المصرية المحددة سواء بالنسبة لفقرات الانسحاب أو القضية الفلسطينية التي غابت بالكامل، وهو ما أثار المزيد من الاستغراب، وأخذنا النص وصعدنا إلى الوزير «محمد إبراهيم كامل» لنتحدث بشأنه معه، وإذ بنا نواجه بموجة من التساؤلات من الكثير من معاوني الوزير وأفراد الأمن، أن الوزير يسأل عنكم، وأننا سنغادر الآن إلى القاهرة بتعليمات من الرئيس، وأن الوزير موجود حاليًا في غرفة الاتصالات الخاصة بالوفد حيث يحاول التحدث مع الرئيس في الأمر، وذهبت إلى جناح الوزير، وذهب «أحمد ماهر» إلى غرفة الاتصالات للتعرف على الموقف، وعاد الوزير «محمد إبراهيم كامل» وبرفقته «أحمد ماهر» إلى الجناح وفهمت من حديثهما أنه لم يتمكن من الحصول على موافقة بتأجيل مغادرة الوفد، أو أن يغادر الوزير فقط مع ترك بقية أعضاء الوفد المصري باعتبارها رسالة مصرية بعدم قطع المفاوضات، كان الوزير «محمد إبراهيم كامل» قد ازداد اقتناعًا خلال هذه الأيام الأخيرة، بأن مبادرة الرئيس «السادات» قد أطلقت طاقات وفرصًا كبيرة لنجاح مصر، وربما العرب معها، لكشف إسرائيل وتضييق الخناق حولها، لعل ذلك يؤدي إلى تطويع الموقف الإسرائيلي في اتجاه القبول بالمطالب المصرية والفلسطينية في تحقيق الانسحاب من سيناء والقبول بتسوية عادلة للنزاع الفلسطيني/ الإسرائيلي والحقيقة التي لا أرى إمكانية اليوم أو حينذاك للتشكيك فيها أن المبادرة فعلًا كشفت الموقف الإسرائيلي وأعطت أو وفرت زخمًا للموقف المصري غير

مسبوق، وأتاحت بالتالي إطلاق جهد سلاح حقيقي وإن كان ممتدًا في إطاره الزمني.. ولكي يُتوج في كامب دافيد بعد تسعة أشهر في سبتمبر 1978 بالنجاح في توقيع إطارات السلام.

فكـرت حينذاك مليًا وأخذت أناقش «أحمد ماهر السـيد» كثيرًا في الأمر، لقد كان هناك اقتناع مؤكد لدى الوزير «إسماعيل فهمي» أن مصر والعرب في طريقهم إلى بدء المفاوضات الجماعية مع إسرائيل من خلال استعادة مؤتمر جنيف، في نهايات عام 1977 وكانت وزارة الخارجيـة ووزيرها يعملان بنشـاط لتدبر وتحقيق كل الإجـراءات التنظيمية لانعقاد المؤتمر التفـاوضي مـرة أخرى، وقلت «لماهر» الـذي رد بالموافقة، «هل تصدق، وقـد قمنا بالمبادرة وبزيـارة القـدس وحركنـا الموقف، ومـع ذلك نواجه بكل هـذا الصلف والتشـدد من قِبل إسرائيـل؟»، «كيـف تتصور إذن مـا كان يمكن أن يكـون عليه الوضـع، في غياب كل هذا الزخـم في مؤتمـر جنيف، وبكل تنافسـات وتنازعات المصالح العربيـة المختلفة وتوجهات كل بلـد منـا؟»، وأضفت، «لقد فعل الرئيس السـادات خيرًا بتحركـه المنفرد لأن مصر هي مصر»، وأعود إلى قرار الرئيس «السـادات» في طلب سحب الوفد من مفاوضات القدس، فلقـد تنبـه إلى الموقـف الإسرائيـلي المتشـدد في الإسـماعيلية في 25 ديسـمبر وعلى مسـتوى القمة، وطلب إسرائيل الإبقاء على قواعد جوية ومسـتوطنات في أراضينا، ثم رؤية الجانب الإسرائيلي لشـكل التسـوية الفلسـطينية وأن كل ما هو معـروض إسرائيليًّا يتمثل فقط في السـماح للفلسـطينيين بالحكم الذاتي لمواطنيهم من «الفلسـطينيين العرب»!، أي أن يقرروا مواعيـد فتـح أو إغلاق محلاتهم وكيفيـة إدارة مدنهم وقراهم على حد قـول الجنرال «ديان» للسفير عصمت عبد المجيد في الإسماعيلية.

تنبـه الرئيـس أيضًا إلى تشـدد الموقـف الإسرائيلي سـواء في الأطروحـات الإسرائيلية أمام اجتماعـات اللجنـة السياسـية في القدس أو مقابـلات الوزير «محمد إبراهيم كامـل» مع القادة الإسرائيليـين، وأخـيرًا جاء خطاب «مناحم بيجين» في حفل العشـاء لكيلا يدع مجالًا للشـك بأن الجانب الإسرائيلي لا يزال على غير اقتناع بأن السلام مع مصر سيتطلب قرارات إسرائيلية جـادة للانسـحاب الكامل من أراضيهـا وأيضًا طرح رؤية عاقلة وجادة لتسـوية فلسـطينية/ إسرائيليـة يمكـن الدفاع عنهـا مصريًّا وعربيًّا؛ ومن ثـم جاء قرار الرئيس بالانسـحاب حيث قـدر أن الوضـع ليس جاهزًا بعـدُ لتحرك إسرائيلي جاد وأنه سـوف يحتاج بالتـالي للمزيد من

التنسيق مع الولايات المتحدة للمزيد من الضغوط على «مناحم بيجين» والسعي إلى توظيف المجتمع الإسرائيلي وبعض التوجهات السلمية بداخله من ناحية واستخدام الضغط الدولي والأمريكي، وبخاصة اليهود الأمريكيون من ناحية أخرى لتضييق الخناق على «مناحم بيجين» وفرض قبوله لتسوية مُرْضية للأطراف، وأعود الآن إلى مقابلات «محمد إبراهيم كامل» مع «مناحم بيجين»، الذي رأيت أنه كان حادًّا، بل وعنيفًا في كل لقاءاته مع الوزير المصري الذي - رغم استعداده لمواجهة حادة، بل وجافة - قد استمر رابط الجأش وإن كان لم يرد الصاع صاعين، ربما حتى لا يُتهم من الرئيس أنه ترك لنفسه العنان في التصدي للقفاز الإسرائيلي الملقى تجاهه، وتحدثت مع «ماهر» بأفكاري، وقال في تعقيبه، يا «أحمد»، «محمد» بك عاقل ولن يجهض الموقف، والطريق سوف يكون - في ضوء ما نرى ونشهد - طويلًا، طويلًا.

حضر «سيروس فانس» إلى جناح الوزير المصري في ساعة متأخرة من مساء يوم 18 يناير لكي يعبر عن أسفه، وانزعاج الرئيس «كارتر» لانقطاع المفاوضات مشيرًا إلى نجاحه في إقناع الإسرائيليين بقبول الصياغة المعدلة لمشروع إعلان المبادئ الأمريكي، خاصة في شق فقرة الانسحاب، كما أنه كان يقترب من النجاح في التوصل إلى صياغة مقبولة لهم بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأنه كان يحتاج ساعات قليلة إضافية، وصارحه «محمد إبراهيم كامل» برأيه في أن المواقف الإسرائيلية التي اقتربت من «العجرفة» قد أجهضت هذه الجولة، إلا أن المؤكد أنه سيكون هناك جولات أخرى بعد إعادة التفكير والإعداد والتدبر الجيد للموقف، وعقب «سيروس فانس» بأنه تلقى تعليمات الرئيس «كارتر» بالذهاب إلى القاهرة وتأجيل العودة إلى واشنطن؛ وذلك بهدف الإمساك بالموقف ومنع تدهوره وإعادة بناء الوضع الذي يسمح بالعودة إلى المفاوضات مرة أخرى، أي فترة استعداد وتجهيز جديدة.

استغرقت هذه الفترة المشار إليها ستة شهور، كثفت مصر خلالها من الاتصالات مع الأمريكيين، وتحركت واشنطن من جانبها لبناء الموقف الذي يمكن أن يؤدي إلى تقريب رؤية الطرفين المصري/ الإسرائيلي، وصولًا إلى أول لقاء عالي المستوى بين الطرفين في يوليو 1978 في ليدز كاسل ببريطانيا.

[وقد يكون من المناسب لكل من يرغب في التعرف على المزيد من ملامح هذه الفترة أن يعود إلى قراءة كل من كتب: الوزير «محمود رياض»/ «إسماعيل فهمي»/ «محمد إبراهيم كامل»/ وأخيرًا «عصمت عبد المجيد»].

الفصل التاسع عشر

(محاولات تحريك الموقف)

وصلت طائرة الرئاسة المصرية البوينج 737، التي كان الرئيس «السادات» قد وضعها تحت إمرة وفد التفاوض المصري.. وذلك بعد أن قامت بسفرة أولى أقلت خلالها كل أعضاء الوفد الفني المصري ورجال الأمن والمخابرات والأجهزة والمعدات السرية وكل ما كان هذا الوفد الكبير يحمله من معدات واحتياجات.. وكذلك مجموعة الصحفيين المصريين الكبيرة التي كانت برفقة الوفد.

كانت الساعة الواحدة صباحًا عندما غادرت الطائرة مطار اللد في طريقها إلى القاهرة وبعد أن أمضينا في القدس ما يقرب من ستين ساعة مليئة بالنشاط والعمل الدءوب والمقابلات والمفاوضات، وجلست بمقعدي وأنا في قمة الإنهاك والتعب.. وحاولت أن أتدبر الموقف وأعد تقييمًا للأوضاع لعلى أكتبه وأصوغه في مذكرة يمكن تقديمها للوزير في صباح نفس اليوم.

إلا أن الإرهاق ملكني ولم أستشعر إلا والبعض يوقظني في مطار القاهرة. وطلب «أحمد ماهر» أن نلتقي مبكرًا بالمكتب بوزارة الخارجية في قصر التحرير، ولكي نعد أوراقنا توطئة لوصول وزير الخارجية الأمريكية في اليوم التالي، 20 يناير 1978، ووصلت فعلًا مبكرًا صباح يوم 19 يناير، لكي أفتح الحقيبة الحديدية الكبيرة التي كنت أستخدمها لحفظ كل المستندات والوثائق الهامة التي كان المتصور أننا قد نحتاج إليها في أي لحظة، أثناء المفاوضات مع الإسرائيليين أو المشاورات مع الأمريكيين، كانت هذه الملفات تشمل كل ما دار بين العرب وإسرائيل، وبين القاهرة وتل أبيب على مدى الأعوام الثلاثين السابقة، في الفترة

مـن 48 حتـى 1978، بل كان هنـاك وثائق كثيرة تتنـاول كل خلفيات النـزاع منذ صدور كتـاب «هيرتزل»، الدولـة اليهودية في عام 1898 مرورًا بمرحلة الحكم العثماني لفلسـطين واتصالات اليهودية العالمية مع السلطان العثماني في اسطنبول وصدور وعد «بلفور»، وكل مـا دار على الأرض الفلسـطينية منذ بزوغ الانتداب البريطاني في قـرار عصبة الأمم ومؤتمر «فرساي» في عام 1919، كان صندوقًا منتفخًا بالأوراق، وعلى مدى الشهور التسعة التالية حتـى الوصـول إلى قمة «كامب دافيد» في 5 سـبتمبر 78 أضيف إليه عـدة حقائب أخرى، تشمل كل ما يمكن التفكير في الحاجة إليه: اتفاقات سلام دولية/ كتب قانونية/ كتب عن تاريخ المنطقة، والعديد من الدراسات الصادرة عن أساتذة كبار بحثوا في الشأن الفلسطيني والنزاع العربي/ الإسرائيلي.

واليـوم كثـيرًا ما أنظر إلى جهاز الـI PAD الـذي أحمله، القادر على حمل وتوثيق عشرات الآلاف مـن الوثائـق، والسـهولة التـي يمكن مـن خلالهـا الوصـول إلى آلاف المواقع على الإنترنت للحصول على المعلومات، وأقارن بما كنا فيه، وما هو متاح اليوم.

أعـدت كل الملفـات، بمعاونة البعض، إلى دواليب وشـانونات الحفـظ، ثم انطلقت في إعداد مذكرة تقييمية للموقف العام الذي نواجهه بعد العودة المفاجئة من القدس ومتطلبات المرحلـة التاليـة، أو مـا تصورته متطلبـات قادمـة، وعقدت مجموعـة العمل الدبلوماسـية السياسـية، مـرة أخـرى، اجتماعًا للنظـر في الموقف، ومـرة أخرى أقول إنهـا كانت مجموعة قانونية متمرسـة وقادرة، كان السفير «عبد الرءوف الريدي» من القانونيين الذين لهم تجربة طويلة في العمل بالأمم المتحدة، سواء في نيويورك، لأكثر من مرة أو جنيف، أيضًا لأكثر من مرة، كما كان هناك السفير الدكتور «نبيل العربي»، الحاصل على الدكتوراه في القانون الدولي مـن جامعـة نيويـورك، كان لهما هما الاثنـين منازلات مـع القانونيـين الإسرائيليين عضوي الوفد الإسرائيلي، سـواء في أثناء أعمال اللجنة السياسـية في القدس أو بالقاهرة في الاجتماع التحضـيري في «مينـا هاوس»، وأقصد بهما الدكتور «بـاراك»، الذي أصبح بعد ذلك مدعيًا عامًّـا بإسرائيل أو القانوني المتشـدد اليمينـي الآخر، «مائير روزين»، كـما كان هناك «عمرو موسـى» بحيويته وطموحه... وهو أيضًا خريج كلية الحقـوق وهنا يجب ألا يفوتني القول إن كل المجموعـة المصرية التي كلفت بالتفاوض مع إسرائيل، كانت من القانونيين خريجي

الجامعات الغربية الكبرى، كان الدكتور «عصمت عبد المجيد» حاصلًا على الدكتوراه من السربون/ والسكرتير الأول «حسين حسونة» شهادة الدكتوراه من أكسفورد والسكرتير أول «محمد البرادعي» حاصلًا على شهادة الدكتوراه من جامعة نيويورك، وأخيرًا السفير الدكتور «أسامة الباز» من جامعة هارفارد، مجموعة قادرة وقوية وإن كانت ومثلما سبق القول، أخذت تتقلص تدريجيًّا لكي تصل إلى قمة «كامب دافيد» في سبتمبر 78 ومرورًا بالاجتماع الوزاري التفاوضي بين مصر وإسرائيل بحضور الأمريكيين في «ليدز كاسل» لتشمل فقط «أحمد ماهر السيد»/ «عبد الرءوف الريدي»/ «نبيل العربي»/ «أحمد أبو الغيط»، وبطبيعة الأحوال الشخصية الرئيسية عندئذ «أسامة الباز».

كتبت لوزير الخارجية «محمد إبراهيم كامل»، وبموافقة «أحمد ماهر السيد» تقييمًا عامًّا للوضع، حيث تناولت استمرار الضيق العربي الشديد من مبادرة الرئيس «السادات» وعدم القدرة على فهم أبعادها أو مقاصدها كما أوضحت أن كل المراسلات وما نقرؤه من برقيات من العواصم المختلفة تكشف عن تفهم أردني للمبادرة ودواعيها وإن كان موقف الأردن يتسم بالحذر الشديد خشية استثارة سوريا والعرب من ناحية أو الفلسطينيين بالداخل من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالسعودية فقد كانت - وبشكل هادئ مكتوم - تتفهم الجهد المصري، بل ربما تؤيد الحاجة إليه وإن أظهرت التحفظ لعدم التيقن من إمكانيات النجاح، بل وكشفت الاتصالات بعد ذلك اقتناع سعودي - في مواجهة ردود الفعل الإسرائيلية وعروض بيجين - بأن المبادرة في سبيلها للفشل بسبب التعنت الإسرائيلي، وكان السوفيت قد قرروا محاربة المبادرة التي أخرجتهم من معادلة جهد التسوية في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق كتبت مشيرًا إلى الضغوط التي مارسها السوفيت على «فالدهايم»، ومعهم سوريا لمنع الأمم المتحدة من المشاركة في اجتماعات القدس، وعلى نمط ما دار في اجتماع مينا هاوس حيث حضرت الأمم المتحدة ممثلة في الجنرال الفنلندي «سيلاسفيو» و«جيمس جونا» السيراليوني، من معاوني السكرتير العام.

تسلح «فالدهايم» بالشجاعة في مينا هاوس إلا أن الضغوط زادت عليه في القدس، وطرحت على «أحمد ماهر السيد» أهمية قيام «محمد إبراهيم كامل» بتحيته في أول مناسبة

والسعي نحوه وعدم تركه فريسة لضغوط السوفيت أو غيرهم وأكدت في المذكرة أنه إذا ما لم تكن المواقف الإسرائيلية سواء تجاه مصر واستعادتها سيناء خالصة ونظيفة أو الوضع بالنسبة للتسوية الفلسطينية وحق الدولة باعتبارها مواقف تفاوضية ومناورات تكتيكية، فالمؤكد أننا والمبادرة سوف نواجه بمشكلة حادة سوف تستدعي الكثير من الصبر والعمل الدءوب لتطويع الموقف الإسرائيلي.

أعددت بعد ذلك نقاط الحديث التقليدية المقترحة والتي يجري تجهيزها دائمًا للإعداد لأي لقاء لوزير الخارجية مع قرين له، وكانت هذه المرة تتعلق بلقاء «محمد إبراهيم كامل» مع الوزير «سيروس فانس» القادم من القدس في طريقه إلى واشنطن، تضمنت النقاط المقترح التحدث فيها مع الأمريكي، تأكيد الموقف المصري من ناحية، وأن مصر وفي إطار مبادرة الرئيس تحركت وبهدف التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بشقيه المصري/ العربي من ناحية والفلسطيني/ الإسرائيلي من ناحية أخرى، ثم التعبير عن رفض المواقف الإسرائيلية واستهانتها بالرؤية المصرية مع المطالبة بموقف أمريكي واضح ومحدد يفرض رؤيته على إسرائيل.

وصل «سيروس فانس» إلى القاهرة يوم 20 يناير حيث التقى الرئيس «السادات» ووزير الخارجية «محمد إبراهيم كامل» وقدم دعوة من الرئيس «كارتر» للرئيس «السادات» لزيارة واشنطن لمشاورات يوم 4 فبراير 78. قام «فانس» - مرة أخري - بتقديم المشروع الأمريكي لإعلان المبادئ بتعديلات محددة، وحيث استمر الجانب الأمريكي في ثقته على قدرته لإقناع الجانبين بالعودة إلى المفاوضات المباشرة مرة أخرى بعد أن ينجز أو يغلق ثغرة الخلاف حول إعلان المبادئ للتسوية، ولا أعتقد هنا أن «فانس» كان عندئذ يقدر أن كل هذا الجهد لن يصل به إلى النتائج المرجوة، إذ كشفت إسرائيل عن مواقف لا يمكن لمصر قبولها أو التعايش معها.

وكان الملاحظ أن المشروع الأمريكي المشار إليه قد تضمن في فقرته الخامسة صياغتين للقضية الفلسطينية، إحداهما تتناول الرؤية المصرية بوضوح والأخرى تأخذ في حسبانها الأطروحات الإسرائيلية غير المقبولة إطلاقًا مصريًا.

وقمنا في نفس اليوم بموافاة الجانب الأمريكي بالتعقيبات المصرية على مقترحاته التي

أكدت الانسحاب من الأراضي المحتلة وعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، ثم التأكيد على التسوية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في المشاركة في تقرير مستقبلهم وقيام ممثليهم بالمشاركة في المفاوضات مع إسرائيل وبمشاركة كل من مصر والأردن. وكان من الواضح أن مصر تتمسك بالصياغة التي أطلقها «كارتر» في أسوان في 4 يناير 78، وهي صياغة كان «كوانت» مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريزنسكي» قد تحدث بها إلى الدكتور «أشرف غربال» يوم أول يناير تليفونيًا من وارسو في مرافقته للرئيس كارتر في زيارة لبولندا توطئة لقدومه إلى أسوان، وأن «كارتر» ينوي أن يتحدث بها علنيًا لأول مرة في مواجهة النزاع العربي/ الإسرائيلي وكيفية التحرك نحو معالجة القضية الفلسطينية.

غادر «فانس» بعد أن قدم الدعوة التي قبلها الرئيس «السادات» بترحيب كبير. وأخذنا في مجموعة العمل ومكتب وزير الخارجية نعد للاستراتيجية المصرية للتعامل مع هذه الزيارة الرئاسية بالغة الأهمية، وكان التقدير عندئذ أن هذه المرحلة ستتطلب محاولة تطويع الموقف الإسرائيلي وهز علاقته العضوية بالجانب الأمريكي ومحاولة التأثير على الرئيس الأمريكي وإقناعه باستخدام نفوذه وتأثيره الكبير في رد وإضعاف التصلب الإسرائيلي خاصة أن كل ما يرد إلينا من الولايات المتحدة كان يشير إلى وجود ضيق كبير لدى المجتمع اليهودي الأمريكي من مواقف «مناحم بيجين» وتمسكه بمواقف وآراء لا يمكن الدفاع عنها. ووضح أن السؤال المثار بقوة هو عما إذا ما كان الرئيس الأمريكي لديه الرغبة فعلًا لاستخدام هذه القدرات الكامنة في سلطاته لمواجهة إسرائيل ومؤيديها بأمريكا، وكان هذا ما سوف يحاول الرئيس «السادات» ووزير الخارجية «محمد إبراهيم كامل» تبينه في زيارة واشنطن.

طلب الرئيس «كارتر» من الرئيس «السادات» إبقاء فريق التفاوض العسكري الإسرائيلي في مصر رغم انسحاب الوفد المصري من القدس ورغم المواقف التي تبنتها إسرائيل سواء في المفاوضات السياسية أو العسكرية مع مصر، ووافق الرئيس «السادات»، وأعلم أن وزير الخارجية غضب غضبًا شديدًا، رغم أنه كان قد حاول إقناع الرئيس «السادات» قبل يومين من إبقاء مجموعة عمل مصرية صغيرة بالقدس كوسيلة لحفظ «شعرة معاوية»، إلا أن الرئيس رفض المقترح، أوضحت التطورات أن الرئيس «السادات» يتمتع بصبر ورؤية

ثاقبـة لا تفقـد التركيز على الهدف، كان يهـدف إلى الحفاظ على أوثق العلاقـات مع الرئيس الأمريكـي لكـي يسـتطيع توظيفـه لصالح الأهـداف المبتغاة، من هنـا كثيرًا مـا ظهر وكأنه يقـدم تنازلات بسـهولة إلا أن مبرراته كانت دائـمًا واضحة، على الأقل لديـه، كان الرئيس «السـادات» يسـعى للحصول على دعـم اقتصادي غربي كبـير في مواجهـة انقطاع وتوقف المسـاعدات العربيـة الاقتصادية لمـصر، وبالفعل بدأت مصر تحصل حينئذ على مسـاعدات اقتصاديـة وماليـة كبيرة من الولايـات المتحدة ودول غربية أوربية أخـرى في مقدمتها ألمانيا واليابان. سعى الرئيس «السادات» أيضًا لكسر الاحتكار السوفيتي للسلاح لمصر بالانفتاح على القوى الغربية، من هنا رغب في الحصول على مقاتلات أمريكية، ولو متخلفة عما لدى إسرائيل أو السـعودية لكي يعيد التوازن لعلاقات أمريكا بدول المنطقة، من هنا كان يسعى لتحقيـق صفقـة كبيرة من المقاتـلات الأمريكية F5، وهي طائرة قتـال لا تُقارن بالأخريات المتاحة في الترسانة الأمريكية إلا أنها كانت البداية.

استـمرت مجموعـة العمل تعـد وتجهز لهذه الزيـارة الهامة، وأخذت تتـوارد أطروحات إسرائيلية لم تكن تغيب عن فطنة ومتابعة سفراء مصر في العواصم المختلفة، وسألت إحدى الشـخصيات اليهودية من أساتذة الجامعات، أحد سفرائنا، عن قرار مصر، بالتحديد وزير الداخليـة المصرية، بالسـماح للإدارة المصرية/ البريطانية المشـتركة للسـودان بـإدارة منطقة حلايب شمال خط عرض 22، وهو خط الحدود المصرية/ السودانية، وذلك رغم استمرار السيادة المصرية على هذه المنطقة، وكان القصد واضحًا تمامًا، إذ حاول الإسرائيلي استكشاف المسـألة ولكي يسـتطيع أن يوظفها للمطلب الإسرائيلي في الإبقاء على التواجد العسـكري والاسـتيطاني الإسرائيلي داخل سـيناء رغم وجودها بالكامل تحت السـيادة المصرية وحتى خط الحدود بين مصر وفلسـطين تحت الانتداب، خط عـام 22 المؤكد للحدود المصرية مع الإمبراطورية العثمانية في عام 1906.

وأخـذت تـأتي أطروحـات أخرى، وأسـئلة واستفسـارات حول غـزة، وكأنها بالنسـبة لإسرائيـل تمثـل جائـزة لمصر وليـس عبئًا ومسـئولية، بالإضافـة إلى خطورة تقسـيم القضية الفلسـطينية بين غزة المدارة مصريًّا والضفة الغربية الخاضعة للسـيطرة الإسرائيلية. وأخذت إسرائيل تعيد في هذا الشـأن وبشكل علني وفي تصريحات رسمية لرئيس وزرائها، أن القرار

242 الصادر عن مجلس الأمن عام 67 لا ينطبق على الضفة وغزة بسبب سقوط هذه الأراضي في أيدي إسرائيل عقب حرب عدوانية، وأخذ رئيس الوزراء يدافع عن وجهات نظره في المقترح المقدم إلى مصر فيما سُمِّي «الحل الوظيفي»، أي أن يدير الفلسطينيون شئونهم بالكامل وانسحاب الإدارة العسكرية من أراضي الضفة مع بقاء الاحتلال المتمثل في مشروع «إيجال ألون» في التواجد على شريط عريض يفصل هذه الأراضي الفلسطينية عن الأردن عبر النهر، وذلك تحت دعاوى التهديدات المحتملة من العراق ضد الأردن وإسرائيل.

واستثارت هذه المواقف - مثلما سبق القول - الكثير من الأمريكيين إلى الحد الذي أدى بنائب رئيس أمريكي سابق «هيوبرت همفري»، إبان الرئيس «جونسون»، إلى الكتابة إلى «مناحم بيجين» قبل يومين فقط من وفاة «همفري» الذي كان يعاني سرطان المثانة، منتقدًا مواقف رئيس الوزراء ومطالبًا بتعديل إسرائيل لمواقفها وتوجهاتها ولكي يمكن التحرك مع مصر لإقامة السلام الذي تحتاجه وتبتغيه منطقة الشرق الأوسط.

كان الملاحظ أن إسرائيل - وقبل سفر الرئيس «السادات» إلى واشنطن- قد قامت بجهد مكشوف يشير إلى قرار إسرائيل بتكثيف العمل في مستوطنة ياميت وبعض المستوطنات المتناثرة الأخرى على ساحل البحر الأبيض المتوسط في سيناء، واحتفظت مصر بأعصابها وتجاهلت هذا الاستفزاز، وكشفت الأيام والسنوات التالية أن «مناحم بيجين» طلب من كل من «شارون»/ و«عيزرا فايتسمان»/ و«موشى ديان» الاجتماع معًا للنظر في الموقف تجاه مصر من حيث إمكانية النظر في إظهار بعض المرونة في مطالب إسرائيل ومواقفها من التسوية مع مصر، حيث تناول الجنرالات الثلاثة الموقف بالنقاش في منزل «موشي ديان» أثناء عشاء عمل ومع الكثير من الخرائط الخاصة بسيناء وقيل وقتها - نقلًا عن هذه المقالات والكتب التي تسربت عن هذا الاجتماع - إن شارون وزير الزراعة حينذاك، تمسك بالمستوطنات بل وطالب بإعادة تنشيط البناء والتوسع فيها، وإن كان قد عبر عن استعداده للتخلي عن القواعد الجوية في سيناء في مقابل بناء بديل لها داخل النقب مع توفير تمويل أمريكي لها، وجاء رد فعل أو موقف «عيزرا فايتسمان» متناقضًا تمامًا مع «شارون»، إذ طالب بالاستمرار في التمسك بالقواعد الجوية التي إذا ما تم التنازل عنها فإن التكلفة المادية سوف تكون كبيرة للغاية، على أي الأحوال لم يتطرق حديث الجنرالات إلى الاعتبارات الأمنية التي كثيرًا ما أثارها الجانب الإسرائيلي مع الجانب العسكري المصري عند مناقشة هذا الموضوع،

وطالب «فايتسـمان» بالتالي بزوال المسـتوطنات مؤكدًا أن لواء مشـاة (ميكانيكي إسرائيلي) قادر بوجوده في النقب على تحقيق هدف تواجد الاستيطان في سيناء وداخل الحدود المصرية.
وقالـت هذه الدراسـات والمقـالات عندئذ: إن القـرار الذي تبناه كل مـن «مناحم بيجين» و«موشـى ديان» كان يتمثل في المضي في التمسـك بالموقف الإسرائيلي تجاه المستوطنات، بل وتعزيزها، والقواعد الجوية وتكثيف اسـتخدامها، وعبر «فايتسمان» عن رفضه، وقد يكون من المناسـب هنا التطرق بإيجاز شـديد إلى شخصية «فايتسـمان» التي نجحت في أن تنقل إلى الرئيـس «السـادات» اقتناعها الكامل بالحاجة للسـلام مع مصر والرغبـة بالتالي، في التقدم بتنـازلات وعـدم تعقيد الأوضـاع في العلاقة المصرية الإسرائيليـة، إلا أن المؤكد أيضًا – في تقديري – أن «فايتسـمان» كان يسـعى لتحقيـق هدف إسرائيلي دائـم، ألا وهو التوصل إلى سلام منفصل مع مصر.

نعـود الآن إلى أعـمال اجتماعـات اللجنة العسـكرية التي عقدت مجموعـة اجتماعات في الفـترة مـن 31 يناير حتـى 2 فبرايـر 1978 أي اليوم السـابق لمغادرة الرئيس «السـادات» إلى واشـنطن، مـع ملاحظة مشـاركة السـفير الدكتـور «نبيل العـربي» في الوفد العسـكري المصري باعتباره المستشـار القانوني للوفد، وعقد خلال هذه الأيام الثلاثة، ثلاثة اجتماعات أو جلسـات إضافية عما عقد في 12 يناير 78. وتحقق بعض التقدم وبقي الكثير من المسائل الرئيسـية تتحرك في مكانها، وقال الإسرائيليون إنهـم يقبلون بإخلاء المطارات كلها، مقابل تعهد مصري بالسـماح باستخدام مطار واحد [المليز أو تمادا] مع قبول تحديد حجم القوات فيه – سرب أو سربين – مع اشتراط أحد البدائل التالية:

■ أن يتم الانسـحاب من هذا المطار بعد فترة زمنية لاحقة للانسـحاب من سيناء وغير مرتبطة بالجدول الزمني له أو:

■ أن يتم إخلاء المطار في نطاق الجدول الزمني، مع مد الفترة الزمنية اللازمة للانسحاب إلى أكثر من الفترة المقترحة [أي أكثر من 3 – 5 سنوات] أو:

■ إذا لم يتـم الاتفـاق عـلى الجـدول الزمني فإن البديل لذلك سـيكون وضـع قيود على السيادة المصرية [أي السيادة المحددة]، هكذا.

عـاد الإسرائيليـون يقولـون بقبولهم الاقتراح المـصري بأن تكـون إدارة محطات الإنذار المبكر الموجودة فعلًا في سـيناء بواسـطة طرف ثالث– الولايات المتحدة– والتي إن رفضت

فسيتم تأخير الجدول الزمني للانسحاب، ثم أخذ الإسرائيليون يساومون على التواجد العسكري المصري في سيناء، حيث عرضوا النزع الكامل لسلاح سيناء، أي عودة الفرقة المشاة الميكانيكية المصرية المتواجدة في شرق القناة حتى الممرات إلى غرب القناة، في مقابل عدم وجود محطات للرصد وتخفيض فترة البقاء الإسرائيلي في إحدى القواعد الجوية في سيناء، يقصدون مطار رأس النقب.

أخذ الإسرائيليون يشرحون أطروحاتهم بأن هذا لا يعني عدم دخول العسكريين المصريين سيناء ولكن فقط عدم قدرة مصر وضع قوات في شرق القناة، هكذا، واستمر الجانب الإسرائيلي في أطروحاته، ولاحظ العسكريون المصريون، والدكتور «نبيل العربي» الذي قدم تقريرًا متكاملًا لوزير الخارجية أن الإسرائيليين يطالبون بوجود منطقة يرفع عليها علم الأمم المتحدة حتى عام 2001، كما أن المقترحات الإسرائيلية تكفل حرية الحركة الإسرائيلية/ حرية التوطن/ بالإضافة إلى وجود قوات إسرائيلية في سيناء. واستحدثت المقترحات الإسرائيلية تعبيرات جديدة: منها على سبيل المثال «عرب سيناء» الذين يمكنهم دخول هذه المنطقة، عدا المواطنين والجنسية المصرية، وبذا توصل العسكريون المصريون، إلى نتيجة مفادها أن الهدف هو إقامة منطقة إسرائيلية تحت علم الأمم المتحدة، وهذا يعني الإخلال بالسيادة المصرية أو قدرة الدفاع عن سيناء أو قناة السويس مستقبلًا ضد أي تهديد.

وقدمت مصر - وفي إطار المفاوضات - مطالبها بالانسحاب الإسرائيلي الكامل حتى خط الحدود الدولية مع إقامة منطقة عازلة على جانبي الحدود تشغلها الأمم المتحدة لمدة محدودة مع الأخذ في الاعتبار العمق الإسرائيلي والعمق المصري وبحيث تكون المنطقة العازلة على الجانب الإسرائيلي في حدود 5 كم، وقبلت إسرائيل بمفهوم المناطق العازلة، وبقي ولفترة طويلة الحديث عن عمق كل منطقة على جانبي الحدود.

وانتهت أعمال اللجنة العسكرية بالتالي دون حدوث تقدم وإن كانت قد أتاحت للجانبين فرصة التعرف بدقة على توجهات وأفكار الجانب الآخر عن شكل التسوية المقترحة منه.

وجاء موعد السفر إلى واشنطن مرورًا بالمغرب، لقد كانت مهمة خلابة وصعبة في نفس الوقت.

الفصل العشرون

كامب دافيد الأولى

سردت في الفصول الست السابقة مشاهداتي حول بدء جهد السلام الذي قاده الرئيس «أنور السادات» وانطلاقه في زيارته للقدس وما تبعها من نشاط مصري، سواء الدعوة لاجتماع القاهرة التحضيري في 14 ديسمبر 1977، الذي عُقد في فندق مينا هاوس بالقرب من صحراء الأهرامات الكبرى في الجيزة وما تبعها من اجتماع الرئيس «السادات» مع «مناحم بيجين» في الإسماعيلية يوم 24 ديسمبر من ذات العام، ثم اجتماعات اللجنتين العسكرية والسياسية المصرية الإسرائيلية ومشاركة وزير الخارجية الأمريكية وفشل الأطراف في تحقيق الانفراجة المطلوبة في الموقف؛ ومن ثم تلقي الرئيس «السادات» دعوة من الرئيس الأمريكي «كارتر» لزيارة واشنطن يوم 3 فبراير 1978 للبحث في كيفية تحريك الموقف وتحقيق هدف مبادرة السلام.

كان الهدف المصري، مثلما سبق القول، يرغب في تحقيق تفاهم أمريكي/ مصري غير مسبوق، يفرض ثقله على العناد الذي أظهره رئيس الوزراء الإسرائيلي في عدم مسايرته للنوايا السلمية المؤكدة على الجانب المصري، ولم يكن بعيدًا عن ذلك الهدف، تطلع الرئيس «السادات» لكسب المجتمع اليهودي الأمريكي والاستفادة من تأثيراته على إسرائيل، بل واستخدام القادة اليهود الأمريكيين لفرض رؤيتهم على «مناحم بيجين» وتطويع إرادته في المقاومة.

وقمت من جانبي باعتباري المسئول عن تناول موضوع الأزمة الفلسطينية في مكتب وزير الخارجية بإعداد الكثير من الأوراق والوثائق التي تصورت أن مثل هذه اللقاءات

الهامة قد تتطلب إطلاع وزير الخارجية عليها، كما قمت أيضًا وتحت توجيه «أحمد ماهر السيد» بإعداد بعض المذكرات التي عكست تحليل الوضع الذي يواجه مصر في مساعيها لتحقيق هذه الانفراجة لعملية سلمية نشطة وما ينبغي لنا القيام به لإقناع الجانب الأمريكي بالمضي معنا في طريق الضغط على إسرائيل. وقمنا بإطلاع وزير الخارجية على مضمون تفكيرنا وآراء بقية أجهزة الخارجية المصرية، وأننا ينبغي أن نشعر الجانب الأمريكي بالضيق المصري من الأسلوب والأداء والمواقف التي يتحدث بها «مناحم بيجين»، وأن المبادرة قد ينتهي بها الحال إلى الفشل وبالتالي فقدان كل الفرصة التي لم يسبق لها مثيل في إطار النزاع العربي / الإسرائيلي وإيجاد تسوية سلمية سياسية له.

كان الهدف المصري أيضًا يسعى لكسب الرأي العام الأمريكي والدولي، من هنا كان المفترض أن يقوم الرئيس «السادات» بمجموعة كبيرة من اللقاءات الإعلامية والظهور أمام نادي الصحافة الأمريكي وغيره من محافل تتيح للرئيس فرصة إطلاع الأمريكيين على رؤيته. وتقرر سفري مع وزير الخارجية في هذه المهمة الصعبة، ورغم أنني كنت أفضل أن أسافر بالطيران التجاري تفاديًا للقيود التي يمكن أن تفرضها ظروف الطيران في طائرات الرئاسة، وأن أسافر مباشرة من القاهرة إلى واشنطن عبر إحدى العواصم الأوروبية، فإن «أحمد ماهر السيد» رأى أهمية في تواجدي معه في المغرب التي تقرر زيارة الرئيس «السادات» لها في طريقه إلى واشنطن، ومن ثم تقرر سفري على الطائرة البوينج 737 المصاحبة لطائرة الرئيس الـ 707 التي كانت تغادر القاهرة بعد مرور حوالي ثلاث ساعات من مغادرة الطائرة الأولى [طائرة الخدمات المعاونة].

وصلنا إلى المغرب يوم 2 فبراير 1978 حيث نزلنا في فندق شيراتون الرباط، وكانت هذه هي الزيارة الأولى لنا جميعًا، «محمد إبراهيم كامل»/ «أحمد ماهر السيد» وعضوي مكتبه المستشار «محمد الزوئيبي» والسكرتير الأول «أحمد أبو الغيط»، واكتشفت في هذه الزيارة القصيرة أن هذا البلد العربي المضياف يتمتع بطبيعة ساحرة وبإحساس عميق بالعروبة والإسلام وهما العنصران الحاكمان لكل شيء في هذه البلاد الجميلة. وهنا ينبغي القول إنني زرت هذه البلاد في السنوات التالية عدة مرات، صاحبت خلالها كل وزراء الخارجية المصريين الذين خدمت معاونًا لهم، «كمال حسن علي»/ «عصمت عبد المجيد»/ «عمرو موسى»، ثم زيارتي لها وزيرًا

للخارجية المصرية، وتعرفت خلال هذه الزيارات، رغم قصرها، على جوانب الحياة المغربية وطبيعة الحياة بها، والتعددية الواضحة في هذا المجتمع العربي الأصيل الذي حافظ على تراثه الإسلامي رغم قسوة الاستعمار الفرنسي والإسباني لأراضيه. ولعلني أسرد في هذا السياق، واتصالًا بمبادرة الرئيس «السادات»، أنني سافرت مع الفريق «كمال حسن علي» نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الرباط في أكتوبر 83 للتنسيق والإعداد لجهد مصري/ مغربي مشترك يتيح الفرصة لمصر للعودة إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي التي كانت قد جمدت عضوية مصر فيها بعد توقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية في عام 79، جاء حضورنا إلى الرباط في عام 83 بدعوة كريمة من الملك «الحسن الثاني» الذي كان سيرأس قمة إسلامية في المغرب في الشهور الأولي من عام 84 حيث رغب الملك المغربي في تنسيق الأدوار وما يجب علينا أن نقوم به من جانبنا في مصر وما سوف يتحمل هو مسئولية القيام به أمام القمة لتأمين حصول مصر على دعوة للانضمام إليها، وهو ما تحقق فعلًا في حينه، وأقول إن «كمال حسن علي» وأثناء وجودنا في إحدى فيلات الضيافة المغربية في الرباط أخذ يقص تجربته مع بدايات مبادرة الرئيس «السادات» في يوليو 77 عندما التقى الجانبان المصري والإسرائيلي لأول مرة برعاية مغربية وعلى أرض المغرب، وقد عاد «كمال حسن علي» بعد ذلك بسنوات يحكي هذه التجربة في كتابه «محاربون ومفاوضون» الذي نُشر في عام 86 بعد مغادرته رئاسة الحكومة المصرية بعام كامل، وكتب «كمال حسن علي» عندئذ أنه كُلف من قبل الرئيس «السادات» بأن يصحب السيد «حسن التهامي» في مهمة إلى المغرب في صيف عام 77 حيث سافرا معًا إلى مدينة إفران لمقابلة الملك «الحسن الثاني» في أحد القصور المغربية بالمدينة، ويقول «كمال حسن علي» الذي كان وقتئذ رئيسًا للمخابرات العامة: «توجهت إلى مطار القاهرة في الموعد المحدد واستقللت مع حسن التهامي إحدى طائرات رئاسة الجمهورية، وفي الطائرة توقعت أن يبادر حسن التهامي بإبلاغي بالمهمة التي نسافر من أجلها، ولكن لم يفعل، وحاولت أنا أن أستفسر عن الموضوع ولكنه أرجأني إلى ما بعد الوصول، وفي إفران نزلنا في قصر الضيافة المواجه للقصر الملكي، ولم أشأ أن أكرر سؤالي للتهامي عن طبيعة المهمة تاركًا له تقدير الوقت الذي يرغب فيه إبلاغي بها، رغم تلهفي لمعرفة هذه المهمة ورغم محاولاتي الشخصية لاستنتاجها، وتوجهنا معًا مع ملك المغرب إلى داخل القصر وفي أثناء صعودنا سلم القصر سأل الملك الأخ

حسن التهامي إذا ما كان يود أن يكون اللقاء ثنائيًا أو كما سماه تيتاتيت أو أن يكون لقاءً عامًّا، وعقب التهامي أنه يرى أن يكون لقاءً منفردًا، ودخلنا قاعة كبيرة لم يكن فيها غير شخصين، يوحي منظرهما بأنهما من دولة أوروبية أو فرنسا بالذات ولكن وجه أحدهما أحسست بأنه مألوف لديَّ أو على الأقل سبق أن شاهدت صورته، وتصافحنا، ثم أخذني جلالة الملك إلى الخارج معه تاركين حسن التهامي مع الضيفين، وبمجرد أن غادرت القصر إلى قصر الضيافة قفزت إلى ذهني صورة فوتوغرافية شاهدتها لأحد هؤلاء الأشخاص». وأخذ «كمال حسن علي» يسرد في الكتاب لقاءه الأول مع «موشى ديان» وزير الخارجية و «كمحي» سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية.

كان «كمال حسن علي» قد قص عليَّ هذه القصة بكاملها أثناء وجودنا في فيلا الضيافة المغربية في أكتوبر 83 ولم أكن أتصور أنه سوف يتحدث بها أو يكتبها في كتابه «محاربون ومفاوضون» حيث قدرت وقتها ومازلت، أنها تحرجه إحراجًا كبيرًا وحيث ذهب وعاد من وإلى القاهرة دون أن يحاط علمًا بهذه المهمة التي كلفه بها الرئيس «السادات».

لقد حضرت بعض جلسات صياغة هذا الكتاب «محاربون ومفاوضون» في منزل «كمال حسن علي» عندما كان رئيسًا للحكومة المصرية وجادلت في أهمية تجاوز هذه القصة التي يمكن أن يكون لها انعكاساتها على دوره باعتباره شارك في جهد لم يكن على اطلاع خلاله بفحواه، إلا أن «كمال حسن علي» صمم على كتابة التجربة في كتابه مؤكدًا أنه يرغب في تسجيل كل شيء للتاريخ وأن الأمر لا يؤذيه ولكن يؤذي «حسن التهامي» الذي راوغ في إطلاعه على مهمة مشتركة لهما كشفها الرئيس «السادات» لرئيس المخابرات بعد العودة للقاهرة.

وأعود الآن إلى رحلة الرئيس «السادات» إلى المغرب في فبراير 78 والتي كانت بالتالي، تعبيرًا من الرئيس المصري لتقديره لما قام به ملك المغرب في صمت للترتيب وإتاحة الفرصة لمصر وإسرائيل للالتقاء مرتين في يوليو وسبتمبر 77 توطئة لزيارة الرئيس «السادات» للقدس.

كانت هذه الزيارة القصيرة للرباط في فبراير 78 فاتحة لزيارات تالية متعددة مثلما سبق قولي، وتعرفت خلالها على المعمار المغربي الأندلسي الرائع، كما تمتعت بالمطبخ المغربي الشهير، وكان لي تجربة خلال هذه الزيارة في الكرم المغربي الحاتمي، إذ دعينا لحفل عشاء

لوزير الخارجية المغربية مساء يوم 2 فبراير وجلسنا ثمانية على كل مائدة، مصريين ومغاربة، وبدأت الوليمة بوضع طبق كبير على كل مائدة به نوع من الطعام وانطلقت في التمتع بمحتويات هذا الطبق، ولاحظت أن المغاربة الجلوس لم يأكلوا إلا لمامًا وكأنهم فقط يتذوقون الطعام، واستغربت أسلوبهم ومضيت ألتهم الطعام، وبسرعة تم سحب هذا الطبق الكبير وتم استبداله بآخر ثم بثالث، حتى وصلت الأطباق إلى ثمانية، وتوقفت عن الطعام بعد الطبق الثالث، وأخذ المغاربة يتذوقون الأطباق، وأخذت أنظر إليهم بالكثير من الاندهاش، حيث كنت قد اكتفيت.

ووعيت الدرس وأصبحت لا أقرب هذه الأطباق إلا بكل حرص وحساب دقيق في كل الزيارات التالية للمغرب.

غادرنا الرباط يوم 3 فبراير في الطريق إلى واشنطن التي وصلناها بعد ظهر نفس اليوم، وذلك بعد معاناة وإحساس بالمخاطر إذ اضطرت الطائرة للهبوط في جزر الأزور لعطل فني، لقد كانت رحلة الذهاب صعبة بسبب هذا العطل الذي تكرر بعد الإقلاع من الأزور مما فرض العودة مرة أخرى إلى مطار الجزيرة، الأمر الذي أقلقني حينذاك كثيرًا، إلا أن رحلة الإياب من واشنطن إلى أوروبا كانت هي الأخرى بالغة الصعوبة والخطر حيث كان المفترض أن تهبط الطائرة البوينج 737 في مطار «غندر» بنيوفوندلاند في كندا للتزود بالوقود لطول الرحلة من واشنطن إلى ميونخ، ووصلنا إلى مطار غندر وسط عاصفة ثلجية مخيفة، وهبطت الطائرة بصعوبة كبيرة وأمضينا ساعات بالمطار قبل الإقلاع مرة أخرى إلى أوروبا.

وصلنا إلى العاصمة الأمريكية ونزلنا في فندق «إمباسي رو» بالقرب من مقر السفارة المصرية، إلا أن الرئيس «السادات» ذهب مباشرة إلى منتجع كامب دافيد الذي يمضي فيه الرئيس الأمريكي فترات راحته حيث أمضى الرئيسان يومي 3/ 4 فبراير في هذا المقر يتشاوران حول الموقف وما يمكن لهما الاتفاق عليه وما يجب القيام به، كانت كل الأوراق التي قدمها «محمد إبراهيم كامل» إلى الرئيس «السادات» ومحصلة نقاشاته معه تؤكد توصل الرئيس «السادات» إلى نتيجة، خلاصتها أن الجانب الإسرائيلي لا يبغي التحرك، وأن الطرفين المصري والإسرائيلي لن يستطيعا أن يحققا تقدمًا بمفردهما وأن الأمر يتطلب

بالتالي، ليس فقط تضييق الخناق على الجانب الإسرائيلي وإضعاف قدرته على المناورة، ولكن أيضًا قيام الجانب الأمريكي بالتقدم بأطروحاته ومقترحاته لتسهيل تحريك المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وقد يكون من المناسب قراءة الفقرات التي جاءت في كتاب «محمد إبراهيم كامل»، السلام الضائع، حول هذه المشاورات التي جرت في كامب دافيد بين الرئيس «السادات» والرئيس «كارتر» وكبار معاونيهما.

كان التفاهم المصري/ الأمريكي في نهاية هذه المشاورات ينص على استعداد الولايات المتحدة للتقدم بمقترحات لتحريك الموقف، إلا أنه ومن أجل تمكين الولايات المتحدة أن تلعب المطلوب منها في هذا الصدد، فقد كان المفترض أن تستمر مصر في محاكاة استمرار المفاوضات مع إسرائيل ومع توفير الفرصة لواشنطن للمزيد من الاتصالات مع الجانبين للتعرف على مواقفهما، من هنا بدأ البحث في مسألة عما إذا كان من الأجدى أن تعد مصر مقترحات ترد بها على المقترحات الإسرائيلية المُقدمة في الإسماعيلية وما بعدها؛ حتى تستطيع واشنطن في إطارها، وكأنها تتجاوب مع أطروحات الجانبين، أن تتقدم بأفكارها لهما وبما يساعدهما على تجاوز صعوباتهما، وكان الافتراض أن هذا التفاهم المصري/ الأمريكي غير مُعلن بل وسري، إلا أن المؤكد أنه ومن خلال اللوبي الإسرائيلي القوي والمنتشر بشكل كبير في واشنطن، فإن مثل هذا التفاهم المصري/ الأمريكي ما كان سيبقى خافيًا لفترة طويلة عن الأذان الإسرائيلية في العاصمة الأمريكية.

كان الجانبان المصري والأمريكي قد صاغا عدة تفاهمات في ورقة للإعلام، تضمنت:

■ أن الجانبين المصري والأمريكي أجريا مشاورات استهدفت تقييم الخطوات التي يجب القيام بها للتوصل لتسوية شاملة في الشرق الأوسط.

■ أكد الرئيس «كارتر» اقتناعه بأن الأحداث التي أطلقتها مبادرة الرئيس «السادات» بزيارة القدس قد فتحت الطريق - بعد عقود من الصراع - لإمكانية التوصل إلى سلام حقيقي. وأنه يجب عدم السماح لأي عقبات بأن تقف في طريق هذه التسوية النهائية.

■ أن الطرفين يؤكدان أهمية استمرار إيقاع المفاوضات مثلما أُطلقت خلال الشهور القليلة الأخيرة وأنهما على اقتناع بأن التسوية السلمية للنزاع أصبحت ضرورية ويجب السعي لتحقيقها.

■ أن الرئيس «كارتر» ومن خلال أحاديثه مع الرئيس «السادات» قد أصبح أكثر فهمًا

لعناصر القلق الذي يستشعره الرئيس «السادات» والحاجة إلى تحرك عملية السلام إلى الأمام دون تأخير.

■ أن الرئيس «كارتر» أكد للرئيس المصري التزام الولايات المتحدة بأن تلعب دورًا نشطًا للبحث في تحقيق السلام وأن تضاعف جهدها خلال الأسابيع القادمة في هذا الاتجاه. واتفق الجانبان على أهمية توفير المناخ المناسب لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات.

■ واتفق على عودة «أثرتون» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى المنطقة لكي يعمل على تحقيق تقدم ملموس.

عاد الرئيس «السادات» من كامب دافيد مساء يوم 4 فبراير إلى العاصمة الأمريكية لكي يقوم بسلسلة نشاطات كبيرة لتعزيز الموقف المصري لدى دوائر التأثير الأمريكية، وهو ما حقق هدفه بالكامل في نهاية الزيارة يوم 8 فبراير 78، كما التقى الرئيسان في هذا اليوم حيث صدر بيان ختامي نهائي عن الزيارة تضمن:

■ أن الولايات المتحدة ستبقى على التزامها التاريخي بأمن إسرائيل وبحق كل الدول في المنطقة بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

■ أن أمريكا ستساعد الأطراف في التوصل إلى تسوية شاملة متفاوض عليها وأن هذا الأمر يحظى باهتمام أمريكي متقدم، كما أن الرئيس «كارتر» سيبذل كل ما في وسعه لدفع عملية السلام إلى الأمام.

■ أن التسوية السلمية يجب أن تتجاوز مفهوم إنهاء حالة الحرب وأن تقيم علاقات سلام عادية بين إسرائيل وجيرانها. كذلك فإن هذه التسوية الشاملة يجب أن يتم تضمينها في إطار معاهدات سلام بين إسرائيل وكل من جيرانها.

■ أنه لا سلام عادل أو نهائي إلا من خلال التوصل إلى تسوية فلسطينية وأن الرئيس «كارتر» كرر أمام الرئيس المصري موقفه المعلن في أسوان في 4 يناير 78 من ضرورة مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أو مستقبلهم.

■ أكد الرئيس «كارتر»، مرة أخرى، الموقف الأمريكي المعروف بأن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هو مناقض للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام وأن استمرار النشاطات الاستيطانية يتناقض مع جهود التوصل إلى تسوية للنزاع. ولعل من

المناسب اليوم أن ينظر البعض في الصياغات التي يستخدمها المسئولون الأمريكيون في توصيف موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مع مقارنتها بموقف إدارة الرئيس «كارتر» في إشارته لتناقض الاستيطان مع القانون الدولي، لكي يتبين حجم التراجع والمدى الذي نجح فيه الإسرائيليون في تطويع المواقف الأمريكية على مدى ثلاثة عقود، كانت أمريكا في بدايتها تتمسك بمواقف قوية وملتزمة بالقانون الدولي، ثم أخذ التآكل يدخل عليها حتى وصلنا إلى صياغة أمريكية تنص على أن الاستيطان ما هو إلا مجرد عقبة في طريق السلام أو التسوية السلمية للنزاع.

ورأينا نحن على الجانب المصري أن الزيارة قد حققت أهدافها إلى حد كبير؛ إذ نجحت في توطيد العلاقة المصرية/ الأمريكية وتوصل الجانبان خلالها إلى تفاهم تفصيلي يتم بمقتضاه قيام الولايات المتحدة - بعد مرحلة من المشاورات مع الجانبين ومن خلال الحصول أيضًا على مشروع مصري متكامل للتسوية الفلسطينية من وجهة النظر المصرية يقدم بعد أسابيع ويرد على الطرح الذي تحدث به الجانب الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية في المقترح المقدم من «مناحم بيجين» في الإسماعيلية - بطرح مقترح متكامل ومشروع شامل للتسوية وإطارها الذي ينبغي عندئذ للأطراف التفاوض على أساسه، كان التحرك المصري/ الأمريكي المشترك يفترض أيضًا قيام الأمريكيين بدعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي ومواجهته بالموقف وبالحاجة لإظهاره المرونة، أو أن الولايات المتحدة ستقوم بتقديم أفكارها بغض النظر عن الرؤية الإسرائيلية.

كان الرئيس «السادات» يركز في أحاديثه على خطورة استمرار الاستيطان، وكان الموقف الأمريكي يتجاوب إلى حد كبير مع أطروحات ورؤية القانون الدولي، وهو الأمر الذي استمر خلال إدارة الرئيس «كارتر» في الفترة من 77 حتى يناير 81 ثم أخذ يتآكل تدريجيًّا بعد ذلك مثلما سبق القول بشكل كشف عن تدهور في الرؤية الأمريكية في هذا الشأن على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

دار الحديث في مسألة الاستيطان الإسرائيلي عندئذ في يناير/ فبراير 78 حول وجود ما يقرب من خمسين ألف إسرائيلي في الضفة الغربية، منهم حوالي أربعين ألفًا في منطقة القدس وحولها، واليوم تتجاوز أعداد الإسرائيليين المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الرقم 500 ألف إسرائيلي.

والتقدير اليوم أن تفاهمات واشنطن عندئذ في فبراير 78 حكمت، وإلى حد كبير، الصياغات والمفاهيم التي جاءت بها الولايات المتحدة في الشهور التالية وصولًا إلى كامب دافيد الثانية في سبتمبر 78، والتي شارك فيها حينذاك رئيس الوزراء الإسرائيلي مع كل من الرئيس «كارتر» والرئيس «السادات». ولا يفوت القارئ المدقق هنا أن يرصد أن الجانب الأمريكي، وفي تفاهماته مع مصر في فبراير 78، وضع أسسًا محددة ليس فقط للدور الأمريكي وكيف سيتحرك الأمريكيون في إطاره ولكن أيضًا وفي الأساس المبادئ الحقيقية التي كانت ستحكم التسوية من المنظور الأمريكي؛ إذ تحدث الأمريكيون عن سلام كامل، ومعاهدات سلام وبما يتجاوز مفهوم مجرد إنهاء حالة الحرب، بل ذهبوا إلى تفسير هذا الموقف بأنه يتضمن تبادل السفارات بين إسرائيل وجاراتها، وبطبيعة الحال في مقدمتها مصر، كما استمروا يتحدثون فقط حتى حينه ولفترة ممتدة تالية من الزمن عن مشاركة الفلسطينيين في كل الأمور المتعلقة بتقرير مستقبلهم دون الإفصاح عن الوسيلة العملية لذلك.. وأخيرًا ذكر الأمريكيون أن الاستيطان يتناقض مع القانون الدولي وهو الموقف الذي دعم – إلى حد كبير – الموقف المصري في حينه.

على الجانب الآخر، استشعر الرئيس «السادات» قدرته في مطالبة الولايات المتحدة، وبعدها القوى الغربية الأخرى بأهمية دعم مصر اقتصاديًّا، خاصة أن المؤشرات كانت توضح أن الدول العربية البترولية ستمسك يدها عن دعم الاقتصاد المصري مثلما كان الحال قبل المبادرة .. ومن هنا تشجع الرئيس «السادات» وطلب من «كارتر» في الأيام التالية لانتهاء زيارة واشنطن أن يتم دعم مصر وبشكل فوري بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي.. كما انتهز فرصة جولته الأوربية في الأسبوع التالي لمغادرته واشنطن يوم 8 فبراير لكي يطلب من كل الأوربيين دعمه اقتصاديًّا، وهو الأمر الذي بدأت الأطراف الأوربية تتجاوب معه بشكل متدرج.

وغادرت واشنطن في هذا اليوم على طائرة الرئاسة البوينج 737، مثلما سبق القول، إلى ألمانيا.. في حين سافر الوزير «محمد إبراهيم كامل» والسفير «أحمد ماهر السيد» في بقية الجولة الأوربية بصحبة الرئيس «السادات» بالطائرة الـ 707.

الفصل الحادي والعشرون

استمرار بناء الموقف السياسي في اتجاه التسوية

كنت أحمل في طائرة الرئاسة البوينج 737 إلى ميونخ ومنها إلى بون؛ العاصمة الألمانية الغربية وقتذاك- عصا المارشالية الخاصة بالفيلد مارشال «براوشتش»؛ قائد الجيش الألماني في الفترة من نهاية عام 38 حتى فبراير 42.. كانت العصا قد تسربت إلى مصر من ألمانيا بعد سقوط النازي في عام 1945 وحصل عليها الملك «فاروق» الذي احتفظ بها حتى الثورة.. ومع قدوم الرئيس «السادات» إلى الحكم وتوطد علاقته بالمستشار «شميدت» طلب الألماني استعادة هذه العصا لصالح أسرة المارشال «براوشتش».. ورأى «السادات» وقتها أن من المناسب إعادتها إلى الجانب الألماني سعيًا للمزيد من كسب التأييد الألماني لمصر ضد إسرائيل.. كانت هذه العصا موجودة في علبة مستطيلة ودائرية من الجلد الأسود الفاخر.

وأخذت طوال الرحلة أتطلع إلى هذه العصا القيمة وأتصور صاحبها وهو يحملها إبان السنوات الصعبة للجيش الألماني في أراضي روسيا السوفيتية، وقد مثلت هذه التجربة ذكرى طيبة أستعيدها كلما قرأت عن تاريخ المارشال «براوشتش» ودوره في هذه الحرب الضروس.

ووصلنا إلى بون، ولحق بنا وزير الخارجية «محمد إبراهيم كامل» وشاركت مع «أحمد ماهر السيد» في لقاءاته مع الجانب الألماني، وتحدث القادة الألمان عن تقديرهم للجهد والمبادرة المصرية وإن كان الواضح أنهم كانوا على اقتناع من واقع اتصالاتهم مع بقية الأطراف الغربية، وفي مقدمتها الأمريكيون والأوربيون الآخرون أن المفاوضات مع إسرائيل ستتسم بالصعوبة الشديدة، وذلك في ضوء استمرار التعنت الإسرائيلي والتمسك

ببقاء المستوطنات داخل عمق الأراضي المصرية، وهو موقف كرر «محمد إبراهيم كامل» رفضه المُطلق له وأن استمراره يهدد بإجهاض المبادرة المصرية وبالتالي العودة إلى احتمالات الصدام المسلح والمواجهة بين مصر وإسرائيل.

كان الملاحظ أن «شميدت»، المستشار الألماني، وفي لقائه مع «محمد إبراهيم كامل» وهو اللقاء الذي شاركت فيه- قد تحدث بنفس العناصر التي قال إن «شيمون بيريز» زعيم المعارضة بإسرائيل قد نقلها إليه حول استعداد إسرائيل للمرونة في موقفها من الاحتفاظ بالقواعد الجوية الموجودة داخل سيناء، إلا أنه سيستحيل عليها القبول بإخلاء المستوطنات، وهي كلها نقاط كان الجانب الإسرائيلي قد تمسك بها في أثناء لقاءات اللجنة العسكرية في نهاية يناير 78، كما لوحظ أيضًا أن «شميدت» ذكر أن الإسرائيليين يرددون استعدادهم لتبادل في الأراضي بين مصر وإسرائيل وهو ما رفضه «محمد إبراهيم كامل» بشكل صارم. إن من يقرأ هذه اليوميات اليوم، ويتابع ما يجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين حاليًّا يصل ولا شك إلى نتيجة مفادها أن مواقف إسرائيل لا تتغير وأسلوبها التفاوضي لا يزال على مساره في محاولة الاحتفاظ بالأراضي والتوسع والضغط على الخصم وعدم تقديم أي تنازلات والسعي إلى إحباطه وإفشاله، لعل الخصم يفقد الأمل ويضطر للخضوع، وفي الحالة المصرية، أثبت المفاوض المصري صلابة تمسكه بمواقفه ورفضه القبول بأي أطروحات تتناول موضوع الأرض أو تغيير الحدود.

وبقينا في ألمانيا عدة أيام لحين انتهاء «محمد إبراهيم كامل» من توديع القادة والمسئولين الألمان وبقية زملائه من السفراء العرب وغيرهم، وهو نمط من المعاملات كان موجودًا حتى سنوات مضت في إجراء التوديعات الرسمية، وأسترجع اليوم، مرة أخرى شخصية الوزير «محمد إبراهيم كامل» والبساطة التي كان يتعامل بها مع مرءوسيه؛ كان الرجل يعلم أنه يحتاج للمزيد من المعرفة والمعلومات الأساسية حول مسائل كثيرة، منع الانتشار النووي، السودان، الصومال، قضايانا أمام الأمم المتحدة، علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي وتعقيداتها، وطلب أن نعد بعض الأوراق قبل سفره إلى واشنطن لكي نقوم بإحاطته بها وتلقينه خباياها أثناء وجوده في مقره كسفير مصر السابق في بون. وبالفعل قضينا عدة ليالٍ في إطلاعه على كل هذه التقارير والمواقف وكان يستمع باهتمام، ويراجع ويدقق. واستشعرت من

جانبي وبكثير من الرضا أنه أتيح لي وأنا ما زلت سكرتيرًا أول بالخارجية المصرية أن أقضي الساعات في تلقين العديد من الموضوعات الفنية لهذا الوزير المتواضع في أخلاقه وروحه، ويجب أن أذكر هنا أيضًا أنه ورغم تواضع ودماثة أخلاق «محمد إبراهيم كامل» فقد كان عميق التفكير، محدد الأفكار والمنطلقات الوطنية، ولديه قدرة كبيرة على المناورة من ناحية، والمواجهة والتحدث المباشر من ناحية أخرى.

وعاد «محمد إبراهيم كامل» إلى القاهرة وسط أحداث محزنة تمثلت في قيام بعض المتطرفين من الفلسطينيين باغتيال السيد «يوسف السباعي» في قبرص وما تبعها من أحداث مأساوية على أرض مطار لارنكا في قبرص، وبدأنا العمل فورًا في تنفيذ مضمون التفاهم المصري الأمريكي عن طريق طرح الأفكار والمبادرات؛ وذلك لكي يتم تمكين الولايات المتحدة من التدخل في اللحظة المناسبة بأفكارها للتسوية، والتي يمكن على أساسها بدء مفاوضات جادة بين الجانبين الإسرائيلي والمصري. من هنا قمنا في 20 فبراير بتقديم مقترح مصري معدل لإعلان المبادئ التي يمكن لمصر وإسرائيل الاتفاق عليها كمنهج مقترح يحكم المفاوضات، وبالتالي التسوية.

تضمن المقترح في عناصره الرئيسية المواقف المصرية التي لم نتوقف طوال هذه الشهور عن تكرارها والتحدث بها؛ حيث عرضنا على الأمريكيين:

■ أن إقامة السلام العادل والدائم تتطلب انسحاب إسرائيل من سيناء/ الجولان/ والضفة الغربية وغزة.

■ التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يؤمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وحقهم في ممارسة تقرير المصير من خلال محادثات تشارك فيها كل من مصر/ الأردن/ إسرائيل/ وممثلي الشعب الفلسطيني. ويلاحظ بطبيعة الحال للمتابع المدقق أن هذه الصيغة وإن كانت قد بقيت لعدة سنوات بعد ذلك فإن التطوير قد أخذ يدخل عليها بشكل تدريجي حتى تم الوصول إلى قمة مدريد وإطلاق المفاوضات في عام 91 وظهور الفلسطينيين في صورة الوفود المستقلة القادرة على التفاوض بشكل مباشر ومستقل.

■ إنهاء كل دعاوى استمرار حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة.

وحضر «روي أثرتون» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى القاهرة في نهاية فبراير 78 وذلك تنفيذًا لتفاهمات واشنطن بين الرئيس «السادات» و«كارتر»، وكانت الزيارة تستهدف الاستمرار في تنفيذ السيناريو المحدد لتحريك الموقف ولتقديم دعوة أمريكية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، للحضور إلى الولايات المتحدة للمزيد من المناقشات بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي. وكانت التفاهمات في هذا السياق تنص على أن الأمريكيين سيحاولون تضييق الخناق عليه والسعي لتطويع إرادته ولكي يقبل بإظهار المرونة الغائبة عن مواقفه.

وانتهز الرئيس «السادات» زيارة المبعوث الأمريكي لكي يحمله رسالة مكتوبة إلى رئيس وزراء إسرائيل، تضمنت في أهم عناصرها:

■ أنه يرسل هذه الرسالة مع المبعوث الأمريكي الذي يسعى من خلال جهد مُخلص إلى مساعدة الطرفين المصري والإسرائيلي في التوصل إلى تسوية شاملة تقوم على خلق الظروف التي تحقق إقامة علاقات جوار طيبة .

■ أن الرئيس يستشعر القلق من أن جهود السلام حتى الآن تسير في الاتجاه الخطأ ولا تمثل الروح التي جاءت بها مبادرة الرئيس.

■ أنه وبدلًا من التركيز على جوهر التسوية الشاملة فإن النقاش يدور للأسف حول صياغات وكلمات، وإن الرئيس يقترح أن يتم الاتفاق على جوهر المسائل وفي مقدمتها مسألة الانسحاب/ القضية الفلسطينية وكيفية تسويتها/ وتأمين الأمن لكل الأطراف، وأنه وللأسف بالرغم من زيارة القدس ولقاء الإسماعيلية والزيارات المصرية إلى كل من واشنطن وأوربا فإن المواقف التي تقدمها إسرائيل هي نفسها المواقف السابقة على مبادرة الرئيس وبدون أدنى تغيير.

■ أن الرئيس لايزال يلتزم بالسعي نحو السلام وأنه على اقتناع بإمكانية العودة إلى انعقاد اللجنتين السياسية والعسكرية، إلا أن المطلوب توجيه اللقاءات إلى الاتجاه الإيجابي وليس السلبي وأن مصر لا ترغب في فرض شروط، إلا أنه ولتحقيق تقدم جاد وموضوعي فمن المهم الاتفاق على خطوط استرشادية أساسية للتسوية الشاملة.

■ أكد الرئيس استعداده للقبول بفكرة حاجة إسرائيل للأمن، إلا أن ذلك الأمن لا ينبغي ولا يمكن أن يتم على حساب الأرض أو السيادة.

■ ثم أوضحت الرسالة أيضًا أن قوى الرفض في العالم العربي والاتحاد السوفيتي تسعى بنشاط لتخريب المبادرة، إلا أن مصر والرئيس يتصديان لها، كما أن الإرهاب ومحاولاته التي تتمثل في قتل «يوسف السباعي» لن تهز الموقف المصري أو تفرض عليه التراجع.. ومع ذلك فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يجب أن يعي- هكذا قالت الرسالة- أنه أعطى هذه القوى كروتًا لمحاربة المبادرة بتصرفاته ومواقفه منها.

■ قال الرئيس «السادات» في رسالته إنه لم يتحدث عن حرق المستوطنات في أراضي مصر، بل أكد فقط رغبته في إخلائها وإعادة الأراضي لمصر. وكانت قد أثيرت ضجة كبيرة في إسرائيل والولايات المتحدة عندما فسرت بعض وكالات الأنباء الغربية حديثًا للرئيس مع الإعلام الإسرائيلي بأنه يرغب في حرق المستوطنات وهو ما أثار ضيق إسرائيل وأعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي سلاحًا ووقودًا لمعركته مع «السادات» أمام الإعلام الدولي والمسرح الأمريكي وجماعاته الموالية لإسرائيل.

■ أكد الرئيس في فقرة أخرى بالرسالة أنه لايزال يتمسك بأفكاره في عدم عبور القوات المسلحة المصرية الرئيسية خط الممرات إلى عمق سيناء، وأنه أكد ذلك الأمر لوزير الدفاع الإسرائيلي «فايتسمان».

■ اشتكى أخيرًا من تصرفات إسرائيل التي قامت قبل بدء أعمال اللجنة السياسية بين الجانبين في القدس بالإعلان عن تطوير في بناء المستوطنات في منطقة رفح المصرية وبما أظهر إسرائيل في وضع الرافض لكل تسوية مع مصر، وعاد الرئيس إلى تأكيد اقتناعه بأنه يبدو أن إسرائيل لا تتفهم أو لا ترغب في أن تتفهم أهداف ودوافع مبادرة الرئيس «السادات» في الانفتاح على إسرائيل وتحقيق السلام معها، وأنه - أي الرئيس - سيمضي ويتمسك بالمبادرة والدفع إلى تحقيق السلام، ثم طرح على «بيجين» سؤالًا محوريًا؛ حيث قال له في نهاية الرسالة، إنه إذا ما كان رئيس الوزراء جاهزًا للسلام، فإن الرئيس «السادات» جاهز أيضًا له، أما إذا ما كانت إسرائيل ماضية في التمسك بالمفاهيم القديمة فإن هذا الموقف سيقود إلى دائرة عقيمة ومفرغة من المواقف والتطورات.

كان الرئيس «السادات» ووزير الخارجية ومجموعة العمل الضيقة التي أصبحت تعمل في اتساق ودأب مع «محمد إبراهيم كامل» يسعون لتنفيذ التفاهم الذي تم الاتفاق عليه مع الأمريكيين في واشنطن؛ أي السعي إلى إظهار مصر نيتها ورغبتها في الإبقاء على الاتصالات النشطة مع إسرائيل، وأنها تتمسك بالحوار والمفاوضات سبيلًا لحل الخلافات؛ وذلك لكي تتاح الفرصة للأمريكيين في التدخل في اللحظة المناسبة وبعد أن يكشف للمجتمع الأمريكي واليهودية الدولية استمرار تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي ومقاومته فكرة وقوع تغيرات كبيرة في الوضع بالشرق الأوسط، وكانت كل التقييمات التي تصلنا من إسرائيل في ذلك الحين، أو نتائج زيارة «بيجين» وعدد كبير من مسئوليه إلى واشنطن تكشف عن تدهور التأييد لسياساته سواء في داخل إسرائيل أو على مستوى الاتصال مع الأمريكيين، بل لوحظ بدء تآكل في مستوى التأييد الذي كان يحظى به على مستوى يهود الولايات المتحدة وبما لهم من تأثير، سواء في إسرائيل أو على مستوى الإدارة الأمريكية التي كثيرًا ما تستمع إلى وجهات نظرهم.

من هنا استمرت وزارة الخارجية تعمل على تعميق هذا المفهوم في الرغبة في الحوار والتفاوض، وقمنا بالتالي في 6 مارس 78 بتسليم الجانب الأمريكي مشروعًا مصريًّا أوليًّا يتناول أسسًا للتسوية الفلسطينية، تضمن في أهم عناصره:

■ أن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية بما فيها القدس ومن قطاع غزة، وهي الأراضي التي احتلت منذ عام 67.

■ أن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية سيتم وصولًا إلى خطوط الهدنة الموقعة في إبريل 49 بين إسرائيل والأردن، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيتم وصولًا إلى خطوط الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل في فبراير 49.

■ أن الانسحاب الإسرائيلي سيتضمن تصفية كل المستوطنات التي تم إقامتها في الأراضي المحتلة منذ عام 67.

ثم مضى المشروع الأول المصري يتناول مسألة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حيث أكد حق تقرير المصير دون تدخلات خارجية، وكذلك حق العودة للفلسطينيين أو التعويض لهؤلاء اللاجئين الذين غادروا تحت الضغط أراضيهم في عام 48؛

وذلك تنفيذًا لقرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 48، وأخيرًا حق النازحين بعد حرب 67 في العودة إلى الضفة الغربية تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم 237 لعام 67.

وجاء بعد ذلك في الطرح المصري لخطة التسوية الفلسطينية، فكرة جديدة تعطي دورًا للأمم المتحدة وتربط عضويًّا بين مراحل التسوية، بحثتها مجموعة العمل واستقر الأمر على تقديمها إلى الأمريكيين وتقضي بالتفاهم على وجود مرحلة انتقالية أو مثلما سُميت في حينها الترتيبات الانتقالية أو المرحلية، ودار الاقتراح حول إقامة مرحلة انتقالية قصيرة وصولًا إلى تنفيذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في حرية وبدون تدخلات خارجية، كما أنه وفي خلال هذه المرحلة الانتقالية سوف تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على إدارة المناطق المخلاة من الاحتلال الإسرائيلي وبمشاركة من ممثل الشعب الفلسطيني ومندوبين من الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية ومصر بالنسبة لإقليم غزة.

أوضح مقترح المرحلة الانتقالية أيضًا أن هذه الترتيبات ستنتهي بعقد استفتاء للشعب الفلسطيني وتحت إشراف الأمم المتحدة؛ لكي يقرر أمر مستقبله السياسي، ثم يصل المقترح المصري إلى نهايته المنطقية بالنسبة لفكرة حق تقرير المصير بالقول «إن مصر تعتقد أن الدولة الفلسطينية يجب أن يكون لها صلة ما Link بالأردن»، وهنا يكشف السعي المصري مبكرًا إلى أن الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

واختتم المشروع الابتدائي المصري المطروح على الأمريكيين أفكاره بتضمين إشارة موجزة حول الحاجة للاتفاق أيضًا على التوصل إلى إجراءات مناسبة وضمانات متبادلة حول السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول والأطراف المعنية.

وقد يتوصل المتابع المدقق لهذا الطرح المصري إلى أن هذه الأفكار كانت تلخيصًا أمينًا لتفكير مصري بناء استمر يسعى لتحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وقد أكدت تطورات الأعوام الثلاثين التالية أن مصر لم تبتعد إطلاقًا عن هذه الأفكار، بل إن استمرار التمسك بها فرض على الجميع دوليًّا وإقليميًّا، التوجه في الاتجاه نفسه في السنوات التالية.

كانت هذه الأفكار المصرية خلاصة تفكير مجموعة العمل النشطة، وإن كان من المهم أن أذكر هنا أن بداية عناصرها كانت لأحد المستشارين العاملين في إدارة التخطيط السياسي

تحت إمرة السفير المقتدر «عبد الرءوف الريدي» وهو المستشار «محمد الجوالي» الذي كتب المشروع الأول للفكرة وأقنع بها «الريدي» ومن بعده أعضاء مجموعة العمل، وعلى رأسهم «أسامة الباز».

نعود الآن إلى قيام «مناحم بيجين» بإعداد رده على رسالة الرئيس «السادات» المشار إليها سابقًا وقيامه - أي بيجين - بتحميلها السفير الأمريكي روي أثرتون مساعد وزير الخارجية عندئذ لكي يسلمها للجانب المصري، لقد جاءت الرسالة المؤرخة في 5 مارس 1978 - مرة أخرى - لكي تعكس التشدد والتعنت الإسرائيلي؛ إذ رفض فيها بيجين مفهوم الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة طبقًا لقرار مجلس الأمن 242، ثم أخذ «بيجين» يكرر ادعاءاته في الحرب الدفاعية وأن الحرب فرضت على إسرائيل في عام 67 وبالتالي فلا تستطيع إسرائيل الآن أن تسلم بالانسحاب من الأراضي التي تتيح لها الدفاع الأمثل، وعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي لكي يتحدث في رسالته إلى الرئيس «السادات» عن الحق في إعادة تخطيط حدود الدول والمجتمعات في أعقاب الحروب الدفاعية، مع الإشارة إلى التأريخ الأوربي كمثال يحتذى به في هذا الصدد.

لقد كانت هذه الأفكار البالية هي المنهج الفكري والقانوني الذي يحكم عقل وتفكير «مناحم بيجين» القادم من صقيع بولندا بكل تجربة التأريخ الأوربي والتي كانت مأساتا فرساي ومعاهداتها الفاشلة من ناحية واندلاع الحرب العالمية الثانية وسعي ألمانيا للانتقام من نتائج معاهدات فرساي من ناحية أخرى خير مثال على ضيق أفق طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي وسوء تقديره، وأكد «بيجين»، للأسف، في رسالته، عناصر وأفكارًا محددة، منها أن إسرائيل لا يمكن أن تعود إلى خطوط 4 يونية 67، ولم يتغير هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت حتى اليوم، ومضت الرسالة تؤكد أن إسرائيل ترفض إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في جوديا وسامريا [الضفة الغربية]؛ لأن هذه الدولة ستمثل خطرًا حادًّا على إسرائيل، مشيرًا أيضًا إلى أن مرور السنوات واستقرار الأوضاع بالمنطقة لن يبعدا هذا الخطر عن إسرائيل.

من هنا فإنه لا ينبغي السماح إطلاقًا بمثل هذا البزوغ المحتمل لهذه الدولة.

وقرر الرئيس «السادات» عدم قطع الخيط مع الجانب الإسرائيلي وذلك رغم سخافة وتعنت «بيجين»، ومن هنا أرسل في 10 مارس - بعد تسلُّمه رسالة الأخير يوم

8 مـارس 1978 – يؤكـد مرة أخـرى رغبته في إقامة السـلام والتوصل إلى تفاهم لتسـوية فلسـطينية عادلـة وإقامة علاقات حسـن جوار بـين إسرائيل وجيرانها، إلا أن «السـادات» أوضـح أن كل حجـج إسرائيل التي تحدث بها «بيجين» يمكن تسـفيهها ببسـاطة شـديدة، وأن الأمر بالتالي يكشـف عن عدم فهم إسرائيل بعد لفلسـفة مبادرة الرئيس المصري، وأن حديـث رئيس الـوزراء عن الحرب الدفاعية مـردود عليه بالوقائع وأنهـا بالتالي غير دقيقة، ويمـضي الرئيـس «السـادات» في رده؛ لكي يؤكد رفـض القانون والمجتمع الـدولي مفهوم احتلال أراضي الغير بالقوة، وطالب «السادات» بضرورة احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشـعب الفلسـطيني، وطلبـت الرسـالة في النهاية ولكي يمكـن لمصر القبـول بالعودة إلى المفاوضات السياسية والعسكرية في صورة تنشيط أعمال اللجان السابق إنشاؤها في ديسمبر 77 أن تنجح الأطراف وبمساعدة أمريكية مباشرة في الاتفاق على خطوط إرشادية واضحة للتسـوية الشـاملة التي يجب ألَّا تسـمح بمطالب تتناقض مع القانون الدولي. وفور إرسـال هذه الرسالة عاودت إسرائيل التحرك في إطار مناوراتها حيث قام الجانب الإسرائيلي، وعبر الولايـات المتحـدة، بموافاتنا في 22 مارس 78 بمشروع جديد لإعلان يحكم التسـوية – ما كان إلا تكرارًا للأطروحات السـابقة – واسـتمر الإسرائيليون يتحدثون عن انسـحاب من أراضٍ وليس كل الأراضي، وكذلك حقوق الفلسطينيين العرب وليس الشعب الفلسطيني، ولم نرد على هذا المقترح من جانبنا لأننا استشعرنا أن إسرائيل تسعى للتلاعب بنا وحولنا.

أخذنا من جانبنا نتحدث مع الأمريكيين في الكيفية التي سنطبق بها تفاهم «السادات»/ «كارتـر» المتفـق عليـه في أثناء زيارة الرئيس المصري لواشـنطن في أوائـل فبراير 78، وأخذ الأمريكيون يطالبوننا بتقديم أفكارنا التي يمكن على أساسها قيامهم بطرح مشروع أمريكي متكامل للتسوية بين مصر وإسرائيل، وكذلك حول القضية الفلسطينية. وبالتوازي مع هذه المطالب الأمريكية قام الأمريكيون بتسريب بعض الأفكار العامة لعناصر تسـعة تصوروها يمكـن أن تمثل الأسـاس لمقترح أمريكي أكثر اتسـاعًا وشـمولًا، وحـضر الدكتور «أشرف غربال»، سـفيرنا في واشنطن، إلى القاهرة حاملًا هذه الأفكار العامة في منتصف إبريل 78، ودارت الأفكار الأمريكية بشـكل عام حول تسـوية للوضع الفلسـطيني تدور أساسًـا على إتاحة الفرصة للفلسطينيين للتمتع بحكم ذاتي لخمسة أعوام، وأن السلطة لن تنبع من الحكم الإسرائيلي ولكن من ثلاثي مصري/ أردني/ إسرائيلي، ووجود مجلس منتخب من السكان

الفلسطينيين كبديل عن حكومة الاحتلال، كما أن قوات الاحتلال ستنسحب إلى مواقع محددة خلال المرحلة الانتقالية، وأن كل الأطراف لن تدعي السيادة على الإقليم، سواء الأردن أو إسرائيل خلال الأعوام الخمسة المشار إليها؛ أي ستكون السيادة معلقة وبدون تحديد، كما ستدور مفاوضات بين مصر/ الأردن/ إسرائيل/ وبمشاركة ممثلي المجلس الفلسطيني المنتخب من قبل سكان الضفة الغربية، وسوف يكون هدف هذه المفاوضات التوصل إلى تسوية نهائية تقوم على أسس محددة، منها الاتفاق على إجراءات وترتيبات أمنية وأن تشمل الانسحابات الإسرائيلية إمكانية إجراء تعديلات في خطوط الهدنة لعام 67، كما سيتم بحث الصلات المستقبلية للأراضي مع كل من إسرائيل والأردن، وقد أكدت الأفكار الأمريكية أهمية بحث حق اليهود في شراء أراض بالضفة الغربية، ومسائل الهجرة وعودة اللاجئين وتواجد قوات من الأمم المتحدة أو الأردن في الضفة الغربية وخطط تنمية الضفة وغزة والصلة بينهما واحتمال تواجد قوات مصرية في غزة.

أشارت الأفكار التي نقلها الدكتور «أشرف غربال» أخيرًا إلى البحث في إقامة آلية للتعامل مع المسألة الأشمل لقضايا اللاجئين.

واستقبلنا نحن في القاهرة هذه الأفكار بكثير من التحسب لعدم وضوحها من ناحية، أو غياب الإشارة إلى دولة مستقبلية للفلسطينيين وكذلك إثارة مسائل مثل اللاجئين دون تسميتهم بالفلسطينيين، وهو ما يفتح الطريق إلى دعاوى اليهود الذين غادروا الدول العربية، إلا أن ما أثار القلق الشديد هو عدم وضوح مستقبل القدس العربية. ولم تمر عدة أيام منذ إطلاع الدكتور «أشرف غربال» لنا على هذه العناصر، إلا وحضر «أثرتون» مساعد وزير الخارجية الأمريكية مرة أخرى إلى القاهرة حيث سلمنا رسميًا ورقة بأفكارهم المحددة فيما يمكن أن يمثل طرحًا أمريكيًا للأطراف لمناقشته والاتفاق عليه، ولم تخرج هذه الأفكار التي تضمنتها الورقة الرسمية عما نقله السفير «أشرف غربال» بعد أن استمع شفهيًا للشروحات الأمريكية بواشنطن قبل أسبوع سابق.

كان الموقف الإسرائيلي يتسم بالتعنت وعدم قبول منطق ظهور دولة فلسطينية أو حتى إتاحة الفرصة لها لكي تبزغ في نهاية الفترة الانتقالية التي أصبحت تتناولها أفكار الأطراف الثلاثة المصري/ الإسرائيلي/ الأمريكي. كما وضح أيضًا أن الجانب الأمريكي، في إعداده لأفكاره أصبح يتحرك بحرص بالغ بخلاف المظهر الذي كان عليه «كارتر» في مقابلاته ومشاوراته

مع «السادات» بواشنطن في فبراير 1978، وهو الأمر الذي فرض على «محمد إبراهيم كامل» أن يسعى للبحث في خيارات أخرى وتوفيرها للرئيس؛ لعلها تساعد «السادات» وتوفر له إمكانيات واحتمالات أخرى لم يكن يرغب بها في حينه. وكان وزير الخارجية المصرية يبحث طوال الوقت ومنذ انعقاد المجلس الوزاري للجامعة العربية في مارس 78 في توفير بدائل للانفتاح على العرب، مرة أخرى، بدلًا من الاستمرار في منهج المفاوضات دون طائل، وكثيرًا ما تحدثت مع «أحمد ماهر» مشيرًا إلى اقتناعي بأن الرئيس «السادات» لا يستطيع الآن التراجع في المبادرة أو أهدافها وإلا فإنه بالتالي يتيح لأعدائه بمصر أو بالدول العربية فرصة لإضعافه وبشكل يضر به كثيرًا، من هنا لم أكن على ثقة من أن الرئيس «السادات» سوف يقبل أطروحات الوزير «محمد إبراهيم كامل» في محاولة التوصل إلى تفاهمات جادة مع المملكة العربية السعودية للنظر في عقد قمة عربية ترحب بعودة مصرية للعمل في الإطار العربي المتكامل، وهي أفكار كنا نتداولها مع الوزير المصري وبدفع منه.

على الجانب الآخر، كنا نضغط من جانبنا على الأمريكيين لتطوير أفكارهم من ناحية، وأن يعملوا على كشف حقيقة نية إسرائيل في شكل الموقف بالأراضي الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية، وكيف ستتصرف إسرائيل في نهايتها. ولقد نجح الجانب المصري في أن يدفع بالولايات المتحدة لأن تطرح سؤالين محددين على إسرائيل يخصان نهاية الفترة الانتقالية. وكان أول هذين السؤالين هو إمكانية أن تحدد إسرائيل رؤيتها بالنسبة للوضع النهائي للأراضي في نهاية الفترة الانتقالية وأن هذا الوضع النهائي سيتقرر عندئذ نهائيًّا.

أما السؤال الآخر، فكان يدور حول الآلية التي سيتحقق من خلالها تسوية هذه المسألة.

ووعد الإسرائيليون بالرد على الأسئلة الأمريكية، إلا أنهم طرحوا مجموعة أسئلة طلبوا إجابات عنها؛ لكي يمكنهم عندئذ الرد على الولايات المتحدة، ودارت كلها حول موقف الرئيس «السادات» ونيته في التفاوض حول الأراضي الفلسطينية إذا ما رفض الأردن المشاركة في هذه المفاوضات، وهل مصر على استعداد لتوقيع اتفاقات سلام بخصوص الضفة وغزة وسيناء إذا ما كانت المفاوضات ناجحة وفي غياب العرب والفلسطينيين، كذلك طلب الإسرائيليون تعرُّف مدى استعداد الرئيس «السادات» بشأن عدم التصميم على الانسحاب الكامل، وأنه سيكون على استعداد لتعديلات صغيرة في الحدود، أو مدى

قبولـه وجـود قوات إسرائيلية محـدودة في مناطق محددة لها صفة اسـتراتيجية، وأخيرًا ما إذا كان الرئيس المصري على استعداد لقبول الصياغة الأمريكية حول الفلسطينيين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم أو مستقبلهم، وهي ما سـميت في حينها صياغة أسـوان، عندما طرحها الرئيس «كارتر» في لقاء مع «السادات» في 4 يناير 78.

وأخذ الجانب الأمريكي يطالب مصر ببعض التعديلات في صياغة الأفكار المصرية التي سـلمت لهم، ووافق عندئذ الرئيس «السـادات» على إمكانية النظـر في تعديلها حيث أدخلنا فكرة إمكانية قبول مصر بالإشراف على إدارة الفلسطينيين لغزة والأردن بالإشراف على إدارة المجلس الفلسطيني المنتخب للضفة الغربية ومع تفويض الأمم المتحدة فقط بالإشراف على وتسـهيل الانسـحاب الإسرائيلي بدلًا من تعيين ممثل للسـكرتير العام لإدارة هذه الأقاليم.. وأرسلنا التعديل إلى الأمريكيين في منتصف يونيو، ومضينا بعد ذلك بالتالي في محاولة الضغط على الولايات المتحدة لتطوير أفكارها توطئة لتقديمها للأطراف. وفي هذا السياق، أرسلنا إلى الأمريكيين رسالة شفهية تتناول موضوع الأسئلة التي طرحها الأمريكيون على الإسرائيليين والخاصة برؤيتهم للشكل النهائي للوضع في نهاية المرحلة الانتقالية، أو الأسئلة الإسرائيلية حـول الرؤية والموقـف المصريين من الأراضي المحتلـة. وأكدت الرسـالة المصرية الترحيب بالأسئلة الأمريكية إلى إسرائيل لأنها ستسهم في كشف حقيقة النيات الإسرائيلية الفعلية من السلام مع الفلسطينيين. وعلى الجانب الآخر، أوضح الجانب المصري رد الفعل المصري على أسـئلة «ديان» إلى «سـيروس فانس» بخصوص الموقف المصري، فإن هذا الموقف سـيعتمد كثـيرًا على حقيقـة نية إسرائيل إلا أن هناك حدودًا لقدرة مـصر على التصرف في أو التحدث باسم الفلسطينيين في غيابهم أو الأطراف العربية الأخرى.

وبطبيعـة الحـال، لا يغيب عـن المتابع لكل هـذه المحاولات الأمريكيـة والإسرائيلية في حينـه تبين توجهات محددة لهم تسـتهدف مسـألة تغيـير خطوط الحـدود، وكذلك تفاوض مـصر بالنيابة عن الفلسـطينيين وقيامها بـدور واضح في الإشراف على الإدارة الفلسـطينية بغـزة في حالـة الاتفـاق عـلى تنفيذ المرحلـة الانتقاليـة، وأخـيرًا موقف مصر مـن المضي في التوصـل إلى اتفـاق مـع إسرائيل حتى في غيـاب مفاوضات أو اتفاقات بين كل من سـوريا والأردن وإسرائيـل، وهـي نقاط كان «كيسـنجر» قد ركـز عليها في مشـاوراته مع «حافظ إسماعيل» في شهر مايو 73.

إن المتابع للأداء الأمريكي واستراتيجيته في التعامل مع شكل التسوية بين العرب وإسرائيل، سواء كيفية حل القضية الفلسطينية أو التوصل إلى حلول لنزاعات الدول العربية وفي مقدمتها مصر أو الأردن، حتى سوريا، سوف يكتشف بسهولة أن هذه المفاهيم الأمريكية لم تتغير أو تتعدل فيما بين تحرك «كيسنجر» في عام 73 حتى توقيع إطارات السلام لكامب دافيد في سبتمبر 1978، بل أزيد بالقول إنها استمرت في منطلقاتها الأساسية مرورًا باتفاق أوسلو عام 1993 وكامب دافيد الفلسطينية مع «كلينتون» عام 2000 حتى كتابة هذه السطور.

كانت كل هذه الأنشطة والمشاورات تجري في نفس الوقت الذي كان «محمد إبراهيم كامل» يعد فيه لزيارة إلى المملكة العربية السعودية تستهدف فتح اتصالات عربية/ مصرية تتيح للرئيس «السادات» المزيد من حرية الحركة والبدائل في الخيارات، ووافق الرئيس على سفر «كامل» إلى السعودية لاستشفاف مواقفها مما يجري، ورافقت مع «أحمد ماهر السيد» الوزير في هذه الزيارة التي لم تستغرق أكثر من 36 ساعة، ووضح أن الموقف السعودي يتسم بالتشدد وعدم الاقتناع بكل ما يقوم به «السادات»، ورغم اعتقاد الوزير «محمد إبراهيم كامل» أنه في نهاية الزيارة قد فتح مسارات جديدة لمصر و«السادات» مع العرب فإنني لم أكن على اقتناع بهذه الانفراجة المتصورة في علاقات مصر مع السعودية أو الدول العربية وبقيت أجزم أن الرئيس «السادات» لن يتخلى عن مبادرته أو يعلن فشلها ووقف المفاوضات مع إسرائيل كهدف استراتيجي رغم تبنيه فكرة عدم العودة إلى هذه المفاوضات إلا بعد: إما وقوع وحدوث تطور في موقف إسرائيل من كل مفهوم التسوية سواء مع مصر أو فلسطين، وإما قيام الولايات المتحدة بتقديم أفكارها التي تسعى لإغلاق الثغرة بين مصر وإسرائيل بالنسبة لهذه التسوية الفلسطينية.

لقد وضح أن الأفكار التي جاءت في مقترحات الأطراف الثلاثة تتناول إقامة حكم فلسطيني بالضفة والقطاع لفترة انتقالية مدتها خمسة أعوام، إلا أن مصر كانت تصمم على أن تنهي هذه الفترة ببزوغ دولة فلسطينية مستقلة أو لها علاقة ما بالأردن.. في حين استمرت المراوغة الإسرائيلية في رفض الالتزام بأي تغيير في الوضع الفلسطيني في نهاية الأعوام الخمسة التي كان يدور حولها جوهر المفاوضات.

الفصل الثاني والعشرون

اجتماع ليدز كاسل ببريطانيا

سـافر وزيـر الخارجية المصريـة إلى نيويورك في نهايـة مايو 1978 للمشـاركة في الدورة الخاصـة بالجمعيـة العامـة لنزع السـلاح، واستشـعرت من جانبـي بخيبة أمل كبـيرة لعدم تضمينـي في إطـار الوفـد المصاحب للوزير في هـذه الزيارة، ويجب أن أعـترف بأنني لم أكن أهتـم كثـيرًا بموضوع الـدورة الخاصة وما يمكن أن يصدر عنها، إلا أن اهتمامي بالمشـاركة في الوفـد المـصري نبع أساسًـا من رغبتي في العـودة إلى نيويورك بعد مغـادرتي لها في أكتوبر 77 بعـد قضـاء عدة سـنوات في عضوية وفد مـصر بالمنظمة الدولية. كنت عـلى اقتناع دائمًا بـأن عضويتـي في وفود مـصر أمام الجمعيـة العامة للأمـم المتحدة في دوراتهـا المختلفة عبر السـنوات تمثـل إضافة قوية، وتعزز مـن فرصي في البزوغ بالخارجيـة المصرية، وتجعلني من ضمن هذه المجموعة الصغيرة من الدبلوماسـيين المصريين عـبر الأجيال الذين قدر لهم أن يخدمـوا بلادهـم في أكبر المناصب والبعثـات المصرية بالخارج.. وأذكر من هؤلاء إسـماعيل فهمـي/ محمد رياض/ أحمد المسـيري/ عبـد الله العريان/ محمد حسـن الزيات/ عصمت عبد المجيد/ عبد الرءوف الريدي/ محمد شـاكر/ عبد الحليم بدوي/ نبيل العربي/ عمرو موسى، وغيرهم كثيرون الذين طالت أو تعددت مرات خدمتهم في نيويورك.

عـلى أي الأحوال، تابعت من القاهرة اتصالات ومقابلات «محمد إبراهيم كامل» الذي كان قد التقى سـيروس فانس على هامش أعمال الدورة في نيويورك، وكان الحديث لايزال يدور بشـأن تنفيذ سـيناريو السـادات/ كارتر المتفق عليه في كامب دافيد الأولى في الأسبوع الأول مـن فبرايـر 78، وفي هذه النقطة تحديـدًا جاء في كتاب محمد إبراهيم كامل «السـلام

الضائع» أن فانس ذكر لـه أنهم ما زالـوا ينتظـرون رد إسرائيل على السـؤالين الأمريكيين الموجهين لها بشـأن مسـتقبل الضفة الغربيـة وغزة، مع إيضاح فانس أنـه لا يتوقع أن تكون الـردود إيجابيـة وأنه إذا ما حدث العكس وجـاءت هذه الردود إيجابية فهـو يرى أنه يمكن إجراء جولة أخرى من المباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل، أما إذا كانت سـلبية فسيقدم المشروع المصري إلى إسرائيل، وبعـد ذلك تتقدم الولايات المتحـدة بمقترحاتها وأفكارها. ووافقـه الوزيـر إبراهيم كامل مؤكـدًا أنه في حالة اعتبـار الولايات المتحـدة ردود إسرائيل إيجابيـة فهـذا لا يكفـي، بل يجب أن تكـون كذلك في تقديـر مصر، وأننا لن نقبل اسـتئناف المحادثات المباشرة مع إسرائيل إلا إذا كانت الردود إيجابية بالفعل وليست مجرد تلاعب في الصياغات يعطي انطباعًا خطأ بأن إسرائيل قد حركت مواقفها. انتهى الاقتباس.

وأخذنا في القاهرة نتابع الموقف الإسرائيلي والحوار الداخلي بها إعدادًا لردها على الأسئلة الأمريكيـة المحددة، كـما حاولنا في كل اللقـاءات مع الأمريكيين طوال شـهر يونية 1978 حث أمريكا على إحكام مقترحاتها وضبطها بالشـكل الذي يفرض على إسرائيل الاعتراف بحق الشـعب الفلسـطيني في اسـتقلاله والاسـتحواذ على أراضيه في الضفة الغربية وغزة. وفي هـذا الإطـار طرح الأمريكيـون فكرة فانس التي تحدث بها مع كامـل في نيويورك لعقد جولة جديدة من المفاوضات في لندن خلال الأسـبوع الأخير من يونيو، وكتبت من جانبي بتكليف من أحمد ماهر مشروع مذكرة معلومات للعرض على الرئيس السـادات تسـتهدف جردًا للموقف العام مما يدور في وقتها من تطورات، مع تركيز على علاقة الأفكار والمقترح المصري، بالطرح الأمريكي القادم واتصالها بالأسـئلة الأمريكية إلى إسرائيل وغياب ردها وتأخـره وأخـيرًا الموقف من المطلب الأمريكـي لعقد اجتماع بلندن للوزراء الثلاثة لمناقشـة إضافية بين الأطراف.

كان تقديـري عندئذ أن الأمريكيين يستشـعرون ضغوط احتـمالات المواجهة الأمريكية الإسرائيليـة إذا مـا قدمت الولايات المتحـدة طرحًا غير مواتٍ للمصالـح الإسرائيلية، من هنـا كانـوا يرغبون في عقد هذا الاجتـماع الثلاثي، ولكي يشرح كل طـرف – مرة أخرى – منطلقاته وأهدافه، ثم يجيء الطرح الأمريكي القائم على استماع وتقييم عميق للموقف، إلا أننـي كنت أيضًا أستشـعر القلق من توجهات الأفـكار الأمريكية وتبنيها الكثير من عناصر

التفكير الإسرائيلي الأساسي مع غياب إشارة أمريكية للمقصد النهائي للمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني. من هنا كانت التوصية التي طرحناها على الوزير إبراهيم كامل من جانبنا، أحمد ماهر وأنا، أن نقبل بعقد الاجتماع الثلاثي في لندن مع أهمية التأكيد للأمريكيين بتعهدهم لنا أن يكون الطرح الأمريكي القادم للتسوية المرحلية الفلسطينية ذا صلة وثيقة بالإطار النهائي في هذه التسوية، وبالتالي أن تكون هذه المقترحات أقرب إلى الأفكار المصرية منها لإسرائيل. وصمم محمد إبراهيم كامل وبعد أن اطلع على المذكرة أن يضيف بعدًا جديدًا يتعلق بتفضيله عدم عقد الاجتماع الثلاثي إذا ما جاءت الردود الإسرائيلية – التي كان من المنتظر الإعلان عنها خلال أيام قليلة – سلبية. ولم أكن من جانبي على اقتناع بهذا التشدد أو إعطاء أهمية كبيرة للموقف الإسرائيلي، إذ إن الهدف كان هو الحصول على موقف أمريكي مناسب لنا وبالتالي أهمية التخديم على المطلب الأمريكي خدمة لمصالحنا... والشاهد، فقد قدم الوزير كامل الورقة إلى الرئيس السادات وانتظرنا رد فعله، ثم جاءت الإجابات الإسرائيلية عن الأسئلة الأمريكية، حيث تضمنت أن إسرائيل توافق على بحث طبيعة العلاقة المستقبلية مع الفلسطينيين في نهاية الأعوام الخمسة التي تمثل المرحلة الانتقالية، وكان هذا الرد بطبيعة الحال يمثل المراوغة الإسرائيلية المستمرة في عدم كشف أي رؤية إسرائيلية لما سيكون عليه الوضع النهائي للضفة وغزة، كما أكد الرد الإسرائيلي أن أي اتفاق على الصورة النهائية يتطلب مفاوضات يشارك فيها ممثلو سكان الأراضي الفلسطينية. كان الرد يمثل خيبة أمل كبيرة لكل من مصر وأمريكا، إلا أنني كنت على ثقة وقتها أن إسرائيل لا يمكن أن ترد إيجابيًّا على هذه الأسئلة الأمريكية الاستراتيجية أو المحورية. وبالرغم من هذه الإجابات التي كان الوزير إبراهيم كامل يتندر بها فقد وافق الرئيس السادات على المضي في عقد اجتماع لندن رغم اعتراض الوزير المصري، إلا أن السادات أوضح لكامل وللأمريكيين أنه لن يوافق إلا على هذا الاجتماع الوحيد ثم تبدأ عملية تنفيذ السيناريو المصري الأمريكي المتفق عليه. وقررت بريطانيا عقد الاجتماع في قلعة ليدز بجنوب لندن يومي 18 و19 يوليو، وأخذت أجهز الأوراق وأعد مذكرات العمل التي ستعرض على الوزير المصري لإعداده لهذا الاجتماع الهام.

وحول هذه النقطة تحديدًا ينبغي القول إن مجموعة عمل المستشارين التي كان الوزير

«إبراهيـم كامل» يعتمد عليها في مسـاعدته تعمـل وبدقة كبيرة تحت قيادة السـفير الدكتور «أسـامة الباز» الـذي كان يعمل بقبعتين، الأولى بتبعيته لنائب الرئيـس والثانية عمله وكيلًا لـوزارة الخارجيـة؛ مما أتاح لـه نفوذًا كبـيرًا وتأثـيرًا واضحًـا في إدارة كل المسـائل، فإذا ما اتفـق مع «إبراهيـم كامل» تحركا إذن معًا، أمـا إذا كان على اقتناع بـآراء وأفكار ومنطلقات الرئيس «السـادات» حول نقطة أو مسـألة محددة، ناور وحقق هدف الرئيس باعتباره يحمل أيضًـا توجيهاته، ورغم هذا الأسـلوب لم يصطـدم «إبراهيم كامل» مع «أسـامة الباز» قط، وبالتـوازي وبالرغم من مشـاركتي «أحمد ماهر» في أعمال مجموعة المستشـارين فقد كان لنا مطلـق الحريـة – نتيجة لعملنا المباشر مع الوزير إبراهيم كامل – في طرح أفكار ومقترحات لم تقرها المجموعة. كذلك فقد كنا المسئولين عن صياغة نقاط الحديث والمواقف للوزير وبما أعطانا الكثير من القدرة على التأثير.

ذهـب الوفد المـصري المصاحب للوزير محمد إبراهيم كامل مبكـرًا إلى قاعة كبار الزوار بمطـار القاهـرة، يوم 17 يوليو، للسـفر على طائرة الرئاسـة الثانية بوينـج 737 وهي ذات الطائرة التي عرضت حياتنا جميعًا للخطر في طريق العودة من واشنطن في فبراير 78 عندما اضطـرت للهبوط في مطار «جندر» بشرق كندا وسـط عاصفة ثلجيـة مخيفة هزتنا جميعًا، بما في ذلك طاقم الطائرة نفسـها، كان الوفد يتشـكل من وزير الخارجية وكل من أسامة الباز/ عبدالرءوف الريدي/ أحمد ماهر السيد/ نبيل العربي/ حمدي ندا باعتباره المتحدث الصحفي للوفد/ وأخيرًا السكرتير الأول أحمد أبو الغيط من مكتب الوزير. كان يصحبنا أيضًا مجموعة كبيرة من الخدمات الإدارية وعاملي الشفرة والتلكس وضاربة آلة كاتبة (إنجليزي)، وعدد طيـب من أعضاء المخابرات العامة، سـواء من هيئة المعلومـات والتقديرات أو هيئة الأمن القومـي، وآخـرون من الخدمة السرية والهيئة الفنية للتأكد من عدم وجود أجهزة تنصت في أماكن إقامة الوفد في ليدز. ومع إقلاع الطائرة طلب أحمد ماهر السـيد مني أن أوافي الوزير إبراهيم كامل بمشروع البيان الذي سـيتحدث به أمام الإعلام عند الوصول إلى مطار لندن وبعـض المذكرات الأخرى التـي تتناول موضوع وجدول أعمال الاجتماع الذي يسـتهدف مناقشة المشروعين المطروحين من قبل إسرائيل ومصر للتسوية الفلسطينية.

هبطـت الطائـرة في منتصـف النهـار بتوقيـت لندن لكـي أتبين أن ممـر مطـار هيثرو قد

تحـول إلى قلعة مسـلحة مـن السـيارات المدرعة وسـيارات الشرطـة التـي تواجدت حول الممـر أو صاحبـت الطائـرة في تحركهـا إلى قاعـة منعزلة بالمطـار، وهبطنا لكي نشـهد المزيد من إجـراءات الأمن البريطانية الصارمة وأفرادًا من الجيـش البريطاني وعددًا من الدبابات الخفيفة من طراز سكوربيون، وألقى الوزير إبراهيم كامل البيان الذي أعددناه وأجاب عن بعض الأسئلة عن هدف الاجتماع وتوقعاته له ومدى تقديره لمصداقية إسرائيل ورغبتها في السـلام، ثم انطلقنـا في طائرتي هليكوبتر من طراز تشـينوك الأمريكية الصنع، وكانت هذه هـي المرة الأولى التي أسـتقل فيها هذا الطراز مـن الطائرات وكنا نطير على ارتفاع منخفض نسـبيًّا؛ مما أتاح لي فرصة مشـاهدة الريف الإنجليزي بكل جماله خاصة أن هذا اليوم لم يكن مـن الأيـام الممطرة. وهبطت طائـرة الوزير أولًا ثـم الطائرة التي تقل بعـض أعضاء الوفد الآخرين، والتقينا بالمقدمة المصرية التي وصلت قبل أيام لكي تسلم لنا الكارنيهات الخاصة بالوفود وقائمة التعليمات البريطانية، وكانت الترتيبات تتسم بالدقة الشديدة.

كانت قلعة ليدز تشـبه ما نشـهده في أفلام السـينما الأمريكية عن أفلام القرون الوسـطى وفرسـانها الأشداء، ويحيط بها المياه من كل جانب عدا بوابة تمر فوق كوبري متحرك صغير. ودخلـت القلعـة لكـي أفاجـأ بوجود عدد كبـير للغاية من أسـلحة هذه القـرون معلقة على الحوائط وملابس فرسان هذا العصر وأسلحتهم ووجدتني منبهرًا بما أشاهد. ذهبنا فورًا إلى غرفنا، ولاحظت أن الغرفة المخصصة لي والسـكرتير أول حمدي ندا تتسـم بالصغر الشـديد وإن كانت في غاية الأناقة والتأثيث البريطاني التقليدي. كان كل أثاث القلعة وحوائطها قد تم إعادة تأهيله قبل أسابيع قليلة مما جعلها جوهرة أنيقة. ولا يفوتني هنا أن أسرد واقعة طريفة إذ إننا وعند إخلادنا للنوم في سـاعة متأخرة من ليلـة 17 يوليو لم ننتبه لوجـود جهاز صغير لإعداد الشاي في التوقيت الذي يختاره صاحب الغرفة، ولم ننتبه إلى أن المشـرفين على القصر برمجـوا الجهـاز لإعـداد الشـاي سـعت 5.30، وقمت مذعورًا مـن النوم في هـذا التوقيت وبعـد أن أخـذ هذا الجهـاز الذي لم يكن لي سـابق معرفة به يصـدر أصواتًا وبخارًا سـاخنًا، إلا أنني تمتعت وفور استيقاظي بفنجان شاي بريطاني رائـع مـع بعض البسكويت.

ذهبت في مسـاء يوم الوصول 17 يوليو مع أحمد ماهر إلى حجرة صالون الوزير إبراهيم كامـل توطئـة للمشـاركة في حفل عشـاء بدعوة من سـيروس فانـس في قاعة طعـام القلعة،

وجاء المضيف الأمريكي إلى جناح الوزير المصري لجلسة تشاور قصيرة، وصحب الوزير الأمريكي كل من سفير أمريكا بالقاهرة أيلتس ومساعد الوزير أثرتون، تحدث فانس حول تصوراته لكيفية إدارة أعمال الاجتماع في اليوم التالي/ 18 يوليو/ وأنه يأمل أن يقوم كل طرف - مصر وإسرائيل - بطرح أفكاره ومقترحاته والتي ستتيح للولايات المتحدة في فترة تالية تقديم أفكارها بالنسبة للتسوية الفلسطينية. ثم فاجأ فانس الوزير إبراهيم كامل بأنه سوف يعلن في نهاية الاجتماعات عن رضاه عن مستوى التقدم الذي حدث في المشاورات الثلاثية وأن الأطراف وافقت على عقد اجتماع تالٍ، يشارك فيه إلى جانب وزراء الخارجية، وزيرا دفاع مصر وإسرائيل. ورفض إبراهيم كامل وبحزم فكرة هذا الاجتماع التالي تنفيذًا لتعليمات الرئيس السادات وإن كان قد حاول المناورة بالقول إنه لا يستطيع إلا أن ينتظر، للاستماع لوجهة النظر الإسرائيلية، ثم نقدر بعدها الموقف من المقترح الأمريكي.

أكد الوزير كامل أننا سنعرض مقترحنا ونشرحه تفصيلًا للجانبين الإسرائيلي والأمريكي، إلا أنه لا يتوقع جديدًا في مواقف إسرائيل ووزير خارجيتها موشي ديان من التسوية الفلسطينية أو الموافقة على تمكين الفلسطينيين من أخذ أمورهم في يدهم وتمتعهم بحق تقدير المصير.

ومع انتهاء اللقاء المصري/ الأمريكي ذهبنا إلى حفل استقبال قصير بدعوة من البريطانيين ثم توجهنا إلى قاعة العشاء التي أعطتني الانطباع فعلًا بأنني أشارك في حفل عشاء إبان العصور الوسطى. كان مع موشي ديان مساعداه الرئيسان إلياهو روبنشتاين/ روزين المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية وأخيرًا باراك الذي عينته إسرائيل، بعد قمة كامب دافيد في سبتمبر 78 في منصب المدعي العام لإسرائيل. كانت زوجة ديان الثانية تصحبه، كما كان سيروس فانس يصحب زوجته هو كذلك، وبالتالي اتسم العشاء بالبساطة والابتعاد عن الحديث الجاد، ومع ذلك أخذ ديان يتحدث عن آماله في أن تقبل دول ومجتمعات الشرق الأوسط بإسرائيل في إطار سلام شامل ولم أتنبه إلا بتوجيهي سؤالًا محددًا للوزير الإسرائيلي، وكنت أجلس على مرمى منه، بقولي: هل كانت وضعية إسرائيل ستتغير، على الأقل تجاه مصر، لو أن إسرائيل أبلغت القاهرة عندما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تعدان للعدوان الثلاثي ضد مصر في أكتوبر 1956 بما يجري الإعداد له؟ مشيرًا إلى اقتناعي بأن إسرائيل كانت ستكسب كثيرًا

وحيث ستثبت لمصر والعرب أنها فعلًا جزء من الشرق الأوسط، وصمت ديان لبرهة، ثم قال إن الظروف المحيطة بمصر وإسرائيل في ذلك الوقت ما كانت تسمح بهذا الأمر، مضيفًا قوله إن إسرائيل كانت عندئذ تسعى لربط مستقبلها بالعالم الغربي، وهي مقولة تدحض في تقديري مطلبها في أن تحظى بعضوية الشرق الأوسط.

وفي صباح يوم 18 يوليو وعلى مدى اليوم كله اجتمعت الوفود الثلاثة في قاعة اجتماعات القلعة وكلفني أحمد ماهر بأن أدون كل جوانب الاجتماع من خلال محضر «كامل» له. ومثلما كان مقدرًا، طرح فانس بإيجاز هدف الاجتماع وأنه الأول بين وزيري خارجية مصر وإسرائيل منذ مغادرة الوزير المصري تل أبيب في يناير 78 وتوقف المشاورات منذ ذلك الحين.

طلب «فانس» من الجانب الإسرائيلي أن يعرض لأفكاره التي سبق وأن تقدم بها في الإسماعيلية في لقاء «السادات/ «بيجين»، ومضى «ديان» في طرح أفكارهم في كيفية تمكين الفلسطينيين من حكم أنفسهم من خلال انتخابات تتيح تشكيل مجلس فلسطيني للحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية التالية لمدة خمسة أعوام تعود بعدها الأطراف للمزيد من مناقشات ومفاوضات عناصر التسوية.

أخذ الوزير «إبراهيم كامل» الكلمة حيث عبر عن رفضه المطلق للطرح الإسرائيلي لأنه لا يعبر عن حقيقة آمال الفلسطينيين في تقرير المصير وانطلق بعد ذلك الدكتور «أسامة الباز» في شرح جوانب الطرح المصري المقترح وأن مصر تستهدف إشراك الفلسطينيين في المفاوضات مع إسرائيل، كما أنها تصمم على ضرورة أن يكون مفهوم التسوية واضحًا منذ البداية ومع بدء المرحلة الانتقالية ومدتها أيضًا طبقًا لرؤية مصر خمسة أعوام، وأنها ستنتهي بإنشاء دولة فلسطينية يكون لها ارتباط ما متفق عليه مع الأردن، وأكد «الباز» أيضًا أن هذه الدولة ستكون في علاقات حسن جوار كامل مع إسرائيل، وانغمس بعد ذلك في حوار مع «ديان» ومساعديه حول الكثير من عناصر الطرح المصري ومغزاها، واستمر الجدال طويلًا، مع وضوح مراوغة الجانب الإسرائيلي في الاعتراف للفلسطينيين بحق تقرير المصير وعدم إمكانية القبول بالرابطة بين السكان والأرض، وهي الأفكار التي رفضها الجانب المصري مصممًا على حق الفلسطينيين في دولتهم وأنه لا يمكن القبول بفكرة فصل الأرض عن الشعب الذي يمكن له أن يتمتع بالحكم الذاتي وتبقى الأرض بعيدًا عن السيادة الفلسطينية.

كان «الباز» المتحدث المصري الرئيسي طوال اليوم، وكشف عن قدرة وبراعة في استخدام اللغة الإنجليزية ومصطلحاتها، كذلك كشف عن معرفة قانونية عميقة وفهم كامل لأوضاع الشرق الأوسط وآمال الفلسطينيين. وتحت الضغط المصري، حاول الإسرائيليون الهروب إلى بحث موضوع آخر هو العلاقة بين مصر وإسرائيل والأفكار الخاصة بالترتيبات الأمنية التي كان الرئيس «السادات» قد تطرق في مناقشات حولها مع «عيزرا فايتسمان» قبل أيام من اجتماع ليدز، ورفض الجانب المصري مناقشة الأمر لأنه خارج نطاق جدول أعمال الاجتماع، وانتهت جلسة الصباح واجتمعت الأطراف الثلاثة – مرة أخرى – على غداء عمل، وتطرق «ديان» مع الوزير «كامل» وفي حضور «سيروس فانس» خلال عشرين دقيقة سبقت الغداء إلى علاقة مصر بإسرائيل. وترتيبات الأمن المقترحة التي كانت تدور حول الموافقة المصرية على إقامة مناطق منزوعة السلاح على الجانبين المصري والإسرائيلي وإنشاء محطات إنذار مبكر على جانبي الحدود وتدار من قبل طرف ثالث، وهي ليست المرة الأولى التي نفذت فيها الفكرة، حيث نفذها «كيسنجر» بين الجانبين في فض الاشتباك الثاني في مايو 1975 في سيناء، تضمنت الأفكار المصرية أيضًا إمكانية النظر في إقامة مناطق محددة التسلح بكمياته وأنواعه، وهي أيضًا فكرة نفذها الجانبان في فض الاشتباك الأول والثاني في عامي 74،75، مع اقتراح وضع قوات حفظ سلام دولية على الحدود وأخيرًا اعتراف مصر بأن مضيق تيران يعتبر ممرًا دوليًا، للجميع حق الملاحة خلاله. ورغم إبداء «ديان» عدم اقتناعه ببعض الأفكار المصرية وبخاصة مقترح وضع قوات حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة على خط الحدود لفشل هذه القوات في مايو 67 في منع الحرب بين الطرفين إلا أنه حاول أن يحصل على شروحات محددة من الوزير المصري بشأن مضيق تيران، وحيث تفادى الوزير «إبراهيم كامل» الدخول في شروحات للمفهوم المصري، وعاد ديان وبالكثير من الخبث المعهود عنه في تناول موضوع استعداد إسرائيل للاعتراف بالسيادة المصرية على سيناء مع الحاجة للنظر في تبادل للأراضي بين الجانبين وللمزيد من ترتيبات الأمن لكليهما وبالذات بالنسبة للمجال الحيوي لميناء إيلات، ورفض الوزير المصري فكرة تبادل الأراضي، ثم عاود الإسرائيلي الإشارة إلى رغبة إسرائيل، رغم استعدادها للاعتراف بالسيادة المصرية على سيناء، بإبقاء مستوطنيها وقواعدها الجوية في سيناء مع ضمانات للمرور إليهم ورد «إبراهيم كامل» أن هذا الأمر غير مطروح إطلاقًا. وعادت الأطراف بعد فترة غداء قصير إلى الاجتماع حيث

استمر الجدال حول اختلاف مفاهيم الجانبين المصري والإسرائيلي حول متطلبات تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 إذ صممت مصر على أن الانسحاب يجب أن يتم من كل الأراضي في حين استمرت المراوغة الإسرائيلية في الإشارة إلى أن نص القرار يتحدث عن انسحاب إسرائيل من أراضٍ وليست كل الأراضي، وطال الجدال ولم تصل الأطراف إلى أي تفاهم.

ومضى كل طرف إلى حال سبيله لعشاء منفرد ولتقييم الموقف ونتائج اجتماعي اليوم، وكنت أستشعر الضيق من الموقف الإسرائيلي وإن كنت أيضًا لم أصب بخيبة أمل من هذا الموقف إذ كنت أعلم أن إسرائيل سترفض كل المقترحات التي تتيح بزوغ الدولة الفلسطينية.

عادت الأطراف إلى اجتماع أخير صباح يوم 19 يوليو تناولت فيه بعض الأفكار الخاصة بالقدس وأوضح الجانب المصري تصميمه على سيطرة الفلسطينيين أو الدول العربية على القدس الشرقية وأننا نرى أن تبقى المدينة موحدة وتدار من خلال مجلس أعلى طبقًا لمقترحات وتفكير «السادات» في الموضوع، ولم تحسم الأطراف الأمر أيضًا وانتهى الاجتماع بإعلان «فانس» بأن الأطراف تحدثت بمواقفها ورؤيتها وأن اليومين شهدا نقاشات مفيدة، ولم يتطرق «فانس» إلى فكرة عقد اجتماع تال، وهي فكرة كان يروج لها ويطلبها الإسرائيليون وبخاصة الجنرال عيزرا فايتسمان الذي كان يسعى لإقحام نفسه في المفاوضات في إطار التنافس مع «ديان».

لقد لعبت شخصية «فايتسمان» دورًا كبيرًا في كل جهود السلام على مدى الفترة من إطلاق مبادرة الرئيس «السادات» في نوفمبر 77 حتى الانتهاء من تنفيذ كل عناصر اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في مايو 1982.

كان «فايتسمان» يسعى لكسب ثقة الرئيس «السادات» والإيحاء بأنه يتحرك في إطار من فهم الحاجة إلى توازن المصالح بين الجانبين، إلا أن حقيقة الأمر أنه ورغم شخصيته الفهلوية وخفة دمه وبساطته فقد كان يتمسك بوضوح بخط الحكومة الإسرائيلية بالنسبة لأراضي الضفة الغربية مع إظهار مرونة في موضوع غزة التي كثيرًا ما عرض على مصر في السنوات التالية أن تقوم بإدارتها أو السيطرة عليها، وهو ما رفضته مصر دائمًا حتى اليوم.

وغادرنا ليدز كاسل إلى لندن بالسيارات توطئة للعودة إلى القاهرة وإن كنا قد أمضينا يومين في العاصمة البريطانية التقى خلالها وزير الخارجية مع «دافيد أوين» وزير خارجية بريطانيا الذي استقبلنا في مكتبه بمجلس العموم البريطاني.

كانـت مداخلات «أوين» تتسـم – في رأيـي – بالترهل وعدم الاهتـمام وذكر أنه يتفهم الرؤيـة الإسرائيلية في صعوبة القبول بإخلاء المسـتوطنات، الأمر الذي مثَّل لنا مفاجأة غير سـارة وتصدى لـه «محمد إبراهيم كامل» ومـع ذلك فإنه لا يفوتني هنا أن أعبر عن شـديد النقد للأسلوب الذي تناول العرب به مسألة الاستيطان في الضفة الغربية على مدى العقود، وأذكر في هذا السياق حديثًا للأمير «الحسن»، شقيق الملك حسين في زيارة للمغرب ولقائه بالسـفراء العـرب، وهـو ما أبرق به سـفيرنا بالرباط عندئـذ، أن الأمـير الأردني قال لهم في إطـار الزيارة يـوم 25 يناير 1978 إن تقديـرات الأردن أن عدد المسـتوطنين من اليهود في الضفة الغربية يبلغ حوالي عشرة آلاف مستوطن، إلا أن عددهم في القدس وحولها يصل إلى حوالي 40 ألف يهودي. إن أي مقارنة في هذا الأمر بين اليوم والأمس سـوف تثير ولا شـك الأسـى لنـا جميعًـا، كان موقـف «أوين» صادمًا لنـا بكل المعايير، ولم تكن هـي المرة الوحيدة التـي يتبنى فيها موقـف إسرائيل، بل لاحظت أثناء زيارة له للقاهـرة في عام 2010 بدعوة من السيد «محمد حسنين هيكل»، الصحفي المصري الأشهر، أن «أوين» غلب وجهة النظر الإسرائيلية في حرب أكتوبر ونتائجها العسكرية ومع تأييده للطرح الإسرائيلي بأن إسرائيل قـد انتـصرت في الحرب أو كانت على وشـك إلحاق هزيمـة كبيرة بالمصريين، وهي مسـألة أختلف معها بشدة مثلما أوضحت الفصول الأولى بهذا الكتاب.

فوجئنا مع عودتنا إلى لندن بعد ظهر يوم 19 يوليو أن صحيفة الأهرام تتصل من القاهرة لكي تطلب تعقيبًا من الجانب المصري لما سـوف تنشره في اليوم التالي حول اتفاق الأطراف عـلى عقـد اجتماع جديد للمزيـد من المفاوضات. وتكهـرب الموقف وثار الوزيـر «إبراهيم كامل» وكلف «أحمد ماهر» بالبحث في كيفية صدور هذه الأخبار الكاذبة، وتبينا أن «حمدي فـؤاد» المراسـل الدبلوماسي للأهـرام والمصاحب لنا قـد أبرق إلى القاهرة بهـذا الخبر الذي سربتـه المصادر الأمريكيـة لتضييق الخناق علينا، وتعرض «حمدي فـؤاد» لتوبيخ صارم من الوزير «إبراهيم كامل».

وانتهـت مرحلة ليدز كاسـل وعدنـا للقاهرة لتقييم كامل للمشـاورات والمسـار المقبل واحتـمالات المستقبل، وفي الطائرة أخذت أعيد كتابة محاضر الجلسـات التي بلغت أربعين صفحة فولسكاب.

الفصل الثالث والعشرون

في الطريق إلى كامب دافيد

أقلعت طائرة الرئيس السادات البوينج 707 سعت 1200 يوم الثلاثاء 5 سبتمبر 1978 من باريس في طريقها إلى واشنطن للمشاركة في القمة التي دعا إليها الرئيس كارتر كلًّا من رئيس مصر ورئيس وزراء إسرائيل. كنا قد وصلنا بصحبة الرئيس بعد ظهر الإثنين 4 سبتمبر إلى باريس حيث أمضينا ليلة في فندق الجريون الشهير والذي شهد الكثير من أحداث التاريخ وبخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤتمر فرساي ولقاءات وودر ويلسون مع كلمينصو رئيس وزراء فرنسا ولويد جورج رئيس الوزراء البريطاني.

تشكل الوفد الرسمي المصاحب للرئيس من وزير الخارجية/ وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس بطرس غالي/ السيد حسن التهامي الذي كانت تربطه بالرئيس السادات علاقة قوية نتيجة لخدمتهما معًا بالجيش ومشاركتهما في ثورة 23 يوليو/ السيد حسن كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية/ كما كان هناك أيضًا/ الدكتور أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية/ أحمد ماهر السيد مدير مكتب وزير الخارجية/ وأحمد أبو الغيط من مكتب وزير الخارجية. كان السفيران عبد الرءوف الريدي ونبيل العربي قد غادرا القاهرة إلى واشنطن في الأيام السابقة بوسائلهما الخاصة ومستخدمين الطيران التجاري.

ويلاحظ هنا أن مجموعة عمل وزارة الخارجية قد ضاقت منذ يونيو أو يوليو 78 لتصبح قاصرة على كل من أسامة الباز/ عبد الرءوف الريدي/ نبيل العربي/ أحمد ماهر/ أحمد أبو الغيط، وغاب عمرو موسى عن المجموعة قبل ذلك بعدة شهور، إذ إن التنافس الحاد مع أحمد ماهر السيد أدى إلى تفضيل محمد إبراهيم كامل التخلي عنه بدلًا من إشعال حرب

ضارية بين هذين المتنافسين. أتذكر أنه تمت محاولة في حينه لنقل عمرو موسى إلى سان فرانسيسكو كقنصل عام لمصر بغرب الولايات المتحدة، وكان يقاوم الفكرة رغم المغريات، وسألني الرأي وأجبته بأن عليه أن يرفض ويقاوم ويصمد لثقتي أن الحياة ليست بظالمة وأن كل اجتهاده وبذله سيكون لهما عائد طيب في مستقبل الأيام.

كانت طائرة الرئيس السادات تتضمن حجرة نوم وصالونًا خاصًا به، ثم صالونًا آخر بمقاعد وثيرة للوفد الرسمي من الوزراء وأخيرًا مجموعة مقاعد عادية في مؤخرة الطائرة لاستخدام الوفد الفني المصاحب وبعض رؤساء التحرير للصحف المصرية. وقد لاحظت أن مساحة معقولة من جسم الطائرة لم تتضمن مقاعد، الأمر الذي أتاح لنا استخدام أرضية الطائرة للنوم والاسترخاء، الأمر الذي أثار غيرة الوزراء وكبار المسئولين وحاولوا مشاركتنا في هذا الوضع المريح.

تواجد بالطائرة أيضًا، لغرابة الأمر، مراسلو كل من مجلة نيوزويك والتايم بالقاهرة حيث طلبا مقابلات صحفية مع الرئيس السادات الذي قرر إجراءها على متن الطائرة. وأذكر أن هذين الصحفيين، «شميت» و«وين» أخذا يتحدثان مع جميع أعضاء الوفد بأسلوب منظم للتعرف منهم على تقييمهم للقمة الثلاثية القادمة والتوقعات بشأنها، وأعتقد ولا شك أن الجانب الأمريكي الرسمي قد حصل على تقدير موقف طيب حول رؤية المصريين لاحتمالات القمة ونتائجها وإن كانت التجربة تؤشر أيضًا إلى أن الرئيس السادات كثيرًا ما فعل أو يفعل ما لا يراه أو يتنبأ به كبار مساعديه مما يجعل أحاديثهم مع الصحافة والإعلام خادعة إلى حد كبير لعدم معرفتهم بدقة نواياه وتوجهاته. اهتم هذان الصحفيان الأمريكيان أيضًا بمناقشة الوضع في إيران، وكان هذا البلد يمر بتوترات ومظاهرات تؤشر إلى احتمالات غير مرئية في حينه، واتفق الاثنان في أحاديثهما معنا أن إيران ستشهد – من وجهة نظرهما وطبقًا لمصادر أمريكية كثيرة – تغييرات كبيرة خلال عشرة أعوام تنتهي بتبوُّءِ نجل الشاه عرش الطاووس. والمثير للاهتمام هنا أن التغيير لم ينتظر عشرة أعوام بل وقع خلال ثلاثة أشهر من الصدامات بالمدن الإيرانية مما أسقط الدولة القديمة وسمح ببزوغ الجمهورية الإسلامية بقيادة ثيوقراطية وهزيمة ساحقة للقوى الليبرالية.

وعلى مدى سنوات تالية كنت ألتقي الصحفي «شميت» الذي عمل طويلًا مع نيوزويك

الأمريكية، وأذكره بحديثه وتقديراته حول إيران، وكانت ردود فعله توحي بمشاعر الخجل في فشله وغيره لقراءة مقدمات الثورات ووقوعها، وكنت من جانبي أحاول التخفيف عليه بالقول إن هذا هو أحد صفات الثورات التاريخية التي تنطلق فجأة ودون مقدمات واضحة.

اتسمت الفترة الممتدة من تاريخ عودتنا إلى القاهرة من اجتماع ليدز كاسل يوم 22 يوليو 78 حتى 3 أغسطس بالكثير من التحركات والمناورات بين الأطراف، كما أن التوتر ساد العلاقة المصرية الإسرائيلية، ومثلما جاء سابقًا، فقد استمرت الولايات المتحدة تدفع بفكرة عقد اجتماع مصري/ إسرائيلي/ أمريكي جديد وبمشاركة لوزراء الخارجية والدفاع للأطراف الثلاثة للمزيد من البحث في كيفية تحريك جهود السلام. وكان كل من الرئيس السادات ووزير الخارجية يقاومان هذا المطلب الأمريكي لثقتهما أن إسرائيل لن تقدم على أي تغيير أو تعديل في مواقفها مثلما تحدث بها ديان مع الوزير إبراهيم كامل في بريطانيا، وهي مواقف استثارت ضيق الرئيس السادات لأنها كشفت بوضوح أنه ورغم مبادرة زيارة القدس فإن الأطماع الإسرائيلية في كل من سيناء والضفة الغربية وغزة بقيت على حالها دون تغيير.

أخذ الوزير إبراهيم كامل ينقل لنا، أحمد ماهر وأنا، انطباعاته حول تفكير الرئيس السادات لكي يساعدنا في تقييم الموقف وكيف نتناول المذكرات التي نعدها ونعرضها للوزير أو منه للرئيس وكذلك مشروعات الخطابات المكتوبة التي يرسلها إلى الجانب الأمريكي وغيره، وأتذكر في هذا السياق قول وزير الخارجية إن الرئيس وخلال زيارة قام بها إلى النمسا في منتصف يوليو 1978 للمشاركة في اجتماعات للاشتراكية الدولية يقدر أن المبادرة المصرية تسير في طريقها ومسارها المحدد والذي يجب أن ينتهي بالنجاح في تحقيق الهدف. إلا أن هذه الزيارة الأوروبية أدت في الحقيقة إلى تعقد العلاقة المصرية/ الإسرائيلية بشكل حاد. فقد قابل الرئيس في النمسا، كل من وزير الدفاع الإسرائيلي فايتسمان، بناء على طلبه، وشيمون بيريز رئيس المعارضة الإسرائيلية الذي كان يشارك في نفس الاجتماعات الدولية الاشتراكية. وفي سياق هذه المقابلات طرح الرئيس السادات على الإسرائيليين فكرتين؛ أولاهما مطالبة إسرائيل بالتخلي عن العريش وجبل موسى بوسط سيناء، وبما

يعني في الحقيقة تنفيذ فكرة الانسحاب المرحلي إلى خط العريش/ رأس محمد، أما الفكرة الأخرى فكانت في طرح الرئيس لمجموعة نقاط مقترحة منه بشأن ترتيبات الأمن في سيناء وبين الجانبين المصري والإسرائيلي في مستقبل الأيام وبعد التوصل إلى اتفاق أو معاهدة سلام بينهما. وهي نقاط اهتم موشى ديان بمحاولة مناقشتها مع إبراهيم كامل في ليدز دون جدوى.

أدى اقتراح تخلي إسرائيل عن مدينة العريش إلى قيام مجلس الوزراء الإسرائيلي بدراسة الفكرة والنظر فيها، ثم رفضها بالكثير من الصخب والتعالي، حيث قال مناحم بيجين: إن القرار والرد هو «لا شيء في مقابل لا شيء» كما أنه لا يوجد سلعة أو شيء بالمجان، بل قيل إعلاميًا في بعض الصحف الإسرائيلية إنه قال بعدم نيته في دفع «بقشيش» مجاني، واستثير الرئيس السادات كثيرًا بهذا التعنت والعجرفة الإسرائيلية، ومن ثم انعكس هذا الوضع بالتوتر على العلاقة المصرية/ الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى قرار الرئيس بعدم استلام رسالة مكتوبة حاول مناحم بيجين إرسالها إليه، تتضمن رده على الطرح المصري في لقاءات فيينا، بل وقيام مصر بطلب خروج البعثة العسكرية الإسرائيلية التي كانت لا تزال تتواجد في مطار جيناكليس بشمال غرب مصر منذ فشل أعمال اللجنتين العسكرية والسياسية في يناير 78.

وعبرت المصادر الصحفية الإسرائيلية حينذاك عن انتقادها لأداء رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي ردد البعض بإسرائيل أنه كان يفكر أثناء زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 77 أن يرد بمبادرة على مصر يتم بمقتضاها تنفيذ انسحاب إسرائيلي جديد وإضافي في سيناء وبما يشعر مصر بحسن النوايا، إلا أن الطبيعة الأخلاقية والنفسية للإسرائيليين أجهضت هذا التوجه في حينه.

في هذا الإطار أخذ الوزير محمد إبراهيم كامل في محاولة تعزيز الموقف المصري عن طريق تقديم مقترح للرئيس السادات بالاتصال بالأردن وترتيب زيارة يقوم بها محمد كامل وبشكل عاجل لكي يحيط الأردنيين بنتائج اجتماعات ليدز كاسل ولمحاولة استشفاف نوايا الأردن في مسألة الانضمام لمصر في المفاوضات مع إسرائيل والتي انصبت في حينه على بحث مستقبل الضفة الغربية وغزة، خاصة أن كل المقترحات المطروحة كانت تتناول

دورًا كبيرًا للأردن. وكان موشى ديان، مثلما يتذكر القارئ، قد طلب التعرف في أسئلته المضادة للأسئلة الأمريكية في مايو 78 على ما سيكون عليه الموقف المصري إذا ما لم يشارك الأردن في المفاوضات، ومما كشف الاهتمام الإسرائيلي الكبير بنوايا مصر واستعداداتها لتحمل مسئولية الأردن في حالة غيابه عن المفاوضات. وقد لا يفوت القارئ أيضًا أن هذه الاهتمامات الأمريكية كانت مستقرة بشكل دائم في التفكير الأمريكي، إذ إن بعضها قد طرح فعلًا في مشاورات حافظ إسماعيل مع كيسنجر في مايو 73 قبل خمسة أعوام من مفاوضات ليدز كاسل. وصحبت الوزير إبراهيم كامل في أول زيارة لي إلى عمان حيث دهشت من الصورة الجميلة التي ظهرت بها المدينة التي استمرت تتوسع على مدى العقود بشكل منضبط ومحكوم وبما يعكس الكثير من الانضباط وحسن الإدارة بالمجتمع الأردني.

التقى الوزير المصري الملك حسين وكلًا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردنية وأخيرًا رئيس الديوان الملكي وأطلعهم على الرؤية المصرية للموقف وتطورات المفاوضات مع إسرائيل ونتائج ليدز كاسل وذلك من واقع نقاط حديث تم إعدادها من جانبي ووافق عليها أحمد ماهر. وهنا أقول إن محمد إبراهيم كامل ورغم تطور أسلوبه في التعامل بالكثير من الثقة في ملفات عملية ومفاوضات السلام وغيرها من موضوعات وبنود ينبغي على وزير الخارجية المصرية التفاعل معها، كان يعتمد وإلى حد كبير، مثله في ذلك مثل الكثير من الوزراء السياسيين بالدول الأخرى، على كروت المعلومات التي يعدها المساعدون.

حققت الزيارة قدرًا من الرضا لدى محمد إبراهيم كامل وحيث استمع الأردنيون بدقة للأطروحات المصرية واتسمت ردود أفعالهم بالمجاملة، إلا أنه من المؤكد أن الملك حسين كان لا يرغب في التخلي عن حذره التقليدي وعدم ربط بلاده بتحرك مصري غير معروفة نتائجه، بل وخطورة عواقبه على مصر، فما بالك بالأردن بتركيبته السكانية المعروفة!

وفي رحلة العودة من عمان إلى القاهرة كانت الطائرة الصغيرة من طراز مستير وحمولتها سبعة ركاب تهتز بشدة وحمدت الله على عودتنا سالمين، كانت هذه الطائرة وشقيقاتها الثلاث الأخرى تُستخدَم من قبل الرئيس السادات وكبار مسئولي الدولة مثل وزير الدفاع/ وزير الخارجية/ ورئيس مجلس الوزراء في الرحلات الخارجية القصيرة أو عندما يرغب

الرئيس السادات في استقدامهم إلى أحد الأماكن التي يقيم بها في أنحاء مصر (أسوان/ الإسماعيلية/ الإسكندرية وغيرها). وداومت على استخدام هذه الطائرات في مصاحبتي لوزراء الخارجية المصريين في تحركاتهم الخارجية، مع كمال حسن علي إلى العراق/ الأردن/ السودان وعصمت عبد المجيد إلى الأردن/ وسوريا وعمرو موسى إلى إسرائيل وسوريا والسعودية، وأصبحت بعد ذلك بسنوات وزيرًا للخارجية المصرية ووجدتني مضطرًا لاستخدام هذه الطائرات التي كانت القوات الجوية المصرية تقوم بجهد خارق لصيانتها ورعايتها، كان عمر هذه الطائرات في عام 2005 حوالي ثلاثين عامًا، من هنا كنت أحبس أنفاسي كلما أقلعت بها منفردًا في مهمة إلى إحدى دول الجوار المصري أو إقليم الشرق الأوسط أو مع اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية في مهامنا الكثيرة معًا.

على الجانب الأمريكي فقد تحركت الخارجية الأمريكية وأوفدت السفير أثرتون إلى المنطقة في نهاية يوليو 78، أيضًا لإطلاع كل من الأردن والسعودية على الرؤية الأمريكية للموقف والسفر أيضًا إلى كل من مصر وإسرائيل لاستطلاع حساباتهم وتقديراتهم لنتائج اجتماع ليدز كاسل وبحث الخطوات التالية التي يمكن القيام بها. واجتمع أثرتون بوزير الخارجية المصرية بعد ظهر يوم 29 يوليو بالقاهرة وبمشاركة كبار مساعديه وقمت من جانبي بتسجيل محضر المقابلة التي اتسمت بالكثير من الحدة من قبل إبراهيم كامل الذي حمل على الأمريكيين عدم التزامهم حتى حينه بطرح أفكارهم للتسوية طبقًا لتفاهمات كامب دافيد الأولى في فبراير 78، كما اعترض على المطلب الأمريكي في الدعوة لعقد اجتماع ثلاثي جديد، وبما يمكن الولايات المتحدة من تقديم أفكارها بعده، وأوضح كامل أن مصر لا يمكن أن تقبل بهذا الأسلوب في المراوغة الإسرائيلية مثلما وضح في ليدز كاسل أو عدم الحزم الأمريكي مع إسرائيل والتي أصبحت تتصدى للأمريكيين وترفض وجهات نظرهم.

ثم توجه أثرتون لمقابلة الرئيس السادات في الإسكندرية يوم 30 يوليو، وحضر أحمد ماهر المقابلة بصحبة وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز، وظهر أنور السادات بشكل حازم ويتسم بالصرامة، وقد رأيت أن أعرض لهذه المقابلة بالكثير من الاستفاضة لأهميتها ولأنها أيضًا تعرض للإطار الفكري الذي أصبح الرئيس السادات في هذا الوقت يتحرك

في فلكه، وهو إطار كاشـف للكثير من رؤيته للتسـوية مع إسرائيل، على الأقل على الجانب المصري.

بـدأ أثرتـون المقابلـة بإبلاغ الرئيـس أنه ينقل إليه رسـالة من الرئيس كارتـر تدور حول رغبـة الرئيـس الأمريكـي في إقناع مـصر بالقبول بفكرة عقـد اجتماع ثلاثي إضـافي لوزراء الدفـاع والخارجيـة، وأوضـح أثرتون أنـه ناقش هـذه الفكرة مـع وزير الخارجيـة إبراهيم كامل مشـيرًا إلى أن الهدف الأمريكي يدور في إطار البحث عن تسـوية للقضية الفلسـطينية تقـوم عـلى التوصل إلى اتفاق في بداية المفاوضات على المبادئ العامة أو الأسـس التي تحكم هذه التسـوية بحيث يكون مفهومًا ومسـتقرًا منذ بداية الفترة الانتقالية أن التسـوية النهائية ستكون مبنية على القرار 242 بما يتضمنه من وجوب انسـحاب إسرائيل، وأن هذا المنهج المقـترح يختلـف عن التفكـير الإسرائيلي الذي يسـعى لترك هذه المسـألة مفتوحة ولا يكون هنـاك التزام بهـا مقدمًا. وأضـاف أن الولايات المتحـدة تنتقي الأفكار التـي تبلورها حاليًا مـن مصادر متعـددة، مشروع بيجين للحكم المحلي، النقاط التسـع التي عرضت على مصر في إبريـل 78 وأخـيرًا المقترحات المصرية الخاصة بالانسـحاب الإسرائيلي وضمانات الأمن وذكـر الأمريكي أن النقاط التي يفكرون فيها ويناقشـونها معنا بشـأن الضفة وغزة ليسـت بديـلًا عـن إعلان المبادئ وإنـما هي ملحق مكمل له وأن أمريكا تتحـرك في هذا الاتجاه بعد أن ثبت وجوب معالجة الموضوعات الأساسـية المتعلقة بالتسوية الشاملة وكذلك الجوانب التفصيلية الخاصة بالضفة الغربية في وقت واحد وأن هذه الأفكار كلها سوف تكملها صيغة كارتر في أسـوان والتي سـيرد ذكرها في إعلان المبادئ المقترح. وتطرق أثرتون بعد ذلك إلى الحديث حول الوضع بإسرائيل وذلك بناء على سؤال مباشر من الرئيس السادات وقال إن هنـاك انقسـامات كثيرة بالحكومة وهناك انتقادات داخلية للأسـلوب الـذي تعاملوا به مع أفـكار الرئيس السـادات، إلا أن هذا لا يعني أن بيجين قد أصبـح ضعيفًا، بل على العكس فلا يزال قويًا راسخًا ولديه أغلبية كشف عنها التصويت في الجلسات الأخيرة عندما جرى الاقـتراع عـلى الثقة بالحكومة. وذكر أثرتـون أنه يجب أن يذكر للرئيس السـادات أنه – أي أثرتـون – عندمـا التقى مع بيجـين حضر اللقاء كل من إيجال يادين/ فايتسـمان/ ديان وأنه قـدم أمامهم جميعًا المقترحات الأمريكية في كيفية تعديل أفكار إسرائيل ومواقفها فيما يتعلق

بالضفة الغربية وغزة، فقد اندهش - أي أثرتون - أن بيجين أصغى بانتباه ولم يقل كثيرًا بعكس أسلوبه في الجلسات السابقة، حيث كان يُصر على موقفه ولا يتقبل أي رأي مخالف ويبدو أنه في حالة تفكير وتأمل هذه الأيام، ويقول بعض المحيطين به إن مزاجه بوجه عام أقرب إلى المرونة. ولعل من الدلائل على هذا أنه أبدى استعداده لتطوير الرد الإسرائيلي على السؤال الأمريكي الخاص بوضع الضفة وغزة في المستقبل أو فيما بعد الفترة الانتقالية. وقد بحث ديان مع فانس كيفية التوصل إلى صيغة جديدة لبحث موضوع السيادة على الضفة وغزة. ورغم أن هذا لا يعتبر تحركًا كافيًا من جانب إسرائيل، فإنه يكشف دون شك عن تطور إلى الأحسن في المسلك الإسرائيلي. وعندما أبدى بيجين استعدادهم لبحث موضوع السيادة فإنه - أي أثرتون - يعتقد أنه بهذا يفتح الطريق لحل هذه النقطة. وكانت هذه هي المرة الأولى، من وجهة النظر الأمريكية، التي يأخذ فيها بيجين موقفًا يمكن تفسيره بأنه يقبل إمكانية أن تكون هناك في نهاية المطاف سيادة عربية على الضفة والقطاع. ويجب عند هذه النقطة تحديدًا أن نقف لكي نقول نحن هنا في مصر في عام 2011 إن هذا هو ما كان الأمريكيون ينقلونه إلى المصريين في نهاية يوليو 1978 وحتى لا تتوه الحقائق منا. وعاد أثرتون يشرح رؤيتهم للحاجة لعقد اجتماع جديد بين الأطراف ولكي تستقر في ذهن الجميع أن الأمور لن تتحرك إلا بتدخل أمريكي حاسم.

أخذ وزير الخارجية إبراهيم كامل الكلمة حيث قال إنه أجرى مشاورات مستفيضة مع أثرتون وإن الخلاف الرئيسي بين مصر وأمريكا تركز على النقاط التي تبلور التفكير الأمريكي حولها حتى تاريخه، وإن الدهشة أصابتنا بأن ما يطرحه الأمريكيون هو نسخة من أفكار بيجين وإن الالتزام الوحيد على إسرائيل هو الالتزام بالتفاوض أثناء الفترة الانتقالية حول بعض النقاط ومنها الانسحاب، وأضاف إبراهيم كامل أنه أبلغ أثرتون أن هناك مدخلين يمكن للولايات المتحدة أن تسلكهما، فإما أن تصل واشنطن إلى أن أفكارها تقوم على أساس أنها حل وسط وتدعو مصر وإسرائيل للجلوس والتفاوض على أساس هذا الحل الوسط، ومعنى هذا في الحقيقة أن الأطراف ستتفاوض للوصول إلى حل وسط جديد وعلى أساس الحل الوسط الأمريكي، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الطرح الأمريكي مطابقًا بالكامل للمشروع المصري أو أن يكون البديل هو مشروعًا أمريكيًا جديدًا يطرح كحل وتسوية وليس للتفاوض.

طلب وزير الخارجية المصرية من السفير أثرتون أن تعود الولايات المتحدة للبحث بجدية في الصيغة المقترحة من مصر للتسوية الفلسطينية وحتى يمكن ضمان مشاركة الأردن، لأن غيابها يسقط كل هذا الجهد للتسوية.

تدخل الرئيس السادات بعد ذلك في النقاش حيث قال إن هناك نقطة هامة في رسالة الرئيس كارتر وهي أنه يعلق أهمية كبيرة على عقد دورة ثلاثية جديدة من المشاورات، «إلا أننا يجب – ونحن ندرس هذا الاقتراح – أن ندقق فيما حدث في الماضي القريب وهو استمرار مراوغة إسرائيل لكي تخفي هدفها الأساسي، ألا وهو ضم الأراضي والتوسع. وفي اجتماع ليدز كاسل طفت هذه الحقيقة وظهر الهدف الإسرائيلي بوضوح، وأن ما يريدونه هو الأرض والأرض فقط، ولكي نقنع إسرائيل بالتخلي عن أطماعها، عرضنا عليهم الترتيبات الأمنية الستة التي تحدثت بها مع فايتسمان». ومضى الرئيس السادات يقول إنه ذهب إلى أبعد مدى وحيث عرض أيضًا الموافقة على عقد حلف عسكري بين أمريكا وإسرائيل في مقابل تخليها عن أطماعها الإقليمية وفي الأرض وأكد الرئيس السادات أنه لن يجلس مع الإسرائيليين على أي مستوى إلا إذا كان هناك تسليم بأن الأرض التي احتلت عام 67 لا يمكن أن تكون محلًا لأي تنازل، وأوضح الرئيس السادات مرة أخرى أن مصر على استعداد لإعطاء إسرائيل أي شيء تحت الشمس ما عدا الأرض والسيادة، بل إنه مستعد أن يعطيهم المياه لري منطقة في النقب مقابل كل مستوطنة ينسحبون منها في الضفة الغربية بحيث يكون مسلمًا به أن إسرائيل ستبقى في حدودها ولا تتوسع، كما سيكون متفتحًا ومستعدًّا لقبول تسوية سلمية تحصل إسرائيل بمقتضاها على ما يضمن أمنها، وعمل كل ما هو مطلوب في مجال تطبيع العلاقات أو الحدود المفتوحة شريطة عدم تخلي مصر عن سنتيمتر واحد من الأرض أو من سيادتها، وسألت وقتها كلًّا من محمد إبراهيم كامل والدكتور أسامة الباز عن حقيقة رؤية الرئيس السادات في مسألة المياه وكانت إجابتهما متطابقة، «هو يناور ويبيع لهم الهواء، ولا يمكن أن ينفذ أو يلتزم أو يتفق على مثل هذا الكلام».

اختتم الرئيس السادات حديثه بطلب قيام أثرتون بإبلاغ الرئيس كارتر بموقف مصر، وأن المطلوب من أمريكا أن تطرح رؤيتها مثلما سبق أن وعدت به، إلا أن الهام ألا يقوم هذا الطرح الأمريكي على أفكار إسرائيل أو اعتماد على منطق الحلول الوسط، وإلا فسوف

نضطر إلى رفضها وهو ما يجب علينا تفاديه، وقال السادات إن إسرائيل تتصرف كالطفل المدلل الذي يصر على الحصول على ما يريد بصرف النظر عن نتائج أفعاله وأقواله، مع أن هذا لا يخدم أهداف إسرائيل إذا كانت تريد السلام حقًّا، وسوف يأتي اليوم الذي يدركون فيه أنهم فقدوا آخر أمل في السلام بعد ألفي عام، «وأنا متأكد تمامًا من أننا سوف نكسب في النهاية بغض النظر عما يحدث، وأنا أكرر أنه إذا كان الإسرائيليون يريدون أن يعيشوا وسطنا في المنطقة كجيران فنحن نقول: نعم، أما إذا كانوا يحلمون بأن تكون دولتهم هي الدولة العظمى في المنطقة فإننا نقول لهم عندئذ، لا ولن يتحقق هذا أبدًا».

واستمر الرئيس يتحدث فيما يجب أن يكون عليه الموقف الأمريكي مشيرًا إلى أهمية ألا تغرق أمريكا في التفصيلات وأن تركز على وضع الإطار العام للتسوية، وبعد ذلك تطلب من الأطراف أن تجلس معًا وتبحث كيفية وضع هذه المبادئ العامة موضع التنفيذ بدلًا من إضاعة الوقت في مناقشات عقيمة لا جدوى منها.. «وأن كل ما هو مطلوب منكم هو أن تقولوا لا استيلاء على أراضي الغير بالقوة، ولا مستوطنات غير شرعية وأن على الأطراف أن تجلس للنظر في ترتيبات الأمن وإقامة علاقات حسن جوار، أما أن ندخل في بحث التفاصيل قبل أن نتفق على الإطار العام فسوف يكون من المقطوع فيه أن يستغلوا هذا ضدنا وضدكم أنتم أيضًا».

لقد أظهرت الصياغات السابقة التي جاءت في حديث الرئيس السادات أمام المبعوث الأمريكي أثرتون وسفير الولايات المتحدة بالقاهرة هيرمان إيلتس أن السادات حدد استراتيجية المرحلة التالية التي تستدعي قيام أمريكا بالإعلان عن إطار عام يحكم عناصر التسوية، ثم التفاوض بعد ذلك بين الأطراف على تنفيذ كل بنود هذا الإطار، وعقب المسئولان الأمريكيان على هذا التوجه القوي الذي ذكره السادات بطرح بعض الاستفسارات والتساؤلات والمواقف، وقال السفير إيلتس، «إننا إذا تقدمنا بالمقترحات دون أن تجري مباحثات كافية، فإننا نجعل أنفسنا عرضه للاتهام بأننا نسعى لفرض حل، وتلك مسألة دقيقة، ولذلك فإننا نعتقد أن المطلوب عقد اجتماع آخر بين الأطراف للإيحاء بأننا نحاول دفعهم للاتفاق، ومن جهة أخرى أرجو أن تسمحوا لي بطرح السؤال التالي، ويقضي أنه وبافتراض إصدار الولايات المتحدة بيانًا رسميًّا مثلما يشير الرئيس السادات

متضمنًا الإطار العام للتسوية فهل تكون مصر على استعداد عندئذ لحضور هذا الاجتماع؟ لقد أفصح هذا السؤال الأمريكي عن عدم فهم لما يرغب الرئيس السادات تحقيقه أو الوصول إليه، وعلى أي الأحوال قام الرئيس بالرد والتعليق على استفسارات إيلتس بقوله مرة أخرى: «دعني أقول لكم: إنكم كنتم معنا تنتظرون من إسرائيل عناصر جديدة، ولقد جاءتنا فعلًا عناصر جديدة ولكنها عكس المطلوب تمامًا، فقد جاء موقفها في ليدز سلبيًا بالكامل، وكذلك قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي ضمنه بيجين رسالته التي رفضت استلامها، ولذلك ذكرت لكم من قبل أننا قد بلغنا ذروة العملية، وبصراحة أقول لكم إنه إذا شعر الإسرائيليون بأنهم يستطيعون أن يقولوا كل هذا دون خجل، فلن يستطيع أحد أن يوقفهم عند حد، وأنا لا أتصور أن تتوغلوا إلى أدق التفصيلات في مقترحاتكم التي ستتقدمون بها، وكل ما هو مطلوب منكم هو أن تقولوا: طبقًا للأخلاقيات الدولية، ولميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 242، يجب أن يكون هناك توازن بين التزامات الأطراف، إن الأرض التي احتلت منذ عام 67 يجب أن تخرج عن دائرة المساومة، وعلى الأطراف أن تجلس لمناقشة موضوعين: السلام والأمن، وسوف تجلس الولايات المتحدة معهم لمساعدتهم في التوصل إلى اتفاق حول هاتين النقطتين، وسوف أعلن اليوم أنه إذا كان الرئيس كارتر يريد أن تتحرك الأمور فعلًا فإن أي شيء يبدو اليوم مستحيلًا سيصبح ممكنًا في مجال إقامة السلام والأمن وتطبيع العلاقات، ويستطيع كارتر – إذا ما شاء – أن يجعل ما أطالب به معلقًا على شرط مواجهة متطلبات الأمن، ونصيحتى لصديقي كارتر ألا يغرق نفسه في تفاصيل اقتراح مسهب، بل يكتفي بالمبادئ التي لا يمكن أن يختلف عليها أحد، وقال أثرتون أخيرًا في معرض اختتام هذا الاجتماع الهام مع الرئيس المصري: «سيادة الرئيس، لقد افترضنا دائمًا أن العناصر الإيجابية الجديدة ستأتي منا نحن وليس من إسرائيل، ومن جهة أخرى فقد قلتم سيادتكم إنكم تعتبرون النقطة التي وصلت إليها جهودنا نقطة فاصلة ولست أرى كيف نستطيع الآن أن نواصل تنفيذ الاستراتيجية التي اتفقنا عليها»، وانتهى الاجتماع، ولم ننتظر كثيرًا إلا وجاء الرد الأمريكي في صورة الإعلان عن زيارة يقوم بها سيروس فانس خلال أيام قليلة إلى الشرق الأوسط، وحيث وصل إلى إسرائيل يوم 5 أغسطس ومصر يوم 7 أغسطس، واجتمع الوزير محمد إبراهيم كامل مع سيروس

فانس ومساعديها في إحدى قاعات فندق فلسطين الذي أقام فيه الوفدان وإن كنت قد فضلت الإقامة من جانبي في كابينة والدي بالمعمورة، ولاحظت أن الأمريكيين لم يتحدثوا عن عملية السلام الدائرة أو المفاوضات التي دارت في ليدز أو غيرها، بل اقتصر الأمر على الجانب الأمريكي، في إظهار فانس ومساعديه الرغبة في التحدث حول تطورات إيران وما كان يُسمَّى عندئذ منطقة هلال الأزمة، وهو الحزام الممتد من الباكستان وشبه القارة الهندية في الشرق إلى إيران في الغرب ومرورًا بأفغانستان التي كانت تتعرض عندئذ لقلاقل توشك أن تدخلها في خضم أزمة تاريخية غير مسبوقة في ديسمبر 79 وما بعدها حتى اليوم، ورغم تفادي الأمريكيين التحدث في جهد التسوية، وهو ما يمثل الاهتمام المصري الرئيسي، فقد تحدث إبراهيم كامل من نقاط حديث مستفيضة تم إعدادها له وتناولت استعراضًا كاملًا للموقف منذ مبادرة الرئيس السادات في زيارة القدس، ووضوح تعنت المواقف الإسرائيلية بالنسبة لموضوعي الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة ومستقبلها وكذلك تصميم إسرائيل على الإبقاء على تواجد عسكري واستيطاني في سيناء بعدما يُسمى الانسحاب الإسرائيلي منها إلى خط الحدود المصرية مع فلسطين تحت الانتداب.

وفي مساء يوم 7 أغسطس التقى سيروس فانس الرئيس السادات على انفراد، وعلمنا في الصباح من الوزير إبراهيم كامل أن كارتر قد قدم دعوة إلى كل من قادة مصر وإسرائيل للاجتماع به في كامب دافيد بالولايات المتحدة للبحث في تسوية الموقف وتحقيق الانفراج في المفاوضات المتوقفة.

ورغم أن بعض وكالات الأنباء كانت قد سبقت وصول فانس إلى الإسكندرية بالإعلان عن احتمالات في قيامه بتوجيه مثل هذه الدعوة من كارتر، فإن تحققها فعلًا جعلني أتحسب كثيرًا منها وانطلقت خشيتي، وهو ما تحدثت به كثيرًا مع الوزير محمد إبراهيم كامل حينذاك، أن القفز بالموقف إلى مستوى القمة ودون إعداد كاف أو عدم حزم أمريكي مع إسرائيل، يهدد فعلًا بفشل للقمة وبكل أخطاره وعواقبه على المصريين والأمريكيين أساسًا قبل إسرائيل، أو أن تضطر الولايات المتحدة خلال القمة إلى عرض أفكار غير ناضجة أو مقترحات لحل وسط يهدد بإلحاقه الضرر بمصر وأهدافها في عملية السلام، وكتبت الكثير من المذكرات إلى الوزير إبراهيم كامل في تحليل مواقف الأطراف وحدود قدرتها في

التفاوض، وكانت كل الخلاصات تميل إلى التشاؤم والخشية من عواقب مثل هذه القمة وأخذت مجموعة عمل الخارجية تدرس المسألة وتعد السيناريوهات والاحتمالات . كان عدم وضوح الرؤية، وما ترغب أمريكا في تحقيقه يسود السياق العام للتحليلات التي كنت وأحمد ماهر السيد نعدها للوزير إبراهيم كامل، وكانت أفكارنا وتقديراتنا يدعمها نفس الخلاصات والنتائج التي كانت تتوصل إليها مجموعة العمل برئاسة الدكتور أسامة الباز.

أخذنا نتابع ونترقب أي إشارات أمريكية بالنوايا من ناحية أو بشكل إدارة الاجتماعات في كامب دافيد من ناحية أخرى، وجاءنا من السفير المصري المقتدر أشرف غربال، على سبيل المثال، يوم 23 أغسطس 78 فحوى حديث له مع وليم كوانت، المسئول عن ملف الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي الأمريكي قول الأخير: «إن الولايات المتحدة تقدر وتتمشى مع مفهوم مصر بالنسبة للسلام والأمن وإن الموقف الأمريكي أقرب إلى الموقف المصري في هذا الشأن، إنما هناك تساؤل إسرائيلي يردده ديان باستمرار في الفترة الأخيرة ويتمثل في قوله - أي ديان - ما الموقف إذا ما نجح اجتماع كامب دافيد في إصدار تصريح أو إطار يتضمن أسس حل المشكلة؟ فما هي الخطوة التالية؟ وما هو الضمان لاشتراك الأردن في المباحثات بعد ذلك؟ ولو فرض ورفضت الأردن الاشتراك فما الذي ستفعله مصر؟ وأوضح كوانت أن ديان يريد أن يطمئن أنه في حالة رفض الأطراف العربية الأخرى الدخول في المباحثات على أساس ما يمكن التوصل إليه في كامب دافيد فما هو موقف مصر؟ وهل ستكون حينئذ في حل للمضي فيما يتعلق بها؟ وحذر الدكتور أشرف غربال المسئول الأمريكي من محاولات إسرائيل خلق جو يصور أن الاجتماع يهدف إلى، أو أنه سينتهي باتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل، وكانت هذه النغمة قد بدأت تظهر في الإعلام الإسرائيلي والأمريكي، وعقب كوانت أنهم أبلغوا الجانب الإسرائيلي أن مثل هذا التفكير لا يجد أي صدى في مصر ولا اهتمام من جانب واشنطن؛ فهما، أي مصر وأمريكا، يركزان على الحل الشامل، مضيفًا أن الموقف الأمريكي بالنسبة للتسوية الفلسطينية لن تكون بها مفاجآت، وأنه يجب الخروج بإطار واضح ومحدد للسلام «لا يحمل أي فرصة لتفسيرات متضاربة»، وأنه وفور صدور هذا البيان فإن واشنطن ستدخل في مرحلة الاتصالات اللازمة مع الأردن والفلسطينيين لإقناعهم بالمشاركة.

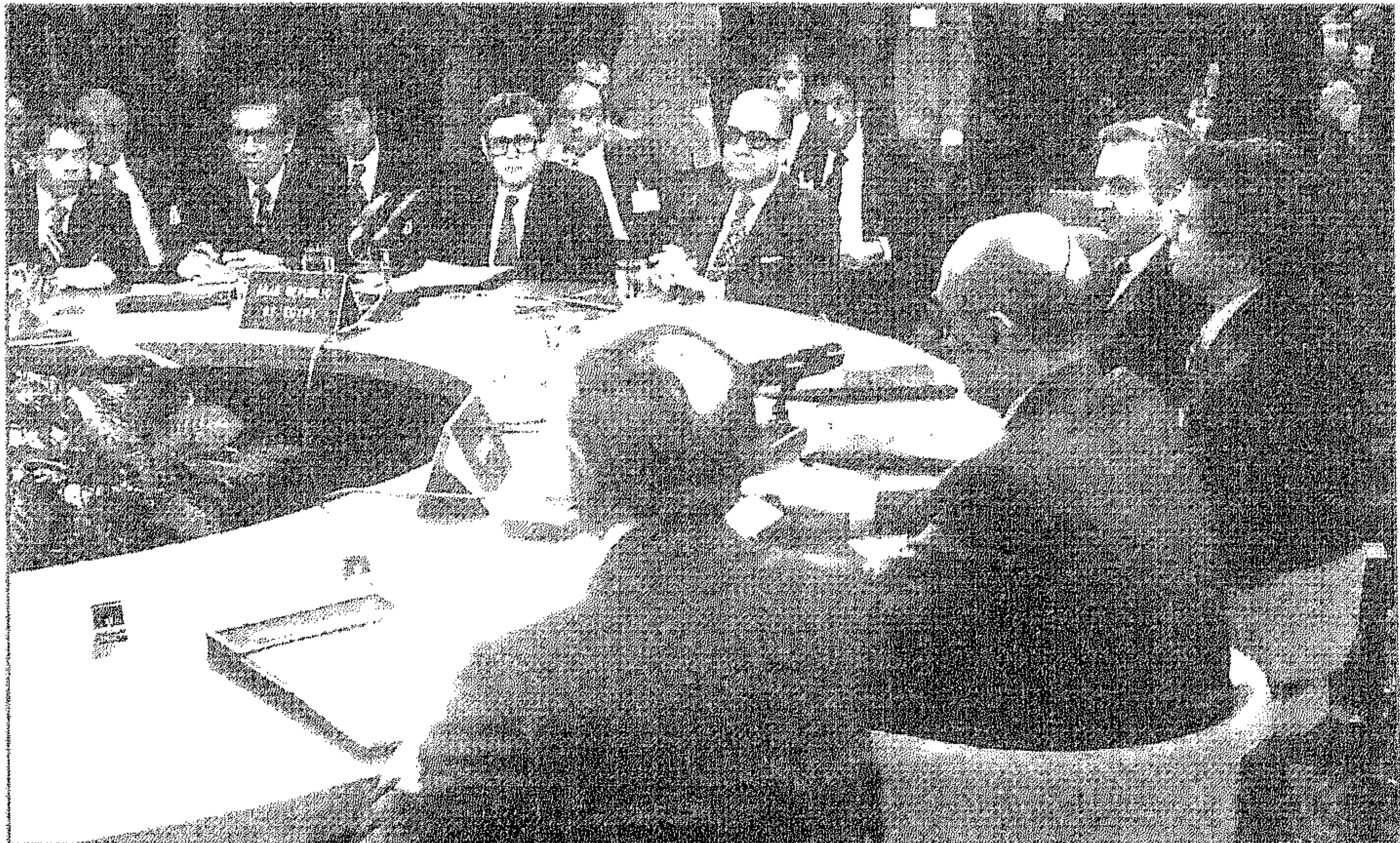
وفي سياق الإعداد لقمة كامب دافيد، استدعاني السفير أحمد ماهر السيد في مكتبه مساء يوم الأحد 3 سبتمبر فور عودته من الإسماعيلية حيث كان في صحبة الوزير محمد إبراهيم كامل في مقابلة للأعضاء الرئيسين بالوفد مع الرئيس السادات، حيث طلب أن نعد معًا مشروع إطار عامًّا للتسوية يمكن أن نرسله للرئيس في نفس الليلة.

وعلى عجل قمنا بإعداد المطلوب، ورغم أنني لم أتفهم الأسباب التي دفعت بالوزير محمد كامل لطلب هذا الإطار خاصة وأن كل الأفكار والمذكرات التي كانت ترسل للرئيس من الخارجية كانت تقترح التوصل إلى اتفاق لإعلان مبادئ للتسوية وليس هذا الإطار التفصيلي لمفاهيم التسوية وما يحكمها، والشاهد فقد قمنا بإرسال ما تم إعداده إلى مكتب الرئيس ولم نتلق أي تعقيب وسافرنا صباح يوم الإثنين 4 سبتمبر إلى قاعدة أبو صوير الجوية بالقرب من مدينة الإسماعيلية لكي يستقل الرئيس السادات وقرينته السيدة جيهان السادات الطائرة حيث صحبته إلى باريس فقط وتركها هناك. كان يوجد بأرض مطار أبو صوير صوان كبير ومظاهرة شعبية وحزبية من رجال السياسة المصرية لتوديع الرئيس في سفرته الهامة ومحاولة إظهار الدعم الشعبي لتحركاته وأهداف رحلته.

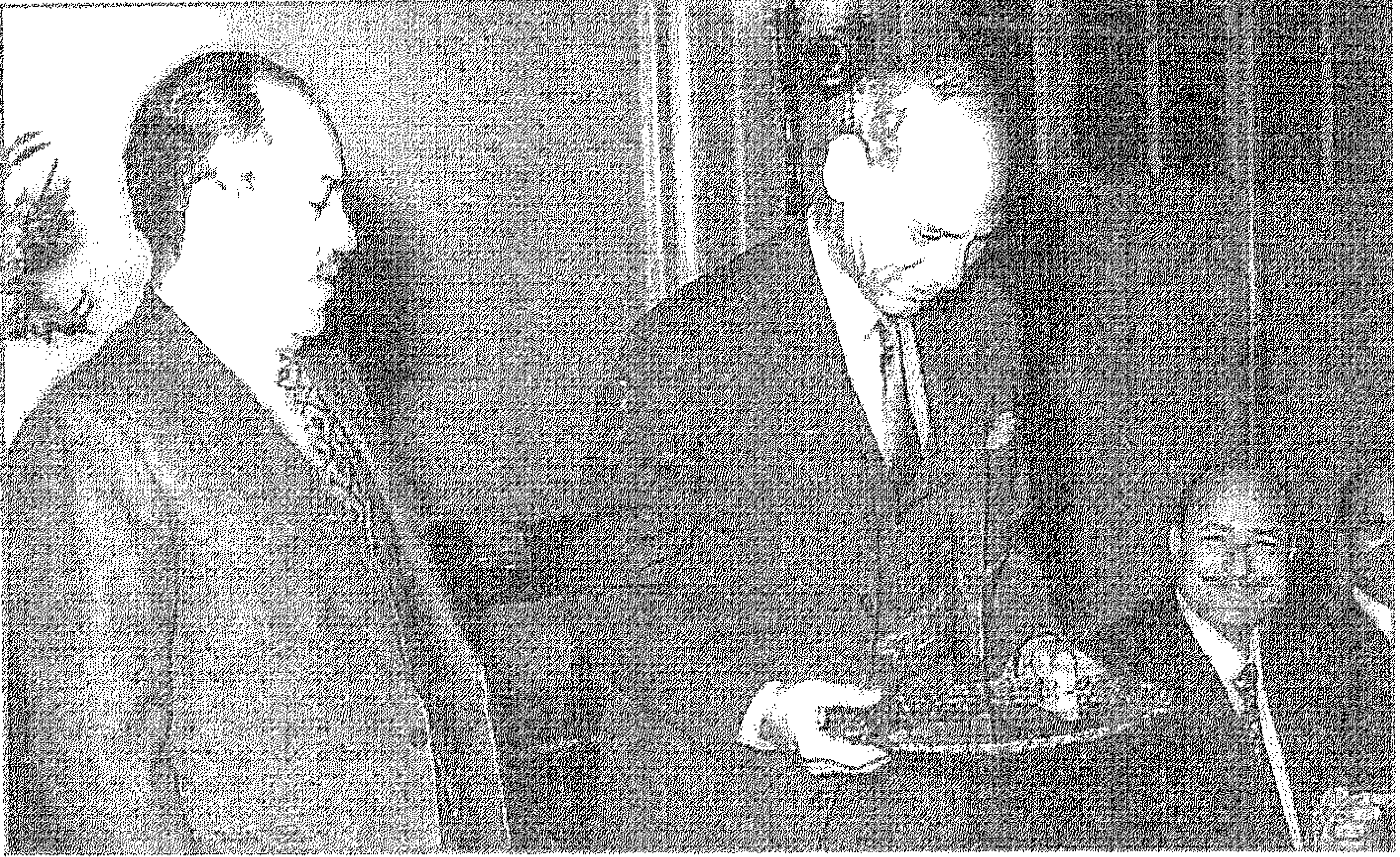
ملحق الصور



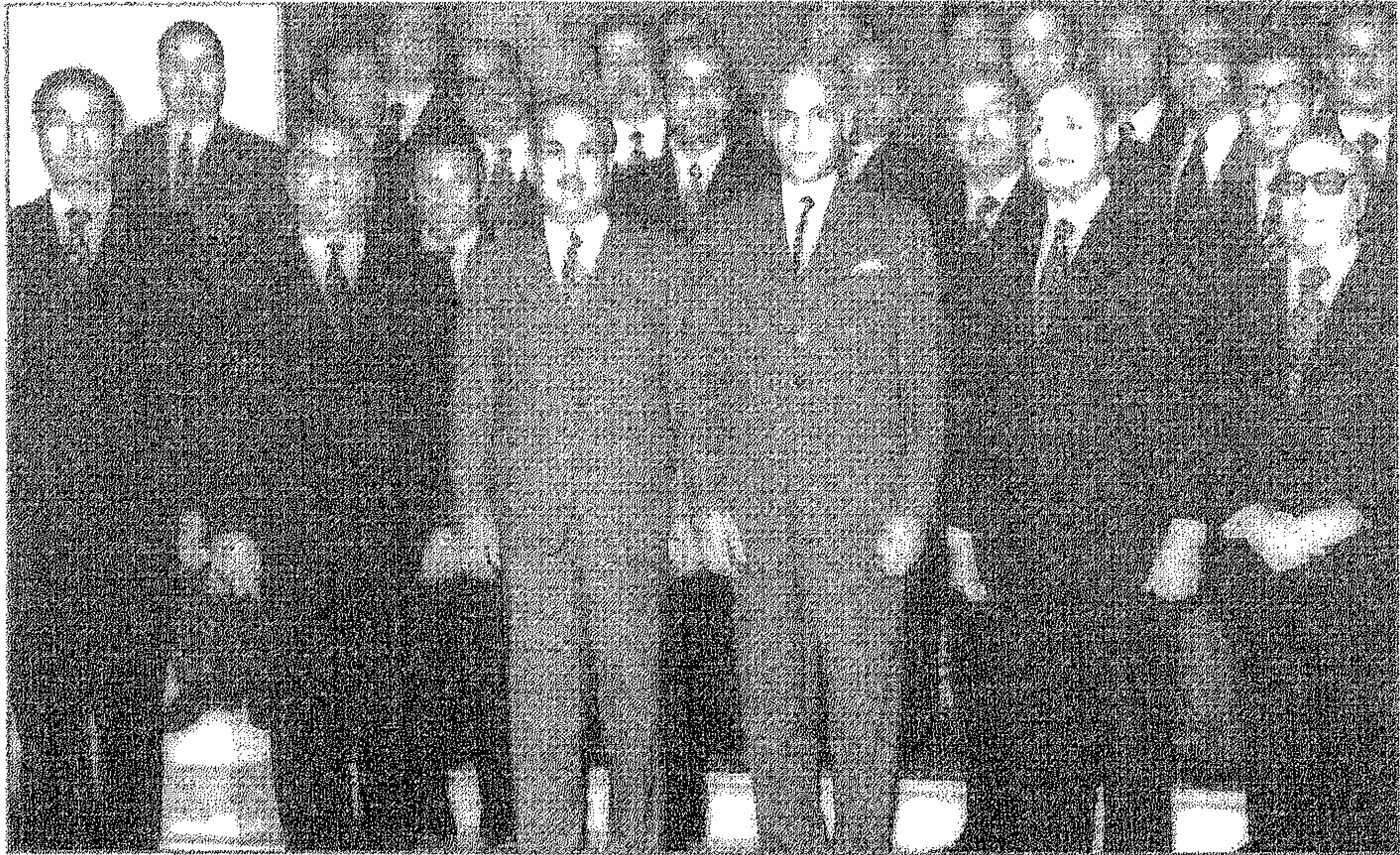
▲ صـورة اجتماع تنسـيقي بين وزيـري الخارجية والحربية في مصر تحضـيرًا لبدء أعمال اللجنة العسـكرية بالقاهرة واللجنة السياسية في القدس (يناير 78)، ويظهر الكاتب في خلفية الصورة.



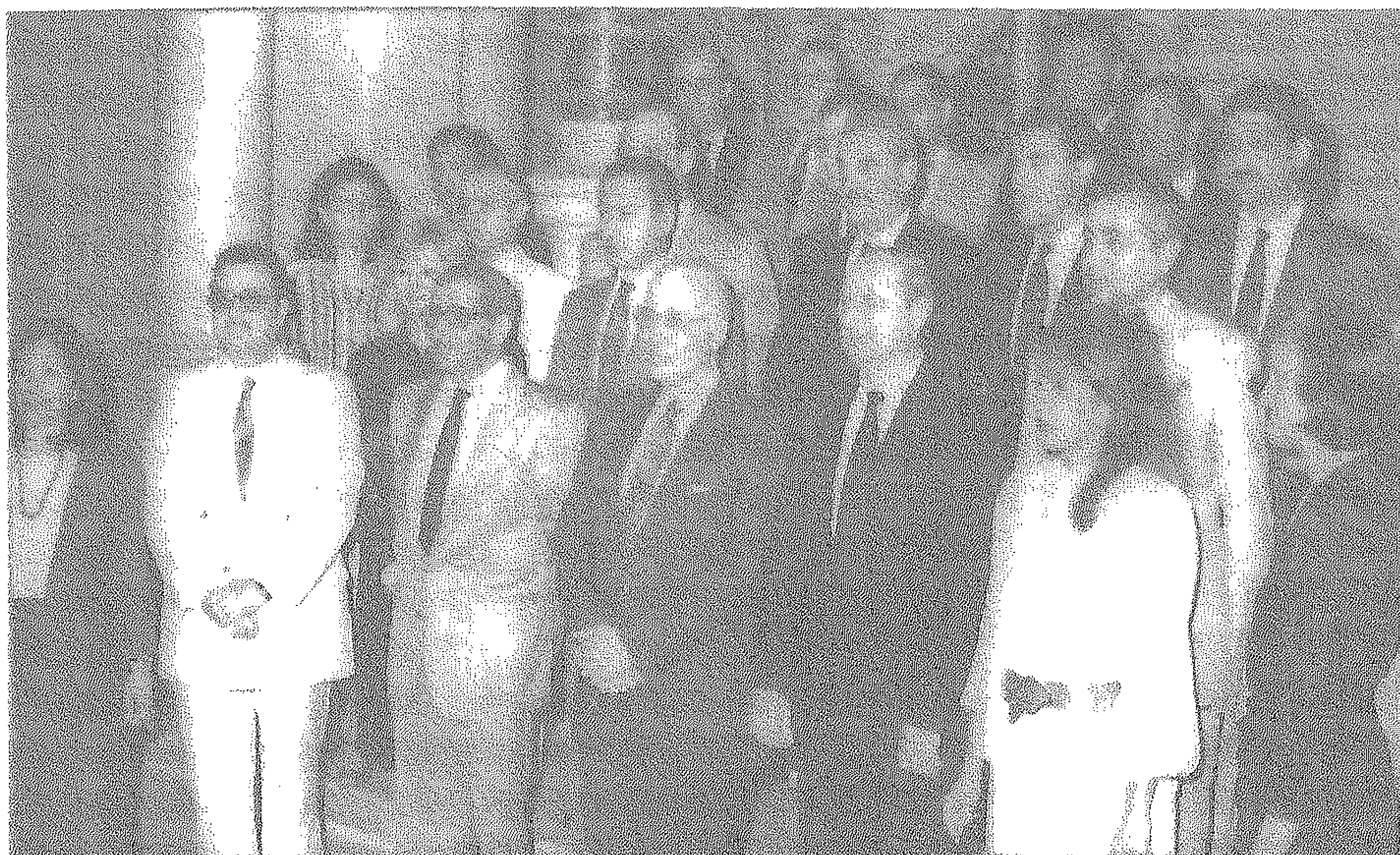
▲ صـورة الاجتماع الوحيد للجنة السياسـية بين مصر/ إسرائيـل/ الولايات المتحدة في القـدس يناير 78. يُلاحظ وجود كل من محمد إبراهيم كامل- بطرس غالي- عصمت عبد المجيد- أسامة الباز- عمرو موسى- أحمد ماهر السيد- نبيل العربي- أحمد أبو الغيط- محمد البرادعي خلف أحمد ماهر- حسين حسونة خلف عمرو موسى.



▲ صورة تكريم للسيد محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي، وبجواره كل من السفير عثمان نوري والسفير طلعت الشافعي.



▲ صورة هيئة مكتب حافظ إسماعيل بمستشارية الأمن القومي، ويُلاحظ الكاتب في أعلى الصورة إلى اليمين، وكذلك أحمد ماهر السيد خلف حافظ إسماعيل مباشرة.



▲ هيئة مكتب الدكتور عصمت عبد المجيد، ويُلاحظ وجود الكاتب خلفه.



▲ صورة الرئيس عرفات مع الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية وأحمد أبو الغيط مندوب مصر لدى الأمم المتحدة وحسين حسونة ممثل الجامعة العربية في نيويورك.



▲ صورة كمال حسن علي رئيس الوزراء ومعه الكاتب في مقر مجلس الوزراء المصري في عام 1984.



▲ صورة الرئيس كارتر - السادات- ومناحم بيجين في ساحة معركة جيتسبرج ببنسلفانيا بالولايات المتحدة إبان مفاوضات كامب دافيد، ويظهر في الصورة الوفد المصري وبينهم بطرس غالي- محمد إبراهيم كامل- وأحمد ماهر خلف فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلي وأحمد أبو الغيط خلف حسن التهامي مستشار الرئيس السادات.



صورة الدكتور عصمت عبد المجيد ومعه الكاتب في عام 84 بمجلس الوزراء المصري.

الفصل الرابع والعشرون

قمة كامب دافيد

هبطت طائرة الرئيس البوينج 707 بعد ظهر يوم الثلاثاء 5 سبتمبر 78 بقاعدة إدواردز الجوية بالقرب من واشنطن.. وهي القاعدة الجوية الأساسية التي يستخدمها الرئيس الأمريكي وكبار معاونيه في أسفارهم.. كما هي نقطة استقبال كبار الشخصيات الأجنبية الزائرة لواشنطن.. واستقل الرئيس «السادات» طائرة هليكوبتر رئاسية أمريكية في حين استقل بقية الوفد المصري طائرة تشينوك وانتقلنا إلى منتجع كامب دافيد ولكي نلاحظ أن الرئيس الأمريكي وقرينته كانا في استقبال الرئيس «السادات» عند وصوله إلى المنتجع.

كانت إجراءات الأمن الأمريكية بالغة الصرامة وتم التنبيه علينا بضرورة حمل البطاقات الشخصية في كل الوقت وفي أي مكان.. ومنع دخول الصحفيين.. وكان الخروج من المنتجع يتطلب إذنًا مكتوبًا من الأمريكيين.. ووزعت علينا فور الوصول بعض «البروشورات» التي توضح وتشرح كل خبايا المنتجع.. وطرقاته ومنشآته وأخيرًا مقار الإقامة لكل وفد.. ويقع المنتجع في ولاية ميرلاند الصغيرة بشمال واشنطن.. في منطقة جبلية بها الكثير من الأشجار العملاقة ذات الكثافة العالية وبما يعطي الانطباع بأننا في إحدى الغابات الأمريكية الكثيفة.

أقام الرئيس «السادات» في بانجلو متواضع باسم «دوج وود»، كما كانت إقامة الوفد الرسمي المصري في بانجلو آخر باسم «ميبل» حيث أقام فيه كل من «محمد إبراهيم كامل» و«بطرس غالي» في غرفة مشتركة وفي غرفة أخرى كان يقيم «حسن كامل»، رئيس ديوان الرئيس و«أشرف غربال». وأقمنا نحن الوفد الفني الدبلوماسي في بانجلو ثالث على مقربة

من «ميبل ودوج وود.. وتحت مسـمى «هاووثورن».. وكلها أسماء أشجار معروفة في قارة أمريكا الشمالية.. كنا.. «أحمد ماهر»/ «نبيل العربي» و«أحمد أبـو الغيط» في حجرة واحدة بحمام، وأقام الدكتور «أسامة الباز» والسفير «عبد الرءوف الريدي» في الغرفة الأخرى وبها أيضًا حمام لاستخدامهما.

تميز المنتجع بوجود الكثير من الطرق الأسفلتية بالغة الضيق التي تصلح فقط إما للسير أو للدراجات والسيارات الكهربائية التي تستخدم في ملاعب الجولف.. وقد وزع الأمريكيون على كل وفد من الوفود الثلاثة مجموعة كبيرة من الدراجات لتسهيل التحرك من مبنى إلى آخر وكذلك للذهاب إلى قاعة الطعام الرئيسية للوفود.

قام الدكتور «أسامة الباز» بتسليم «أحمد ماهر السيد»، أثناء رحلة الطائرة، مشروع إطار التسوية المصري الذي قام بإعداده وعرضه على الرئيس «السادات» خلال وجوده معه في أبو صوير في الأيام السابقة للمغادرة إلى كامب دافيد. كان «أحمد ماهر» كثيرًا ما يستشعر القلق والخشية من نفوذ «أسامة الباز» لدى الرئيس «السادات» أو نائب الرئيس «حسني مبارك» وتأثيرات هذا النفوذ والتأثير على وضعية الوزير «إبراهيم كامل» الذي كان الأمر لا يعنيه كثيرًا. من هنا فقد سبب وجود «أسامة الباز» بالإسماعيلية خلال الأيام السابقة للسفر بعض الاستغراب لدينا نحن أعضاء مكتب وزير الخارجية.. وفهمت عند قيام «أحمد ماهر» بإطلاعي في الطائرة على مشروع خطة العمل الإطارية المصرية المقترح طرحها أمام القمة.. أسباب وجود «أسامة الباز» هناك.. كما تنبهت أيضًا لخلفيات قيام «ماهر» بطلب إعداد مشروع إطاري من جانبنا وإرساله للرئاسة واختفائه هناك إذ إن الرئيس «السادات» اعتمد على الورقة التي أعدها «الباز».. وهي ورقة عكست فعلًا وفي الحقيقة كل ما كانت مجموعة عمل الخارجية تعد له ولكن بصياغة راقية تعكس ما عرف عن «أسامة الباز» في هذا الشأن.

لقد قدمت مصر، خلال فترة الشهور السابقة لانعقاد قمة كامب دافيد، ورقتين أساسيتين أولاهما كانت أمام اجتماع ليدز كاسل وتناولت التسوية الفلسطينية ومفهوم المرحلة الانتقالية وضرورة تبيان نهاياتها وشكلها، والثانية كانت إطار السلام مثلما طرح فكرته الرئيس «السادات» أمام إثرتون في اجتماع 30 يوليو بالإسكندرية وحيث تضمن

ديباجة قوية عن رغبة الأطراف في تحقيق السلام وإنهاء النزاع وإقامة علاقات حسن جوار واستعداد الأطراف لتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 242، 338 في كل أجزائهما.. وأن الطريق إلى ذلك يستلزم الوفاء بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة طبقًا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب وإتمام الانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية إلى خطوط الهدنة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مع إقامة ترتيبات أمنية عددتها الورقة حسبما جاء في النقاط التي طرحها الرئيس «السادات» على «فايتسمان» في فيينا. وتناولت الورقة أيضًا إشارة إلى قبول الأطراف للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لجميع المنازعات وعدم التهديد باللجوء للقوة أو استخدامها.. ثم استعرضت بعد ذلك الفكرة المصرية في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.. ثم يمضي المقترح إلى قيام الأطراف بإقامة العلاقات التي تكون عادة بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض من حيث الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة العربية وضمان المرور في قناة السويس حسب نص اتفاقية القسطنطينية لعام 1888.

وأثناء قراءتي للورقة، وهي في يد «أحمد ماهر السيد»، حضر الوزير «محمد إبراهيم كامل» إلى خلفية الطائرة يحمل هو الآخر الورقة نفسها التي أعطاها إياه الرئيس «السادات».. وكنا بالتالي نراها نحن الثلاثة للمرة الأولى، ولم يكن «الريدي» و«العربي» على معرفة بها لسفرهما بشكل مباشر إلى واشنطن.

وتوصلنا نحن الثلاثة إلى كونها ورقة مصرية صالحة للتفاوض كبداية.. وقال الوزير «إبراهيم كامل» إن الرئيس «السادات» أكد له نيته في طرح الورقة في أول اجتماع مع «كارتر» و«بيجين».. فإذا ما رفضها الإسرائيلي فسوف يقوم الرئيس بمغادرة كامب دافيد إلى واشنطن للقيام بحملة إعلامية وسياسية على تصرفات إسرائيل وكشف تعنتها والمغادرة بعد ذلك إلى مصر. وكنت من جانبي أستغرب هذا التوجه أو أن الرئيس على اقتناع فعلًا بإمكانية تنفيذ هذا الانسحاب بهذه البساطة.. وكان الوزير «إبراهيم كامل» يحث الرئيس على عدم طرح الموقف المصري في البداية بل الانتظار لحين اتضاح النيّات الأمريكية والإسرائيلية وبحيث لا يتم إلقاء المقترح المصري مع بدء المفاوضات مما يهدره أو

يجهضـه. كان «محمـد إبراهيم كامل» يتندر أيضًا على نية الرئيس «السـادات» مغادرة كامب دافيد فور تقديم المقترح المصري إلى «بيجين» ووضوح رفض الإسرائيلي له، والحقيقة فإنني لا أتشـكك إطلاقًـا فيما نقلـه الوزير «إبراهيم كامـل» إلينا حول ما يتحدث به «السـادات» بشـأن أسـلوب المفاوضات ونياته.. إلا أنني على الجانب الآخر لم أكـن على اقتناع فعلي بأن هذا الأسـلوب أو النهج المقترح.. قابل للتنفيذ لصعوبة السير فيه دون الصدام مع المضيف الأمريكي وهو ما كان «السادات» يسعى لتفاديه دائمًا.. بل لقد عمل طوال الشهور السابقة وربما لسـنوات.. على بنـاء علاقات مصرية/ أمريكية مسـتقرة وقوية باعتبـار أن مصر قوة إقليمية ذات تأثير وسـطوة وينبغي أن تعمل أمريكا على اكتسـاب صداقتها والعكس أيضًا صحيح لقوة التأثير والنفوذ العالمي للولايات المتحدة.

في هـذا السياق من الهـام ألا يفوت القـارئ أن الأطراف الثلاثة وقـد ذهبت إلى كامب دافيـد للتوصل إلى تسـوية شـاملة للنزاع كان يفصلهـا عن بعضها البعـض.. أو على الأقل كل مـن مصر وإسرائيـل اختلافات محددة في الـرؤى.. فإسرائيل لا ترغب في الانسـحاب مـن مطـارات سـيناء.. كـما لا تقبل بإخـلاء المسـتوطنات والمسـتوطنين بها، رغـم إقرارها بسـيادة مصر الكاملة على سـيناء والاعتراف بخط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتـداب.. كـما أنهـا – أي إسرائيل – تؤمـن بحقوقهـا في الضفة الغربية وبذا ليسـت على استعداد لتقديم تنازلات تؤدي إلى ظهور دولة فلسطينية بالضفة.. وكان المفاوض المصري يهدف إلى استعادة الأرض على الجبهتين ومع الاستعداد لتقديم تنازلات هنا وهناك.

لقـد سرد «محمـد إبراهيـم كامل» في كتابه السـلام الضائـع قصة الأيـام الاثني عشر في مفاوضـات كامـب دافيد.. وقيام الرئيس «السـادات» بطرح المشروع المصري على كل من «بيجين» و«كارتر» بعد ظهر يوم الأربعاء 6 سـبتمبر وطلبه من الإسرائيليين والأمريكيين، النظـر فيـه والتعقيـب عليه. ويقـول «إبراهيم كامل» في هـذا الكتاب إن «فانـس» نقل إليه يـوم الخميس 7 سـبتمبر بعض الملاحظـات الأولية على المشروع المـصري وهي ملاحظات لهـا دلالتها وتكشـف عن حقيقة المسـار الذي كانـت الولايات المتحـدة وإسرائيل تخططان له لتسـهيل الوصول إلى تسـوية تؤدي إلى نجاح كامب دافيد؛ إذ قـال «فانس» «لكامل» إنه وبالنسـبة للبنـد الذي ينـص على إزالـة المسـتوطنات الإسرائيليـة في الأراضي المحتلة طبقًا

لجدول زمني يتفق عليه خلال فترة محددة، فإن الرؤية الأمريكية هي أن المواقف واضحة بالنسبة للمستعمرات في سيناء وأنهم يتفقون معنا في وجوب إزالتها.. أما المستوطنات في الضفة وغزة فإزالتها مشكلة كبرى ولن يمكن التوصل بأي حال إلى موافقة إسرائيل على ذلك لأن فيه تهديدًا لأمنها.. واقترح «مونديل» نائب الرئيس الأمريكي الذي شارك في الحديث بين «إبراهيم كامل» و«سيروس فانس» وفي حضور «أحمد ماهر» أن يتم تجميد الاستيطان لخمسة أعوام مع إجراء مفاوضات بين الأردن/ إسرائيل/ وممثلي الفلسطينيين لمناقشة مستقبل المستوطنات، ووافق «إبَراهيم كامل» على مفهوم تجميد الاستيطان. إن من يتابع مفاوضات السنوات الأخيرة بين الفلسطينيين وإسرائيل وجهود الإدارات الأمريكية منذ بوش الأب ومرورًا بكلينتون وبوش الابن، ثم أوباما لن يصعب عليه أن يرصد استمرار البحث في مسألة الاستيطان والحاجة إلى النظر في تجميده والاتفاق على عناصر هذا التجميد.. إن الأمر كله يمثل دراما إغريقية مأساوية.

عقد الاجتماع الثلاثي على مستوى القمة مساء يوم الخميس 7 سبتمبر.. وكان لقاءً حادًّا.. فقد رفض فيه مناحم بيجين المقترحات المصرية سواء إنهاء الوجود الإسرائيلي الاستيطاني في سيناء أو الانسحاب من القواعد الجوية العسكرية بها وطرح بيجين بعض الأفكار التي يمكن من خلالها تحقيق بقاء المستوطنين على الأرض المصرية.. ورفض السادات بحزم كل هذه الأطروحات.. وتكهرب الموقف.. وذهبت الوفود الثلاثة ورجال الإعلام المصاحبون لها - رغم ذلك - إلى حفل راقص بدعوة من الرئيس كارتر، قام خلاله رجال البحرية الأمريكية بإجراء عرض عسكري رائع.

دعا كارتر الرئيس السادات لعقد اجتماع في هذه الليلة بمشاركة ثلاثة فقط من كل وفد تأمينًا للسرية والفاعلية.. واشترك مع الرئيس كل من حسن التهامي/ محمد إبراهيم كامل/ بطرس بطرس غالي.. وعلى الجانب الأمريكي كان إلى جوار كارتر كل من «والتر مونديل» نائب الرئيس المعروف باهتمامه ألا تتأثر شعبية الرئيس الأمريكي بنتائج كامب دافيد إذا جاءت سلبية، وسيروس فانس وأخيرًا «ذبيجنيو برازنسكى» مستشار الأمن القومي الأمريكي.. وأنقل في الفقرات التالية عن كتاب «محمد إبراهيم كامل» بعض وقائع الاجتماع الذي عُقِد سعت 2300 من يوم 7 سبتمبر.. وقول كارتر إنه يريد التحدث أولًا

عن سيناء ثم عن الضفة الغربية وغزة وأن المشكلة الرئيسية في سيناء هي مشكلة المستوطنات والمطـارات الإسرائيلية المقامة بها.. وأن هناك تعارضًـا واضحًا بين موقفي مصر وإسرائيل مـن هـذا الموضوع؛ إذ إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يتصور أنه قدَّم تنازلات كبيرة في سـيناء حسبما جاء في مشروعه المقدم في الإسماعيلية، واستفسر نائب الرئيس مونديل في هذه المرحلة من النقاش عن الموقف إذا أمكن تسوية قضية المستوطنات في سيناء فهل سيتم التوصل إلى تسـوية القضايا الأخرى.. وقال سـيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية إنه لا يوجد أي أسـاس قانوني أو شرعي لبقاء المسـتوطنات في سـيناء.. أما قضية المطـارات الإسرائيلية في شـبه الجزيرة فهي مشـكلة عسـكرية يمكن بحثها من جانب العسـكريين. وأكد سـيروس فانـس، وهنا بيـت القصيد في هذا الـسرد والاقتباس من كتاب محمد كامـل «أن الوضع في سـيناء والجولان يختلف عنه تمامًا في الضفة وغزة.. وتوجد حكومة مصرية لها حق السـيادة على سـيناء كما توجد حكومة سورية تسـتطيع السيطرة على الجولان.. أما الموقف في الضفة وغزة فيختلف حيث لا توجد سلطة أو سيادة واضحة».. وعرض بريجنسكي تحويل بعض المسـتوطنات الإسرائيلية في سـيناء إلى مراكز تدريب للجيش الأمريكـي.. وهي فكرة كان إبراهيـم كامل قد رفضها فور طرحها من فانس في لقاءات ليدز كاسـل.. وأوضح الرئيس السـادات موقفـه في رفض التخلي عن السـيادة أو الأرض فيما يتعلق بسـيناء.. وقال كارتر إنه ينوي أن يطرح المشروع الأمريكي الذي يجري الإعداد له منذ شـهور فيما يتعلق بالضفة الغربيـة وغزة.. وكشـف حديـث كارتر وتعليقاته عـن أنه يأخذ المـشروع الإسرائيلي الذي قدمه بيجين في الإسماعيلية في 24 ديسمبر 1977 كأساس لإطلاق المقترح الأمريكي الذي كنا ننتظره طوال الشـهور السـابقة.. وتصدى الوزير إبراهيم كامـل للمفهوم الأمريكي في أخـذ المقترح الإسرائيلي كأسـاس للأفكار الأمريكية.. وطلـب في المقابل أن تكون الأفكار المصريـة سـواء في ليدز كاسـل أو في كامب دافيد هـي التي تعتمد عليهـا الولايات المتحدة لإطـلاق المفاوضات وحتـى يمكن أن يكون هناك زخم عربي مؤيد لما سـوف يتم التوصل إليـه مـن اتفاقات إن أمكن ذلـك.. أو أن تأتي الأفـكار الأمريكية بما يعكـس المواقف التي تحدث بها المسـئولون الأمريكيون معنا على مدى شهور.. وأخذ حسن التهامي يدفع بقدمه مـن تحـت المائدة قـدم إبراهيم كامل الجالس بجـواره لكي يهدئ من انفعالـه أو ردوده على

كارتـر وبقيـة أعضاء الوفد الأمريكي، الأمر الذي دفع بوزير الخارجية أن يصيح في حسـن التهامي وبصوت خفيض أن يتوقف عن هذا الأسلوب المجوج.

وانتهـى الاجتماع ولـدى إبراهيـم كامـل وبطـرس غـالي الكثير مـن القلق ممـا يدبره الأمريكيـون من أوراق.. وانتظرنا ما سـوف يأتي به الجانب الأمريكـي.. الذي أخذ يتباطأ طـوال الأيـام التالية وحتى يوم الإثنين 11 سـبتمبر.. أي بعد مضي سـتة أيـام على بدء قمة كامب دافيد. وكنت أسأل نفسي طوال هذه المدة عن أسباب هذا التباطؤ الأمريكي في عدم تقديم أي أوراق أو مقترحات.. بل عقد أكثر من اجتماع بين الوفدين المصري والأمريكي.. إما برئاسـة فانس وإبراهيم كامل على مسـتوى خارجية البلدين أو حتى على مسـتوى كبار المسئولين برئاسة أسامة الباز وسوندرز وإثرتون.. كان الحديث في هذه الاجتماعات ينصب على عرض موقف كل طرف ورؤيته للتطورات الإقليمية في المنطقة الممتدة من غرب آسـيا وشـبه القـارة الهندية مرورًا بأفغانسـتان وإيـران ووصـولًا إلى القرن الإفريقـي وتطورات الصدام بين الصومال وإثيوبيا.. وكان فانس يقول إنهم يرغبون في مسـاعدة مصر على رفع عبء أزمة الشرق الأوسط عن كاهلها وبما يسمح لها بأن تلعب تأثيرها ودورها الكامل في معالجة المشكلات الضاغطة على الإقليم.. وكنا نتابع هذا التفكير بقلق وارتياب؛ إذ لا أحد مـن المشـاركين يمكن أن يرضى بأن تكـون مصر هي شرطي المنطقة الـذي ينفذ الدفاع عن المصالـح الأمريكيـة و/ أو الغربية بها إلى جوار كل من إيران وتركيا المعروفتين بسياسـاتهما الموالية للغرب.

كان تقديـري أن الأمريكيـين يؤخـرون لحظـة قيامهـم بتقديـم مقترحاتهـم بخصوص التسـوية الفلسـطينية المقترحـة وحتى يظهروا الأمـر وكأنه يجيء كنتيجة مباشرة لمناقشـات ومشـاورات بين الأطراف طوال الأيام السـتة السابقة، خاصة أن الإدارة لم تتمكن من عقد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية مصر وإسرائيل ومعهم وزراء الدفاع وذلك بسبب الرفض المـصري الصـارم.. كان تقديـري أيضًا أنهم – أي الإدارة – يخشـون أن تتسـبب أي خطوة خاطئة إلى غضب اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة وما لذلك من انعكاسات على مسقبل الانتخابات الأمريكية التي كان من المقرر أن تبدأ أنشطتها بعد أقل من عام.

وفي يوم الأحد 10 سـبتمبر ذهبت الوفود إلى ولاية بنسـلفانيا المجاورة لكل من ولايتي

فرجينيـا ومـيري لاند لزيارة موقع معركة «جيتسـبرج» وهي المعركة الحاسـمة التي كان لها تأثيرها الأوقع في كسر شـوكة الولايات الكونفدرالية الجنوبية ضد الشـمال الفيدرالي – لقد كان لي الكثير مـن القـراءات في هذا الموضوع... إلا أنني اسـتغربت كثيرًا أن يقوم المرشـد السياحي الذي قام باستعراض المعركة ونتائجها بسرد أحداث اليوم الثالث والأخير لها ثم العـودة إلى اليوم الثاني وأخيرًا الأول وحتى يسـهل على المتابع معرفـة تطوراتها ووقائعها.. وفعلًا ومع انتهاء الشرح الذي اسـتغرق أكثر من سـاعتين.. فقد خرجت بفهم كامل ليس فقط لشكل المعركة وإدارتها ولكن أيضًا بشخصياتها الحاكمة من ناحية ونتائجها وعواقبها مـن ناحيـة أخرى وفي مسـاء هـذا الأحد ومـع انتظـار المقـترح الأمريكي بعد العـودة من جيتسـبرج.. جاء إثرتون/ سـوندرز وأبلغوننا أنهم لن يسـتطيعوا تقديم المقترح الأمريكي الـذي وعدنـا به قبل أن يقوموا بإطلاع إسرائيل عليه؛ حيث قدم الإسرائيليون لهم مسـتندًا موقعًا من كيسـنجر في السـبعينيات بأن أمريكا تتعهد بعدم مفاجأة إسرائيل بأي مقترحات مكتوبة بخصوص الشرق الأوسط قبل إطلاع إسرائيل عليها مسبقًا وقبل بقية الأطراف.. وعم الاسـتياء الجانب المـصري وأخذنا ننتظر.. ثم قدم الأمريكيـون وثيقتهم التي تتضمن مقترحاتهم بشأن التسوية صباح يوم الإثنين 11 سبتمبر.. تضمنت الوثيقة الأمريكية النص الأمريكي لمقترح تحت مسمى «إطار للسلام في الشرق الأوسط الذي وُوفق عليه في كامب دافيد».. وتضمن المقترح ديباجة قريبة للغاية مما جاء فيما عرضته مصر يوم 6 سـبتمبر ومع وضوح إشارات محددة مثل عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وأن السلام يقتضي إقامة علاقات طبيعية بين الأمم بما فيها الاتفاق على ترتيبات للأمن.. ثم ينقسـم الإطار أو الوثيقة بعد الديباجة المسـتفيضة إلى قسـمين أحدهما خاص بإسرائيل ومصر، والآخر بشأن الضفـة الغربيـة وغزة. وكان الملاحظ أن الجزء الخاص بمـصر وإسرائيل قد خلا من الكثير من التفاصيل حول الانسحاب والخروج من المستوطنات أو المطارات مع الاعتراف بسيادة مصر الكاملة حتى حدودها الدولية مع فلسـطين تحت الانتداب وكذلك إقامة سلام كامل بين البلدين.

وفي القسم الخاص بالضفة الغربية وغزة وضح أن الأمريكيين يرغبون أن تتفاوض مصر وإسرائيل حول مسـتقبل التسوية الفلسطينية في كل عناصرها وأن الحل المستهدف يجب أن

يعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وتمكينهم من المشاركة في تقرير أمر مستقبلهم. ويستمر المقترح الأمريكي في تبني فكرة المرحلة الانتقالية التي مدتها خمسة أعوام وتمكين السكان من الحكم الذاتي الكامل.. ووضح أن التركيز ينصب على تحمل مصر لمسئوليات المفاوضات إذا ما غاب الأردن عنها.. واجتمعت مجموعة العمل المصرية لدراسة الوثيقة الأمريكية المقترحة.. وقمت من جانبي وبسرعة وعلى التوازي بكتابة مجموعة ملاحظات للوزير محمد إبراهيم كامل لكي يحيط الرئيس بها.

قامت المجموعة بإعداد مقترح مصري مقابل يستهدف تعديل توجهات الوثيقة الأمريكية.. وأخذ المقترح الأمريكي يتعدل تدريجيًا هنا وهناك وعلى مدى الأيام التالية وبخاصة في الفترة من 11 حتى 14 سبتمبر وذلك تحت ضغوط كل من المصريين والإسرائيليين.. وأخذ الأمريكيون يقدمون لكل طرف نسخًا معدلة لأفكارهم.. كان بعضها يثير إحباط المصريين والبعض الآخر الإسرائيليين.

تضمنت تعقيباتي السريعة للوزير إبراهيم كامل نقاطًا كثيرة.. وكنت أستشعر الإحباط من صياغات الورقة الأمريكية.. وكان بعض هذه الملاحظات يدور حول الفترة الانتقالية مثلما يقترحها الأمريكيون، وأنه يعيبها إعطاء إسرائيل اليد العليا في الضفة الغربية وغزة وأن السلطة تنبع منها إلى جانب مصر والأردن.. كما أن إدارة الإقليم عمليًا تتم بواسطة لجنة تتمتع فيها إسرائيل بحق الفيتو.

كما أن الأمن المنصوص عليه هو أمن إسرائيل وحدها. وأضفت أن المقترح ليس به وضوح بالنسبة لدور مصر والأردن وأن التصور الوارد بالوثيقة هو أن دورهما في المرحلة الانتقالية مقصور على إخضاع الفلسطينيين لحساب إسرائيل.. وأنه حتى عندما ورد بالنص على دور أردني في هذا الشأن.. فقد اقتصر هذا الدور على السماح بإلحاق أفراد أردنيين في قوات الشرطة المحلية.. واستمر الانتقاد للطرح الأمريكي فيما يتعلق بالتصورات الخاصة بنهاية المرحلة الانتقالية إذ لم يكن هناك إشارة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما جاء في بيان أسوان بل إن كلمة شعب لم ترد إطلاقًا.. وأن هذه المرحلة الانتقالية قد تستمر إلى الأبد مع غياب أي نص يقضي بوجوب انسحاب إسرائيل في مرحلة ما من الضفة وغزة.. وتجاهل النص الخاص بالقدس تمامًا فكرة إعادة القدس العربية للسيادة العربية

أو انسحاب إسرائيل منها.. وحتى مشكلة اللاجئين فقد أقحم النص الأمريكي فكرة وجود لاجئين يهود على نفس المستوى من مشكلة الفلسطينيين.. وأخذت المذكرة الموجزة التي قدمتها إلى الوزير كامل تعدد نقاط الضعف في المشروع الأمريكي واستمر الجدال بين الجانبين المصري والأمريكي وكان التوتر يزداد على مستوى وفدي مصر وإسرائيل.. وكثيرًا ما رأيت مناحم بيجين وهو يسير مع ديان وفايتسمان وهو يصرخ بصوت عالٍ في هذه الطرقات الأسفلتية الضيقة المتعرجة.. «وأن الأمر غير مقبول».. كما لم يفلت الجانب المصري من هذه التوترات التي كانت تظهر في ردود فعل إبراهيم كامل وتعقيباته على لقاءات حسن التهامي أو بطرس غالي مع الإسرائيليين وزاد السير في طرقات المنتجع للمزيد من الاسترخاء أو مراجعة الأفكار، وكذلك للابتعاد عن أجهزة التنصت المحتملة بالغرف والقاعات.

كنا نستشعر الأخطار الضاغطة على المفاوض المصري وخشيته من الفشل وعواقبه إذا ما قامت أمريكا بتحميل مصر مسئولية هذا الفشل وما للأمر من انعكاسات على مستقبل العلاقة المصرية الأمريكية. على الجانب الآخر كان تمسك وزير الخارجية والفريق المصاحب له بأساسيات الموقف المصري والعربي تفرض ثقلها علينا جميعًا.. من هنا كنا – أحمد ماهر وأنا – نؤكد للوزير إبراهيم كامل أهمية الاستمرار في الضغط على الأمريكيين لعلهم يستفيقون ويتحسن المقترح الأمريكي.. ولكن أيضًا أهمية الإعداد لاحتمالات الفشل للقمة ومن ثم وضع كل النقاط التي تجنب تحميل مصر المسئولية وذلك عن طريق إعداد حملة إعلامية وسياسية كبيرة للرئيس السادات على المستوى الأمريكي والغربي.. وهي الفكرة الأصلية التي كان يفكر فيها قبل الحضور إلى كامب دافيد.

وخلال إحدى هذه الجولات ربما الأربعاء 13 سبتمبر، وكنا نسير، أحمد ماهر وأنا، مع الوزير إبراهيم كامل – إذ بالرئيس الأمريكي كارتر يظهر وهو يستقل إحدى الدراجات مرتديًا بنطلون جينز.. ووقف ليتحدث مع الوزير إبراهيم كامل وأخذ الرئيس الأمريكي يحاول طمأنة وزير خارجية مصر وأن ما يسعى للقيام به هو التوصل إلى تسوية شاملة تعطي الفلسطينيين حقوقهم على مدى زمني محكوم. وقال إنه ينوي دعوة الأمير فهد وسعود الفيصل إلى واشنطن فور انتهاء أعمال القمة للحصول على تأييدهما للاتفاق. وأضاف أنه

يعلم أن الملك حسين يجلس حاليًا على السور ولا يرغب في القيام بأي مخاطرة.. إلا أنه - أي كارتر - ينوي دعوته هو الآخر للحضور إلى الولايات المتحدة وإقناعه بجدوى ما هو مطلوب من مشاركته في المفاوضات المقبلة مع إسرائيل حول مستقبل الضفة وغزة. وكان حديث كارتر يعكس - في تقديري - قدرًا كبيرًا من الثقة بقدرته على إقناع هذه الأطراف العربية بقبول الاتفاق ومباركته.. وفي هذا السياق، أوضح كارتر أنه يرغب في تجنيب تحميل الرئيس السادات عبء أي تسوية خاصة بالقدس.. من هنا فهو ينوي إخراجها من أي مشروع إطاري سيتم التوصل إليه خلال مفاوضات كامب دافيد.. وأخذ الوزير محمد إبراهيم كامل يجادل كارتر في أفكاره الأساسية وأن كلًّا من الأمير فهد أو الملك حسين لن يشاركا في أي جهد إلا إذا ما وثقا أنه يتم نتيجة لاتفاق عادل يحفظ للفلسطينيين حقوقهم.. وأنه - أي الوزير المصري - لا يرى أن الاتفاق المقترح يحقق هذا العدل المطلوب للفلسطينيين وأنه إذا ما رغب كارتر فعلًا في تحقيق انفراجة عربية/ إسرائيلية فعليه أن يعدل بعض الأفكار الواردة بالاتفاق الإطاري، أو أن يعيد تضمين أفكار أسقطها الإسرائيليون.

وأسرعت لتسجيل كل عناصر هذه المقابلة العابرة مع كارتر والتي أفصح فيها للوزير إبراهيم كامل الكثير من قناعاته.. وكذلك توجهات كارتر نحو كل من السعودية والأردن التي كان يثق بشدة في قدرته على إحضار قادتها للمشاركة في هذا الجهد بعد إنجازه في كامب دافيد. وسلمت المحضر للوزير إبراهيم كامل بعد الغداء الذي أسرع يتحدث به مع الرئيس السادات في مقر إقامته.. أخذنا خلال هذه الفترة القصيرة، من 11 حتى 14 سبتمبر نلتقي بترتيب أو بدون.. مع أعضاء الوفد الأمريكي لمناقشة الموقف ومحاولة التأثير عليهم.. وفي أحد هذه الأيام، وكنا نفطر معًا - أحمد ماهر وأنا - حضر «زبجنيف بريزنسكي» مستشار الأمن القومي الأمريكي ليتناول الإفطار في مطعم المنتجع.. وهو المطعم الذي كانت كل الوفود تلتقي فيه للحديث وتناول النقاط التي ترى أهمية في إثارتها.. وجلس بريزنسكي يتحدث بهدوء وبلكنة بولندية ثقيلة على السمع وإن كان يتحدث بإنجليزية راقية - وكنا جميعًا نرتدي هذا السويتر الأزرق الذي لا أزال حتى اليوم أحتفظ به وعليه شعار الرئيس الأمريكي حيث وزعه الأمريكيون على الجميع - ويقول: «عليكم ألا تخافوا من المقترح

الأمريكـي الخـاص بالضفـة الغربيـة والحكم الـذاتي الكامـل للفلسـطينيين».. وقد تكون بعـض الأمور غير واضحة بشـكل محدد حاليًا في الاتفاق المقـترح.. إلا أن المؤكد أن الفترة الانتقالية المقترحة ومدتها خمسة أعوام ستمكن الفلسطينيين من إدارة شئونهم بالكامل، كما أن وجود قوة شرطة فلسـطينية ذات فاعلية وإدارة ذات سـلطات سـيؤدي إلى بزوغ آليات وديناميكيات جديدة ذات تأثير.. وأنه يشـبه الأمر بكرة من الثلج تطلق من علو جبل، وفي طريقها للهبوط إلى السـفح تحصل على قوة دفع لن يمكن إيقافها.. وهو بهذا التشـبيه يقول إن سلطات الإدارة الفلسطينية عند بزوغها وقيامها بفاعلية بدورها سيؤدي ذلك إلى فرض المطالب الفلسطينية على إسرائيل التي ستضطر للاستجابة.

استمعنا باهتمام خاصة أن بريزنسكي بدا ليس فقط مقتنعًا بالكامل بما يقول ولكنه أيضًا أكثر إقناعًا من كل المسئولين الأمريكيين الذين كنا نتحدث معهم.. ولقد استمر بريزنسكي ولسـنوات وحتى بعد تركه مسـئولياته في البيت الأبيض، يشير إلى قناعاته في هذا الصدد.. إلا أن تعطل تنفيذ اتفاق الإطار بالنسـبة للقضية الفلسـطينية لم يمكِّن أحدًا من الحكم على هذا المفهوم في حينه.. ومع ذلك يجب أن نقول إن السنوات التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو في أغسـطس 1993 كشـفت عن تطـور في التفكير الإسرائيلي وإن لم يـرق للمطلوب عربيًّا وفلسطينيًّا.

ومثلـما جاء سـابقًا.. فقـد كان مطعم المنتجع هو مـكان اللقاءات العابـرة أو الطبيعية.. وكانـت الأحاديث تـدور والطرائف تحدث.. ومن بين هذه الطرائف التي اعتقد أنها كانت تحرجنـا كثـيرًا.. تصميم حسـن التهامي أنه قادر عـلى إيقاف ضربات قلبـه لدقائق.. الأمر الذي أدى إلى التفاف أطباء إسرائيليين وأمريكيين حوله يحاولون استشفاف حقيقة الأمر أو ربما محاولة التعرف على قدر اتزانه.

وضح أن الموقف في 14 سبتمبر أخذ يزداد حساسية لتصميم الجانب الإسرائيلي على عدم تقديم أي تنازلات بأي شكل من الأشكال سواء فيما يتعلق بمستقبل التسوية الفلسطينية أو مسألة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء.. كان وزير الدفاع الإسرائيلي دائم التحدث مع الرئيس السـادات وبرفقته مساعده الأسـاسي الجنرال تامير الذي تعرفت إليه بعد ذلك بسـنوات من خلال عملي مع الفريق كمال حسن علي عندما كان وزيرًا للخارجية.. وطلب

فايتسمان من الرئيس السادات مقابلة موشى ديان وحيث يمكن للرئيس – على حد قول فايتسمان – إقناعه بمسايرة مصر في مطالبها ومن ثم استخدامه للتأثير على مناحم بيجين.. وتدخل كارتر أيضًا في الاتجاه نفسه.. وقبل الرئيس السادات وعقدت المقابلة بعد ظهر يوم 14 سبتمبر سعت 1500.. ويهمني في هذه المرحلة تحديدًا.. أن أعرض لكامل المحضر الذي سجله الدكتور أسامة الباز بناء على تلقين الرئيس بعد انتهاء المقابلة وذلك لأهميته البالغة في تقديري.. وأقتبس:

«تم الاجتماع في الثالثة بعد ظهر الخميس 14 سبتمبر بناء على اقتراح من عيزر فايتسمان. ودار الحديث على النحو التالي:

الرئيس: أود أن تصدقني القول يا ديان، فنحن لا يصح أن نضيع وقتنا ووقت الرئيس كارتر. ما القصة بالضبط؟

ديان: سيادة الرئيس، إنني أعرف عنكم حبكم للصراحة وعدم اللف حول الموضوع. هناك صعوبة لدينا تجعل من المستحيل على أي حكومة إسرائيلية أن تتحرك بصرف النظر عمن هو رئيس الحكومة. فلا بيجين ولا فايتسمان ولا أنا نستطيع أن نفعل شيئًا. بل إن القرار في يد الكنيست والشعب الإسرائيلي. والصعوبة أنه لا يمكن أن يوافق الكنيست ولا الشعب على ترك المستوطنات في سيناء، وهذا راجع للتكوين النفسي للشعب. وكل ما يفعله بيجين هو اللعب على هذا الوتر لدى الشعب.

أما بالنسبة للضفة الغربية فالأمر مختلف. ومن السهل التوصل إلى حل، وكذلك يمكن التوصل إلى اتفاق على رفع علم عربي أو إسلامي في القدس.

وعلى ذلك فلا يمكن حل المشكلة الخاصة بمستوطنات سيناء إلا بعد أن تتغير مفاهيم الشعب الإسرائيلي. وتلك عملية تحتاج إلى فترة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام.

ويبدو أن المتاح حاليًا – في ظل هذه الظروف والاعتبارات – هو أحد الحلول الآتية:

– أن نوقع الإطار Framework هنا في كامب ديفيد ثم ندخل في مفاوضات لمدة ثلاثة أشهر. لنواجه استحالة التوصل إلى اتفاق أو عقد معاهدة سلام بسبب استحالة

اتخاذ هذا القرار الخاص بسيناء في هذه المرحلة.

- أن نقر بأننا عاجزون عن التوصل إلى حل ونترك الموضوع.
- أن نحـصر نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وعندئذ سـنجد أن الخـلاف الحقيقي يدور حول سيناء. أما الضفة الغربية والقدس فيمكن التوصل فيهما إلى اتفاق. وعلى ذلك فيكون البديل الأسلم هو التوصل إلى حل مؤقت على الجبهتين:

■ في سيناء: يتم الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد بحيث تحتفظ إسرائيل بحزام يمتـد حـوالي 10 كيلومـترات لحمايـة مصالحنا التي تمتـد من البحر المتوسـط إلى شرم الشـيخ. ويحتـوي هذا الحزام المستوطنات والمطارات باسـتثناء مطـار العريش. وقد كنت أنا صاحب فكرة إنشـاء ياميت وحزام آمن لحماية مصالحنا. ردًّا على التهديدات التي كان يوجهها لنا الرئيس عبد الناصر. وربما اعتقد السيد الرئيس أن الأوضاع قد تغـيرت بعد كل ما حدث، وهذا صحيح ولكن الحقيقة هي أن الشـعب الإسرائيلي لم يتغـير. ومـن الصعب جدًّا إقنـاع الإسرائيليين وإذا عرض علينـا أي شيء هنا – مهما كان معقـولًا – فـلا بـد من الرجوع إلى الكنيسـت الذي لا يمكـن أن يوافق على ترك هذا الحزام.

السيد الرئيس: معنى هذا أن المبادرة المصرية لم تغير شيئًا في إسرائيل.

ديــــان: ما أريد أن أقوله هو أن المشكلة ليست مع بيجين. فهو لا يملك أن يوقع على شيء هنا ولن يوقع على شيء وكل ما يسـتطيع أن يقوله هو: سوف آخذ هذا الاقتراح وأرجع للكنيسـت، وإذا حدث هذا فلن نخرج بنتيجة؛ لأن الكنيست لا يمكن أن يوافـق عـلى شيء. والكنيسـت يتخذ هذا الموقـف؛ لأن الشـعب الإسرائيلي متصلـب، ومعنى كل هذا أنه ليس هناك زعيم إسرائيلي يسـتطيع أن يتخذ قرارًا يتناقض مع شـعور الشعب. وهذا ينطبق على زعماء حزب العمل بصرف النظر عما يقولونه أو يصورونه من استعدادهم للسير في الحل أبعد من بيجين.

السيد الرئيس: هـذا غريب.. ولكنني أقدر صراحتك. والأفضل أن نتعرف على حقيقة الوضع بلا لف ولا دوران.

وبدوري أحب أن يكون موقفي واضحًا لكم:

لا تنازل إقليميًّا على الإطلاق في سيناء.

لا يمكن السماح ببقاء المستوطنات.

لا يمكن السماح باحتفاظكم بالمطارات.

وعندما تكونون أنتم مستعدين للسلام فإنكم تستطيعون الاتصال بنا.

لقد تغيرت مفاهيم الشعب المصري تمامًا بعد المبادرة. أما شعبكم فواضح من كلامك أنه لم يتغير.

ديـــان: إنه ما زال محتاجًا إلى الوقت. وما أردت أن أقوله للسيد الرئيس هو: لا تظلم بيجين. فليس هو العقبة في طريق السلام.

السيد الرئيس: وفيم إذن كان الحضور إلى كامب ديفيد وإضاعة وقتنا جميعًا. وتعطيل رئيس الولايات المتحدة عشرة أيام. هل تعلم أنه جلس بالأمس لمدة 14 ساعة متصلة مع عضو في الوفد المصري وعضو في الوفد الإسرائيلي وأخذ يناقش الموضوع معهما بالتفصيل وكلمة كلمة.

ديـــان: هذا صحيح. ولكن ألا يمكن النظر في البديل الثالث الذي ذكرته. وهو التوصل إلى حل مرحلي بالنسبة للمشكلة الفلسطينية والقدس. وكذلك بالنسبة لحل في سيناء بحيث ننسحب إلى الخط الممتد من العريش إلى رأس محمد. ونترك مصير الحزام الذي يبلغ عرضه حوالي 10 كيلومترات لمرحلة ثالثة. فما ذكرت من قبل. من المستحيل حل مشكلة المستوطنات والمطارات إلا بعد أربعة أو خمسة أعوام.

السيد الرئيس: أنت تعلم جيدًا أنني لا أقبل هذا البديل ولست مستعدًّا حتى للنظر فيه. فقد أعلنت قراري واضحًا:

لا فض اشتباك آخر.

ولا حل جزئيًّا.

ولا حل منفردًا.

ولا حل مرحليًا.

نحن الآن نتكلم عن السلام الشامل وليس عن مثل هذه الجزئيات.

وإذا لم تكونـوا أنتم جاهزين لاستيعاب هـذه المفاهيم فهذا أمر مؤسـف ولكنها تكون مشكلتكم أنتم وليست مشكلتي.

.. وعلى العموم فأنا أقدر صراحتك.

قـام الدكتور أسـامة البـاز بإبلاغ الوزيـر محمد كامـل بالموقف، كما أحـاط بقية مجموعة العمل بما جرى بين الرئيس السـادات وموشـى ديان، وزير خارجية إسرائيل.. وكان هناك إحسـاس عميق بأننا وصلنا إلى نقطة الأزمة وأن مسـئولية فشـل المؤتمر أو نجاحه الآن تقع على الولايات المتحدة التي إن لم تسـتطع فرض تغيير الموقف الإسرائيلي فسوف تنهار القمة بكل عواقب هذا الفشل. وأمضيت ليلة غير مريحة لكي نفاجأ في الصباح الباكر أن الرئيس السـادات طلب من رئيس الديوان الإعداد للسـفر إلى واشـنطن في ذلك اليوم [الجمعة 15 سـبتمبر].. وذهـب كل أعضـاء الوفد لإعـداد حقائبهـم ووضعها أمـام كل بانجلو توطئة لقيام رجال الشئون الإدارية برئاسة الجمهورية بتجميعها لإرسالها إلى الفنادق في العاصمة الأمريكيـة.. وكنـت موجـودًا هذا الصباح في مقـر إقامة الوزير إبراهيـم كامل الذي ذهب لمقابلـة الرئيـس بنـاء على طلبه لاسـتيضاح خطة الأيـام التالية وكيف سـنقوم بهذا الخروج المفاجـئ مـن كامب دافيـد.. وأخذت أتحدث مـع الوزير بطرس بطرس غـالي الذي طلب أن نسـير معًا خارج البانجلو.. وسـألت الدكتور بطرس عن تقييمه للموقف.. وهل ينوي الرئيس السـادات الانسـحاب فعلًا والمغادرة.. ورد بطرس غالي أنه واثق أن الرئيس يناور ويسـعى لرفع سـقف المطالب المصرية والضغط على الأمريكيـين لتحقيقها والالتزام باتخاذ موقف جاد تجاه إسرائيل خاصة وقد كشـفت عن نيَّات وأفكار فاسـدة فيما نقله موشي ديان إلى السـادات في اليـوم السـابق.. ووافقت الدكتـور بطرس فورًا في رؤيتـه وقلت له.. ولذا لم أقم بإعداد حقيبة ملابسي أو تقفيل حقائب المستندات والوثائق التي اصطحبتها معي إلى كامـب دافيـد.. وكنت قد تركتهـا في غرفة عمليات الوفد المـصري.. وتحت إشراف رجال الرئاسة الذين كانوا يتواجدون دائمًا بهذه الغرفة على مدى ساعات اليوم.

وبمجرد علم الجانب الأمريكي بموقف الرئيس السـادات.. سـارع سيروس فانس إلى

زيارته في مقره.. طالبًا منه إعادة النظر في قراره.. وتمسك السادات بقراره وعبر عن عميق الشكوى والرفض لمواقف إسرائيل التي جاءت على لسان ديان.. وخرج فانس إلى كارتر.. وبعد عدة دقائق رأينا كارتر يهرول إلى مقر السادات وكانت الساعة حوالي الحادية عشرة صباحًا.. وأمضيا معًا ما يقرب من أربعين دقيقة.. وعلمنا بعد ذلك أنه أقنع الرئيس بالبقاء ليوم أو اثنين آخرين مع وعده ببذل كل الجهد لتحقيق مطالب مصر. وقال محمد إبراهيم كامل.. والدكتور أسامة الباز.. إن الرئيس أبلغهما أن كارتر كان مأخوذًا من قرار السادات وأنه أبلغه أن ذلك سيؤدي إلى خسرانه الانتخابات الأمريكية القادمة.. على الجانب الآخر كشفت المصادر والكتابات الأمريكية في السنوات التالية لكامب دافيد عن أن كارتر قال للرئيس السادات إنه بانسحابه عليه ألا يتوقع أي مساندة في مستقبل الأيام من كارتر.. كما أن هذا الفشل في كامب دافيد سيؤدي إلى توتر الموقف بين مصر وإسرائيل ولن تستطيع أي جهود أمريكية تجاوز هذا التوتر الذي قد يقود إلى حرب جديدة.. وفي سياق تحليل الموقف حينذاك.. أقول إن السادات كان يرغب، وبعد أن تبين الصعوبات التي تواجهه بسبب التعنت الإسرائيلي، أن يحصل على دعم أمريكي كامل لمطلبه في قيام أمريكا بتنفيذ رؤيتها المحددة فيما يتعلق بسيناء وضرورة إخلائها بالكامل وتسليمها للسيادة المصرية.

من هنا تم تكليف الدكتور أسامة الباز بالاستمرار في مشاوراته ومفاوضاته حول صياغات إطارات السلام. كان الرئيس كارتر قد اقترح منذ 13 سبتمبر على الطرفين أن يحددا عضوًا من كل وفد للمشاركة في جلسات صياغة للمفاهيم التي جاءت في مقترح الإطار الأمريكي.. كان كارتر يجلس بمفرده ولساعات طويلة مع كل من أسامة الباز.. وممثل إسرائيل.. باراك المدعي العام الإسرائيلي.. وكان الباز يعود إلى الرئيس السادات ليحصل على توجيهاته في صياغات محددة.. كما استمر يعتمد على خبرة وحرفية كل من الريدي والعربي اللذين كانا يمثلان – إلى جوار الباز – العقل القانوني للوفد المصري. ويجدر القول هنا أن بعض المسئولين الأمريكيين نقلوا إلينا الاستغراب الشديد لكارتر الذي لاحظ أن الباز يمضي معه وباراك ساعات طويلة في جلسات ممتدة.. بلغ بعضها حوالي عشر ساعات.. وهو لا يأكل إلا النذر القليل.. كوب لبن وتفاحة على سبيل المثال.. وتم بعد ذلك فعلًا خلال يومي الجمعة والسبت 15 و 16 سبتمبر 78 التوصل إلى تفاهم نهائي

حول إطار السلام وشكل التسوية.. تضمن أساسًا الاتفاق على قيام الجانب الإسرائيلي، فور العودة إلى إسرائيل وخلال خمسة عشر يومًا بطرح مسألة انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء وإخلاء المطارات والمستوطنات.. على الكنيست للتصويت.. وقبول الرئيس السادات لهذا المخرج للأزمة في مقابل موافقته على إطار السلام المقترح في شقه الخاص بسيناء والضفة الغربية وغزة.. شريطة تصديق الكنيست على هذا التفاهم.

أخذت أفكر مليًّا في الموقف، وأتساءل كيف استطاع الأمريكيون إقناع الإسرائيليين بقبول الخروج الكامل من سيناء وإخلاء المستوطنات والمطارات رغم أن موشى ديان كان قد أكد للرئيس السادات منذ يوم واحد - مثلما شاهدنا - وبلغة غير قابلة للتشكيك أن إسرائيل لا تستطيع الانسحاب الكامل من مصر.. وأخذت أسترجع بعض المواقف الأمريكية وأحاديث مسئوليهم.. حديث كوانت مع أشرف غربال.. وهو ما جاء ذكره في الصفحات السابقة.. لقاء سيروس فانس مع محمد إبراهيم كامل حول ضرورة إخلاء مستوطنات سيناء وأنه يمكن التوصل إلى تسوية بشأن مطارات سيناء.. ثم سعي كل من كارتر وفايتسمان لإقناع السادات بقبول لقاء ديان.. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الأمريكيين والإسرائيليين كانوا يعلمون منذ البداية أنه لن يمكن لإسرائيل الاحتفاظ بأي وجود عسكري أو استيطاني في أراضي مصر تحت أي شكل أو وضعية.. إلا أنهم كانوا يرغبون في الحصول على موافقة السادات بالنسبة للإطار الخاص بالضفة الغربية وغزة.. من هنا قابل ديان الرئيس السادات لكي يحبطه ويدفع به لتصعيد الموقف.. ثم يأتي كارتر لكي يبلغه أنه سيفرض الانسحاب على إسرائيل من سيناء.. واقتناعي الجازم اليوم.. مثلما كان وقتها.. أن كارتر تعهد للسادات بإعطائه مهلة يومين.. وسوف ينجز المطلوب منه.

وفي طريق العودة بالطائرة إلى القاهرة من الولايات المتحدة وحيث غادر محمد إبراهيم كامل واشنطن يوم الإثنين 18 سبتمبر إلى باريس ومنها للقاهرة، تحدثت مع الوزير بما يساورني وإنني تحدثت مع أحمد ماهر السيد حول هذا التفسير وقد وافقني الرأي. وكان ماهر قد تخلف في باريس بسبب وفاة شقيقته بها في الأيام السابقة.. وأوضح الوزير محمد إبراهيم كامل أن تفكيره وتحليله لما حدث في كامب دافيد لا يستبعد هذا التفسير المنطقي لمناورات الطرفين الأمريكي والإسرائيلي.

وفي الشهور التالية للتوقيع على اتفاق كامب دافيد في البيت الأبيض مساء الأحد 17 سبتمبر، صدرت عدة مقالات في صحيفة النيويورك تايمز كتبها كاتبان إسرائيليان.. عالجت الكثير من النقاط وعناصر قمة كامب دافيد وما حدث بها وكيف وصلت الأطراف إليها.. وتضمنت المقالات التي كانت تعالج الموقف وأداء إسرائيل في المفاوضات «أن الجنرال فايتسمان، ومن واقع مقابلاته المستمرة مع الرئيس السادات على مدى شهور قد وصل إلى خلاصة مفادها أن الرئيس المصري، ورغم تكرار تصميمه على الوصول إلى اتفاق متكامل وشامل للتسوية.. يربط بين الانسحاب من سيناء والتحرك لتسوية القضية الفلسطينية.. إلا أنه في الحقيقة – في تقدير فايتسمان – سوف يقبل بتسوية أو حل جزئي يعطي لمصر حقوقها ويؤجل التسوية الفلسطينية إلى حين من خلال المرحلة الانتقالية.. وإن كل ما يرغب فيه الرئيس السادات هو الحصول على ورقة التوت للتحرك» ... هكذا كان الإسرائيليون .. وربما أيضًا الأمريكيون يتصورون ويقرءون عقل ومواقف الرئيس السادات.

وأعطيت هذه المقالات الهامة في حينه للوزير محمد إبراهيم كامل الذي كان وقتها يكتب مذكراته التي صدرت بعد ذلك في كتابه السلام الضائع.

ومضى أسامة الباز في عقد الاجتماعات المكثفة مع الرئيس كارتر وباراك.. وكثيرًا ما اصطدم بالرئيس الأمريكي الذي كان يزعم أن الرئيس السادات قد وافق على هذا البند أو ذاك.. فيجادله الباز ويصمم أنه يتحدث باسم السادات.. ومضت ساعات يوم الجمعة 15 والسبت 16 سبتمبر ثقيلة ويغلب عليها التوتر والقلق.

قمت من جانبي صباح السبت بالذهاب إلى بانجلو الوزير إبراهيم كامل بعد أن أبلغني الدكتور بطرس غالي الذي التقيته في المطعم للإفطار.. بأن الوزير كامل لا يستشعر الرغبة في القيام من سريره.. ودخلت إلى حجرة الوزير إبراهيم كامل لكي أقنعه بالحضور إلى المطعم والإفطار معنا.. إلا أنه كان يرفض بشدة.. فتركته للذهاب إلى المطعم وعدت بعد دقائق ومعي بعض الأطعمة والفواكه وكوب مشروب ساخن.

وكان لا يزال يرقد في السرير وهو بادي الإحباط والإرهاق.. كان محمد إبراهيم كامل قد ترك أمر المفاوضات مع الأمريكيين والإسرائيليين بشكل كامل للدكتور أسامة الباز الذي تحدث مع الجانبين باسم مصر والرئيس السادات.. بل قد أقول إن وزير الخارجية

المصريـة، وقد فشـل في إقناع الرئيس السـادات بعدم المضى في طريـق التوقيع على إطارات كامب دافيد.. بما له من تحفظات شـديدة عليها فقد انزوى في دوره بشكل أزعجني كثيرًا.. مـن هنـا قلت له عند تقديمي للطبق الذي يحوي إفطاره إنني تابعت بكل دقة ما كان يحاول أن يفعله أو يقوم به.. إلا أنني أعتقد الآن أن المسـار الذي يسـير فيه الوزير سـيفرض عليه، بمنطق الأمور، خطوةً ما، سواء من جانبه أو من جانب الرئيس.. وكنت بطبيعة الحال ألمح إلى أن أسلوبه سيفرض عليه الانزواء رسميًّا.. أي الاستقالة أو تنحيته من قبل الرئيس.

كان لصياغـة كلـماتي وقع حاد على وزيـر الخارجية الذي عقب بنبرة بهـا بعض الضيق: طبعًا أنا أعلم بما هو قادم.

لم أكـن وقتهـا على اطلاع بـأن محمد إبراهيم كامـل كان قد أبلغ الرئيس السـادات فعلًا أنـه سـوف يسـتقيل.. كـما أن أحمد ماهـر، الـذي كان يعلم بمكنـون نفس الوزيـر وحديثه أيضًـا مـع الرئيـس، لم يتحدث معي بما هو جارٍ.. ومضى يوم السـبت 16 .. ووضـح شـكل الاتفاق وإطارات السـلام التي تعالج التسوية المصرية/ الإسرائيلية من ناحية والفلسطينية من ناحية أخرى.. وكان الرئيس السـادات قد صمم أن يعالج إطار السـلام الشـق الخاص بالضفـة الغربية وغزة في صدر الوثيقة ثم يأتي الشـق الخاص بسـيناء ومـصر تاليًا.. وهدفه مـن ذلك تأكيد أن مصر تعطي أولوية للمصالح الفلسـطينية قبـل المصرية.. وكان تقديري وقتها مثلما هو أيضًا اليوم أن هذا التوجه لم يكن له تأثيره الذي رغب فيه الرئيس المصري.. تضمن التفاهم أيضًا اسـتبعاد مدينـة القدس من الاتفاق وقيام كل طـرف بالكتابة بموقفه بشـأن المدينة إلى الجانب الأمريكي الذي نقل هذه المراسـلات إلى الطرف الآخر. جاء بهذه الرسـائل المتبادلة رسـالة إلى كارتر من السادات حول مسـألة الانسحاب الكامل من سيناء طبقًـا لإطارات السـلام وأن مـصر لن تلتزم بهذا الإطـار إن لم تلتزم إسرائيل بالانسـحاب من سـيناء طبقًا للآلية المتفق عليها والخاصة بموافقة الكنيسـت.. كما جاء في رسـالة أخرى اسـتعداد مـصر لتحمـل مسئوليات الطـرف العـربي – أي التفـاوض مع إسرائيل بشـأن الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وبعد التشاور مع الأردن. وحضر نبيل العربي، المستشار القانوني لوزارة الخارجية في المساء إلى الوزير محمد إبراهيم كامل وكنا – أحمد ماهر وأحمـد أبـو الغيط – نجلس معه وبمشـاركة الدكتور بطرس غالي لكـي يعبر عن احتجاجه

ورفضه مفهوم هذه الرسائل التي لا تعتبر ملزمة لأي طرف من الأطراف.. ورد عليه وزير الخارجية بأنه أبلغ الرئيس السادات بهذه الرؤية، إلا أنه رفض التراجع، فطلب نبيل العربي موافقة الوزير كامل على ذهابه إلى الرئيس السادات لعرض رؤيته عليه.. والمعروف أن نبيل العربي كانت تجمعه صلة عائلية لصيقة مع السيدة جيهان السادات؛ مما أتاح له دائمًا القدرة على إيصال رأيه إلى الرئيس كلما احتاج الأمر.

ولما كان نبيل العربي أيضًا هو عديل السيد محمد حسنين هيكل، فقد كانت سنوات تعاون هيكل مع الرئيس دائمًا تؤدي إلى وضع العربي في موقف متميز.. أما في فترات شقاق السادات مع هيكل فكان بعض التوتر يزحف إلى علاقة السادات بالعربي. على أي الأحوال ذهب الدكتور العربي إلى مقابلة الرئيس ثم عاد بعد حوالي 40 دقيقة.. كان وجهه يقترب من الاصفرار وأخذ يتحدث مأخوذًا عن فحوى لقائه بالرئيس.

قال إن السادات وبعد أن انتهى من مقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.. رآه يجلس في ڤراندة البانجلو مع الحراسة الخاصة للرئيس فاستعلم منه عما يريد ثم اصطحبه إلى داخل غرفة الاستقبال بالمقر.. وأخذ الدكتور العربي – على حد قوله – يذكر أنه تحدث بإسهاب حول وجهة نظره في مسألة الخطابات المتبادلة والتي لا يرى لها قيمة قانونية.. وأخذ الرئيس يستمع وينصت بكل اهتمام.. وعندما انتهى العربي من عرضه.. قال له الرئيس.. لقد استمعت لك مثلما ترى بأكبر قدر من الاهتمام.. لقد دخلت آراؤك من هذه الأذن وخرجت من الأخرى.. أنتم يا أعضاء وزارة الخارجية لا تفهمون شيئًا في السياسة أو في مصالح بلادكم.. أنتم تتحدثون بالنظريات.. وكأنكم إما فلاسفة وإما سباكون.. أنتم لا تفهمون أن أولادكم وأحفادكم يمكن أن يعيشوا طويلًا في ظلال احتلال أراضي مصر.. إن مسئوليتي الأولى هي لمصر، وأنا كرجل دولة – والكلام للسادات على حد قول د. العربي– يجب أن أسعى بكل الوسائل إلى تخليص بلدي وأراضيها من هذا الرهن الذي تتعرض له.. وسوف أحقق ذلك، ولن يوقفني شيء من أحاديثكم وآرائكم غير الواعية. ومضى العربي بعد ذلك يقص علينا غضب السادات على هيكل والذي اتهمه بأنه يدبر له المكائد وأنه سوف يعاقبه وأن على العربي أن يقوم بحمل رسالة تحذير من الرئيس إلى هيكل..

انتهت القمة وغادرنا بالسيارات إلى فندق الماديسون في واشنطن.. وذهب الرئيس

مباشرة إلى البيت الأبيض للتوقيع، وغاب الوزير محمد إبراهيم كامل وكل مجموعة العمل الفنية التابعة للخارجية المصرية، بمن فيهم الدكتور أسامة الباز الذي لا يتشوق للمشاركة في أي من هذه المناسبات المراسمية للتوقيع على إطارات السلام. وأخذنا نتابع على شاشات التليفزيون هذا الاحتفال في البيت الأبيض والصخب الإعلامي الكبير الذي صاحبه. وطلب مني الوزير إبراهيم كامل استدعاء الدكتور الباز لمناقشة بعض أفكار إطارات السلام وذهبت بالتالي إليه في غرفته المجاورة لغرفة الوزير.. فرأيته مرتديًا الشورت فقط دون أي ملابس أخرى ويجلس على سريره يكتب بعض البيانات التي سوف يتحدث بها الرئيس السادات في مناسبات الأيام التالية بواشنطن.. ودار حديث قصير.. وسألت الباز بهدوء عن رأيه في الاتفاق.. وقد تفاوض هو بمفرده على الكثير من صياغاته وتوجهاته.. وعقب الباز بكلمة إنجليزية واحدة قائلًا «سيئ» وأضاف أن هذا الاتفاق سيُعقد العلاقات المصرية العربية بشكل غير مسبوق كما أن التسوية الفلسطينية لن تذهب بعيدًا.. إلا أن المرحلة التالية يجب أن تتضمن تركيز مصر على التفاوض حول معاهدة سلام مع إسرائيل وأن ذلك – طبقًا للاتفاق – سيستغرق ثلاثة أشهر.. وذكر أخيرًا أن مصالح مصر تفرض هذا الوضع الجديد .. ولسنوات كنت أفكر في رد فعل الباز .. الذي رأيته عفويًّا عندئذ وإن كان يكشف الخشية على التسوية الفلسطينية في حينه من تدابير ومناورات ونوايا إسرائيل .. ثم قال الباز لي قبل خروجه للقاء محمد إبراهيم كامل: «عليك الاستعداد للمشاركة في هذه المرحلة الصعبة القادمة».. ولم أعلق من جانبي بشيء.

رفض محمد إبراهيم كامل البقاء في واشنطن في صحبة الرئيس الذي كان سيقضي عدة أيام بالعاصمة الأمريكية قبل السفر إلى المغرب لإعداد تحركاته التالية.. من هنا غادرنا على عجل إلى القاهرة عبر باريس. واستقبلنا بمطار باريس السفير المصري السيد محمد حافظ إسماعيل الذي كان قد عين في العاصمة الفرنسية للمرة الثانية في عام 1976 .. بدا حافظ إسماعيل متشوقًا للتعرف على تقييم كامل للموقف ولاتفاق كامب دافيد.. وإن كنت لاحظت أنه لم يبد حماسًا للاتفاق أو يجادل محمد كامل في خلاصاته.

مع وصول الطائرة المصرية إلى مطار القاهرة.. غادرت بصحبتي كل حقائب المستندات والوثائق وصور من اتفاق كامب دافيد والرسائل الأخرى المتبادلة وكذلك محاضر

الاجتماعـات وتسـجيل لكل النشـاطات التي كان الوفـد الرئاسي يقوم بها خـلال التواجد في القمـة.. غـادرت إلى وزارة الخارجيـة بالتحريـر حيـث تركـت كل شيء في سـكرتارية مكتب الوزير وعدت إلى منزلي في مصر الجديدة حيث أبلغت زوجتي بالاسـتعداد للسـفر إلى الإسـكندرية في اليـوم التـالي لقضـاء عدة أيـام.. كنت قد اسـتأذنت أحمـد ماهر في هذه الإجازة.. كما أحطت الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية والمسئول عن إدارة شـئون وزارة الخارجية بعد اسـتقالة وزيرها، أنني سـوف أقضي عدة أيام بمنطقة العجمـي بغـرب الإسـكندرية. ومع عودة د. بطـرس غالي من رحلته مـع الرئيس.. بدأت عجلـة الإعـلام الدبلومـاسي تعمل مرة أخـرى.. برقيـات إلى السـفارات المصرية بفحوى الاتفـاق ورؤيتنا فيه وإنجازاته.. اسـتدعاء للسـفراء الأجانب بالقاهـرة لإعطائهم التلقين الـضروري.. مقابـلات إعلامية للتعريف بالأمـر.. رسـائل إلى وزراء خارجية الدول بمن فيهـم أمين عـام الأمم المتحدة.. نقـاط حديث شـارحة للموقف للتحدث بهـا أمام مجلس الـوزراء المصري.. وغير ذلك من إجراءات دبلوْماسـية.. وطلـب بطرس غالي أن يلتقي به أحمـد أبو الغيط في منزله مسـاء يوم وصوله مـن المغرب..ويلاحظ هنا أن أحمد ماهر بقي في باريس.. كما أن بطرس غالي ما كان يسـتطيع أن يكلف أسـامة الباز بمثل هذه التكليفات، خاصة وأن الأخير انغمس فور العودة في نشاط كبير للظهور أمام نوادي القاهرة الاجتماعية والرياضيـة لشرح عناصر الموقف والدفاع عن الاتفـاق وخلاصاته. وقال البعض لبطرس غـالي بعدم وجودي بالقاهرة وثار وغضب.. ووصل الأمر بالبعض – وهي صفة سـيئة في وزارة الخارجية المصرية وأيضًا في وزارات خارجية الكثير من الدول – إلى ترويج شائعات حول استقالتي من الخارجية.. وأن أحمد ماهر السيد بقي في باريس مستقيلًا.. وكان الهدف تحطيـم هذه المجموعـة القوية وإحلال آخريـن مكانها.. كان نبيل العـربي قد ذهب مباشرة وبأسرع وقت ممكن من واشنطن إلى نيويورك لكي يعمل مع د. عصمت عبد المجيد مندوبنا لمصر بالأمم المتحدة.. كما عاد السـفير المقتدر عبد الرءوف إلى القاهرة ومنها إلى إسـلام أباد سفيرًا لمصر لدى باكستان..

اتصلت الخارجية بشرطة قسـم العجمي بغرب الإسـكندرية لإبلاغي رسـالة بضرورة العـودة الفوريـة وحيث كنت الوحيد بالخارجيـة الذي لديه هذا الاطـلاع على كل الوثائق

والمستندات وأوراق كامب دافيد.. وإن كنت أثق أن الدكتور أسامة الباز كان لديه وقتها النسخة الأصلية لكل الأوراق. وفشل قسم شرطة العجمي في المهمة. وعدت بعد أسبوع إلى القاهرة.. ووجدت بطرس غالي ثائرًا.. كنت وقتها مجرد سكرتير أول بمكتب وزير الخارجية التي استقال وزيرها.. من هنا كان موقفي صعبًا.. ودخلت إليه في مكتبه ومن الباب الرئيسي للمكتب ودون المرور على السكرتارية.. وهو الأمر الذي كنت دائمًا أقوم به فترة وجود محمد إبراهيم كامل. كان هذا النهج هو دائمًا يمثل أسلوبي في التعامل مع د. بطرس بطرس غالي.. خاصة في السنوات التالية التي شهدت خدمتي مع الفريق كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لعامين ما بين 82 حتى 1984 ثم الدكتور عصمت عبد المجيد عندما عاودت الالتحاق بمكتبه في الفترة من 89 حتى 1991 عندما كُلف عمرو موسى بوزارة الخارجية.

تحدثت بصدق ووضوح مع الدكتور بطرس غالي وأكدت له أنني أبلغته بنيتي في الغياب وطلبي موافقته حينئذ.. وتذكر فعلًا حديثي معه وعبر عن اعتذاره عما سببه لي من مشاكل.. وقدرت عاليًا هذا الرجل الجدير بالاحترام..

تلقى الدكتور بطرس غالي، وكذلك الدكتور أسامة الباز توجيهات شفهية من الرئيس السادات بعدم الاعتماد – مرة أخرى – في الفترة التالية على هؤلاء «الأولاد الدبلوماسيين الذين لخبطوا عقل إبراهيم كامل». من هنا أيضًا كانت الشائعات تتردد عن قرب طرد هذه المجموعة من وزارة الخارجية أو على الأقل سحب كل ملفات الشرق الأوسط من يدهم، إلا أن بطرس غالي وأسامة الباز دافعا عن كل هذه المجموعة دفاعًا قويًّا أدى إلى خفوت الانتقاد لهم من قبل الرئيس.

وعند العودة إلى القاهرة بدأ الكثيرون يسألونني رأيي وتقييمي للاتفاق وكنت أجيب بأنني لا أستطيع حاليًا.. في وقتها.. الوصول إلى خلاصات محددة أو تقييم واضح للنتائج القادمة وأن عنصر الوقت كفيل بكشف مدى عمق بصيرة الرئيس السادات أو خطئه في المضي في هذا الطريق.. ومع ذلك، فيجب أن أعترف أنه ومع مضي الأيام والأسابيع بدأت تدريجيًّا أرى أن الرئيس السادات قد فعل ما هو في خير مصر في تلك المرحلة.

لقد قال لنبيل العربي: «سوف أعيد تحرير الأراضي المصرية.. وهي مسئوليتي الأولى

تجاه شعبي، وعليكم بعد سنوات بعد ذلك أن تقرروا لأنفسكم ماذا تريدون أن تفعلوا».. لقد كانت رؤية السادات للأمور حينها لا شك صائبة.. لقد قبل باتفاق مصري/ إسرائيلي يعيد لمصر كل سيناء وبدون أي تواجد عسكري أو مدني إسرائيلي.. وقد يقول البعض إن هناك مناطق بسيناء تحكمها قواعد وإجراءات للتسلح أو تقييد تواجد القوات المسلحة المصرية بها.. وكان الرئيس يرد بقوله إن الأمر الهام بالنسبة له هو أن تكون القوات المسلحة قادرة في أي لحظة على الدفاع عن قناة السويس ومدنها من مناطق تواجدها في سيناء.. مضيفًا أن الحجم المتفق عليه – طبقًا للاتفاقية – من القوات يتيح لها فعلًا إمكانية الدفاع في المنطقة الممتدة من القناة حتى المضايق إلى الشرق داخل سيناء.. كما أن الجيش المصري كان دائمًا لا يحتفظ بأكثر من المعادل لفرقة مشاة بأسلحة دعمها داخل سيناء في أي وقت.. وهو ما أمنه الاتفاق. أما فيما يتعلق بإطارات السلام في شقها الخاص بالضفة الغربية وغزة فيجب أن يعترف الجميع أن الظروف والأوضاع حينها ما كانت لتسمح بأكثر مما حققه المفاوض المصري، والدليل على صحة هذا التقدير أن اتفاق أوسلو الموقع في أغسطس 93 بين الفلسطينيين وإسرائيل كان يمثل نسخة متطورة من مفاهيم كامب دافيد.. وصحيح أن هذا الاتفاق الأخير في أوسلو قد تجاوز كامب دافيد في عناصر كثيرة أعطت فعلًا الفرصة للفلسطينيين للمضي في الكفاح من أجل استعادة حقوقهم في إقامة دولة فلسطينية إلا أنه يجب ألا يفوتنا في هذا السياق أننا نتحدث عن ظروف أخرى عما ساد في كامب دافيد وبعد خمسة عشر عامًا تالية لتوقيع كامب دافيد في 17 سبتمبر 1978.

وبذا توصلت منذ ذلك الحين – أسابيع بعد العودة من كامب دافيد حتى اليوم – إلى نتيجة مفادها أن السادات فعل خيرًا لمصر في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها ودفع حياته ثمنًا لهذا العمل البطولي.

ومع غضب العالم العربي لتوقيع مصر اتفاق كامب دافيد بدأ الإعداد لإيفاد وفد مصري دبلوماسي كبير للتفاوض على معاهدة مصرية/ إسرائيلية للسلام تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من سيناء وتعيد صياغة علاقات مصر بإسرائيل بشكل جديد. وتم تعيين كمال حسن علي وزير الدفاع المصري رئيسًا للوفد.. كما شارك الدكتور بطرس بطرس غالي في عضوية الوفد حفاظًا على استمرارية هؤلاء الذين لهم معرفة وثيقة بعناصر الموقف في تحمل المسئولية،

وكان تقديري في حينه أن تعيين كمال حسن علي يعكس رغبة الرئيس السادات في إرسال رسالة للجميع، بداخل وخارج مصر، أن القوات المسلحة المصرية تدعم هذه الاتفاقية القادمة، بل وتتفاوض بشأنها ممثلة في وزير الدفاع المصري. لم يكن مرض الروماتيد قد أمسك بعد بكمال حسن علي.. وبذا لا معنى لقول البعض إن الرئيس السادات كان يجهزه للذهاب إلى وزارة الخارجية مثلما تم فعلًا بعد ذلك ولكن في مايو 1980.. وكانت مجموعة العمل القوية التي عملت مع الوزير محمد إبراهيم كامل منذ ديسمبر 1977 قد تفرقت ولم يبق منها سوى الدكتور أسامة الباز الذي ذهب إلى واشنطن مرة أخرى بصحبة كمال حسن علي ليساعده ويحكم ضبط الموقف المصري في المفاوضات مع إسرائيل. وعاد عمرو موسى للانضمام إلى مجموعة عمل جديدة قام الباز بتشكيلها.. وأبلغني أحمد ماهر أن أسامة الباز يرغب في اصطحابي إلى واشنطن، وأجبت بأنني أفضل البقاء معه بالقاهرة، خاصة وأنني استشعرت أن الكثيرين يستهدفونه ويرغبون في تصفيته من وزارة الخارجية.. بل كان البعض يردد أقوالًا لم أتأكد من دقتها أن الرئيس السادات طلب من د. بطرس غالي الترتيب لنقل أحمد ماهر السيد إلى وظيفة خارج الخارجية المصرية.. وهو أمر تكرر أيضًا فيما يتعلق بعمرو موسى.. إلا أنهما صمدا وكان قدرهما أن يصعدا إلى قمة السلم الدبلوماسي ويصلا إلى منصب وزير خارجية مصر.. لقد كانت مجموعة قوية للغاية من الدبلوماسيين.. الدكتور عصمت عبد المجيد الذي أصبح في عام 84 وزيرًا للخارجية.. ثم عمرو موسى الذي شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من مايو 91 حتى مايو 2001.. ثم أحمد ماهر السيد الذي جاء وزيرًا للخارجية ما بين مايو 2001 حتى يوليو 2004.. ثم أحمد أبو الغيط الذي كلف بمسئوليات وزير الخارجية في الفترة من 2004 حتى 2011 وأخيرًا جاء الدكتور نبيل العربي ليلحق بقطار وزراء خارجية مصر.. أعضاء مجموعة العمل الدبلوماسية المرافقة للوزير محمد إبراهيم كامل.. وهنا يجب ألا يفوتني أن الدكتور أسامة الباز كان قد تردد أن الرئيس السادات عرض عليه المنصب بعد استقالة محمد كامل إلا أنه فضل أن يبقى حرًّا يحيا حياته مثلما يراها ويرغب فيها دون منغصات وضغوط منصب وزير الخارجية.

سافر الوفد المصري إلى واشنطن يوم 10 أكتوبر 78 لبدء المفاوضات على اتفاق

أو معاهدة السلام مع إسرائيل.. وبقيت مع أحمد ماهر بالقاهرة، في مكتب وزير الخارجية غير المشغول منصبه، وحيث تقرر أن يدير الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشئون الخارجية أعمال الوزارة وإدارة الدبلوماسية المصرية لحين تعيين وزير جديد للخارجية.. كان بطرس غالي يجمعه بأحمد ماهر السيد الكثير من الروابط.. الثقافة الفرنسية.. العائلات المصرية العريقة.. الاحترام المتبادل لقدرات كل منهما.. ولذا قرر بطرس غالي أن يستمر أحمد ماهر السيد في منصبه مديرًا لمكتب وزير الخارجية مع الاعتماد عليه - رغم وجود مكتب لوزير الدولة - بشكل متزايد في مسائل كثيرة خاصة بالوزارة وأسلوب إدارتها وأخيرًا عملية السلام والمفاوضات مع إسرائيل.

من هنا بقيت أعمل في ملف الشرق الأوسط وعملية السلام.. وكان الوفد المصري يبرق للقاهرة عبر مكتب وزير الخارجية بكل تطورات المفاوضات في واشنطن.. وبذا أتيح لنا - أحمد ماهر وأحمد أبو الغيط - الاطلاع على كل التطورات الجارية..

بل وطلب منا موافاة الرئاسة ومجلس الوزراء وأجهزة الدولة الأخرى بالكثير من المذكرات التي تتناول تطورات المفاوضات.. كما كنا الأداة التي تنقل للوفد تعليمات الرئيس أو توافي الوفد باحتياجاته من المعلومات والدراسات التي تساعده على أداء مهمته في المفاوضات.

كانت عناصر اتفاقية السلام التي تفاوض عليها وفد مصر تدور حول ديباجة تركز على تأكيد الرابطة بين هذه المعاهدة والتسوية الشاملة لنزاع الشرق الأوسط.

كما تناولت تسع مواد رئيسية تتضمن:

- إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام.
- عدم المساس بالحدود.
- العلاقات المستقبلة.
- ترتيبات الأمن.
- حرية الملاحة والعبور الجوي.
- الترابط بين الالتزامات.

■ حل الخلافات.

■ التعويضات.

■ الأحكام الختامية.

دارت المفاوضات على المعاهدة بدءًا من 11 أكتوبر 78. وتم الاتفاق بين الوفد المصري والإسرائيلي فور الوصول إلى واشنطن على أن يكون أساس المناقشات والمفاوضات ورقة أمريكية تقدم إلى مصر وإسرائيل وتعكس مواقف الطرفين على أن يبدي كل طرف ملاحظاته بشأنها والتعديلات المطلوبة منه تجاهها. وبالرغم من أن مصر كانت قد أعدت بالفعل مشروعًا للمعاهدة في مقابل المشروع الإسرائيلي التقليدي فإنه وجد أن مناقشة الورقة الأمريكية كأساس سيتيح نفس الفرصة للطرفين للتقدم بالتعديلات والاقتراحات التي يرى أو يرغب في إدخالها على النص الأمريكي. كما تم الاتفاق على أن يكون أسلوب العمل بحيث يجتمع الجانب الأمريكي مع الجانبين المصري والإسرائيلي كل على انفراد ويتلقى التعديلات والملاحظات.. ثم تقوم الولايات المتحدة بتسجيل هذه النقاط في مشروع لاحق تمهيدًا لبحثها في اجتماع ثلاثي يضم الأطراف الثلاثة. واتفق أيضاً في جلسة لاحقة على تشكيل لجنة قانونية للصياغة يتم فيها مناقشة اقتراحات الأطراف. وتقدمت المفاوضات وتم تطوير المشروع الأمريكي الابتدائي حتى وصل العدد إلى ثمانية مشروعات معدلة.. ومرة أخرى فإن من يطلع على جهد الوفد المصري المفاوض وحقيقة المعركة التفاوضية القانونية والدبلوماسية التي دارت مع الجانب الإسرائيلي لا يسعه إلا أن يعبر عن عميق التحية والتقدير لكل هؤلاء الدبلوماسيين والقانونيين المصريين الذين حققوا لمصر هذه النتيجة في صياغة معاهدة سلام تحمي مصالح مصر بأكبر قدر من الوضوح.

الفصل الخامس والعشرون

المساران المصري والفلسطيني

مع توقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية في 26 مارس 1979 بدأت عملية تنفيذ بنود المعاهدة.. وصاحبها بطبيعة الحال بدء تنفيذ التزامات مصر في إطارات كامب دافيد فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من التسوية.. ولم نكن نتصور وقتها أن هذه التسوية الفلسطينية ستأخذ مسارًا مختلفًا يؤخرها حتى اليوم عند كتابة هذه السطور في عام 2011.. إذ إنها توقفت لمدة عشرة أعوام منذ عام 81 حتى انتهاء حرب الخليج الثانية في مارس 91.. ثم أخذت تحبو وتتوقف منذ ذلك الحين.. وفي الصفحات والفصول التالية سوف أحاول استعراض كل هذه السنوات والمراحل التي كان لي فرصة المشاركة فيها في الفترة من 89 حتى تعييني وزيرًا للخارجية المصرية في يوليو 2004.. بدءًا من الإعداد والتحضير لعقد قمة مدريد وإطلاق عملية السلام وبمشاركة فلسطينية - لأول مرة - ومرورًا باتفاق أوسلو في عام 99 الذي أنشأ السلطة الفلسطينية في أراضي فلسطين ووصولًا إلى اتخاذ مجلس الأمن قراراته الهامة في المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش إلى جوار إسرائيل في أمن وسلام لكلتيهما.

وأقول إن المفاوض المصري كان يحرص طوال الوقت منذ بدء تنفيذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على محاولة تحقيق ربط قوي بين شقي التسوية المصرية/ الإسرائيلية من ناحية والفلسطينية الإسرائيلية من ناحية أخرى.. أو على الأقل الظهور بهذه الصورة التي تحمي وضعية مصر أمام العالم العربي في تنفيذ هذه الالتزامات. من هنا كانت التحركات والخطوات المصرية على المحورين دائمًا مترابطة.. ولم يفت على كل متابع أن الوفد المصري

الذي ذهب إلى واشنطن يوم 11 أكتوبر لبدء التفاوض على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قـد اهتم بتقديـم مذكرة إلى الجانـب الأمريكـي في 13 أكتوبر 1978 حول إجـراءات بناء الثقة التي سـتتبع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أكدت مصر أن إجراءات بناء الثقة يجـب أن تتخـذ فورًا في الضفة الغربية وقطاع غزة لخلق جو جديد إيجابي وإنسـاني يؤدي إلى تخفيـف التوتر. وطلبت مصر تنفيـذ إسرائيل عددًا من الإجراءات، في مقدمتها تجميد إقامة المسـتوطنات في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية.. وأن تكون إسرائيل على اسـتعداد للتعامل مع أية جماعة فلسطينية تقبل بالقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، كما أنه يجب ألا يُسـمح للمستوطنين الإسرائيليين بالمشـاركة في الاقتراع الخاص بإقامة السلطة الفلسطينية وضرورة مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب الفلسطينيين في الاقتراع الخاص بإقامة هذه السـلطة.. وطلبـت المذكرة المصرية من الجانب الإسرائيلي القيام بتنفيذ سلسـلة طويلة من الإجراءات الخاصة برفع الحظر عن الاجتماعات السياسية/ إلغاء جميع القيود المفروضة على حرية انتقال سـكان الضفة والقطاع/ وقف المناورات العسـكرية في الضفة والقطاع/ العفو عن المسـجونين الفلسـطينيين/ جمع شـمل العائلات الفلسـطينية عن طريق السـماح بعودة أعداد من النازحين منذ عام 67/ قبول مراقبين من الأمم المتحدة أو مراقبين دوليين لـلإشراف على الانتخابات الخاصة بالسـلطة الفلسـطينية/ إتمام انسـحابات فورية لبعض قواتهـا مـن أجزاء من الضفـة والقطاع/ بدء عملية إعـادة توزيع القـوات الإسرائيلية التي ستظل في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية.

تمسـك الجانب المصري، طوال فـترة التفاوض المصري الإسرائيلي على معاهدة السـلام - أي في الفترة من 12 أكتوبر 1978 حتى 26 مارس 1979 - بمواقف أساسـية تسـعى لحمايـة حقـوق الفلسـطينيين ولا تمكـن أي طـرف مـن الادعـاء بـأن مصر.. وهي تسـعى لتخليـص أراضيهـا من الاحتـلال الإسرائيلي لسـيناء يمكن أن تتنازل بحـال من الأحوال عن أي مصالح فلسـطينية.. وظهر ذلك جليًا في رسـائل عديدة أرسـلها رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها في نفس الوقت الدكتور مصطفى خليل إلى سيروس فانس وزير خارجية الولايـات المتحـدة.. ترفض فيها مصر كل المفاهيم والإجـراءات التي تتحدث بها إسرائيل أو تنفذها في الضفة والقطاع.. كما ركزت إحدى هذه الرسـائل والمؤرخة في 23 فبراير 79

على رفض استمرار عمليات الاستيطان في الضفة والقطاع واعتبار كل هذه التصرفات الإسرائيلية لاغية وباطلة.

وسعى الجانب المصري إلى التوصل إلى تنسيق كامل مع الجانب الأمريكي لتأكيد عملية الربط بين شقي إطارات كامب دافيد.. المصري والفلسطيني وبأن جداول التواريخ لتنفيذ المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية تأخذ في حسبانها أيضًا مسار التسوية الفلسطينية. وفي هذا السياق جاء الخطاب المشترك الموقع من كل من رئيس مصر ورئيس وزراء إسرائيل والمرسل يوم 26 مارس – يوم توقيع المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية – إلى رئيس الولايات المتحدة والذي ينص على أنه «وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقًا لإطاري كامب دافيد فإن مصر وإسرائيل ستشرعان في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وغزة وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام، وإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات ويمكن أن يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة والقطاع أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك.. وسيكون هدف المفاوضات هو الاتفاق – قبل إجراء الانتخابات – على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها.. وفي حالة قرار الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات عندئذ بين مصر وإسرائيل. وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن. كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.

وحددت مصر وإسرائيل لأنفسهما هدفًا هو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن بعد توصل الأطراف لاتفاق. وتنشأ سلطة الحكم الذاتي وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها، وتبدأ وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو محدد في إطار السلام في الشرق الأوسط. ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ويجري إعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمن محددة.

وتعـود مـصر لكي تؤكـد، مع بـدء تنفيـذ معاهـدة السـلام المصريـة/ الإسرائيلية يوم 25 مايو 79 طبقًا للجداول المتفق عليها، وعلى لسان وزير الدفاع المصري كمال حسن علي في الجلسة الافتتاحية لمباحثات الحكم الذاتي على عدة عناصر ومفاهيم محددة:

أولًا:

■ أننا لسـنا هنا لتقرير مستقبل الشعب الفلسطيني لأن الفلسطينيين هـم وحدهـم القادرون عـلى اتخاذ مثل هذا القرار، إذ إن تقريـر المصير هو حقهم الذي قدره الله لهم، ولا يتعدى واجبنا سوى تحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي الكامل وإجراءات انتخابها وذلـك طبقًـا لنـص وروح إطار كامـب دافيـد والوثائق المتعلقـة به. وتتمثل مسـئوليتنا المشـتركة في ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى الحكومة الفلسطينية.

ثانيًا:

■ ضرورة احـترام مبدأ عدم جواز الاسـتيلاء عـلى الأراضي عن طريق الحـرب مثلما نص عليـه القـرار 242 وتطبيقه فيما يتعلق بالضفة الغربية بما في ذلـك القدس العربية وقطاع غـزة حتى الأراضي التي جرى احتلالها في عـام 67 وبذلك تصبح القدس العربية دليلًا حيًّا على إمكانيات التعايش والتعاون بين كل شعوب المنطقة.

ثالثًا:

■ من الضروري احترام القرار 242 بكل أجزائه بالنسبة للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها الإطار.

رابعًا:

■ أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على كافة الأراضي العربية المحتلة.

خامسًا:

■ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة احترامًا

فوريًا كاملًا.

كانت هذه النقاط التي وردت في المواقف المصرية التي تحدثت بها مصر أو أعلنتها في المفاوضات مع إسرائيل هي الحاكمة لهذا الموقف طوال الأعوام والعقود التالية التي شهدت هذا النضال ضد الاحتلال. وكانت مواقف مصر تتسم بالإخلاص الكامل للقضية الفلسطينية.. ويثبت المنهج الذي سارت فيه القيادة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وتمسكها بهذه المواقف التي سبقت إليها مصر.. صدق الموقف المصري في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.. إلا أن الأمر المحزن حقيقة أن من يراجع أوضاع المفاوضات في هذه السنوات ما بين عام 79 حتى 82 وما بعدها وحتى اليوم.. فلن يصعب عليه أن يكتشف أننا ما زلنا جميعًا.. المجتمع الدولي/ الدول العربية والإسلامية تدور في دائرة مفرغة من تكرار المطالب والتأكيد على مواقف قانونية عادلة في الوقت الذي تسير فيه إسرائيل في تنفيذ مخططاتها غير آبهة بالقانون الدولي أو الشرعية الدولية.. فتمضي في سياسات الاستيطان والطرد والترحيل وفرض الإرادة على الفلسطينيين وإنكار حقهم في الدول المستقلة ذات السيادة على أراضيها في الضفة والقطاع.. وأضيف أن التصرفات والتنافسات الفلسطينية من ناحية، والانقسامات العربية واختلافات الرؤى من ناحية أخرى لها نصيبها ولا شك في المساهمة في إضعاف الموقف العربي والفلسطيني في تحقيق أهداف هذا النضال الممتد.

كان الترابط واضحًا ودقيقًا بشكل تام في المسارين المصري والفلسطيني.. أو على الأقل أوضحت التواريخ المستهدفة ذلك الترابط، فجاء توقيع الاتفاقية يوم 26 مارس ثم اقتران بدء مفاوضات الحكم الذاتي يوم 25 مايو ببدء تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء يوم 26 مايو 79 بعد شهرين من توقيع المعاهدة بالانسحاب من العريش.. ثم في 25 يوليو – بعد ثلاثة أشهر من تبادل أوراق التصديق على الاتفاقية – الانسحاب من النصف الشمالي من ساحل خليج السويس.. وتلا ذلك الانسحاب من الجزء الجنوبي من القطاع الأوسط في سيناء يوم 25 سبتمبر.. واستمرت الانسحابات الإسرائيلية من سيناء حتى بلغت في مجملها ستة انسحابات أو مراحل انتهت في 25 إبريل 82، بالانسحاب الكامل إلى ما وراء الحدود.

وكشفت تطبيقات تنفيذ الاتفاقية عن التزام طرفيها بدقة بكل التوقيتات المتفق عليها،

سواء موعد إعلان إنهاء حالة الحرب أو إقامة العلاقات الدبلوماسية أو إيفاد البعثات الدبلوماسية وغير ذلك. وبالتوازي مع كل هذه الإجراءات والخطوات كانت الأطراف [مصر، إسرائيل/ أمريكا] تتفاوض فيما بينها على تنفيذ إطار كامب دافيد في شقه الفلسطيني. وعقدت اجتماعات فنية ووزارية.. بل ورئاسية.. وطرحت أفكار ومشروعات، واستمرت الأطراف في جدلها حتى تبينت مصر والولايات المتحدة في نهاية عام 82 أن إسرائيل لن تتجاوب مع الرؤى التي تطرحها مصر فيما يتعلق بالتسوية الفلسطينية الخاصة بإقامة الحكم الذاتي الكامل..

وافترقت التسويتان المصرية والفلسطينية.. إلا أن هذا الافتراق لم يمنع مصر من الاستمرار في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في أحلك فترات العلاقات المصرية الفلسطينية ما بين أعوام 1978 حتى عقد تال.

بقيت مع أحمد ماهر السيد في مكتب وزير الخارجية في عامي 78 ، 1979 نتابع بدقة هذه التطورات، ونقوم بالتخديم على وزير الخارجية المصرية الجديد الدكتور مصطفى خليل بعد تعيينه وزيرًا للخارجية في 22 فبراير 79 وقبله الدكتور بطرس بطرس غالي المسئول عن إدارة أعمال الخارجية المصرية في غياب وجود وزير لها.. واستمرت هذه المتابعة اللصيقة حتى موعد مغادرتي إلى موسكو للعمل بالسفارة المصرية هناك في ظروف صعبة للعلاقات المصرية السوفيتية حيث كان السوفيت يتخذون نهجًا معارضًا بقوة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية أو للمفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني بسبب إبعاد الأمريكيين لهم عنها. وكانت معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية تعطي دورًا للأمم المتحدة وتتيح وجود قوة حفظ سلام دولية تابعة للمنظمة الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية على الأرض على الجانب المصري. وتوارد الكثير من المعلومات إلينا في القاهرة أن السوفيت لن يوافقوا على إعطاء أي دور للأمم المتحدة لمراقبة التنفيذ.. من هنا أخذت الولايات المتحدة تعد لإنشاء قوة متعددة الجنسيات، مشكلة من دول صديقة لإيفاد أفراد ووحدات إلى سيناء للإشراف على تنفيذ عناصر المعاهدة.

وكتبت للدكتور بطرس بطرس غالي مذكرة قبل مغادرتي إلى موسكو أقترح فيها أن تتحرك مصر بأسلوب هجومي أمام مجلس الأمن، بحيث تطرح فكرة إنشاء قوة حفظ سلام

دولية أمام مجلس الأمن ومع وضع المبررات القوية لدعم هذا المطلب.. وأكدت أن الهدف من الفكرة هو العمل على وضع الجانب السوفيتي الذي يتمتع بحق الفيتو في موقف الدفاع وأنه باستخدامه الفيتو لإجهاض المطلب المصري/ الأمريكي في إقامة هذه القوة الدولية المنشأة بقرار من مجلس الأمن فسوف يكون مسئولًا عن تهديد الأمن والسلم الدوليين بسبب معارضته لمعاهدة سلام بين بلدين. قدرت أن السوفيت لا يمكن لهم أن يسمحوا بتمرير هذا المطلب أمام مجلس الأمن وإلا وكأنهم يباركون معاهدة السلام التي يعارضونها بشدة بسبب تهديدها لمصالحهم.. على أي الأحوال اطلع الدكتور بطرس بطرس غالي على المذكرة، والتي وصفها أحمد ماهر السيد في تقديمها إليه «بالصاروخ أرض/ أرض»، وذكر أنه لا يفضل التحرك لاستفزاز السوفيت أو إحراجهم بشكل كامل.. لعل الظروف تفرض الحاجة إليهم مرة أخرى في المستقبل القريب.

وأمضيت في موسكو ثلاث سنوات بين أغسطس 79 وحتى يوليو 1982.. ومع عودتي كانت معاهدة السلام قد نفذت طبقًا للتوقيتات المحددة.. كما أن مفاوضات الحكم الذاتي كانت قد تعثرت بسبب تعنت إسرائيل حتى أصابها التوقف الكامل مع نهاية 1982.

اتسمت سنوات العمل في موسكو بالصعوبة الشديدة، ولم يتوقف السوفيت في أي مرحلة خلال هذه السنوات عن إثارة المتاعب لمصر والولايات المتحدة والعمل على إعاقة جهد السلام.

لم تكن مسألة أفغانستان بعيدة عن معادلة مفاوضات الشرق الأوسط أو التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة غرب آسيا. وللأسف فقد أقحمت مصر نفسها في مواجهة السوفيت على أرض أفغانستان. وأعتقد أن التقدير المصري كان ينطلق من الرغبة في مساعدة الولايات المتحدة والقوى الغربية في مواجهة السوفيت، لعل ذلك يدعم من العلاقة المصرية الغربية ويؤمِّن لمصر ليس فحسب مساعدات أمريكية عسكرية مباشرة ولكن أيضًا محاولة تسهيل مسار التسوية الفلسطينية وحل النزاع العربي/ الإسرائيلي.

خاضت مصر في هذه الفترة أيضًا في قضايا القرن الإفريقي والنزاع الإثيوبي الصومالي، ووقفت إلى جوار مطالب سياد بري رئيس الصومال ضد إثيوبيا في إقليم الأوجادين ووضح أن مصر تربط نفسها تدريجيًّا – على الأقل حتى وفاة الرئيس السادات – مع

المصالـح والأهـداف الغربية في هذه الفترة. ولعل حديث كارتـر مع محمد إبراهيم كامل في منتجـع كامـب دافيد بأنه يرغب في مسـاعدة مصر عـلى الانتهاء من أزمة الشرق الأوسـط والتفـرغ للعـب دور كبـير في مواجهة التحركات والأطماع السـوفيتية بالمنطقة هو التفسـير لتحركات الرئيس السادات في هذه الفترة.. أي ساعدونا في تسوية مشكلات النزاع العربي الإسرائيلي.. وسوف تجدوننا بجواركم في أقاليم مجاورة أخرى.

كانت سـنوات الخدمة بموسـكو، رغم صعوبتها، مليئة بالتحديـات. ورغم أنني حاولت التعمـق في دراسـة وفهم السياسـة الخارجيـة السـوفيتية وتوجهاتها الرئيسـية، وكذلك قياس القـدرات الاقتصادية والعسـكرية السـوفيتية في علاقتها بالولايات المتحـدة، فإنني لم أتصور قـط أن هـذا القطب الآخر بعـالم ما بعد الحـرب العالمية الثانية سـوف يتحلل قبـل مرور عقد من مغادرتي العاصمة السـوفيتية في منتصف عام 82، أو أن أرى جورباتشـوف رئيس الاتحاد السـوفيتي في شـهوره الأخـيرة، ووزير خارجيتـه «بانكن» يظهـران في دور التابـع للولايات المتحدة في قمة مدريد في نهاية أكتوبر 91. وأقول اليوم أيضًا إن مؤتمر مدريد ما كان ليعقد إلا بسبب اضمحلال الدور والتأثير السوفيتي على كل الأطراف العربية المعارضة لكامب دافيد.

وفي السنوات الثلاثة التالية لعودتي من موسكو عملت مع الفريق كمال حسن علي نائب رئيـس الوزراء ووزير الخارجية، سـعيت خلالها الدبلوماسـية المصريـة إلى تجاوز الظروف الصعبـة التي مرت بها هذه الدبلوماسـية في علاقاتها مع الدول العربية والاتحاد السـوفيتي وكتلته الاشتراكية منذ مبادرة زيارة الرئيس السادات للقدس.

كانت هذه الفترة تمثل السـنوات الأصعب في تاريخ العمل الدبلوماسي المصري بسـبب المقاطعة العربية والعدوانية السوفيتية.. إلا أنها كانت أيضًا تمثل سنوات التحدي والإنجاز الدبلومـاسي المتمثـل في التفاوض على كامب دافيد ثم معاهدة السـلام، وأخيرًا مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين.

لقد كيلت الاتهامات لإطارات كامب دافيد واعترض الكثيـرون على معاهـــدة السلام أو مشاركة مصر في مفاوضات الحكم الذاتي.. وكنت أرى دائمًا أن عنصر الوقت، والوقت فقـط، هو الكفيل بكشـف الحقيقـة وعما إذا كانت إطارات كامـب دافيد قد أضرت بمصر أو أفادتها.

وأقـول اليـوم، بكتابة هذه السـطور، بعد ما يقرب من ثلاثة وثلاثـين عامًا، إن مصر قد خلصت أراضيها وأنهت احتلالًا كان يجثم على صدرها.. ثم أطلقت طاقاتها في اتجاه التنمية والاسـتجابة للكثير من مطالب الشعب المصري الذي كانت تطحنه المواجهة المسلحة ضد إسرائيـل. وجـاء تحلل الاتحاد السـوفيتي في ديسـمبر 1991 لكي يؤكد الفكـرة القائلة بأن مصر نجحت في النفاذ إلى آفاق السلام في الوقت المناسب؛ لأنه وفي غياب الاتحاد السوفيتي مـا كان لـمصر أو العرب أن يفرضوا على إسرائيل تسـوية من خـلال التهديد بالحرب.. لقد قيـل الكثـير في انتقـاد أو نقد إطـارات كامب دافيد.. وقـال البعض بعدم إلزامية الرسـائل المتبادلـة وأن هذا الوضـع يضعف الموقف المصري.. وبطبيعة الحـال فقد كانت هذه الرؤية تمثـل مجـرد رؤية فنيـة قانونية لم يأخذ بها الرئيس السـادات لحسـن الحظ وثاقـب البصيرة.. وقال البعض الآخر إن مصر قد ضحت بمصالح الفلسطينيين في مقابل استعادتها لأراضي سـيناء، وحقيقة الأمر أن مفهوم كامب دافيد المتدرج للتسـوية، ورغم رفض الفلسـطينيين إيـاه في سـبتمبر 78، فقـد توصلوا إلى اتفاق أوسـلو الذي لا شـك أنه يعطيهـم فرصًا أكبر للتوصـل إلى تنفيـذ فكـرة الدولـة الفلسـطينية إلا أن هذا الاتفـاق الأخير قام عـلى المفهوم الأسـاسي لكامب دافيد، وهو إقامة المرحلة الانتقالية للحكم الفلسطيني الذاتي مع تشكيل قوة أمنية فلسطينية قادرة وقوية لتحقيق الأمن والاستقرار بالأراضي المحتلة. واليوم ونحن نخط هذه السطور في عام 2011 يجب أن نقول إن اتفاق كامب دافيد بريء بشكل كبير من عدم وصول الجانب الفلسطيني أو السوري إلى تحقيق أهدافهما في استعادة الأراضي المحتلة أو بـزوغ الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة، وإن التعنـت الإسرائيلي وضعف الحـزم الأمريكي ومراعـاة الولايـات المتحـدة بشـكل كبـير للمواقـف الإسرائيلية بسـبب التأثـير اليهودي الداخلي بأمريكا، وكذلك الانقسـام الفلسـطيني الذي ظهر جليًّا بعـد وفاة ياسر عرفات.. كلهـا عناصر سـاهمت في الوصول إلى هذا الوضع الذي تشـهده عملية السـلام. ويبقى أن نعود إلى القول، وحتى لا نظلم كامب دافيد، بأن الفلسطينيين والعرب وافقوا على حضور قمة مدريد للسـلام، علـمًا بأن المنهج الأمريكي المبلغ للجميـع كان يقضي بالتحرك في اتجاه إطلاق مفاوضات بين الفلسـطينيين والإسرائيليين تسـتهدف التوصل إلى اتفاق مرحلي أو

انتقالي ثم بدء التفاوض خلال العام الثالث لتنفيذ هذا الاتفاق المرحلي على الشكل النهائي للتسوية الفلسطينية مثلما سيأتي ذكره تاليًا، وهي نفسها فلسفة كامب دافيد.

حان توقيت مغادرتي إلى نيويورك في منتصف عام 1985 لكي أعاود العمل في وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة.. وبقيت في نيويورك حتى أول يوليو من عام 1989 حيث كلفت – مرة أخرى – بمسئولية متابعة ملف الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية أمام المنظمة الدولية سواء بالجمعية العامة أو مجلس الأمن. كانت هذه المرحلة أيضًا تتسم بصعوبات شديدة للوفد المصري وأعضائه بسبب ظروف المقاطعة العربية لمصر. كان الدبلوماسيون العرب بالأمم المتحدة ينظرون إلى وفد مصر بالكثير من التوجس والحذر ومع ذلك كثيرًا ما كانوا يعتمدون على قدرات هذا الوفد وأعضائه في الحصول على المعلومات أو الإعداد للتحركات العربية أمام الجمعية والمجلس فيما يتعلق بدعم وتأييد الانتفاضة الفلسطينية أو في التحرك الكبير الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية في منتصف ديسمبر 1988 في إعلان نبذ الإرهاب أو الرغبة في القضاء على إسرائيل في مقابل الحصول على اعتراف دولي عريض بإعلان الدولة الفلسطينية طبقًا لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

الفصل السادس والعشرون

مقدمات مؤتمر مدريد

وصلت إلى القاهرة في منتصف يوليو 89 عائدًا من نيويورك حيث أمضيت، مثلما سبق القول، أربعة أعوام في خدمة بعثة مصر لدى الأمم المتحدة. وانضممت فورًا إلى طاقم مكتب الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية، مسئولًا عن معالجة القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط.

تبينت فورًا أن هناك بدايات جهد جديد تعد له الولايات المتحدة لتحريك ما سمي «عملية السلام»، خاصة بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في منتصف ديسمبر 88 ووصول إدارة أمريكية جمهورية جديدة إلى البيت الأبيض في يناير 89.

كان المشهد الدولي قد شهد الكثير من التطورات أو في طريقه لمشاهدة تطورات دولية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية تمثلت في انفجار المعسكر الاشتراكي وظهور الوهن والضعف في جسد الاتحاد السوفيتي، مما أعطى الولايات المتحدة – تحت إدارة الرئيس جورج بوش- فرصة كبيرة لتنفيذ أفكار وسياسات كان يصعب تصور إمكانياتها في سنوات سابقة.

ولا شك أن الانتفاضة الفلسطينية كانت تحدث تأثيرها العميق في نظرة المجتمع الدولي والولايات المتحدة لسياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة.. وفرضت هذه التطورات على كل من إسرائيل وأمريكا ضرورة التحرك. وحاولت إسرائيل الإيحاء بأنها تسعى وترغب فعلاً في التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.. أما الولايات المتحدة فقد ظهرت وكأنها تبذل جهدًا جادًّا لتحريك عملية سلام نشطة وذات مصداقية.

وبـدأت الولايـات المتحـدة تـروج في بدايـة عـام 88، واسـتجابة لضغـوط الانتفاضة الفلسـطينية، لأفكار محددة لتنشيط عملية السـلام لتمكين الفلسـطينيين من السـيطرة على أمورهـم والإعـداد لمفاوضـات حول الوضـع النهائي بـالأراضي المحتلـة. ووزعت إدارة الرئيس ريجان في عامها الأخير بالبيت الأبيض ورقة تؤكد استعداد أمريكا للالتزام بالعمل مع الأطراف لتحقيق سلام على كل الجبهات يقوم على تنفيذ القرار 242.

وأكـدت أمريكا، مرة أخرى، المنهج المقترح للتسـوية الفلسـطينية التـي تقوم على تنفيذ مسار سريع لإقامة مرحلة انتقالية بالأراضي الفلسطينية المحتلة يقترن بها مفاوضات تبحث في الشكل النهائي للوضع بهذه الأراضي. وأن الولايات المتحدة ستعمل مع الأطراف لعقد مؤتمر دولي لتحقيق هذه الأهداف.

أخـذت الورقـة الأمريكية التي سربـت لكل الأطراف في تحليـل مواقف هذه الأطراف وكيفية تشـجيعها على التعاون مع التفكير الأمريكـي، وأوضحت الورقة أن لدى إسرائيل خشية من النوايا الأمريكية، خاصة رئيس الوزراء شامير الذي يستشعر التوجس من الرؤية الأمريكية وربما محاولة فرض انسحاب إسرائيل إلى حدود 67 أما بالنسبة للأردن فانطلقت الرؤيـة والتحليل الأمريكي مـن تفهم رغبة الأردن في تأمين شرعيـة للمفاوضات المباشرة المطلوبـة وبما يمكن الملك حسـين من الدخـول فيها، وكذلك الحصول عـلى تطمينات بأن واشـنطن لن تتبنى مفاهيم الليكود في التسـوية المقبلة وأخيرًا الخوف الأردني من توقف كل العملية فور الاتفاق على المرحلة الانتقالية ومما يحولها إلى حل نهائي.

ثم توصلت الورقة الأمريكية في خلاصة تقييمها للرؤية الأردنية، إلى أن الأردن وإذا ما نجح في تأمين ارتباط وثيق بين المرحلة الانتقالية والأخرى النهائية سـوف يقبل بمؤتمر ذي طابع أكثر رمزية مما سوف يشجع شامير على عدم المعارضة.

مضـت الأفـكار الأمريكية لإدارة الرئيس ريجان في يناير وفبراير 88 تسـتعرض شـكل المسـاهمة التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها، وأنه ومن أجل تسـهيل وصول الأطراف إلى مرحلـة المفاوضـات فإن الولايات المتحدة سـتكون على اسـتعداد لتحديـد رؤيتها بدقة لطبيعة الترتيبات الانتقالية بالأراضي المحتلة والشـكل النهائي للتسوية. وأن أمريكا تعرف مسبقًا أن موقفها ورؤيتها سيتعرضان للنقد من كلا الطرفين ولكنها تأمل أن تؤدي مواقفها إلى إيجاد الأسس التي يمكن للمفاوضات أن تنطلق على أساسها.

ثـم حـدد الأمريكيون في ورقتهم هـذه الرؤية الأمريكية بقولهـم إن الترتيبات الانتقالية ستعتمد على منطق التفاهمات التي تم التوصل إليها حتى حينه بالنسـبة لمفاوضات الحكم الـذاتي.. أي مرحلـة المفاوضـات بـين مـصر وإسرائيـل بخصـوص الحكم الـذاتي الكامل للفلسـطينيين. كما أن التسوية النهائية سـتقوم على أساس مبادرة الرئيس ريجان. (أي شكل مـن أشـكال الارتباط الأردني الفلسـطيني مع عـدم تأييد إقامة دولة فلسـطينية مسـتقلة). ووضعـت الورقة الأمريكية في النهاية خطة توقيتات تـؤدي إلى بدء تنفيذ المرحلة الانتقالية في فبراير 89 وإطلاق المفاوضات الخاصة بالمرحلة النهائية في نفس التوقيت.

كان الملاحـظ أن هـذه الأفكار الأمريكية، عدا مسـألة الموافقة على طـرح موضوع عقد «المؤتمـر» تمثـل اسـتمرارًا للرؤى الأمريكيـة منذ كامـب دافيد أو مفاوضـات الحكم الذاتي الكامـل التي اسـتمرت في الفترة من 79 حتـى 82 كما أن هذه الأفكار التـي أطلقتها إدارة ريجـان، تسـلمتها إدارة بـوش في ينايـر 89 وانطلقـت بها للوصـول إلى مؤتمـر مدريد رغم معارضة إسرائيل.

حـاول رئيس الوزراء الإسرائيلي اسـتباق تحركات إدارة بوش ووزير خارجيته النشـط جيمـس بيكر بطـرح مبادرة إسرائيليـة لا تعكس إلا نفـس المواقف والأفـكار الإسرائيلية ولكـن في بوتقـة تظهر وكأنها جديدة.. ومع ذلك لوحظ أن إسرائيل تتحدث لأول مرة عن «جهـد دولي» تحـت قيادة أمريكا لحل مشـكلة اللاجئين العرب، وكذلك عن تسـوية مؤقتة حسـبما جـاء في إطارات كامب دافيـد ثم حل دائم للوضع مع ربـط المرحلتين بإطار زمني، مع إقامة سـلطة فلسـطينية منتخبة في الأراضي المحتلة لإدارة الإقليم والتفاوض على شكل المرحلة النهائية.. وهي كلها، مرة أخرى، أفكارُ كامب دافيد.

أخـذت مـن جانبي وفور عـودتي من نيويورك في منتصف عـام 89 أعمل على الاطلاع على كل الأوراق والأفكار التي تناولتها الأطراف خلال السنوات السابقة ولكي أكون على معرفـة كاملـة بما حدث.. اتصالًا بما هو آت إسرائيليًا أو أمريكيًا أو مصريًا. وكان في مقدمة الأفكار التي استحوذت على الموقف وحكمته لفترة طويلة تالية، تصريحات وزير الخارجية الأمريكيـة أمام منظمة الإيباك – اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للدفاع عن مصالح إسرائيل – في 22 مايو 1989 وهي – مثلما سبق القول – رؤية أمريكية لإدارة بوش أطلقت بعد

وصولها إلى البيت الأبيض بأربعة أشهر، وبعد شهر من مبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي المشار إليها بعاليه.

تحدثت الأفكار عن الحاجة لحماية المصالح القومية الأمريكية وفي مقدمتها تسوية القضية الفلسطينية.. وهي إشارات استمرت تتكرر طوال الأعوام العشرين التالية حتى اليوم ثم أشارت إلى التطورات المواتية وإن كانت غير مكتملة بالاتحاد السوفيتي، وأخيرًا تناولت السعي العالمي لتحقيق الديمقراطية والحرية في إطار من تطور تكنولوجي متسارع وعميق وغير مسبوق في تاريخ البشرية، مع المطالبة بتمتع دول وشعوب الشرق الأوسط بكل هذه التطورات، وعدد بيكر الموقف الأمريكي في خمس نقاط:

- أن هدف عملية السلام هو التوصل إلى تسوية شاملة من خلال مفاوضات مباشرة على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338.
- أن عملية المفاوضات ستتقدم على أساس مسارين متسقين زمنيًّا، هما مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وكذلك بين إسرائيل والفلسطينيين.
- الاتفاق على أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستتم على مراحل، وتبدأ بمحادثات حول مرحلة انتقالية ثم الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- أن الفلسطينيين سيمثلهم قادة من الأراضي المحتلة يقبلون بالمسار المقترح.
- عقد مؤتمر تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يفتح الطريق للاتصالات العلنية بين الأطراف وإطلاق مفاوضات مباشرة فيما بينها.

واستمر بيكر في طرح مواقف أمريكا بإعلان تأييده لمبادرة شامير وطلب عقد حوار فلسطيني/ إسرائيلي كمقدمة لتبين المواقف والإعداد لإطلاق مفاوضات جادة، وأخذ وزير الخارجية الأمريكية يدافع عن الحاجة لتغيير الأمر الواقع وضرورة تجاوب الأطراف مع هذه الأفكار وبخاصة مسألة الحوار التي أصبحت عندئذ مطلبًا أمريكيًّا سعت الولايات المتحدة وعلى مدى عام تال في الإعداد له بكل نشاط واهتمام.

وعلى أثر هذا الطرح الأمريكي والآخر الإسرائيلي، بدأت الأمور في التحرك وتجاوبت مصر مع كل ما هو مطروح وإن كانت قد حددت رؤيتها في نقاط عشر أعلنتها رسميًّا

على مدى الشهور التالية وطوال ما بقي من عام 1989. وكنت أعمل في اتساق كامل مع الدكتور عصمت عبد المجيد حيث أقنعته بأهمية حماية المواقف والأداء المصري عن طريق إبلاغ الأمم المتحدة برؤية مصرية محددة تتسم بالشفافية وبما لا يسمح لأي طرف عربي باتهام مصر بأنها تتحدث باسم الفلسطينيين أو أنها تتجاوز الموقف العربي خاصة وقد عادت مصر إلى كامل عضويتها بالجامعة العربية.

تضمنت هذه الرؤية التي صدرت في مستند رسمي للأمم المتحدة في نوفمبر 89 عناصر محددة:

- أن الانتفاضة الفلسطينية هي المحرك الحقيقي لهذه المحاولة الجادة الجارية لتحريك الأمور في عملية السلام في المنطقة.
- أن مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في 15 ديسمبر 88، بالقبول بوجود إسرائيل والتخلي عن العنف أسلوبًا للتسوية والدخول في مفاوضات تستهدف حل القضية، طرح على ساحة عملية السلام موقفًا جديدًا يبشر بتطورات إيجابية خاصة بعد التأييد الشامل الذي حظيت به تلك القرارات بالجمعية العامة في انعقادها التاريخي في ديسمبر 88.
- أن مصر تعتبر اقتراحات إسرائيل التي تحدث بها شامير ووافق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي بادرة تشير إلى استعداد إسرائيل لتفهم خطورة الموقف.
- أن مصر ترى ضرورة أن تسهم في العملية الجارية وأنها تقدمت بعشر نقاط لإحكام وضبط مسار الموقف، كما أن مصر تقترح عقد الحوار الفلسطيني/ الإسرائيلي الذي تحدث به بيكر في القاهرة للاتفاق على عملية الانتخابات في الأراضي الفلسطينية، كما أن هذا الحوار لا يشكل بديلًا عن عقد المؤتمر الدولي للسلام في مرحلة لاحقة ولا يسد الطريق أمام أدوار أو مساهمات أخرى في عملية السلام سواء داخل الأمم المتحدة أو مباشرة مع / أو بين الأطراف.
- أن دور مصر في هذه الجهود هو دور معاون ومشارك ولا تعتبر نفسها بديلًا عن الطرف الفلسطيني سواء في اتخاذ القرارات الخاصة بالحوار أو في اختيار المشاركين الفلسطينيين

فيـه. ومع ذلـك فإن الرؤيـة المصرية هي أن الحوار يجب أن يشـارك فيه فلسـطينيون من داخل وخارج الأراضي الفلسـطينية، كما أن تشـكيل الوفد هو من حـق القيادة الشرعية الفلسطينية.

■ أن مصر ترى أن المرحلة الدقيقة لهذا الجهد تحتم تجنب أي ضمانات سرية موجهة لجانب واحد يكون من شأنها تعويق عملية السلام.

■ ركـزت النقـاط المصريـة العـشر التي تـم طرحها عـلى الأمـم المتحدة وأحيطـت بها كل الأطراف على مسـألة عقد الانتخابات بالأراضي الفلسطينية وتفاصيل هذه الانتخابات في كل عناصرها.

انشـغلنا بالقاهـرة خلال هذه الشـهور، منـذ إطلاق شـامير وبيكر لأفكارهمـا، بإجراء المشاورات مع الفلسطينيين من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى وبهدف الإعداد للحوار الفلسـطيني/ الإسرائيلي بالقاهرة.. وزادت كثافة الاتصالات المصرية الفلسـطينية وأخـذت مـصر تنقل المواقف الفلسـطينية وتدافـع عنها لدى الأمريكيـين كما أخذت تحث الولايات المتحدة على بدء حوار أمريكي فلسـطيني مباشر.. وأخذ الفلسطينيون يتجاوبون تدريجيًّا مع الطرح الأمريكي وإن كانوا قد أكدوا على عدة مواقف وطلبوا مجموعة تفسيرات للمقترحات الأمريكية في نفس الوقت.

أوضح الفلسـطينيون أن منظمة التحرير هي صاحبة الحق في تشـكيل الوفد الفلسطيني مـن الداخـل والخـارج في الحوار مـع إسرائيل. وطلبـوا أن يكون من حـق كل طرف طرح مـا يراه من مواقـف وأفكار، علاوة على أن هذه الحوارات سـتمثل خطـوة على طريق عقد المؤتمر الدولي الفاعل. ووافقت مصر على هذه المواقف الفلسطينية التي كشفت ولأول مرة اسـتعدادًا فلسـطينيًّا لمناقشـات مباشرة مع إسرائيل. وكلفني الدكتـور عصمت عبد المجيد بنقل مواقف منظمة التحرير إلى الجانب الأمريكي الذي قام بالرد علينا بشـكل عاجل وأن الولايات المتحدة ترى أن مصر لا يمكن أن تحل محل الفلسطينيين وأنها - أي مصر - سوف تتشـاور معهم على كل جوانب الحوار المقترح بما في ذلك تشكيل الوفد، كما أن أمريكا تقدر أن أعضاء الوفد الفلسـطيني سيجدون التأييد من «القوى الفلسطينية الرئيسية» في المجتمع الفلسـطيني وأن الولايـات المتحـدة ترى ضرورة أن تعي منظمـة التحرير الفلسـطينيـة

أنها لا يمكن أن تظهر علنًا باعتبارها تسمي أو تعلن قائمة تشكيل الوفد الفلسطيني في الحوار، كما أن موقف أمريكا هو أنه لا يمكن السماح بأن تظهر إسرائيل وكأنها تختار الوفد الفلسطيني أو أنها تضع فيتو على تشكيله. وأضافت الردود الأمريكية على استفسارات المنظمة أن الرؤية الأمريكية أنه لا يمكن أن يفرض على إسرائيل الجلوس مع من لا ترغب في الجلوس معهم ومع ذلك فإنه وبمجرد قبول الفلسطينيين نقاط بيكر الخمسة يمكن تسوية جميع المسائل المحيطة بتشكيل الوفد بشكل مقبول للفلسطينيين وإسرائيل. وأن المفهوم أنه مادام الحوار سيركز على الانتخابات في الضفة الغربية وغزة؛ فإن المتصور أن الوفد سيتشكل من أغلبية من سكان هذه المناطق. وأنهت الردود الأمريكية رؤيتها بالإشارة إلى مسألة المؤتمر الدولي، وحيث أكد الأمريكيون أنه يجب الإعداد للمؤتمر الدولي بشكل ملائم وفي التوقيت المناسب إلا أن المرحلة الحالية عندئذ لا تتطلب أن تتم تحت مظلة مؤتمر دولي أو إشرافٍ دولي.

وقمت من جانبي بإحاطة الدكتور عصمت عبد المجيد بالرد الأمريكي الذي نقلته سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة والتي أصبحت همزة الوصل في كل هذا الجهد.

وكلفني وزير الخارجية بأن أنقل للفلسطينيين هذه الرؤية، حيث أحطت الممثل الفلسطيني بالقاهرة، سعيد كمال، بهذه الإجابات.

كان سعيد كمال، ومنذ بداية السبعينيات شخصية فلسطينية رئيسية بالقاهرة وهمزة الوصل بين وزارة الخارجية والمخابرات العامة المصرية من ناحية ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى.

لم تكن هذه الاتصالات هي الأولى لي مع سعيد كمال، إذ كنا أحمد ماهر السيد وأنا، وبناءً على تعليمات كل من الدكتور مصطفى خليل والدكتور بطرس غالي نطلع سعيد كمال ولإحاطة ياسر عرفات، بكل تطورات مفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين، وهي المفاوضات الثلاثية التي كانت تدور في عام 79 – أي قبل عشرة أعوام – بين مصر/ إسرائيل/ والولايات المتحدة والتي انتهت في عام 82 دون تحقيق نتائج وإن كانت قد وضعت أرضية طيبة للجهود التالية بعد مؤتمر مدريد.

ومع هذه التطورات بدأت الإدارة الأمريكية في أكتوبر 89 تتشجع بشكل أدى إلى

إطلاقها لفكرة إضافية تضمنت الدعوة لعقد لقاء ثلاثي على مستوى وزراء خارجية كل من مصر/ إسرائيل/ وأمريكا للإعداد للحوار الفلسطيني/ الإسرائيلي وإطلاقه.

ومع مجيء الدعوة الأمريكية لهذا اللقاء الثلاثي، صدر أيضًا وفي نفس التوقيت رد فعل فلسطيني يعبر عن الانتقاد الشديد للصياغات الأمريكية التي أجاب فيها الأمريكيون عن أسئلة منظمة التحرير.. وطلب الفلسطينيون من وزير الخارجية عصمت عبد المجيد أن ينقل للأمريكيين هذه الانتقادات الفلسطينية، حيث انصب الضيق الفلسطيني على الاحتجاج على تجاهل الأمريكيين الإشارة إلى منظمة التحرير باعتبارها هي المعنية بالحوار الإسرائيلي الفلسطيني القادم.. وأن الحديث عن «قوى سياسية رئيسية» ومؤثرة داخل الحركة الفلسطينية تقوم بتسمية الوفد الفلسطيني يمثل إنكارًا لمسئولية المنظمة.

وجدنا نحن في مصر أن الموقف الفلسطيني قد يعرقل هذا الجهد الأمريكي في تحريك الموقف.. ومن ثم نصحنا الفلسطينيين بعدم تقديم أي مذكرة انتقادية للموقف الأمريكي ولكن أن ننقل للأمريكيين شفهيًّا هذا الضيق الفلسطيني. وكلفني الدكتور عصمت عبد المجيد بالقيام بهذا الأمر، حيث اتصلت بالسفير الأمريكي بالقاهرة ناقلًا الرسالة.

وأخذ وزير خارجية مصر يعمل على طمأنة الجانب الفلسطيني بأن مصر لا يمكن أن تتخلى عن المنظمة أو دورها، بل ستدفع إلى فكرة تعزيز وتقوية الحوار الفلسطيني/ الأمريكي الذي أطلق بعد ديسمبر 88 بحيث يأخذ في الحسبان التطورات الإيجابية الجارية في الموقف، كما أكد أهمية القيام بالرد إيجابيًّا على مقترح بيكر في النقاط الخمسة ببدء الحوار الفلسطيني/ الإسرائيلي باعتباره الخطوة الضرورية لهز جمود الموقف وتحريك جهد التسوية مرة أخرى، وهو ما كانت مصر ترى فيه فعلًا خطوة حيوية. وأخيرًا وبعد سلسلة اجتماعات مصرية/ فلسطينية نجحنا في إقناع الفلسطينيين بأن نبلغ الأمريكيين استعداد منظمة التحرير للتعامل مع الطرح الأمريكي مع نقل الرؤى الفلسطينية للموقف مثلما حددته القيادة الفلسطينية. وبدأت عجلة الإعداد للقاء الثلاثي المصري/ الأمريكي/ الإسرائيلي للتحضير للحوار القادم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واقترحت حينئذ على وزير الخارجية أن نعد أنفسنا لمتطلبات هذا الحوار من حيث اختيار مكان الاجتماعات والإقامة وشكل مائدة الحوار وإمكانية استخدام الأعلام أو اليفط، ثم أيضًا جدول الأعمال المفتوح حسبما تصمم منظمة التحرير الفلسطينية وأخيرًا البعد الدولي في المشاركة ودور الاتحاد السوفيتي.

اقـترح الأمريكيـون أن يعقـد هذا الحـوار بالقاهرة ولم نمانـع.. بل تحمسـنا للأمر حيث يعيـد وضعية القاهرة مـرة أخرى، باعتبارها العاصمة العربية التي تسـعى لتحريك الأمور والبحث في التسوية.

وتلقـى الأمريكيون ردًّا مراوغًا من إسرائيل اعتبروه يمثل موافقة على المشـاركة في هذا الحـوار العلنـي الأول للجانبين. وقرر الأمريكيون أن الخطـوات التالية ينبغي أن تركز على تشـكيل الوفود، وبخاصة الوفد الفلسـطيني.. وجدول الأعـمال. وكان التقدير الأمريكي أن مسـألة تشـكيل الوفد الفلسـطيني يمكن أن تكون معقدة ومهددة لنجاح عقد الحوار.. إلا أنهـم عـلى الجانب الآخـر كانوا يقدرون أن الأفـكار الخلاقة يمكن أن تمثـل حلولًا لهذه الإشـكالية. وطلب الأمريكيون من السـوفيت المسـاعدة لكي تظهر منظمة التحرير المرونة المطلوبة لتسـهيل تشـكيل الوفـد خاصة أن المنظمـة كانت تصمم على إظهار مسئوليتها في تشكيله تأكيدًا لسلطتها على كامل الحركة الوطنية الفلسطينية.

عرضـت على الدكتـور عصمت عبـد المجيد في بداية ديسـمبر 89 بعض الأفـكار التي يمكـن طرحها عـلى الجانب الأمريكي، وفي الاجتماع الثلاثي المقترح في واشـنطن.. ووافق عليها، حيث أرسلنا إلى السفير المتميز عبد الرءوف الريدي في واشنطن، لتكليفه بالتحضير للاجتماع مع الأمريكيين.. كما تم إحاطته بالخطوط العريضة للتعليمات التي عليه التمسـك بها في المشاورات مع الأمريكيين، وأن عليه إبلاغهم في واشنطن أن مصر ستسعى للحصول من القيادة الفلسـطينية – دون إعلان ذلك – على أسـماء مقترحة لتضمينها وفد الحوار وأن وجهـة نظرنـا تتمثل في أهمية أن يتشـكل الوفد من مواطنين فلسـطينيين مـن الضفة الغربية وغزة وكذلك عضو أو أكثر من سكان القدس الشرقية، مع ضرورة النظر في وجود فردين أو أكثر من الشـخصيات الفلسـطينية المبعدة عن الأراضي الفلسـطينية بحيث يقترب عدد أعضاء الوفد من اثني عشر شخصًا.

كما تناولت التعليمات الصادرة إلى السفير الريدي أن يسعى لتضمين جدول أعمال الحوار الفلسـطيني/ الإسرائيلي موضوع الانتخابات بالأراضي المحتلة، وكل ما يتعلق بمفاهيمها وتفاصيلها، والنقاط العشرة المصرية التي تعاملت أساسًا مع مسألة الانتخابات.

اقترحنا أخيرًا مشاركة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن في مراقبة هذا الحوار، فإذا ما صعب ذلك فيمكن قصر الأمر على المشاركة الأمريكية والسوفيتية فقط.

وأخذت المشاورات تتكثف بين كل من مصر وأمريكا من جانب، ومصر والفلسطينيين من جانب آخر. وحول هذه النقطة كشفت تطورات عام 89 ومقترحات شامير وبيكر وردود الفعل المصرية عليها عن عودة العلاقات المصرية الفلسبطينية إلى مسار طبيعي بعد فترة الافتراق التي استمرت حوالي عشرة أعوام.

وخاضت مصر في مفاهيم تشكيل الوفد الفلسطيني وكان الأمريكيون، كما اتفقنا معهم، يرون أهمية الاتفاق على معايير أو مواصفات تحكم عملية اختيار أعضاء الوفد وتبنى الأمريكيون أسلوب القائمة الكبيرة التي تقدم ثم يتم الاختيار منها.. في حين طلب الفلسطينيون التقدم بقائمة محددة لا يتم المساس بها مادامت تساير المواصفات المتفق عليها.

وفي معرض الاتصالات مع الولايات المتحدة أكدنا أهمية ألا تسعى أمريكا لإحداث أي تآكل أو إضعاف للدور القيادي لمنظمة التحرير خلال فترة الحوار والمرحلة الأولى للمفاوضات حتى لحظة الظهور العلني للمنظمة على مسرح المفاوضات.. وأهمية حصول الأمريكيين على تأكيدات من إسرائيل بأنها ستتفاوض بحسن نية مع الفلسطينيين.

ثم قمنا أيضًا في نهاية ديسمبر 89 وفي معرض تشجيع الأمريكيين والفلسطينيين على المزيد من الحوارات المباشرة بينهم للإعداد لهذه الخطوة الكبيرة، بطرح فكرة عقد لقاء مصري/ أمريكي/ فلسطيني موازٍ للقاء الآخر بين مصر/ أمريكا وإسرائيل.

ومن أجل المزيد من الطمأنة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تخشى أن يحاول الجانبان الإسرائيلي والأمريكي المناورة حول دورها في قيادة المفاوضات، اقترحت في إحدى المذكرات المعروضة على وزير الخارجية في 3 يناير 90 بعض الخطوات في هذا الشأن مثل إمكانية أن تصدر أسماء الوفد الفلسطيني، عند الإعلان عنها في نشرة صادرة عن قيادة الانتفاضة الفلسطينية بصياغة قوية تتناول تفويضًا واضحًا من المنظمة لهؤلاء الأعضاء بالوفد.. ثم قيام بعض أعضاء الوفد الفلسطيني أو كلهم بمقابلة ياسر عرفات في تونس، أو القاهرة قبل اجتماعات الحوار بالقاهرة بوقت مناسب، والنظر أيضًا في تشجيع قيام سفير فلسطين بالقاهرة باستقبال الوفد الفلسطيني عند وصوله مطار القاهرة. وكلها إجراءات يمكن أن تحمي مسئولية المنظمة وتحدد دورها بوضوح، خاصة أننا اقترحنا أيضًا قيام ممثل فلسطين المراقب لدى الأمم المتحدة بإبلاغ السكرتير العام كتابة بهذا التطور.

كانت منظمة التحرير، واستجابة للرؤية الأمريكية، طلبت من مصر تقديم ورقة فلسطينية إلى الأمريكيين في 16 يناير 90.. تضمنت مقترحاتها في المعايير الخاصة باختيار الوفد، وأنهم يجب أن يكونوا من مواطني الأراضي المحتلة، بما فيها القدس العربية، وكذلك فلسطينيون من الخارج..

ومع أهمية كونهم جميعًا من هؤلاء الذين لهم نشاط سياسي واضح ومع تأجيل مشاركة شخصيات رئيسية من منظمة التحرير في المرحلة الحالية.

كما طلبت مذكرة المنظمة الحصول على تأكيدات أمريكية بالاعتراف بالصلة الوثيقة بين المرحلة الانتقالية والأخرى النهائية الخاصة بالتسوية الفلسطينية مع إعادة تأكيد المواقف الأمريكية الواردة في بيانات الرئيس بوش في إبريل 89 وبيكر في مايو 89.

كنا نتبين خلال هذه المرحلة في الفترة الممتدة من ديسمبر 89 حتى نهاية يناير 90 أن الأمريكيين يحاولون تحقيق نجاح سريع في الاتفاق على كل عناصر الحوار الفلسطيني/ الإسرائيلي وبشكل يؤدي إلى الانتهاء من كل التحضيرات قبل موعد 3 فبراير الذي كان بيكر سيزور موسكو فيه.. وبذا يتمكن الأمريكيون من تحقيق كسب تجاه السوفيت خلال هذه الزيارة. من هنا، وفي ضوء هذا الاهتمام الأمريكي، فقد أخذنا نحن من جانبنا نسعى إلى تحفيز الأمريكيين لمساعدتنا أمام المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي، الذي كان رئيسه «كومديسو» لا يبدي الحماس الكافي لمساعدة مصر في فترة احتاجت فيها لبعض الدعم الاقتصادي الدولي.. وأخذنا بالتالي نربط بين جهودنا النشطة في المساعدة في تحريك الموقف الفلسطيني في اتجاه الحوار مع ما يمكن لأمريكا القيام به من مساعدة في الاتجاه الآخر مع المؤسسات المالية الدولية.

تقرر سفر الدكتور عصمت عبد المجيد إلى واشنطن يوم 16 يناير 90، وصحبته في هذه الزيارة الهامة.. والتقى وزير الخارجية خلالها الرئيس بوش وكلاً من بيكر وزير الخارجية وسكوكروفت مستشار الأمن القومي الأمريكي، ولاحظت الحفاوة الكبيرة التي استقبل بها الرئيس بوش الدكتور عصمت عبد المجيد.. وقد تزاملا في رئاسة وفدي أمريكا ومصر بالأمم المتحدة في عام 72 وصمم بوش أن يصطحب وزير الخارجية المصرية للقاء مع حرم الرئيس الأمريكي باربرا بوش في الجزء الخاص بإقامة الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض.

وقمت في نهاية هذه الزيارة وبعد العودة إلى القاهرة بإعداد مذكرة باسم وزير الخارجية للعرض على رئيس الجمهورية بتكليف منه.. وقد يكون من المناسب هنا عرض أهم عناصرها؛ لأنها تكشف إلى حد كبير طبيعة المرحلة ومناورات الأطراف وجهودها من أجل دفع المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.. وأقتبس:

الموقف في 22 يناير 90

مذكرة

عن انطباعاتنا تجاه موقف بيكر حول مبادرة السلام

أولاً:

1 - تبينت منذ وصولي إلى واشنطن يوم 16 يناير أن وزير الخارجية بيكر، وهو يعطي اهتمامه الكبير والواضح لمسألة دعم مصر في موقفها مع الصندوق، فإنه يتوقع من جانبنا أن نتحرك معه بنشاط في موضوع اجتماع واشنطن الثلاثي والإعداد للحوار الفلسطيني الإسرائيلي. هذا، ولم يخف علينا أن بيكر اهتم بتناول موضوع المحادثات مع الصندوق في الجلسة الأولى للمحادثات معنا فور الوصول معبرًا عن علامات قوية لدعم مصر، ثم عبر عن رجائه لنا في الاجتماع الثاني في الفندق، يوم الوصول، أن نساعده في عقد الاجتماع الثلاثي المصري الأمريكي الإسرائيلي بواشنطن قبل سفره إلى موسكو يوم 3 فبراير القادم، مؤكدًا أنه لا يرغب في الذهاب إلى هناك دون تحقيق قدر من النجاح حول الشرق الأوسط.

2 - تقدمت إلى «بيكر» في الاجتماع الثاني معه مساء يوم 16 يناير بورقة العمل المصرية الفلسطينية التي تم الاتفاق على محتوياتها مع ياسر عرفات يوم 14 يناير، والتي تضمنت المعايير التي يمكن اختيار الوفد الفلسطيني على أساسها، وأسلوب الإعلان عن تشكيل الوفد، وكذلك الضمانات والتأكيدات المطلوبة للفلسطينيين من الجانب الأمريكي في مقابل التأكيدات التي ستمنحها أمريكا إلى إسرائيل.

وقد وعد بيكر بدراسة محتويات الورقة.

3 - أسفرت المشاورات بين الوفدين المصري والأمريكي عن بعض النتائج، أهمها:

(ا) استعداد الجانب الأمريكي لقبول المعايير المطروحة بشكل عام، مع التعبير عن الاهتمام بحذف الإشارة الواردة حول عدم مشاركة مسئولين مرموقين من المنظمة « في الوقت الحاضر» في الحوار.

(ب) عدم المعارضة الأمريكية لاحتمال السماح بمشاركة سوفيتية - بشكل معين - في الحوار بالقاهرة، مع مطالبة موسكو بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل كثمن لهذه المشاركة.

4 - لاحظت - من ناحية أخرى - أن الجانب الأمريكي، في ضوء تعقد وصعوبة التوصل إلى حسم سريع للنقاط الخاصة بالإعداد للحوار، وفي مقدمتها «تشكيل الوفد الفلسطيني وجدول الأعمال»، فإنهم يفضلون التركيز بشكل أكبر على مسألة الوفد الفلسطيني وكيفية تشكيله وأسماء أعضائه، ومع ذلك فقد تحدثت من جانبي عن النقاط المصرية العشر، وضرورة تضمينها - بشكل ما - في جدول أعمال الحوار.

5 - أبلغني بيكر أنهم يعدون حاليًا مشروع رسالة إلينا تتضمن التأكيدات والضمانات التي يمكنهم تقديمها في الوقت الحاضر في ضوء المواقف الأمريكية المعلنة من القضية الفلسطينية، وأنه ينوي أن يسلمنا مشروع الرسالة يوم السبت 20 يناير لنقول فيها رأينا قبل أن يرسلها لنا رسميًّا، علمًا بأن الأمريكيين لم يرسلوا بعد رسالتهم المقدمة إلى إسرائيل بشكل رسمي إذ إن الأخيرة تنوي أن تطالب ببعض التعديلات والإضافات، وغير معروف مدى استعداد الجانب الأمريكي لقبول ذلك.

مشروع الرسالة الأمريكية:

6 - وقد قام الجانب الأمريكي بتسليمنا مشروع الرسالة فعلًا، حيث لاحظت أنها تتضمن عناصر الموقف الأمريكي المعروف من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومع السعي إلى محاولة تفادي أي نزاع مع إسرائيل قد تسببه هذه الرسالة، وقد تضمنت في أهم عناصرها:

(ا) أن سياسة الولايات المتحدة تؤكد أن جهد السلام يستهدف التوصل إلى تسوية شاملة، من خلال مفاوضات مباشرة، تقوم على القرارين 242، 338.

(ب) الاقتناع بأنه من أجل ضمان نجاح المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للتسوية، ينبغي أن تتضمن «الأرض في مقابل السلام».

(جـ) الأمن والاعتراف بإسرائيل وكل دول المنطقة.

(د) تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

(هـ) أن المؤتمر الدولي الذي يعد له الإعداد الكافي والذي يعقد في الوقت المناسب يمكن أن يساعد في تسهيل المفاوضات.

(و) الاقتناع بأهمية وجود مرحلة انتقالية «مرتبطة» بالوضع النهائي للمفاوضات Interlocked، وبأن الحوار الفلسطيني الإسرائيلي والانتخابات يمثلان خطوة أولية عملية لجهود تقود إلى المفاوضات.

(ز) تمسك أمريكا بأن لا أحد يمكنه أن يملي نتيجة المفاوضات بشكل مسبق، ويجب ألا يتخذ أي طرف إجراءات منفردةً تستهدف حسم قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات.

(من هنا فإن أمريكا لا تؤيد الضم أو الاحتلال الإسرائيلي الدائم أو السيطرة على الضفة الغربية وغزة، أو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة).

(ح) معارضة أمريكا للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية ونيتها في عدم تأييدها.

(ط) ضرورة المشاركة الفلسطينية من أجل ضمان عملية السلام وأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في غياب عدم الأخذ في الحسبان بالمطالب والاحتياجات السياسية الفلسطينية.

(ك) أن الولايات المتحدة قد أقامت حوارًا مع منظمة التحرير يستهدف تشجيع المنظمة على تبني مواقف عملية وبرجماتية في تأييد عملية السلام.

وأنه مادامت أمريكا ترى المنظمة تتمسك بالتزامها الذي أخذته على عاتقها في ديسمبر 88، فإن الحوار الأمريكي مع المنظمة سيستمر، وأنه إذا كانت منظمة التحرير على استعداد لتبني أسلوب عملي للسلام، فإن الحوار الأمريكي الفلسطيني يمكن أن يكون منتجًا Productive.

(ل) أن الولايات المتحدة لا تسعى من أجل تحديد من يتحدث باسم الفلسطينيين في

هـذه العملية، كما أنها لا تسـعى لإضعاف المصالح الفلسـطينية، بل على العكس فإن الجهد الأمريكي يسـتهدف بدء عملية مفاوضات سياسـية تتضمن مشـاركة الفلسطينيين بشكل مباشر وتقدم أسلوبًا لتحقيق الحقوق السياسية الفلسطينية.

7 - تضمنت الرسالة الأمريكية أيضًا إشارة إلى أن كل طرف له حرية التقدم بأي موقف إلى مائدة المفاوضات وذلك فور بدء المفاوضات الرسمية، وبجانب حرية الإسرائيليين في الدفاع عن ضم الأراضي، فإن الفلسطينيين لهم حرية الدفاع عن مطلبهم في الاستقلال، وأن الولايات المتحدة لن تؤيد أيًا من المطلبين أثناء المفاوضات.

8 - وبرغـم أن الرسـالة تكـرر المواقـف الأمريكيـة المعروفة بشـكل عـام، فإنهـا لم تتناول مسـألة اللاجئـين الفلسـطينيين أو القـدس الشرقيـة، وهمـا نقطتـان لا شـك أن الأمريكيـين يرغبـون في الابتعـاد عن تناولهـما في الوقت الحاضر لعـدم تعقيد الموقف، ومـع ذلـك فإننـي أرى أن مـا ورد بالفقـرة 8 بعاليـه يقـوم عـلى صياغة قـد لا تكون مرضيـة للفلسـطينيين ممـا قـد يعقـد رد الفعـل الفلسـطيني، فمن هنـا فإننـي أفكر في أن نطلـب مـن الأمريكيـين حـذف الإشـارة، كـما أننـا نفكـر في بعـض التعديـلات أو الإضافـات المحـدودة جدًّا، والتي قـد تدعم من مضمون الرسـالة، وهدفي بطبيعة الحال ألا يتحول الأمر إلى التركيز على الرسـالة ونسـيان الهـدف الرئيسي، وهو الحوار الفلسطيني الإسرائيلي.

9 - عقدت مع بيكر اجتماعًا ثالثًا يوم الجمعة 19 يناير، وقد بحثنا في الشق الأول منه مسألة المفاوضات مع الصندوق وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تناول الشق الثاني عودة بيكر إلى «التأكيد على اهتمامه بمسألة عقد الاجتماع الثلاثي في واشنطن في أقرب فرصة قبل ذهابه إلى الاتحاد السوفيتي».

ورغـم أنـه مـن الطبيعي دائماً أن تسـعى كل من «القوتين» لتحقيق مكاسـب سياسـية تجـاه الأخـرى قبيل لقاءات القمـة أو وزراء الخارجية – وقد وضح ذلك في رغبة بيكر في الحصول على رد مصر والفلسـطينيين بالموافقة على النقاط الخمسـة قبل اجتماع قمة مالطـا في 2 ديسـمبر 89 – فقد تبينت بدقةٍ الدوافع التـي تحرك بيكر في الوقت الحالي، إذ أبلغنـي السـكرتير العـام للأمم المتحدة في لقائـي معه في نيويورك يـوم 20 يناير أن

شيفرنادزة وجورباتشوف قد عبّرا له عن اقتناعهما بأن الجهد الأمريكي لدفع الحوار قد أصابه الفشل، وأن الشرق الأوسط سيكون على رأس المسائل التي سيشملها البحث في محادثات موسكو يومي 6 و7 فبراير.

هذا، وكان «دينيس روس» رئيس التخطيط بالخارجية الأمريكية قد ألمح إلى احتمال قيام الجانبين الأمريكي والسوفيتي بالاتفاق على بيان مشترك خاص بالشرق الأوسط.

10 - قام بيكر بتسليمي بصفة سرية جدًّا قائمة من سبعة أسماء فلسطينية، مشيرًا إلى اعتقادهم بصلاحيتها للانضمام للوفد الفلسطيني، وطلب رأيي في الأمر، واعتقادي بطبيعة الحال أن الموضوع له حساسية خاصة ويحتاج لمعالجة هادئة وسرية ويجب أن نتناوله مع السيد ياسر عرفات شخصيًّا.

ثانيًا:

1 - وفي هذا السياق أطرح خطة العمل الآتية:

(أ) أن نتعرف ابتداء من مصادرنا على ماهية الشخصيات الفلسطينية التي يفكر فيها الجانب الأمريكي، علمًا بأنني أميل إلى أنه تم بحثها مع إسرائيل أثناء زيارة رابين لواشنطن، هذا وكان رابين قد فاتح سفيرنا في تل أبيب بأن لديه قائمة تتضمن أسماء لفلسطينيين من المبعدين، ومن القدس الشرقية يمكن تضمينهم وفد الحوار.

(ب) أن نقوم - مع السفير الأمريكي بالقاهرة - بتأكيد موافقتهم على معايير الاختيار.

(جـ) أن نسعى مع الأمريكيين - بسرعة - لتحقيق التعديلات المحدودة التي سنطلبها في مشروع رسالتهم إلينا، وأن نتعرف في نفس الوقت عن نيتهم في توقيت تقديمها إلى الطرفين المصري والإسرائيلي.

(د) أن نستشف رد الفعل الأمريكي - من السفارة الأمريكية - بشأن المقترح الخاص بكيفية الإعلان عن الوفد الفلسطيني.

2 - أن نقوم بعد ذلك بلقاء عرفات، شريطة إتمام ذلك في وقت قريب، ولكي نتحدث معه في الآتي:

(ا) التقديـر العالي الذي استشـففناه في أحاديث «بيكر» وسـكوكروفت تجاه عرفات ومواقفه الأخيرة والحاجة إلى تعزيز جهوده.

(ب) إبلاغه بموافقة الأمريكيين على مفهوم المعايير الأربعة بشكل عام.

(جـ) أن نطرح عليه - على انفراد - الأسماء التي يرى بيكر أنها تتفق مع المعايير المقدمة، وذلك باعتبارها أمثلة للاسترشاد بها في تحركه من أجل إعداد قائمة أسماء الوفد ومطالبته أن يقدم هذه القائمة بشكل غير رسمي.

(يستلزم ذلك أن ننتهي من جانبنا بأسرع ما يمكن من التعرف على ماهية الشخصيات الواردة أسماؤهم والمعلومات المتوافرة عنها لدينا).

(د) إحاطتـه علـماً - بهـدف تشـجيعه - أننا تحدثنـا بشـكل هـادئ وعابر في مسـألـة اجتماع أو أكثر لسفير مصر في تونس مع بلعاوي سفير فلسطين في تونس والسفير الأمريكـي بيلـترو، وأننا نعتقد بإمكانية تحقيق ذلـك إذا لم يصحب الأمر صخب إعلامي وأن يتم بشكل غير رسمي.

(هـ) تأكيـد أنه ينبغي عـدم فقدان رؤية الهدف المراد تحقيقه، وهو بدء حوار فلسـطيني إسرائيلي وما سوف يكون له من انعكاسات على كل الموقف من جهود التسوية.

(و) الاتفاق مع عرفات على التحرك لعقد اجتماع واشنطن، وأنه سيركز على تشكيل الوفود وآلية الإعلان عنه، وأن مسألة جدول الأعمال ستأتي في مرحلة لاحقة في مشاورات بين الأطراف بالعواصم.

(ز) تحذير عرفات من الوقوع في مصيدة سـوفيتية قد تسـعى إلى تشـجيعه للإبطاء من قـوة الدفـع لحين انتهاء اجتماع موسـكو، وبدعوى أن السـوفيت سـيحصلون له وللمنظمة على تنازلات من الأمريكيين.

3 - أن يسـتمر التشاور مع الجانب الأمريكي - بشـكل غير رسمي - حول تشكيل الوفد الفلسـطيني، فـإذا مـا تم الاتفاق على التشـكيل بشـكل عـام، وقام عرفـات بتزويدنا بعدد من الأسـماء - بشـكل غير رسـمي وغير ملزم - فيمكن عندئذ الاتفاق على عقد الاجتـماع الثلاثي واعتماد جدول أعمال ضيق للاجتماع، وبيان صحفي يدلي به الجانب الأمريكي يتضمن إشـارة إلى «الوصول إلى تقدم في الموقف، دون تحديد أي تفاصيل» وأن الأطراف ستبقى على مشاوراتها لاستكمال بقية المسائل المتعلقة.

ولا شك أن توظيف الإعلام في خطة إعلامية واضحة، أمر أساسي لضمان عدم إعطاء الانطباع بترقب نتائج كبيرة أو أن الاجتماع قد فشل.

(انتهى الاقتباس)..

كانت هذه المرحلة تتسم بالكثير من التحركات والخطوات والاتصالات وكذلك المنافسة والمناورة المستمرة بين السوفيت والأمريكيين. حيث روَّج السوفيت وقتها أن الجهد الأمريكي قد فشل.. في حين يرغب الأمريكيون في تحقيق كسب على السوفيت قبل زيارة بيكر إلى موسكو مثلما سبق القول.. وأخذت من جانبي في جرد الموقف بعد العودة من واشنطن وكتبت مذكرة إضافية إلى الدكتور عبد المجيد.. رأيت مرة أخرى أن أقتبسها بالكامل.. لأنها تكشف بشكل واضح جدًّا كل عناصر الموقف حينئذ.

(وأقتبس)

تحريرًا في 21/ 1/ 1990

مذكرة

للعرض على السيد النائب

أولًا:

1 - كشفت الاتصالات التي تمت في واشنطن بشكل عام، أن الجانبين المصري والأمريكي «يربطان» مسألتي التقدم في جهد السلام وموقف مصر في هذا الشأن بالمدى الذي يمكن للولايات المتحدة أن تذهب إليه في تعزيز موقف مصر مع المؤسسات الدولية.

من هنا فإن ضمان استمرار الدعم الأمريكي لموقف مصر من الصندوق لن يتطلب فقط استمرار مصر في التحرك الإيجابي، ببرنامج إصلاح قوي، تجاه «الصندوق»، ولكن أيضًا في استمرار التجاوب مع الجهد الأمريكي لعقد الاجتماع الثلاثي في واشنطن. ولا شك أن مصر يمكنها توظيف هذه الحاجة الأمريكية لخدمة أهدافها مع الصندوق.

2 - تكشف رغبة «بيكر» في عقد الاجتماع الثلاثي بواشنطن قبل يوم 3 فبراير مدى الاهتمام الذي يوليه الأمريكيون، ليس لمسألة دفع جهد الحوار، بقدر الاهتمام بلقاء بيكر/ شفرنادزه

في موسكو، وذلك لتفويت الفرصة على أي تحركات للسوفيت، وتأكيد وضعهم غير المتكافئ مع الجانب الأمريكي بخصوص الشرق الأوسط، ويلمح إلى ذلك:

(أ) تأكيد جورباتشوف للسكرتير العام للأمم المتحدة، أن الموقف بالشرق الأوسط يثير قلقه، وقول شيفرنادزه، أن المحاولة الأمريكية قد فشلت، وأن الشرق الأوسط سيكون على رأس المسائل التي سيطرحونها على الأمريكيين.

(ب) حضور تاراسوف الممثل السوفيتي للشرق الأوسط إلى واشنطن يوم 25 يناير، وإشارة «دنيس روس» إلى أنهم قد يتوصلون مع السوفييت إلى صياغة بيان مشترك حول جهد السلام الحالي. ولا شك أن صياغة هذا البيان سيحكمها إلى حد كبير مدى نجاح أو فشل الأمريكيين في تحريك الأمور حتى موعد عقد الاجتماع في موسكو. كما أنه من غير المعروف ما إذا كان لهذا البيان وزنه، أم أنه مجرد تأكيد لاهتمام الدولتين بالسلام في المنطقة، كذلك ما إذا كان سيقتصر على «الحوار» الفلسطيني الإسرائيلي، أم أنه سيتجاوز هذا إلى الإطار العام للتسوية كهدف لتحركاتهما.

3 - والانطباع الذي نخرج به - حتى الآن - هو استعداد الجانب الأمريكي للسماح بدور للسوفيت - له حدوده بطبيعة الحال - في مقابل التزام السوفيت بتشجيع هذا الجهد الأمريكي ودعمه، وفي الوقت نفسه تحقيق بعض الفوائد من ورائه. (قول دنيس روس إن السوفيت يحتاجون إلى نجاح ما في سياستهم الخارجية في الظروف الحالية بالاتحاد السوفيتي).

من هنا، وفي هذا السياق، فإن من الهام تنبيه أبو عمار إلى هذه المصالح السوفيتية والأمريكية المتضاربة و/ أو المتسقة، وأن السوفيت قد يحاولون عرقلة التحرك لحين عقد اجتماع موسكو يومي 6/ 7 فبراير إلا أن الخطورة في ذلك على المصالح الفلسطينية تتمثل في فقدان قوة الدفع بما قد يؤدي إلى شل العملية بكاملها وما لهذا من تأثيرات على الخط الذي يتبناه عرفات (وكذلك على المصالح المصرية في التحرك من الأمريكيين على الجبهة الأخرى في مواجهة الصندوق).

4 - وفي التقدير، أن جواب التأكيدات الأمريكية للجانب العربي، أو التأكيدات الأمريكية

لإسرائيل، ينبغي ألا تتحول إلى كونها القضية الرئيسية، بل ينبغي وضعها في إطارها الصحيح، أي أنها مناورات من الجانبين تجاه الولايات المتحدة أو بعضها البعض، وأنها لا تعني في الحقيقة الكثير.

ثانيًا:

1 - كان الملاحظ أن الجانب الأمريكي قد ركز - بشكل واضح - أثناء المشاورات في واشنطن، على مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني وأسماء أعضائه، في حين انزوى إلى حد كبير موضوع «جدول الأعمال».

وفي حديث لـ «دينس روس» قال إنه يمكن للاجتماع الثلاثي في واشنطن أن يصدر بيانًا عن «التقدم الذي أمكن تحقيقه بشأن الإعداد للحوار، وأن المسائل المتبقية الأخرى سيتم تناولها في الأيام التالية» والتقدير أن الجهد الأمريكي سيركز على مسألة تشكيل الوفد فقط في المرحلة الحالية، مع التحرك بسرعة حتى نهاية الشهر الجاري، فإذا ما تحقق التقدم المراد، يمكن التحول عندئذ في مرحلة ثالثة إلى ترتيب الاتفاق على جدول الأعمال والمسائل الأخرى، ومن ثم الحوار بالقاهرة.

2 - وعلى الجانب المصري، فإن هناك استفسارات تطرح وقرارات تتخذ. وفي هذا السياق يثار الآتي:

(أ) هل الأسماء التي يفكر فيها الجانب الأمريكي، هي نفسها الأسماء التي أوحى رابين لسفيرنا في تل أبيب بوجودها معه ورغبته في مناقشتها معنا، وما مدى التنسيق الأمريكي الإسرائيلي في هذا الصدد؟ وقد يصعب التأكد من كل ذلك حيث لا ينبغي الخوض في الموضوع مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال، مع الاقتصار على القناة الأمريكية في تناول الموضوع.

(ب) هل تقبل مصر الذهاب إلى واشنطن لاجتماع ثلاثي «نصف ناجح» أو «نصف فاشل»، وما يحيط بذلك من ضجة إعلامية غير مواتية، فإذا كان الذهاب إلى الاجتماع الثلاثي يمثل أمرًا حيويًا بالنسبة لمصر في المرحلة الحالية في اتصالاتها مع الصندوق وإرضاءً للأمريكيين، فإنه من الممكن دائمًا - بطبيعة الحال - إعداد المسرح الإعلامي بشكل يهيئ المراقبين لتفهم الأهداف «المحدودة» للاجتماع.

إلا أن خطورة هذا الأسلوب تتمثل في أنه قد يعني احتمال الحاجة إلى اجتماع ثلاثي تالٍ (أي كامب دافيد أخرى). فإذا كنا سنتجه إلى هذا السبيل فإنه ستكون هناك حاجة لاقتصار المشاورات التالية على الاتصالات بين العواصم أو حضور طاقم أمريكي إلى المنطقة بعد اجتماعات موسكو، لاستمرار الإعداد للحوار. ولا شك أن هذا الأسلوب يبقي لمصر فرصة الاستمرار في الإمساك بالاهتمام الأمريكي وبهدف توظيف المسألة لخدمة أهدافنا تجاه «الصندوق».

ثالثًا:

1 - يتطلب الموقف - بالتالي - التوصل إلى اتفاق على خطة العمليات المصرية في المرحلة المقبلة، وذلك من حيث:

(أ) القيام بتقييم هادئ وسري للأسماء المطروحة من قبل الجانب الأمريكي.

(ب) إبلاغ الجانب الأمريكي برد فعل مصر تجاه مشروع خطاب بيكر إلينا (تتم دراسة تحليلية للمشروع).

(جـ) التأكد من السفارة الأمريكية بالقاهرة مما توصلنا إليه من تفاهم حول «تقبلهم للمعايير الأربعة المطروحة من جانبنا».

(د) استشفاف رد الفعل الأمريكي - من السفارة - بشأن المقترح الخاص بكيفية الإعلان عن الوفد الفلسطيني .. فإذا كان الاتجاه الأمريكي هو الموافقة - وهو الأمر غير المستبعد - فإن من الهام دراسة الميكانيزم الإجرائي والتفصيلي لتنفيذ هذا الأسلوب في معالجة المسألة. والحقيقة فإن هناك شكوكًا في إمكانية قبول إسرائيل هذا الاقتراح الوارد في الورقة المصرية.

2 - ومع الجانب الفلسطيني، فإنه من الأهمية بمكان حضور عرفات إلى القاهرة في أقرب وقت ممكن بحيث يتم الاتفاق على عناصر الموقف بشكل قد يتيح عقد الاجتماع الثلاثي في واشنطن قبل يوم الجمعة 2 فبراير.

ومع الرئيس «عرفات» يمكن تناول الموقف في الإطار الآتي:

(أ) إبلاغه بموافقة الأمريكيين على مفهوم المعايير الأربعة.

(ب) التحدث معه - على انفراد - بأن بيكر يطرح بعض الأسماء التي تتفق مع هذه

المعايير لكي يسترشد بها في تحركه من أجل إعداد قائمة أسماء الوفد ومطالبته بأن يقدم لنا هذه القائمة بشكل غير رسمي.

(التقدير بأن الاحتفاظ بالأسماء لدينا، وقيام عرفات بإعطائنا أسماء أخرى، قد يعقد الموقف حيث قد نضطر إلى العودة إليه بالمقترحات الأمريكية في مرحلة لاحقة، علمًا بأن إعداده لأسماء الفلسطينيين سيكون معروفًا لدى معاونيه مما يعقد من عملية التعديل أو التغيير، أما إذا قدمنا له بشكل سري المقترح الأمريكي، فلعله يستطيع المناورة بشكل يؤدي إلى تضمين بعض منها في القائمة الفلسطينية دون حرج).

(جـ) الاتفاق على مفهوم الأسماء الأصلية والاحتياطية كموقف يتيح قدرًا من المناورة.

(د) الاتفاق مع عرفات على الهدف من اجتماع واشنطن، وأنه سيركز على تشكيل الوفود وميكانيزم الإعلان عنه، وأن مسألة جدول الأعمال ستأتي في مرحلة لاحقة في مشاورات بين الأطراف بالعواصم.

3 - استمرار التشاور مع الجانب الأمريكي - بشكل غير رسمي - حول تشكيل الوفد الفلسطيني. فإذا ما تم الاتفاق على التشكيل بشكل عام، فيمكن عندئذ الاتفاق على عقد الاجتماع الثلاثي واعتماد جدول أعمال «ضيق» وبيان صحفي يدلي به الجانب الأمريكي حول الوصول إلى تقدم في الموقف «دون تحديد أي تفاصيل، وأن الأطراف ستبقى على مشاوراتها لاستكمال بقية المسائل المعلقة».

4 - ويبقى موضوع مشروع رسالة بيكر. وقد يكون من الهام قياس مزايا حذف الفقرة الخاصة بـ«عدم تأييد الدولة المستقلة» أو الإبقاء عليها في ضوء إشارتها أيضًا إلى رفض الضم.

5 - وقد يمكن التفكير - رغم معرفة صعوبة ذلك - في التقدم لهم بصياغة بديلة. كما يمكن إثارة غياب نقطة أو اثنتين من الجواب الأمريكي والمطالبة بتضمين إشارات إليهما في ضوء الورقة المصرية.

وينصح في كل الأحوال بالآتي:

(أ) إبلاغ عرفات شخصيًا بفحوى الخطاب المقترح إرساله إلينا.

(ب) التقدير العالي الذي استشفه السيد النائب في أحاديث «بيكر وسكوكروفت» عن عرفات ومواقفه الأخيرة والحاجة إلى تعزيز جهوده.

(جـ) تأكيد أنه ينبغي عدم فقدان رؤية الهدف المراد تحقيقه، وهو بدء حوار فلسطيني إسرائيلي وما سوف يكون لهم من انعكاسات على كل الموقف من جهود التسوية.

(د) إحاطته علمًا - بهدف تشجيعه - أننا تحدثنا بشكل هادئ وعابر في مسألة اجتماع أو أكثر لسفير مصر مع بلعاوي وبيلترو، وأننا نعتقد بإمكانية تحقق ذلك إذا لم يصحب الأمر صخب إعلامي وأن يتم بشكل غير رسمي.

(هـ) التشاور معه حول الموقف من المشاركة السوفيتية، ورغم تأييدنا لدور السوفيت، فإننا ينبغي أن نعي أن الدور السوفيتي سيعني أيضًا، لا المشاركة فقط بشكل معين في الحوار، ولكن أيضًا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي، وهي مسألة قد لا يكون من الملائم التعجيل بها في هذه المرحلة الافتتاحية من الحوار.

(انتهى الاقتباس)..

وفي إطار التنسيق اللصيق مع الفلسطينيين رأينا أن من الهام فعلًا دعوة القيادة الفلسطينية الممثلة في ياسر عرفات للتعرف على وجهات نظره تفصيلًا في تطورات الموقف واحتمالات بدء الحوار الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك إحاطته علمًا بنتائج زيارة وزير الخارجية إلى واشنطن ولقاءاته مع القيادات الأمريكية ووجهات نظرها في الترتيبات لإطلاق الحوار. كان من الهام أيضًا إطلاع عرفات على كل تفاصيل المواقف الإسرائيلية مثلما كشفت عنها الاتصالات المصرية الإسرائيلية في حينه.

قام عصمت عبد المجيد باستقبال ياسر عرفات خلال يومي 27/ 28 يناير، حيث كشف له كل التطورات مثلما جاءت في المذكرات المقدمة له قبل الزيارة وكذلك نقاط الحديث

التـي أعـدت له في حينـه. وطلب عبد المجيد من أبو عمار التعرف عـلى رؤيته في فكرة عودة عضو الوفد المبعد قبل أو بعد اختياره إلى الأراضي المحتلة وهو السؤال الأول الذي طرحه رابين على الأمريكيين في واشنطن، كذلك سؤاله في فكرة وجود عنوانين للعضو المختار من القدس الشرقية.. وهو السـؤال الثاني لرابين. وطلب وزير الخارجية قائمة مقترحة بأسـماء مرشـحي المنظمـة في الوفد الفلسـطيني، وأخيرًا حذر عبـد المجيد الجانب الفلسـطيني من عمليـات تسريب المعلومـات والترتيبات لأنها تـضر بالموقف ولا تنفع.. بـل تخدم أهداف القوى المعوقة للحركة الجادة في اتجاه السلام.

كانـت صحيفـة الأنبـاء الكويتية قد نـشرت في 24 يناير 90 نص الأسـئلة الفلسـطينية والإجابات الأمريكية عنها والتي قدمت يوم 27 نوفمبر 89 وتم تلقي الرد عليها في اليوم التالي مما استثار عبد المجيد ودفع به إلى إطلاق هذا التحذير للفلسطينيين.

توصلت المشـاورات المصرية/ الفلسـطينية إلى اتفاق بأن تقوم مـصر بإخطار الولايات المتحدة بأن منظمة التحرير توافق على أن يكون اختيار الوفد الفلسـطيني وفق المعايير التي اتفـق عليها من قبل الجميع وفي حدود الشـخصيات الفلسـطينية التي يلتقي بها مسـئولون أمريكيون وإسرائيليون، وأن الوفد الفلسطيني لن يخرج عن هذه الشخصيات أو ما يماثلها. كما تم الاتفاق على إبلاغ الجانب الأمريكي بأهمية الحرص التام على عدم إذاعة أو إعلان أي من هذه الأسماء المرشحة للوفد الفلسطيني أو تداولها بأي شكل من الأشكال علنيًا وأخيرًا اتفق عرفات مع عبد المجيد أن تؤكد مصر لوزير الخارجية الأمريكية أن الوفد الفلسـطيني في الحـوار ستشـكله منظمة التحرير وفقًـا للمعايير المتفق عليها وتقـوم المنظمة بإبلاغ مصر بأسماء الوفد في حينه.

والتقى وزير الخارجية السفير الأمريكي بالقاهرة لإطلاعه على نتائج المشاورات المصرية الفلسـطينية حسـب الاتفاق مع عرفات.. وقال د. عبد المجيد للسـفير أن عرفات أبلغه في حديث منفرد أنه لا يمانع من أن يكون أعضاء الوفد الفلسطيني من سكان القدس الشرقية ممـن لهم عنوانـان/ أحدهما بالمدينة والآخر خارجها. كما أنـه – أي عرفات – يرى أن يعود أي من المبعدين الذين سيتم اختيارهم للوفد، للأراضي المحتلة فور التسمية.

كنا في مصر نبذل كل الجهد لتمكين الفلسـطينيين من الانطلاق في هذا الحوار الذي كان

سيمثل في رأينا تطورًا كبيرًا يعزز من وضعية ومطالب الفلسطينيين على المسرح الدولي ويضع إسرائيل أيضًا في مأزق «الاضطرار لفتح الملف والتحرك تحت الضغط الأمريكي والمصري والدولي لمناقشة كل عناصر التسوية. وكان شامير يناور، أما موشي أرنز وزير الخارجية فأخذ يعرقل ويثير الأسئلة والمشاكل أمام الجهد المصري/ الأمريكي المشترك.. ومرت الأسابيع ثم الشهور ولا انفراجة تحدث في مسألة إطلاق الحوار.. إلا أن المؤكد أن هذا الجهد لم يضع سدى.. إذ تم وضع الأرضية المناسبة لمشاركة فلسطينية قادمة - عندما يحين الحين -في عملية سلام شاملة. والتقى وزير الخارجية الأمريكية الرئيس مبارك أثناء زيارتهما في نفس الوقت لموسكو.. وأملاني الدكتور عبد المجيد العناصر التي تم بحثها خلال اللقاء. حيث كنت أصحب وزير الخارجية في هذه الجولة التي بدأت بموسكو ثم بيونج يانج وأخيرًا بكين.. والعودة عن طريق بريطانيا. ذكر بيكر للرئيس المصري أنه يحرص على تحميل إسرائيل مسئولية الوضع الحالي في توقف جهد السلام والتأخير، ورفض التجاوب. وأوضح أنه يتصور أن من الهام وضع شامير دائمًا في موقف الرافض للتحرك.. وأضاف بيكر للرئيس أنه يفكر في الاتفاق مع مصر ودول عربية أخرى/ لم يسمها، على موقف مصري أمريكي يتلخص في «الاتفاق على ضرورة عقد حوار فلسطيني/ إسرائيلي والاتفاق على ضرورة قبول إسرائيل مبدأ الأرض مقابل السلام» وكان من المثير للاهتمام في حديث بيكر إشارته إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.. وهي إشارة جاءت أول مرة في الاتفاق الأردني الفلسطيني في 11 فبراير 85.. وانطلق وزير الخارجية الأمريكية في طرح أفكاره بقوله إنه وإذا ما تم الإعلان عن هذين الموقفين وقبلتهما إسرائيل، فإن الدول العربية سيكون عليها أن تعلن اعترافها بإسرائيل وأن تتحرك بالتالي.. أي الدول العربية من أجل إلغاء قرار مساواة العنصرية بالصهيونية.. وهو القرار الصادر عن الجمعية العامة في عام 75 وإعلان الاستعداد لإلغاء المقاطعة العربية، والسير في خطوات إقامة السلام بين إسرائيل والعرب..

أضاف بيكر أنه يقدر الصعوبات المحيطة بالموقف وبهذه الأفكار..إلا أن هدفه هو وضع شامير في موقف الرافض. ولم أرتح لما أملاه عليَّ وزير الخارجية المصرية.. لأنني رأيت محاولات فجة من الولايات المتحدة للحصول من العرب على ما لم يسبق لأمريكا أو إسرائيل الحصول عليه منهم وذلك في مقابل اتخاذ إسرائيل خطوة إجرائية في وقتها..

وهي قبول الحوار مع الفلسطينيين.. إذ كنت أثق في أن بدء الحوار ليس هو الهدف ولا يجب أن يكـون كذلـك.. ولكن أن يكون هناك ضـمان بجدية هذا الحوار وتحولـه إلى مفاوضات ذات مصداقيـة. لم يفترق بيكر في هذا المسـعى عن سـابقيه أو من تلوه مـن وزراء الخارجية الأمريكيـة الذين لا يضيعون فرصة تتاح لهم، إلا والسـعي لخدمـة مصالح إسرائيلية وهي مسـألة تنبهت لهـا دائمًا. ولم تتحـرك المواقف.. بل سـاء الوضع فجأة بقيام أحـد التنظيمات الفلسـطينية تحت قيادة أبو العباس الذي سـبق أن اختطف السـفينة «أكيلولورو».. بهجوم عـلى إسرائيل يـوم 30 مايو وأوقف الأمريكيـون الحوار مع منظمة التحريـر.. وهو الحوار الـذي كان قـد أطلق بعد مؤتمـر المنظمة في الجزائـر وإعلانها التخلي عن العنف سـبيلًا لحل القضية الفلسطينية.

في هذا السـياق تقـرر قيام وزير الخارجية بالسـفر مرة أخرى إلى واشـنطن للقاءات مع الجانب الأمريكي.. وأعددت في 24 يونيو 90 نقاطًا للحديث للاهتداء بها في المناقشات.. وقد يكون من المناسـب أن أستعرضها في هذه الصفحات بشكل كامل، خاصة وأنها تعطي فكرة دقيقة عن قضايا المرحلة وما كان الشرق الأوسط يمر به وقتها.. وأقتبس:

أولًا:

1 - لقد تدهور الموقف في الشرق الأوسط في الشهور الأخيرة بشكل يستثير القلق، وذلك بعد فترة عمل جاد ونشط، شاركت فيها مصر وأمريكا، من أجل دفع العملية السلمية، وكان الأمل يملأ الجميع بالإمكانيات المتاحة للتحرك نحو السلام، خاصة بعد الخطوة الفلسطينية الكبيرة في نوفمبر/ ديسمبر 1988 وما صحبها من بدء للحوار الفلسطيني الأمريكي.

2 - ولقـد كانـت عنـاصر التدهـور في الموقف، من وجهـة نظر مصر، وإلى حـد كبير العالم العربي، تتمثل في الشلل الذي ساد الموقف الإسرائيلي، وعدم القدرة على السير الإيجابي في اتجـاه قبـول فعلي لخطة بيكر، ثم ما تلا ذلك من ظهـور حكومة إسرائيلية في موقف التطرف والتشدد.

ولقد انتاب القلق الجانب العربي في ضوء:

(ا) استمرار تصعيد إسرائيل لأساليبها القهرية في مواجهة الانتفاضة، والإحساس بأن الولايات المتحدة لا تسمح بتحرك دولي مضاد - على مدى شهور ممتدة - من قبل مجلس الأمن.

(ب) تفجر موضوع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي، وتصريح «شامير» بإسرائيل الكبرى، وانعكاسات ذلك، ليس فقط على الرؤية العربية للموقف بشكل عام، بل في مشاعر قلق حاد من قبل الأردن - وهي طرف رئيسي - وغيرها، من أن إسرائيل لا تبغي السلام، وأن النية تتجه إلى فرض مفهوم «الوطن البديل».

(جـ) الحملة الإعلامية المتبادلة بين العراق من ناحية، والقوى الغربية من ناحية أخرى، والتي عقّدت الكثير من المواقف خلال هذه الشهور الصعبة.

(د) ظهور ملامح تشدد أمريكي واضح، انعكس في مسألة موقف الكونجرس من القدس، وموقف الإدارة من موضوع قرار الصهيونية والعنصرية، ومع ذلك فنحن لا نتجاهل - من ناحية أخرى - الجوانب البناءة في موقف الرئيس بوش، ووزير الخارجية بيكر.

3 - ورغم جميع هذه الصعوبات، فلقد كان لقاء الرئيس مبارك مع «بيكر» في موسكو فرصة طيبة لتقييم الموقف، والاتفاق على التحرك، فور تشكيل حكومة إسرائيل إلا أن الموقف تكهرب بعد ذلك، سواء بقيام الإدارة بمنح إسرائيل قروضًا 400 مليون دولار لتسهيل قدوم المهاجرين الجدد إلى إسرائيل دون الحصول على ضمانات مؤكدة باقتناع إسرائيل بتوطينهم بالأراضي المحتلة، أو في المذكرة المرسلة إلى الشاذلي القليبي - قبل القمة العربية - بمطالب أمريكية من هذه القمة، وأخيرًا وليس آخرًا، الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن في موضوع إيفاد لجنة دولية لبحث الوضع بالأراضي المحتلة ووسائل حماية الشعب الفلسطيني.

4 - ووقع حادث محاولة الإغارة على الشاطئ الإسرائيلي في اليوم الأخير للقمة العربية يوم 30 مايو. وهي «قمة» قامت خلالها مصر بجهد كبير لضمان الاعتدال والموضوعية في المواقف العربية تجاه الكثير من المسائل المطروحة، سواء بالنسبة للجهود السلمية للتسوية، أو الهجرة اليهودية وغيرها.

5 - واليوم، وقد تجمد الحوار الأمريكي الفلسطيني، نجد أنفسنا - في موقف لا نحسد عليه. فقد توقفت العملية السلمية، علمًا بأن المؤكد أن توقفها كان سابقًا على يوم 30 مايو، ويعود بشكل مباشر - في رأينا لمسلك حكومة إسرائيل، وهو ما نتفق عليه معًا، ويتضح في تصريحاتكم من ناحية ومواقفنا من ناحية أخرى.

ولاشك أن توقف العملية السلمية يحمل أخطارًا كبيرة ويتيح لقوى التطرف والتشدد - على الجانبين - التحرك لفرض توجهاتها.

وفي هذا السياق يردد البعض أن توقف العملية السلمية سيستمر لعدة شهور قادمة أخرى، وذلك حيث ستكون الولايات المتحدة مشغولة إما بالانتخابات القادمة بدءًا من نوفمبر 90، وإما بإعادة ترتيب الوضع الأوروبي والعلاقة مع الاتحاد السوفيتي ودوره على المسرح الدولي.

ورغم عدم استبعاد صحة هذه التقديرات المشار إليها نشعر - من ناحية أخرى - أن علينا واجبًا حيويًا، وهو أهمية السعي النشط من أجل إنقاذ الموقف بالشرق الأوسط والسيطرة على التدهور ثم العودة إلى تنشيط العملية السلمية.

6 - وترى مصر أن هناك متطلبات أساسية يحتاج إليها الأمر، إذا كان للشرق الأوسط أن يتحرك في طريق السلام. وفي مقدمة هذه المتطلبات:

(أ) ضرورة العودة بأسرع وقت ممكن إلى تنشيط الحوار الفلسطيني الأمريكي.

طرح عناصر الرسالة الفلسطينية إلى الجانب الأمريكي:

- لجنة التحقيق وتقديمها تقريرها إلى المجلس الوطني.
- عدم معرفة القيادة الفلسطينية بعملية أبو العباس.
- إدانة جميع العمليات العسكرية التي تستهدف إرهاب المدنيين.

[أهمية الاتفاق بين الجانبين المصري والأمريكي على خطوات أمريكية فلسطينية متقابلة يمكن تنفيذها، وتفتح الطريق أمام إعلان أمريكي بالعودة إلى الحوار مع المنظمة].

(ب) ضرورة تصعيد الضغط - أو محاولات الإقناع - من جانب الولايات المتحدة على الحكومة الجديدة في إسرائيل لدفعها للتحرك في اتجاه العملية السلمية، أو الدفع بها نحو أزمة داخلية قد تفتح الطريق أمام تحسن الموقف مع قدوم العام الجديد.

(جـ) أهمية تجاوب الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي في بعض المسائل الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومنها:

- التصدي بحزم في موضوع استيطان الأراضي المحتلة.
- بحث الوسائل العملية المتاحة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من تصرفات إسرائيل.

(د) أهمية التحرك في اتجاه طمأنة المملكة الأردنية من نوايا إسرائيل، وفي نفس الوقت السيطرة على أفعالها المحتملة تجاه الأطراف العربية الأخرى، وفي مقدمتها العراق.

7 - التأكيد للجانب الأمريكي أن الشرق الأوسط - بخلاف موقف حكومة شامير - جاهز تمامًا للتحرك في اتجاه التسوية السلمية وأن مواقف كل من المنظمة/ الأردن/ وسوريا تتجه بوضوح نحو السلام.

8 - من الهام التعرف على القراءة الأمريكية للموقف، وكيفية التحرك في الفترة المقبلة والإطار الزمني الذي يفكر فيه الأمريكيون.

ثانيًا:

1 - قد يكون من الملائم الاستماع أيضًا للتقييم الأمريكي للوضع في إيران، الهند/ الباكستان/ كشمير/ أفغانستان.

2 - الاستماع للتقييم الأمريكي لموقف جورباتشوف والوضع الداخلي بالاتحاد السوفيتي، والشرق الأوسط وأخيرًا الموقف من توحيد دولتي ألمانيا. (انتهى الاقتباس).

واستقبل الرئيس بوش، وزير الخارجية المصرية يوم 26 يونيو 90 وشاركت في المقابلة إلى جوار كل من الدكتور أسامة الباز والسفير عبد الرءوف الريدي.. وتركز الحديث في بدايته على عملية أبو العباس يوم 30 مايو وتأثيراتها على الموقف، خاصة في وقف الحوار الفلسطيني/ الأمريكي.. وعقب الرئيس بوش على إشارة عصمت عبد المجيد إلى أن وقف الحوار قد انعكس سلبيًا على جهود التسوية بقوله إنه عندما كان يتخذ قراره بتعليق الحوار، فكر أيضًا في النتائج المترتبة عليه بالنسبة لتأثيراته على قوى الاعتدال على الجانب

العربي.. وذكر د. عبد المجيد أن مصر تأمل في اتخاذ الجانب الأمريكي، وكذلك الفلسطيني خطوات تؤدي إلى عودة هذا الحوار خاصة وأن الوصول إليه استغرق الكثير من الوقت والجهد الذي أثمر الخطوة الكبيرة للمنظمة وياسر عرفات في نوفمبر 88 بقبول قرار مجلس الأمن 242.. وأكد وزير الخارجية أهمية النظر إلى المستقبل وكيفية استعادة إيقاع الحركة نحو السلام. وتساءل الرئيس بوش عن الأسلوب الذي يمكن به أن تؤكد المنظمة – مرة أخرى– موقفها من نبذ الإرهاب وتصرف أبو العباس.. وأوضح الوزير المصري أن هذه المسألة تحظى حاليًا بأولوية في التفكير المصري، واستفسر بوش عن أسباب عدم معاقبة أبو العباس، وذكر أسامة الباز أن مثل هذا الإجراء يجب أن يصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيجتمع في أكتوبر 90 وعقب بوش أنه على استعداد للنظر في احتمالات استعادة الحوار مع المنظمة.

دار الحديث وامتد لمدة طويلة حول الموقف مع العراق واستمرار الرئيس العراقي في إطلاق التهديدات ضد إسرائيل والغرب وأنه – أي الرئيس بوش – قد أثار الأمر مع الملك حسين الذي ظهر قلقه من احتمالات الموقف. وقال أسامة الباز إن قلق الملك ينبع أساسًا من خشيته احتمال محاولة إسرائيل إسقاط النظام الأردني وطرح فكرة الوطن البديل الفلسطيني بالأردن.. وعدنا إلى القاهرة ولا ضمان في استعادة إيقاع عملية السلام.. وأخذ الشرق الأوسط يقترب من العاصفة الكبرى.

الفصل السابع والعشرون

غزو الكويت وتحطيم العراق والاقتراب من مؤتمر مدريد

تدهور الموقف فجأة في الشرق الأوسط والعالم العربي عندما قام رئيس العراق يوم 14 يوليو 90 بتوجيه اتهامات لدولة الكويت بأنها تنهج سياسات بترولية وتسعيرية تضرب أسعار البترول وتؤثر بالتالي على المصالح العراقية الحيوية وأن الكويت تسرق البترول العراقي من حقل الرميلة على الحدود العراقية/ الكويتية. وتحرك رئيس مصر بزيارة سريعة في 24 يوليو 90 لكل من بغداد والمملكة السعودية والكويت للسيطرة على الموقف... وبرغم حصوله على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم نيته مهاجمة الكويت أو محاولة الاستحواذ على حقل الرميلة الضخم فإن النوايا كانت غير ذلك، واستمرت الحشود العراقية في التصاعد في اتجاه الحدود الكويتية.

وفي فجر يوم 2 أغسطس 90 وحوالي سعت 0230 أيقظني السفير الكويتي سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتية قائلًا: إنه يحاول الاتصال بالدكتور أسامة الباز لإبلاغه بتطورات خطيرة للغاية تتمثل في زيادة كبيرة للحشود العراقية تجاه الكويت وبدء إطلاق نيران كثيفة تجاه المخافر الحدودية الكويتية. وأبلغته أنه سيصعب عليه أن يصل إلى أسامة الباز الذي لا يستجيب لتليفوناته ليلًا. وحقيقة الأمر أنه كان من الأمور المثيرة للضيق دائمًا صعوبة إجراء أي اتصال بالدكتور الباز إذا ما احتاج الأمر لنقل رسالة إليه من وزير الخارجية أو الرغبة في مناقشة مسألة ما تتسم بالأهمية... وأعرف أن كل أعضاء القيادة المصرية كانوا كثيرًا ما يعانون من هذا النهج على مدى السنوات.

على أي الأحوال، وعدت سليمان ماجد الشاهين بأنني سوف أبحث عن الدكتور الباز

وأطلعه على الرسالة، وسوف أحاول إحاطة وزير الخارجية المصرية الدكتور عبد المجيد بهذا التطور فور تمكني من الاتصال به. وحاولت إجراء هذا الاتصال وفشلت... وقررت العودة للنوم أو محاولة النوم... ومرة أخرى، قام وكيل الخارجية الكويتية سعت 400 من فجر يوم 2 أغسطس بالاتصال تليفونيًّا، وبدا منزعجًا وقال إن الجيش العراقي دخل الكويت... وأجبته بقوْلي: لعل العراقيين يناورون على الحدود لتطويع الموقف الكويتي، خاصة أن مشاورات عراقية كويتية كان يفترض أن تبدأ في جدة في هذا اليوم... فقال بهدوء إن الدبابات والمدرعات العراقية تقف حاليًّا أسفل مبنى الخارجية الكويتية وإنه سوف يغادر المبنى خلال دقائق... وأضاف أنه تمكن من التحدث مباشرة مع الدكتور عصمت عبد المجيد منذ دقائق ولا يزال يرغب في إطلاع أسامة الباز على الموقف ليعلم الرئيس...

واتصلت مرة أخرى بالدكتور عصمت عبد المجيد الذي أبلغني أنه يرغب في عقد اجتماع فوري لوزراء خارجية الجامعة العربية... وكانوا متواجدين بالقاهرة للمشاركة في اجتماع وزاري لدول منظمة المؤتمر الإسلامي.

دارت عجلة الدبلوماسية المصرية ذات الكفاءة المعروفة... وأجريت اتصالات مع مدير المراسم لإعداد قاعة كبيرة في فندق إنتركونتيننتل لعقد الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح الثاني من أغسطس، كما اتصلت بمدير المؤتمرات أيضًا للتعاون والتنسيق مع المراسم للإعداد والتجهيز، وأخيرًا أيقظت السفير إيهاب وهبة الذي كان يرأس الإدارة العربية لتشكيل مجموعة عمل فورية قبل سعت 0700 لتدارس الأمر في كل أبعاده السياسية والقانونية واقتراح مواقف مصرية وخيارات يمكن طرحها أمام وزير الخارجية.. كما طلبت - بعد إثارة الأمر مع د. عبد المجيد - إعداد مشروع بيان مصري للتحدث به أمام الاجتماع العربي.. ومشروع بيان آخر يصدر عن مصر برؤيتها في هذا التطور الخطير. وعقد الاجتماع العربي في التوقيت المحدد له بعد استكمال النصاب المطلوب، وشارك فيه ممثل للعراق.. وكشفت المناقشات التي دارت عن صدمة كبيرة لنا جميعًا في مصر.. إذ رأينا وفد فلسطين برئاسة فاروق القدومي يقف موقف التبرير للهجوم العراقي، كما وقفت وفود كل من اليمن/ الأردن/ وأخيرًا السودان إلى جانب «الحاجة لتفهم الموقف العراقي».. ووضح

الانقسام الحاد للدول العربية.. ووقفت كل من مصر/ سوريا إلى جانب مجموعة دول مجلس التعاون.. وفي سياق تحليل الوضع استشعرت الكثير من الضيق والدهشة لموقف السودان الذي كان ينبغي أن يبتعد عن تأييد العراق.. ومع ذلك فقد وضح أيضًا أن لغة المصالح هي الحاكمة لمواقف الأطراف المختلفة، وأن السودانيين والفلسطينيين والأردنيين – وهم قريبون من مصر – ينبغي أن يتفهموا وجهات نظرها، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب قراءة خاطئة للموقف.

انقضت اجتماعات يوم 2 أغسطس دون أي قدرة من جانب الدول العربية لتبني موقف محدد.. وتنبهت عندئذ، وعندما قرأت ميثاق الجامعة العربية، إلى جوانب القصور فيه بالمقارنة بميثاق الأمم المتحدة من حيث أساليب اتخاذ القرار والمدى الذي يسمح الميثاق بالذهاب إليه.

وعقد في صباح يوم الثالث من أغسطس الاجتماع الثالث للوزراء.. ولم يتم التوصل إلى قرار أو رؤية.. وطلب مندوب العراق انتظار سعدون حمادي، وزير الدولة العراقي للشئون الخارجية، ومع وصول الوزير العراقي ارتفعت حرارة وسخونة المناقشات، وقال إن العراق يحذر من محاولة التصدي له أو لسياساته وإن ثروة الكويت يجب أن يستفيد منها العرب الفقراء.. وطلب سعدون حمادي الاجتماع مع الدكتور عبد المجيد وجلسا معًا بعد الظهر، وأثناء انعقاد الجلسة الرابعة للاجتماعات في أحد بلكونات الفندق كنت معهما أسجل اللقاء.. وقال سعدون حمادي إن العراق يعرض على مصر جائزة كبرى.. تتمثل في حصولها على قسط كبير من الموارد الكويتية.. كما أن العراق يعلن ضم الكويت إلى أراضيه.. وأنه إذا ما حاول أي طرف عربي التصدي للموقف فسوف يقطع العراق يد هذا الطرف. وتكهرب النقاش، وأنهى د. عبد المجيد اللقاء بقوله إننا نرفض الموقف العراقي وسوف نتصدى له وندينه وإنه – أي عبد المجيد – يخشى أن ينتهي هذا الأمر بقطع يد العراق إن لم يكن تهشيمه.. واتصل وزير الخارجية بالرئيس مبارك الذي كان له أيضًا لقاءاته مع الملك حسين للبحث عن مخرج للموقف، ووضح أن الأمور تسير في اتجاه الصدام وعرض عبد المجيد على الرئيس مشروع قرار يدين التصرف العراقي ويدعم موقف الأمم المتحدة في رفض وإدانة الإجراءات العراقية، وعدنا إلى القاعة وطرحنا مشروع قرار كنا قد أعددناه

وتـم التصويـت وحصل المشروع عـلى أغلبية، مع اعـتراض وفد منظمـة التحرير والأردن والسودان واليمن عليه.. وتأكد الانقسام بالعالم العربى.

كتبت هذه الصفحات لكي أستعرض تأثيرات عاصفة غزو الكويت على وحدة المواقف العربيـة، وكذلك تحديدًا لتأثيراتها على وضعية منظمة التحرير الفلسطينية في علاقتها بكل من مصر/ سـوريا/ والمملكة السـعودية.. كان موقف المنظمة له تأثيراته الضارة عليها، كما أدت التطـورات التالية وبخاصة نتائج القمة العربية التي عقدت يومي 9/ 10 بالقاهرة إلى انقسـام عربي حاد وفقدان المنظمة الكثير من تأثيرها وتوقف جهد السـلام انتظارًا للانتهاء من هذه المأسـاة العربيـة التي كان لها عواقبها على الوضع العربي لسـنوات ممتدة. كان ياسر عرفـات متهيجًا أثناء إدارة الرئيس مبارك لأعمال القمة وأخذ في اسـتفزاز الرئيس وكذلك الرئيـس السـوري والجانـب السـعودي وبقيـة دول مجلس التعـاون ومع تطـورات الأزمة الكويتيـة انقطـع التواصـل المـصري الفلسـطيني، واستشـعرنا أن المنظمة تخسر كثـيرًا وأن علاقاتهـا مـع العالم الغربي والقوى العربيـة ذات التأثير تـتردى.. وكان علينا الانتظار لحين تصفية الأزمة بكل أبعادها.

ووقع الصدام المسلح بين العراق وقوى الائتلاف الدولي ودارت الدوائر وهزم العراق عسكريًّا وتم تحرير الكويت.

بـدأ الكثير من الأصـوات ينادي أنه ومع إعـادة الشرعية إلى الكويـت وانتهاء العدوان العراقـي، فـإن الواجب يفـرض على الولايات المتحدة أن تعود – مـرة أخرى – لبذل جهد صادق لتحريك عملية سـلام نشطة... كانت تتحرك ببطء خلال عامي 89، 90 وتعطلت على مدى الشـهور السبعة التي اسـتغرقتها الأزمة الكويتية. وأخذت قوى كثيرة تضغط في هذا الاتجاه، خاصة أن العراق كان قد نجح في تحقيق ربط بين تسـوية المشـكلة الفلسـطينية وحـل الأزمـة الكويتية، ثـم قام بقصف إسرائيل أثنـاء الحرب في الفترة مـن 17 يناير حتى 24 فبراير 1991.

وتقـرر أن يلقـي الرئيس الأمريكي بيانًا هامًّا يوم 6 مارس أمام اجتماع مشـترك لمجلسي النواب والشيوخ يتناول في شق منه الوضع بالشرق الأوسط.

وتحدثت إلينا مصادر أمريكية كثيرة مشيرة إلى أهمية الاستماع بدقة لكل ما ينوي الرئيس

الأمريكـي التحدث به أمام مجلسي الكونجرس... بل وأسرع السـفير الأمريكي في دمشـق للاتصـال بي للفت نظـري إلى البيان القادم وأهمية إطلاع د. عصمـت عبد المجيد عليه فور استلامنا له... كنا وقتها في دمشق في اجتماع للتوقيع على إعلان دول مجلس التعاون ومصر وسـوريا، وهـي ما سـميت بعـد ذلك ولفـترة موجزة «دول إعلان دمشـق». واسـتلمنا في القاهرة بيان الرئيس بوش في صباح 8 مارس 91 وتبينـت فعلًا وفـور قراءتـه أنه يعكـس رغبـة تبـدو كأنها جـادة لتحريك الموقف المشـلول في المنطقـة وإطلاق الجهـد المتوقف منذ شهور سابقة.

ذكـر بـوش «أن الالتـزام الأمريكي بالسـلام في الشرق الأوسـط لا يتوقـف عند تحرير الكويت... وأنه يرغب في تناول أربعة تحديات ينبغي مواجهتها والتعامل معها وهي:

أولًا: أهمية العمل المشـترك لصياغة ترتيبات أمنية مشتركة في الإقليم وأن أصدقاء وحلفاء أمريكا في المنطقة يجب أن يعلموا أنهم سيتحملون المسئولية الرئيسية للأمن الإقليمى، وأن أمريكا تعلمهم أنها - ومثلما وقفت معهم لدفع العدوان - ستقف معهم للعمل في اتجاه السلام.

ثانيًا: يجب العمل من أجل السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها.

ثالثًا: أنه يجب خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأننا جميعًا نعي أن الجغرافيـا في العصر الحديث لا تضمن الأمن الذي لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة فقط، لقد وجدت إسرائيل نفسـها في فترة الصدام بشـأن الكويت أنها - مثلها في ذلـك مثـل مجموعة من الدول العربية - تواجه العـدوان، من هنا فإن هناك حاجة لكي يتفهم الجميع أن السـلام في الشرق الأوسـط يتطلب التوصل إلى حلول وسط، وأن عـلى الولايـات المتحدة أن تعمل كل ما في وسـعها لإغلاق الثغـرة بين إسرائيل والدول العربية وكذلك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن السلام الشامل سيقوم عـلى قـراري مجلس الأمن 242 ، 338 ومبادئ الأرض مقابل السـلام... وبالنسـبة لهـذا المبـدأ فإنه يجـب العمل على بلورته بشـكل يحقـق الأمن والاعـتراف لإسرائيل وفي الوقت نفسـه لتأمين المصالح والحقوق السياسـية للفلسطينيين، لقد حان الوقت لوضع نهاية للصراع العربي/ الإسرائيلي.

رابعًا: ينبغـي تحقيق تنمية اقتصادية شـاملة تسـتهدف ليس فقط إنجاز السـلام ولكن أيضًا توفير التقدم المصحوب بالاستقرار.

بـدأت الولايـات المتحدة تسـتعيد – مرة أخرى – عنـاصر تفكيرهـا ومنطلقاتها عندما كانـت تفكـر في إطـلاق الحوار الفلسـطينى/ الإسرائيلي قبل عـام أو اثنـين.. وأخذنا نتابع الأفـكار الأمريكيـة وما ينـوون القيام به لتنفيذ نوايـا الرئيس بوش، ومع هـذا التطور وقع تغيـير لـرأس الدبلوماسـية المصرية إذ تقـرر ذهاب الدكتـور عصمت عبد المجيـد إلى أمانة الجامعـة العربيـة كأمين عام جديد بعد انتهاء فترة الشـاذلي القليبـي والوصول إلى نهاية فترة غيـاب الجامعـة عن مقرها الدائم بالقاهـرة، وطلب مني الدكتور عبـد المجيد مصاحبته إلى الجامعـة، وأبلغتـه أنني أرغب في اسـتمرار خدمـة العلم المصري دون علـم آخر.. وعبرت له عن عميق الشـكر واستشـعرت ببعض خيبة الأمل لديه، بل وربـما الضيق، وقال: وماذا سـتفعل؟ فأجبـت: إنني سـوف أنتظر وزير الخارجيـة القادم لكي أعمل معـه، فعقب عبد المجيد: وما الموقف إذا ما لم يرغب الوزير الجديد في الاسـتفادة بك؟ فقلت، بقدر من الثقة التـي تقترب من هوامش الغرور: إنني أثق في إمكانياتي وقدرتي وأن من يرفض الاسـتفادة من وجودي سـوف يخسر تجربتي وخبرتي الطويلة في الموضوع ومعرفتي بتفاصيله وملفاته. وتحقق حدسي؛ إذ تم تعيين عمرو موسى وزيرًا للخارجية يوم 15 مايو 91، واتصل بي من نيويورك يوم 13 مايو حيث كان يعمل مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة لكي أسـتقبله بالمطار ولنبدأ العمل معًا، كان عمرو موسى قد حضر إلى القاهرة بناء على طلب الرئيس في نهاية إبريل وأبدى رغبته أيضًا عندئذ في أن ألتقيه بالمطار، وصحبته إلى منزلي وتحدثنا طويلًا قبـل وبعد مقابلته للرئيس على مدى يومين، حضر هذه المناقشـات أو جانبًا منها أحمد ماهر السـيد الذي كانت علاقته بعمرو موسـى في طريقها إلى التحسن.. كانت هذه اللقاءات تتم في نهايـة إبريـل 91... ولمدة عشرين عامًـا تالية توالى على مسـئولية وزارة الخارجية كل من عمرو موسى/ أحمد ماهر السيد/ وأخيرًا أحمد أبو الغيط... ويالها من أقدار...!

توقفت العلاقة المصرية الفلسـطينية إلى حد كبير بعد مسـاندة القيادة الفلسطينية لعملية غـزو العـراق للكويت... وامتنع على «ياسر عرفات» الحضـور إلى القاهرة... وعدنا – مرة أخـرى – إلى مربـع جمـود هذه العلاقة الذي شـهدته فترة مـا بعد مبادرة الرئيس السـادات بزيارة القدس وتوقيع إطارات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية.

ومع عودة الاهتمام الأمريكي وتعيين وزير جديد للخارجية المصرية بدأ الفلسطينيون - على استحياء - يتحركون في اتجاه القاهرة، وقدمت القيادة الفلسطينية، أبو مازن، باعتباره الشخصية الفلسطينية الرئيسية التي رفضت النهج العراقي وعارضت ارتماء ياسر عرفات في أحضان العراقيين، من هنا عاد أبو مازن إلى زيارة القاهرة التي كانت تستقبله، ووزير خارجيتها عصمت عبد المجيد، مرات عديدة خلال عامي 89/ 1990 قبل الغزو العراقي للكويت. وفي إطار لقائه مع الوزير المصري الجديد - وكان الدكتور أسامة الباز مشاركًا في هذا اللقاء - قال أبو مازن على انفراد لكليهما إن ياسر عرفات يستشعر الموقف الصعب الذي يجد نفسه فيه وإنه معزول و«منبوذ» وإن عودته إلى مصر ولقاءه بالرئيس مبارك يمكن أن يسهما في إنقاذه من ورطته.

أضاف أبو مازن أنه لا ينقل هذا الأمر إلينا لمجرد حبه وتقديره لياسر عرفات، ولكن من منطلق سياسي يقوم على عناصر ومفاهيم محددة، منها أن عرفات قد يذهب إلى سوريا مما يعني أن سوريا سوف تتسامح مع موقفه إبان أزمة الخليج، وأن البعد السوري في العلاقة مع المنظمة، ومهما كانت العلاقة المصرية - السورية، فسوف يتطلب تنشيط البعد المصري، وذكر أبو مازن في معرض محاولته تحفيز القاهرة لاستقبال عرفات أن الأخير قد يذهب أيضًا إلى الأردن، وأن هذا التحرك قد يدعم مركز عرفات بعض الشيء إلا أن لقاءه الرئيس المصري له معني وثقل آخر.. وأخذ أبو مازن في محاولة إقناع كل من عمرو موسى وأسامة الباز بالموافقة على التوصية للرئيس باستقبال عرفات.. وأكد أبو مازن بالتالي لهما أنه ومهما قيل عن ياسر عرفات وأخطائه فسوف يظل أقوى شخصية في الساحة الفلسطينية، وأنه في كل الأحوال مصري الهوى وأن مصر تغاضت عن أخطاء الأسد والقذافي في حقها.. وربما سوف تتغاضى عن أخطاء الملك حسين، فلماذا لا تتغاضى أيضًا عن أخطاء ياسر عرفات؟ وتصدى أسامة الباز لحديث أبو مازن وقال إن ياسر عرفات قام بالكثير من التصرفات التي ضايقت القيادة المصرية وإنه مع ذلك سوف يقوم بعرض الأمر على الرئيس المصري، ولم يكن هناك الكثير من الحماس في حينه للتجاوب مع هذه الرسالة.

تناولت المشاورات بين أبو مازن وعمرو موسى يوم 5 يونيو 91 كل عناصر الموقف، فدار نقاش حول تحليل الموقف والرؤية السورية للتحرك الأمريكي، وقال أبو مازن إن الرئيس الأسد على اقتناع الآن بأن الإدارة الأمريكية جادة في مساعيها، إلا أن الطريق

سيكون طويلًا وإن الرئيس السوري لا يرغب أن يرى لبنان جزءًا من هذه التحركات، كما تم التطرق إلى مسألة عقد المؤتمر الدولي التي يمكن أن تطلق عملية السلام.. ويتذكر القارئ أن موضوع المؤتمر الدولي كان قد أثير في العام السابق للتحرك الأمريكي الذي جاء بعد بيان بوش في مارس 1991.. من هنا عاد الحديث حول تشكيل الوفد الفلسطيني، وهل يكون وفدًا مستقلًا أم مشتركًا مع الأردن، أو أخيرًا وفدًا عربيًا يجمع كل الأطراف؟ وكشفت تعقيبات أبو مازن أن الفلسطينيين لا يتفهمون المواقف السورية رغم أن وفدًا فلسطينيًا كبيرًا زار دمشق قبل حضورهم للقاهرة، وأن السوريين غير متحمسين لتنسيق خماسي محكم لما يسمى دول الطوق، بالإضافة إلى عدم ترحيبهم بتعاون فلسطيني/ أردني.. وألمح أبو مازن في حديثه إلى أن سوريا تبحث عن مصالحها ووضعيتها ولا شيء آخر.

أوضحت زيارة أبو مازن أيضًا أن الجانب الفلسطيني قد عاد إلى حوار مباشر عميق مع الإدارة الأمريكية، كما أن الأمريكيين قد أصبحوا يشركون السوفيت في الكثير من التحضيرات حتى وصلت الأمور إلى أن وزير الخارجية السوفيتية «بسمرتنيخ» أصبح النافذة التي يطل منها الفلسطينيون على تطورات الموقف، وأخذ الفلسطينيون يستعيدون كل نقاط وعناصر مساعيهم خلال عامي 89/ 1990 لكي ينقلوها، مرة أخرى، إلى الأطراف، فأكدوا استعدادهم لحضور مؤتمر للسلام على أساس طرح الرئيس بوش، وأن يكون الوفد الفلسطيني بالمؤتمر مكونًا من داخل وخارج الأراضي المحتلة.. وتفضيلهم الوفد المستقل، ولكنهم لا يغلقون الباب أمام خيار آخر لتسهيل المسألة مثل وفد فلسطيني/ أردني مشترك أو وفد عربي يضم الجميع.. وهو ما كانت سوريا ترفضه بشدة، كما أبدى الفلسطينيون في كل تحركاتهم رغبتهم في وقف الاستيطان الإسرائيلي فور بدء أعمال مؤتمر السلام، وهو المطلب الذي ما توقف الفلسطينيون عنه طوال الأعوام العشرين الأخيرة، دون طائل أو تجاوب من إسرائيل.

وصمم الفلسطينيون على فكرة ترابط مراحل الحل، حتى لا تخدعهم إسرائيل بقبول تنفيذ فكرة الحكم الذاتي الانتقالي، ثم توقف كل عملية السلام... وهي خشية حقيقية، كشفت الفترة الممتدة من توقيع أوسلو في أغسطس 93 حتى اليوم عن صدق الحدس الفلسطيني والتشكك في النوايا الإسرائيلية أو مصداقيتها.

عادت وتيرة زيارات بيكر إلى المنطقة إلى سابق العهد بها، سواء الفترة التي سبقت غزو

العـراق للكويـت أو مـا تلاها، وأخـذ الأمريكيون ينشـطون لشرح ترتيباتهـم ومفاهيمهم للأطراف الإقليمية وكل من السوفيت والمجموعة الأوروبية.

زادت كثافة الاتصالات الفلسـطينية المصرية وتعددت زيارات أبو مازن للقاهرة خلال فترة يونيو/ يوليو 91، وعلى الجانب الآخر اسـتمر بيكر يجري الاتصالات مع فلسـطينيي الداخل وبعض الشـخصيات الفلسـطينية في الدياسـبورا وعدم العودة في نفس الوقت إلى الحوار الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وأخـذ وزير الخارجية المصرية الجديد يحث الفلسـطينيين عـلى التحرك بحكمة لكي يتم تضييق الخناق على إسرائيل وحتى يمكن أن ندفع بأمريكا لاتخاذ موقف من إسرائيل بالنسبة لقروض الإسـكان إذا ما اسـتمر التعنت الإسرائيلي في رفض مسايرة جهد السلام الجماعي البازغ، كما طلب في لقائه مع أبو مازن يوم 21 يوليو 91 وفي حضور حكم بلعاوي وسعيد كمال وهما من رجالات المنظمة ضرورة إسراع المنظمة في الإعلان عن تشكيل وفد أردنى/ فلسـطيني مشـترك للمشـاركة في مؤتمر السـلام، وأن عليهم كذلك إصدار بيان يعلنون فيه تأييدهم لفكرة وقف العرب للمقاطعة مقابل وقف إسرائيل لبناء المستوطنات.

وفي خضم هذه المناقشـات المصرية/ الفلسطينية، وكذلك المشاورات والتطمينات التي كان بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة يقدمها شـفهيًّا للأطراف العربية وبخاصة سوريا والفلسـطينيين لتشجيعهم على القدوم للمؤتمر والقبول بعملية السلام - قام وزير خارجية إسرائيـل بتفجـير قنبلة إعلامية كشـفت عن نوايـا إسرائيلية، ربما في تفجـير الموقف أو على الأقـل إضعـاف التأكيدات الأمريكية للعرب.. إذ أعلن ليفـي عن وجود عشر نقاط تفاهم بين إسرائيل وبيكر حول مؤتمر السلام.. وأن إسرائيل تتوقع أن تقف واشنطن بثبات خلف هـذه النقاط والاتفاقيات التي تم التوصـل إليها خلال المحادثات التي جرت أثناء زيارات بيكر للمنطقة... وتضمنت النقاط العشر:

1 - وجـود نهج ثنائي الاتجاه حيث تقوم إسرائيل بمقتضاه بالتفاوض في وقت متزامن مع حكومات عربية ومع فلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

2 - المفاوضات ستجرى بدون شروط مسبقة.

3 - عملية السلام غير مصممة لإقامة دولة فلسطينية.

4 - منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون شريكًا في عملية السلام ولن تشترك فيها.

5 - المفاوضات حول المسألة الفلسطينية ستكون على مراحل كما حددتها اتفاقيات كامب دافيد.
6 - ينبغي على المفاوضين الفلسطينيين أن يقبلوا بصيغة الاتجاه الثنائي - والأسلوب المرحلي الذي ورد في اتفاقيات كامب ديفيد - ويجب عليهم أن تكون لديهم الرغبة في العيش مع إسرائيل في سلام.
7 - إسرائيل ليست مطالبة بالموافقة على المطلب المتمثل في صيغة الأرض مقابل السلام كشرط مسبق لإجراء مفاوضات مباشرة.
8 - مؤتمر السلام لن تكون له سلطة لإصدار قرارات والهدف الوحيد منه سيكون تحقيق مفاوضات مباشرة بين الأطراف.
9 - سيتم تشكيل مجموعات عمل عربية إسرائيلية ثنائية للتقدم بمشروعات تتعلق بالتنمية الإقليمية عن طريق تمويل دولى.
10 - يجب على الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية أن يقبلا نقاط التفاهم هذه إذا كان سيسمح لهم بحضور المؤتمر.

أخذت ردود الفعل الفلسطينية تتصاعد وبات واضحًا أن المحك الحقيقي ومفتاح الموقف كله هو كيفية تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، خاصة في ضوء تباين وجهات النظر بالنسبة لمشاركة فلسطينيي الخارج والمقيمين بالقدس الشرقية.. وزادت التصريحات الفلسطينية في حدة نبرتها وتشددها نتيجة لتخوف قيادات منظمة التحرير الفلسطينية من أنها ستعزل عن جهود السلام ومن ثم فقدان دورها على الساحة السياسية.

اجتمع وزير الخارجية مرة أخرى يوم 7 أغسطس 91 مع أبو مازن وشارك أسامة الباز وأحمد أبو الغيط في اللقاء، وأوضح وزير الخارجية أن التطورات تتحرك بسرعة، كما أن هناك الآن تاريخًا مستهدفًا لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام الذي استفاض الحديث على مدى سنوات بشأنه، وأن ذلك يفرض الآن أهمية بلورة الموقف بالنسبة لموضوع الوفد الأردني/ الفلسطيني المشترك، وقبول المنظمة الدور المطلوب منها القيام به في المراحل التمهيدية للمؤتمر، وأضاف وزير الخارجية، في محاولته لإقناع وطمأنة رجالات المنظمة أن كلًّا من الولايات المتحدة وإسرائيل تسلم بدور منظمة التحرير وأنه من الخطأ أن يتوهم الفلسطينيون أن المنظمة مهمشة، إلا أن واقع الأمر ودقة المرحلة - لإعداد وعقد المؤتمر الدولي - تتطلب أن تقوم المنظمة بدورها في الظل لفترة من الزمن، وتمسك أبو مازن في

تعليقاته وإجاباته عن طرح وزير الخارجية المصرية بتأكيد رغبة المنظمة في الحصول على تأكيدات أمريكية واضحة ومحددة ولا تتسم بالمطاطية، مع ضرورة تمثيل القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني المشترك مع الأردن، وحذر أسامة الباز من انزلاق الفلسطينيين إلى معركة مع الولايات المتحدة، ورد أبو مازن بأن الوقت حتى أكتوبر 91 يسمح بالدخول في مثل هذه المواجهة لتحقيق المصالح الفلسطينية. وعاود محمود عباس إثارة موضوع زيارة ياسر عرفات للقاهرة مؤكدًا أن الأخير، وهو صاحب الرأي النهائي في مسألة المشاركة في المؤتمر وشكل المشاركة الفلسطينية، لن يقرر أمره إلا بعد أن يتأكد أن مصر تؤيده وتقف وراء مواقفه، وأوضح النقاش أن عرفات يربط ليس فحسب بين تحرك المنظمة في جهد السلام وزيارته لمصر ولكن أيضًا حصوله على دعمها لكي يستطيع أن يقنع القوى الداخلية المعارضة بالمنظمة بأن هذا هو الخيار الأسلم والمسار الصحيح الذي ينبغي أن تمضي فيه المنظمة. وأوجز عمرو موسى الموقف في نهاية هذا اللقاء الهام في خمس نقاط:

1 - لا توجد مشكلة بالنسبة لموضوع الوفد الأردني / الفلسطيني المشترك من حيث المبدأ.

2 - لا توجد مشكلة بالنسبة لإعداد قائمة بأسماء القيادات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة التي يمكن أن تنضم للوفد المشترك.

3 - لابد من التوصل إلى ترتيب معين بالنسبة لتمثيل القدس الشرقية. أعضاء بعنوانين مثلًا من وجهة النظر المصرية.

4 - أن تسوية مشكلة الوفد الفلسطيني وتضمينه أعضاء مقدسيين لا تعني تحديد وضعية معينة للمدينة في المرحلة التمهيدية من المفاوضات.

5 - ضرورة الحصول على تطمينات أمريكية للفلسطينيين موازية لما قد تقدمه لإسرائيل أو بما تحدث به وزير خارجية إسرائيل في 21 يوليو في النقاط العشر السابقة.

ومع الدخول إلى شهر أكتوبر 91، وهو شهر انعقاد المؤتمر الدولي وبدء المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل، قرر عمرو موسى زيارة دمشق لمقابلة الرئيس الأسد للبحث في إمكانيات للتعاون والتنسيق المصري/ السوري، وصحبته في هذه الزيارة الهامة حيث استقبله الرئيس الأسد يوم 7 أكتوبر 91. طلب الأسد عقد قمة خماسية فورية للأطراف العربية، دول الطوق، للإعداد للمفاوضات ولطمأنة الشعوب على التنسيق العربي الكامل وهو موقف يخالف ما ذكره أبو مازن سابقًا، وعقب عمرو موسى أن المؤتمر سيكون له مراحل

عديدة وسوف تتاح الفرصة عندئذ لمثل هذه القمة، كما أن المرحلة الأولى من المفاوضات لا تستدعي عقد القمة حاليًّا، وأنه قد يكتفى بعقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، وهو ما تم فعلًا في مرحلة لاحقة.. وذكر الرئيس الأسد أنه من الهام إرجاء المفاوضات متعددة الأطراف إلى حين تبلور الموقف بالنسبة للمسارات الثنائية حتى يمكن التأكد من حقيقة النوايا الإسرائيلية، فإذا ما تحركت الأمور ووضحت جدية إسرائيل في المناقشات على المستوى الثنائي مع كل دولة عربية يمكن عندئذ النظر في إطلاق المسار المتعدد.

وأوضح حديث الرئيس الأسد تشاؤمه من الموقف الإسرائيلي وتشككه في رغبة شامير في التوصل إلى سلام حقيقي مع الجانب العربي.

وقرر الرئيس مبارك القيام بخطوة مصرية تعكس استعداد القاهرة لمصالحة مع عرفات حيث استقبل الرئيس المصري محمود عباس بالقاهرة يوم 10 أكتوبر، وعاود مندوب فلسطين بالقاهرة سعيد كمال، الاتصال بي مساء هذا اليوم لإبلاغي ببعض جوانب التفكير الفلسطيني لإطلاع وزير الخارجية المصرية عمرو موسى، وأوضح كمال أنه يرغب في تأكيد نقطة وردت في حديث أبو مازن مع الرئيس، وهي أن هناك اتجاهًا لدى عرفات للإقامة لفترات في عمان أثناء انعقاد المؤتمر لكي يكون هناك إشراف مشترك وعدم تضارب في التعليمات أو التصريحات، وأضاف سفير فلسطين أن الملك - وبعد أن درس الأمر وحصل على رأي وتوصية المخابرات الأردنية - وافق على السماح لعرفات بالإقامة شريطة عدم القيام بأي نشاط سياسي أثناء وجوده بالأردن على شاكلة ما كان يتم في الفترة من يونيو 67 حتى سبتمبر 1970.

أعاد سعيد كمال قراءة ورقة أردنية كان أبو مازن قد ناقشها مع الرئيس المصري في صباح هذا اليوم مشيرًا إلى أن نقاشًا دار بشأنها بين الأردنين والفلسطينيين، تضمنت الورقة - مثلما تحدث بها سعيد كمال - أن الوفد سيكون برئاسة أردنية وأن الفلسطينيين يرغبون أن يكون له رئاستان، وأن تمثيل القدس سيتحقق بوجود شخصية مقدسية في الوفد الأردني تقيم حاليًّا بالأردن، وإمكان قيام الفلسطينيين بوضع عضو لهم في اللجنة الإسرائيلية الأردنية عند انعقادها وبدء أعمالها، والعكس صحيح أيضًا، وجاء بالورقة نقاط إضافية؛ منها:

1 - عدم وضع أي أعلام لأي طرف على موائد المحادثات.

2 – نشر أسماء الوفد الفلسطيني يتم إما في صحف الضفة والقطاع وإما في بيانات قيادة الانتفاضة.

3 – المتحدث الرسمي للوفد الأردني/ الفلسطيني المشترك سيكون من الجانب الفلسطيني وله نائب أردني.

4 – تشكيل لجنة عليا من الملك حسين وياسر عرفات، وأخرى سياسية من أبو مازن وطاهر المصري وثالثة فنية من شعث وطوباز من معاوني الأمير الحسن.

5 – أن هدف المفاوضات هو تحقيق الانسحاب الكامل ووجود ترتيبات انتقالية لمدة معينة تحدد عبر المفاوضات يعقبها حل نهائي يتمثل في إقامة وحدة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين.

6 – وقف الاستيطان مع بدء أعمال المؤتمر.

تكثفت وتيرة الاتصالات بين كل الأطراف مع الدخول في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر.. وبلغت زيارات بيكر إلى المنطقة ثماني جولات.. وأخذ أبو عمار يناور لتحقيق أهدافه.. وكان الاعتقاد السائد لدينا أن عرفات يعتقد صدقًا أن عدم موافقته على حضور المؤتمر سيجعل من المستحيل على الأطراف المشاركة في هذا الجهد الدولي، إلا أننا كنا بالقاهرة – أو على الأقل أغلبنا – نرى أن عرفات لا يستطيع أن يهدر هذه الفرصة، وبذا فإن مشاركته قد أصبحت محسومة، إلا أن كل ما يقوم به هو مجرد مناورة لزيادة المكاسب، ووافقنا أن نلعب معه لتحقيق أهدافه دون أن نصارحه برؤيتنا، وأخذ الأمريكيون يزيدون الضغط على الفلسطينيين، والتقى بيكر في واشنطن يوم 10 أكتوبر وفدًا فلسطينيًا من سكان الضفة وغزة وطلب منهم المغادرة فور انتهاء اللقاء إلى عمان بالأردن للاتفاق على إعلان الوفد الأردني/ الفلسطيني المشترك وأنهم إذا ما تقاعسوا فسوف يلغي جولته القادمة الثامنة إلى المنطقة.. كما أوضح أنه يتوقع موافاته بأسماء الوفد قبل يوم 15 أكتوبر على أن يكون حضور الداخل بارزًا، ولا مشاركة للمقدسيين في الوفد، وذكر بيكر أن الولايات المتحدة لن تتجاوز نصوص كامب دافيد فيما يتعلق بحق تقرير المصير الفلسطيني، أما عن عودة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فهو ليس موضع نقاش الآن.

وأخيرًا أبلغهم بيكر أن الولايات المتحدة لا توافق حاليًا على تواجد دولي أو متعدد الجنسيات أو أمريكي في الضفة وغزة.

أوضحت التطورات أن حدس عمرو موسى وأسامة الباز وخشيتهما من انزلاق المنظمة إلى صدام مع الأمريكيين يقترب من التحقق.. كما وضح أيضًا أن حديث أبو مازن «أنهم لا يخشون الصدام» قد دفع بالأمور بينهما إلى نقطة تهديد انعقاد المؤتمر، وذهب الفلسطينيون مباشرة من واشنطن إلى عمان وجاء بيكر في منتصف أكتوبر إلى المنطقة، ومع ذلك قام عرفات بموافاة الرئيس مبارك عن طريق سعيد كمال في 14 أكتوبر 91 برسالة تعكس نيته في عدم تقديم القائمة الفلسطينية للوفد حتى تحل مسألة تمثيل القدس، وأن المطلوب تضمين اسمي حنان عشراوي وفيصل الحسيني في الوفد الفلسطيني أو فيصل الحسيني في الأردني.. وأضاف أن هناك عناصر كثيرة ضاغطة على القرار الفلسطيني ويجب أخذها في الحسبان.

وحضر وزير الخارجية الأمريكية بيكر إلى القاهرة بعد ظهر 13 أكتوبر والتقى وزير الخارجية عمرو موسى، وشاركت في اللقاء، ودار الحديث – مرة أخرى – حول التمثيل الفلسطيني ورغبة الأمريكيين في الحصول على القائمة الفلسطينية حتى يمكنهم إطلاع شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي عليها، وكشفت المواقف الأمريكية عن قدر كبير من الحذر – إن لم تكن الخشية الأمريكية – في عدم إثارة غضب إسرائيل وذلك عندما نوقشت مسائل مثل تحدث الفلسطينيين أمام المؤتمر أو أسلوب تسليم الدعوات لهم.

وجادلت من جانبي دينيس روس مستشار بيكر مشيرًا إلى أن هذا الأسلوب لا يضعف في الحقيقة الفلسطينيين، ولكن يكشف عن ضعف الإدارة الأمريكية مما يجعلني وغيري نتشكك في حقيقة القدرة الأمريكية للضغط على إسرائيل عندما يحين الوقت لذلك.

كان يجمعني بدينيس روس علاقة عمل إيجابية، وخلال زيارات بيكر للقاهرة على مدى الفترة من أكتوبر 89 حتى موعد مغادرتي إلى إيطاليا كسفير لمصر في روما في نهاية صيف 1992 كنت أرتب دائمًا لأن أصحبه في سيارتي إلى الفندق في الوقت الذي كان وزير الخارجية المصرية يصطحب الوزير بيكر، وكانت فترة الثلاثين دقيقة بين مهبط الطائرة والوصول إلى الفندق – وهي الدقائق التي كان يستغرقها المرور في شوارع القاهرة المزدحمة – كفيلة بإتاحة الفرصة لي للتحدث مع روس حول فحوى التفكير الأمريكي ومفهوم الزيارة وأهدافها وانطباعاته عن زيارته لإسرائيل، حيث كنا نصمم دائمًا في القاهرة أن يأتينا الوزير الأمريكي بعد انتهاء كل الجولة لكي نحصل على الصورة النهائية للموقف، وكنت أسرع فور الالتقاء بوزير الخارجية المصرية بعد انتهاء الاستقبال وقبل بدء جلسات المشاورات الرسمية مع

الأمريكيين إلى التحدث معه حول ما علمته من روس، أو نضاهي المعلومات حتى نصل إلى التحليل الصائب للأمور والتوجهات.

تضمن الوفد الأمريكي في عضويته دبلوماسيين مرموقين منهم «إدوارد جيرجيان»، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، والذي عمل سفيرًا للولايات المتحدة أيضًا في كل من الأردن وسوريا، وكنت قد تعرفت إليه وقرينته فرنسواز الأرمنية الفرنسية الجنسية منذ أن عملنا معًا في موسكو في الفترة من 79 حتى 1982، ولقد استشعرت دائمًا صدق مشاعره للعرب ورغبته في مساعدتنا في إطار الحدود التي يسمح بها وضعه ومسئولياته، وأسهم ولا شك قربه من بيكر في تسهيل نقلنا أي رسائل للوزير الأمريكي إذا ما رغبنا أن نتجاوز بعض معاوني بيكر ممن لم نثق بهم.

كان هناك ريتشارد هاس، مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي سكوكروفت.. الذي يشغل حاليًا رئيس مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، وهو شخصية تتمتع بالصدق والأمانة، وأخيرًا لا يليق ألا نتطرق إلى «أهارون ميللر» الذي كثيرًا ما كان يختلف مع دينيس روس، رغم أنه نائبه في التخطيط السياسي، ويتخذ من المواقف ما يعكس تفهم وجهة النظر العربية.. الأمر الذي أدى به في نهاية المطاف إلى ترك خدمة الخارجية الأمريكية.

أخذت الأيام تقترب من نهاية أكتوبر 91 كما أخذ الجانب الأمريكي يكثف ضغوطه على أكثر حلقات السلسلة العربية ضعفًا، ألا وهي الفلسطينيون الذين كانوا دائمي الشكوى من الأسلوب الأمريكي في التعامل معهم أو تهديدهم، وكنا نتحدث مع الأمريكيين طوال الوقت، وهي فترة كانت اتصالاتنا التليفونية معهم بين القاهرة وواشنطن كثيفة، وكثيرًا ما تبدأ سعت 0600 صباحًا بتوقيت واشنطن عندما أطلبهم من القاهرة في منازلهم بواشنطن لمناقشة الكثير من المسائل التي تكون قد جاءت في برقيات سفارتنا بواشنطن الواردة في نفس اليوم أو بالمساء، وينبغي القول إن الشكوى لم تكن ذات مسار واحد، بل إن الأمريكيين أيضًا كانوا يعبرون بشكل دائم عن الضيق من مواقف الفلسطينيين وتراجعهم عن موافقات سابقة لهم على أمر ما، وكنا نتدخل بينهما لكي نعمل على تقريب المواقف. كان الاقتناع جازمًا لدينا بأن خطوة انعقاد المؤتمر الدولي وبدء المفاوضات بين العرب والفلسطينيين من جانب وإسرائيل على الجانب الآخر سوف تحقق فوائد للفلسطينيين والطرف العربي، بدلًا من هذا الشلل والجمود الذي كان يشهده مسرح النزاع، من هنا كانت مساهماتنا المستمرة

في نقل الأفكار وتقديم المقترحات وبذل الجهد لتحريك المواقف مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للتسوية مثلما اتفق عليها عربيًا.

ومع تقديم الدعوات الخاصة بالمؤتمر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قام الجانب الأمريكي بإحاطة جميع الأطراف بمجموعة الرسائل والتعهدات والتأكيدات المكتوبة التي قدمتها الولايات المتحدة لكل من الأطراف، وتضمنت هذه الكثير من النقاط المتعارضة، وفيما يتعلق بإسرائيل فقد جاء بخطاب بيكر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في 18 أكتوبر 91 العناصر التالية... وأقتبس:

- إن هذه الضمانات التي تقدمها أمريكا تمثل النوايا الأمريكية والفهم الأمريكي بالنسبة للمؤتمر والمفاوضات، وإن الولايات المتحدة لن تقدم ضمانات لأحد الأطراف تكون غير معروفة للأطراف الأخرى.
- إننا نعدكم بأن التزامنا بأمن إسرائيل لايزال دون مساس، وكذلك الالتزام بالحفاظ على تفوق إسرائيل نوعيًا.
- إن إسرائيل لها الحق في حدود آمنة ويجب الاتفاق عليها في مفاوضات مباشرة وتكون مقبولة من جيرانها.
- إن السلام معناه التوقيع على معاهدات سلام وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.
- إن أمريكا لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما أنها لا تؤيد استمرار السيطرة على أو ضم الأراضي التي احتلتها إسرائيل.
- لا تؤيد الولايات المتحدة الربط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة.
- وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن المحادثات ستجرى على مراحل، وفي البداية سيكون الهدف مفاوضات حول تسوية انتقالية لإدارة ذاتية تستمر لفترة خمسة أعوام، وتنتهي هذه المحادثات حول الفترة الانتقالية خلال عام، واعتبارًا من العام الثالث للفترة الانتقالية تبدأ المفاوضات حول التسوية النهائية.
- إن الولايات المتحدة، وطبقًا لوعد الرئيس فورد لرئيس الوزراء الإسرائيلي في أول سبتمبر 75 تؤيد ضمان أمن إسرائيل من أي هجوم من هضبة الجولان في أية تسوية شاملة مع

سوريا أو أي اتفاق سلام معها. والولايات المتحدة لم تحدد إلى الآن موقفها نهائيًا من مسألة الحدود، وعندما تضطر لذلك فإنها ستضع وزنًا كبيرًا لموقف إسرائيل بأن أية تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان، وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة مستعدة لعرض ضمان أمريكي لترتيبات الأمن على الحدود التي سيتفق عليها بين إسرائيل وسوريا وفقًا للتشريع الأمريكي. انتهى الاقتباس.

وعلى التوازي مع هذه الرسالة الأمريكية إلى إسرائيل، قام الأمريكيون بموافاة الجانب السوري برسالة تأكيدات أو ضمانات في نفس التاريخ، أي 18 أكتوبر 91 جاء بها:

- أن قبول سوريا المشاركة في هذا المؤتمر الذي تدعو له الولايات المتحدة يمثل خطوة هامة تفتح الطريق للتسوية الشاملة للنزاع العربى/ الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242، 338.
- أن هذا الخطاب يتضمن التأكيدات الأمريكية لنوايا أمريكا ومفاهيمها فيما يتعلق بهذا المؤتمر والمفاوضات بين الأطراف.
- أن هذه التأكيدات للأطراف يجب أن تتسق مع سياسة الولايات المتحدة ويجب ألا تختلف أو تتناقض مع مبادئ انعقاد المؤتمر.
- أن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تحقق الأمن والاعتراف للجميع بما فيهم إسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين.
- أن التسوية النهائية سيتم التوصل إليها من خلال مفاوضات ذات مصداقية، وأن القرار 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام تنطبق على كل الجبهات، بما فيها مرتفعات الجولان. وخلال فترة المفاوضات سوف تستمر الولايات المتحدة في رفض الاعتراف أو القبول بالإعلان الإسرائيلي الأحادي في تطبيق القانون الإسرائيلي أو امتداده للجولان، وكذلك سوف تمضي أمريكا في معارضة نشاطات إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام 67.
- أن وزير الخارجية الأمريكية يكرر المقترح الذي قدمه الرئيس بوش للرئيس حافظ الأسد يوم 31 مايو 91 في رسالته التي تضمنت استعداد الولايات المتحدة لأن تقدم ضمانًا للحدود التي ستتفق عليها إسرائيل وسوريا فيما بينهما مع أخذ العملية الدستورية الأمريكية في الحسبان.

كانت رسائل التأكيدات الأمريكية إلى كل من إسرائيل وسوريا تتناول نقطة مبهمة حول ضمان أمريكا للحدود التي سيتفق عليها بين الطرفين، وعلمنا بعد ذلك خلال الشهور التالية بما تعنيه هذه الفقرات، إذ أبلغني «جيرجيان» الذي عين سفيرًا لأمريكا في سوريا أن أمريكا كانت على استعداد للموافقة على إيفاد وحدات من الفرقة 101 المنقولة جوًّا للتواجد كعازل بين سوريا وإسرائيل فور توصلهما إلى اتفاق سلام، وقد تأكدت هذه الأخبار بعد ذلك في عام 94/ 95 وحتى مقتل إسحاق رابين عندما كان الجانبان السوري والإسرائيلي يتفاوضان في إيقاع سريع للتوصل إلى تسوية، وهي مفاوضات توقفت وأجهضت فور اغتيال رابين ومجيء حكومة الليكود تحت رئاسة بنيامين نتنياهو.

أخيرًا جاءت رسالة التأكيدات للفلسطينيين، وكانوا هم السباقين إلى المطالبة بها لخشيتهم من أبعاد الالتزامات الأمريكية التقليدية إلى إسرائيل وتأثيراتها الضارة على مصالحهم أو في تكبيلها لأيدي الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، لقد كشفت المفاوضات العربية الإسرائيلية وعلى مدى السنوات والعقود، المدى الذي نجحت فيه إسرائيل في تكبيل أيدي أمريكا عندما يتعلق الأمر بتقييد حرية العمل الدبلوماسي الأمريكي تجاه أي مسألة تكون إسرائيل طرفًا فيها، وليس ببعيد عن الذاكرة الالتزام الأمريكي الذي قدمه كيسنجر إلى إسرائيل في عام 75 بأن أمريكا لن تقدم أي مقترحات بخصوص السلام في الشرق الأوسط دون إطلاع إسرائيل عليها مسبقًا وللحصول على رأيها فيها، أي إجهاضها إذا ما كانت تتعارض مع الرؤية أو الموقف الإسرائيلي!!

تضمنت الرسالة إلى الفلسطينيين والمسلمة لهم رسميًّا أيضًا يوم 18 أكتوبر وإن كان قد وصلنا، كما وصل الفلسطينيين مسبقًا العديد من الصور الأولية التي تم تعديلها إلى نص نهائي، جاء به:

- أن الولايات المتحدة كانت على اقتناع دائم بأن المشاركة الفلسطينية في هذا الجهد أساسية من أجل نجاحه وأن أمريكا ترغب في إعلام كل الأطراف أنها لن تقدم أي تأكيدات لأي طرف لا تكون معروفة لبقية الأطراف.
- أن الولايات المتحدة على اقتناع بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من خلال مفاوضات جادة وحصول الفلسطينيين على حقهم في السيطرة على مقدرات الشأن الفلسطيني سياسيًّا واقتصاديًّا وكل ما يتعلق بحياتهم ومصيرهم.

■ أن الفلسطينيين هم وحدهم الذين لهم حق تشكيل وفدهم في المفاوضات... وسوف يكون هؤلاء من سكان الأراضي الذين يوافقون على فكرة المفاوضات وعلى مراحل نحو الحل. وأن أمريكا تعلم أهمية مدينة القدس الشرقية لدى الفلسطينيين، من هنا فإن أمريكا ترغب أن تؤكد أن أي قرارات يتخذها الفلسطينيون بالنسبة لتشكيل الوفد الفلسطيني في هذه المرحلة من المفاوضات لن يكون لها أي أثر فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين وطلباتهم بالنسبة لشرق المدينة التي يجب ألا يسمح بالعودة إلى تقسيمها مرة أخرى. من هنا فإن أمريكا لا تعترف بإجراءات الضم التي نفذتها إسرائيل لشرق القدس، كما أن الموقف الأمريكي يقوم على حق السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية في المشاركة في الانتخابات المتعلقة بإقامة سلطة الحكم الذاتي. وأن الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية والآخرين من خارج الأراضي المحتلة لهم الحق في المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية مع بدء هذه المفاوضات في العام الثالث للمرحلة الانتقالية.

■ ثم استعرض جواب التأكيدات الأمريكي أهداف المفاوضات والتسوية المرحلية أو الانتقالية والتحرك من خلال المراحل أو مساري المفاوضات، سواء الثنائي أو المتعدد.

كانت هذه الرسائل - بكل تعقيدات التزاماتها - وصياغاتها المطاطية و/ أو الدقيقة - تمثل الأسلوب الأمريكي في تجاوز مخاوف الأطراف أو خشيتها، وقد كشفت تجربة المفاوضات خلال السنوات التالية، مثلما يظهر لكل متابع مدقق، أن الكثير منها سقط ولم يتم الالتزام به، كما أن الأطراف ذاتها لم تصر على بعضها أو تخلت عنه بعد ذلك، إلا أن الحقيقة الجلية أن كل هذا الزخم الذي حاولت أمريكا حشده لهذه المفاوضات ساعدتها فيه مصر والقوى الدولية الأخرى، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي الذي كان يقترب من التحلل، ومن ثم حكمت الكثير من مواقفه آنذاك ظروفه الفعلية وانزواء قدرته التأثيرية أو أوروبا المتحدة التي كانت ترغب في الجلوس على المائدة بدون قدرة تأثير سياسي ولكن من خلال الإمكانيات المادية التي كان الأمريكيون يعولون عليها كثيرًا لتمويل أي تسوية شاملة قادمة مثلما تشهد الكثير من أدبيات هذه الفترة، كانت كلها تمثل مجموعة إجراءات وأفعال هدفها الأول والأخير تشجيع الأطراف على الحضور إلى قاعة المؤتمر والجلوس على مائدة المفاوضات لأول مرة في تاريخ هذا النزاع وبشكل شامل متكامل.

الفصل الثامن والعشرون

مؤتمر مدريد وبدء مفاوضات السلام على كل المسارات

اتفـق وزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السـوفيتي، أثناء زيارتهما لإسرائيل يوم 18 أكتوبـر 91 عـلى توجيه الدعوة نهائيًا لانعقاد مؤتمر السـلام يـوم 30 أكتوبر في مدريد، وكانت عدة مدن وعواصم قد طرحت نفسـها لاسـتضافة المؤتمر، إلا أن الولايات المتحدة رأت أن انعقـاده في مدريـد يحقق أهداف المؤتمر بسـبب اعتدال الموقف الإسـباني تجاه طرفي النزاع على مدى عقوده.

تضمنـت الدعـوة المسـلمة في العواصـم الكثـير مـن النقـاط التـي جاءت في رسـائـل التطمينـات المقدمـة للأطـراف، وشرحـت الدعـوة أهداف المؤتمر في الاسـتعداد لمسـاعدة الأطـراف لتحقيق تسـوية سـلمية عادلـة ودائمة من خـلال مفاوضات مبـاشرة تقوم على منهجـين، بـين إسرائيل والـدول العربية من ناحية وبـين إسرائيل والفلسـطينيين من ناحية أخـرى. ثم أشـارت الدعـوة إلى أن مفاوضات ثنائية مباشرة تبدأ بعـد أربعة أيام من افتتاح المؤتمـر ثـم تعقـد المفاوضـات متعـددة الأطـراف بعـد انقضـاء أسـبوعين من بـدء المؤتمر، وذلك من أجل تنظيم أعمال هذه المفاوضات التي يمكن أن تشـترك فيها أي أطراف راغبة في المشاركة.

أضافـت الدعـوة أن الدولتـين الراعيتين تعتقـدان أن هذه المفاوضــات المتعددة يمكن أن تركـز عـلى مسـائل تهم المنطقـة بكاملها مثـل ضبط التسـلح والأمن الإقليمـي/ المياه/ موضوعات اللاجئين/ البيئة/ التنمية الاقتصادية/ وأي موضوعات أخرى تتسم بالاهتمام المتبـادل. وقالـت الرسـالة إن الدولتـين الراعيتين قررتا دعـوة كل من إسرائيل/ سـوريا/

لبنـان/ الأردن/ وسـتتم دعـوة فلسـطينيين ويحضرون كجزء مـن وفد فلسـطينى/ أردني مشـترك، وستشـارك المجموعة الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويمثلهـا رئيـس المجموعة هولنـدا عندئذ... وذكرت رسـالة الدعوة أيضًا أنه سـتتم دعوة مجلـس التعاون الخليجي لإيفـاد أمينه العام إلى المؤتمر كمراقب وبقيـة الدول أعضاء مجلس التعاون للمشـاركة في تنظيم المفاوضات المتعددة، كما سـتدعى الأمم المتحدة لإيفاد مراقب يمثل السكرتير العام.

أوضحت رسالة الدعوة كذلك أنه لن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو نقض أية اتفاقات يتم التوصل إليها فيما بينهم... كما لن يكون للمؤتمر أية سـلطة لاتخاذ قـرارات بالنيابـة عن الأطـراف أو التصويـت على المسـائل المطروحة والنتائـج... ويمكن للمؤتمـر العـودة للانعقاد بموافقة الأطراف فقط... وأكدت رسـالة الدعـوة للمؤتمر أيضًا أنـه فيما يتعلـق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسـطينيين، الذين يشـاركون كجزء من الوفد الفلسـطيني الأردني المشـترك، فسـوف تتم المفاوضات على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبـات مرحلية للحكم الذاتي، وسـوف تجرى هذه المحادثات بهـدف التوصل إلى اتفاق خـلال عـام واحد. وفـور التوصـل إلى هذا الاتفـاق فإن ترتيبـات الحكم الذاتي ستسـتمر لفـترة خمسـة أعوام. وتبدأ مع العـام الثالث لفترة ترتيبات الحكم الـذاتي، مفاوضات حول الوضع النهائي.

كان التقديـر وقتهـا أن رسـالة الدعـوة للمؤتمـر وفعالياته تأتي وإلى حـد بعيد على هوى إسرائيـل، إذ إنهـا – أي الدعـوة – قـد اسـتجابت للكثـير مـن وجهـات النظر التحسـبيـة الإسرائيليـة التـي كانـت ترغب في الابتعـاد عن أي مؤتمـر يظهر وكأنه يمكنـه فرض رؤية أو تسـوية. ومـع ذلك كانت الرؤيـة في القاهرة أن انعقاد المؤتمر يمكـن أن يفتح الطريق إلى تحريـك فعلي لعملية سـلمية جـادة إذا ما صدقت نوايـا الأطراف في إقامة السـلام الحقيقي الذي جاءت الإشـارة إليه في صدر الدعوة للمؤتمر، حيث نصت على أن الولايات المتحدة والاتحـاد السـوفيتي مقتنعتـان بـأن هناك فرصـة تاريخية لدفـع احتمالات السـلام الحقيقي بالمنطقة على أسـاس قراري مجلس الأمن رقمـي 242 ، 338، وأن الهدف من هذه العملية هو السلام الحقيقي.

ومع إرسال خطاب الدعوة، أعلن الاتحاد السوفيتي، أثناء زيارة وزير الخارجية السوفيتية «بوريس بانكن» لإسرائيل، عن عودة العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية/ السوفيتية، وكانت هذه الخطوة تمثل أول نجاحات إسرائيل في المؤتمر.

صحب استلامنا في القاهرة لدعوة عقد المؤتمر الدولي، طلب أمريكي، أرسل إلى كل من إسرائيل/ الأردن/ سوريا/ ومصر لإيفاد ممثل لوزير الخارجية إلى واشنطن لإجراء مشاورات تسبق انعقاد المؤتمر وللتوصل إلى تقييم للأفكار وتحفيز المقترحات لتأمين أكبر قدر من النجاح لأعماله، وكلفني عمرو موسى، وزير الخارجية، بالسفر إلى واشنطن حيث وصلت إلى العاصمة الأمريكية يوم 25 أكتوبر لمشاورات مع الأمريكيين، في اليوم التالي اشترك فيها من الجانب الأمريكي كل من جيرجيان مساعد وزير الخارجية دينيس روس مدير التخطيط السياسى/ أرون ميللر نائب روس وأخيرًا بيرنز من قطاع الشرق الأدنى.

ورغم أن الدعوة للمؤتمر كانت تتناول الكثير من المسائل العامة المتعلقة بأعماله فقد كان الغموض هو السمة الغالبة حول الكيفية التي ستدار بها هذه الأعمال، من هنا كان هدفي في واشنطن هو التعرف على مكنون التفكير الأمريكي وخريطة الطريق التي يعدون لها خاصة أن معرفتي بالأمريكيين كانت تؤكد أنهم لا يمكن أن يتركوا ثغرة دون حساب الاحتمالات المحيطة بها وتأثيراتها.

ذكر جيرجيان في الاجتماع أنهم يهدفون من الحوار معنا، ومع غيرنا، والذي سيستمر في مدريد، إلى تحديد كيفية معالجة أبعاد المفاوضات الثنائية على الجبهات المختلفة وتأمين النجاح لها وأنهم بالتالي يولون أهمية للكلمات الافتتاحية للوفود وأن تسودها اتجاهات السلام والمرونة وبخاصة من جانب سوريا التي لا يزالون يتشككون في أنها لا تستشعر الارتياح تجاه حقيقة النوايا الأمريكية. وأضاف أنهم في الولايات المتحدة يرون أهمية في قيام كل طرف من الأطراف باتخاذ إجراءات لبناء الثقة ويشعرون بأن إسرائيل قد تقدم على بعض الإجراءات غير الأساسية، ويتوقع الأمريكيون أن يكون هناك استعداد مماثل لدى الفلسطينيين. وقال دينيس روس إنه ينبغي الابتعاد عن إثارة أي مواقف قد تعقد المفاوضات قبل بدئها رغم اعترافهم بشرعية كل هذه المواقف التي يمكن أن تصدر عن الفلسطينيين. وتساءل عما يمكن أن يقدمه الفلسطينيون للإسرائيليين في مقابل خطوات قد

تقـوم بهـا إسرائيل مثل التخفيـف من إجراءات العبـور إلى الأردن وغير ذلك من خطوات يمكن أن تسـهم في تسـهيل الحياة للمواطن الفلسطيني. وعلقت من جانبي أنني لا أتصور أن لدى الجانب الفلسـطيني ما يمكن أن يقدمه؛ لأنه هو الخاضع للاحتلال ولا يملك من أمر نفسه شيئًا سوى المقاومة.

تطرقت المشـاورات إلى المفاوضات السورية الإسرائيلية وقال روس إن لها وضعًا خاصًّا مختلفًا نظرًا لأن الطرفين يتحدثان معًا بشكل مباشر لأول مرة، كما أن التجربة الأمريكية مع سـوريا توضح أن الإطار الزمني لردود الفعل السـورية يكون متأخرًا دائمًا، وأنهم يدرسون حاليًّـا كيفية الدخول إلى هذه المفاوضات ومـا إذا كان الأصح هو التركيز على بحث جدول الأعمال مثلًا أو البدء بالتحدث في الإطار الفلسفي للتسوية، بمعنى بحث مفاهيم السيادة/ والأمـن وغـير ذلك، وربما التحـرك نحو الاتفاق على تحديـد المبادئ العامـة للحل، وأخيرًا طلب تقديم الأطراف لمقترحاتها، ثم تطويرها بمقترحات أمريكية، وذكرت من جانبي أنه – لما كانت سوريا تشغل الكثير من اهتمامهم – يمكنهم، أي الأمريكيون، اتخاذ بعض الخطوات التي يمكن أن تشـجع الرئيس الأسـد بشكل عام، ومنها على سبيل المثال العمل على تسهيل حصول سوريا على صفقة الدبابات التشيكية من طراز T72 وعددها مائتا دبابة ترغب براج في التخلـص منهـا، أو حصول سـوريا على حافز اقتصـادي من دول لها اتصالهـا بالولايات المتحدة مثل اليابان، وعقب الأمريكيون أنه يصعب لأسباب متعددة بحث موضوع الأسلحة لسوريا غير أنه يمكن النظر في بعض المساعدات والإجراءات الاقتصادية أو غيرها في إطار المفاوضات المتعددة إذا ما قررت سـوريا المشـاركة فيها، وطلبت من الأمريكيين أن يتحدثوا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي لكي يكون خطابه متسمًا بنفس الروح والاتجاهات التي أشاروا إليها بالنسبة لكلمات وبيانات الوفود العربية، كما أكدت أهمية عدم قيام العناصر المتشددة في إسرائيـل بأية خطوات في مجال بناء المسـتوطنات أو غيرها قـد تؤدي إلى عرقلة أعمال المؤتمر. وأوضـح كل مـن روس وجيردجيـان أنهما تحدثـا مع إسرائيـل في ذلك وطلبـا أن تثير مصر هذه المسـألة مـع إسرائيل مبـاشرة. وكتبت برقيًّـا إلى وزير الخارجية من واشـنطن بالموقف، وكان يسـتعد للسـفر إلى مدريد وأوضحت في تقريري أن الاجتماع كشف عن تقدير الجانب الأمريكي للدور الإيجابي الذي قامت به مصر وخاصة بالنسبة لتطوير المواقف السورية، كما

يأملون في استمرار الدعم المصري لهم من أجل التأثير إيجابيًا على المواقف السورية وحث دمشق على إبداء المرونة المطلوبة وكذلك بالنسبة للتحدث مع الفلسطينيين لاتخاذ مواقف إيجابية متوازنة مع أية خطوات تقوم بها إسرائيل في مجال بناء الثقة خاصة أنهم قد لاحظوا أن تشكيل الوفد الإسرائيلي يضم اثنين من المسئولين المختصين بالضفة وغزة وهو ما يعتبرونه مؤشرًا على وجود استعداد إسرائيلي لاتخاذ خطوات إيجابية في مجال بناء الثقة، ومع ذلك ضمنت تقريري أن الجانب الأمريكي لم يكشف، رغم سؤالي، عن وجود تصور كامل لديه حول شكل التحرك بالنسبة لمرحلة المفاوضات الثنائية أو بالنسبة للدور المصري المباشر فيها. من ناحية أخرى أوضحت في تقريري البرقي أن الأمريكيين يتحدثون بإيجابية عن الدور السوفيتي واستعداد السوفيت للتجاوب مع التحركات الأمريكية، ولم أتطرق بالتحليل إلى رؤيتي أو تقييمي لهذا الأمر الذي كنت أراه طبيعيًا للغاية في ضوء أوضاع الاتحاد السوفيتي وقتها، بعد محاولة الانقلاب ضد جورباتشوف في 20 أغسطس 1991 واقتراب الدولة السوفيتية من الانهيار الذي تحقق فعلًا مع مقدم نهاية هذا العام.

وغادرت العاصمة الأمريكية مساء يوم 27 أكتوبر ولدي تقييم عام بأن الأمريكيين لا يملكون فعلًا فكرة محددة واضحة للكيفية التي ستسير فيها المفاوضات وأنهم يقتربون من المشكلات بمفهوم «التحسس والتجربة والخطأ ثم اختيار الأسلوب الذي يكشف عن فرص للنجاح».

وصلت فندق «الريتز» بالعاصمة الإسبانية قبل ظهر يوم 28 أكتوبر لأجد الكثير من أعضاء الوفد المصري قد سبقوني إليها... وكان عمرو موسى وزير الخارجية سيصل إلى مدريد في مساء هذا اليوم.

كنت كمدير مكتب وزير الخارجية قد ترأست بالقاهرة مجموعة العمل الدبلوماسية والفنية التي صحبت الوزير المصري، وأخذت في توزيع وتقسيم المهام على كل أعضاء الوفد، سواء من أعضاء مكتبي أو بقية أعضاء الخارجية، ثم الآخرين من الأجهزة المصرية الأمنية الأخرى مثلما جرت العادة عندئذ. وكان الوفد يضم أيضًا مجموعة محترمة من أساتذة الجامعات المصرية المتخصصين في مسائل وموضوعات كنا نقدر فائدة الاعتماد عليهم في تقييمها في حينه.

توافدت الوفود العربية وبقية الأطراف المشاركة، وبدأنا سلسلة اجتماعات مع كل وفد على حدة لقياس المواقف والنوايا... وقام الوفد الفلسطيني بتوزيع نص رسالة أرسلها فيصل الحسيني إلى كل من قنصل أمريكا والاتحاد السوفيتي في القدس يوم 27 أكتوبر، تضمنت:

> **«أن الموقف الفلسطيني وقد تلقى رسائل التطمينات والدعوة فإن الفلسطينيين يعلنون أن موقفهم هو المشاركة مع التمسك بالموقف السياسي الكامل والبرامج السياسية الفلسطينية وبحقهم في إثارة أي قضية يرغبون في بحثها وبترابط مراحل التسوية ووقف الاستيطان مع بدء أعمال المؤتمر».**

وأضافت الرسالة الفلسطينية أن الفلسطينيين ينظرون بارتياح إلى موقف القوتين الراعيتين حول المرحلة الانتقالية وتشجيع الانتقال السريع والمنظم للسلطة من الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، بحيث يتمكن الفلسطينيون من السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية والسيطرة على مفاهيم المياه/ الأراضي/ السكان/ والمواطنة، بجانب الأذرع التشريعية والقضائية، وهي كلها من ضمن هذه التصنيفات. ثم تناولت رسالة فيصل الحسيني «أننا نفهم أن موقفكم هو أن الكونفدرالية ليست مستبعدة كنتيجة محتملة للمفاوضات في هذا السياق، ونحن لن نتخلى عن حقنا في الدولة المستقلة». ثم وصلت رسالة الحسيني إلى نقطة محورية عند تناولها لدور منظمة التحرير الفلسطينية؛ حيث قالت:

> **«إن حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت ألا تكون مشاركة بشكل مباشر وبارز في العملية في الوقت الحاضر لا تمس بأي صورة من الصور صفتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده والجسم الوحيد المخول والقادر على التفاوض أو عقد الاتفاقيات باسم الشعب الفلسطيني، ونحن بالتالي نتوقع مشاركتها الكاملة في العملية في مرحلة لاحقة واستئنافًا كاملًا للحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وبأقرب وقت مستطاع».**

جـاء هـذا الإعـلان الفلسـطيني بمثابـة ضربة مؤثـرة في مواجهـة إسرائيل التـي كانت تسـعى لتهميـش المنظمة، واسـتثير الأمريكيون، وقلنا لهـم: «لا تتوقعـوا أن تتنازل المنظمة عـن دورهـا إطلاقًـا، وكان من الصعب عليهـم - أي الأمريكيين - اتخاذ أي إجراء سـوى التهديد والوعيد، فقد سبق السيف العذل وأصبح الجميع متواجدين في مدريد، بل وتأكيدًا لدور المنظمة في تسـمية الوفد الفلسـطيني، غـادر بعض أعضاء الوفد مدريد في مسـاء يوم 29 أكتوبر لمقابلة مع الرئيس عرفات في الجزائر، وعادوا فجر يوم 30 أكتوبر للمشـاركة في المؤتمر، ووصلت الرسالة للجميع.

وحانـت سـاعة المؤتمـر وانتقلنا من فنـدق «الريتز» إلى قصر الشرق الملكـي في مدريد في توقيـت مبكر صباح يوم الأربعاء ثلاثين أكتوبر، بعدد من الأتوبيسـات الصغيرة، وأُخذت بجمال ورونق القصر ومساحاته الكبيرة، ومع ذلك لم يدهشنـي هـذا الأمـر؛ إذ إنها إسبانيا صاحبة الإمبراطورية اللاتينية التي انطلقت باكتشافاتها في النصف الغربي من العالم في بداية القـرن السـادس عشر وانتـشرت في المحيطين الأطلسي والهادي. كانـت إحدى اللحظات المؤثـرة قـد ملكت نفسي عندما صحبت عضـو الخارجية الإسـبانية المصاحـب لوفدنا إلى حدائـق القـصر، وأخذنا الدبلوماسي الإسـباني في جولـة إلى الحديقة الجنوبية لكي نشـاهد أثـرًا قديـمًا لبوابـة حجرية أندلسـية، بها كتابـات قرآنية، وقـال إن هذه هي إحـدى بوابات القصر الإسـلامي القديم وآخر نقطة وصلت إليها القوة الإسـلامية في شـبه جزيرة أيبريا، كان الدبلوماسي الإسـباني مجاملًا للغاية إلا أن إشـارته لانتصار المسيحية الغربية على القوة الإسلامية في الأندلس دفعتني إلى قول ظهر وكأنه عابر، إن المسلمين الأتراك كانوا في نفس التوقيت تقريبًا يغيرون الجغرافيا الدينية والسياسية هم كذلك في الجانب الشرقي من القارة الأوروبية القديمة.

كان مـن الواضـح وبجـلاء كبير أن هـذا المؤتمر وهـذه القمـة الأمريكية - السـوفيتية، تعقـد تحـت هيمنة أمريكيـة كاملة وبازغـة وأن الرئيس السـوفيتي جورباتشـوف رغم كل محاولاتـه في الظهـور في دور القريـن المتكافـئ مع الرئيـس بوش والجانـب الأمريكي، فقد عكس الموقف والصورة السيطرة والسـيادة الأمريكية والنتائج الفعلية التي وصلت إليها خلاصـات ونهايـات الحـرب البـاردة أي الانتصار الأمريكـي السـاحق، كان الأمريكيون

يقـدرون أنهـا فرصة حقيقية غير مسـبوقة لتحقيق السـلام بـين العرب وإسرائيـل، وحدد الأمريكيـون رؤيتهم في خطاب الرئيس بوش بقوله إن الهدف هو تحقيق السـلام من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف وأن المخرج للموقف هو الحلول الوسط والأخذ والعطاء المتبادلان، وأن يتحقق السـلام بواسطة أطراف النزاع أنفسهم لا أن يفرض عليهم بواسطة قـوى خارجيـة ووجود آليـة عملية للتحرك قدمًا، وبالنسـبة للاتحاد السـوفيتي كان الهدف هـو الإبقاء على الوضع المتكافئ لإمبراطورية سـوفيتية تنـزوي، ولم تعد هناك قدرة لإخفاء الاضمحـلال في الدور والتأثير السـوفيتي، وأشـار جورباتشـوف، الرئيس السـوفيتي، في معرض حديثه حول السـلام والاسـتقرار في الشرق الأوسـط إلى تشـبع المنطقة بالأسلحة وخاصـة التكنولوجيـا النوويـة وغير ذلك من أسـلحة الدمار الشـامل، ولا شـك أن هذه الإشـارة لم تخف على الأمريكيين الذين فهموا التلويح السـوفيتي على أنه «ما دمتم تعطوننا دورًا فسـوف نلعب إيجابيًّا في مسألة السيطرة على مسائل التسلح في المنطقة»، وهو موضوع كان يشغل الأمريكيين فعلًا بعدما حققوا الانتصار الساحق لأنفسهم في المنطقة.

وفيما يتعلق بمشـاركة دول المجموعة الأوروبية، فقـد تحدث «هانز فندير بروك» بتأكيد التـزام دول المجموعة الأوروبية في تعزيز جهد السـلام ودعا إلى تخـلي العرب عن المقاطعة الاقتصاديـة لإسرائيل مقابل وقف إسرائيل للاسـتيطان في الأراضي المحتلة، وهي نصيحة كان وزيـر خارجية مصر قد ذكرها للفلسـطينيين ولم يأخذو بهـا في يونيو 91. وانتهى اليوم الأول للمؤتمر دون صدامات أو أزمات، إلا أنه كان علينا أن ننتظر انعقاد اليوم الثاني لكي نستمع لما ينوي رئيس الوزراء الإسرائيلي قوله.

وفي حديـث ممثـل الفلسـطينيين الـذي جـاء بعـد البيـان الأردني، دعـا الدكتـور حيدر عبد الشافي إلى إقامة دولة فلسطينية بعد فترة انتقالية موضحًا أن قبول الفلسطينيين بمرحلة انتقاليـة في الأراضي المحتلـة لا يعنـي أن تتحول هـذه المرحلة إلى وضع دائـم... كما طالب بحمايـة دولية للشـعب الفلسـطيني خـلال المرحلـة الانتقالية. واسـتلفت النظـر أن حيدر عبد الشـافي ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بالاسم عندما قال إنها أطلقت مبادرتها للسلام عام 1988 على أسـاس قراري مجلس الأمـن 242، 338. وأعلن أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسـطينية المسـتقبلية وأن ضم إسرائيل لها يظل أمرًا غير شرعي، ولوحظ أيضًا أن

حيدر عبد الشافي استشهد بياسر عرفات صراحة عندما ذكر أن الرئيس عرفات، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 74 قال لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي، لقد كنت شاهدًا أيضًا لهذا البيان التاريخي وقتها، وحيث كرر عرفات هذه الجملة مرات، عكست صدق النوايا والتحذيرات أيضًا.

حان دور رئيس الوزراء الإسرائيلي، ولكي يتحدث بأسلوب وأفكار مستفزة للجميع أدت إلى توتر الموقف وخروج الجلسة الثانية للمؤتمر في يومه الثاني عن وقارها المطلوب.

- قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي سردًا مفصلًا لتاريخ ومبررات إنشاء دولة إسرائيل مؤكدًا أن قيام إسرائيل لم يكن من صنع الأمم المتحدة وإنما كان ثورة ضد الحكم الأجنبي الإمبريالي مع التأكيد أيضًا على واحد من أهم مبادئ الفكر الصهيوني وهو مبدأ تجميع اليهود من كافة أنحاء العالم في إسرائيل.
- واتهم الحكومات العربية باستغلال الحرب الباردة في صراعها مع إسرائيل بحشد التأييد العسكري والسياسي والاقتصادي للعالم الشيوعي في مواجهتها وحولت نزاعًا محليًا إقليميًا إلى برميل بارود دولي، وأدى ذلك إلى إغراق الشرق الأوسط بالأسلحة.
- كما زعم شامير أن اجتماع مدريد الذي هو ثمرة جهد أمريكي متواصل إنما يقوم على مشروع السلام الإسرائيلي الذي قدمه في مايو 1989 والذي يستند إلى اتفاقات كامب دافيد.
- وأسقط صفة المؤتمر عن «مؤتمر مدريد» حيث ذكر أنه بموجب المبادرة الأمريكية فإن هدف هذا اللقاء هو إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها ثم إجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول موضوعات إقليمية، ومع ذلك فقد وافقت إسرائيل على أن يسبق المباحثات الثنائية المباشرة هذا التجمع الاحتفالي.
- كما طالب بشجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل وكذلك إلى شجب التصريحات التي صدرت عن مؤتمر طهران.
- وحث الدول العربية على تمكين اليهود الراغبين في الخروج منها من تحقيق رغباتهم.
- ومع تجنب رئيس الوزراء الإسرائيلي الإشارة بأي صورة من الصور إلى قراري مجلس

الأمـن 242 و 338 ومبـدأ مبادلة الأرض بالسـلام فقـد ذكر أنه يعلم أنه سـيتلقي من شركائه في المفاوضات مطالب إقليمية من إسرائيل مشـيرًا إلى أن هذه المطالب الإقليمية لا علاقـة لها بطبيعـة الصراع العربي الإسرائيـلي حيث إن هذا الصراع سـابق على حيازة إسرائيل ليهوذا والسامرة وغزة والجولان.

■ وكرر إسحاق شامير النغمة الإسرائيلية المعتادة بأن تعداد الإسرائيليين أربعة ملايين نسمة يسـيطرون على 28 ألف كيلومتر مربع فقط، بينما يبلغ تعداد العرب 170 مليون نسـمة يسـيطرون على 14 مليـون كيلومتر مربع. (يلاحظ أن المسـاحة التي أوردها بخصوص إسرائيل تشمل الأراضي المحتلة).

ألقـى وزيـر خارجيـة لبنان، فـارس بويز، بيانـه، وتبعه فـاروق الشرع، وزيـر خارجية سـوريا، أكـد الشرع أن المؤتمر ليس اجتماعًا احتفاليًّا مثلما كان أحـد الأطراف يرغب فيه - قاصدًا إسرائيل - بل هو حدث دولي كبير يستهدف السلام الحقيقي وليس المكاسب الآنية لطرف من الأطراف. واتهم إسرائيل بالكثير من الممارسـات اللاإنسـانية وغير القانونية على مـدى العقـود، ثم انتقد بشـكل غير مبـاشر - مما أثار اسـتغرابنا - معاهدة السـلام المصرية الإسرائيليـة حيث اتهـم المعاهدة الموقعة في 79 بتمكين إسرائيـل من إعلان ضم القدس في عـام 1980 والجـولان عام 81. وقـرر رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يقـوم بتصعيد الموقف فشـن هجومًـا على سـوريا في تعقيبه على بيـان فاروق الشرع، وقال إن سـوريا ليسـت هي النمـوذج للحرية، كـما أنها تهدر حقوق الجالية اليهودية السـورية المقيمـة بأراضيها، كما أن سـوريا تحتضن جماعـات إرهابية في أراضيهـا وتحتل أراضي لبنـان، وأسرع الوزراء العرب بالـرد على المسـئول الإسرائيلي سـواء وزير خارجيـة الأردن كامل أبو جابـر، أو حيدر عبد الشافي أو كل من بويز وفاروق الشرع، ودار سجال بين الأطراف تبادلوا خلاله الاتهامات، في تكـرار لما شـاهدته كثيرًا وعلى مدى الأعوام منذ ذهـابي إلى وفد مصر لدى الأمم المتحدة لأول مرة في عام 74 حتى اليوم.

كان الموقف المصري الذي تحدث به عمرو موسـى، وزير الخارجية المصرية مثالًا للحزم تجـاه إسرائيـل والدعـم للموقف العـربي في الوقت نفسـه، وأوضـح موسـى أن مصر وهي الشريك والند الكامل في السعي من أجل السلام لن تترك عقبة لا تزيلها أو دربًا لا تسلكه

أو آفاقًا لا ترتادها من أجل النهوض بمسئولياتها حيال أشقائها العرب والفلسطينيين، كما حذر الوزير المصري إسرائيل من أنه لن يكون هناك هروب من القرارين 242، 338 وضرورة إيقاف بناء المستوطنات. كان إعداد البيان المصري قد استغرق وقتًا طويلًا بالقاهرة، وأخذ عمرو موسى يعاود قراءته وإدخال التعديلات عليه لفترة طويلة وغادرت القاهرة إلى واشنطن وهو لايزال يقلب أفكاره الأساسية، الأمر الذي لم نتمكن من إعداده في صيغته النهائية وترجمته الإنجليزية الرسمية إلا في فجر يوم 31 أكتوبر وبعد صعوبات شديدة وتهديد لأعضاء الوفد، وفي مقدمتهم السكرتير الأول عبد الرحمن صلاح عضو الوفد ومكتب وزير الخارجية المسئول عن إعداد البيان للتوزيع والنشر وكذلك نسخة القراءة للوزير المصري، وقبل الجلسة التي تقرر أن يتحدث فيها عمرو موسى أخذنا نسير معًا حول بهو القصر الداخلي في بلكونة مربعة يصل طولها عشرات من الأمتار، وأخذنا نتحدث عن أهمية اللحظة التاريخية، وهو وزير خارجية مصر التي تجمعها معاهدة سلام مع إسرائيل منذ أكثر من اثني عشر عامًا، وأنه وهو يقف مع أمته، فإن وجهة نظر ورؤية بلاده ورئيسها السادات قد أثبتت صحتها من حيث الدعوة للتفاوض كسبيل لتحقيق الأهداف وإن كنا معًا لا نثق في صدق النوايا الإسرائيلية التي يجب ألا تترك لكي تخدع العالم، بل يجب المضي دائمًا نحو عزلها وتضييق الخناق حولها وفضح حقائق مواقفها، وأكدت لوزير الخارجية اقتناعي بأن خطابه وأسلوب إلقائه إياه سوف يأخذه كشخص إلى آفاق أكثر قيمة في تاريخ الدبلوماسية المصرية، وهو الأمر الذي تحقق فعلًا، قلت لعمرو موسى في نهاية هذه الجلسة: لقد مررت بتطعيم المعركة الحقيقي وخرجت سالمًا ورائعًا.

وحان موعد اللقاء مع إسحاق شامير حيث كان يرغب في لقاء وزير الخارجية المصرية واجتمعنا في مساء الخميس 31 أكتوبر في غرفة مزدحمة من حجرات الفندق... كان يوجد مع شامير «بنيامين نتانياهو» نائب وزير الخارجية وقتها وإلياكيم روبنشتانين مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي وعدد آخر من كبار المسئولين... وكنت والدكتور رضا شحاتة مدير الهيئات الدولية بالخارجية ونبيل فهمي، عضو مكتب الوزير بصحبة عمرو موسى على الجانب المصري.

دار الحديث، وعرض عمرو موسى رؤية ومواقف مصر وأننا نتوقع الجدية والمصداقية

في كل هذا الجهد الذي نطلقه اليوم، ورد شامير، وفي حضور نتنياهو بأكثر المواقف تشددًا، قال إنه لن يتجاوز تنفيذ فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين وإنه لا يمكن أن يتجاوز هذه المرحلة إلى المجهول أو يوافق على إقامة دولة فلسطينية يمكن أن تهدد، بل ستهدد إسرائيل في مستقبل الأيام، وأوضح أنه سيتفاوض ويتفاوض، ويبقي على التفاوض لمدة عشرة أعوام، ولن يسلم بشيء أو يعطي الفلسطينيين شيئًا.

واستثارنا هذا الموقف الإسرائيلي الصارخ في صراحته، وجادل عمرو موسى، إلا أن نوايا شامير كانت واضحة، ولسنوات طويلة منذ ذلك التاريخ في أكتوبر 91 وأثناء وجودي في الأمم المتحدة مندوبًا لمصر في الفترة من 99 حتى 2004 وقبلها عندما مثلت مصر سفيرًا لها في إيطاليا في الفترة من 92 حتى عام 96 أخذت أكرر على الجميع هذا الموقف الذي ذكره شامير والذي أعتقد أن نتانياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي لمرتين، في سنوات 96/ 99 ثم 2009 حتى كتابة هذه السطور لن يتخلى عنه بحال من الأحوال إلا تحت ضغوط هائلة من كل القوى الدولية، وهو ما لا أراه متاحًا حاليًّا، وقد يرد على ذلك بالقول: ولماذا إذن خضتم في عملية سلام تعلمون مسبقًا بعدم صدق النوايا الإسرائيلية تجاهها؟ ويجيء الرد بالقول إن البدائل غير متاحة، من هنا فإن التفاوض وعدم التنازل عن الأساسيات يجب أن يكون هو المنهج الذي نستطيع من خلاله تصعيد الضغوط وتضييق الخناق وجمع التأييد وتحقيق الوحدة العربية حول المواقف وتمكين الفلسطينيين من وحدة العمل المشترك، وبما قد يحقق في مستقبل الأيام والسنوات فرض الإرادة العربية على إسرائيل.

أثرنا الأمر مع بيكر وكل مساعديه، وأشرنا إلى نيتنا في العمل على ربط المسار الثنائي بالآخر المتعدد، وأنه إذا ما لم تحقق المسارات الثنائية - وبخاصة الفلسطيني - أي تقدم ملموس يعكس نوايا إسرائيلية جادة، فسوف نتخذ من المواقف ما يؤدي إلى إجهاض أي حدوث لتقدم موازٍ على المسار المتعدد الذي كان يفترض أن يكون الجائزة الحقيقية لإسرائيل، وكانت التبريرات الأمريكية كثيرة، وأنه ينبغي تشجيع إسرائيل على المضي في طريق السلام عن طريق العمل المشترك معها إقليميًّا وفتح الأبواب لها وليس إغلاقها لحين تبين نواياها، ولم نقتنع بالآراء الأمريكية والأوروبية وقررنا انتظار نتيجة الانتخابات الإسرائيلية التالية لعلها تأتي بمسار جديد في موقف إسرائيل.

أمضينا في مدريد عدة أيام إضافية نتابع أعداد الوفود العربية وإسرائيل لمفاوضاتها الثنائية لأول مرة، وتلقينا من الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن، ورئيس الوفد السعودي أمام المؤتمر دعوة لغداء خارج مدريد في الريف الإسباني المحيط بالعاصمة الإسبانية يوم السبت 2 نوفمبر، وذهب الوفدان المصري والسعودي في أتوبيسات صغيرة إلى أحد المطاعم المشهورة بتقديم وجبات المشوي بكل أصنافه وتمتعت بوليمة، أخذت أتحدث بها مع الأمير بندر طوال سنوات تالية، لم يظهر الأمير بندر كثيرًا في كواليس المؤتمر، كما أن جلوسه جاء في قاعة الأعمدة بقصر الشرق، خلف عمود كبير منع رؤيته بالمؤتمر، وكذلك حجب قدرته على مشاهدة تطورات الاجتماع، وأخذ يشتكي لسنوات من هذا الوضع، الذي كنت أعتقد أنه مريح للغاية له. وعرض الأمير بندر أن يضع تحت إمرة عمرو موسى إحدى الطائرات لاصطحابه للقاهرة، وجاءت طائرة بوينج 707 من باريس بها عدة قمرات للإقامة، وغادرت مع عمرو موسى إلى القاهرة وعاد بقية أعضاء الوفد المصري بعد استكمال الاجتماعات خلال أيام هم الآخرون إلى القاهرة بالطيران التجاري.

وبالطائرة أخذنا في تقييم أعمال المؤتمر وإنجازاته وإنجازاتنا، وقدرنا أن الكثير سيتوقف على الأداء والالتزام الأمريكي بدفع التسوية وعدم القبول بمراوغات شامير والليكود، أو العمل على إقناع المجتمع الإسرائيلي ويهود أمريكا أن هذه الجماعة الحاكمة لا تخدم المصالح المستقبلية الحقيقية لإسرائيل، قدرنا أيضًا أن الدور السوفيتي قد انزوى لسنوات طويلة حتى يستعيد السوفيت صحة اقتصادهم وأوضاعهم ولم يكن يدور بأضغاث أحلامنا أو تحليلنا أن الاتحاد السوفيتي - هذه الإمبراطورية المتسعة ذات القدرة النووية القادرة على تدمير الولايات المتحدة مرات متعددة - سوف يختفي خلال ستين يومًا من هذا الحديث، أما دور الجماعة الأوروبية فكان يتحرك كالعادة بالحذر التقليدي وطبقًا لإيقاع أضعف حلقاته أو في اتساق مع مواقف الدول التي تأخذ مصالح إسرائيل في الحسبان، وأخيرًا باتخاذ مواقف لا تستثير غضب الأمريكيين ولكن تتقدم عنهم ببعض الخطوات وبما يؤهل لقيام أمريكا في فترة تالية باللحاق بالأوروبيين إذا ما كانت الظروف صالحة لذلك. كان وزير الخارجية يرى أهمية التحرك السريع لدفع التسوية الفلسطينية وبقية التسويات الثنائية العربية الإسرائيلية مع التعبير عن حسن النوايا وصدقها فيما يتعلق بالمسارات المتعددة، إلا

أنه كان مطلوبًا أيضًا عدم السماح بأن يسبق المسار المتعدد الأخرى الثنائية، من هنا كان من المهم إحكام الموقف وبشكل لا يؤدي إلى تغيير كيفي رئيسي في علاقات الإقليم مع إسرائيل إلا بعد أن تقدم من المواقف الثنائية مع كل الدول المحتلة أراضيها والفلسطينيين، ما يؤشر إلى صدق نواياها في السلام والتعاون.

وطلب وزير الخارجية مني أن نعيد إطلاع الفلسطينيين على كل أوراق ووثائق مفاوضات الحكم الذاتي الكامل في الفترة من 79 حتى 1982 وأن نعرض عليهم الجلوس مع أعضاء الوفود المصرية التي تفاوضت بالنيابة عنهم إبان فترة القطيعة للحصول على خبرتها المتراكمة في التفاوض مع الإسرائيليين الذين تتمتع أطقمهم بإمكانيات وخبرات عالية دائمًا.

تحدثت مع وزير الخارجية أيضًا حول الحاجة لإعداد الكثير من الأوراق لمساعدة الوفود العربية والعمل في إطارها عند إطلاق المحادثات المتعددة وللقيام بالدور المصري التقليدي في قيادة العمل العربي في هذه المجالات التي كان من المنتظر أن تحظى بالاهتمام الدولي والإقليمي... وفور العودة إلى القاهرة تم تشكيل عدة مجموعات عمل مصرية من وزارة الخارجية والأجهزة السيادية المصرية الأخرى ومعها خبراء من أعضاء الوزارات والحكومة لإعداد الأوراق التي سيتم التقدم بها أمام اجتماعات لجان المسار المتعدد، كان الإعداد يتناول الأمن الإقليمي والحد من التسلح، والتعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي/ المياه/ البيئة/ ومسائل اللاجئين، وأخذنا، مرة أخرى، نعمل على مقربة مع الأمريكيين لكي نتعرف نواياهم بالنسبة لخططهم في موضوعات التعاون الإقليمي في كل عناصره.

جرت في الأيام التالية لمؤتمر مدريد اجتماعات أولية بين وفود إسرائيل، ووفود الدول العربية، سواء الفلسطينيون والأردنيون، أو سوريا، وعقدت اللقاءات في الولايات المتحدة وأخذت التقارير تتوارد إلينا عن تقدم أو لا تقدم، وأخذنا نتابع وننصح ونقدم التوصية لمن يقبلها، على الجانب الآخر أخذ الأمريكيون والروس يعدون لإطلاق اجتماعات المسارات المتعددة في مؤتمر موسكو الذي تقرر انعقاده يومي 28/ 29 فبراير 1992.

ذهبنا مرة أخرى إلى هذا الاجتماع، وسط مظاهرة دولية كبيرة تستهدف العمل على تطبيع علاقات إسرائيل ببقية دول إقليم الشرق الأوسط، وغابت كل من سوريا ولبنان، وحيث

كان الرئيس الأسد يعارض أن تتحرك الأمور في اتجاه تسهيل علاقات إسرائيل بالإقليم ما دامت لم تظهر النوايا الإيجابية في الانسحاب من الأراضي المحتلة وتستجيب لمطالب الفلسطينيين. وعقدت اجتماعات موسكو في مقر اتحاد العمال الروسي بقاعة الأعمدة، وتحدث أمام الاجتماع الرئيس يلتسن، وهو رئيس روسيا الفيدرالية، الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفيتي الذي كان قد تحلل مع أول يناير 1992.

ورغم أن الاجتماع كان يعقد في ضيافة روسيا، فقد كان الواضح أن المضيف الحقيقي والمحرك الأساسي لكل الأوضاع والتطورات هو وزير خارجية أمريكا والطاقم المصاحب له، وأن وزير خارجية روسيا أندريه كوزاريف الذي ورث مقعد وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي من الكبار، أمثال «ليتفينوف»/ «مولوتوف»/ «جروميكو»/ و«شيفرنادزة، كان مجرد ضيف لا أثر أو وجود له، ومازلت أعتقد أن هذه الفترة في تاريخ الدبلوماسية الروسية تمثل في تقديري، وفي تقدير الكثير من أصدقائي من الدبلوماسيين الروس أكثر الفترات صعوبة في تاريخهم المهني.

أسرع الأمريكيون في إطلاق المسارات المختلفة، وعقدت على مدى الفترة من مايو 92 حتى نهاية أكتوبر 92 جولتان للمحادثات التي غطت كل المسارات المتعددة المتفق عليها والمشار إليها سابقًا.

ورغم أننا أعددنا الكثير من الأوراق والدراسات التي اشتركت فيها الكثير من الهيئات المتخصصة المصرية لصياغة مواقف ورؤية مصر، والحقيقة أنني كثيرًا ما دهشت للحماس الذي كنا نعمل به والجدية التي كانت وفودنا تمارس بها عملها في هذه المفاوضات المتعددة، وأننا على الجانب الآخر لم نفقد القدرة على التقييم الصحيح للأمور، وأن حديث شامير لعمرو موسى «أنهم سوف يتفاوضون مع الفلسطينيين لعشرة أعوام دون أن يسلموا لهم بشيء»، كان يمثل دائمًا جرس الإنذار الذي لا يجب أن يغيب عن نظرنا، وغادرت موقعي إلى جوار عمرو موسى في نهاية أكتوبر 92 لكي أشغل منصب السفير المصري لدى إيطاليا ومنظمة الأغذية والزراعة في روما، وأبقي على المتابعة اللصيقة للتطورات لعلي أعود للعب دور فيها يخدم بلادي وقضاياها أو قضايا الأمة العربية.

الفصل التاسع والعشرون

ما بين أوسلو وكامب دافيد وقرار مجلس الأمن 1515

أبقيت، فور وصولي إلى مقر عملي الجديد في روما، في نهاية أكتوبر 1992 على المتابعة اللصيقة لتطورات المفاوضات الثنائية والأخرى المتعددة التي كانت تجرى على مدى هذه الفترة في عواصم دولية كثيرة، منها في أوروبا، والأخرى في الولايات المتحدة، ورغم أن المفاوضات الثنائية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي كانت تدور في واشنطن بإيقاع وحماس شديدين؛ فقد كشفت التطورات - وبعد وصول اليسار الإسرائيلي إلى السلطة في إسرائيل في عام 1993 - عن وقوع تحول كبير في الموقف الإسرائيلي، قبل الإسرائيليون بمقتضاه الدخول في مفاوضات مباشرة موازية وسرية مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفوجئ العالم بتوصل الجانبين إلى اتفاق لتسوية سياسية مرحلية أو انتقالية في أوسلو عاصمة النرويج في أغسطس 93 ثم توقيع هذا الاتفاق في سبتمبر من ذات العام في البيت الأبيض في حفل رسمي حضره كل من ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين والرئيس الأمريكي كلينتون، ولم يخرج الاتفاق كثيرًا في فلسفته العامة عن الرؤية التي حكمت مواقف أمريكا وإسرائيل في التسوية الانتقالية أو حتى مصر في موافقتها على هذا المنهج مع ضرورة ربط المرحلتين الانتقالية والنهائية ببعضهما البعض وحتى لا يتجمد الموقف في مرحلة أولى انتقالية.. وهي في الحقيقة نهائية، وقد عملت مصر على تحقيق هذه الرؤية منذ محادثات ليدز كاسل في يوليو 78 ثم في قمة كامب دافيد في سبتمبر 1978، وبعد ذلك في مفاوضات الحكم الذاتي الكامل التي خاضت فيها الأطقم التفاوضية المصرية معركة قوية مع إسرائيل فيما بين عامي 79، 1982 عندما توقفت المفاوضات بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

كان اتفاق أوسلو، مثلما سبق القول، يماثل وإلى حد بعيد فلسفة كامب دافيد ووثيقتها التي رفضها الفلسطينيون آنذاك في سبتمبر 1978.. إلا أنهم – أي الفلسطينيين – عادوا إلى القبول بوثيقة أوسلو التي تمثل ولا شك ورقة أكثر تفصيلًا وشرحًا لمفهوم التسوية الفلسطينية ولكنها لا تختلف عن كامب دافيد كثيرًا في مفهومها الأساسي، ألا وهي المرحلة الانتقالية ذات الأعوام الخمسة والسلطة الفلسطينية البازغة على الأرض والمفاوضات التي تبدأ مع العام الثالث للمرحلة الانتقالية للبحث في التسوية النهائية، وكنت عند قراءتي لهذه الوثيقة الجديدة في سبتمبر 93 أحاول أن أقارنها بوثيقة كامب دافيد في سبتمبر 1978 ويجب أن أعترف أن الوثيقة الجديدة تضمنت الكثير من المزايا الإضافية للفلسطينيين، مثل الحق في الميناء في غزة والطرق الواصلة بين غزة والضفة واعتبارهما وحدة أرضية واحدة... والتفاصيل الأخرى التي تتيح للفلسطينيين مزايا واضحة تحقق لهم آليات وديناميكيات كرة الثلج الهابطة من أعلى الجبل على حد تشبيه «زبجبنيف بريزنسكي» مستشار الأمن القومي الأمريكي وحديثه مع أحمد ماهر السيد ومعي في الإفطار بمطعم كامب دافيد في سبتمبر 1978... وحق رفع العلم/ والتشريع/ والنقد/ وكل عناصر سلطة الدولة التي تبزغ تدريجيًّا مع التقدم في تنفيذ الاتفاق مثلما تم فعلًا في الفترة من بدء تنفيذه وعقد الانتخابات وعودة عرفات ورجاله حتى اغتيال رابين في أكتوبر 1995.

ومع تطور تنفيذ أوسلو، تحركت الأمور بين الأردن وإسرائيل وتوصل الجانبان إلى اتفاقية سلام بينهما في عام 1994.. وبدا أن التوتر في الشرق الأوسط ينحسر.. وقدر البعض أن حديث بوش في مؤتمر مدريد، وقوله إن «لا شيء كان يماثل العداء الفرنسي/ الألماني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 45، وأن هاتين الدولتين يجمعهما الآن، في عام 91 وحدة الجماعة الأوروبية»، وأن هذا المثال يتكرر الآن، أو على وشك أن يتكرر في منطقة الشرق الأوسط، واستُقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي في مسقط، وسار هناك على سجادة حمراء في أرض مهبط المطار، واستقبل في المغرب بحرس شرف مغربي، وعقد المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في كازابلانكا بالدار البيضاء، والمؤتمر الثاني في عمان بالأردن، واقتربنا من المؤتمر الثالث بالقاهرة في سبتمبر 96، وأخذ الجميع يعبر عن التفاؤل، إلا أن سوريا كانت تقف بمفردها تستشعر غربة الموقف، وانتقد عمرو موسى مفهوم الهرولة

التي كانت تقع دون ضمان بأن نهج شامير في الموقف الإسرائيلي لن يعود لفرض رؤيته مرة أخرى، كانت المعلومات التي تتوارد لي في روما، سواء من المصادر المصرية أو الأوروبية والأمريكية والأخرى الإقليمية.. أن السوريين والإسرائيليين يحققون تقدمًا في مفاوضاتهما لتحقيق استعادة سوريا للجولان وأخذ الأمريكيون يشجعون الطرفين على تحقيق المزيد من التقدم في مفاوضاتهما، وعاد الحديث الأمريكي عن ضمانات أمريكية وتمركز قوات أمريكية على الحدود التي سيتفق عليها بينهما.

وكثيرًا ما كان الدكتور أسامة الباز يحضر إلى روما في هذه الفترة، وكنا نتحدث بإسهاب حول الموقف، وكشف حديثه وقتها أن الرئيس السوري يستشعر المزيد من الضيق والعدوانية تجاه ياسر عرفات الذي استطاع أن يتوصل إلى اتفاق أوسلو وأن يمضي إلى تنفيذه دونما اهتمام بسوريا أو مصالحها مثلما كان الأسد يراها، وتمسك الرئيس الأسد باستعادة سوريا لوجودها على خط مياه بحيرة طبرية في أي تسوية مع إسرائيل - أي خطوط 4 يونيو 67 - وأوضح الإسرائيليون أن هذه الخطوط كانت نتيجة للغزو السوري لأراضي إسرائيل في حرب 48، وأن ما يمكنهم قبوله هو التمسك بخط الحدود بين سوريا وفلسطين تحت الانتداب لعام 1923، وهو خط يأخذ الحدود عدة مئات من الياردات داخل سوريا بعيدًا عن مياه البحيرة، وقيل وقتها إن حافظ الأسد قال إنه كان يستحم في مياه البحيرة قبل 5 يونيو 67 وأنه يرغب في القيام بذلك بعد الاتفاق المستهدف وأنه لن يسعى لاستغلال المياه بحال من الأحوال، ورفضت إسرائيل وتجمد الموقف عدة سنوات حتى حاول الجانب الأمريكي مرة أخرى في نهاية التسعينيات تحريك المفاوضات سواء في لقاءات مباشرة على مستوى القمة بين كلينتون والأسد في جنيف أو على مستوى وزراء الخارجية في بنسلفانيا في عام 99 دون طائل أو حركة.

كان الرئيس مبارك، وعلى مدى أعوام، يتحدث أمامي مع زائريه طوال الفترة من 2004 وحتى 2011 أن رابين حضر إليه بالقاهرة في صباح أحد أيام عام 95 شاكيًا تراجع الرئيس السوري عن تعهداته بقبول فتح سفارة إسرائيلية في دمشق مع توصل الجانبين إلى اتفاق كامل للانسحاب من الجولان، وأن الرئيس المصري حاول المساعدة لتسوية الموقف رغم التكتم السوري عن الإفصاح عن أي شيء لمصر أو غيرها، إلا أن اغتيال رابين في

أكتوبر 95 كان له تأثيره الحاسم في توقف هذا المسار أيضًا مثله في ذلك مثل توقف المسار الفلسطيني مع عودة الليكود إلى الحكم في يونيو 96 وتبوؤ نتنياهو، تلميذ شامير سلطة رئيس مجلس الوزراء، وتنفيذه للمفاهيم الليكودية مثلما تحدث بها شامير مع عمرو موسى في مدريد يوم 31 أكتوبر 91.. «سوف نتفاوض لعشرة أعوام ولن يأخذوا منا شيئًا».

عدت إلى القاهرة بعد أربعة أعوام في نهاية أغسطس 96 بعد انتهاء مهمتي بالعاصمة الإيطالية، وعينت مساعدًا لوزير الخارجية عمرو موسى، لشئون مكتب الوزير، وأصبحت – مرة أخرى – في خضم جهود التسوية التي أخذت تتعرض للتآكل تدريجيًّا مع رفض حكومة نتنياهو الأولى تنفيذ الكثير من عناصر أوسلو، وبخاصة الانسحابات الإسرائيلية المطلوبة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وكانت هذه الفترة الممتدة من منتصف 96 وحتى سقوط حكم الليكود في منتصف 1999 لها صعوباتها في العلاقة المصرية/ الإسرائيلية، كانت إسرائيل تدعي أن مصر قد عطلت المسار المتعدد، وكانت الرؤية المصرية أن تصرفات حكومة إسرائيل قضت على كل فرص التعاون الإقليمي وتوقفت أعمال اللجان واختفى المسار المتعدد.

استمرت مصر في عملها الدءوب لإنجاح مسار أوسلو، من هنا سافر أسامة الباز أكثر من مرة إلى إسرائيل لتشجيع نتنياهو على التحرك وتنفيذ اتفاق أوسلو دون طائل، وأخذ رئيس الوزراء يضع العراقيل واحدة وراء الأخرى وذهب عمرو موسى، وكنت برفقته إلى إسرائيل لتذليل الصعوبات، ولم ينجح هذا المسعى أيضًا واقترب موعد مغادرتي إلى نيويورك بعد تعييني مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة في ديسمبر 1998، وهو حلم يراود كل الدبلوماسيين الصاعدين بالسلك الدبلوماسي المصري، أن يعملوا كمندوبين دائمين لمصر لدى الأمم المتحدة، إذ إن هذا التعيين لا يمثل فقط اعترافًا من جانب الخارجية المصرية بكفاءتهم وقدراتهم، ولكنه يقربهم أيضًا من مقعد وزير الخارجية المصرية.. هذا المنصب المرموق الذي يسعى كل دبلوماسي مصري جاد إلى الوصول إليه، وسافرت في منتصف مايو 99 إلى نيويورك وأخذت أتابع الموقف من بعد، وإن كان بمراقبة لصيقة للغاية، خاصة أن مجموعة العمل الأمريكية التي استمرت تعمل في الملف تحت رئاسة دينيس روس في واشنطن، أبقت على الاتصال الوثيق معي في نيويورك، وعاد اليسار الإسرائيلي إلى الحكم

في يوليو 99 وانتعشت التكهنات بمقدم «باراك» رئيسًا لحكومة إسرائيل، كان باراك قد التقى بنا في زيارة موسى إلى إسرائيل في إبريل 99، وتعهد لنا - في قاعة كبار الزوار بمطار اللد قبل مغادرتنا في مساء هذا اليوم - أنه سيتحرك وبسرعة مع عرفات لتنفيذ كل عناصر اتفاق أوسلو، كما أنه سيدخل مفاوضات الوضع النهائي للضفة وغزة بفكر منفتح، وهو على وعي بمتطلبات الموقف والاحتياجات الفلسطينية، من هنا كنت أتوقع أنه فور نجاحه في الانتخابات سيسعى لتحقيق انفراجة في العلاقة مع عرفات ودفع التسوية الفلسطينية، وتابعت باهتمام التحركات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني والتدخلات الأمريكية بينهما، وقررنا نحن في الأمم المتحدة أن نستجيب لمطالب الفلسطينيين في عدم دفع الأمور ضد إسرائيل مؤقتًا من خلال مجموعة القرارات القوية التي تطرح سنويًّا أمام الجمعية العامة في دورتها العادية أو المستأنفة لحين وضوح حقيقة النوايا.

بدأ الأمل يعود إلى وتيرة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وتحت الضغط الإسرائيلي وإلحاح رئيس الوزراء الإسرائيلي، وافق الأمريكيون على الدعوة لقمة جديدة في كامب دافيد في يوليو 2000 يشارك فيها الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني للتوصل إلى تسوية نهائية تنهي النزاع في ضربة واحدة، وعقدت القمة ولم تحقق المطلوب منها، ولم يستطع عرفات أن يقبل بالعرض الإسرائيلي الناقص، ودار جدل كبير بين كل الأطراف ومن كان موقفه يتسم بالصواب والآخر المخطئ، وكان لي الكثير من المناقشات مع عمرو موسى في نهاية يوليو وخلال أغسطس 2000، ثم مرة أخرى في ديسمبر من ذات العام ويناير 2001، وقلت إنه كان ينبغي أن يظهر الفلسطينيون المزيد من المرونة خاصة أن الفرصة كانت ظاهرة لتسوية غير مسبوقة، وتشدد موسى، وخشي عرفات من ثقل مسئولية حكم التاريخ، ونصحت أن يوقع الفلسطينيون مع الإسرائيليين بالحروف الأولى الورقة التي كانوا قد تفاوضوا عليها بعد قصور نتائج قمة كامب دافيد في يوليو 2000 التي كانت تقربهم من حل نهائي والتي سميت بإطارات كلينتون وطابا في ديسمبر 2001، ولم تنتهز الأطراف الفرصة، خاصة أن الموقف كان يزداد تعقيدًا بانفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد زيارة استفزازية قام بها قطب المعارضة بإسرائيل شارون للحرم الشريف.

وكشفت أحاديثي مع الرئيس محمود عباس في السنوات التالية لرحيل عرفات في عام

2004 وبعد شغلي لمنصب وزير الخارجية المصرية، أن «أبو مازن» كان من المؤيدين لهذا النهج الذي نصحت به عمرو موسى وقتها، وأستذكر في هذا السياق أن موسى لم يكن يستشعر الارتياح للمواقف العملية أو المرونة التي يظهرها أبو مازن في تناوله للمقترحات الأمريكية و/ أو الإسرائيلية والتي كان يحاول دائمًا - أبو مازن - أن يوظفها لصالح الفلسطينيين، وفي هذا السياق أستعيد مواجهة حادة للوزير المصري في جناحه في فندق «البلازا أتنييه» في نيويورك في عام 98 مع أبو مازن واعتراضه على بعض الآراء التي كانت المنظمة تتبناها وقتها لدفع الأمور مع إسرائيل.

كان عمرو موسى على اقتناع جازم بأن إسرائيل لا تبغي إلا السلام بشروطها، وهو ما لا تستطيع مصر قبوله للفلسطينيين، على الجانب الآخر كان منهج أبو مازن الناصح لعرفات أن الفلسطينيين في وضع لا يحسدون عليه، وأن عليهم التحرك وإلا فقدوا الأرض بشكل تدريجي، وانتهى الأمر بهزيمتهم المطلقة، وبقي هذا الجدال بين موسى و«أبو مازن» لسنوات امتدت إلى فترة شغل عمرو موسى مقعد أمين عام الجامعة العربية.

فشلت الأطراف في التوقيع بالحروف الأولى على ورقة كلينتون التي جاءت نتيجة لمفاوضات طابا بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في نهاية عام 2000 ووصلت إدارة جمهورية جديدة إلى البيت الأبيض لا ترغب في التحرك بعد وضوح فشل كلينتون، ونجح الليكود في العودة إلى الحكم في إسرائيل، ولا شك أن الانتفاضة الفلسطينية كان لها تأثيرها في دفع الناخب الإسرائيلي للابتعاد عن اليسار وتشجيع عودة اليمين والليكود.

وتوقفت مرة أخرى جهود التسوية فيما سمي تاريخ الفرص الضائعة.

استمعت مرات عديدة، إبان فترة رئاستي لوزارة الخارجية، ما بين 2004/ 2011 للرئيس مبارك وهو يردد ما كان يستشعره، في أعقاب فشل كامب دافيد الفلسطينية، من ضيق كلينتون وعدم تقديره للموقف المصري في رفض مساعدة الأمريكيين للتحدث إلى عرفات أو الضغط عليه إبان أعمال المؤتمر، وكان الرئيس مبارك يقول إنه انتهز فرصة زيارة قصيرة لكلينتون للقاهرة، أثناء جولة إفريقية للرئيس الأمريكي، وشرح للأمريكي أهمية مسألة القدس العربية في التفكير العربي والإسلامي والمسيحي وأن لا أحد يستطيع أن يتخذ من المواقف ما يهدد حقوق العرب في شرق المدينة المقدسة.. وانتقد مبارك الرئيس

الأمريكي الذي كان يطلب من مصر التدخل في المسألة وهي ليست على اطلاع إطلاقًا بكل جوانب المفاوضات الجارية عندئذ في كامب دافيد. وتم تسوية الخلاف المصري/ الأمريكي قبل مغادرة إدارة كلينتون للبيت الأبيض.

أدى توقف المفاوضات، مع وصول إدارة بوش الابن إلى السلطة في يناير 2001، واستمرار الانتفاضة الفلسطينية، وتحول المفاوضات إلى صدام حاد وقتل وتدمير للموارد الفلسطينية سواء من قبل اليسار الإسرائيلي أو اليمين الليكودي الذي خلفه في ربيع 2001، أدى ذلك كله إلى توتر الأوضاع، مرة أخرى، بالأمم المتحدة وعادت الدول العربية المدعومة من قوى عدم الانحياز إلى تبني وطرح مجموعة مشروعات القرارات السنوية ضد إسرائيل، وأسهمت كمندوب لمصر لدى الأمم المتحدة في كل هذه الجهود من خلال التعاون الوثيق مع ممثل فلسطين الدكتور ناصر القدوة، وشهدت هذه الفترة المحاولات الدولية للسيطرة على الموقف، وأنشأت القوى الدولية المؤثرة والممثلة في كل من الولايات المتحدة/ الاتحاد الروسي/ والاتحاد الأوروبي ما سمي عندئذ مجموعة الرباعية الدولية التي ضمت أيضًا سكرتير عام الأمم المتحدة كوفي عنان، وعملت هذه المجموعة على محاولة تهدئة الموقف والمساهمة بوضع خريطة طريق لمراحل مختلفة لوقف الصدام والعودة إلى المفاوضات، كانت فكرة إقامة الدولة الفلسطينية قد أصبحت تحظى باعتراف دولي متعاظم، وأخذت أطراف عديدة تتناول الفكرة في أدبياتها السياسية، وقامت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة في مارس 2002 بطرح مشروع قرار يتناول الحاجة للاعتراف بدولتين، أولاهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية تعيشان جنبًا إلى جنب في أمن وسلام لكلتيهما، وأخذت المجموعة تضغط في إطار مجلس الأمن للحصول على موافقة الولايات المتحدة على تضمين مثل هذا القرار هذه الإشارة، وأخذنا نتفاوض باقتدار، وتعاونت بشكل لصيق مع ممثل فلسطين، وأخذنا نناور مع كل الأطراف، ووصلنا إلى نص رأيناه يحقق الجزء الأكبر من أهدافنا، واقتربنا من لحظة الموافقة من عدمها على وضعه للتصويت دون معرفة مسبقة أو ضمان بأن الولايات المتحدة ستوافق على تمريره، ودخل قاعة مجلس الأمن وهي خالية تمامًا عدا وجودي والدكتور ناصر القدوة الذي أصبح في السنوات التالية وزيرًا لخارجية فلسطين، ونحن ننتظر انتهاء مداولات أعضاء المجلس، دخل أحد السفراء الأمريكيين من معاوني المندوب الدائم الأمريكي، وقال «أحذركما، فسوف تخسران نجاحًا كبيرًا إذا

استمرت مواقفكم في هذا التصعيد، وأنصحكما بأن تذهبا إلى التصويت الآن»، كانت لهجة تهديدية ولكنها تعكس أيضًا صدق هذا السفير الأمريكي الذي كنت أعرفه منذ عام 1985 عندما خدمت بالأمم المتحدة، وكان هو أيضًا يشغل منصب مستشار الوفد الأمريكي لشئون الشرق الأوسط. لم يتحدث عن نمط التصويت الأمريكي المنتظر، ولكن لا شك أن إشاراته كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة قررت في هذا الوقت وفي هذه المرحلة السماح بتمرير القرار المطروح أمام المجلس، وذهبنا بالتالي فورًا نحو التصويت وصدر القرار بموافقة 14 عضوًا وامتناع أمريكا عن التصويت، كانت مسألة الإشارة إلى دولتين في أحد قرارات مجلس الأمن تمثل المرة الأولى لتطور صحي في المواقف الدولية، وقامت الرباعية الدولية، في العام التالي، وتحديدًا في مايو 2003 بإصدار خريطة الطريق للتسوية الفلسطينية وأرسل أمين عام الأمم المتحدة جوابًا في 7 مايو من هذا العام إلى رئيس مجلس الأمن يشير فيه إلى القرار 1397 الذي صدر عن المجلس في مارس 2002 وكان لي مساهمتي الإيجابية فيه، ويرفق معه خريطة الطريق المقترحة والتي حكمت الموقف من التسوية لسنوات تالية. وعاد مجلس الأمن وتحت الإلحاح الروسي والعربي إلى استصدار قرار جديد يدعم التوجه الدولي نحو إقامة الدولة الفلسطينية بجوار إسرائيل فيما جاء بالقرار 1515 في نوفمبر 2003، كان كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة في هذه الفترة، يحمل الكثير من التقدير والاحترام لمواقف مصر ودورها في معالجة الأوضاع بالشرق الأوسط على مدى العقود والسنوات، من هنا اهتم دائمًا بالإبقاء على اتصال وثيق معي أثناء عملي في نيويورك من حيث التشاور وطلب المشورة والرأى، وكنت أتناول معه الأمور بأكبر قدر من الصراحة والوضوح، وأتذكر أنه عندما صدر أول بيان للرباعية الدولية فور إنشائها في اجتماع لأقطابها بمدريد في عام 2002 اتصل بي من العاصمة الإسبانية معبرًا عن تفاؤله بما حدث وأمله أن ألتقي به فور عودته إلى نيويورك لتبادل الرأي والنظر في الكيفية التي يمكن لمصر أن تسهم بها في تعزيز هذا الجهد، تكرر هذا الأمر عند إصدار الرباعية الدولية لخريطة الطريق للتسوية، حيث اهتم عنان بالحصول على رأينا وتقييمنا لها، وكان عنان يستشعر الرضا كلما وقع تطور بالأمم المتحدة يمكن أن يحقق مزايا للفلسطينيين، من هنا كان تأييده وسعادته لصدور القرارين 1397 ، 1515.

والحقيقة أنه ورغم صدور هذين القرارين المهمين ... فقد كانت جهود التسوية في نهجها الحقيقي متوقفة تمامًا لتصميم إدارة الرئيس بوش (الابن) على عدم التحرك أو أخذ المبادرة خشية الفشل الذي صاحب إدارة الرئيس كلينتون السابقة. وكنت كثيرًا ما أعود بذاكرتي إلى اليوم الذي رأيت فيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 74 طالبًا منها الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وما تبع ذلك من نضال امتد إلى عقود من المواجهة التي صاحبتها المناورات والمراوغات والتعنت الإسرائيلي، وفي يوليو 2004 تصلني تعليمات العودة للقاهرة لكي أحمل مسئولية الدبلوماسية المصرية وزيرًا للخارجية لفترة تقرب من الأعوام السبعة، وبالطائرة في طريق العودة أخذت أفكر في هذه السنوات الممتدة والصعبة التي أمضيتها في نيويورك، أسعى خلالها إلى نصرة القضية الفلسطينية، وكذلك العمل من أجل توسيع إطار السلام لكي يشمل سوريا ولبنان وبذا يتحول الشرق الأوسط لأول مرة منذ عقود إلى منطقة سلام واستقرار وتنمية. سوف يلاحظ المتابع المدقق لكل هذه التطورات، أنني قمت بتضمين فصل كامل في كتابي عن شهادتي حول سنوات عملي وزيرًا للخارجية، عن التسوية الفلسطينية والمحاولات المصرية لإقناع أمريكا بتحريك الأمور في فترة إدارة بوش (الابن)، والرئيس التالي أوباما، وأن هذا الجهد لن يحقق المراد له مثلما شرحت الأمر في هذا الكتاب المشار إليه، وذلك بسبب تعنت إسرائيل وعدم تغييرها مواقفها على مدى عقود من محاولات التفاوض وأيضًا لضعف الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي ما كانت تستطيع إثارة غضب إسرائيل. واليوم في أكتوبر 2011 وأنا أخط هذه الخلاصات أستشعر أن إسرائيل ما زالت في سعيها وجهدها لابتلاع أراضي الفلسطينيين، وبالتالي، التهديد الفعلي بالقضاء على فكرة إقامة الدولتين المتجاورتين في أرض فلسطين التاريخية، وما لذلك من انعكاسات على امتداد النزاع وتعقده بالشرق الأوسط ولعقود غير معروف مداها أو حتى إطارها، وهو ما يهدد المنطقة في استقرارها أو قدرتها على المساهمة في الحضارة الإنسانية.

ختام

دعني أيها القارئ الكريم وبعد أن أدليت بشهادتي في الحرب والسلام، مثلما رأيتها و/ أو شاركت فيها بشكل مباشر أو غير مباشر أن أختتم الأمر كله بعدد من الملاحظات التي أراها مهمة:

أولًا:

أن الحرب مع إسرائيل بدأت قبل إعلان الدولة اليهودية عام 48 وليس في عام 73 التي تناولها الكتاب من واقع مشاهداتي، كما أن السلام معها والذي وقع في عام 79 لم يكتمل بعد ومازالت حقوق عربية عديدة تحت القبضة والسيطرة الإسرائيلية.

لقد أخذت مصر على عاتقها مسئولية ومهمة منازعة إسرائيل عسكريًا في الفترة من 15 مايو 48 حتى نهاية معركة 73، وكانت قيادة العرب في يد مصر باعتبارها أكبر الدول العربية – عندئذ– إمكانيات وقدرات سواء سكانية أو عسكرية واقتصادية. وتعرضت مصر، ومعها العرب، لسلسلة هزائم من جيش أوروبي المنهج والتدريب، مدعومًا بكل إمكانيات وقدرات القوي الأوروبية باختلاف توجهاتها، سواء الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية، أو القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة وكل حلفائها الأوروبيين، واحتاج الأمر جهدًا مصريًا هرقليًا للتصدي لإسرائيل، وأتممنا المهمة في معركة 73.

ثانيًا:

أن شهادتي على ما عايشته من وقائع واطلعت عليه من وثائق، وشاركت فيه من اجتماعات ونشاطات أو ما قدمته خلالها من أوراق عمل ومبادرات تنحصر بالدرجة الأولى خلال فترة عملي مع مستشار الأمن القومي المصري إبان فترة الرئيس أنور السادات قبيل وأثناء وبعد حرب 73، ثم الاجتماعات والمفاوضات التي سبقت الحرب وتلتها من خلال تواجدي

في أطقـم العمل تحت قيـادة وزراء الخارجية المصريين، أو سـفيرًا ومندوبًا لمصر لدى الأمم المتحـدة، وأخيرًا وزيـرًا للخارجية المصرية، ولقـد عرضت الوثائـق وتفاعلات الأحداث والتطـورات المختلفـة لصناع القرار مصريًّا وإقليميًّا ودوليًّا كما حدثت أمامي بأكبر قدر من الحيـاد والموضوعيـة – أو هكذا أظن ذلك. ولـك أن تحكم – ولم أخف أخطاء أو أدافع عن تقصير أو سوء تقدير هنا أو هناك إن وقع، وأترك لك ولمن سيأتي بعدنا ليعرف أكثر ويدرك دروس تاريخ عسـكري وسـياسي معاصر لدولة مصر خلال ملحمة ممتدة تناوبت فصولها بين الحرب والتفاوض لبلوغ السلام.

ثالثًا:

ستلاحظ أيضًا أن خلاصات كل مرحلة – سـواء في الحرب أو السلام – متاحة في نهاية كل فصـل، أو عـلى الأقـل حاولت ذلك، مـن هنا لم أعمل عـلى تكرار الخلاصـات في هذا الختام، وستجد في الفصل الرابع عشر الأهداف المصرية الواضحة للقيام بعمل عسـكري ضخم من شأنه تصحيح الخلل في توازن القوى بين مصر وإسرائيل وبما يسمح بالدخول في تفاوض لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء؛ وبذا كانت المفاوضات تتطلب أولًا القيام بهذا العمـل العسـكري الكبير، وتقديري أنه قد تم تنفيـذه في حدود أقصى الممكن. لقد طرحت الكثير من الآراء، وسوف يحمل المستقبل العشرات من الأطروحات التي تعارض أو تؤيد مـا أقدمـت عليه مصر وما نتج عنه من واقع جديد وما إذا كانت المعارك قد أديرت بنجاح، وعما إذا كان التنسيق مع الأشـقاء العرب أو الأصدقاء السـوفييت قد بلغ مداه ناهينا عن درجة التنسيق مع شريك الحرب السورى.

لقد شاهدت مصر، في فترة الصدام المسلح، وهي تشحذ همتها، وتضع مليونًا من أبنائها تحت السلاح، ورأيت عسكريتها وهي تعيد إتقان فن الحرب بعد مرور ما يقرب من 140 عامًـا لم يكـن لـمصر قدرتها العسـكرية أو دورها في المنطقة، كما كشـفت هذه السـنوات عن دبلوماسـية مصرية تتمتع بكادر قادر فعال دافع عن مصالحها المرة تلو الأخرى، واسـتغرق ذلـك كله الفترة من مسـاء يـوم 9 يونيو الحزين في عام 67 حتى توقيع معاهدة السـلام بين مصر وإسرائيل في 26 مارس 79 وبدء تنفيذها على مدى أعوام ثلاثة حتى 26 إبريل 82... وتبع ذلك نضال دبلوماسي ممتد لاسـتعادة بقية الحقوق العربية والفلسـطينية، استمر طوال هذه العقود وحتى اليوم.

رابعًا:

كانت الحروب والمواجهة مع إسرائيل محفزًا رئيسيًّا لمصر لكي تعمل على تعزيز وتكثيف دورها الإقليمي والدولي على مدى عقود المواجهة الممتدة، وظهر بالتالي الدور المصري الكبير على مستوى الإقليم، وكذلك المستوى الدولي، واستفادت مصر بطبيعة الحال من وجود الحرب الباردة بين القوتين العظميين طوال سنوات المواجهة، الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية، والولايات المتحدة وحلفائها من القوى الغربية في إطار حلف الأطلسي وغيره. كان الاهتمام الغربي ينصب طوال هذه السنوات على كيفية تأمين إسرائيل وزيادة سطوتها وقدرتها في سياسات الشرق الأوسط، وبذا استحوذ الدور والموقف المصري المشاكس لإسرائيل على الاهتمام العالمي، خاصة أن كل تطورات ووقائع المواجهة كانت تتم في إطار أوضاع دولية متغيرة جاء في مقدمتها، مسألة تصفية الاستعمار وظهور القوى الدولية الجديدة بالعالم الثالث.

ثم جاء، وفجأة، السلام المصري الإسرائيلي، وهدأت المخاوف من نشوب نزاعات جديدة بالشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، بل ومحاولة الغرب تشجيع مصر للخروج من بؤرة النزاع العربي الإسرائيلي واستغلال إمكانياتها لخدمة المصالح الغربية الاستراتيجية العريضة في مناطق الاهتمام والتواجد المصري التقليدي سواء على مستوى إفريقيا أو في الإطار الإسلامي في الشرق الأوسط العربي، وهنا أقتبس مرة أخرى مما تضمنه الفصل الرابع والعشرون الخاص بانعقاد قمة كامب دافيد وقول سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية أثناء القمة في سبتمبر 78: «إنهم يرغبون في مساعدة مصر على رفع عبء أزمة الشرق الأوسط عن كاهلها وبما يسمح لها بأن تلعب تأثيرها ودورها الكامل في معالجة المشكلات الضاغطة على الإقليم»، وكان الأمريكيون، في تقديري يحضرون مصر لدور تلعبه على مستوى المنطقة مع كل من إيران الشاه وتركيا الأطلسية، وكأننا نعود في دورة كاملة إلى سياسات الغرب في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وأثق أننا بالخارجية المصرية، وأضيف أن النفسية المصرية المتشككة في أهداف الغرب، كانت تنظر بريبة تجاه هذا الوضع، ويسقط الشاه في إيران في نهاية 79، ويقدر الغرب أن أهمية مصر تزداد لديه وأن دورها يمكن أن يتعاظم - والكل يتذكر الكتابات الأمريكية حول هلال الأزمة وأوضاع إيران/ أفغانستان/ والباكستان وغيرها من دول إسلامية- وإن اختلف هذا

الدور في شـكله من حيث عدم العداء مع إسرائيل أو قيادة العرب للمواجهة معها، ولكن في مواجهة السـوفيت والقوى المتعاونة معهم على المستوى الإسلامي والإفريقي وفي إطار حركة عدم الانحياز، ويغادر الرئيس السادات المسرح فجأة، ويأتي رئيس جديد لمصر تتسم تحركاتـه بالحذر وعدم الاسـتعداد لمسـايرة الغرب في تصوراته بشـأن مـصر ودورها، وبذا يبـدأ انـزواء الأهمية المصريـة حيث لم تعد تمثل عنصر خوف وخشـية مـن منازعة إسرائيل. إذ اسـتعادت أراضيها في سـيناء وهو هدف مصري أسـمى ولا ترغب عـلى الجانب الآخر أن تلعـب مع المصالـح الغربية والأمريكية على مسـتوى أقاليم التوتـر والتماس بين الاتحاد السـوفيتي والعالم الغربي، واعتقادي اليوم أن الكثير من التسـاؤلات ستبقى بشأن جدوى التحول وقتها إلى علاقة شبه استراتيجية مع الولايات المتحدة وما إذا كانت معاهدة السلام المصريـة الإسرائيليـة وضوابطها المتبادلة قد أشـبعت طموحات مـصر والعرب من عدمه، وعما إذا كانت قد أسهمت في أوضاع القضية الفلسطينية.

كان الغـرب كثيرًا ما يتصور أن قيمة مـصر هي في قدرتها على الحرب ضد إسرائيل، من هنا أصبح الهدف تقليص القدرة المصرية، وتصور البعض في المنطقة وفي مصر ذاتها – صدقًا – أن التخلي عن الحرب والمواجهة، فيه تخـلٍّ عن الدور المصري في المواجهة ورتبت القوى الغربيـة لمصر دورًا جديدًا، رفضتـه، وإن كانت قد عملت على الحفاظ على علاقاتها الحيوية بالولايـات المتحـدة والغـرب تحقيقًـا لمصالح هامة في الإقليـم ولمصر ذاتها في إطـار تنميتها الاقتصاديـة وانطلاقاتهـا، وجـاء انزواء الاتحاد السـوفيتي لكـي يؤكد دقة القـراءة المصرية للوضع الدولي في تطوراته خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

ولا يجوز في سـياق هذا التحليل للموقف الغربي من فاعلية الدور المصري على مسـتوى الإقليـم أن يفهم أن مصر قد سـلمت للغرب بفاعليتها في مقابـل الحصول على أراضيها في سـيناء إذ إن المؤكد أن الدولة المصرية ودبلوماسـيتها النشـطة اسـتمرت تعمل بقوة، وبعد تجاوز فترة الخلاف مع العرب التي استمرت عدة سنوات، لتحقيق هدف الدفاع دبلوماسيًّا عن المطالب الفلسـطينية في تحقيق أمل دولة فلسـطين، كما وسـعت مصر من دائرة حركتها لتسـتعيد العلاقات النشـطة مـع كل من الاتحـاد السـوفيتي وبعده روسـيا وكذلك الصين وغيرهما من قوى دولية صاعدة وبما يؤمن المصالح المصرية على المستوى الدولي.

خامسًا:

استعرضت في بعض فصول هذا الكتاب، كيف كانت أوضاع مصر قرب حرب 73 وحيث بلغت درجة من الحرج لا يمكن السكوت عليها؛ وضعًا اقتصاديًّا ضعيفًا، وبوادر فتنة طائفية وغضبًا شعبيًّا يستعجل القتال، وجيشًا وقوات مسلحة تم تجهيزهما وتدريبهما، ولديهما الاستعداد للتضحية ولكنهما يواجهان عدوًّا أفضل تسليحًا يتمركز بقوة داخل أراضينا وقادر على الوصول إلى العمق المصري، كل ذلك في وقت كان القرار الدولي في يد واشنطن وموسكو، وكلاهما يحذر القاهرة بدون مواربة من القيام بعمل عسكري غير محسوب العواقب خشية المواجهة بينهما في إطارها الأوسع.

وقدر الرئيس السادات، وفي اعتقادي أنه القرار الاستراتيجي الأكبر في حياته، أن الحرب واجبة، وأن التحول إلى صداقة أمريكا والغرب بعد ذلك هو المخرج لمشكلة مصر، ولم يُعر - بالتالي- التفاتًا لآثار هذه التحولات في التحالفات و«عواقب» السلام على ما يسمى بالدور المصري في المنطقة والإقليم، كما أنه قدر - من واقع المتابعة المدققة لأدائه في السنوات التالية للحرب - أن السلام يجب أن يأتي بالرخاء المنشود لمصر وتحسن مستوى معيشة الشعب المصري، إلا أن الكثير من العقبات وقفت في طريق مصر ونجاحها في استثمار مزايا السلام، ولم تتمكن مصر من تجاوز العناصر الضاغطة، وهي كثيرة وتخرج عن موضوع البحث في هذا الكتاب، إلا أن الإشارة إلى وجودها من بعيد يعتبر أمرًا ضروريًّا لشرح كل المواقف التي واجهتها مصر طوال الفترة من 73 وحتى اليوم، وفي مقدمتها بطبيعة الحال فقر الموارد المصرية، وتضخم مستمر في أعداد السكان، وصعوبات محو الأمية، وعدم القدرة على توافق المجتمع المصري على نظام تعليمي يساعد على خروج مصر من أوضاعها الممسكة بها. وهي كلها تحديات لا تزال مستمرة ولا تقل أهمية أو خطورة عما كان عليه الوضع عندما خاضت مصر صراع الحرب والسلام.

سادسًا:

في يوم 5 يونيو الحزين من عام 67، كنت أبلغ من العمر 25 عامًا، دبلوماسيًّا مبتدئًا، وغادرت مسئولياتي كوزير للخارجية في 5 مارس 2011 وقد وصلت إلى عامي الثامن والستين، ويفرق بين التاريخين حوالي 43 عامًا شهدت النضال المصري من أجل تحرير

الأرض المصرية كأولوية واستعادة حقوق شعب فلسطين وتمكينه من الحصول على دولته الوطنية في الضفة الغربية وغزة باعتباره الهدف العربي الأسمى الذي تقوده مصر.

استخدمت مصر كل أدواتها المتاحة، سواء بالحرب أو التفاوض لتحقيق هذا الهدف الأسمى في استعادة الأرض والشرف، لقد فقدت مصر بهزيمتها في عام 67 كل ما هو غال، وللأسف فإن المجتمع المصري لم يتمكن ولعقود طويلة أن يبحث ويتوصل إلى خلاصات محددة ودروس مستفادة لهذه الهزيمة النكراء التي كان يجب - ولايزال الأمر متاحًا - دراستها وتقييمها بشكل جاد وصادق، والتوصل إلى مسئوليات محددة لكل أصحابها وحتى لا يمر التاريخ المصري هكذا مر الكرام، بل أن يكون هناك عظات ودروس لكل أبناء مصر لما حدث وقتها، سواء في الهزيمة أو النصر.

واليوم وقد أصبحت سيناء أرضًا حرة، مثلها في ذلك مثل باقي أراضي الوطن، فإن كل أبناء مصر مطالبون بالحفاظ على هذا التراب المقدس وعدم السماح بتدنيسه بأي شكل من الأشكال مرة أخرى، من هنا كانت الحاجة دائمًا لشجاعة الرأي وثاقب النظر والحذر في القياس وتحمل المسئوليات وعدم إتاحة الفرصة لأي مقامر أو مقامرة لكي يؤدي الأمر إلى وضع مصر مرة أخرى في هذا الوضع المأساوي الحزين الذي كان عليه الوطن في هذه الليلة حالكة السواد في يونيو 1967 التي لا يجوز أن تتكرر قط بعد الآن.

وعلى الجانب الآخر فإن مصر تدرك أن النزاع العربي - الإسرائيلي لم ينته بعد، وأن استعادة حقوق شعب فلسطين في أرضه وفرض انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في الجولان سوف تبقى عناصر اهتمام مصري رئيسي في الشرق الأوسط، تهدد استقراره وتلبد سماواته، وتضغط على أولوياته، في وقت يسرع العالم فيه لتحقيق انطلاقات غير مسبوقة في النمو والرفاهية والسلام.

وفي هذا المجال لا أستطيع التوقف عن التعبير عن الأمل في أن تنجح مصر، وأنا أخط هذه الكلمات في إبريل 2013، عن تجاوز صعوباتها الحالية والانطلاق إلى آفاق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتحرك في إطار الحداثة التي توفر لها وضعًا لائقًا باسمها في إقليم الشرق الأوسط في مستقبل الأيام والعقود.

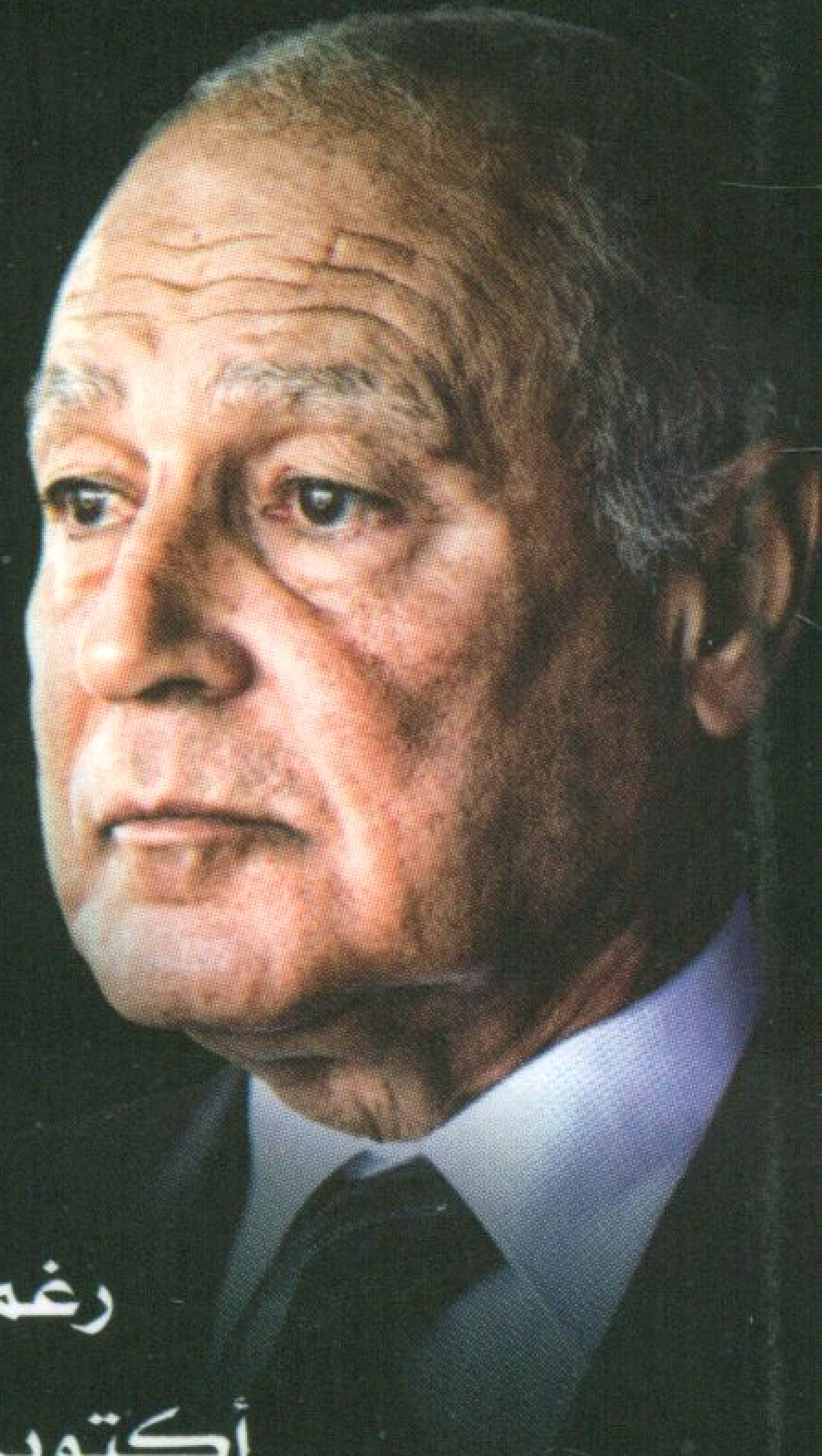
أحدث إصدارات

الأستاذ

أحمد أبو الغيط

- **شهادتي... أحمد أبو الغيط**
  السياسة الخارجية المصرية 2004 /2011.
- **شاهد على الحرب والسلام.**





شَاهِدُ عَلى

الحَرب والسَّلام

رغم مرور السنوات وكثرة الشهادات التي سجلت لحرب السادس من أكتوبر في العام 1973، إلا أنه لا تزال هناك جوانب خافية عن تلك الحرب المجيدة و تفاصيلها السياسية و كيفية الإعداد لها... يدركها من عايشها وخبر أحاديث الغرف المغلقة حولها. واليوم وبمناسبة مرور أربعين عامًا على تلك الملحمة التي أعادت الكرامة لمصر والعرب أجمعين، يحكي أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق، في الجزء الأول من هذا الكتاب، مشاهد عايشها، بحكم مهام عمله مع مستشار الأمن القومي "محمد حافظ إسماعيل"، لمدة عامين، تابع خلالها كيفية إعداد مصر لحربها مع إسرائيل، ثم فترة الحرب ذاتها وما تلاها من مفاوضات. ثم يروي في الجزء الثاني من الكتاب كواليس صناعة عملية السلام مع إسرائيل، حيث شاءت الأقدار أن ينضم عام 1977 للمجموعة المكلفة بمتابعة هذا الملف. لتكتشف وأنت تقرأ الكتاب أن التفاصيل الصغيرة قد تمنحنا في كثير من الأحيان فهمًا و تفسيرًا لأحداث ومواقف كبيرة.



للطلب والاستفسار اتصل على
16766
www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group











دار نهضة مصر للنشر